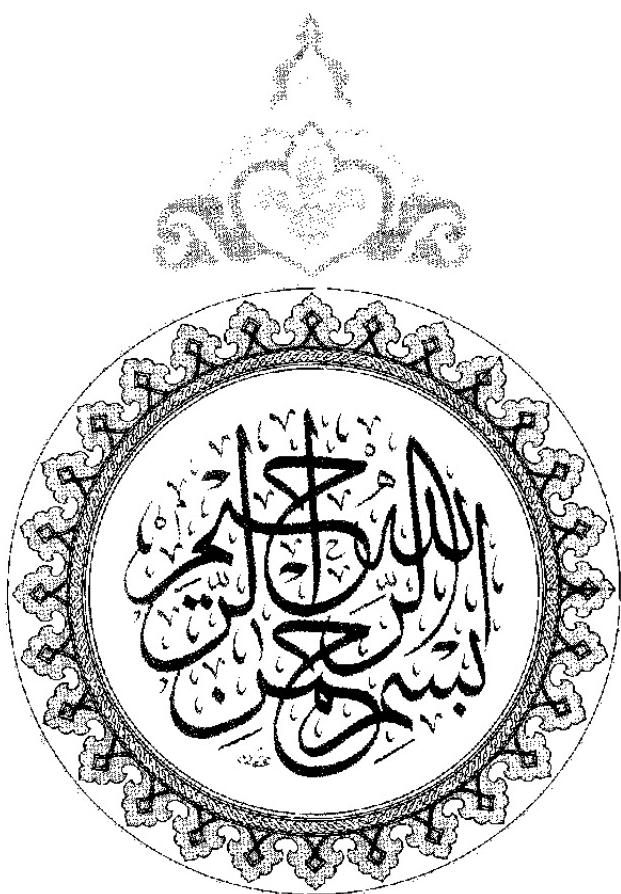


طبعه خاصّة

بعناسبه مرور تسع سنوات على وفاة مجّه الإسلام لغزالى

١١١١ - ٢٠١١ م

الْحَيَاةُ لِلَّذِينَ



# الْحَيَاةُ عَلَى مِنْهَا

تأليف

الإمام المُحَمَّد، مجْمَعُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ

رَبِّ الدِّينِ، أَبُو حَمَدٍ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ الغَزَّالِي

الْطَّوَسيُّ الطَّابَرَانيُّ الشَّافِعِيُّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٤٥٠ - ١٠٥٨ هـ) - (١١١١ - ١٢٥٥ م)

رُبُعُ العَادَاتِ / الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

كتاب

آدَابُ الْأَكْلِ - آدَابُ النِّكَاحِ

آدَابُ الْكَسْبِ وَالْمَعَاشِ - الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ



كِتابُ الْمُتَهَاجِ

الطبعة الأولى

م٢٠١١ هـ - ١٤٣٢

جميع الحقوق محفوظة للناشر

# دار المنهج للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - جدة

حي الكندي - شارع أبيها تقاطع شارع ابن زيدون

هاتف رئيسي 6326666 - الإدارية 6300655

المكتبة 6322471 - فاكس 6320392

ص. ب 22943 - جدة 21416

[www.alminhaj.com](http://www.alminhaj.com)

E-mail: [info@alminhaj.com](mailto:info@alminhaj.com)

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 50 - 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّنْ هُوَ قَاتِلٌ إِذَا أَتَاهُ اللَّيلُ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَخْدُرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ  
فَإِنَّمَا يَكْسِبُ الظُّرُفَّ لِعِلْمِهِ وَالظُّرُفَ لِعِلْمِهِ

إِنَّمَا يَذَكُّرُ أَنْوَاعُ الْأَثْيَارِ



كتاب  
الذخيرة

وهو الكتاب الأول من ربع العادات  
من كتب أحسان علوم الدين



# كتاب آداب الأكل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ تَدْبِيرَ الْكَائِنَاتِ ، فَخَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ ، وَأَنْزَلَ الْمَاءَ الْفَرَاتَ مِنَ الْمَعْصِرَاتِ ، فَأَخْرَجَ بِهِ الْحَبَّ وَالنَّبَاتَ ، وَقَدَرَ الْأَرْزَاقَ وَالْأَقْوَاتَ ، وَحَفَظَ بِالْمَأْكُولَاتِ قُوَّى الْحَيَوانَاتِ ، وَأَعَانَ عَلَى الطَّاعَاتِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ بِأَكْلِ الطَّيَّابَاتِ .

وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ذِي الْمَعْجَزَاتِ الْبَاهِرَاتِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ صَلَاةً تَتَوَالَى عَلَى مَمْرُّ الْأَوْقَاتِ ، وَتَضَعُفُ بِتَعَاقِبِ السَّاعَاتِ ، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيرًا .

## أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ مَقْصِدَ ذُو الْأَلْبَابِ لِقَاءُ اللَّهِ تَعَالَى فِي دَارِ الثَّوَابِ ، وَلَا طَرِيقَ إِلَى الْوَصْوَلِ إِلَى الْلَّقَاءِ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَلَا يَمْكُنُ الْمَوَاظِبَةُ عَلَيْهِمَا إِلَّا بِسَلَامَةِ الْبَدْنِ ، وَلَا تَصْفُو سَلَامَةُ الْبَدْنِ إِلَّا بِالْأَطْعَمَةِ وَالْأَقْوَاتِ ، وَالتَّنَاوِلُ مِنْهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ عَلَى تَكْرَرِ الْأَوْقَاتِ .

فِمَنْ هُذَا الْوَجْهِ قَالَ بَعْضُ السَّلْفِ الصَّالِحِينَ : إِنَّ الْأَكْلَ مِنَ الدِّينِ ،

وعليه نبأ رب العالمين بقوله وهو أصدق القائلين : ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيْبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾<sup>(١)</sup>.

فمن يقدم على الأكل ليستعين به على العلم والعمل ، ويقوى به على التقوى.. فلا ينبغي أن يترك نفسه مهملًا سدى ، يسترسل في الأكل استرسال البهائم في المرعى ، فإن ما هو ذريعة إلى الدين ووسيلة إليه ينبغي أن تظهر أنوار الدين عليه ، وإنما أنوار الدين آدابه وسننه التي يُزِّمُ العبد بزمامها ، ويلجم المتقي بلجامها ؛ حتى يتزن بميزان الشرع شهوة الطعام في إقدامها وإحجامها ، فيصير بسببها مدفعة للوزر ومجلبة للأجر<sup>(٢)</sup> ، وإن كان فيها أوفى حظًّا للنفس ، قال صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل ليؤجر حتى في اللقمة يرفعها إلى فيه وإلى في امرأته »<sup>(٣)</sup> ، وإنما ذلك إذا رفعها بالدين وللدين ، مراعياً فيه آدابه ووظائفه .

وها نحن نرشد إلى وظائف الدين في الأكل ؛ فرائضها وسننها وأدابها

(١) انظر « قوت القلوب » ( ٢٨٩ / ٢ ) .

(٢) أي : يصير مهلاً لدفع الوزر وجلب الأجر ، وكان سهل يقول : ( من لم يحسن أدب الأكل .. لم يحسن أدب العمل ، والذي يتصنّع في الأكل هو الذي يتصنّع في العمل ) . « قوت القلوب » ( ١٧٨ / ٢ ) .

(٣) رواه البخاري ( ١٢٩٦ ) ، ومسلم ( ١٦٢٨ ) ولفظه : « وإنك لن تنفق نفقة تتغى بها وجه الله .. إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل في امرأتك » الحديث ، ولفظ المصنف عند صاحب « القوت » ( ٧٨ / ١ ) ، وزيادة « يرفعها إلى فيه » رواها أحمد في « المسند » ( ١ / ٧٧ ) منفردة .

ومروءاتها و هيئاتها ، في أربعة أبوابٍ و فصلٍ في آخرها :

**البابُ الأوَّلُ** : فيما لا بدَ لِلأكلِ مِنْ مراعاتهِ وإنْ انفردَ بالأكلِ .

**البابُ الثاني** : فيما يزيدُ مِنَ الآدابِ بِسَبِّبِ الاجتماعِ على الأكلِ .

**البابُ الثالثُ** : فيما يخصُّ تقديمَ الطعامِ إِلَى الإخوانِ الزائرينَ .

**البابُ الرابعُ** : فيما يخصُّ الدعوةَ والضيافةَ وأشباهها .



الحمد لله رب العالمين

## الباب الأول فيما لا بد لمنفرد منه

وهو ثلاثة أقسام : قسم قبل الأكل ، وقسم مع الأكل ، وقسم بعد الفراغ

منه .

## القسم الأول في الآداب التي تقتدِم على الأكل وهي سبعة

الأول : أن يكون الطعام بعد كونه حلالاً في نفسه ، طيباً في جهة مكسيه .

موافقاً للسنة والورع :

لم يُكتسب بسبب مكرره في الشرع ، ولا بحكم هوئي ومداهنة في الدين ، على ما سيأتي في معنى الطيب المطلق في كتاب الحلال والحرام .

وقد أمر الله تعالى بأكل الطيب ، وهو الحلال ، وقدم النهي عن الأكل بالباطل على القتل ؛ تفخيماً لأمر الحرام ، وتعظيمًا لبركة الحلال ، فقال تعالى : « يَنْهَاهُمَا الَّذِينَ إِيمَانُهُمْ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ ... » الآية<sup>(١)</sup> .

(١) وتمامها : « يَنْهَاهُمَا الَّذِينَ إِيمَانُهُمْ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْكِمَةً عَنْ تَرَاضِيْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » .

فالأصل في الطعام كونه طيباً ، وهو من الفرائض وأصول الدين .

### الثاني : غسل اليد :

قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الوضوءُ قبْلَ الطَّعَامِ ينْفِي الْفَقَرَ ، وَبَعْدَهُ ينْفِي الْلَّمَمَ » ، وفي رواية : « ينْفِي الْفَقَرَ قبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ »<sup>(١)</sup> .

ولأنَّ اليدَ لا تخلو عن لوثٍ في تعاطي الأعمالِ ، فغسلُها أقربُ إلى النظافةِ والتزاهةِ ، ولأنَّ الأكلَ بقصد الاستعاةِ على الدينِ عبادةٌ ، فهو جديرٌ بأنْ يُقدَّمَ عليهِ ما يجري منه مجرى الطهارةِ من الصلاةِ .

### الثالث : أنْ يوضع الطعامُ على السُّفْرَةِ الموضوَعةِ على الأرضِ :

فهو أقربُ إلى فعلِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رفعِهِ على

(١) رواه متصلًا الشهاب في « مستنه » (٣١٠) بالرواية الأولى مع زيادة : « ويصحُّ البصر » ، وأسنده الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (ص ١١٠) إلى الحسن البصري ، والرواية الثانية عند الطبراني في « الأوسط » (٧١٦٢) ، والديلمي بنحوه في « مستند الفردوس » (٧٢٣٩) ، وهو عند أبي داود (٣٧٦١) ، والترمذى (١٨٤٦) بلفظ : « بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده » ، وروى ابن ماجه (٣٢٦٠) : « من أحب أن يكثر الله خير بيته .. فليتوضا إذا حضر غداوه وإذا رفع » . وقال الإمام البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٧٦/٧) : (الحديث في غسل اليد بعد الطعام حسن ، وهو قبل الطعام ضعيف ) ، والمراد بالوضوء بهذا الأثر : الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين .

المائدة ، كانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ .. وَضَعَةٌ عَلَى الْأَرْضِ<sup>(۱)</sup> ، فَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ .. فَعَلَى السُّفْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَذَكَّرُ السُّفْرَ ، وَيَتَذَكَّرُ مِنَ السُّفْرِ سَفَرُ الْآخِرَةِ وَحاجَتُهُ إِلَى زَادِ التَّقْوَىِ .

وَقَالَ أَسْنُ بْنُ مَالِكٍ رَحْمَةُ اللَّهِ : مَا أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِوَانٍ وَلَا فِي سُكُرُجَةٍ ، قَيلَ : فَعَلَى مَاذَا كَنْتُمْ تَأْكِلُونَ؟ قَالَ : عَلَى السُّفَرَ<sup>(۲)</sup> .

وَقَيلَ : (أَرْبَعٌ أَحَدَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمَوَائِدُ ، وَالْمَنَالُ ، وَالْأَشْنَاءُ ، وَالشَّيْعُ)<sup>(۳)</sup> .

وَاعْلَمُ : أَنَا وَإِنْ قَلْنَا : الْأَكْلُ عَلَى السُّفْرَةِ أَوْلَى .. فَلَسْنَا نَقُولُ : الْأَكْلُ عَلَى المائِدَةِ مِنْهِيْ عنْهُ نَهِيْ كَرَاهَةً أَوْ تَحْرِيمًّا ؛ إِذْ لَمْ يَبْتُ فِيهِ نَهِيْ ، وَمَا يَقَالُ مِنْ أَنَّهُ ابْتَدَعَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فَلَيْسَ كُلُّ مَا أَبْدَعَ مِنْهِيْ ،

(۱) رواه أحمد في «الزهد» (۲۲) ، وروى الطبراني في «الكبير» (۶۷/۱۲) عن ابن عباس رضي الله عنهما : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس على الأرض ويأكل على الأرض) ، ويعيده كذلك الحديث الآتي .

(۲) رواه البخاري (۵۳۸۶) ، الخوان : الذي يؤكل عليه ، والأكل عليه من دأب المترفين والجبارين ؛ لئلا يفتقرُوا إلى النطاط والانحناء عند الأكل ، والسكرجة : صاحف صغاف يؤكل فيها ، والسفة : ما يبسط على الأرض ويؤكل عليه ، فهي هنا تكون بين الطعام والأرض .

(۳) قوت القلوب (۱۸۳/۲) .

بل المنهي عنه بدعوة تضاد سنة ثابتة ، وترفع أمراً من الشرع مع بقاء علته ، بل الابداع قد يجب في بعض الأحوال إذا تغيرت الأسباب ، وليس في المائدة إلا رفع الطعام عن الأرض لتسهيل الأكل ، وأمثال ذلك مما لا كراهة فيه .

والرابع التي أجمع عليها أنها مبتدعة ليست متساوية ؛ لأن الأشنان حسن ؟ لما فيه من النظافة ، فإن الغسل مستحب للنظافة ، والأشنان أتم في التنظيف ، وكانوا لا يستعملونه لأن الله ربما كان لا يعتاد عندهم أؤ لا يتيسر ، أو كانوا مشغولين بأمور أهم من المبالغة في النظافة ، فقد كانوا لا يغسلون اليدين أيضاً ، وكانت مناديلهم أخصاصاً أقدامهم ، وذلك لا يمنع كون الغسل مستحيباً .

وأما المُنْخُل : فالمقصود منه تطيب الطعام ، وذلك مباح ما لم ينته إلى الشتم المفرط .

واما المائدة : فتسهيل للأكل ، وهو أيضاً مباح ما لم ينته إلى الكبر والتعاظم .

واما الشبع : فهو أشد هذه الأربعية ؛ فإنه يدعو إلى تهيج الشهوات ، وتحريك الأدواء في البدن .

فلتلدري التفرقة بين هذه المبدعات .

**الرابع :** أن يحسن العلسَة على السُّفْرَة في أَوَّلِ جلوسِه ويستديمَها كذلك :  
 كانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبِّا جَنَا لِلأَكْلِ عَلَى رَكْبَتِيهِ  
 وَجَلَسَ عَلَى ظَهِيرِ قَدْمِيهِ<sup>(١)</sup> ، وَرَبِّما نَصَبَ رَجْلَهُ اليمِينَ وَجَلَسَ عَلَى  
 اليسِرى<sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ يَقُولُ : « لَا أَكُلُ مُتَكَئًا »<sup>(٣)</sup> ، « إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ ، أَكُلُ كَمَا  
 يَأْكُلُ الْعَبْدُ ، وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ »<sup>(٤)</sup> ، وَالشَّرْبُ مُتَكَئًا مُكْرُوْهُ لِلمَعْدَةِ  
 أَيْضًا .

ويكرهُ الأَكْلُ نائِمًا وَمُتَكَئًا ، إِلَّا مَا يُتَنَقَّلُ بِهِ مِنَ الْحَبَوبِ<sup>(٥)</sup> ، رُوِيَ عَنْ  
 عَلَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَكَلَ كَعْكًا عَلَى تُرْسٍ وَهُوَ مُضطَبِّجٌ ، وَيَقُولُ : مُنْبَطِحٌ  
 عَلَى بَطْنِهِ ، وَالْعَرَبُ قَدْ تَفَعَّلَهُ<sup>(٦)</sup> .

(١) رواه أبو داود (٣٧٧٣) .

(٢) قال الحافظ العراقي : ( وروى أبو الحسن بن المقرئ في « الشمائل » من حديث  
 أنس : كان إذا جلس على الطعام .. استوفز على ركبته اليسرى وأقام اليمنى ثم قال :  
 « إنما أنا عبد ، أكل كما يأكل العبد ، وأفعل كما يفعل العبد » ، وإنساده ضعيف ) .  
 « إتحاف » ( ٢١٤ / ٥ ) ، ومعناه في الحديث الآتي كذلك .

(٣) رواه البخاري ( ٥٣٩٨ ) .

(٤) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٥٣ ) من زيادات نعيم بن حماد ، وعبد الرزاق في  
 « المصنف » ( ٤١٥ / ١٠ ) وتقدير قريباً .

(٥) التَّنَقُّلُ : تناول النُّقل ، اسم للحبوب وما في معناها تناول . « إتحاف » ( ٢١٥ / ٥ ) .

(٦) قوت القلوب ( ١٧٩ / ٢ ) ولفظه : ( وقد رأي عليٌّ رضي الله عنه ... ) .

**الخامسُ :** أَنْ يَنْوِي بِأَكْلِهِ أَنْ يَتَقَوَّى بِهِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى :

لِيَكُونَ مطِيعاً بِالْأَكْلِ ، وَلَا يَقْصُدُ التَّلَذُّذَ وَالتَّنَعُّمَ بِالْأَكْلِ ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ شِيبَانَ : ( مِنْ ثَمَانِينَ سَنَةً مَا أَكَلْتُ شَيْئاً لِشَهْوَتِي )<sup>(١)</sup> .

وَيَعْزُمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى تَقْلِيلِ الْأَكْلِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَكَلَ لِأَجْلِ قَوَّةِ الْعِبَادَةِ .. لَمْ تَصْدِقْ نِيَّتُهُ إِلَّا بِأَكْلِ مَا دُونَ الشَّيْعِ ، فَإِنَّ الشَّيْعَ يَمْنَعُ مِنَ الْعِبَادَةِ وَلَا يَقُوَّي عَلَيْهَا ، فَمِنْ ضَرُورَةِ هَذِهِ النِّيَّةِ كَسْرُ الشَّهْوَةِ ، وَإِيَّاثُرُ الْقَنَاعَةِ عَلَى الْاتِّساعِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرَّاً مِنْ بَطْنِهِ ، حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لِقِيمَاتٍ يَقْمَنَ صَلَبَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ .. فَثُلُثُ لِلطَّعَامِ ، وَثُلُثُ لِلشَّرَابِ ، وَثُلُثُ لِلنَّفْسِ »<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ ضَرُورَةِ هَذِهِ النِّيَّةِ أَلَا يَمْدُدَ الْيَدَ إِلَى الطَّعَامِ إِلَّا وَهُوَ جَائِعٌ ، فَيَكُونُ الْجُوعُ أَحَدَ مَا لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْأَكْلِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ الْيَدَ قَبْلَ الشَّيْعِ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. اسْتَغْنَى عَنِ الطَّبِيبِ ، وَسَتَأْتِي فَائِدَةُ قَلَّةِ الْأَكْلِ وَكِيفِيَّةُ التَّدْرِيجِ فِي التَّقْلِيلِ مِنْهُ فِي كِتَابِ كَسْرِ شَهْوَةِ الطَّعَامِ مِنْ رِبْعِ الْمَهْلَكَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) اللَّمْعُ (ص ٢٤٣) ، وَأَوْرَدَهُ الْخَرْكُوشِيُّ فِي « تَهْذِيبِ الْأَسْرَارِ » (ص ٣٩٧) .

(٢) رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ (٢٢٨٠) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٤٩) .

السادس : أن يرضى بالموارد من الرزق ، والحاصل من الطعام :

ولا يجتهد في التنعم وطلب الزيادة وانتظار الأدم ، بل من كرامة الخبز  
ألا يتضرر به الأدم ، وقد ورد الأمر بـأكرام الخبز<sup>(١)</sup> ، وكل ما يديم الرمق ،  
ويقوي على العبادة .. فهو خير كثير ، لا ينبغي أن يستحقى ، بل لا يتضرر  
بالخبز الصلاة وإن حضر وقتها إذا كان في الوقت متسع ، قال صلى الله عليه  
 وسلم : « إذا حضر العشاء والعشاء .. فابذوا بالعشاء »<sup>(٢)</sup> .

وكان ابن عمر رضي الله عنهما ربما سمع قراءة الإمام ولا يقوم من  
عشائه<sup>(٣)</sup> .

ومهما كانت النفس لا تتوق إلى الطعام ، ولم يكن في تأخير الطعام  
ضرر .. فال أولى تقديم الصلاة ، فأما إذا حضر الطعام ، وأقيمت الصلاة ،  
وكان في التأخير ما يبرد الطعام أو يشوش أمره .. فتقديمه أحب عند اتساع  
الوقت ، تاقت النفس أو لم تتق ؛ لعموم الخبر ، ولأن القلب لا يخلو عن  
الالتفات إلى الطعام الموضوع وإن لم يكن الجوع غالباً .



- 
- (١) رواه الحاكم في « المستدرك » ( ٤/١٢٢ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٥٤٨١ ) .
- (٢) رواه البخاري ( ٥٤٦٥ ) ، ومسلم ( ٥٥٧ ) وروايته : « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة ... » .
- (٣) قوت القلوب ( ٢/١٧٨ ) .

السابع : أن يجتهد في تكثير الأيدي على الطعام ولو من أهله وولده :  
 قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اجتمعوا على طعامِكُمْ .. يبارك لكم  
 فيه » <sup>(١)</sup> .

وقال أنسٌ رضيَ اللهُ عنْهُ : ( كانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يأكلُ  
 وحده ) <sup>(٢)</sup> .

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ الطَّعَامِ مَا كَثَرَتْ عَلَيْهِ الْأَيْدِي » <sup>(٣)</sup> .



- 
- (١) رواه أبو داود (٣٧٦٤) ، وابن ماجه (٣٢٨٦) .  
 (٢) رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٣٤٢) .  
 (٣) رواه أبو يعلى في « مستنه » (٢٠٤٥) ، والطبراني في « الأوسط » (٧٣١٣) بلفظ :  
 « إن أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي » .

## القسم الثاني في آداب حالة الأكل

وهو أن يبدأ باسم الله تعالى في أوله ، وبالحمد لله في آخره ، ولو قال مع كل لقمة : باسم الله . فهو حسن ؛ حتى لا يشغل الشره عن ذكر الله تعالى ، ويقول مع اللقمة الأولى : باسم الله ، ومع الثانية : باسم الله الرحمن ، ومع الثالثة : بسم الله الرحمن الرحيم ، ويجهر به ليذكر غيره<sup>(١)</sup> .

(١) وروى ابن الجعدي في « مسنده » (٣٥٤٢) عن عبد الكري姆 بن أبي المخارق قال : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى على كل لقمة ) ، وقال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣٩٨/١) بشأن التسمية عند كل لقمة : ( وإن فعله أحد .. لم أستحسن له ولم أذمه عليه ) .

ونقل ابن مفلح في « الآداب الشرعية » (٢٤٣/٢) عن الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله أنه كان يفعله ، قال : ( قال إسحاق بن إبراهيم : تعشيت مرأة أنا وأبو عبد الله وقرابة له ، فجعلنا لا نتكلم وهو يأكل ويقول : الحمد لله وباسم الله ، ثم قال : أكل وحمد خير من أكل وصمت ) .

ولما رجع الإمام الغزالى إلى طوس .. وصف له في بعض القرى عبد صالح ، فقصده زائراً ، فصادفه يبذر الحنطة في الأرض ، ف جاء أحدهم ليتولى ذلك عن الشيخ ، فأبى ، فلما سأله الإمام الغزالى عن سبب امتناعه .. قال : لأنني أبذر لهذا البذر بقلب حاضر ذاكر أرجو البركة فيه لكل من يتناول منه شيئاً ، فلا أحب أن أسلمه إلى هذا فيبذره بلسان غير ذاكر وقلب غير حاضر . « إتحاف » (٥/٢١٧) ملخصاً ، والتسمية في أول كل لقمة وبالهيئة المذكورة عند صاحب « القوت » (٢/١٨٠) .

ويأكلُ باليمنِ ، ويبدأ بالملح ويختتمُ به ، ويصغرُ اللقمة ، ويجدُ مضغها ، وما لم ي يتلعها .. لم يمدَّ اليد إلى الأخرى ؛ فإنَّ ذلك عجلة في الأكلِ .

وألاً يذم مأكولاً ، كانَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعيثُ مأكولاً ، كانَ إذا أعجبَهُ .. أكلَهُ ، وإلاً .. تركَهُ<sup>(١)</sup> .

وأنَّ يأكلَ ممَّا يليهِ إِلَّا الفاكهةَ ، فإنَّ لَهُ أَنْ يجِيلَ يَدَهُ فِيهَا ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلْ مِمَّا يَلِيكَ »<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدُورُ عَلَى الْفَاكِهَةِ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَيْسَ هُوَ نَوْعًا وَاحِدًا »<sup>(٣)</sup> .

وألاً يأكلَ مِنْ ذرْوَةِ القصْعَةِ ، ولا مِنْ وَسْطِ الطَّعَامِ ، بلْ يأكلُ مِنْ استدارَةِ الرَّغِيفِ ، إِلَّا إِذَا قَلَّ الْخَبْزُ ، فَيَكْسِرُ الْخَبْزَ وَلَا يَقْطَعُ بِالسَّكِينِ ،

(١) رواه البخاري (٣٥٦٣) ، ومسلم (٢٠٦٤) .

(٢) رواه البخاري (٥٣٧٦) ، ومسلم (٢٠٢٢) ولفظه عن عمر بن أبي سلمة قال : كنت في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا غلام ؛ سَمِّ الله ، وكلَّ يمينك ، وكلَّ مما يليك » ، فما زالت تلك طعمتي بعد .

(٣) روى الترمذى (١٨٤٨) ، وابن ماجه (٣٢٧٤) عن عكراش بن ذؤيب : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجفنة كثيرة الشريد والودك ، فأقبلنا نأكل منها ، فخطبت يدي في نواحيها ، فقال : « يا عكراش ؟ كل من موضع واحد ؛ فإنه طعام واحد » ، ثم أتينا بطبق فيه ألوانٌ من الرطب ، فجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبق وقال : « يا عكراش ؛ كل من حيث شئت ؛ فإنه غير لون واحد » .

وَلَا يَقْطِعُ الْلَّحْمَ أَيْضًا<sup>(١)</sup> ، فَقَدْ نُهِيَ عَنْهُ ، وَقَالَ : « انْهُشُوهُ نَهْشًا »<sup>(٢)</sup> .  
 وَلَا يُوضَعُ عَلَى الْخَبِزِ قَصْعَةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا مَا يَؤْكِلُ بِهِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَّمَ : « أَكْرِمُوا الْخَبِزَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ »<sup>(٣)</sup> .  
 وَلَا يَمْسُحُ يَدَهُ بِالْخَبِزِ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا وَقَعْتُ لِقْمَةً أَحَدُكُمْ .. فَلْيَأْخُذْهَا ، فَلِيمْطُ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى ، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ ، وَلَا يَمْسُحُ يَدَهُ بِالْمَنْدَلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابَعَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامٍ بَرَكَةٌ »<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يَنْفُخُ فِي الطَّعَامِ الْحَارِّ ، فَهُوَ مُنْهَيٌ عَنْهُ<sup>(٥)</sup> ، بَلْ يَصْبِرُ إِلَى أَنْ يَسْهَلَ أَكْلُهُ .

(١) روى الطبراني في « الكبير» (٢٢٣/٢٨٥)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٠٥) مرفوعاً: «لَا تقطعوا الخبز بالسكين كما تقطعه الأعاجم» وزاد الطبراني: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ الْلَّحْمَ .. فَلَا يَقْطِعُهُ بِالْسَّكِينِ ، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْهُ بِيَدِهِ فَلِيَنْهِشْهُ بِفَيْهِ ؛ فَإِنَّهَا وَأَمْرًا».

(٢) رواه أبو داود (٣٧٧٨)، والترمذى (١٨٣٥) ولفظه: «انهشوا اللحم نهشاً»، والنھش والنھش بمعنى، وهو أخذ اللحم بمقدم الأسنان.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٧٦٦)، والحكيم الترمذى في «نواذر الأصول» (ص ٢٣٦) وتمامه: «وأخرجهم من بركات الأرض»، وأورد الحافظ الزبيدي لهذا الحديث شواهد في «إتحافه» (٥/٢٢٠).

(٤) رواه مسلم (٢٠٣٣).

(٥) روى أحمد في «مسنده» (١/٣٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النفخ في الطعام والشراب)، وعند ابن ماجه (٣٢٨٨) عنه: (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفخ في طعام ولا شراب، ولا يتنفس في الإناء).

ويأكلُ مِنَ التمِّرِ وترًا ؛ سبعاً ، أوْ إحدى عشرةَ ، أوْ إحدى عشرينَ ،  
أوْ ما اتفقَ<sup>(١)</sup> ، ولا يجمعُ بَيْنَ التمِّرِ والنوى فِي طبِقٍ ، ولا يجمعُ فِي كفَهِ ،  
بلْ يضعُ النواةَ مِنْ فِيهِ عَلَى ظهِيرِ كفَهِ ، ثُمَّ يلقِيَها ، وكذا كُلُّ مَا لَهُ عَجَمٌ  
وَثُقلٌ<sup>(٢)</sup> .

وَالآنَ يتركَ ما استرذلهَ مِنَ الطَّعامِ واطرحةَ فِي القصعةِ ، بلْ يتركُهُ مَعَ  
الثفلِ ؛ حتَّى لا يلتبسَ عَلَى غَيْرِهِ فِي أكْلِهِ .

وَالآنَ يكتَرَ الشربَ فِي أثْنَاءِ الطَّعامِ إِلَّا إِذَا غَصَّ بِلَقْمَةٍ أَوْ صَدَقَ عَطْشَةً ،  
فَقَدْ قيلَ : إِنَّ ذَلِكَ مُسْتَحْبٌ فِي الظَّبَابِ ، وَإِنَّهُ دِبَاغُ الْمَعْدَةِ .



وَأَمَّا الشَّرَبُ : فَأَدْبُعُ أَنْ يَأْخُذَ الْكُوْزَ بِيَمِينِهِ ، ويقولَ باسْمِ اللَّهِ ، ويشربُهُ  
مَصًّا لَا عَبَّا ، قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَصُوا الْمَاءَ مَصًّا ، وَلَا تَعْبُوهُ  
عَبَّا ، فَإِنَّ الْكُبَادَ مِنَ الْعَبَّ »<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٧٩/٢) .

(٢) كذا في « القوت » (١٧٩/٢) ، وروى مسلم (٢٠٤٢) ، وأبو داود (٣٧٢٩)  
واللفظ له : (أنه صلى الله عليه وسلم أكل تمراً ، فجعل يلقي النوى على ظهر إصبعيه  
السبابة والوسطى) ، وهو في معناه ، والعجم : النوى ، واحدته : عَجَمَةٌ ؛ كَفَصَبَ  
وَقَصَبَةٌ ، والثفل : الْحَبَّ .

(٣) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٢٨/١٠) ، والديلمي في « مستند الفردوس »  
(١٠٧٠) ، والكُبَاد : وجع الكبد .

ولا يشربُ قائماً ولا مضطجعاً؛ فإنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الشرب قائماً<sup>(١)</sup>.

ورُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شربَ قائماً<sup>(٢)</sup>، ولعلَّهُ كَانَ لعذْرٍ.

ويراعي أسفل الكوز حتى لا يقطر عليه ، وينظر في الكوز قبل الشرب ، ولا يتجمَّأ في الكوز ، ولا يتنفس فيه ، بل ينحني عن فمه بالحمد ويرده بالسمية .

وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد الشرب : «الحمدُ للهِ الَّذِي جَعَلَهُ عَذْبَاً فُرَاتَا بِرَحْمَتِهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِلْحًا أَجَاجًا بِذُنُوبِنَا»<sup>(٣)</sup>.

والكوز وكل ما يُدار على القوم .. يُدار يمنة .

وقد شربَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَنًا وَأَبْوَ بَكْرٍ رضيَ اللهُ عَنْهُ شَمَالِهِ ، وأَعْرَابِيًّا عَنْ يَمِنِهِ ، وَعُمْرًا رضيَ اللهُ عَنْهُ نَاحِيَةً ، فَقَالَ عَمْرٌ رضيَ اللهُ عَنْهُ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ، فَنَأَوَلَ الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ»<sup>(٤)</sup>.

ويشربُ في ثلاثة أنفاسٍ ، يَحْمُدُ اللهَ تَعَالَى في أواخِرِها ، ويُسَمِّي اللهَ تَعَالَى في أوائلِها .

(١) رواه مسلم (٢٠٢٤).

(٢) رواه البخاري (٥٦١٥) من حديث سيدنا علي رضي الله تعالى عنه .

(٣) رواه الطبراني في «الدعاء» (٨٩٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٧/٨) ، والبيهقي في «الشعب» (٤١٦٢) .

(٤) رواه البخاري (٢٣٥٢) ، ومسلم (٢٠٢٩) .

ويقول في آخر النَّفَسِ الأوَّلِ : الحَمْدُ لِلَّهِ ، وفي الثَّانِي يَزِيدُ : ربُّ  
الْعَالَمِينَ ، وفي الثَّالِثِ يَزِيدُ : الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ<sup>(١)</sup> .  
فهذا قريبٌ مِنْ عَشْرِينَ أَدْبَأً فِي حَالَةِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَثَارُ  
وَالْأَخْبَارُ .




---

(١) إظهاراً لِتَمَامِ الْمَنَّةِ فِي الثَّالِثِ ، وَمَا ذُكِرَهُ الْمَصْنُفُ هُوَ فِي «القوت» (٢/١٨٠) ،  
وَتَقْدِيمُ نَحْوِهِ فِي الْبِسْمَلَةِ أَوَّلِ الطَّعَامِ .

## القسمُ الثالثُ ما يُتَّبَعُ بَعْدَ الطَّعَامِ

وهو أن يمسك عن الأكل قبل الشبع، ويلعق أصابعه، ثم يمسحها بالمنديل، ثم يغسلها، ويلتقط فتات الطعام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل ما يسقط من المائدة .. عاش في سعة ، وعوفي في ولده » <sup>(١)</sup> .

ويتخلل ولا يتبع كل ما يخرج من بين أسنانه بالخلال، إلا ما يجتمع من أصول أسنانه بلسانه، أمّا المُخْرَجُ بالخلال .. فيرميه <sup>(٢)</sup> ، وليتمضمض بعد الخلال ، ففيه أثر عن أهل البيت عليهم السلام <sup>(٣)</sup> .

وأن يلعق القصعة ويشرب ماءها ، ويقال : من لعق القصعة وشرب ماءها .. كان له عتق رقبة ، وإن التقاط الفتات مهور الحور العين <sup>(٤)</sup> .

(١) قال الحافظ العراقي : (رواه أبو الشيخ في « الثواب » من حديث جابر) ، ورواه الديلمي في « مسند الفردوس » (٥٨٤٠) من حديث أنس ، وأورد له الحافظ الزبيدي في « إتحافه » (٥/٢٢٤) طرقاً .

(٢) الخلال : العود الذي يتخلل به بين أسنانه ليخرج ما علق من الطعام ، وما يخرج بالخلال يقال له : الفغم ، وقد ورد : (كلوا الوجم واطرحوا الفغم) .

(٣) قوت القلوب (٢/١٨٢) ، وسبب المضمضة : لما يعقب الخلال بعض الدم ، فيتنجس به الفم ، فيزيله بالمضمضة . « إتحاف » (٥/٢٢٥) .

(٤) كذا في « القوت » (٢/١٨٠) .

وأن يشكر الله تعالى بقلبه على ما أطعمه ، فيرى الطعام نعمة منه ،  
قال الله تعالى : « كُلُوا مِن طَيْبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِهِ » .

ومهما أكل حلالاً .. قال : ( الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،  
وتنزل البركات ، اللهم أطعمنا طيباً ، واستعملنا صالحاً ) .

وإن أكل شبهة .. فليقل : ( الحمد لله على كل حال ، اللهم لا تجعله  
قوة لنا على معصيتك ) <sup>(١)</sup> .

ويقرأ بعد الطعام ( قل هو الله أحد ) و ( لإيلاف قريش ) <sup>(٢)</sup> .

ولا يقوم عن المائدة حتى ترفع أولاً <sup>(٣)</sup> .

فإن أكل طعام الغير .. فليدع له وليرسل : ( اللهم أكثر خيره ، وبارك له  
فيما رزقته ، ويسّر له أن يفعل فيه خيراً ، وقنعه بما أعطيته ، واجعلنا وإيّاه  
من الشاكرين ) .

(١) الدعاءان في « القوت » ( ١٨٠ / ٢ ) .

(٢) أما ( قل هو الله أحد ) .. فلأجل حصول البركة ؛ فإنها تعذر ثلث القرآن ، وتنتهي عن  
قارئها الفقر ، ولأنها تعرف بـ ( سورة الإخلاص ) ، فيلاحظ معنى الإخلاص فيما أكله ،  
وأيضاً فإنها تعرف بالصدمة ؛ لاشتمالها على اسم الصمد ، وهو ما لا جوف له ،  
ولا يحتاج إلى طعام وشراب ، فيلاحظ هذه المعاني عند قراءتها بعد الطعام ، وأما  
( لإيلاف قريش ) .. فلمناسبة الألفة والاجتماع ، والأمان من الخوف والجوع .  
« إتحاف » ( ٢٢٥ / ٥ ) .

(٣) روى ذلك ابن ماجه ( ٣٢٩٥ ) .

وإِنْ أَفْطَرَ عِنْدَ قَوْمٍ . . فَلِيقلُّ : ( أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ )<sup>(١)</sup> .

وليكثر الاستغفار والحزن على ما أكل من شبهة ؛ ليطفئ بدموعه وحزنه حرّ النار التي تعرّض لها ، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ لَحْمٍ نَبَتْ مِنْ حَرَامٍ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ »<sup>(٢)</sup> ، وليس من يأكل ويسكي كمن يأكل ويلهه .

وليقل إذا أكل لبناً : ( اللَّهُمَّ باركْ لَنَا فِيمَا رَزَقْنَا وَزَدْنَا مِنْهُ )<sup>(٣)</sup> ، وإن أكل غيره . قال : ( اللَّهُمَّ باركْ لَنَا فِيمَا رَزَقْنَا ، وَارزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ )<sup>(٤)</sup> ، فذلك الدعاء مما خص به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللبن لعموم نفعه .

ويُستحب عَقِيبَ الطَّعَامِ أَنْ يقولَ : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا ، وَكَفَانَا وَآوَانَا ، سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا ، يَا كَافِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَكْفِي مِنْهُ شَيْءٌ ، أَطْعَمْتَ مِنْ جُوعٍ ، وَآمَنتَ مِنْ خَوْفٍ ، فَلَكَ الْحَمْدُ ، آوَيْتَ مِنْ يُئْشِمْ ،

(١) رواه أبو داود ( ٣٨٥٤ ) ، وابن ماجه ( ١٧٤٧ ) .

(٢) رواه الترمذى ( ٦١٤ ) ولفظه : « إِنَّه لَا يَرْبُو لَحْمٌ نَبَتْ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ » ، وعند البيهقي في « الشعب » ( ٥٣٧٦ ) بلفظ : « أَيْمَا لَحْمٌ نَبَتْ مِنْ حَرَامٍ . . فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ » .

(٣) رواه أبو داود ( ٣٧٣٠ ) ، والترمذى ( ٣٤٥٥ ) ، وابن ماجه ( ٣٣٢٢ ) .

(٤) رواه ابن ماجه ( ٣٣٢٢ ) في الحديث المتفق عليه ، والسبب في ذلك هو في تمام الحديث حيث قال : « فَإِنِّي لَا أُعْلَمُ مَا يَجْزِي مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ » .

وهديتَ مِنْ ضلالَةٍ ، وأغنتَ مِنْ عَيْلَةٍ ، فلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا دَائِمًا طَيْبًا  
نافعًا مباركًا فِيهِ ، كَمَا أَنْتَ أَهْلُهُ وَمُسْتَحْقُهُ ، اللَّهُمَّ ؛ أَطْعَمْتَنَا طَيْبًا فَاسْتَعْمَلْنَا  
صَالِحًا ، وَاجْعَلْهُ عَوْنًا لَنَا عَلَى طَاعَتِكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ أَنْ نَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى  
مَعَاصِيكَ )<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا غَسْلُ الْيَدِينِ بِالْأَشْنَانِ : فَكَيْفِيَّتُهُ : أَنْ يَجْعَلَ الْأَشْنَانَ فِي كُفَّهِ  
الْيَسْرَى ، وَيَغْسِلُ الْأَصَابِعَ الْثَلَاثَ مِنَ الْيَدِ الْيَمْنِيِّ أَوَّلًا ، وَيَضْرِبُ أَصَابِعَهُ  
عَلَى الْأَشْنَانِ الْيَابِسِ ، فَيَمْسُحُ بِهِ شَفَتِيهِ ، ثُمَّ يَنْعَمُ غَسْلُ الْفَمِ يَاصْبِعِهِ ،  
وَيَدْلُكُ ظَاهِرَ أَسْنَانِهِ وَبِاطْنَهَا ، وَالْحَنَكَ وَاللِّسَانَ ، ثُمَّ يَغْسِلُ أَصَابِعَهُ مِنْ ذَلِكَ  
بِالْمَاءِ ، ثُمَّ يَدْلُكُ بِبَقِيَّةِ الْأَشْنَانِ الْيَابِسِ أَصَابِعَهُ ظَهَرًا وَبَطْنًا ، وَيَسْتَغْنِي بِذَلِكَ  
عَنْ إِعَادَةِ الْأَشْنَانِ إِلَى الْفَمِ وَإِعَادَةِ غَسِيلِهِ )<sup>(٢)</sup> .



(١) قوت القلوب (١٨٢/٢) .

(٢) قوت القلوب (١٨٣/٢) .

## الباب الثاني

### فيما يزيد بسبب الاجتماع والمشاركة في الأكل وهي سبعة

**الأول :** ألا يتديء بالطعام ومعه من يستحق التقديم بكبر سن أو زيادة فضل إلا أن يكون هو المتبوع والمقتدى به ، فحينئذ ينبغي ألا يطول عليهم الانتظار إذا أشرأبوا للأكل واجتمعوا له .

\* \* \*

**الثاني :** ألا يسكتوا على الطعام ؛ فإن ذلك من سيرة العجم ، ولكن يتكلمون بالمعروف ، ويتحدثون بحكايات الصالحين في الأطعمة وغيرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

**الثالث :** أن يرافق برفيقه في القصعة ، فلا يقصد أن يأكل زيادة على ما يأكله ؛ فإن ذلك حرام إن لم يكن موافقاً لرضا رفيقه مهما كان الطعام مشتركاً ، بل ينبغي أن يقصد الإيثار ، ولا يأكل تمرتين في دفعه إلا إذا فعلوا

(١) يعتبروا بذلك ، ولكن لا يتكلم وهو يمضغ اللقمة ، فربما يبدو منها شيء فيقدر الطعام . « إتحاف » ( ٥/٢٢٨ ) .

ذلك أو استأذنهم ، فإن قلل رفيقه .. نشطة ورغبة في الأكل وقال له : (كُلْ ) ، ولا يزيد في قوله : (كُلْ ) على ثلاث مرات ؛ فإن ذلك إلحاد وإفراط ؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب في شيء ثلاثة .. لم يراجع بعد الثلاث<sup>(١)</sup> ، وكان صلى الله عليه وسلم يكرر الكلام ثلاثة ، فليس من الأدب الزيادة عليه<sup>(٢)</sup> .

فاما الحلف عليه بالأكل .. فممنوع ، قال الحسن بن علي رضي الله عنهما : ( الطعام أهون من أن يحلف عليه)<sup>(٣)</sup> .

الرابع : ألا يحوج رفيقه إلى أن يقول له : (كُلْ ) ، قال بعض الأدباء : ( أحسن الأكلين أكلًا من لا يحوج صاحبه إلى تقادمه في الأكل ، وحمل عن أخيه مؤنة القول )<sup>(٤)</sup> .

ولا ينبغي أن يدع شيئاً مما يشهيه لأجل نظر الغير إليه ، فإن ذلك تصنع ، بل يجري على المعتاد ولا ينقص من عادته في الوحدة شيئاً ، ولكن ليعود نفسه حسن الأدب في الوحدة حتى لا يحتاج إلى التصنع عند الاجتماع .

(١) رواه أحمد في « المسند » ( ٣٩٨ / ٣ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٩٤ ) ولفظه : ( وإذا تكلم بالكلمة .. أعادها ثلاثة ) .

(٣) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٣٨ / ٢ ) .

(٤) قوت القلوب ( ١٧٩ / ٢ ) والسياق الآتي له .

نعم ، لو قللَ منْ أكلِهِ إثارةً لإخوانِهِ ونظرًا لِهُمْ عند الحاجة إلى ذلك ..  
 فهو حسن ، وإنْ زادَ في الأكلِ على نية المساعدةِ وتحريكِ نشاطِ القومِ في  
الأكل .. فلا بأسَ به ، بلْ هوَ حسنٌ .

وكانَ ابنُ المباركَ يقدّمُ فاخرَ الرطبِ إلى إخوانِهِ ويقولُ : (منْ أكلَ  
أكْثَرَ .. أعطِيَتُهُ بكلِّ نواةٍ درهماً) وكانَ يعُذُّ النوى ، فيعطي كلَّ مَنْ لهُ فضلٌ  
نوىًّا بعِدِّهِ دراهِم<sup>(١)</sup> ، وذلكَ لرفعِ الحِياءِ ، وزيادةِ النشاطِ في الانبساطِ .

وقالَ جعفرُ بنُ محمدٍ رضيَ اللهُ عنْهُما : (أحبُّ إخوانِي إلىَّ أكْثَرُهُمْ  
أكلاً ، وأعظَمُهُمْ لقمةً ، وأثقلُهُمْ علىَّ مَنْ يحوجني إلىَّ تعاهِدِهِ في  
الأكل<sup>(٢)</sup>) ، وكلُّ هذا إشارةً إلىَّ الجريِّ علىَّ المعتادِ وتركِ التصْنُعِ .

وقالَ جعفرُ رحْمَهُ اللهُ أيضًا : (تبينُ جودَةُ محبَّةِ الرِّجْلِ لأخِيهِ بجودَةِ  
أكْلِهِ في منزلِهِ)<sup>(٣)</sup> .

الخامسُ : أنَّ غسلَ اليدِ في الطستِ لا بأسَ به ، ولوهُ أنْ يتَنَحَّمَ فيهِ إنْ  
أكلَ وحْدَهُ ، وإنْ أكلَ معَ غَيْرِهِ .. فلا ينبغي أنْ يفعلَ ذلكَ ، وإذا قدمَ الطستَ  
إليهِ غَيْرُهُ إكراماً لهُ .. فليقبلْهُ .

(١) قوتُ القلوب (١٨٦/٢) .

(٢) قوتُ القلوب (١٨٠/٢) .

(٣) قوتُ القلوب (١٨٠/٢) .

اجتمع أنسُ بنُ مالكٍ وثابتُ البنايُ رضيَ اللهُ عنْهُما علٰى طعامٍ ، فقدَمْ أنسُ الطستَ إلٰيهِ ، فامتنعَ ثابتُ ، فقالَ أنسُ : (إذا أكرمَكَ أخوكَ.. فاقبِلْ كرامتهُ ولا تردها ، فإنَّما يكرِمُ اللهُ عزَّ وجلَّ) <sup>(١)</sup> .

ورويَ أنَّ هارونَ الرشيدَ دعا أبا معاويةَ الضريرَ ، فصبَ الرشيدُ علٰى يدهِ في الطستِ ، فلمَّا فرغَ.. قالَ : يا أبا معاويةَ ؟ تدرِي مَنْ صبَ علٰى يدِكَ ؟ فقالَ : لا ، قالَ : صبَهُ أميرُ المؤمنينَ ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ ؛ إنَّما أكرمتَ العلمَ وأجلَلتَهُ ، فأجلَّكَ اللهُ وأكرَمَكَ كما أجلَلتَ العلمَ وأهلهُ <sup>(٢)</sup> .

ولا بأسَ أنْ يجتمعوا علٰى غسلِ الأيدي في الطستِ في حالةٍ واحدةٍ ، فهو أقربُ إلى التواضعِ ، وأبعدُ عنْ طولِ الانتظارِ ، فإنْ لمْ يفعلُوا.. فلا ينبغي أنْ يصبَ ماءً كلُّ واحدٍ <sup>(٣)</sup> ، بلْ يجمعُ الماءُ في الطстِ ، قالَ النبيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اجمعوا وضوءُكُمْ جمعَ اللهِ شملَكُمْ» <sup>(٤)</sup> ، قيلَ : إنَّ المرادُ بهِ هذا .

(١) قوتُ القلوب (١٨٢/٢) ، وروى الطبراني في «الأوسط» (٨٦٤٠) مرفوعاً : «من أكرم امراً مسلماً.. فإنَّما يكرِمُ اللهُ» .

(٢) قوتُ القلوب (١٨٢/٢) .

(٣) أي : لا تُرمي غسالة كلَّ واحدٍ على حدة ، هذا إنْ كان الطستُ الذي هو مجمع الغسالة واسعاً ، وإلا.. فيصبه ثمْ يأتي به لمن لم يغسل بعد . «إتحاف» (٢٣٠/٥) بتصريف .

(٤) رواه الشهاب في «مسنده» (٧٠٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٥٤٣) وأوله : «لا ترفعوا الطستَ حتى يطفَّ ، اجمعوا...» الحديث .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الأمصار : ( لا يُرْفَعُ الطسْتُ مِنْ بَيْنِ يَدِي قَوْمٍ إِلَّا مَمْلُوِّةً ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْعَجَمِ )<sup>(١)</sup> .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : ( اجتَمِعُوا عَلَى غَسْلِ الْيَدِ فِي طسْتٍ وَاحِدٍ ، وَلَا تَسْتَنُوا بِسَنَةِ الْأَعَاجِمِ )<sup>(٢)</sup> .

والخادمُ الذي يصبُ الماءَ عَلَى الْيَدِ كِرَهًا بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا ، وَأَحَبُّ أَنْ يَكُونَ جَالِسًا ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ ، وَكِرَهًا بَعْضُهُمْ جَلوْسٌ ، فَرُوِيَ أَنَّهُ صَبَ عَلَى يَدِ وَاحِدٍ خَادِمٍ جَالِسًا ، فَقَامَ الْمَصْبُوبُ عَلَى يَدِهِ ، فَقَيلَ لَهُ : لِمَ قَمْتَ ؟ فَقَالَ : أَحْدَنَا لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ قَائِمًا .

وَهَذَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ لِلصَّبِّ وَالغَسْلِ ، وَأَقْرَبُ إِلَى تَوَاضُعِ الْمَذِيقِ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ نِيَّةٌ فِيهِ .. فَتَمْكِينُهُ مِنَ الْخَدْمَةِ لِيُسَرَّ فِيهِ تَكْبِيرٌ ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِذَلِكَ .

فِي الطسْتِ إِذَا سَبْعَةُ آدَابٍ : أَلَا يَزْقَ فِيهِ ، وَأَنْ يَقْدِمَ بِهِ الْمُتَبَوعُ ، وَأَنْ يَقْبِلَ الْإِكْرَامَ بِالتَّقْدِيمِ ، وَأَنْ يُدَارَ يَمْنَةً ، وَأَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ جَمَاعَةً ، وَأَنْ يَجْمَعَ الْمَاءَ فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَادِمُ قَائِمًا ، وَأَنْ يَمْجَحَ الْمَاءَ مِنْ فِيهِ وَيُرْسِلَهُ مِنْ يَدِهِ بِرْفَقٍ ؛ حَتَّى لا يَرْشَّ عَلَى الْفَرَاشِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ ، وَلِيَصْبِ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ بِنَفْسِهِ الْمَاءَ عَلَى يَدِ ضَيْفِهِ ، هَكَذَا فَعَلَ مَالِكُ بِالشَّافِعِيِّ رضي الله عنهُمَا فِي

(١) قوت القلوب (١٨٢/٢) .

(٢) قوت القلوب (١٨٢/٢) .

أول نزوله عليه وقال : ( لا يرعلك ما رأيت مني ، فخدمة الضيف فرض )<sup>(١)</sup>.



السادس : ألا ينظر إلى أصحابه ، ولا يراقب أكلهم فيستحيون ، بل يغضّ بصره عنهم ، ويشتغل بنفسه ، ولا يمسك قبل إخوانه إذا كانوا يحتشمون الأكل بعده ، بل يمدّ يده ويقبضها ، ويتناول قليلاً قليلاً إلى أن يستوفوا ، فإن كان قليل الأكل توقف في الابتداء وقلل الأكل حتى إذا توسعوا في الطعام أكل معهم آخرًا ، فقد فعل ذلك كثير من الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup> ، وإن امتنع لسبب . فليعتذر إليهم ؛ دفعاً للخجلة عنهم .



السابع : ألا يفعل ما يستقدرُه غيره ، فلا ينفض يده في القصعة ، ولا يقدم إليها رأسه عند وضع اللقمة في فيه ، وإذا أخرج شيئاً منها فيه . صرف وجهه عن الطعام وأخذه بيساره ، ولا يغمى اللقمة الدسمة في الخل ، ولا الخل في الدسمة ؛ فقد يكرهه غيره ، واللقمة التي قطعها بسنّه لا يغمى بقيتها في المرقة والخل ، ولا يتكلّم بما يذكر المستقدرات .



(١) أورد الحكاية مفصلاً ابن حجة الحموي في « طيب المذاق » ( ص ٤١٦ ) .

(٢) قوت القلوب ( ١٨١ / ٢ ) .

## الباب الثالث

### في آداب تقديم الطعام إلى الإخوان الزائرين

تقديم الطعام إلى الإخوان فيه فضل كثير ، قال جعفر بن محمد رضي الله عنهما : ( إذا قعدتم مع الإخوان على المائدة .. فأطيلوا الجلوس ؛ فإنها ساعة لا تحسب عليكم من أعماركم )<sup>(١)</sup> .

وقال الحسن رحمة الله : ( كل نفقة ينفقها الرجل على نفسه وأبويه فمن دونهم يحاسب عليها العبد ، إلا نفقة الرجل على إخوانه في الطعام ؛ فإن الله سبحانه يستحب أن يسأله عن ذلك )<sup>(٢)</sup> .

هذا مع ما ورد من الأخبار في الإطعام ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا تزال الملائكة تصلي على أحدكم ما دامت مائته موضوعة بين يديه حتى ترفع »<sup>(٣)</sup> .

وروي عن بعض علماء خراسان أنه كان يقدم إلى إخوانه طعاماً كثيراً لا يقدرون على أكل جميعه ، وكان يقول : بلغنا عن رسول الله صلى الله

(١) قوت القلوب ( ١٨٢ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ١٨٢ / ٢ ) .

(٣) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ١٠٣٩ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٩١٧٩ ) .

عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الْإِخْرَانَ إِذَا رَفَعُوا أَيْدِيهِمْ عَنِ الطَّعَامِ . . لَمْ يَحْسَبْ مَنْ أَكَلَ فَضْلَ ذَلِكَ الطَّعَامِ » ، فَأَنَا أَحْبُّ أَنْ أَسْتَكْثِرَ مِمَّا أَقْدَمُ إِلَيْكُمْ لِنَأْكُلَ فَضْلَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَفِي الْخَبَرِ : « لَا يُحَاسِبُ الْعَبْدُ عَلَى مَا يَأْكُلُهُ مَعَ إِخْرَانِهِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَكْثُرُ الْأَكْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ لِذَلِكَ ، وَيَقُلُّ إِذَا أَكَلَ وَحْدَهُ .  
وَفِي الْخَبَرِ : « ثَلَاثَةٌ لَا يُحَاسِبُ عَلَيْهَا الْعَبْدُ : أَكْلُهُ السَّحُورُ ، وَمَا أَفْطَرَ عَلَيْهِ ، وَمَا أَكَلَ مَعَ إِخْرَانِهِ » <sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( لَأَنْ أَجْمَعَ إِخْرَانِي عَلَى صَاعِ مِنْ طَعَامٍ أَحْبَبَ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَقَ رَقْبَةً ) <sup>(٤)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٢/٢) ، والبلاغ قال في الحافظ العراقي : (لم أقف له على أصل) . « إتحاف » (٢٣٢/٥) .

(٢) هو في معنى الحديث الآتي .

(٣) كذا في « القوت » (١٨٢/٢) ، قال الحافظ العراقي : (رواه الأزدي في « الضعفاء » من حديث جابر : « ثلثة لا يسألون عن النعيم : الصائم ، والمفتر ، والرجل يأكل مع ضيفه » ، أورده في ترجمة سليمان بن داود الجزري وقال فيه : منكر الحديث ، وللدليل في « مسند الفردوس » [٢٥٠١] نحوه من حديث أبي هريرة) ولفظه : « ثلثة لا يسألون عن نعيم المطعم والمشرب : المفتر ، والمسحر ، وصاحب الضيف... » . وفي أكلة الصائم وأكلة المسحر روى البزار في « مسنه » (٤٧٨٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣٥٩/١١) عن ابن عباس مرفوعاً : « ثلثة ليس عليهم حساب فيما طعموا إذا كان حلالاً : الصائم ، والمسحر ، والمرابط في سبيل الله » .

(٤) رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٦٦) .

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : ( من كرم الرجل طيب زاده في سفره ، وبذله لأصحابه )<sup>(١)</sup> .

وكان الصحابة رضي الله عنهم يقولون : ( الاجتماع على الطعام من مكارم الأخلاق )<sup>(٢)</sup> .

وكانوا رضي الله عنهم يجتمعون على قراءة القرآن ولا يتفرقون إلا عن ذواق<sup>(٣)</sup> .

وقيل : اجتماع الإخوان مع الكفاية على الأنس والآلفة ليس هو من الدنيا<sup>(٤)</sup> .

وفي الخبر : « يقول الله تعالى للعبد يوم القيمة : يا بن آدم ؛ جئت فلم تطعمني ، فيقول : كيف أطعمك وأنت رب العالمين ، فيقول : جاء أخوك المسلم فلم تطعمه ، ولو أطعمنه .. كنت أطعمتني »<sup>(٥)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا جاءكم الزائر .. فأكرمه »<sup>(٦)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن في الجنة غرفة يُرى ظاهرها من

(١) قوت القلوب ( ١٧٨ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ١٨١ / ٢ ) .

(٣) كذا في « القوت » ( ١٨١ / ٢ ) ، ونحوه رواه الطبراني في « الكبير » ( ١٥٦ / ٢٢ ) .

(٤) قوت القلوب ( ١٨٦ / ٢ ) .

(٥) رواه مسلم ( ٢٥٦٩ ) ولفظه : « يا بن آدم ؛ استطعتمك فلم تطعموني » الحديث .

(٦) رواه الخرائطي كما في « المتنقى من مكارم الأخلاق » ( ١٣٥ ) للسلفي ، والشهاب في « مستنه » ( ٧٦٣ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ١٣٥١ ) .

باطنها ، وباطنها من ظاهرها ، هي لمن ألان الكلام ، وأطعم الطعام ، وصلّى بالليل والناس نياً<sup>(١)</sup> .

وقال صلّى الله عليه وسلم : « خيركم من أطعم الطعام »<sup>(٢)</sup> .

وقال صلّى الله عليه وسلم : « من أطعم أخيه حتى يشبعه وسقاه حتى يرويه .. بعده الله من النار سبع خنادق ، ما بين كل خندقين مسيرة خمس مئة عام »<sup>(٣)</sup> .

وأما آدابه : فبعضها في الدخول ، وبعضها في تقديم الطعام .

#### أما الدخول :

فليس من السنة أن يقصد قوماً متربصاً لوقت طعامهم ، فيدخل عليهم وقت الأكل ؛ فإن ذلك من المفاجأة ، وقد نهي عنه .

قال الله تعالى : « لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النِّسَاءِ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظَرِينَ إِنَّهُ » يعني : متظرين حينه ونضجه<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه الترمذى ( ١٩٨٤ ) بنحوه ، وأحمد في « المسند » ( ٢ / ١٧٣ ) .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ( ٦ / ١٦ ) ، والحاكم في « المستدرك » ( ٤ / ٢٧٨ ) .

(٣) رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » ( ٣٤٣ ) ، والطبراني في « الأوسط » ( ٦٥١٤ ) ، والحاكم في « المستدرك » ( ٤ / ١٢٩ ) .

(٤) روی ذلك عن ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة . انظر « تفسير الطبرى » ( ١٢ / ٢٢ ) ( ٤٥ ) .

وفي الخبر : ( مَنْ مَشَى إِلَى طَعَامٍ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ . . مَشَى فَاسِقًا ، وَأَكَلَ حِرَاماً )<sup>(١)</sup> .

ولكن حق الداخلي إذا لم يتربص واتفق أن صادفهم على طعام لا يأكل ما لم يؤذن له ، فإذا قيل له : كُلْ .. نظر ؛ فإن علم أنهم يقولونه عن محبة لمساعدته .. فليساعد ، وإن كانوا يقولون ذلك حياء منه .. فلا ينبغي أن يأكل ، بل ينبغي أن يتعلّل .

أما إذا كان جاءعا ، فقصد بعض إخوانه ليطعمه ، ولم يتربص به وقت أكله .. فلا بأس به .

قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمرو رضي الله عنهما منزل أبي الهيثم بن التیهان وأبي أيوب الأنصاري لأجل طعام يأكلونه وكانوا جياعا<sup>(٢)</sup> .

والدخول على مثل هذه الحالة إعانةً لذلك المسلم على حيازة ثواب الإطعام ، وهي عادة السلف .

(١) رواه الطيالسي في « مسنده » ( ٢٣٣٢ ) موقوفاً على أبي هريرة ، وهو عند أبي داود ( ٣٧٤١ ) مرفوعاً بلفظ : « من دُعى فلم يجب .. فقد عصى الله ورسوله ، ومن دخل على غير دعوة .. دخل سارقا ، وخرج مغيراً » .

(٢) حديث خروجهم إلى أبي الهيثم بن التیهان رواه الترمذى ( ٢٣٦٩ ) ، وأصله عند مسلم ( ٢٠٣٨ ) ، وحديث قصدهم أبا أيوب الأنصاري رواه ابن حبان في « صحيحه » ( ٥٢١٦ ) ، والطبراني في « الأوسط » ( ٢٢٦٨ ) ، و« الصغير » ( ٦٧ / ١ ) .

كان عون بن عبد الله المسعودي له ثلث مئة وستون صديقاً يدور عليهم في السنة ، ولا آخر ثلاثة يدور عليهم في الشهر ، ولا آخر سبعة يدور عليهم في الجمعة .

فكان إخوانهم معلوم لهم وبدلاً عن كسبهم ، وكان قيام أولئك بهم على قصد التبريك عبادة لهم<sup>(١)</sup> .

فإن دخل ولم يجد صاحب الدار ، وكان واثقاً بصدقته ، عالماً بفرجه إذا أكل من طعامه . فله أن يأكل بغير إذنه ؛ إذ المراد من الإذن الرضا ، لا سيما في الأطعمة .

وأمرها على السعة ، فرب رجل يصرح بالإذن ويحلف وهو غير راض ، فأكل طعامه مكرورة ، ورب غائب لم يأذن وأكل طعامه محظوظ ، وقد قال عز وجل : « أو صديقكم » .

ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار بريرة وأكل طعامها وهي غائبة ، وكان الطعام من الصدقة ، فقال : « بلغت الصدقة محلها » ، وذلك لعلمه بسرورها بذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٧/٢) .

(٢) كما في « القوت » (١٨٥/٢) ، وحديث بريرة وإصابته صلى الله عليه وسلم من طعامها وهي غائبة وكان صدقة عند البخاري (١٤٩٣) ، ومسلم (١٠٧٤) ، وقوله : « بلغت الصدقة محلها » إنما قاله في حق نسيبة بنت كعب في قصة مشابهة ، هي عند البخاري (١٤٤٦) ، ومسلم (١٠٧٣) .

ولذلك يجوز أن يدخل الدار بغير استئذان اكتفاءً بعلمه بالإذن ، فإن لم يعلم .. فلا بد من الاستئذان أو لا ثم الدخول .

وكان محمد بن واسع وأصحابه يدخلون منزل الحسن ، فيأكلون ما يجدون بغير إذن ، وكان الحسن يدخل ويرى ذلك فيسر به ويقول : هكذا كنا<sup>(١)</sup> .

وروى عن الحسن رضي الله عنه أنه كان قائماً يأكل من متاع بقال في السوق ، يأخذ من هذه الجونة تينة ، ومن هذه قصبة ، فقال له هشام<sup>(٢)</sup> : ما بدا لك يا أبا سعيد في الورع ، تأكل متاع الرجل بغير إذنه ! فقال : يا لکع ؛ اتل على آية الأكل ، فتلا إلى قوله تعالى : «أو صديقكم» ، فقال : فمن الصديق يا أبا سعيد ؟ فقال : من استر وحث إليه النفس ، واطمأن إليه القلب<sup>(٣)</sup> .

وجاء قوم إلى منزل سفيان الثوري فلم يجدوه ، ففتحوا الباب وأنزلوا السفرة ، وجعلوا يأكلون ، فدخل الثوري فجعل يقول : ذكرتموني أخلاق السلف ، هكذا كانوا<sup>(٤)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٥/٢) .

(٢) هو هشام الأوصى قاضي مكة .

(٣) قوت القلوب (١٨٥/٢) ، وفيه : (فستقة) بدل (قصبة) ، وفي (ق) : (قصبة) وهي التمرة اليابسة .

(٤) قوت القلوب (١٨٥/٢) .

وزارَ قومٌ بعضَ التابعينَ ولمْ يكنْ عندهُ ما يقدّمهُ إليهم ، فذهبَ إلى منزلِ بعضِ إخوانِهِ ، فلمْ يصادفهُ في المنزلِ ، فدخلَ ، فنظرَ إلى قدرِ قد طبخَها ، وإلى خبزٍ قدْ خبزَهُ وغيرِ ذلكَ ، فحملَهُ كلَّهُ ، فقدَمَهُ إلى أصحابِهِ وقالَ : كلوا ، فجاءَ ربُّ المنزلِ ، فلمْ يرِ الطعامَ ، فقيلَ لهُ : قدْ أخذَهُ فلانُ ، فقالَ : قدْ أحسنَ ، فلماً لقيهُ.. قالَ : يا أخي ؛ إنْ عادوا .. فعُدَّ<sup>(١)</sup>.

فهذا آدابُ الدخولِ .



وأيًّا آدابُ التقديمِ : فتركُ التكليفِ أولاً ، وتقديمُ ما حضرَ :  
فإنْ لمْ يحضرهُ شيءٌ ، ولمْ يملكُ.. فلا يستقرضُ لأجلِ ذلكَ ، فيشترطُ على نفسهِ ، وإنْ حضرهُ ما هوَ محتاجٌ إليهِ لقوتهِ ، ولمْ تسمحْ نفسهُ بالتقديمِ.. فلا ينبغي أنْ يقدّمَ .

(١) قوتُ القلوب (١٨٥/٢) ، قال الحافظ الزبيدي في «إتحافه» (٤٣٥/٥) : ولكن ليس لكل أحد ينظر إلى ظواهر هذه القصص ، فيدخل البيت بغير استئذان ، ويمد يده إلى ما [لا] يحل له النظر إليه فضلاً عن الأخذ ، ولكن بشرط هي الآن أعز من الكبريت الأحمر ، فأين الذي يطمئن إليه القلب أو تستروح النفوس إليه؟ ولذا قال القائل :

صاد الصديق وكافُ الكيمياء معاً لا يوجدان فدع عن نفسك الطمعاً

دخل بعضهم على زاهد وهو يأكل ، فقال : لو لا أني أخذته بدين . .  
لأطعمك منه<sup>(١)</sup> .

وقال بعض السلف في تفسير التكليف : (أن تطعم أخاك ما لا تأكله  
أنت ، بل تقصد زيادة عليه في الجودة والقيمة)<sup>(٢)</sup> .

وكان الفضيل رحمة الله يقول : (إنما تقاطع الناس بالتكلف ، يدعون  
أخذهم أخاه ، فيتكلف له ، فيقطعه عن الرجوع إليه)<sup>(٣)</sup> .

وقال بعضهم : (ما أبالي بمن أتاني من إخواني ، فإنني لا أتكلف له ،  
إنما أقرب ما عندي ، ولو تكلفت له .. لكرهت مجئه وملته)<sup>(٤)</sup> .

وقال بعضهم : كنت أدخل على أخي لي فيتكلف لي ، فقلت له : إنك  
لا تأكل وحدك هذا ولا أنا ، فما بالنا إذا اجتمعنا .. أكلناه ؟ ! فاما أن تقطع  
هذا التكليف ، أو أقطع المجيء ، فقطع التكليف ، ودام اجتماعنا  
بسبيبه<sup>(٥)</sup> .

ومن التكليف : أن يقدم جميع ما عنده ، فيجحف بعياله ويؤذي

(١) قوت القلوب (١٨٤/٢) بنحوه .

(٢) قوت القلوب (١٨٤/٢) .

(٣) قوت القلوب (١٨٤/٢) .

(٤) قوت القلوب (١٨٤/٢) .

(٥) قوت القلوب (١٨٤/٢) .

قلوبهم ، رُوِيَ أَنَّ رجلاً دعا علیاً رضي الله عنه ، فقال علی : أجيئك على ثلات شرائط : لا تدخل من السوق شيئاً ، ولا تدخر ما في البيت ، ولا تجحف بعمالك<sup>(١)</sup> .

وكان بعضُهُم يقدّمُ مِنْ كُلّ ما في بيتهِ شيئاً، فلا يتركُ نوعاً إلا ويحضرُ شيئاً منهُ<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضُهُمْ : دخلنا على جابرٍ بْنِ عبدِ اللهِ ، فقدمَ إلينا خبزاً وخلاً  
وقالَ : ( لولا أتَّأْنِي نَهِيَا عن التكُلُّفِ .. لتكَلَّفْتُ لَكُمْ ) (٣) .

وقال بعضُهُمْ : ( إِذَا قُصِّدَتْ لِلزِّيَارَةِ .. فَقَدْمٌ مَا حَضَرَ ، وَإِنْ أَسْتَرَتْ .. فَلَا تَبْقِي وَلَا تَذْرُ )<sup>(4)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨١/٢) .

(٢) قوت القلوب (١٨١/٢).

(٣) حديث جابر رواه أحمد في «المسندة» (٣٧١/٣) ولفظه: دخل على جابر نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقدم لهم خبزاً وخلأً، فقال: كلوا، فلاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نعم الإدام الخل، إنه هلاك بالرجل أن يدخل عليه النفر من إخوانه، فيحتقر ما في بيته أن يقدمه إليهم، وهلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم إليهم».

وقوله : (لولا أنا نهينا . . . ) هي في « مسند أبي حنيفة » (ص ٢٦٦) ، وهي مشهورة عن سلمان رضي الله عنه ، رواها عنه الطبراني في « الكبير » (٢٣٥/٦) ، والحاكم في « المستدرك » (٤/١٢٣) وسيأتي .

(٤) قوت القلوب (١٨١/٢) ، واسترثت : طلب للزيارة ، ولا تبق ولا تذر : لا تقصـر .

وقال سلمان : ( أمرَتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا تتكلفَ للضيوفِ  
ما ليسَ عندَنَا ، وأنْ نقدمَ إلَيْهِ ما حضرَنَا ) <sup>(١)</sup> .

وفي حديث يونس النبي على نبينا وعليه السلام أنه زاره إخوانه ، فقدمَ  
إليهم كسرًا ، وجزًّا لهم بقلًا كان يزرعه ، ثم قال لهم : ( كُلُوا ، لو لا أنَّ اللَّهَ  
لعنَ المتكلفينَ .. لتكلفتُ لكم ) <sup>(٢)</sup> .

وعنْ أنسِ بنِ مالكٍ وغيرِه مِنَ الصَّحَابَةِ رضيَ اللَّهُ عنْهُمْ كأنوا  
يقدُّمونَ مَا حضرَ مِنَ الْكَسَرِ الْيَابِسَةِ وَحَشْفِ التَّمْرِ وَيَقُولُونَ : ( لَا نَدْرِي أَيُّهُمَا  
أَعْظَمُ وَزَرًا : الَّذِي يَحْتَقِرُ مَا يَقْدُّمُ إِلَيْهِ ، أَوِ الَّذِي يَحْتَقِرُ مَا عَنْهُ أَنْ  
يَقْدُّمَهُ ! ) <sup>(٣)</sup> .



**الأدبُ الثاني - وهو للزائِرِ - :** أَلَا يقتَرَحَ ولا يتحكَّمَ بشيءٍ بعينِه :  
فربما يشقُّ على المزورِ إحضارُه ، فإنْ خيرَهُ أخوهُ بينَ طعامينِ ..  
فليتخيَّرْ أيسَرَهُما عَلَيْهِ ، كذلِكَ السَّنَةُ ، وفي الخبرِ : ( مَا خَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » ( ٣٢٩ ) ، وبنحوه رواه البزار في  
« مسنده » ( ٢٥١٤ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٦ / ٢٧١ ) ، والحاكم في « المستدرك »  
( ٤ / ١٢٣ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢ / ١٨١ ) .

(٣) قوت القلوب ( ٢ / ١٨١ ) .

صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا )<sup>(١)</sup> .

وَرَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ أَنَّهُ قَالَ : مَضَيْتُ مَعَ صَاحِبِ لِي نَزُورٌ سَلْمَانَ ، فَقَدَّمَ إِلَيْنَا خَبْرًا شَعِيرًا وَمَلْحًا جَرِيشًا ، فَقَالَ صَاحِبِي : لَوْ كَانَ فِي هَذَا الْمَلْحِ سَعْتُ . . كَانَ أَطْيَبَ ، فَخَرَجَ سَلْمَانُ ، وَرَهَنَ مَطْهَرَتَهُ وَأَخْذَ سَعْتَأْ ، فَلَمَّا أَكَلْنَا . . قَالَ صَاحِبِي : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَنَّعَنَا بِمَا رَزَقَنَا ، فَقَالَ سَلْمَانُ : لَوْ قَنَعْتَ بِمَا رُزِّقْتَ . . لَمْ تَكُنْ مَطْهَرَتِي مَرْهُونَةً<sup>(٢)</sup> .

هَذَا إِذَا تَوَهَّمَ تَعْذُّرَ ذَلِكَ عَلَى أَخِيهِ أَوْ كَرَاهَتَهُ لَهُ ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُسْرُّ بِاقْتِرَاحِهِ وَيَتِيسِّرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . . فَلَا يُكَرَّهُ لَهُ الْاقْتِرَاحُ ، فَعَلَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ مَعَ الزَّعْفَرَانِيِّ ؛ إِذْ كَانَ نَازِلًا عَلَيْهِ بِيَغْدَادَ ، وَكَانَ الزَّعْفَرَانِيُّ يَكْتُبُ كُلَّ يَوْمٍ رِقْعَةً بِمَا يَطْبُخُ مِنَ الْأَلْوَانِ وَيَسْلِمُهَا إِلَى الْجَارِيَّةِ ، فَأَخْذَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرِّقْعَةَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَالْحَقَّ بِهَا لَوْنًا آخَرَ بِخَطْهِ ، فَلَمَّا رَأَى الزَّعْفَرَانِيُّ ذَلِكَ الْلَّوْنَ . . أَنْكَرَهُ وَقَالَ : مَا أَمْرَتُ بِهَذَا ، فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ الرِّقْعَةَ مَلْحَقًا فِيهَا خَطُّ الشَّافِعِيِّ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ عَيْنُهُ عَلَى خَطِّهِ . . فَرَحَ بِذَلِكَ ، وَأَعْتَقَ الْجَارِيَّةَ سَرُورًا بِاقْتِرَاحِ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْكَتَانِيُّ : دَخَلْتُ عَلَى السَّرِيِّ ، فَجَاءَ بِفَتِيَّةٍ وَأَخْذَ يَجْعَلُ

(١) رواه البخاري (٣٥٦٠) ، ومسلم (٢٣٢٧) .

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٣٥/٦) ، والحاكم في «المستدرك» (٤/١٢٣) .

(٣) قوت القلوب (٢/١٨١) .

نصفه في القدر ، فقلت له : أي شيء تعمل ؟ أنا أشرب كلّه في مرّة ،  
فضحكَ وقال : هذا أفضل لك من حجّة<sup>(١)</sup> .

وقال بعضُهم : (الأكل على ثلاثة أنواع : مع الفقراء بالإيثار ، ومع  
الإخوان بالانبساط ، ومع أبناء الدنيا بالأدب)<sup>(٢)</sup> .

### الأدب الثالث : أن يشهي المزور أخيه الزائر :

ويلتمس منه الاقتراح ، مهما كانت نفسة طيبة بفعل ما يقترح ، فذلك  
حسن ، وفيه أجر وفضل جزيل .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صادف من أخيه شهوة ..  
غفر له ، ومن سر أخيه المؤمن .. فقد سر الله عز وجل »<sup>(٣)</sup> .

(١) أي : عمل قليل وثوابه كثير ؛ لما فيه من النية الحسنة بإدخال السرور على أخيه .  
« إتحاف » (٥/٢٣٧) .

(٢) كذا في « اللمع » (ص ٢٤٣) ، ورواه أبو الحسين الطيوري في « الطيوريات »  
(١١١٧) عن جعفر الخلدي ، وأورده مبهمًا الخركوشي في « تهذيب الأسرار » (ص  
٣٩٨) .

(٣) كذا في « القوت » (٢/١٨٢) ، والجملة الأولى منه رواها البزار في « مسنده »  
(٤١١٠) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤/١٤٢١) ، والجملة الثانية رواها البيهقي في  
« الشعب » (٧٢٤٧) ، قال الحافظ الزبيدي : (وقول ابن الجوزي : إنه موضوع ..  
فيه نظر) . « إتحاف » (٥/٢٣٨) .

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا رَوَاهُ جَابِرٌ : « مَنْ لَذَّ أَخَاهُ بِمَا يَشْتَهِي . . . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفَ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفَ درجةٍ ، وَأَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَلَاثٍ جَنَاتٍ : جَنَةُ الْفَرْدَوسِ ، وَجَنَةُ عَدْنِ ، وَجَنَةُ الْخَلْدِ »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

**الأدب الرابع :** أَلَا يَقُولَ لَهُ : هَلْ أَقْدَمْ لَكَ طَعَامًا :

بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَمَ إِنْ كَانَ ، قَالَ سَفِيَّانُ الثُّوْرَيْثُ : ( إِذَا زَارَكَ أَخْوَكَ . . . فَلَا تَقْلُ لَهُ : أَتَأْكُلُ ، أَوْ أَقْدَمُ إِلَيْكَ ؟ وَلَكِنْ قَدْمُ ، فَإِنْ أَكَلَ ، وَإِلَّا . . . فَارْفَعْ )<sup>(٢)</sup> .

وَإِنْ كَانَ لَا يَرِيدُ أَنْ يَطْعَمَهُمْ طَعَامًا . . . فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَصْفَهُ

(١) كذا في « القوت » ( ١٨٢/٢ ) ، قال الحافظ العراقي : ( ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » [ ٨٨/٢ ] من روایة محمد بن نعیم ، عن أبي الزبیر ، عن جابر ، وقال أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلَ : هَذَا باطِلٌ كَذَبٌ ) ، وَيَرَوَى عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ مَرْفُوعًا : « مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ شَهْوَتَهُ . . . حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » ، روایة البیهقی - فی « الشَّعْبِ » ( ٣١٠٩ ) - وَعَنْ مَعَاذَ : « مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا حَتَّى يَشْبَعَهُ مِنْ سَغْبٍ . . . أَدْخِلْهُ اللَّهُ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنْ كَانَ مِثْلَهُ » ، روایة الطبرانی - فی « الْكَبِيرِ » ( ٨٥/٢٠ ) - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ : « مَنْ أَطْعَمَ مُسْلِمًا جَائِعًا . . . أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ » ، روایة أبو نعیم في « الْحَلِيلِ » ( ١٣٤/٨ ) . « إِنْتَهَافُ » ( ٢٣٨/٥ ) .

(٢) قوت القلوب ( ١٨٥/٢ ) .

لهم ، قال الثوري : ( إذا أردت ألا تطعم عيالك مما تأكله .. فلا تحدثهم به ، ولا يرونـه معـك ) <sup>(١)</sup> .

وقال بعض الصوفية : ( إذا دخل عليـكـم القراء .. فقدمـوا إـلـيـهـمـ طـعـامـاـ ، وإـذـا دـخـلـ الـفـقـهـاءـ .. فـسـلـوـهـمـ عـنـ مـسـأـلـةـ ، وإـذـا دـخـلـ القراء .. فـدـلـلـوـهـمـ عـلـىـ الـمـحـرـابـ ) <sup>(٢)</sup> .



(١) قوت القلوب (١٨٦/٢) .

(٢) القول لأبي علي النورياطي كما في «اللمع» (ص ٢٤٢) ، ولأبي علي الروذباري كما أورده الخركوشى في «تهذيب الأسرار» (ص ٣٩٧) .

## الباب الرابع في آداب الضيافة

ومظان الآداب فيها ستة : الدعوة أولاً ، ثم الإجابة ، ثم الحضور ، ثم تقديم الطعام ، ثم الأكل ، ثم الانصراف .

ولنقدم على شرحها فضيلة الضيافة :

قال صلى الله عليه وسلم : « لا تتكلّفوا للضيوف فتبغضوه ؛ فإنّه من أبغض الضيوف .. فقد أبغض الله تعالى ، ومن أبغض الله .. أبغضه الله » <sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا خير فيمن لا يضيف » <sup>(٢)</sup> .  
ومرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم برجيل له إبل وبقر كثيرة ، فلم يضفه ، ومرّ بأمرأة لها شويهات ، فذبحت له ، فقال صلى الله عليه وسلم :

(١) رواه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (٨٢/١) ، والبيهقي في « الشعب » (٩١٥٤) بلفظ : « لا يتکلفن أحد للضيوف ما لا يقدر عليه » ، وروى الرافعي في « التدوين في أخبار قزوين » (٤٢٤/١) من حديث أبي قرثافة : « يا عائشة ؛ لا تتكلّفي للضيوف فتملّيه ، ولكن أطعميه مما تأكلين » .

(٢) رواه أحمد في « المسند » (٤/١٥٥) .

«انظروا إليهما ، إنما هذه الأخلاقُ يبِّدَ اللهُ عزَّ وجلَّ ، فمَنْ شاءَ أَنْ يمنحه خُلُقاً حسناً .. فعلَ»<sup>(١)</sup> .

وقال أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّه نزل به صلى الله عليه وسلم ضيفٌ ، فقال : «قل لفلان اليهودي : نزل بي ضيفٌ ، فأسلفني شيئاً من الدقيق إلى رجب» ، فقال اليهودي : والله ؓ لا أسلفة إلا برهن ، فأخبرته ، فقال عليه الصلاة والسلام : «والله ؓ إنِّي لأمينٌ في السماء ، أمينٌ في الأرض ، ولو أسلفني .. لأديته ، فاذهبت بدرعي وارهنه عندَه»<sup>(٢)</sup> .

وكان إبراهيمُ الخليلُ صلواثُ اللهِ عليهِ وسلامُه إذا أرادَ أَنْ يأكلَ .. خرج ميلاً أو ميلين يلتمسُ مَنْ يتغدى معه<sup>(٣)</sup> ، وكان يكفي أبا الضيفان<sup>(٤)</sup> ، ولصدقِ نَيَّرِه فيه دامتُ ضيافته في مشهدِه إلى يومِنا هذا ، فلا تنقضي ليلة إلا ويأكلُ عنده جماعةٌ مِنْ بين ثلاثة إلى عشرة إلى مائة ، وقال قوامُ الموضع : إنَّه لم يخلُ إلى الآنَ ليلةً عن ضيف<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٥/١١) عن عمرو بن دينار ، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣١) عن أبي المنهال مرسلاً.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٣٣١/١) ، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٥٢/١).

(٣) رواه هناد في «الزهد» (٦٤٨) ، والبيهقي في «الشعب» (٩١٧٣) .

(٤) رواه الدوالي في «الكتنى والأسماء» (٧٦/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٣٥/٣).

(٥) حكاه مجير الدين الحنبلي في «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (٤٩/١) = وفصل القول في ذلك ، قال الحافظ الزبيدي : ( وقد اتفق لي أنني لما وردت لزيارةه ..

وسئلَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا الإيمانُ؟ فَقَالَ : « إطعامُ الطعامِ ، وبدْلُ السلامِ »<sup>(١)</sup>.

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الكفاراتِ والدرجاتِ : « إطعامُ الطعامِ ، والصلوةُ بالليلِ والناسُ نائمٌ »<sup>(٢)</sup>.

وسئلَ عنِ الحجَّ المبرورِ فَقَالَ : « إطعامُ الطعامِ ، وطيبُ الكلامِ »<sup>(٣)</sup>.

وقالَ أنسُ رضيَ اللهُ عنهُ : (كُلُّ بَيْتٍ لَا يَدْخُلُهُ ضَيْفٌ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ) <sup>(٤)</sup>.



كان معه جماعة نحو الخمسة ، فلما فرغت من الزيارة .. إذا أنا بساط ممدود وفيه من أنواع الأطعمة ، فتعجبت لكوني ما أعرف هناك أحداً ، فمن أين هذا؟! فقال لي واحد : لا تتعجب ، هذه ضيافة الخليل عليه السلام ، وهي لكل قادم إلى زيارته ، ثم إنني كنت في ضيافته ثلاثة أيام في أرغد عيش صلى الله عليه وعلى ولده وسلم . «إتحاف» (٢٣٩/٥).

(١) رواه البخاري (١٢) ، ومسلم (٣٩) بلفظ : أي الإسلام خير؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ».

(٢) رواه الترمذى (٣٢٣٣).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٨٣/١) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٢/٥).

(٤) أورده أبو حيان التوحيدى في «الإمتاع والمؤانسة» (ص ٢٨٧).

والأخبار الواردة في فضل الضيافة والإطعام لا تحصى ، فلنذكر آدابها :

أما الدعوة :

فينبغي للداعي أن يقصد بدعوته الأتقياء دون الفساق ، قال صلى الله عليه وسلم : « أكل طعامكم الأبرار » في دعائِه لمن دعا له<sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تأكل إلا طعام تقي ، ولا يأكل طعامك إلا تقي »<sup>(٢)</sup> .

ويقصد القراء دون الأغنياء على الخصوص ، قال صلى الله عليه وسلم : « شر الطعام طعام الوليمة ؛ يُدعى إليها الأغنياء دون القراء »<sup>(٣)</sup> .

وينبغي ألا يهمل أقاربِه في ضيافته ، فإن إهمالَهُم إيهاش وقطع رحم ، وكذلك يراعي الترتيب في أصدقائه وعارفه ، فإن في تخصيص البعض إيهاشاً للباقين .

وينبغي ألا يقصد بدعوته المباهاة والتفاخر ، بل استماله قلوب الإخوان ، والتسمّن بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إطعام الطعام ، وإدخال السرور على قلوب المؤمنين .

(١) رواه أبو داود (٣٨٥٤) ، وابن ماجه (١٧٤٧) .

(٢) رواه أبو داود (٤٨٣٢) ، والترمذى (٢٣٩٥) بلفظ : « لا تصاحب إلا مؤمنا ، ولا يأكل طعامك إلا تقي » .

(٣) رواه البخاري (٥١٧٧) ، ومسلم (١٤٣٢) .

وينبغي ألا يدعوا منْ يعلمُ أَنَّهُ يشُوّ عليه الإجابة ، وإذا حضرَ .. تأذى بالحاضرين بسبِبِ مِنَ الأسبابِ .

وينبغي ألا يدعوا إلَّا مَنْ يحبُ إجابتَه ، قالَ سفيانُ الثوريُّ : ( مَنْ دعا أحداً إلَى طعامٍ وهو يكرهُ الإجابة .. فعليه خطيئة<sup>(١)</sup> ، فإنْ أجبَه المدعُو .. فعليه خطيئة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّه حملَه على الأكلِ معَ كراهةِ ، ولو علمَ ذلك .. لما كانَ يأكلُه ) .

وإطعامُ التقيِّ إعانَةً لَهُ على الطاعةِ ، وإطعامُ الفاسقِ تقويةً لَهُ على الفسقِ ، قالَ رجلٌ خياطٌ لابنِ المباركِ : أنا أخيطُ ثيابَ السلاطينِ ، فهلْ يُخافُ أَنْ أكونَ مِنْ أعوانِ الظلمةِ ؟ قالَ : لا ، إنَّما أَعوانُ الظلمةِ مَنْ يبيعُ منكَ الخيطَ والإبرةَ ، أمَّا أنتَ .. فِمَنْ الظلمةُ أَنفُسِهمْ<sup>(٣)</sup> .

### وأمَّا الإجابةُ :

فهيَ سَنَةٌ مَؤكدةٌ ، وقد قيلَ بوجوبِها في بعضِ المواقِعِ ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لوْ دُعِيْتُ إلَى كُرَاعٍ .. لاجبَتُ ، ولوْ أهْدَيَ إلَيَّ ذرَاعٍ .. لقبلَتُ »<sup>(٤)</sup> .

(١) لأنَّه أَظْهَرَ بلسانِه خلافَ ما في قلبه ، فتصنَعُ بالكلام ، وهذا من السمعة ، وداخلُ في محبةِ أن يُحْمَدَ بما لم يفعل . « إتحاف » ( ٢٤٠ / ٥ ) .

(٢) قوتُ القلوب ( ١٩١ / ٢ ) ، قالَه تحذيرًا منْ أنْ يقتربَ من الظلمة .

(٣) رواه البخاري ( ٢٥٦٨ ) .

## وللإجابة خمسة آداب :

**الأول** : ألا يميز الغني بالإجابة عن الفقير ، فذلك هو التكثير المنهي عنه ؛ ولأجل ذلك امتنع بعضهم عن أصل الإجابة وقال : (انتظار المرقى ذلٌ ) ، وقال آخر : (إذا وضعت يدي في قصعة غيري .. فقد ذلت له رقبتي )<sup>(١)</sup> .

ومن المستكبرين من يجيب الأغنياء دون الفقراء ، وهو خلاف السنة ، كان صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة العبد ودعوة المسكين<sup>(٢)</sup> .

ومرَّ الحسين بن علي رضي الله عنهما بقومٍ من المساكين الذين يسألون الناس على قارعة الطريق وقد نشروا كسرًا على الأرض في الرمل وهم يأكلون ، وهو على بغلته ، فسلم عليهم ، فقالوا له : هلم إلى الغداء يا بن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم ، إن الله لا يحب المستكبرين ، فنزل وقعد معهم على الأرض وأكل ، ثم سلم عليهم وركب ، وقال : قد أجبتكم فأجيوني ، قالوا : نعم ، فوعدهم وقتاً معلوماً ، فحضرروا ، فقدم إليهم فاخر الطعام ، وجلس يأكل معهم<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٦/٢) .

(٢) رواه الترمذى (١٠١٧) وليس فيه ذكر المسكين ، وهو مفهوم من عموم ما ورد في ذلك .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (١١٠) ، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٧٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/١٨١) جميعهم عن =

وأماماً قول القائل : (إِنَّ مَنْ وَضَعَتْ يَدِي فِي قَصْعَتِهِ فَقَدْ ذَلَّ لَهُ رَبُّتِي) .. فقد قال بعضهم : (هذا خلاف السنة)<sup>(١)</sup> ، وليس كذلك ؛ فإنَّه ذُلٌّ إذا كان الداعي لا يفرح بالإجابة ، ولا يتقلَّدُ بها مِنَّهُ ، وكان يرى ذلك يدأله على المدعو ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحضر لعلمه بأنَّ الداعي له يتقلَّدُ مِنَّهُ ، ويرى ذلك شرفاً وذخراً لنفسه في الدنيا والآخرة .

وهذا يختلف باختلاف الحال ، فمن ظنَّ به أنَّه يستغلُ الإطعام ، وإنما يفعل ذلك مباهة أو تكلاً .. فليس من السنة إجابتة<sup>(٢)</sup> ، بل الأولى التعلل ؛ ولذلك قال بعض الصوفية : (لا تجب إلا دعوة من يرى أنك أكلت رزقك ، وأنَّ سَلَمَ إِلَيْكَ ودِيْعَةً كَانَتْ لَكَ عِنْدَهُ ، ويرى لك الفضل عليه في قبول تلك الوديعة منه)<sup>(٣)</sup> .

وقال سري السقطي رحمة الله : (آهٌ عَلَى لَقْمَةٍ لَيْسَ عَلَيَّ اللَّهِ فِيهَا تَبَعَّهُ ، ولا لِمَخْلُوقٍ فِيهَا مَنَّهُ)<sup>(٤)</sup> .

= سيدنا أبي عبد الله الحسين رضي الله تعالى عنه ، وكذا في « القوت » (١٨٦) ، ووقع في النسخ : (الحسن) بدل (الحسين) .

(١) قوت القلوب (١٨٦/١) .

(٢) روى أبو داود (٣٧٥٤) عن ابن عباس قال : (إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن طعام المتباهين أن يؤكل ) ، وهو ما المتعارضان بفعلهما للمباهة والرياء .

(٣) قوت القلوب (١٨٦/٢) .

(٤) رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٠/١١٦) .

فإذا علمَ المدعُوَّ أَنَّهُ لَا مِنَّةَ فِي ذلِكَ . . فَلَا يَبْغِي أَنْ يَرَدَّ .

وَقَالَ أَبُو تَرَابٍ النَّخْشَبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : (عُرِضَ عَلَيَّ طَعَامٌ فَامْتَنَعْتُ ، فَابْتَلَيْتُ بِالجُوعِ أَرْبَعَةً عَشَرَ يَوْمًا ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ عَقْوَبَتُهُ) <sup>(١)</sup> .

وَقِيلَ لِمَعْرُوفِ الْكَرْخِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُلُّ مَنْ دَعَاكَ تَمُرُّ إِلَيْهِ ؟ فَقَالَ : أَنَا ضَيْفٌ ، أَنْزَلُ حِيثُ أَنْزَلْنَيْ <sup>(٢)</sup> .



الثاني : أَنَّهُ لَا يَبْغِي أَنْ يَمْتَنَعَ عَنِ الإِجَابَةِ لَبَعْدِ الْمَسَافَةِ ، كَمَا لَا يَمْتَنَعُ لِفَقِيرِ الدَّاعِي وَعَدَمِ جَاهِهِ ، بَلْ كُلُّ مَسَافَةٍ يُمْكِنُ احْتِمَالُهَا فِي الْعَادَةِ لَا يَبْغِي أَنْ يَمْتَنَعَ بِسَبِيلِهَا .

يَقَالُ فِي التُّورَاةِ أَوْ بَعْضِ الْكِتَابِ : (سِرْ مِيَالًا .. عَدْ مَرِيضًا ، سِرْ مِيَالِينِ .. شَيْعُ جِنَازَةً ، سِرْ ثَلَاثَةَ أَمْيَالِ .. أَجْبُ دُعْوَةً ، سِرْ أَرْبَعَةَ أَمْيَالِ .. زُرْ أَخًا فِي اللَّهِ) <sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ إِجَابَةَ الدُّعْوَةِ وَالْمَزِيَّارَةَ لِأَنَّ فِيهِ قَضَاءُ حَقِّ الْحَيِّ ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْمَيِّتِ .

(١) كذا في «اللمع» (ص ٢٤٤) ، وأورده الخركوشي في «تهذيب الأسرار» (ص ٣٩٨).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٠/٢)، فهذا مقام من شاهد الداعي الأول. «إتحاف» (٥/٢٤٣).

(٣) كذا في «القوت» (١٨٧/٢)، ورواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٥٢٣) عن علي رضي الله عنه، وروى نحوه ابن عدي في «الكامل» (١٧٩/٥) مرفوعاً، وورد متشاراً على لسان التابعين كذلك.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعِ الْغَمِيمِ .. لَأَجْبَرُ»<sup>(١)</sup>، وهو موضع على أميالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ<sup>(٢)</sup>، أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ لِمَا بَلَغَهُ<sup>(٣)</sup>، وَقَصَرَ عَنْهُ فِي سَفَرِهِ<sup>(٤)</sup>.

الثالث : أَلَا يَمْتَنَعُ لِكُونِهِ صائماً ، بَلْ يَحْضُرُ ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرُ أَخَاهُ إِفْطَارُهُ . فَلِيفُطِرُ ، وَلِيَحْتَسِبُ فِي إِفْطَارِهِ بَنِيَّةً إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى قَلْبِ أَخِيهِ مَا يَحْتَسِبُ فِي الصُّومِ وَأَفْضَلُ ، وَذَلِكَ فِي صُومِ التَّطْوِعِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّ سُرُورَ قَلْبِهِ . فَلِيَصِدِّقُهُ بِالظَّاهِرِ وَلِيفُطِرُ ، وَإِنْ تَحَقَّ أَنَّهُ مُتَكَلِّفٌ .. فَلِيَتَعَلَّلُ .

(١) كذا في «القوت» (١٨٧/٢) دون زيادة (الغميم) ، ولم نقف على هذه الزيادة فيما بين أيدينا من المصادر .

قال الحافظ العراقي : ذكر الغميم فيه لا يعرف ، والمعروف : «لو دعيت إلى كراع» كما تقدم قبله بثلاثة أحاديث ، ويرد هذه الزيادة ما رواه الترمذى من حديث أنس : «لو أهدى إلى كراع .. لقبلت» .

وقد تبع المصنف صاحب «القوت» في هذا السياق على عادته في هذا الكتاب . انظر «الإتحاف» (٤٤٣/٥) .

(٢) وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال . انظر «معجم البلدان» (٤٤٣/٤) ، ونقل الحافظ الزبيدي في «إتحافه» (٤٤٣/٥) عن شيخه ابن الطيب الفاسي في «حاشيته على القاموس» : (صوابه : على ثلاثة أميال من مكة) .

رواه مسلم (١١١٤) وكان ذلك في عام الفتح .

(٤) كذا في «القوت» (١٨٧/٢) ، قال الحافظ العراقي : (لم أقف له على أصل) . انظر «الإتحاف» (٤٤٣/٥) .

وقد قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنِ امْتَنَعَ بَعْدِ الصُّومِ : « تَكْلِفَ لَكَ أَخْوَكَ وَتَقُولُ : إِنِّي صَائِمٌ ! »<sup>(١)</sup> .

وقد قالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( مِنْ أَفْضَلِ الْحَسَنَاتِ إِكْرَامُ الْجَلْسَاءِ بِالْإِفْطَارِ )<sup>(٢)</sup> .

فِي الْإِفْطَارِ عِبَادَةٌ بِهَذِهِ النِّيَّةِ وَحْسُنُ خَلْقٍ ، فَثَوَابُهُ فَوْقَ ثَوَابِ الصُّومِ ، وَمِمَّا لَمْ يَفْطُرْ .. فَضِيَافَةُ الطَّيِّبِ وَالْمِجْمَرَةُ وَالْحَدِيثُ الطَّيِّبُ ، وَقَدْ قِيلَ : الْكَحْلُ وَالدَّهْنُ أَحَدُ الْقَرَاءَيْنِ<sup>(٣)</sup> .



الرابعُ : أَنْ يَمْتَنَعَ مِنَ الْإِجَابَةِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ طَعَامًا شَبَهَهُ ، أَوِ الْمَوْضِعُ أَوِ الْبَسَاطُ الْمَفْرُوشُ مِنْ غَيْرِ حَلَالٍ ، أَوْ كَانَ يُقْامُ فِي الْمَوْضِعِ مُنْكَرٌ ؛ مِنْ فَرِشِ دِبِاجٍ ، أَوْ إِنَاءِ فَضْيَةٍ ، أَوْ تَصْوِيرِ حَيْوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ سَمَاعِ شَيْءٍ مِنَ الْمَزَامِيرِ وَالْمَلَاهِي ، أَوِ التَّشَاغُلِ بِنَوْعٍ مِنَ الْلَّهُو وَالْعَزْفِ وَالْهَزْلِ

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٣٢٦٤ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٢٧٩ / ٤ ) ، وكان الداعي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، ولفظه : « دعاكِم أَخْوَكَ وَتَكْلِفَ لَكُمْ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَفْطُرْ وَصُمْ مَكَانَهُ يَوْمًا إِنْ شِئْتَ » .

(٢) قوت القلوب ( ١٨٦ / ٢ ) ، ومن جملة إكرامهم مواساتهم وتأنيتهم بالمؤاكلة . « إتحاف » ( ٢٤٣ / ٥ ) .

(٣) القراء : ما يقدم للضيف ، كالقرني ، وروى الترمذى ( ٨٠١ ) مرفوعاً : « تحفة الصائم الدهن والمجمّر » ، قال في « القوت » ( ١٨٩ / ٢ ) : ( يقال : الْكَحْلُ وَالدَّهْنُ أَحَدُ الْقَرَاءَيْنِ ، وَاللَّبْنُ أَحَدُ الْلَّهْمَيْنِ ، وَالْفَاكِهَةُ وَالْحَدِيثُ لِلْضَّيْفِ أَحَدُ الضَّيَافَيْنِ ) .

واللعي واستماع الغيبة والنسمة والزور والبهتان والكذب وشبه ذلك ؛ فكل ذلك مما يمنع الإجابة واستحبابها ، ويوجب تحريمها أو كراهيتها ، وكذلك إذا كان الداعي ظالماً ، أو مبتداعاً ، أو فاسقاً ، أو شريراً ، أو متكلفاً طليباً للمباهاة والفخر .

الخامس : ألا يقصد بالإجابة قضاء شهوة البطن ، فيكون عاملًا في أبواب الدنيا ، بل يحسن نيته ليصير بالإجابة عاملًا للأخرة ، وذلك بأن تكون نيته الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « لو دعيت إلى كُراع .. لأجبت »<sup>(١)</sup> .

وينوي الحذر من معصية الله تعالى ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجب الداعي .. فقد عصى الله ورسوله »<sup>(٢)</sup> .

وينوي إكرام أخيه المؤمن اتباعاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكرم أخيه المؤمن .. فإنما أكرم الله سبحانه »<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه البخاري ( ٥١٧٨ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٥١٧٧ ) ، ومسلم ( ١٤٣٢ ) وتقدم بعضه قريباً .

(٣) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٨٦٤٠ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٥٧/٣ ) ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ( ٥٤٥/١ ) ، وهو قطعة من الحديث الآتي كذلك .

ويُنوي إدخال السرور على قلبه امثالة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من سر مؤمنا . فقد سر الله تعالى »<sup>(١)</sup> .

ويُنوي مع ذلك زيارته ليكون من المتحابين في الله عز وجل ؛ إذ شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه التزاور والتباذل لله تعالى ، وقد حصل البذر من أحد الجانبين ، فتحصل الزيارة من جانبه أيضا<sup>(٢)</sup> .

ويُنوي صيانة نفسه عن أن يُساء به الظن في امتناعه ، ويطلق اللسان فيه ؛ بأن يحمل على تكبير أو سوء خلق ، أو استحقار أخي مسلم ، أو ما يجري مجريا .

فهذا سُتُّ نِيَّاتٍ تلحق إجابت بالقربات آحادها ، فكيف مجموعها ؟

وكان بعض السلف يقول : ( أنا أحب أن يكون لي في كل عمل نية ، حتى في الطعام والشراب )<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب ( ١٨٢ / ٢ ) ، ورواه البيهقي في « الشعب » ( ٧٢٤٧ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٥٧ / ٣ ) .

(٢) وهو ما رواه مالك في « الموطأ » ( ٩٥٣ / ٢ ) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعا : « يقول الله تبارك وتعالى : وجبت محبتى للمتحابين فى ، والمتجالسين فى ، والمتزاورين فى ، والمتبادلين فى » ، وهو عند مسلم ( ٢٥٦٦ ) من حديث أبي هريرة بلفظ : « إن الله يقول يوم القيمة : أين المتحابون بجلالي ؟ اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي » .

(٣) قوت القلوب ( ١٧٨ / ٢ ) بعنوانه .

وفي مثل هذا قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لَكُلُّ امْرَئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ . . فَهَجَرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يَصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا . . فَهَجَرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »<sup>(١)</sup> .

والنية إنما تؤثر في المباحات والطاعات ، أمّا المنهيّات . . فلا ؛ فإنّه لو نوى أن يسرّ إخوانه بمساعدتهم على شرب الخمر أو حرام آخر . . لم تنفع النية ، ولم يجز أن يقال : الأعمال بالنيّات ، بل لو قصد بالغزو الذي هو طاعة المباحة وطلب المال . . انصرف عن جهة الطاعة ، وكذلك المباح المردود بين وجوه الخيرات وغيرها ، يتحقق بوجوه الخيرات بالنية ، فتؤثر النية في هذين القسمين ، لا في القسم الثالث .

وأمّا الحضور :

فأدبهُ أن يدخل الدار ، ولا يتقدّر فيأخذ أحسن الأماكن ، بل يتواضع .

ولا يطوي الانتظار عليهم ، ولا يعجل بحيث يفاجئهم قبل تمام الاستعداد<sup>(٢)</sup> ، ولا يضيق المكان على الحاضرين بالزحمة ، بل إن أشار إليه

(١) رواه البخاري (١٥٤) ، ومسلم (١٩٠٧) .

(٢) إلا إن علم من حال الداعي أنه يفرح بمجيئه قبل تمام الاستعداد ليستأنس به . . فلا

صاحب الدار بموضع .. لا يخالفه أලبة ؛ فإنه قد يكون رتب في نفسه موضع كل واحد ، فمخالفته تشوّش عليه .

وإن أشار إليه بعض الضياف بالارتفاع إكراماً .. فليتواضع ، قال صلى الله عليه وسلم : « إن من التواضع لله تعالى الرضا بالدون من المجلس »<sup>(١)</sup> .

ولا ينبغي أن يجلس في مقابلة باب حجر النساء وسترهن ، ولا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام ؛ فإنه دليل على الشره ، ويخص بالتحية والسؤال من يقرب منه إذا جلس .

وإذا دخل ضيف للمبيت .. فليعرفه صاحب الدار عند الدخول قبلة وبيت الماء وموضع الوضوء ؛ كذلك فعل مالك بالشافعي رضي الله عنهما ، وغسل مالك يده قبل الطعام قبل القوم وقال : ( الغسل قبل الطعام لرب البيت أولاً )<sup>(٢)</sup> ؛ لأنّه يدعو الناس إلى كرمه ، فحكمه أن يتقدم

= بأس ، أو كان بالمدعو عذر لو تأخر .. كان سبباً لعدم حضوره . « إتحاف » ( ٢٤٧/٥ ) .

(١) رواه الطبراني في « الكبير » ( ١١٤/١ ) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » ( ١٠٤/١ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٧٨٨٩ ) ولفظه : « إن من التواضع لله الرضا بالدون من شرف المجالس » .

(٢) الخبر بتفصيله أورده ابن حجة الحموي في « ثمرات الأوراق » ( ص ٨٦ ) .

بالغسل ، وفي آخر الطعام يتأخر بالغسل ؛ ليتظر أن يدخل من يأكل ، فياكل معه .

وإذا دخل فرأى منكراً .. غيره إن قدر ، وإنما .. أنكر بلسانه وانصرف .

والمنكر : فرش الديباج ، واستعمال أواني الفضة والذهب ، والتصوير على الحيطان ، وسماع الملاهي والمزامير ، وحضور النسوة المتكشفات الوجه<sup>(١)</sup> ، وغير ذلك من المحرمات ، حتى قال أحمد رحمه الله : ( إذا رأى مكحولة رأسها مفضض .. ينبغي أن يخرج ) ، ولم يأذن في الجلوس إلا في ضبة<sup>(٢)</sup> .

وقال : ( إذا رأى كلة .. فينبغي أن يخرج ، فإن ذلك تكلف لافائدة فيه ، ولا تدفع حرزاً ولا برداً ، ولا تستر شيئاً)<sup>(٣)</sup> .

وكذلك قال : ( يخرج إذا رأى حيطان البيت مستوراً بالديباج كما تُستر الكعبة)<sup>(٤)</sup> .

(١) ويفهم منه أنهن إن حضرن مستترات لغرض من الأغراض الشرعية .. فلا بأس بذلك إذا أمنوا على أنفسهم من الافتتان . « إتحاف » ( ٢٤٩ / ٥ ) .

(٢) كذا في « الورع » ( ص ١٣٧ ) كما رواه عنه ولده .

(٣) الورع ( ص ١٣٧ ) ، والكلة : ستر رقيق يمنع دخول البعض ونحوه ، وسيفصل القول فيها .

(٤) الورع ( ص ١٣٨ ) .

وقال : ( إذا اكترى بيته صورة ، أو دخل الحمام ورأى صورة ..  
فينبغي أن يحکها ، فإن لم يقدر .. خرج ) <sup>(١)</sup> .

وكل ما ذكره صحيح ، وإنما النظر في الكلمة وتنزيه الحيطان بالديباج ،  
فإن ذلك لا ينتهي إلى التحرير ، إذ الحرير محرّم على الرجال ، قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذان حرام على ذكور أمتي ، حل  
لإناثها » <sup>(٢)</sup> ، وما على الحائط ليس منسوباً إلى الذكور ، ولو حرم هذا ..  
لحرام تزيين الكعبة ، بل الأولى إباحته لموجب قوله تعالى : « قُلْ مَنْ حَرَمَ  
زِينَةَ اللَّهِ » ، لا سيما في وقت الزينة إذا لم يتخذ عادة للفاخر .

وإن تخيل أن الرجال ينتفعون بالنظر إليه .. فلا يحرم على الرجال  
الانتفاع بالنظر إلى الديباج مهما لبسته الجواري والنساء ، والحيطان في معنى  
النساء ؛ إذ لسن موصفات بالذكر .

وأماماً إحضار الطعام .. فله آداب خمسة :

**الأول** : تعجيل الطعام : فذلك من إكرام الضيف ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .. فَلَا يَكْرَمُ ضيوفه » <sup>(٣)</sup> .

(١) الورع (ص ١٣٨) ، وكلها عند صاحب « القوت » (١٩٠/٢) وبلفظ المصطف هنا .

(٢) رواه أبو داود (٤٠٥٧) ، والنسائي (١٦٠/٨) ، وابن ماجه (٣٥٩٥) .

(٣) رواه البخاري (٦٠١٨) ، ومسلم (٤٧) .

ومهما حضرَ الأكثرونَ وغابَ واحدٌ أو اثنانِ وتأخّروا عنِ الوقتِ الموعودِ.. فحقُّ الحاضرينَ في التعجيلِ أولىٰ مِنْ حقِّ أولئكَ في التأخيرِ ، إلَّا أنْ يكونَ المتأخرُ فقيراً وينكسرُ قلْبُهُ بذلكَ ، فلا بأسَ بالتأخيرِ<sup>(١)</sup> .

وأحدُ المعنيينِ في قوله تعالى : « هَلْ أَنْتَكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكَرَّمِينَ ۝ أَنَّهُمْ أَكْرِمُوا بِتَعْجِيلِ الطَّعَامِ إِلَيْهِمْ ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَمَا لَيْسَ أَنْ جَاءَ يَعْجِلُ حَنِيدِ ۝ » ، وَقَوْلُهُ : « فَرَاغَ إِلَّا أَهْلَهُ ، فَجَاءَ يَعْجِلُ سَمِينِ ۝ » ، والروغانُ : الذهابُ بسرعةٍ ، وقيلَ : في خفيةٍ ، وقيلَ : جاءَ بفخذٍ مِنْ لَحْمٍ ، وإنما سُمِيَ عجلًا لأنَّه عَجَلَهُ ولمْ يلبثُ<sup>(٢)</sup> .

قالَ حاتمُ الأصمُ رحمةُ اللهُ : ( العجلةُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ ، فَإِنَّهَا مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِطَاعَمُ الضَّيْفِ ، وَتَجهِيزُ الْمَيِّتِ ، وَتَزْوِيجُ الْبَكَرِ ، وَقَضَاءُ الدِّينِ ، وَالتَّوْبَةُ مِنَ الذَّنبِ )<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٩٠/٢) بنحوه .

(٢) مجموع الأقوال في « القوت » (١٨٠/٢) ، والحنيد : المشوي بالحجارة المسخنة ، والذي يقطر ماوه بعد الشيء ، وسيأتي بيانه ، والمعنى الثاني : هو خدمته عليه السلام مع زوجه سارة لأضيفافه بنفسهما . انظر « تفسير الطبرى » (٢٥٤/٢٦/١٣) ، وسيحكي المصنف المعنى الثاني قريباً أنه في تقديم اللحم على غيره من الطعام .

(٣) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٧٨/٨) ، وكونها من سنته صلى الله عليه وسلم متوازع في السنة لمن تأمله ، وقد جمعها حاتم رحمة الله تعالى بقوله هذا لا على سبيل الحصر ، ومنها ما رواه الترمذى (١٧١) مرفوعاً : « يَا عَلِيُّ ؛ ثَلَاثَ لَا تُؤْخِرُهَا : الصَّلَاةُ إِذَا آتَيْتَ ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ ، وَالآتِيمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كَفِيًّا » .

ويُستحب التَّعْجِيلُ فِي الْوَلِيمَةِ ، فَقَدْ قِيلَ : (الْوَلِيمَةُ فِي أَوَّلِ يَوْمِ سَنَةٍ ، وَفِي الثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَفِي الثَّالِثِ رِيَاءً) <sup>(۱)</sup> .



الثاني : ترتيب الأطعمة : بتقديم الفاكهة أولاً إن كانت ، فذلك أوفق في الطب ؛ فإنها أسرع استحالة ، فينبغي أن تقع في أسفل المعدة ، وفي القرآن تنبية على تقديم الفاكهة في قوله تعالى : « وَفَكِهَةٌ مِمَّا يَتَخَرُّكُ » ، ثم قال : « وَلَخَرْ طَيْرٌ مِمَّا يَشَهُونَ » .

ثم أفضُلُ مَا يَقْدَمُ بَعْدَ الْفَاكِهَةِ الْلَّحْمُ وَالثَّرِيدُ ؛ فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصلاةُ وَالسَّلَامُ : « فَضْلٌ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفْضُلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ » <sup>(۲)</sup> .

فَإِنْ جَمِعَ إِلَيْهِ حَلَوةً بَعْدَهُ . . فَقَدْ جَمِعَ الطَّيَّاتِ ، وَدَلَّ عَلَى حَصْوِ الْإِكْرَامِ بِاللَّحْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي ضِيَافَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ أَحْضَرَ الْعَجَلَ الْحَنِيدَ ؛ أَيِّ : الْمَحْنُوذُ ، وَهُوَ الَّذِي أُجِيدَ نَضْجُهُ ، وَهُوَ أَحَدُ معنِيِ الْإِكْرَامِ ؛ أَعْنِي : تَقْدِيمَ الْلَّحْمِ .

(۱) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٤٧/١٠) عن الحسن مرسلاً ، وهو عند ابن ماجه (١٩١٥) عن أبي هريرة مرفوعاً ، والوليمة : طعام العرس ، وإن لم يمكنه جمع الكل في يوم أو يومين ، فدعما جماعة في أول يوم ، وأخرين في ثاني يوم ، وأخرين في ثالث يوم . . فلا يكون رباء ، بل أصاب فيما صنع . « إتحاف » (٢٥٢/٥) .

(۲) رواه البخاري (٣٤٣٤) ، ومسلم (٢٤٤٦) .

وقال تعالى في وصف الطيبات : « وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلُوْى » المن : العسل ، والسلوى : اللحم ، سُمِّيَ سلوى لأنَّه يُتسلَّى به عن جميع الإدام ، ولا يقوم غيره مقامه ؛ ولذلك قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَيِّدُ الْإِدَامِ اللَّحْمُ »<sup>(١)</sup> .

ثمَّ قالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ الْمَنَّ وَالسَّلُوْى : « كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ فَاللَّحْمُ وَالْحَلَاوَةُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، قَالَ أَبُو سَلِيمَانَ الدَّارَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( أَكُلُ الطَّيِّبَاتِ يُورَثُ الرَّضَا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ )<sup>(٢)</sup> .

وتَسْمِيَ هَذِهِ الطَّيِّبَاتُ بِشَرْبِ الْمَاءِ الْبَارِدِ ، وَصَبُّ الْمَاءِ الْفَاتِرِ عَلَى الْيَدِ عَنْدَ الْغَسْلِ ، قَالَ الْمَأْمُونُ : ( شَرْبُ الْمَاءِ بِثَلْجٍ يَخْلُصُ الشَّكَرَ اللَّهُ تَعَالَى )<sup>(٣)</sup> .

وقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ : ( إِذَا دَعَوْتَ إِخْرَانَكَ وَأَطْعَمْتَهُمْ حِصْرِمِيَّةً

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٧٤٧٣ ) ، وتمام في « فوائد » ( ٩٧١ ) من حديث بريدة ، ورواه ابن عدي في « الكامل » ( ١٠٧ / ٧ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٥٥٠٨ ، ٥٥١٠ ) من حديث أنس وبريدة رضي الله عنهم ، وتسمية اللحم بالسلوى حكاية في « القوت » ( ١٨٠ / ٢ ) ، وعن الفارسي : السلوى : كل ما سلاك ، وهو مؤيد لقوله ، والمشهور أنه طائر كالسمانى ، يشبه الحمام ، وهو لحم كذلك .

(٢) قوت القلوب ( ١٧٩ / ٢ ) ، وهذا لمن يملك نفسه قبل أن تملكه ، فلا يخشى انقلاب الطيبات شهوات ، فمثله إذا أكل منها .. أعطاها مقامها من الشكر والرضا . « إتحاف » ( ٢٥٥ / ٥ ) .

(٣) قوت القلوب ( ١٧٩ / ٢ ) .

وبيورانية ، وسقيتهم ماءً بارداً.. فقد أكملت الضيافة )<sup>(١)</sup>.

وأنفق بعضهم دراهم كثيرة في ضيافة ، فقال بعض الحكماء : ( لم تكن تحتاج إلى هذا ، إذا كان خبزك جيداً ، وما ذاك بارداً وخلذ حامضاً.. فهو كفاية )<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم : ( الحلاوة بعد الطعام خير من كثرة الألوان ، والتمكّن على المائدة خير من زيادة لونين )<sup>(٣)</sup>.

ويقال : إن الملائكة تحضر المائدة إذا كان عليها بقل ، فذلك أيضاً مستحب ، ولما فيه من التزيين بالخضرة ، وفي الخبر : إن المائدة التي أنزلت علىبني إسرائيل كان عليها كلّ البقول إلا الكراث ، وكان عليها سمكة عند رأسها خل ، وعند ذنبها ملح ، وسبعة أرغفة ، على كلّ رغيف زيتون وحبّ رمان ، فهذا إذا جمع .. حسن للموافقة<sup>(٤)</sup>.



(١) قوت القلوب (١٧٩/٢) ، والحضرمية : نوع من الطعام يعمل بالحصرم ، وهو أول العنبر ، والبورانية : طعام ينسب إلى بوران بنت الحسن بن سهل وزير المأمون . «إتحاف» (٢٥٥/٥).

(٢) قوت القلوب (١٧٩/٢).

(٣) قوت القلوب (١٧٩/٢).

(٤) خبر السمكة رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧٠٢٩) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٩٩٩).

الثالث : أن يقدم من الألوان أطهافها : حتى يستوفي منها من يريد ، فلا يكثر الأكل بعده ، وعادة المترفهين تقديم الغليظ ؛ ليستأنف حركة الشهوة بمصادفة اللطيف بعده ، وهو خلاف السنة ؛ فإنه حيلة في استكثار الأكل<sup>(١)</sup> .

وكان من سنة المتقدمين أن يقدموا جملة الألوان دفعة واحدة ، ويصفوا القصاع من الطعام على المائدة ؛ ليأكل كل واحد مما يشتهي ، وإن لم يكن عنده إلا لون واحد . ذكره ليستوفوا منه ، ولا يتذمرون أطيب منه .

ويُحكي عن بعض أصحاب المروءات أنه كان يكتب نسخة بما يستحضره من الألوان ويعرض على الضيفان .

وقال بعض الشيوخ : قدم إلي بعض المشايخ لوناً بالشام ، فقلت : عندنا بالعراق إنما يقدم هذا آخرأ ! فقال : وكذا عندنا بالشام ، ولم يكن له لون غيره ، فخجلت منه<sup>(٢)</sup> .

وقال آخر : كنّا جماعة في ضيافة ، فقدم إلينا لوان من الرؤوس المشوية طبخاً وقديراً ، فكنا لا نأكل ننتظر بعدها لوناً أو حملاً ، فجاءنا بالطست ، ولم يقدم غيرها ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال بعض الشيوخ وكان مزاحاً :

(١) قوت القلوب (٢/١٧٥) بمعناه .

(٢) قوت القلوب (٢/١٨٣) .

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَ رَوْسًا بِلَا أَبْدَانٍ ، قَالَ : وَبَتَنَا تِلْكَ الْلَّيْلَةَ جِيَاعًا  
نَطَلْبُ فِتْيَاتِ السَّحُورِ<sup>(١)</sup> .

فَلَهُذَا يُسْتَحْبِطُ أَنْ يُقْدَمَ الْجَمِيعُ ، أَوْ يُخْبَرَ بِمَا عَنْدَهُ .

الرابع : أَلَا يَادَرُ إِلَى رَفِعِ الْأَلْوَانِ : بَلْ يُمْكِنُهُمْ مِنَ الْاسْتِفَاءِ حَتَّى يَرْفَعُوا  
الْأَيْدِيَ عَنْهَا ، فَلَعْلَّ فِيهِمْ مَنْ يَكُونُ بِقِيَةً ذَلِكَ اللَّوْنِ أَشَهَى عَنْدَهُ مَمَّا  
سِيَحْضُرُهُ ، أَوْ بَقِيَتْ فِيهِ حَاجَةٌ إِلَى الْأَكْلِ ، فَيَتَنَعَّصُ عَلَيْهِ بِالْمِبَادِرَةِ ، وَهُوَ  
مِنَ التَّمْكِنِ عَلَى الْمَائِدَةِ الَّذِي يُقَالُ : إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ لَوْنَيْنِ ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ  
الْمَرَادُ بِهِ قَطْعَ الْاسْتِعْجَالِ ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ سُعَةُ الْمَكَانِ .

حُكَّيَ عَنِ السُّتُورِيِّ وَكَانَ صَوْفِيًّا مَزَاحِيًّا ، فَحَضَرَ عَنْدَ وَاحِدٍ مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا  
عَلَى مَائِدَةِ ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ حَمَلًا ، وَكَانَ فِي صَاحِبِ الْمَائِدَةِ بَخْلٌ ، فَلَمَّا رَأَى  
الْقَوْمَ مَزَّقُوا الْحَمَلَ كُلَّ مَزَّقٍ .. ضَاقَ صَدْرُهُ وَقَالَ : يَا غَلامُ ؛ ارْفِعْ إِلَى  
الصَّبِيَانِ ، فَرُفِعَ الْحَمَلُ إِلَى دَاخِلِ الدَّارِ ، فَقَامَ السُّتُورِيُّ يَعْدُو خَلْفَ  
الْحَمَلِ ، فَقَيْلَ لَهُ : إِلَى أَيْنَ ؟ فَقَالَ : أَكُلُّ مَعَ الصَّبِيَانِ ، فَاسْتَحِيَا الرَّجُلُ  
وَأَمْرَ بِرَدَّ الْحَمَلِ<sup>(٢)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٣/٢) .

(٢) قوت القلوب (١٨٤/٢) .

ومن هذا الفن : ألا يرفع صاحب المائدة يده قبل القوم ؟ لأنهم يستحيون ، بل ينبغي أن يكون آخر هم أكلًا .

كان بعض الكرام يخبر القوم بجميع الألوان ، ويتركهم يستوفون ، فإذا قاربوا الفراغ .. جثا على ركبتيه ، ومدد يده إلى الطعام وأكل وقال : باسم الله ، ساعدوني بارك الله فيكم وعليكم ، وكان السلف يستحسنون ذلك منه<sup>(١)</sup> .

الخامس : أن يقدم من الطعام قدر الكفاية : فإن التقليل عن الكفاية نقص في المروءة ، والزيادة عليه تصنع ومراءة ، لا سيما إذا كانت لا تسمح نفسها بأن يأكلوا الكل ، إلا أن يقدم الكثير وهو طيب النفس لو أخذوا الجميع ، ونوى أن يتبرأ بفضلة طعامهم ؛ إذ في الحديث : أنه لا يحاسب عليه<sup>(٢)</sup> .

أحضر إبراهيم بن أدهم طعاماً كثيراً على مائدة ربه ، فقال له سفيان رحمهما الله : يا أبا إسحاق ؟ أما تخاف أن يكون هذا سرفا ؟ فقال إبراهيم : ليس في الطعام سرف<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨١/٢) .

(٢) قوت القلوب (١٨٢/٢) .

(٣) قوت القلوب (١٧٧/٢ ، ١٨٠) .

فإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ النِّيَّةُ ، فَالْتَّكْثِيرُ تَكْلُفٌ ، قَالَ ابْنُ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( نُهِينَا أَنْ نَجِيبَ دُعَوَةَ مَنْ يَبْغِي بِطَعَامِهِ )<sup>(١)</sup> .

وَكَرَهَ جَمَاعَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَكْلَ طَعَامَ الْمِبَاهاَةِ ، وَلَهُذَا كَانَ لَا يُرْفَعُ مِنْ بَيْنِ يَدِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضْلَةً طَعَامٍ قَطُّ<sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْدِمُونَ إِلَّا قَدْرَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَأْكُلُونَ تَمَامَ الشَّيْءِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْزَلَ أَوَّلًا نَصِيبَ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى لَا تَكُونَ أَعْيُنُهُمْ طَامِحَةً إِلَى رَجُوعِ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَلَعْلَهُ لَا يَرْجِعُ ، فَتَضْيِيقُ صَدْرُهُمْ ، وَتَنْطِلُقُ فِي الضَّيْفَانِ أَسْتَهْمُمْ ، وَيَكُونُ قَذْ أَطْعَمَ الضَّيْفَانَ مَا يَتَبَعُهُ كَرَاهِيَّةُ قَوْمٍ ، وَذَلِكَ خِيَانَةٌ فِي حَقِّهِمْ .

وَمَا بَقَى مِنَ الْأَطْعَمَةِ فَلِيَسَ لِلضَّيْفَانِ أَخْذُهُ ، وَهُوَ الَّذِي تَسَمَّى الصَّوْفِيَّةُ الزَّلَّةُ<sup>(٣)</sup> ، إِلَّا إِذَا صَرَّحَ صَاحِبُ الطَّعَامِ بِالْإِذْنِ فِيهِ عَنْ قَلْبِ رَاضٍ ، أَوْ عُلِمَ ذَلِكَ بِقَرِينَةِ حَالِهِ ، وَأَنَّهُ يَفْرُحُ بِهِ .

(١) قوت القلوب (١٨٢/٢) .

(٢) رواه ابن سعد في « طبقاته » (١/٣٥١) عن أنس رضي الله عنه قال : ( ما رفع من بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء قط ، ولا حملت معه طنفسة يجلس عليها ) ، وعند ابن ماجه ( ٣٣١٠ ) عنه قال : ( ما رفع من بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل شواء قط ، ولا حملت معه طنفسة ) ، وعند الترمذى ( ٢٣٥٩ ) عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : ( ما كان يفضل عن أهل بيته النبي صلى الله عليه وسلم خير شعير ) .

(٣) الزَّلَّةُ : اسْمُ لِمَا تَحْمِلُ مِنْ مَائِدَةِ صَدِيقِكَ أَوْ قَرِيبِكَ ، لِغَةُ عَرَاقِيَّةُ أَوْ عَامِيَّةُ .

فإنْ كانَ يُظْنَ كراهيَتُهُ.. فلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ ، وَإِذَا عُلِمَ رِضَاهُ.. فَيَنْبَغِي  
مِرَاعَاةُ الْعَدْلِ وَالنَّصْفَةِ مَعَ الرَّفَقَاءِ ، فلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْوَاحِدُ إِلَّا مَا يَخْصُّهُ ،  
أَوْ مَا يَرْضَى بِهِ رَفِيقُهُ عَنْ طَوْعٍ ، لَا عَنْ حِيَاءٍ .



وَمَا الْانْصَارَافُ .. فَلَهُ آدَابٌ ثَلَاثَةٌ :

الْأُولُ : أَنْ يَخْرُجَ مَعَ الضَّيْفِ إِلَى بَابِ الدَّارِ : فَهُوَ سَنَةٌ ، وَذَلِكَ مِنْ إِكْرَامِ  
الضَّيْفِ وَقَدْ أَمْرَ بِأَكْرَامِهِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .. فَلْيَكْرِمْ ضَيْفَهُ » (١) .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّ مِنْ سَنَةِ الضَّيْفِ أَنْ يُشَيَّعَ إِلَى بَابِ  
الدارِ » (٢) .

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : قَدَمَ وَفْدُ النَّجَاشِيِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
فَقَامَ يَخْدُمُهُمْ بِنَفْسِهِ ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ : نَحْنُ نَكْفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ :  
« إِنَّهُمْ كَانُوا لِأَصْحَابِي مَكْرُمِينَ ، وَأَنَا أَحْبُّ أَنْ أَكَافِئَهُمْ » (٣) .

وَتَمَامُ الإِكْرَامِ طَلاقَةُ الْوَجْهِ ، وَطَيْبُ الْحَدِيثِ عِنْ الدُّخُولِ وَالْخُروْجِ

(١) رواه البخاري (٦٠١٨) ، ومسلم (٤٧) .

(٢) رواه ابن ماجه (٣٣٥٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٩٢٠٢) .

(٣) رواه البيهقي في « الشعب » (٨٧٠٣) ، والخطيب في « الفقيه والمتفق » (٩١٥) .

وعلى المائدة ، قيلَ للأوزاعيِّ رضيَ اللهُ عنْهُ : ما كرامةُ الضيفِ ؟ قالَ : طلاقةُ الوجهِ ، وطيبُ الحديثِ<sup>(١)</sup> .

وقالَ يزيدُ بْنُ أبِي زِيادٍ : (ما دخلتُ علَى عبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبِي لِيلَى إِلَّا حَدَثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا ، وَأَطْعَمَنَا طَعَامًا حَسَنًا)<sup>(٢)</sup> .



الثاني : أنْ ينصرفَ الضيفُ طَيِّبَ النَّفْسِ وإنْ جرَى في حَقِّهِ تقصيرٌ : فذلكَ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ والتواضعِ ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ الرَّجُلَ ليذرُكُ بِحُسْنِ خَلْقِهِ درجةَ الصائمِ القائمِ»<sup>(٣)</sup> .

وُدُّعِيَ بعضاً السلفِ برسولِ ، فلمْ يصادفهِ الرَّسُولُ ، فلما سمعَ .. حضرَ ، وكانوا قدْ تفرقوا وفرغوا ، فخرجَ إِلَيْهِ صاحبُ المتنزِلِ وقالَ : قدْ خرجَ الْقَوْمُ ، قالَ : هَلْ بَقَيَ بَقِيَّةٌ ؟ قالَ : لا ، قالَ : فَكِسْرَةٌ إِنْ بَقِيتُ ، قالَ : لَمْ تَبَقَّ ، قالَ : فالقدورَ أمسحُها ، قالَ : قدْ غسلناها ، فانصرفَ

(١) رواه ابن حبان في «روضة العلاء» (ص ٢٦١) .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣٠٤) ، وفي رجز الشماخ رضي الله عنه كما في «ديوانه» (ص ٤٦) :

وربَّ ضيوفِ طرقَ الحَيَّ سُرَى  
صادفَ زادًا وحدِيثًا ما اشتَهى  
إِنَّ الحديثَ طرفٌ مِنَ الْقِرَآنِ

(٣) رواه أبو داود (٤٧٩٨) ، وأحمد في «المسنده» (١٣٣/٦) .

يحمدُ اللهَ تَعَالَى ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : قَدْ أَحْسَنَ الرَّجُلُ ، دَعَا نَبِيَّهُ  
وَرَدَّنَا بِنِيَّةً<sup>(١)</sup> .

فَهَذَا هُوَ مَعْنَى التَّوَاضِعِ وَحَسْنِ الْخُلُقِ .

وَحُكِيَّ أَنَّ أَسْتَاذَ أَبْيَ القَاسِمِ الْجَنِيدَ دَعَاهُ صَبِيٌّ إِلَى دُعْوَةِ أَبِيهِ أَرْبَعَ  
مَرَّاتٍ<sup>(٢)</sup> ، فَرَدَّهُ الْأَبُ فِي الْمَرَّاتِ الْأَرْبَعِ وَهُوَ يَرْجِعُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ تَطْبِيبًا لِقَلْبِ  
الصَّبِيِّ فِي الْحَضُورِ ، وَلِقَلْبِ الْأَبِ فِي الْاِنْصَارَافِ<sup>(٣)</sup> .

فَهَذِهِ نُفُوسٌ قَدْ ذُلِّلَتْ بِالتَّوَاضِعِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَاطْمَأَنَتْ بِالْتَّوْحِيدِ ،  
وَصَارَتْ تَشَاهِدُ فِي كُلِّ رَدٍّ وَقَبُولٍ عِبْرَةً فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا ، فَلَا تَنْكِسُرُ بِمَا  
يَجْرِي مِنَ الْعِبَادِ مِنَ الْإِذْلَالِ ، كَمَا لَا تَسْبِئُرُ بِمَا يَجْرِي مِنْهُمْ مِنَ الْإِكْرَامِ ،  
بَلْ يَرَوْنَ الْكُلَّ مِنَ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ : (أَنَا لَا أَجِبُ  
الدُّعَوَةَ إِلَّا لِأَنِّي أَتَذَكَّرُ بِهَا طَعَامَ الْجَنَّةِ) ؛ أَيْ : هُوَ طَعَامٌ طَيِّبٌ يُعْهَدُ عَنَّا  
كُلُّهُ وَمَؤْنَتُهُ وَحِسَابُهُ<sup>(٤)</sup> .



**الثَّالِثُ : أَلَا يَخْرُجَ إِلَّا بِرْضَا صَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِذْنِهِ : وَيَرْاعِي قَلْبَهُ فِي قَدْرِ**

(١) قوت القلوب (١٨٥/٢) .

(٢) فِي دُعْوَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَا فِي دُعَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ .

(٣) قوت القلوب (١٨٥/٢) ، وأَسْتَاذُ الْجَنِيدُ هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الْكَرْبَلَى كَمَا فِي «تَارِيخ  
بَغْدَاد» (٤١٥/١٤) .

(٤) قوت القلوب (١٨٦/٢) بِنَحْوِهِ .

الإقامة ، وإذا نزل ضيفاً .. فلا يزيد على ثلاثة أيام ، فربما يتبرّم به ويحتاج إلى إخراجه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الضيافة ثلاثة أيام ، فما زاد فصدقه » <sup>(١)</sup> .

نعم ، لو ألحَ ربُّ البيتِ عليهِ عنْ خلوصِ قلبٍ .. فلهُ المقامُ إذ ذاكَ .  
ويُستحبُ أنْ يكونَ عندهُ فراشٌ للضيوفِ النازلِ ، قالَ صلى اللهُ عليهِ وسلم : « فراشُ للرجلِ ، وفراشُ للمرأةِ ، وفراشُ للضيوفِ ، والرابعُ للشيطانِ » <sup>(٢)</sup> .



(١) رواه البخاري (٦٠١٩) ، ومسلم في اللقطة ، باب الضيافة ونحوها (٤٨) .

(٢) رواه مسلم (٢٠٨٤) ، والعبرة في وصف الفراش لعرف البلاد .

## فضائل

## جمع آدابه وشرعيه مترافقه

**الأول :** حكى عن إبراهيم النخعي أنه قال : (الأكل في السوق دناءة)، وأسنده هذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإسناده غريب<sup>(١)</sup>، وقد نقل على ضده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : (كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ، ونشرب ونحن قيام)<sup>(٢)</sup>.

ورأى بعض مشايخ الصوفية المعروفيين يأكل في السوق ، فقيل له في ذلك ، فقال : ويحك ، أجوع في السوق وأكل في البيت !؟ فقيل : تدخل المسجد ، فقال : أستحيي منه أن أدخل بيته للأكل فيه<sup>(٣)</sup>.

**ووجه الجمع :** أن الأكل في السوق تواضع وترك تكليف من بعض

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤٩/٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٨٠/٢) ، وسياق المصنف هنا من «القوت» (١٨٨/٢) حيث قال : (هذا غريب مسندًا ، وليس بذلك الصحيح ، إنه من قول التابعين ، إبراهيم النخعي ومن دونه) ، وانظر «الإتحاف» (٢٦٣/٥) .

(٢) رواه الترمذى (١٨٨١) ، وابن ماجه (٣٠١) ، والأثر ورد لبيان الجواز ؛ بدليل عطفه على الشرب قائماً مع وجود النهي عنه ، وسيسوق المصنف وجه الجمع بينهما .

(٣) قوت القلوب (١٨٩/٢) .

الناس ؟ فهو حسن ، وخرق مروءةٍ من بعضهم ؛ فهو مكرورة ، ويختلف ذلك بعاداتِ البلد وأحوالِ الأشخاص ، فمن لا يليقُ ذلك بسائرِ أعمالِه.. حملَ ذلك منه على قلة المروءة وفرط الشره ، ويقدح ذلك في الشهادة ، ومن يليقُ ذلك بجميع أحوالِه وأعمالِه في تركِ التكليف .. كان ذلك منه تواضعاً .

الثاني : قالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنْهُ : ( مَنْ ابْتَدَأَ غَدَاءَهُ بِالْمَلْحِ .. أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعِينَ نَوْعًا مِنَ الْبَلَاءِ<sup>(١)</sup> ، وَمَنْ أَكَلَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً .. قُتِلَ ثُ كُلَّ دَابَّةً فِي بَطْنِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ أَكَلَ كُلَّ يَوْمٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ زَبِيبَةً حَمْرَاءً .. لَمْ يَرِ فِي جَسَدِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ ، وَاللَّحْمُ يُنْبَتُ اللَّحْمَ<sup>(٣)</sup> ، وَالثَّرِيدُ طَعَامُ الْعَرَبِ ، وَالبِسْقَارِجَاتُ تَعْظِمُ الْبَطْنَ وَتَرْخِي الْأَلْيَتِينَ<sup>(٤)</sup> ، وَلَحْمُ الْبَقَرِ دَاءٌ ، وَلِبْنُهَا

(١) رواه البيهقي في «الشعب» (٥٥٣)، وقال : (قد أخر جناه بطوله في «مناقب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه»)، وعند ابن ماجه (٣٣١٥) في فضل الملح : «سيد إدامكم الملح».

(٢) وقد روى البخاري (٥٤٤٥)، ومسلم (٢٠٤٧) مرفوعاً : «من تصبح بسبع تمرات عجوة .. لم يضره ذلك اليوم سوء ولا سحر».

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٥٥٠٩) وزاد : (فمن لم يأكل اللحم أربعين يوماً .. ساء خلقه).

(٤) البسقارجات - بكسر الموحدة وسكون السين المهملة - : لفظة فارسية معناها : مرقة اللحم والدجاج ، والمراد منها : ما يطبع في أمرافهما من اللحم . «إتحاف» (٢٦٦/٥).

شفاءً ، وسمنها دواء<sup>(١)</sup> ، والشحم يخرج مثله من الداء ، ولن تستشفى النساء بشيء أفضل من الرطب<sup>(٢)</sup> ، والسمك يذيب الجسد<sup>(٣)</sup> ، وقراءة القرآن والسوائل يذهبان البلغم ، ومن أراد البقاء - ولا بقاء - فليباكي بالغداء ، وليلق غشيان النساء ، وليخفف الرداء ؛ وهو الدين<sup>(٤)</sup> .

**الثالث :** قال الحجاج لبعض الأطباء : صفت لي صفة آخذ بها ولا أعدوها ، قال : ( لا تنكح من النساء إلا فتاة ، ولا تأكل من اللحم إلا فتياً ، ولا تأكل المطبوخ حتى ينعم نضجها ، ولا تشرب دواء إلا من علة ،

(١) روى أبو داود في « المراسيل » ( ٤٤٤ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٤٢/٢٥ ) في لحم وسمن ولبن البقر مرفوعاً : « ألبانها شفاء ، وسمنها دواء ، ولحومها داء » .

(٢) روى الخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٣٦٢/٨ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٩٣/٧٠ ) مرفوعاً : « أطعموا نساءكم في نفاسهن التمر ؛ فإنه من كان طعامها في نفاسها التمر .. خرج ولدتها ذلك حليماً ... » الحديث .

(٣) رواه الحاكم في « تاريخ نيسابور » وحكى سنته الحافظ الزبيدي في « إتحافه » ( ٢٦٧/٥ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ١٧٠٥ ) .

(٤) تقدم في أول الحديث أنه بتمامه هكذا قد رواه البيهقي ، وهو في « القوت » ( ١٨٨/٢ ) ، ووقع في ( ب ) زيادة ، حيث قال : ( ومن أراد البقاء - ولا بقاء - فليباكي الغداء ، وليلبس الحذاء ، وليكثر من العشاء ...) وليس في « القوت » ، ومحاجي الرداء بمعنى الدين نص عليه أهل اللغة ، بمعنى : يخفف عن ظهره ثقل الديون .

ولا تأكل من الفاكهة إلا نضيجها ، ولا تأكل طعاماً إلا أجدت مضمحة ، وكل ما أحببت من الطعام ، ولا تشرب عليه ، فإذا شربت .. فلا تأكل عليه شيئاً ، ولا تحبس الغائط والبول ، وإذا أكلت بالنهار .. فنم ، وإذا أكلت بالليل .. فامش قبل أن تنام ولو مئة خطوة<sup>(١)</sup> .

وفي معناه قول العرب : (تعش تمش ، وتغدو تمدد) يعني : تمدد<sup>(٢)</sup> ، كما قال الله تعالى : « ثم ذهب إلى أهل بيته يمطرى » أي : يتمطر .

ويقال : إن حبس البول يفسد من الجسد كما يفسد النهر ما حوله إذا سدّ مجراه<sup>(٣)</sup> .



**الرابع** : في الخبر : (قطع العروق مسقمة ، وترك العشاء مهرمة)<sup>(٤)</sup> .

والعرب تقول : (ترك الغداء يذهب بشحم الكاذبة) يعني : الألية<sup>(٥)</sup> .

(١) قوت القلوب (١٨٨/٢)، وظبيبه هو تيادوق، والخبر في «عيون الأخبار» (٣/٢٧٠).

(٢) فأبدلوا ألف من الدال الثانية كراهة التكرار ، ولا زدواج الكلام . «قوت القلوب» (٢/١٨٨).

(٣) قوت القلوب (٢/١٨٨).

(٤) كذا في «القوت» (٢/١٨٨)، والجملة الأولى منه رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/٢٤٠)، والثانية رواها الترمذى (١٨٥٦).

(٥) قوت القلوب (٢/١٨٨).

وقال بعض الحكماء لابنه : ( يا بنى ؛ لا تخرج من منزلك حتى تأخذ حلمك ؛ أئى : تتغدى )<sup>(١)</sup> إذ به يبقى الحلم ويزول الطيش ، وهو أيضاً أقل شهرة ما يرى في السوق .

وقال حكيم لسمين : أرى عليك قطيفة من نسج أضراسك فمما هي ؟ قال : أكل لباب البر وصغار المعز ، وأدهن بجام بنفسج ، وألبس الكتان<sup>(٢)</sup> .



الخامس : الجemicة تضر بال الصحيح كما يضر تركها بالمريض ، هكذا قيل .

وقال بعضهم : ( من احتمى .. فهو على يقين من المكرورة ، وعلى شك من العافي )<sup>(٣)</sup> .

وهذا حسن في حال الصحة .

ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم صهيباً يأكل تمراً وإحدى عينيه رمداً ، فقال : « تأكل التمر وأنت رمد ؟ ! » فقال : يا رسول الله ؛ إنما

(١) قوت القلوب ( ١٨٩/٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ١٨٩/٢ ) .

(٣) قوت القلوب ( ١٨٩/٢ ) .

أمضف بالشق الآخر - يعني : جانب السليمة - فصححه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

السادس : أنه يستحب أن يحمل طعام إلى أهل الميت ، ولما جاء نعي جعفر بن أبي طالب . قال عليه الصلاة والسلام : « إن آل جعفر شغلوا بميتهم عن صنع طعامهم ، فاحملوا إليهم ما يأكلون »<sup>(٢)</sup> ، فذلك سنة ، وإذا قدم ذلك إلى الجمع .. حل الأكل منه ، إلا ما يهيا للنوابع والممعينات عليه بالبكاء والجزع ، فلا ينبغي أن يؤكل معهم .

السابع : لا ينبغي أن يحضر طعام ظالم ؛ فإن أكره .. فليقلل الأكل ، ولا يقصد الطعام الأطيب ؛ رد بعض المزكين شهادة من حضر طعام سلطان ، فقال : كنت مكرها ، فقال :رأيتك تقصد الأطيب ، وتكبر اللقمة ، وما كنت مكرها عليه .

وأجب السلطان هذا المزكي على الأكل ، فقال : إما أن أكل وأخلي التزكية ، أو أزكي ولا أكل ، فلم يجدوا بُدًّا من تزكية ، فتركوه<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه ابن ماجه (٣٤٤٣) .

(٢) رواه أبو داود (٣١٣٢) ، والترمذى (٩٩٨) ، وابن ماجه (١٦١٠) .

(٣) قوت القلوب (١٩٢/٢) .

وُحْكِيَ أَنَّ ذَا النونَ الْمَصْرِيَّ حُبْسَ ، فلمْ يأْكُلْ أَيَّامًا فِي السُّجْنِ ، فَكَانَتْ لَهُ أَخْتٌ فِي اللَّهِ ، فَبَعَثَتْ إِلَيْهِ مِنْ مَغْزِلِهَا طَعَامًا عَلَى يَدِ السُّجَاجِنِ ، فَامْتَنَعَ فِلْمٌ يأْكُلْ ، فَعَاتَبَتْهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : كَانَ حَلَالًا ، وَلَكِنْ جَاءَنِي عَلَى طَبْقِ ظَالِمٍ ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى يَدِ السُّجَاجِنِ ، وَهَذَا غَايَةُ الْوَرَعِ<sup>(١)</sup> .

الثَّامِنُ : حُكِيَّ عن فَتْحِ الْمَوْصِلِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَشِّرِ الْحَافِي زَائِرًا ، فَأَخْرَجَ بَشِّرَ دَرْهَمًا وَدَفْعَةً لِأَحْمَدَ الْجَلَاءِ خَادِمِهِ وَقَالَ : اشْتَرِ بِهِ طَعَامًا جَيِّدًا ، وَإِدَاماً طَيِّبًا .

قَالَ : فَاشْتَرَيْتُ خَبْزًا نَظِيفًا<sup>(٢)</sup> ، وَقَلَتْ : لَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشَيْءٍ : «اللَّهُمَّ بارِكْ لَنَا فِيهِ ، وَزَدْنَا مِنْهُ»<sup>(٣)</sup> سُوَى الْلَّبِنِ ، فَاشْتَرَيْتُ لَبِنًا ، وَاشْتَرَيْتُ تَمْرًا جَيِّدًا ، فَقَدَّمْتُهُ إِلَيْهِ ، فَأَكَلَ وَأَخْذَ الْبَاقِي . فَقَالَ بَشِّرٌ : أَتَدْرُونَ لِمَ قَلْتُ : اشْتَرِ طَعَامًا طَيِّبًا؟ لَأَنَّ الطَّعَامَ الطَّيِّبَ يَسْتَخْرُجُ خَالِصَ الشَّكْرِ .

أَتَدْرُونَ لِمَ لَمْ يَقُلْ لِي : كُلْ؟ لَأَنَّهُ لِيْسَ لِلضَّيْفِ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِ الدَّارِ : كُلْ .

(١) قوت القلوب (١٩١/٢) ، وكانت من آخته في الله عجوزاً صالحة كما ذكر .

(٢) أي : من لباب البر . «إتحاف» (٢٧١/٥) .

(٣) رواه أبو داود (٣٧٣٠) ، والترمذى (٣٤٥٥) ، وابن ماجه (٣٣٢٢) .

أتدرونَ لِمَ حملَ ما بقيَ ؟ لأنَّه إذا صَحَّ التوْكُلُ .. لِمَ يضرَّ الْحَمْلُ<sup>(١)</sup> .

وَحَكَى أبو عَلَيٍّ الرَّوْذَبَارِيُّ رَحْمَةُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ اتَّخَذَ ضِيَافَةً ، فَأَوْقَدَ فِيهَا أَلْفَ سَرَاجٍ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : قَدْ أَسْرَفْتَ ، فَقَالَ لَهُ : ادْخُلْ ، فَكُلْ مَا أَوْقَدْتُهُ لِغَيْرِ اللهِ فَأَطْفَئْهُ ، فَدَخَلَ الرَّجُلُ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِطْفَاءِ وَاحِدٍ مِّنْهَا ، فَانْقَطَعَ<sup>(٢)</sup> .

وَاشْتَرَى أبو عَلَيٍّ الرَّوْذَبَارِيُّ أَحْمَالًا مِّنَ السَّكَرِ ، وَأَمْرَ الْحَلَّاوَيْنَ حَتَّى بَنُوا جَدَارًا مِّنَ السَّكَرِ ، عَلَيْهِ شُرَفٌ وَمَحَارِيبٌ عَلَى أَعْمَدٍ مَّنْقُوشَةٌ كُلُّهَا مِنْ سَكَرٍ ، ثُمَّ دَعَا الصَّوْفِيَّةَ حَتَّى هَدَمُوهَا وَانْتَهَبُوهَا<sup>(٣)</sup> .



**التاسع** : قال الشافعي رضي الله عنه : (الأكل على أربعة أنحاء : الأكل باصبع من المقت ، وباصبعين من الكبير ، وبثلاث أصابع من السنة<sup>(٤)</sup> ، وبأربع وخمس من الشره .

**وأربع تقوي البدن** : أكل اللحم ، وشم الطيب ، وكثرة الغسل من غير جماع ، ولبس الكتان .

(١) كذا في «اللمع» (ص ٢٤٤) ، و«تهذيب الأسرار» (ص ٣٩٧) .

(٢) رواه أبو النصر السراج في «اللمع» (ص ٢٤٥) .

(٣) رواه أبو النصر السراج في «اللمع» (ص ٢٤٥) .

(٤) رواه مسلم (٢٠٣٢) .

وأربعٌ تُوهنُ البدنَ : كثرةُ الجماعِ ، وكثرةُ الهمِ ، وكثرةُ شربِ الماءِ على الرريقِ ، وكثرةُ أكلِ الحموضةِ .

وأربعٌ تقوي البصرَ : الجلوسُ حيالَ القبلةِ ، والكحلُ عندَ النومِ ، والنظرُ إلى الخضراءِ ، وتنظيفُ الملبسِ .

وأربعٌ توهنُ البصرَ : النظرُ إلى القدرِ ، والنظرُ إلى المصلوبِ<sup>(١)</sup> ، والنظرُ إلى فرجِ المرأةِ ، والقعودُ في استدبارِ القبلةِ .

وأربعٌ تزيدُ في الجماعِ : أكلُ العصافيرِ ، وأكلُ الإطريفيلِ الأكبرِ<sup>(٢)</sup> ، وأكلُ الفستقِ ، وأكلُ الجرجيرِ .

والنومُ على أربعةِ أنحاءِ : فنومُ على القفا ؛ وهو نومُ الأنبياءِ عليهم السلامُ ، يتفكّرونَ في خلقِ السماواتِ والأرضِ ، ونومُ على اليمينِ ؛ وهو نومُ العلماءِ والعبادِ ، ونومُ على الشمالِ ؛ وهو نومُ الملوكِ لينهضُ طعامُهمْ ، ونومُ على الوجهِ ؛ وهو نومُ الشياطينِ .

وأربعٌ تزيدُ في العقلِ : تركُ الفضولِ منَ الكلامِ ، والسؤالِ ، ومجالسةِ الصالحينَ ، والعلماءِ<sup>(٣)</sup> .

(١) والمراد تكرير النظر إليه ، فاما إذا وقع فجأة عليه وعلى الذي قبله .. فليس داخلاً فيه . «إتحاف» (٥/٢٧٤) .

(٢) الإطريفيل : لفظة عجمية عربت ، يقع على الهليج والبليج والإملج ، ثمر ، منه الكبير والصغير ، وقد ورد في خبر رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٩٧٩) .

(٣) أي : ومجالسة العلماء ، وهي الرابعة .

وأربعٌ هنَّ مِنَ العبادةِ : أَلَا تخطو خطوةً إِلا عَلَى وضوءٍ ، وَكثرةُ السجود ، ولزومُ المساجد ، وكثرةُ قراءةِ القرآن ) .

وقال أيضًا : ( عجبتُ لِمَنْ يدخلُ الحمَّامَ عَلَى الرِّيقِ ، ثُمَّ يؤخِّرُ الأكلَ بَعْدَ أَنْ يخْرُجَ كَيْفَ لَا يمُوتُ ! وَعجبتُ لِمَنِ احْتَجَمَ ، ثُمَّ يَادِرُ الأكلَ كَيْفَ لَا يمُوتُ ! )<sup>(۱)</sup> .

وقال : ( لَمْ أَرَ شَيْئاً أَنْفَعَ فِي الْوَبَاءِ مِنْ دَهْنِ الْبَنْسُوجِ ، يُدْهَنُ بِهِ وَيُشَرِّبُ )<sup>(۲)</sup> ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .



### تم كتاب آداب الأكل

وهو الكتاب الأول من ربع العادات من كتب أجيبي لعلوم الدين  
والمحدث وحده ، وصلواته على محمد نبيه وآل وسلمه تسليماً

### يلوه كتاب آداب النكاح

(۱) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (۲/۱۲۲) .

(۲) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (۲/۱۱۸) .

كتاب  
الكتاب

وهو الكتاب الثاني من ربع العادات  
من كتب احسان علوم الدين



# كتاب آداب النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الَّذِي لَا تصادفُ سهَامُ الأوهامِ فِي عجائبِ صنعتِهِ مَجْرِيٌ ، وَلَا ترجعُ العقولُ عَنْ أَوَائِلِ بِدَائِعَهَا إِلَّا وَاللَّهُ حَيْرَىٰ ، وَلَا تزالُ لطائفُ نعمِهِ عَلَى الْعَالَمِينَ تَتَرَىٰ ، فَهِيَ تَتَوَالَىٰ عَلَيْهِمُ اخْتِيَارًا وَقَهْرًا ، وَمِنْ بِدَائِعِ الطَّافِهِ أَنْ خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا ، فَجَعَلَهُ نِسَبًا وَصَهْرًا ، وَسُلْطَانًا عَلَى الْخَلْقِ شَهْوَةً اضطَرَّهُمْ بِهَا إِلَى الْحَرَاثَةِ جَبْرًا ، وَاسْتَبَقُوا بِهَا نَسْلَهُمْ افْتَهَارًا وَقَسْرًا ، ثُمَّ عَظَمَ أَمْرَ الْأَنْسَابِ وَجَعَلَ لَهَا قَدْرًا ، فَحَرَمَ بِسَبِيلِهَا السُّفَاهَ وَبِالْغَ فِي تَقْبِيَحِهِ رَدْعًا وَزَجْرًا ، وَجَعَلَ اقْتِحَامَهُ جَرِيمَةً فَاحِشَةً وَأَمْرًا إِمْرًا ، وَنَدَبَ إِلَى النَّكَاحِ وَحَتَّىٰ عَلَيْهِ اسْتِحْبَابًا وَأَمْرًا .

فَسُبْحَانَ مَنْ كَتَبَ الْمَوْتَ عَلَىٰ عَبَادِهِ فَأَذْلَلُهُمْ بِهِ هَدْمًا وَكَسْرًا ، ثُمَّ بَثَ بِذُورَ النَّطْفِ فِي أَرَاضِي الْأَرْحَامِ وَأَنْشَأَ مِنْهَا خَلْقًا وَجَعَلَهُ لِكَثِيرِ الْمَوْتِ جَبْرًا ؛ تَنبِيَهًا عَلَىٰ أَنَّ بُحَارَ الْمَقَادِيرِ فِيَاضَةً عَلَى الْعَالَمِينَ نَفْعًا وَضَرًا ، وَخَيْرًا وَشَرًا ، وَعَسْرًا وَيَسِّرًا ، وَطَيِّبًا وَنَسْرًا .

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ بِالْإِنْذَارِ وَالْبَشْرَىٰ ، وَعَلَىٰ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ صَلَاةً لَا يُسْتَطِعُ لَهَا الْحِسَابُ عَدًا وَلَا حَصْرًا ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

## أما بعد :

فإنَّ النكاحَ معينٌ على الدِّينِ ، ومهينٌ للشياطينِ ، وحسنٌ دونَ عدوِ اللهِ  
حسينٌ ، وسببٌ للتکثیرِ الذي به مباهاةُ سيد المرسلينَ لسائرِ النبيينَ .  
فما أحراهُ بأنْ تُحرى أسبابُه ، وتحفظَ سنتهُ وأدابُه ، وتُشرحَ مقاصدهُ  
وآرائهُ ، وتُفصلَ فصولُه وأبوابُه .

والقدرُ المهمُ من أحكامِه ينكشفُ في ثلاثة أبوابٍ :

**البابُ الأوَّلُ** : في الترغيبِ فيه وعنهُ .

**البابُ الثاني** : في الآدابِ المرعيةِ في العقدِ والعاقدينِ .

**البابُ الثالثُ** : في آدابِ المعاشرةِ بعدَ العقدِ إلى الفراقِ .



# البَابُ الْأَوَّلُ

## فِي التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ وَالتَّرْغِيبِ عَنْهُ

اعلم : أنَّ الْعُلَمَاءَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ النِّكَاحِ ، فَبَالْغَ بَعْضُهُمْ فِيهِ حَتَّى زَعَمَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ التَّحْلِي لِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَاعْتَرَفَ آخَرُونَ بِفَضْلِهِ ، وَلَكِنْ قَدَّمُوا عَلَيْهِ التَّحْلِي لِعِبَادَةِ اللَّهِ ، مَهْمَا لَمْ تَقِنِ النَّفْسُ إِلَى النِّكَاحِ تَوْقَانًا يُشَوِّشُ الْحَالَ ، وَيُدْعَوْ إِلَى الْوَقَاعِ .

وَقَالَ آخَرُونَ : الأَفْضَلُ تَرْكُهُ فِي زَمَانِنَا هَذَا ، وَقَدْ كَانَ لَهُ فَضْيَلَةٌ مِنْ قَبْلٍ ؛ إِذْ لَمْ تَكُنِ الْأَكْسَابُ مَحْظُورَةً ، وَأَخْلَاقُ النِّسَاءِ مَذْمُومَةٌ .

وَلَا يُنَكَّشِفُ الْحُقُوقُ فِيهِ إِلَّا بَأْنَ نَقَدَّمَ أَوَّلًا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالآثَارِ فِي التَّرْغِيبِ فِيهِ ، وَالْتَّرْغِيبِ عَنْهُ ، ثُمَّ نَشْرُحُ فَوَائِدَ النِّكَاحِ وَغَوَائِلَهُ ؛ حَتَّى يَتَضَعَّ مِنْهَا فَضْيَلَةُ النِّكَاحِ وَتَرْكِهِ فِي حَقٍّ كُلِّ مَنْ سَلَمَ مِنْ غَوَائِلِهِ أَوْ لَمْ يَسْلِمْ مِنْهَا .



## الرغبة في النكاح

أما من الآيات :

فقد قال الله تعالى : « وَأَنِكْحُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ » ، وهذا أمر .

وقال تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » ، وهذا منعٌ من العضل ونهيٌ عنه<sup>(١)</sup> .

وقال تعالى في وصف الرسل ومدحهم : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذِرِّيَّةً » ، فذكر ذلك في معرض الامتنان وإظهار الفضل .

ومدح أولياءه بسؤال ذلك في الدعاء فقال : « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذِرِّيَّتِنَا فَرَّةً أَعْيُنٍ ... » الآية .

ويقال : إن الله تعالى لم يذكر في كتابه من الأنبياء إلا المتأهلين ، فقالوا : إن يحيى عليه السلام قد تزوج ولم يجامع ، قيل : إنما فعل ذلك لنيل الفضل وإقامة السنة ، وقيل : لغض البصر<sup>(٢)</sup> ، وأماما عيسى عليه السلام . فإنه سينكح إذا نزل إلى الأرض ويولد له<sup>(٣)</sup> .

(١) العضل : منع الرجل موليته من التزوج . « إتحاف » (٢٨٥/٥) .

(٢) قوت القلوب (٢٤١/٢) .

(٣) رواه ابن الجوزي في « المنتظم » (٣٢٨/١) مرفوعا ، وهو في « القوت » (٢٤٣/٢) .

وأما الأخبار :

فقوله صلى الله عليه وسلم : «النكاح سنتي ، فمن رغب عن سنتي .. فقد رغب عنّي » .

وقال صلى الله عليه وسلم : «النكاح سنتي ، فمن أحب فطرتي .. فليستن بسنتي »<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : « تناكحوا تكثروا ؛ فإنني أباهمي بكم الأمم يوم القيمة حتى بالسقوط »<sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : « من رغب عن سنتي .. فليس مني ، وإن من سنتي النكاح ، فمن أحببني .. فليستن بسنتي »<sup>(٣)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من ترك التزويج مخافة العيلة .. فليس منا »<sup>(٤)</sup> ، وهذا ذم لعلة الامتناع ، لا لأصل الترك .

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/١٦٩) ، وأبو يعلى في «مسند» (٢٧٤٨) عن عبيد بن سعد مرسلًا ، ولفظه : «من أحب فطرتي .. فليستن بسنتي ، ومن سنتي النكاح» .

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/١٧٣) عن سعيد بن أبي هلال مرسلًا ، وقال الحافظ العراقي : (رواية ابن مردوح في «تفسيره» من حديث ابن عمر بسنده ضعيف) ، وروى أبو داود (٢٠٥٠) مرفوعاً : «تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأمم» .

(٣) الجملة الأولى منه رواها البخاري (٥٠٦٣) ، ومسلم (١٤٠١) ، وتقدم باقيه قريباً .

(٤) كما في «القوت» (٢/٢٣٨) ، قال : (وروى الحسن عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ...) وذكره ، وروى عبد الرزاق في «المصنف» (٦/١٦٨) ،

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ ذَا طُولٍ .. فَلَا يَرْجُجْ »<sup>(١)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ .. فَلَا يَرْجُجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ ، وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَا .. فَلِيَصُمْ ؛ فَإِنَّ الصُّومَ لَهُ وِجَاءٌ »<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ سَبَبَ التَّرْغِيبِ فِيهِ خَوْفُ الْفَسَادِ فِي الْعَيْنِ وَالْفَرْجِ ، وَالْوِجَاءُ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رَضْنِ الْخَصِيَّيْنِ لِلْفَحْلِ حَتَّى تَزُولَ فَحْوَلُتُهُ ، فَهُوَ مُسْتَعْارٌ لِلضَّعْفِ عَنِ الْوَقَاعِ فِي الصُّومِ .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ .. فَزُوْجُوهُ ، إِلَّا تَفْعُلُوا .. تَكُنْ فَتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ »<sup>(٣)</sup> ، وَهَذَا أَيْضًا تَعْلِيلٌ لِلتَّرْغِيبِ بِخَوْفِ الْفَسَادِ .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَكَحَ اللَّهَ ، وَأَنْكَحَ اللَّهَ .. اسْتَحْقَ ولَايَةَ اللَّهِ »<sup>(٤)</sup> .

= وأبو داود في « المراسيل » ( ١٩٠ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٣٦٦ / ٢٢ ) عن أبي نعيم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان موسراً لأن ينكح ثم لم ينكح .. فليس مني » .

(١) رواه النسائي ( ٤ / ١٧١ ) .

(٢) رواه البخاري ( ١٩٠٥ ) ، ومسلم ( ١٤٠٠ ) .

(٣) رواه الترمذى ( ١٠٨٤ ) ، وابن ماجه ( ١٩٦٧ ) ، وفيهما : « وفساد عريض » .

(٤) كما في « القوت » ( ٢٣٨ / ٢ ) ، وروى الترمذى ( ٢٥٢١ ) مرفوعاً : « من أعطى الله ، ومنع الله ، وأحب الله ، وأبغض الله ، وأنكح الله .. فقد استكملا إيمانه » .

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَزَوَّجَ .. فَقَدْ أَحْرَزَ شَطْرَ دِينِهِ ، فَلِيَتَّقِ اللهَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي »<sup>(١)</sup> ، وَهَذَا أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فَضْيَلَةَ لِأَجْلِ التَّحْرِزِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ ؛ تَحْصِنَا مِنَ الْفَسَادِ ، وَكَانَ الْمُفْسِدَ لِدِينِ الْمَرْءِ فِي الْأَغْلِبِ فَرْجُهُ وَبَطْنُهُ ، وَقَدْ كُفِيَ بِالْتَّزوِيجِ أَحَدُهُمَا .

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يَنْقُطُ إِلَّا ثَلَاثًا : وَلَدُ صَالِحٍ يَدْعُوهُ . . . » الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَوْصِلُ إِلَى هَذَا إِلَّا بِالنَّكَاحِ .

وَأَمَّا الْأَثَارُ :

فَقَدْ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( لَا يَمْنَعُ مِنَ النَّكَاحِ إِلَّا عَجْزٌ أَوْ فَجُورٌ )<sup>(٣)</sup> ، فَبَيْنَ أَنَّ الدِّينَ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْهُ ، وَحَصْرُ الْمَانِعِ فِي أَمْرَيْنِ مَذْمُومِيْنِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( لَا يَتْمُمُ نِسَكُ النَّاسِ حَتَّى يَتَزَوَّجَ )<sup>(٤)</sup> ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ النِّسَكِ وَتَتَمَّمَ لَهُ ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ

(١) رواه البيهقي في « الشعب » ( ٥١٠٠ ) ، وهو عند الطبراني في « الأوسط » ( ٩٧٦ ) ، والحاكم في « المستدرك » ( ١٦١ / ٢ ) واللفظ له : « من رزقه الله امرأة صالحة .. فقد أعنده على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الثاني » .

(٢) رواه مسلم ( ١٦٣١ ) .

(٣) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ٦ / ١٧٠ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ٦ ) .

(٤) قوت القلوب ( ٢ / ٢٤٠ ) ، وقد رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ٦ ) عن طاووس .

أنه لا يسلم قلبه لغيبة الشهوة إلا بالتزويع ، ولا يتم النسك إلا بفراغ القلب ؛ ولذلك كان يجمع غلمانه لما أدركوا عكرمة وكريماً وغيرهما ويقول : (إن أردتم النكاح .. أنكم تتحمّل ؟ فإن العبد إذا زنى .. نزع الإيمان من قلبه) <sup>(١)</sup> .

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول : (لو لم يبق من عمرِي إلا عشرة أيام .. لأحببت أن أتزوج ؛ لكيلا ألقى الله عزباً) <sup>(٢)</sup> .

وماتت أمراة معاذ بن جبل رضي الله عنه في الطاعون ، وكان هو أيضاً مطعوناً ، فقال : (زوجوني ؛ فلاني أكره أن ألقى الله عزباً) <sup>(٣)</sup> .

وهذا منهما يدل على أنهما رأيا في النكاح فضلاً لا من حيث التحرر عن غائلة الشهوة .

وكان عمر رضي الله عنه يكره النكاح ويقول : (ما أتزوج إلا لأجل الولد) <sup>(٤)</sup> .

وكان بعض الصحابة قد انقطع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخدمه

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٠/١٢٢) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦٦٦٠) ، ولفظه في « القوت » (٢٤١/٢) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦٦٥٧) ، وهو في « القوت » (٢٤١/٢) .

(٤) قوت القلوب (٢٤٢/٢) ، وقال : (وقد كانت هذه نية جماعة من السلف ، يتزوجون لأجل أن يولد لهم ، فيعيش ، فيوحد الله تعالى ويدركه ، أو يموت فيكون فرطاً صالحًا يثقل في ميزانه) .

وبيت عنده لحاجة إن طرقته ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا تتزوج ؟ » فقال : يا رسول الله ؛ إنني فقير لا شيء لي ، وأنقطع عن خدمتك ، فسكت ، ثم أعاد ثانية ، فأعاد الجواب ، ثم تفكَّر الصحابي وقال : والله ؟ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما يصلحني في دنياي وأخرتي وما يقربني إلى الله مني ، ولئن قال لي الثالثة .. لأفعلن ، فقال له ثلاثة : « ألا تتزوج ؟ » قال : فقلت : يا رسول الله ؛ زوجني ، قال : « اذهب إلى بني فلان ، فقل : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تزوجوني فتاتكم » قال : فقلت : يا رسول الله ؛ لا شيء لي ، فقال لأصحابه : « اجمعوا الأخيار وزن نوافذ ذهب » ، فجمعوا له ، فذهبوا به إلى القوم ، فأنكحوه ، فقال له : « أوليم » ، وجمع له من الأصحاب شاة للوليمة<sup>(١)</sup> .

وهذا التكرير يدل على فضل في نفس النكاح ، ويحتمل أنه توسم فيه الحاجة إلى النكاح .

وحكى أن بعض العباد في الأمم السالفة فاق أهل زمانه في العبادة ، فذكر النبي زمانه حسن عبادته ، فقال : نعم الرجل هو لو لا أنه تارك لشيء من السنّة ، فاغتنم العابد لما سمع ذلك ، فسأل النبي عن ذلك ، فقال : أنت

(١) رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » ( ١١٧٣ ) ، وأحمد في « المسند » ( ٤ / ٥٨ ) ، والصحابي هو ربيعة بن كعب الإسلامي رضي الله عنه .

تارك للتزويع ، فقال : لست أحقره ولكني فقير ، وأنا عيال على الناس ،  
قال : أنا أزوجك ابنتي ، فزوجه النبي عليه الصلاة والسلام ابنته<sup>(١)</sup> .

وقالَ بشرُّ بْنُ الْحَارِثِ : ( فَضَلَّ عَلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِثَلَاثٍ : بَطَلَ  
الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ ، وَأَنَا أَطْلُبُ لِنَفْسِي فَقْطُ ، وَلَا تَسْاعِهِ فِي النِّكَاحِ ،  
وَضَيقَى عَنْهُ ، وَلَا يَنْهَا نَصْبَ إِمَامًا لِلْعَامَةِ ) (٢) .

ويُقالُ : إِنَّ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ تزوجَ فِي يَوْمِ الثَّانِي مِنْ وفَاءِ أُمٍّ ولِدَهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَالَ : (أَكْرَهَ أَنْ أَبْيَتَ عَزْبَاً) <sup>(٣)</sup> .

وأَمَّا بَشْرٌ . فَإِنَّهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ يَتَكَلَّمُونَ فِيكَ بِتَرِكِكَ النِّكَاحَ  
وَيَقُولُونَ : هُوَ تَارِكٌ لِلسَّنَةِ ، فَقَالَ : قُولُوا لَهُمْ : هُوَ مُشغولٌ بِالْفَرْضِ عَنِ  
السَّنَةِ .

وعوتب مرّةً أخرى فقالَ : ما يَمْنَعُنِي مِنَ التزوِيجِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِأَحْمَدَ ، فَقَالَ : وَأَيْنَ مِثْلُ  
بَشَرٍ ؟ إِنَّهُ قَعْدَ عَلَى مِثْلِ حَدِّ السَّنَانِ<sup>(٤)</sup> .

وَمَعَ ذَلِكَ فَقْدٌ رُوِيَ أَنَّهُ رُؤِيَ فِي الْمَنَامِ ، فَقَيْلَ لَهُ : مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ ؟  
فَقَالَ : رُفِعْتُ مَنَازِلِي فِي الْجَنَّةِ ، وَأَشْرَفْتُ بِي عَلَى مَقَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلَمْ

(١) قوت القلوب (٢٤١/٢).

(٢) قوت القلوب (٢٤١/٢) وتمامه : ( وأنا أطلب الوحدة لنفسي ) .

(٣) قوت القلوب (٢٤١/٢).

(٤) قوت القلوب (٢٤١/٢).

أبلغ منازل المتأهلين ، وفي رواية : قال لي : ما كنت أحب أن تلقاني عزباً ، قال : فقلنا له : ما فعل أبو نصر التمّار ؟ فقال : رفع فوقى بسبعين درجة ، قلنا : بماذا ؟ فقد كنَّا نراك فوقه ! قال : بصبره على بنياته والعيال<sup>(١)</sup> .

وقال سفيانُ بن عيينة : ( كثرة النساء ليست من الدنيا ؛ لأنَّ علياً رضي الله عنه كان أزهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان له أربع نسوة وسبعين عشرة سُرّية ، فالنكاح سنة ماضية ، وخلق من أخلاق الأنبياء عليهم السلام )<sup>(٢)</sup> .

وقال رجل لابراهيم بن ادهم رحمة الله : طوبى لك ، فقد تفرغت للعبادة بالعزوبة ، فقال : لروعه منك بسبب العيال أفضل من جميع ما أنا فيه ، قال : فما الذي يمنعك من النكاح ؟ قال : ما لي حاجة في امرأة ، وما أريد أن أغرس امرأة بمنفسي<sup>(٣)</sup> .

وقد قيل : ( فضل المتأهل على العزب كفضل المجاهد على القاعد ، وركعة من متأهل أفضل من سبعين ركعة من عزب )<sup>(٤)</sup> .



(١) قوت القلوب (٢٤١/٢) .

(٢) قوت القلوب (٢٤١/٢) .

(٣) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢١/٨) .

(٤) قوت القلوب (٢٤٣/٢) .

## الرَّغْبَبُ عَنِ النِّكَاحِ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي التَّرْغِيبِ عَنِ النِّكَاحِ :

فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الْمُتَّيِّنِ الْخَفِيفُ الْحَادِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَدَ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ هَلَكُ الرَّجُلُ عَلَى يَدِ زَوْجِهِ وَأَبْوَيْهِ وَوَلَدِهِ ، يَعِيَّرُونَهُ بِالْفَقْرِ ، وَيَكْلُفُونَهُ مَا لَا يُطِيقُ ، فَيَدْخُلُ الْمَدَارِخَ الَّتِي يَذْهَبُ فِيهَا دِينُهُ ، فِيهِلْكُ »<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْخَبَرِ : ( قَلَّةُ الْعِيَالِ أَحَدُ الْيَسَارِينِ ، وَكَثُرُوهُمْ أَحَدُ الْفَقْرَيْنِ )<sup>(٤)</sup>.

وَسُئِلَ أَبُو سَلِيمَانَ الدَّارَانِيَّ عَنِ النِّكَاحِ فَقَالَ : ( الصَّبْرُ عَنْهُنَّ خَيْرٌ مِّنَ

(١) العنوان زيادة من اللجنة العلمية .

(٢) رواه الخطابي في « العزلة » (ص ٤٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٩٨٦٧) ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » (١٥٠/١) ، وانظر « الإتحاف » (٢٩١/٥).

(٣) رواه الخطابي في « العزلة » (ص ١٠) ، والبيهقي في « الزهد الكبير » (٤٣٩) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٨٦٩٧) .

(٤) كذا في « القوت » (٢٣٨/٢) ، لم يجعله حديثاً ، وكذا المصنف هنا ، قال : ( وقال بعض السلف ) ثم حكاه ، وهو منقول عن سعيد بن المسيب ، رواه عنه ابن سعد في « الطبقات » (١٣٦/٧) ، وابن أبي الدنيا في « العيال » (١٠٣) بالجملة الأولى منه ، والثانية مستفادة منها ، وقد روى مرفوعاً كذلك ، رواه الشهاب في « مسنده » (٣٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣٤٢١) .

الصبر عليهنَّ ، والصبرُ عليهمَ خيرٌ منَ الصبرِ على النارِ )<sup>(١)</sup> .

وقالَ أيضًا : ( الْوَحِيدُ يجِدُ مِنْ حلاوةِ الْعَمَلِ وفِرَاغِ الْقَلْبِ مَا لَا يَجِدُ الْمُتَأهِلُ )<sup>(٢)</sup> .

وقالَ مَرْءَةً : ( مَا رأيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا تزوجَ فَثَبَتَ عَلَى مَرْتَبِهِ الْأُولَى )<sup>(٣)</sup> .

وقالَ أيضًا : ( ثَلَاثٌ مَنْ طَلَبُوهُنَّ فَقَدْ رَكِنَ إِلَى الدُّنْيَا : مَنْ طَلَبَ مَعَاشًا ، أَوْ تزوجَ امْرَأَةً ، أَوْ كَتَبَ الْحَدِيثَ )<sup>(٤)</sup> .

وقالَ الحسنُ : ( إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعْدِهِ خَيْرًا . . . لَمْ يَشْغُلْهُ بَاهْلٌ وَلَا مَالٌ )<sup>(٥)</sup> ،  
وقالَ ابنُ أبي الحَوارِي : ( تَنَاطَرَ جَمَاعَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ )<sup>(٦)</sup> ، فَاسْتَقَرَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَلَّا يَكُونَا لَهُ ، بَلْ أَنْ يَكُونَا لَهُ وَلَا يَشْغَلَا نِسَاهُ )<sup>(٧)</sup> ،

(١) قوت القلوب (٢٤٠/٢) ، وحكاه عن أبي محمد سهل بن عبد الله التستري .

(٢) قوت القلوب (٢٤٧/٢) ، وأوله : ( من صبر على الشدة .. فالتزويج له أفضل ) .

(٣) قوت القلوب (٢٤٧/٢) .

(٤) قوت القلوب (٢٤٧/٢) ، والمراد بكتب الحديث : طلب الأسانيد العالية ، أو طلب الحديث الذي لا يحتاج إليه في طريق الآخرة .

(٥) قوت القلوب (٢٤٩/٢) .

(٦) أي : في حديث الحسن هذا ، وعبارة « القوت » (٢٤٩/٢) : ( فناظرنا جماعة من العلماء . . . ) .

(٧) قوت القلوب (٢٤٩/٢) .

وهو إشارة إلى قول أبي سليمان الداراني : ( ما شغلَكَ عنِ اللهِ مِنْ أهْلٍ وَمَالٍ  
وَوَلِدٍ .. فَهُوَ عَلَيْكَ مَسْؤُلٌ )<sup>(١)</sup> .

وبالجملة : لم يُنقل عن أحد الترغيب عن النكاح مطلقاً إلا مقروناً  
بشرط ، وأماماً الترغيب في النكاح .. فقد ورد مطلقاً ومقروناً بشرط<sup>(٢)</sup> ،  
فلنكشف الغطاء عنه بحصر آفات النكاح وفوائده .

\* \* \*

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٦٢ / ٣٣ ) .

(٢) فعبارة المصنف هنا توميء إلى تفضيل النكاح على العزوبة ؛ إذ العزوبة لا ترجح إلا  
بشرط .

## آفات النكاح وفوائده

### فوائد النكاح<sup>(١)</sup>

وفيه خمس فوائد : الولد ، وكسر الشهوة ، وتدبير المنزل ، وكثرة العشيرة ، ومجاهدة النفس بالقيام بهن .

#### الفائدة الأولى : الولد :

وهو الأصل ، وله وضع النكاح ، والمقصود بقاء النسل ، وألا يخلو العالم عن جنس الإنس ، وإنما الشهوة خلقت باعثة مستحبة ، كالموكل بالفحل في إخراج البذر ، وبالأنثى في التمكين من الحrust ؛ تلطقاً بهما في السياقة إلى اقتناص الولد بسبب الواقع ؛ كالتلطُّف بالطير في بَثِّ الحبَّ الذي يشهيه ليساق إلى الشبكة .

وكانت القدرة الأزلية غير قاصرة عن اختراع الأشخاص ابتداءً من غير حراثة وازدواج ، ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المسببات على الأسباب مع الاستغناء عنها ؛ إظهاراً للقدرة ، وإتماماً لعجائب الصنعة ، وتحقيقاً لما سبقت به المشيئة وحققت به الكلمة وجرى به القلم .

(١) العنوان زيادة من اللجنة العلمية .

وفي التوصل إلى الولد قريةٌ من أربعةِ أوجهٍ هيَ الأصلُ في الترغيبِ فيهِ عندَ الأمْنِ مِنْ غوائلِ الشهوةِ ، حتَّى لَمْ يَحْبَّ أحدُهُمْ أَنْ يَلْقَى اللهَ تَعَالَى عزَّ بِهِ :

**الأَوَّلُ** : موافقةُ محبَّةِ اللهِ تَعَالَى بِالسعيِ في تحصيلِ الولَدِ لبقاءِ جنسِ الإنسانِ .

**الثَّانِي** : طلبُ محبَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تكثيرِ مَنْ بِهِ مِباهاتهُ .

**الثَّالِثُ** : طلبُ التبرُّكِ بدعاءِ الولَدِ الصالِحِ بعدهُ .

**الرَّابِعُ** : طلبُ الشفاعةِ بموتِ الولَدِ الصغِيرِ إذا ماتَ قبلَهُ .



أما الوجهُ الأوَّلُ : فهوَ أدقُّ الوجوهِ ، وأبعُدُها عنْ أفهمِ الجماهيرِ ، وهوَ أحَقُّها وأقوَاهَا عندَ ذوي البصائرِ النافذةِ في عجائبِ صنْعِ اللهِ عزَّ وجلَّ ومجاريِ حِكْمَتِهِ .

وبِيَانِهِ : أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا سَلَّمَ إِلَى عَبْدِهِ الْبَذْرَ وَآلاتِ الْحَرْثِ وَهِيَ لَهُ أَرْضاً مَهِيَّأَةً لِلحراثةِ ، وَكَانَ الْعَبْدُ قادِراً عَلَى الْحَراثَةِ ، وَوَكَلَ بِهِ مَنْ يَتَقاضَاهُ عَلَيْهَا ؛ فَإِنْ تَكَاسَلَ وَعَطَّلَ آلَةَ الْحَرْثِ ، وَتَرَكَ الْبَذْرَ ضائِعاً حتَّى فَسَدَ ، وَدَفَعَ الْمَوْكَلَ عَنْ نَفْسِهِ بِنُوعٍ مِنَ الْحِيلَةِ .. كَانَ مُسْتَحْقَّاً لِلمُقْتَ وَالْعَتَابِ مِنْ سَيِّدِهِ .

والله تعالى خلق الزوجين ، وخلق الذكر والأنثى ، وخلق النطفة في الفقار ، وهيأ لها في الأنثى عروقاً ومجاري ، وخلق الرحم قراراً ومستودعاً للنطفة ، وسلط متقاضي الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى ، فهذا الأفعال والآلات تشهد بلسان ذلي في الإعراب عن مراد خالقها ، وتنادي أرباب الألباب بتعريف ما أعدت له ، هذا الولم يصرخ به الخالق تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالمراد حيث قال : « تناكروا »<sup>(١)</sup> ، فكيف وقد صرخ بالأمر وباح بالسر ؟

فكل ممتنع عن النكاح معرض عن الحراثة مضيق للبذر ، ومعطل لما خلق الله له من الآلة المعدة ، وجاء على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخلقة المكتوبة على هذه الأعضاء بخط إلهي ليس برقم حروف وأصوات ، يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في إدراك دقائق الحكمة الأزلية .

ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للأولاد ، وفي الوأد ؛ لأنّه منع لتمام الوجود ، وإليه أشار من قال : ( العزل أحد الوادين )<sup>(٢)</sup> ، فالناكح ساع في

(١) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ٦/١٧٣ ) عن سعيد بن أبي هلال مرسلاً ، وقال الحافظ العراقي : ( رواه ابن مارديه في « تفسيره » من حديث ابن عمر بسنده ضعيف ) ، وروى أبو داود ( ٢٠٥٠ ) مرفوعاً : « تزوجوا الودود الولود ، فإنني مكابر بكم الأمم » .

(٢) روى مسلم ( ١٤٤٢ ) مرفوعاً وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال : « ذلك الوأد الخفي » .

إتمامِ ما أحبَّ اللَّهُ تَعَالَى تِمامَةً ، والمعرضُ معطلٌ ومضيغٌ لِمَا كرَهَ اللَّهُ ضياعَهُ ، ولأجلِ محبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لبقاءِ النُّفوسِ أمرَ بالإطعامِ وحثَّ عليهِ ، وعبرَ عنْه بعبارةِ القرصِ فقالَ تَعَالَى : «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» .

فَإِنْ قلْتَ : قوْلُكَ : (إِنَّ بقاءَ النُّفوسِ والنَّسْلِ مَحْبُوبٌ) يوْهُمُ أَنَّ فناءَهَا مُكْرُوْهٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ فَرْقٌ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكُلَّ بِمَشِائِهِ اللَّهِ سَبَحَانَهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمَيْنَ ، فَمِنْ أَيْنَ يَتَمَيَّزُ عِنْهُمْ مَوْتُهُمْ عَنْ حَيَاةِهِمْ ، وَبِقَوْهُمْ عَنْ فنائِهِمْ ؟

فَاعْلَمْ : أَنَّ هَذِهِ الْكَلْمَةَ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا باطِلٌ<sup>(۱)</sup> ؛ فَإِنَّ مَا ذُكْرَنَاهُ لَا يَنَافِي إِضَافَةِ الْكَائِنَاتِ كُلُّهَا إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ سَبَحَانَهُ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا ، نَفْعُهَا وَضَرُّهَا ، وَلَكِنَّ الْمُحْبَةَ وَالْكُرَاهَةَ يَتَضَادُانِ ، وَكُلُّهُمَا لَا يَضَادُانِ الإِرَادَةَ ، فَرَبُّ مَرَادٍ مُكْرُوْهٌ ، وَرَبُّ مَرَادٍ مَحْبُوبٌ ، فَالْمُعَاصِي مُكْرُوْهٌ وَهِيَ مَعَ الْكُرَاهَةِ مَرَادٌ ، وَالطَّاعَاتُ مَرَادٌ وَهِيَ مَعَ كُونِهَا مَرَادَةً مَحْبُوبَةً وَمَرْضِيَّةً ، أَمَّا الْكُفْرُ وَالشُّرُّ .. فَلَا نَقُولُ : إِنَّهُ مَرْضِيٌّ وَمَحْبُوبٌ ، بَلْ هُوَ مَرَادٌ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفَّارُ» .

(۱) وأول من فاه بهذه الكلمة سيدنا علي رضي الله عنه ، روى مسلم (۱۰۶۶) : أن الحرومية لما خرجت .. قالوا : لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ، قال علي : (كلمة حَقٌّ أُرِيدَ بها باطِلٌ) الحديث .

وكيف يكون الفناء بالإضافة إلى محبّة الله وكراهته كالبقاء؟! فإنه تعالى يقول : « ما ترددت في شيء كترددِي في قبضِ روحِ عبدي المسلم ، هو يكرهُ الموت ، وأنا أكرهُ مسأته ، ولا بدَّ لهُ منَ الموت »<sup>(١)</sup> ، فقوله : « لا بدَّ لهُ منَ الموت » إشارة إلى سبقِ الإرادة والتقدير المذكور في قوله تعالى : « نحن قدّرنا بينكم الموت » ، وفي قوله تعالى : « الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ » ، ولا مناقضةً بين قوله تعالى : « نَعْنَقَدَرَنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ » وبين قوله : « وأنا أكرهُ مسأته » ، ولكن إيضاحُ الحقّ في هذا يستدعي تحقيقَ معنى الإرادة والمحبّة والكراهة وبيانِ حقائقِها ، فإنَّ السابقَ إلى الأفهامِ منها أمورٌ تناسبُ إرادةَ الخلقِ ومحبّتهمْ وكراهتهمْ ، وهيهات ! فيَنَ صفاتِ اللهِ سبحانه وصفاتِ الخلقِ مِنَ البعدِ ما بينَ ذاتِه العزيزِ وذواتِهمْ ، وكما أنَّ ذاتَ الخلقِ جوهرٌ وعرضٌ ذاتُ اللهِ مقدَّسٌ عنْهُ ، ولا يناسبُ ما ليسَ بجوهرٍ وعرضٍ الجوهرَ والعرضَ . . فكذا صفاتُه لا تناسبُ صفاتِ الخلقِ .

وهذه الحقائقُ داخلةٌ في علمِ المكافحة ، ووراءَ سُرُّ القدرِ الذي منعَ منْ إفشاءِه ، فلنقبضُ عنْ ذكرِه ، ولنقتصرُ على ما نبهنا عليه مِنَ الفرقِ بينَ

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو عند أحمد في « المسند » (٤٥٦/٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، قوله : « ولا بدَّ لهُ منَ الموت » هذه الزيادة ليست عندهما ، وقد رواها ابن أبي الدنيا في « الأولياء » (٢١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣١٨/٨) ، والقشيري في « رسالته » (ص ٥١٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩٥/٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

الإقدام على النكاح والإحجام عنه ، فإن أحدهما مضيع نسلاً أداة الله وجودة من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انتهى إليه ، فالممتنع عن النكاح قد حسم الوجود المستدام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه ، فمات أبتر لا عقب له .

ولئن كان الباعث على النكاح مجرد دفع الشهوة .. لما قال معاذ في الطاعون : (زوجوني ، لا ألقى الله عزيزاً) <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

فإن قلت : مما كان معاذ يتوقع ولداً في ذلك الوقت ، مما وجه رغبته فيه ؟

فأقول : الولد يحصل بالواقع ، ويحصل الواقع بباعث الشهوة ، وذلك أمر لا يدخل في الاختيار ، إنما المتعلق باختيار العبد إحضار المحرر للشهوة ، وذلك متوقع في كل حال ، فمن عقد .. فقد أدى ما عليه ، و فعل ما إليه ، والباقي خارج عن اختياره .

ولذلك يستحب النكاح للعنين أيضاً ؛ فإن نهضات الشهوة خفية لا يطلع عليها حتى إن الممسوح الذي لا يتوقع له ولد لا ينقطع الاستحباب أيضاً في حقه على الوجه الذي يستحب للأصلع إمرأة الموسى على رأسه اقتداء

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٦١٥٧) ، وهو في « القوت » (٢٤١/٢) .

بغيره ، وتشبيهاً بالسلف الصالحين ، وكما يُستحب الرمل والاضطباع في الحجّ الآن ، وقد كان المراد منه أولاً إظهار الجلد للكفار ، فصار الاقتداء والتشبّه بالذين أظهروا الجلد سنة في حقّ من بعدهم .

ويضعف هذا الاستحباب بالإضافة إلى الاستحباب في حقّ القادر على الحرج ، وربما يزداد ضعفاً بما يقابلها من كراهة تعطيل المرأة وتضييعها فيما يرجع إلى قضاء الوتر ، فإن ذلك لا يخلو عن نوع من الخطير ، فهذا المعنى هو الذي ينبع على شدة إنكارهم لترك النكاح مع فتور الشهوة .

**الوجه الثاني :** السعي في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه : بتكثير ما به مباهاته ، إذ قد صرّح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك .

ويدلّ على مراعاة أمر الولد جملةً بالوجه كلّها ما رُويَ عن عمر رضي الله عنه أنه كان ينكح كثيراً ويقول : (إنما أنكح للولد) <sup>(١)</sup> .

وما رُويَ من الأخبار في مذمة المرأة العقيم ؛ إذ قال عليه الصلاة والسلام : «لحسير في ناحية البيت خيرٌ من امرأة لا تلد» <sup>(٢)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢٤٢/٢) ، ورواه ابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (٨٥) بلفظ : (لولا الولد.. لم أتزوج) ، وسيأتي تمامه في الحديث بعده .

(٢) كذا في «القوت» (٢٤٢/٢) ، وقد رواه ابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (٨٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه قال : (حسير في بيت خير من امرأة =

وقال : « خَيْرُ نِسَائِكُمُ الولُودُ الودُودُ »<sup>(١)</sup> ، وقال : « سوداءً ولودٌ خيرٌ مِنْ حسناء لا تلدُ »<sup>(٢)</sup> .

وهذا يدلُّ على أنَّ طلب الولد أدخل في اقتضاءِ فضلِ النكاحِ منْ طلبِ دفعِ غائلةِ الشهوةِ ؛ لأنَّ الحسناء أصلحُ للتحصينِ وغضُّ البصرِ وقطعِ الشهوةِ .

الوجهُ الثالثُ : أنْ يبقى بعدهُ ولدٌ صالحٌ يدعوهُ : كما وردَ في الخبرِ : أنَّ جمِيعَ عملِ ابنِ آدمَ ينقطعُ إلَّا ثلاثةً ، فذكرَ الولدَ الصالحَ<sup>(٣)</sup> ، وفي الخبرِ : (إِنَّ الْأَدْعِيَةَ تُعرَضُ عَلَى الْمَوْتَى عَلَى أَطْبَاقٍ مِنْ نُورٍ)<sup>(٤)</sup> .

= لا تلدُ ، ورواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٧٣/١٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٨٢/٧) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٦٦١/٦) ، وتمام في « فوائدِه » (٧٤٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٠/١٤) ، والمراد بلفظِ : « سوداءً » : قبيحة الوجه ، لا مطلق اللون .

(٣) رواه مسلم (١٦٣١) .

(٤) إشارة من المصنف إلى وصول دعاء كل حي للحي ولولو لم يكن ولدًا له ، وهذا الخبر رؤيا رأها بشار بن غالب ؛ إذ رأى رابعة العدوية في منامه وكان كثير الدعاء لها ، فقالت له : يا بشار ؟ هداياك تأتينا على أطباقي من نور مخمرة بمنديل من حرير . رواه البيهقي في « الشعب » (٨٨٦٠) ، ولم يصرح المصنف برفعه ، وقد ذكره مرفوعاً ابن حبان في « المجرودين » (١١٣/١) .

وقول القائل : ( إِنَّ الْوَلَدَ رِبَّا لَمْ يَكُنْ صَالِحًا ) لَا يُؤْثِرُ ؛ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ ،  
وَالصَّالِحُ هُوَ الْغَالِبُ عَلَى أَوْلَادِ ذُوِي الدِّينِ ، لَا سِيمَا إِذَا عَزَمَ عَلَى تَرْبِيَتِهِ  
وَحَمِلَهُ عَلَى الصَّالِحِ .

وبالجملة : دعاء المؤمن لأبويه مفيدٌ بِرًا كَانَ أَوْ فاجِرًا ، فَهُوَ مَثَابٌ عَلَى  
دُعَوَاتِهِ وَحَسَنَاتِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ كُسْبِهِ ، وَغَيْرُ مُؤَاخِذٍ بِسَيِّئَاتِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا تَرْزُّ وَازْرَةُ  
وزَرَ أَخْرَى ، ولذلك قال تعالى : « لَهُنَا يَرِبُّونَ دُرْيَتِهِمْ وَمَا أَنْتَمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ  
شَيْءٍ »<sup>(١)</sup> أي : ما نَقْصَنَاهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ ، وَجَعَلْنَا أَوْلَادَهُمْ مُزِيدًا فِي  
إِحْسَانِهِمْ .

الوجه الرابع : أن يموت الولد قبله ، فيكون له شفيعاً : فقد رُويَ عنْ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الطَّفْلَ يَجْرُ بِأَبْوَيْهِ إِلَى  
الجَنَّةِ »<sup>(٢)</sup> .

(١) وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، جمعوا كلمة ( ذرية ) . انظر « الحجة » (٦/٢٢٧) .

(٢) رواه ابن ماجه ( ١٦٠٨ ) ولفظه : « إِنَّ السُّقْطَ لِيَرَاغِمَ رَبِّهِ إِذَا دَخَلَ أَبْوَيْهِ النَّارَ ، فَيَقَالُ : أَيْهَا السُّقْطَ الْمَرَاغِمَ رَبِّهِ ؟ ادْخُلْ أَبْوَيْكَ الْجَنَّةَ ، فَيَجْرِهِمَا بِسَرَرِهِ - مَا بَقِيَ بَعْدَ قَطْعِ السَّرَّةِ - حَتَّى يَدْخُلُوهُمَا الْجَنَّةَ » ، وروى ابن ماجه ( ١٦٠٩ ) ، وأحمد في « المسند » ( ٥/٤١ ) : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ؟ إِنَّ السُّقْطَ لِيَجْرُ أَمَهُ بِسَرَرِهِ إِلَى الْجَنَّةِ إِذَا  
احْتَسَبَهُ » ، وَمَعْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ بَعْدِهِ كَذَلِكَ .

وفي بعض الأخبار : « يأخذُ ثوبِهِ كما أنا الآنَ أخذُ ثوبِكَ »<sup>(١)</sup> .

وقالَ أيضًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْمَوْلُودَ يُقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَظْلِمُ مَحْبِنْطَهَا - أَيُّ : مَمْتَلَأً غَيْظًا وَغَضْبًا - وَيَقُولُ : لَا أَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا وَأَبْوَايَ مَعِيْ ، فَيُقَالُ : أَدْخُلُوا أَبْوَيْهِ مَعَهُ الْجَنَّةَ »<sup>(٢)</sup> .

وفي خبر آخر : (إِنَّ الْأَطْفَالَ يَجْتَمِعُونَ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ عَنْدَ عَرْضِ الْخَلَائِقِ لِلْحِسَابِ ، فَيُقَالُ لِلْمَلَائِكَةِ : اذْهَبُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ ، فَيَقْفَوْنَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : مَرْحَبًا بِذِرَارِيِّ الْمُسْلِمِينَ ، ادْخُلُوهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْكُمْ ، فَيَقُولُونَ : فَأَيْنَ أَبْوَانَا وَأَمْهَاتُنَا ، فَيَقُولُ الْخَزْنَةُ : إِنَّ آبَاءَكُمْ وَأَمْهَاتَكُمْ لَيْسُوا مِثْلَكُمْ ، إِنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ ذُنُوبٌ وَسَيِّئَاتٌ ، فَهُمْ يَحْسَبُونَ عَلَيْهَا وَيَطَّالِبُونَ ، قَالَ : فَيَتَضَاغُونَ وَيَضْجُونَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ضَجَّةً وَاحِدَةً ، فَيَقُولُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ : مَا هَذِهِ الضَّجَّةُ ؟ فَيَقُولُونَ :

(١) رواه مسلم (٢٦٣٥) من حديث أبي هريرة ، طيب بروايته قلب مسلم بن عبد الله البصري وقد مات له ابنان ، ولفظه : « صغاركم دعاميص الجنّة ، يتلقى أحدهم آباءه - أو قال : أبويه - فيأخذ ثوبه - أو قال بيده - كما أخذ أنا بصنفه - طرف - ثوبك هذا... » . الحديث .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٦/١٦١) وقد تقدم طرفة ، والطبراني في « الكبير » (١٩/٤١٦) ، و« الأوسط » (٥٧٤٢) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٦/٣١١٩) .

يا ربنا ؛ أطفال المسلمين قالوا : لا ندخل الجنة إلا مع آبائنا ، فيقول الله تعالى : تخللوا الجمع ، فخذوا بأيدي آبائهم فأدخلوهم الجنة )<sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ ماتَ لِهِ اثْنَانٌ مِّنَ الْوَلَدِ .. فَقَدِ احْتَظَرَ بِحَظَارِ مِنَ النَّارِ » )<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ ماتَ لِهِ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَلْغُوا الْحَنْثَ .. أَدْخِلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ » ، قيل : يا رسول الله ؟ واثنان ؟ قال : « واثنان » )<sup>(٣)</sup> .

وُحْكِيَ أَنَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ كَانَ يُعَرَّضُ عَلَيْهِ التَّزْوِيجُ فَيَأْبَى بِرْهَةٍ مِّنْ

(١) قوت القلوب (٢٤٢/٢) حيث قال : (ورويانا خبراً غريباً) وحكاه ، ومعناه فيما اكتنفه من أخبار وأثار ، وروى النسائي (٢٥/٤) مرفوعاً : « ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث .. إلا أدخلهما الله بفضل رحمته إليهم الجنة ، قال : يقال لهم : ادخلوا الجنة ، فيقولون : حتى يدخل آباؤنا ، فيقال : ادخلوا الجنة أنت وأباؤكم » .

(٢) كذا في « القوت » (٢٤٢/٢) ، ورواه الطبراني في « الكبير » (٥/٢٧٣) عن ذهير بن علقمة قال : جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن لها مات ، فكان القوم عنفوها ، فقالت : يا رسول الله ؟ قد مات لي اثنان مذ دخلت الإسلام سوى هذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لقد احتظرت من النار احتظاراً شديداً » .

(٣) كذا في « القوت » (٢٤٢/٢) ، ورواه البخاري (١٣٨١) ولفظه : « ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث .. إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إليهم » ، وروى البخاري (١٢٥٠) ، ومسلم (٢٦٣) مرفوعاً : « أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد .. كانوا حجابة من النار » ، قالت امرأة : واثنان ؟ قال : « واثنان » .

دهرِه ، قالَ : فانتبه مِنْ نومِه ذاتَ يوْمٍ وقالَ : زُوْجُونِي زُوْجُوني ، فزوْجُوهُ ، فسُئلَ عنْ ذلِكَ ، فقالَ : لعلَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْزُقُنِي ولدًا وَيَقْبِضُهُ فِي كِبُورَةٍ لِي مَقْدِمَةً فِي الْآخِرَةِ ، ثُمَّ قالَ : رأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ الْقِيَامَةَ قَدْ قَامَتْ ، وَكَأَنِّي فِي جَمْلَةِ الْخَلَائِقِ فِي الْمَوْقِفِ وَبِي مِنَ الْعَطْشِ مَا كَادَ أَنْ يَقْطَعَ عَنِّي ، وَكَذَا الْخَلَائِقُ فِي شَدَّةِ الْعَطْشِ وَالْكَرْبِ ، فَنَحْنُ كَذلِكَ إِذَا وَلَدَانُ يَتَخلَّلُونَ الْجَمْعَ ، عَلَيْهِمْ مَنَادِيلٌ مِنْ نُورٍ ، وَبِأَيْدِيهِمْ أَبَارِيقٌ مِنْ فَضَّةٍ ، وَأَكْوَابٌ مِنْ ذَهَبٍ ، وَهُمْ يَسْقُونَ الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ ، يَتَخلَّلُونَ الْجَمْعَ ، وَيَجْاوزُونَ أَكْثَرَ النَّاسِ ، فَمَدَدْتُ يَدِي إِلَى أَحَدِهِمْ وَقُلْتُ : اسْقِنِي ؟ فَقَدْ أَجْهَدَنِي الْعَطْشُ ، فقالَ : لَيْسَ لَكَ فِينَا وَلَدٌ ، إِنَّمَا نَسْقِي آبَاءَنَا ، فَقُلْتُ : وَمَنْ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : نَحْنُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup> .

وَأَحَدُ الْمَعَانِي الْمُذَكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّ شَتَّمْ وَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ» تَقْدِيمُ الْأَطْفَالِ إِلَى الْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup> .

فَقَدْ ظَهَرَ بِهَذِهِ الْوِجْهَ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ أَكْثَرَ فَضْلِ النَّكَاحِ لِأَجْلِ كُونِهِ سِبَباً لِلْوَلَدِ .

(١) قوت القلوب (٢٤٢/٢) عن بعض الصالحين ، وهو في «سلية أهل المصائب» من روایة القفال عن جار له .

(٢) وهو وجه من وجوه ثلاثة حكاماً صاحب «القوت» (٢٤٣/٢) ، والوجهان الآخرين : النكاح ، والتسمية عند قضاء الوطر .

**الفائدة الثانية** : التحصن عن الشيطان ، وكسر التوكان ، ودفع غوايـل الشهـوة ، وغضـب البصـر ، وحفظـ الفرج :

وإليـ الإشـارة بقولـه عليهـ الصـلاـة والـسـلام : « مـن نـكـح .. فـقـد حـصـن نـصـف دـينـه ، فـلـيـتـقـ اللهـ فيـ الشـطـرـ الآـخـر »<sup>(١)</sup> .

وإليـ الإشـارة بقولـه : « عـلـيـكـم بـالـبـاءـةـ ، فـمـن لـم يـسـطـع .. فـعـلـيـهـ بالـصـوم ؛ فـإـنـ الصـومـ لـهـ وجـاءـ »<sup>(٢)</sup> .

وأكـثـرـ ما نـقـلـنـاـ مـنـ الـآـثـارـ وـالـأـخـبـارـ إـشـارـةـ إـلـىـ هـذـاـ المـعـنـىـ ، وـهـذـاـ المـعـنـىـ دـوـنـ الـأـوـلـ ؛ لـأـنـ الشـهـوـةـ مـوـكـلـهـ بـتـقـاضـيـ تـحـصـيلـ الـوـلـدـ ، فـالـنـكـاحـ كـافـ لـشـغـلـهـ ، وـدـافـعـ لـجـعـلـهـ ، وـصـارـفـ لـشـرـ سـطـوـتـهـ ، وـلـيـسـ مـنـ يـجـبـ مـوـلـاهـ رـغـبـةـ فـيـ تـحـصـيلـ رـضـاهـ كـمـنـ يـجـبـ لـطـلـبـ الـخـلـاصـ عنـ غـائـلـةـ التـوـكـيلـ ، فـالـشـهـوـةـ وـالـوـلـدـ مـقـدـرـانـ ، وـبـيـنـهـمـ اـرـتـبـاطـ ، وـلـيـسـ يـجـوزـ أـنـ يـقـالـ : المـقـصـودـ اللـذـةـ وـالـوـلـدـ لـازـمـ مـنـهـ ؛ كـمـاـ يـلـزـمـ مـثـلـاـ قـضـاءـ الـحـاجـةـ مـنـ الـأـكـلـ وـلـيـسـ مـقـصـودـاـ فـيـ ذـاتـهـ ، بـلـ الـوـلـدـ هـوـ المـقـصـودـ بـالـفـطـرـةـ وـالـحـكـمـةـ ، وـالـشـهـوـةـ بـاعـثـةـ عـلـيـهـ .

(١) رواه البيهقي في « الشعب » (٥١٠٠) ، وهو عند الطبراني في « الأوسط » (٩٧٦) ، والحاكم في « المستدرك » (١٦١/٢) واللفظ له : « من رزقه الله امرأة صالحة .. فقد أعنـهـ عـلـىـ شـطـرـ دـينـهـ ، فـلـيـتـقـ اللهـ فيـ الشـطـرـ الثـانـيـ » .

(٢) رواه البخاري (١٩٠٥) ، ومسلم (١٤٠٠) .

ولعمري ؛ في الشهوة حكمة أخرى سوى الإرهاق إلى الإيلاد ، وهو ما في قصائهما من اللذة التي لا توازيها لذة لودامت ، فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان ؛ إذ الترغيب في لذة لم يجد لها ذواقاً . لا ينفع ، فلو رغب العين في لذة الجماع ، أو الصبي في لذة الملك والسلطنة . لم ينفع الترغيب ، فإحدى فوائد لذات الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة ؛ ليكون باعثاً على عبادة الله .

فانظر إلى الحكمة ، ثم إلى الرحمة ، ثم إلى التعبئة الإلهية ، كيف عُبّلت تحت شهوة واحدةٍ حياتان ؛ حياة ظاهرة ، وحياة باطنية :

فالحياة الظاهرة : حياة المرء ببقاء نسله ؛ فإنّه نوعٌ من دوام الوجود . والحياة الباطنة : هي الحياة الأخرى ؛ فإنّ هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرّك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام ، فيستحث على العبادة الموصلة إليها ، فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسّر المواصلة على ما يوصله إلى نعيم الجنان .

وما من ذرةٍ من ذراتِ بدن الإنسان ظاهراً وباطناً بل من ذراتِ ملوك السموات والأرضين إلا وتحتها من لطائف الحكم وعجائبه ما تحار العقول فيها ، ولكن إنما ينكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاتها وبقدر رغبتها عن زهرة الدنيا وغرورها وإغوائهما .

والنكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهمٌ في الدين لكلّ من لا يؤتى عن عجز

وَعُنْهُ ، وَهُمْ غَالِبُ الْخَلْقِ ؛ فَإِنَّ الشَّهْوَةَ إِنْ غَلَبْتُ وَلَمْ تَقاوِمْهَا قُوَّةُ التَّقْوَى .. جَرَرْتُ إِلَى اقْتِحَامِ الْفَوَاحِشِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَنِ اللَّهِ تَعَالَى : « إِلَا تَفْعُلُوهُ .. تَكُونُ فَتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ »<sup>(١)</sup> .

وَإِنْ كَانَ مَلْجَمًا بِلِجَامِ التَّقْوَى .. فَغَايَتُهُ أَنْ يَكْفَيَ الْجَوَارِحُ عَنْ إِجَابَةِ الشَّهْوَةِ ، فَيَغْضَبُ الْبَصَرَ ، وَيَحْفَظُ الْفَرْجَ ، فَأَمَّا حَفْظُ الْقَلْبِ عَنِ الْوَسَاسِ وَالْفَكِيرِ .. فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ اخْتِيَارِهِ ، بَلْ لَا تَزَالُ النَّفْسُ تَجَاذِبُهُ وَتَحْدَثُهُ بِأَمْوَارِ الْوَقَاعِ ، وَلَا يَفْتَرُ عَنْهُ الشَّيْطَانُ الْمُوسَوِسُ إِلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ ، وَقَدْ يَعْرَضُ لَهُ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى يَجْرِي عَلَى خَاطِرِهِ مِنْ أَمْوَارِ الْوَقَاعِ مَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ بَيْنَ يَدِي أَخْسَرِ الْخَلْقِ .. لَا سُتُّحِيَّا مِنْهُ ، وَاللَّهُ مَطْلُعُ عَلَى قَلْبِهِ ، وَالْقَلْبُ فِي حَقِّ اللَّهِ كَاللِّسَانِ فِي حَقِّ الْخَلْقِ ، وَرَأْسُ الْأَمْرِ لِلْمُرِيدِ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الْآخِرَةِ قَلْبُهُ .

وَالْمَوَاظِبُ عَلَى الصَّوْمِ لَا تَقْطَعُ مَادَةَ الْوَسُوْسَةِ فِي حَقِّ أَكْثَرِ الْخَلْقِ ، إِلَّا أَنْ يَنْصَافَ إِلَيْهِ ضَعْفٌ فِي الْبَدْنِ وَفَسَادٌ فِي الْمَزَاجِ ، وَلَذِلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( لَا يَتَمَّ نِسْكُ النَّاسِ إِلَّا بِالنَّكَاحِ )<sup>(٢)</sup> .

وَهَذِهِ مَحْنَةٌ عَامَّةٌ ، قَلَّ مَنْ يَتَخلَّصُ مِنْهَا .

(١) رواه الترمذى ( ١٠٨٤ ) ، وابن ماجه ( ١٩٦٧ ) ، وفيهما : « وفساد عريض » .

(٢) قوت القلوب ( ٢٤٠ / ٢ ) ، وقد رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٦ / ٤ ) عن طاووس .

قال قتادة في معنى قوله تعالى : « وَلَا تُحِمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » هو الغلمة<sup>(١)</sup> .

وعن عكرمة ومجاهد أنهم قالوا في معنى قوله تعالى : « وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا » : إنَّه لا يصبرُ عن النساء<sup>(٢)</sup> .

وقال فياضُ بنُ نجِيجٍ : ( إذا قام ذكرُ الرجل .. ذهبَ ثلثا عقلِهِ ) ، وبعضُهم يقولُ : ( ذهبَ ثلثُ دينِهِ )<sup>(٣)</sup> .

وفي نوادرِ التفسير عن ابن عباسٍ « وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ » قال : ( قيامُ الذَّكَرِ )<sup>(٤)</sup> .

(١) كذا في « القوت » ( ٢٤٠ / ٢ ) ، وقد رواه ابن جرير في « تفسيره » ( ٢٠٥ / ٣ / ٣ ) عن سالم بن شابور ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ( ٣١٠٥ ) عن مكحول .

(٢) كذا في « القوت » ( ٢٤٠ / ٢ ) ، ورواه أبو نعيم في « الحلية » ( ١٢ / ٤ ) عن طاووس .

(٣) كذا في « القوت » ( ٢٤٠ / ٢ ) ، وقد رواه ابن المقرئ في « معجمه » ( ٨٠٥ ) بالجملة الأولى ، وفيه ( تمام بن نجيج ) .

(٤) قوت القلوب ( ٢٤٠ / ٢ ) ، قال السمعاني في « تفسيره » ( ٣٠٦ / ٦ ) : ( وذكر النقاش يأسناده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ » ) : من شر الذكر إذا دخل ، قال النقاش : فذكرت ذلك لمحمد بن إسحاق بن خزيمة وقتلت : هل يجوز أن تفسر القرآن بهذا ؟ قال : نعم ، قال النبي : « أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَنْيِي » ، وهو خبر معروف ، وهو أن النبي قال : « أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي ، وَمِنْ شَرِّ بَصْرِي » فعدَّ أمثلاء ، وقال في آخرها : « وَمِنْ شَرِّ مَنْيِي » ، وهو ما سيحكىيه المصنف رحمة الله تعالى .

وهذه بليّة غالبةٌ ، إذا هاجتٍ . لا يقاومُها عقلٌ ولا دينٌ ، وهي مع أنها صالحةٌ لأن تكون باعثةً على الحياتين كما سبقَ ، فهي أقوى آلية الشيطان على بني آدم ، وإليه أشارَ عليه الصلةُ والسلامُ بقوله : « ما رأيْت مِنْ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أغلبَ لذوي الألبابِ مِنْكُنَّ »<sup>(١)</sup> ، وإنما ذلك لهيجان الشهوة<sup>(٢)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمِعٍ وَبَصَرٍ وَقَلْبٍ وَشَرِّ مَنْتَيٍ »<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : « أَسْأَلُكَ أَنْ تَطْهَّرْ قَلْبِي ، وَتَحْفَظْ فَرْجِي »<sup>(٤)</sup> ، فَمَا يَسْتَعِدُ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَجُوزُ التَّسَاهُلُ فِيهِ لِغَيْرِهِ؟! »<sup>(٥)</sup> .

وكانَ بعضاً الصالحينَ يكرهُ النكاحَ ، حتَّى كانَ لا يكادُ يخلو مِنْ اثنتينِ وثلاثٍ ، فأنكرَ عَلَيْهِ بعضاً الصوفيةَ ، فَقَالَ : هَلْ يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنَّهُ جَلَسَ بَيْنَ يَدِي اللهِ تَعَالَى جَلْسَةً ، أَوْ وَقَفَ بَيْنَ يَدِيهِ مَوْقِفًا فِي مَعَامِلَةٍ ، فَخَطَرَ عَلَى قَلْبِهِ خَاطِرٌ شَهْوَةٌ؟ فَقَالُوا : يَصِيبُنَا مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ ، فَقَالَ : لَوْ رَضِيْتُ فِي

(١) رواه البخاري (٣٠٤) ، ومسلم (٢٦١٣) .

(٢) أي : فيهن . « إِتْحَافٍ » (٣٠٣/٥) .

(٣) رواه أبو داود (١٥٥١) ، والترمذى (٣٤٩٢) ، والنمسائي (٢٥٥/٨) .

(٤) رواه الطبراني في « الأوسط » (٦٢١٤) ، والبيهقي في « الدعوات الكبير » (٢٥٦) ، (٢٥٧) .

(٥) أي : وإن كانت استعاذه منه استعاذه تعليم وتربيَّة ؛ إذ هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متزهٌ من تسلط الشهوة الغالبة عليه ، ولكن استعاذه دالة على خطر المستعاذه منه .

عمرِي كُلُّه بمثيل حالي في وقتٍ واحدٍ.. لما تزوجتُ ، لكتئي ما خططَ على قلبي خاطرٌ يشغلني عنْ حالي إلا نفذهُ ؛ لاستريحَ منهُ ، وأرجعَ إلى شغلي ، ومنذُ أربعينَ سنةً ما خططَ على قلبي معصية<sup>(١)</sup> .

وأنكرَ بعضُ الناسِ حالَ الصوفيةِ ، فقالَ لهُ بعضُ ذوي الدينِ : ما الذي تنكِرُ منهمُ ؟ قالَ : يأكلونَ كثيراً ، قالَ : وأنتَ أيضاً لؤ جعتَ كما يجوعونَ.. لأكلتَ كما يأكلونَ ، قالَ : ينكحونَ كثيراً ، قالَ : وأنتَ أيضاً لؤ حفظتَ عينيكَ وفرجكَ كما يحفظونَ.. لنكحتَ كما ينكحونَ<sup>(٢)</sup> .

وكانَ الجنيدُ يقولُ : (أحتاجُ إلى الجماعِ كما أحتاجُ إلى القوتِ)<sup>(٣)</sup> .

فالزوجةُ على التحقيقِ قوتُ وسببُ لطهارةِ القلبِ ، ولذلكَ أمرَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ مَنْ وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى امْرَأَةٍ فَتَاقَتْ إِلَيْهَا نَفْسُهُ أَنْ يَجْمَعَ أَهْلَهُ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَدْفِعُ الْوَسْوَاسَ عَنِ النَّفْسِ<sup>(٤)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢/٢٤٠) ، حيث قال في أوله : (وحدثنا بعض علماء خراسان ، عن شيخ له من الصالحين ، كان يصاحب عبدان صاحب ابن المبارك...) .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٤٠) .

(٣) قوت القلوب (٢/٢٤١) .

(٤) هذا الأمر مستفاد من الحديث الآتي ؛ حيث قال : «فلیأت أهله» ، وروى أحمد في «المسندي» (٤/٢٣١) ، والطبراني في «الکبیر» (٢٢/٢٣٨) عن أبي ك بشة الأنماري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً في أصحابه ، فدخل ثم خرج وقد اغتسل ، فقلنا : يا رسول الله ؛ قد كان شيء ؟ قال : «أجل ، مرت بي فلانة ، فوقع في قلبي شهوة النساء ، فأتيت بعض أزواجي فأصبتها ، فكذلك فافعلوا ، فإنه من أمثال أعمالكم إتيان الحلال» .

وروى جابرٌ : أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى امرأةً ، فدخلَ على زينب فقضى حاجتها وخرجَ ، وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ .. أَقْبَلَتْ بِصُورَةِ شَيْطَانٍ ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ امرأةً فَأَعْجَبَتْهُ .. فَلِيَأْتِ أَهْلَهُ ؛ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا »<sup>(١)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُغَيَّبَاتِ - أَيِّ : الَّتِي غَابَ زَوْجُهَا عَنْهَا - فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرِي الدَّمِ » قلنا : وَمَنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَمِنِّي ، وَلَكُنَّ اللَّهَ أَعْانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ »<sup>(٢)</sup> .  
قالَ سَفِيَّانُ بْنُ عَيْنَةَ : ( فَأَسْلَمَ ) ؛ يَعْنِي : فَأَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ ، هَذَا مَعْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُسْلِمُ<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه مسلم ( ١٤٠٣ ) ، والترمذى ( ١١٥٨ ) واللَّفظُ لَهُ ، وَمَعْنَى : « أَقْبَلَتْ بِصُورَةِ شَيْطَانٍ » : فِي صَفَتِهِ ، شَبَهَ الْمَرْأَةَ الْجَمِيلَةَ بِهِ فِي صَفَةِ الْوُسُوْسَةِ وَالْإِضْلَالِ ، يَعْنِي أَنَّ رُؤْيَتِهَا تُشِيرُ إِلَى الشَّهْوَةِ وَتَقْيِيمِ الْهَمَةِ ، فَتُسَبِّحُ لِلشَّيْطَانِ لِكَوْنِ الشَّهْوَةِ مِنْ جَنْدِهِ وَأَسْبَابِهِ ، وَالْعُقْلُ مِنْ جَنْدِ الْمَلَائِكَةِ . « إِنْحَافٌ » ( ٣٠٤ / ٥ ) .

(٢) رواه الترمذى ( ١١٧٢ ) ، وعند مسلم ( ٢١٧٣ ) مرفوعاً : « لَا يَدْخُلُنَّ رَجُلٌ بَعْدِ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغَيَّبَةِ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانٌ » .

(٣) الخبر مع تفسير سفيان له رواه أبو الحسين الطيوري في « الطيوريات » ( ٩٣٢ ) ، وهو على رواية الرفع والهمزة في أوله همزة المتكلّم ، وقد روي بالتنصّب كذلك ، ونقل الروايتين القاضي عياض في « مشارق الأنوار » ( ٢١٨ / ٢ ) ، و« إكمال المعلم » ( ٣٥٠ / ٨ ) وقال : رويناه بالضبيطين من الرفع والفتح ، فمن رفع .. تأولها : فَأَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ ، وهي التي صَحَّ الخطابي ورَجَعَ ، ومن فتح .. جعله صفة للقرئين ، من الإسلام ، وهي عندي أَظْهَرَ ؛ بدليل قوله : « فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ » ، وسيأتي للمصنف قريباً ما يُؤيدُ أَنَّ شَيْطَانَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ فِي الإِسْلَامِ حَقِيقَةً .

ولذلك يُحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما وكان من زهاد الصحابة وعلمائهم أنه كان يفطر من الصوم على الجماع قبل الأكل ، وربما جامع قبل أن يصل إلى المغرب ، ثم يغسل ويصلى ؛ وذلك لتفريح القلب لعبادة الله عزوجل ، وإخراج عذة الشيطان منه<sup>(١)</sup> .

وروي أنه جامع ثلاثة من جواريه في شهر رمضان قبل العشاء الآخرة<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ( خير هذه الأمة أكثرها نساء )<sup>(٣)</sup> .

ولما كانت الشهوة أغلب على مزاج العرب .. كان استثناؤ الصالحين منهم للنكاح أشد ، ولأجل فراغ القلب أبيح نكاح الأمة عند خوف العنت مع أن فيه إرفاقاً للولد ، وهو نوع إهلاك ، وهو محرّم على كل من قدر على

(١) قوت القلوب (٢٤١/٢) ، وفي (ب) : (غرة) بدل (عدة) أي : ما يوسر بسيبه في القلب . «إتحاف» (٣٠٥/٥) .

(٢) قوت القلوب (٢٤١/٢) ، وفيه : (أربعاً) بدل (ثلاثة) .

(٣) رواه البخاري (٥٠٦٩) ، إذ قال ابن عباس رضي الله عنهما لسعيد بن جبير : هل تزوجت ؟ فقال : لا ، قال : فتزوج ؛ فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء . قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١٤/٩) : (والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالآمة أخصاء أصحابه ، وكأنه أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح) .

حرّةٍ ، ولكنَّ إرْقاقَ الولِدِ أهونُ مِنْ إهلاكِ الدينِ ، وليسَ فِيهِ إِلَّا تُنْعِيْصُ الحياةَ عَلَى الولِدِ مَدَّةً ، وَفِي اقْتِحَامِ الفاحشَةِ تفوِيتُ الحياةِ الْأَخْرَوِيَّةِ التِّي تُسْتَحْقِرُ الأَعْمَارُ الطَّوِيلَةُ بِالإِضَافَةِ إِلَى يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهَا .

وَرُوِيَ أَنَّهُ انْصَرَفَ النَّاسُ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ مَجْلِسِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِقِيَّ شَابٌ لَمْ يَبْرُخْ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَرْدَتُ أَنْ أَسْأَلَ مَسَأَلَةً فَاسْتَحْيَيْتُ مِنَ النَّاسِ ، وَأَنَا الآنَ أَهَابُكَ وَأَجْلُكَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّ الْعَالَمَ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ ، فَمَا أَفْضَيْتَ بِهِ إِلَى أَبِيكَ .. فَأَفْضَيْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : إِنِّي شَابٌ لَا زَوْجَةَ لِي ، وَرَبِّمَا خَشِيَتُ العَنْتَ عَلَى نَفْسِي ، فَرَبِّمَا اسْتَمْنَيْتُ بِيْدِي ، فَهَلْ فِي ذَلِكَ مُعْصِيَّةً ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ثُمَّ قَالَ : أَفْ وَتُفْ ! نَكَاحُ الْأُمَّةِ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الزَّنا<sup>(١)</sup> .

وَهَذَا تَنبِيَّهٌ عَلَى أَنَّ العَزْبَ الْمُغْتَلَمَ مَرَدَّدٌ بَيْنَ ثَلَاثَةَ شَرُورٍ ، أَدَنَاهَا نَكَاحُ الْأُمَّةِ وَفِيهِ إِرْقاقُ الولِدِ ، وَأَشَدُّ مِنْهُ الْاسْتِمنَاءُ بِالْيَدِ ، وَأَفْحَشُهُ الزَّنا ، وَلَمْ يَطْلُقِ ابْنُ عَبَّاسٍ الإِبَاحةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُمَا مَحْذُورَانِ ، يُفْزَعُ إِلَيْهِمَا حَذْرًا مِنَ الْوَقْعِ فِي مَحْذُورٍ أَشَدَّ مِنْهُ ؛ كَمَا يُفْزَعُ إِلَى تَنَاوِلِ الْمَيْتَةِ حَذْرًا مِنْ هَلَاكَ النَّفْسِ .

فَلَيْسَ تَرْجِيْحُ أَهونِ الشَّرَّيْنِ فِي مَعْنَى الإِبَاحةِ الْمَطْلُقَةِ ، وَلَا فِي مَعْنَى

(١) كذا في « القوت » ( ٢٣٩ / ٢ ) ، وقد رواه عبد الرزاق في « المصطف » ( ٣٩٠ / ٧ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ١٩٩ / ٧ ) .

الخير المطلق ، وليس قطع اليـد المـتـاكـلـة مـنـ الـخـيـرـات ، وإنـ كـانـ يـؤـذـنـ فـيـهـ عندـ إـشـراـفـ النـفـسـ عـلـىـ الـهـلاـكـ .

فـإـذـاـ ؛ فـيـ النـكـاحـ فـضـلـ مـنـ هـذـاـ الـوـجـهـ ، لـكـنـ هـذـاـ لـاـ يـعـمـ الـكـلـ بـلـ الـأـكـثـرـ ، فـرـبـ شـخـصـ فـتـرـتـ شـهـوـتـهـ لـكـبـرـ سـنـ أـوـ مـرـضـ أـوـ غـيرـهـ ، فـيـنـعـدـمـ هـذـاـ الـبـاعـثـ فـيـ حـقـهـ ، وـيـقـنـىـ ماـ سـبـقـ مـنـ أـمـرـ الـوـلـدـ ، فـإـنـ ذـلـكـ عـامـ إـلـاـ لـمـمـسـوحـ ، وـهـوـ نـادـرـ .

وـمـنـ الطـبـاعـ مـاـ تـغـلـبـ عـلـيـهـ الشـهـوـةـ ؛ بـحـيـثـ لـاـ يـحـصـنـهـ الـمـرـأـةـ الـواـحـدـةـ ، فـيـسـتـحـبـ لـصـاحـبـهـ الـزـيـادـةـ عـلـىـ الـواـحـدـةـ إـلـىـ الـأـرـبـعـ ، فـإـنـ يـسـرـ اللـهـ لـهـ مـوـدـةـ وـرـحـمـةـ وـاطـمـآنـ قـلـبـهـ بـهـنـ ، إـلـاـ.. فـيـسـتـحـبـ لـهـ الـاسـتـبـدـالـ ، فـقـدـ نـكـحـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ بـعـدـ وـفـاءـ فـاطـمـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ بـسـعـ لـيـالـ .

وـيـقـالـ : إـنـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـماـ كـانـ مـنـكـاحـاـ ، حـتـىـ نـكـحـ زـيـادـةـ عـلـىـ مـئـيـ اـمـرـأـةـ ، وـكـانـ رـبـمـاـ عـقـدـ عـلـىـ أـرـبـعـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ ، وـرـبـمـاـ طـلـقـ أـرـبـعـاـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ وـاسـتـبـدـلـ بـهـنـ<sup>(١)</sup> ، وـقـدـ قـالـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ

(١) وـرـوـىـ الـبـلـادـرـيـ فـيـ «ـأـنـسـابـ الـأـشـرافـ» (٢٧٧/٣) : (أـحـصـنـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ تـسـعـيـنـ اـمـرـأـةـ ، فـقـالـ عـلـيـ : لـقـدـ تـزـوـجـ الـحـسـنـ وـطـلـقـ حـتـىـ خـفـتـ أـنـ يـجـنـيـ بـذـلـكـ عـلـيـنـاـ عـداـوةـ أـقـوـامـ) ، وـرـوـىـ اـبـنـ أـبـيـ شـيـبـةـ فـيـ «ـالـمـصـنـفـ» (١٩٥٣٨) عـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ قـالـ : (يـاـ أـهـلـ الـعـرـاقـ ، أـوـ : يـاـ أـهـلـ الـكـوـفـةـ ؛ لـاـ تـزـوـجـوـاـ حـسـنـاـ ، فـإـنـهـ رـجـلـ مـطـلـقـ) ، وـسـيـاقـ الـمـصـنـفـ مـنـ «ـالـقـوـتـ» (٢٤٦/٢) حـيـثـ قـالـ : (وـتـزـوـجـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ مـئـيـنـ وـخـمـسـيـنـ اـمـرـأـةـ ، وـقـيلـ : ثـلـاثـ مـئـةـ...) .

للحسن : «أشبَهَ خُلُقِي وَخُلُقِي»<sup>(١)</sup> ، وقال عليه الصلاة والسلام : «حسنٌ مِنِّي وحسينٌ مِنْ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup> ، فقيلَ : إنَّ كثرةَ نكاحِهِ أَحَدُ ما أَشْبَهَ بِهِ خُلُقَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وتزوجَ المغيرةُ بْنُ شعبةَ بْشَانِيَ امرأةً<sup>(٣)</sup> ، وكانَ في الصَّحَابَةِ مَنْ لَهُ الْثَلَاثُ وَالْأَرْبَعُ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ اثْتَانٌ لَا يَحْصُى ، وَمَهْمَا كَانَ الْبَاعِثُ

(١) كذا في «القوت» (٢٤٦/٢) ، وهذا قد قاله صلى الله عليه وسلم لابن عمّه جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ، كما في «البخاري» (٢٧٠٠) ، وروى البخاري (٣٧٥٢) عن أنس رضي الله عنه قال : (لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم من الحسن بن علي) ، وكان الصديق رضي الله عنه كما روى أحمد في «المسنن» (٨/١) قد مرّ بغلمان وفيهم الحسن ، فاحتمله على رقبته وهو يقول :

وَابْنِي شَبَّهَ النَّبِيِّ لِيْسَ شَبِيهًـ أَبْلَى  
قال : وعلى يضحك .

(٢) رواه أبو داود (٤١٣١) ، وأحمد في «المسنن» (٤/٤) ، وروى كذلك أحمد في «المسنن» (١٧٢/٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٦٤) والترمذى (٣٧٧٥) ، وابن ماجه (١٤٤) مرفوعاً : «حسينٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْ حَسِينٍ ، أَحَبُّ اللَّهَ مِنْ أَحَبَّ حَسِينًا ، سَبْطٌ مِنَ الْأَسْبَاطِ» .

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/٦٠) عن ليث بن أبي سليم قال : قال المغيرة بن شعبة : (أَحْصَنْتُ ثَمَانِيَنِ امرأةً ، فَإِنَّمَا أَعْلَمُكُمْ بِالنِّسَاءِ ، كُنْتُ أَحْبَسُ الْمَرْأَةَ لِجَمَالِهَا ، وَأَحْبَسُ الْمَرْأَةَ لِوَلْدَهَا ، وَأَحْبَسُ الْمَرْأَةَ لِقَوْمَهَا ، وَأَحْبَسُ الْمَرْأَةَ لِمَالِهَا ، فَوُجِدَتْ صَاحِبُ الْوَاحِدَةِ إِنْ زَارَتْ .. زَارَ ، وَإِنْ حَاضَتْ .. حَاضَ ، وَإِنْ نَفَسَتْ .. نَفَسَ ، وَإِنْ اعْتَلَتْ .. اعْتَلَ مَعَهَا بِانتِظارِهِ لَهَا ، وَوُجِدَتْ صَاحِبُ الشَّتَّىْنِ فِي حَرْبٍ هَمَّ نَارَانِ تَشْتَعِلَانِ ، وَوُجِدَتْ صَاحِبُ الْثَلَاثِ فِي نَعِيمٍ ، وَإِذَا كَنَّ أَرْبَعًا .. كَانَ فِي نَعِيمٍ لَا يَعْدُهُ شَيْءٌ .. ) الخبر .

معلوماً.. فينبغي أن يكون العلاج بقدر العلة ، فالمراد تسکین النفس ، فلينظر إليه في الكثرة والقلة .

**الفائدة الثالثة :** ترويغ النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاءبة ؛ إراحة القلب وقوية له على العبادة :

فإن النفس ملول ، وهي عن الحق نفور ؛ لأنَّه على خلاف طبعها ، فلو كُلِّفت المداومة بالإكراء على ما يخالفها .. جمحت وتأبت ، وإذا رُوَحَت باللذات في بعض الأوقات .. قويت ونشطت ، وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب .

وي ينبغي أن يكون لنفوس المتقين استراحات إلى المباحثات ، ولذلك قال الله تعالى : «**لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**» .

وقال عليٌّ رضي الله عنه : (روحوا القلوب ساعة ؛ فإنها إذا أكرهت .. عميت )<sup>(١)</sup> .

(١) رواه الخرائي في «مكارم الأخلاق» (٧١٩) ، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع» (١٨٣/٢) ولفظه عنه : (روحوا القلوب ، وابتغوا لها طرف الحكمة ؛ فإنها تمل كما تمل الأبدان) ، وفي حديث حنظلة رضي الله عنه عند مسلم (٢٧٥٠) : «والذي نفس بيده ؛ إن لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر .. لصافحتم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم ، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة » ثلاث مرات .

وفي الخبر : « على العاقل أن يكون له ثلاثة ساعات : ساعة ينادي فيها ربها ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يخلو فيها بمطعمه ومشربه ؛ فإن في هذه الساعة عوناً على تلك الساعات »<sup>(١)</sup>.

ومثله بلفظ آخر : « لا يكون العاقل ظاعناً إلا في ثلاثة : تزود لمعاد ، أو مرمة لمعاش ، أو لذة في غير محram »<sup>(٢)</sup>.

وقال عليه الصلاة والسلام : « لكل عامل شرة ، ولكل شرة فتره ، فمن كانت فترته إلى سنتي .. فقد اهتدى »<sup>(٣)</sup> ، والشرة : الجد والمكابدة بحدّه وقوّه ، وذلك في ابتداء الإرادة ، والفتره : الوقوف للاستراحة .

وكان أبو الدرداء يقول : ( إنني لاستجم نفسي بشيء من الله ، لأنقوني بذلك فيما بعد على الحق )<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٣١٣ ) ، وعبد الرزاق في « المصنف » ( ٢٢/١١ ) عن وهب بن منبه من حكمة آل داود ، ورواه مرفوعاً ابن حبان في « صحيحه » ( ٣٦١ ) ضمن خبر طويل ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٨/١ ، ١٦٧ ) ، وعند الجميع عدد الساعات أربع ، فزادوا : ( وساعة يفضي فيها إلى إخوانه يصدقونه عيوبه وينصحونه في نفسه ) عن وهب ، وفي المرفوع : « وساعة يتفكر فيها في صنع الله » .

(٢) رواه ابن حبان في « صحيحه » ( ٣٦١ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٦٧/١ ) وهو قطعة من الحديث المتقدم ، ومرمة الشيء : إصلاحه ، وهي كذلك اسم لمتع البيت .

(٣) رواه أحمد في « المسند » ( ١٥٨/٢ ) من حديث عبد الله بن عمرو المشهور والذي فيه ذكر عبادته وتبتله ، وهو عند الترمذى ( ٢٤٥٣ ) من حديث أبي هريرة بنحوه ، والشرة أيضاً : الحرص والرغبة والنشاط .

(٤) قوت القلوب ( ٢٤٧/٢ ) .

وفي بعض الأخبار ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شكوت إلى جبريل عليه السلام ضعفي عن الواقع ، فدلني على الهريسة <sup>(١)</sup> ، فهذا إن صح .. لا محمل له إلا الاستعداد للاستراحة ، ولا يمكن تعليله بدفع الشهوة ؛ لأنَّه استشارة للشهوة ، ومن عدم الشهوة .. عدم الأكثر من هذا الأنس .

وقال عليه الصلاة والسلام : « حُبِّي إِلَيْيَ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ : الطَّيْبُ ، وَالنَّسَاءُ ، وَقَرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ » <sup>(٢)</sup> .

فهذه أيضاً فائدة لا ينكرها منْ جرَبَ إِتَّهَابَ نَفْسِهِ فِي الْأَفْكَارِ وَالْأَذْكَارِ وَصُنُوفِ الْأَعْمَالِ ، وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ الْفَائِدَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ، حَتَّى إِنَّهَا لَتُطَرَّدُ

(١) سيشير المؤلف إلى الاختلاف في ثبوت هذا الحديث ، وقد رواه الطبراني في « الأوسط » (٦٥٩٢)، وأبن عدي في « الكامل » (١٤٤/٦)، وتمام في « فوائد » (٩٨٨)، وقد قال العجلوني في « كشف الخفاء » (١٧٥/١) : (ألف الحافظ ابن ناصر الدين فيه جزءاً سماه : « رفع الدسيسة عن أخبار الهريسة » ) ، وانظر « إتحاف » (٣٠٩/٥).

(٢) رواه النسائي (٦١/٧) ، وهو عند أحمد في « المسند » (١٢٨/٣) كذلك ، دون زيادة كلمة (ثلاث) ، والمصنف تبع في ذكرها صاحب « القوت » (٢٤٩/٢) ، وقد نقل الحافظ الزبيدي في « إتحافه » (٣١١/٥) نقولاً عن الحفاظ تفيد خطأ زياقتها رواية ومعنى ؛ إذ الصلاة ليست من الدنيا إلا على تأول شديد ، وإنما جاء الحديث بلفظ : « حُبِّي » مبنياً للمجهول دلالة على أن ذلك لم يكن من جبلته وطبعه صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان على ذلك الحب رحمة للعباد ورفقاً بهم ، كما أفاده الشارح نقاًلاً عن الطيبـي .

في حق الممسوح ومن لا شهوة له ، إلا أن هذه الفائدة تجعل النكاح فضيلة بالإضافة إلى هذه النية ، وقل من يقصد بالنكاح ذلك ، وأماماً قصد الولد وقصد دفع الشهوة وأمثالها .. فمما يكثر .

ثم رب شخص يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمحادثة النساء ولللعبتهن ، فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص ، فليست له .

#### الفائدة الرابعة : تفريغ القلب عن تدبير المنزل :

والتكفل بشغل الطبخ والكنس والفرش وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة ؛ فإن الإنسان لو لم يكن له شهوة الواقع .. لتعذر عليه العيش في منزله وحده ، إذ لو تكفل بجميع أشغال المنزل .. لضاعت أكثر أوقاته ، ولم يتفرغ للعلم والعمل ، فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عون على الدين بهذه الطريق ، واحتلال هذه الأسباب شواغل ومشوشات للقلب ومنع صفات العيش ، ولذلك قال أبو سليمان الداراني رحمه الله : ( الزوجة الصالحة ليست من الدنيا ، فإنها تفرغك للأخرة )<sup>(١)</sup> ، وإنما تفريغها بتدبير المنزل وبقضاء الشهوة جميعاً .

(١) قوت القلوب (٢٤٤/٢) عن عمر رضي الله عنه .

وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قول الله تعالى : «رَبَّكَمَا أَنْتُمْ فِي الْأَذْنِيَّةِ حَسَنَةٌ» قال : المرأة الصالحة<sup>(١)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : «لِيَتَخَذُ أَحَدُكُمْ قَلْبًا شَاكِرًا ، وَلِسَانًا ذَاكِرًا ، وَزَوْجًا مُؤْمِنًا تَعِينُهُ عَلَى آخِرَتِهِ»<sup>(٢)</sup> ، فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر والشكر .

وفي بعض التفاسير في قوله تعالى : «فَلَئِنْ هُبَيْتُمْ حَيَّةً طَيِّبَةً» قال : الزوجة الصالحة<sup>(٣)</sup> .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : (ما أعطي عبداً بعد إيمان بالله خيراً من امرأة صالحة ، وإن منهن عذراً لا يُحدى منه ، ومنهن غلاماً لا يُقدى منه)<sup>(٤)</sup> ، قوله : (لا يُحدى) أي : لا يعتاض عن بعطاها .

وقال عليه الصلاة والسلام : «فضلت على آدم بخصلتين : كانت زوجته عوناً له على المعصية ، وأزواجي أعوناً لي على الطاعة ، وكان شيطانه كافراً ، وشيطاني مسلم لا يأمر إلا بخير»<sup>(٥)</sup> ، فعد معاونتها على الطاعة فضيلة .

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٨٢) .

(٢) رواه الترمذى (٣٠٩٤) ، وابن ماجه (١٨٥٦) واللفظ له .

(٣) قوت القلوب (٢٤٤/٢) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٧٤٢٧) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٨٢) .

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/١٠١) ، وهو في «القوت» (٢٤٣/٢) ، قال =

فهذه أيضاً من الفوائد التي يقصدُها الصالحون ، إلا أنها تخصُّ بعض الأشخاصِ الذين لا كافلَ لهم ولا مدبرٌ .

ولا تدعوا إلى امرأتين ، بل الجمعُ ربما ينفعُ المعيشة ، وتضطربُ به أمورُ المنزل .

ويدخلُ في هذه الفائدة قصدُ الاستكثارِ بعشيرتها ، وما يحصلُ من القوة بسببِ تداخلِ العشيرتين ، فإنَّ ذلكَ ممَّا يُحتاجُ إليه في دفعِ الشرورِ وطلبِ السعادة ، ولذلكَ قيلَ : (ذلَّ مَنْ لَا ناصِرَ لَهُ ) ، ومنْ وجَدَ مَنْ يدفعُ عنه الشرورَ .. سلمَ حالُهُ ، وفُرِغَ قلْبُهُ للعبادة ؛ فإنَّ الذلَّ مشوشٌ للقلب ، والعزَّ بالكثرةِ دافعٌ للذلَّ .



**الفائدة الخامسة** : مجاهدةُ النفسِ ورياستُها بالرعايةِ والولايةِ ، والقيامُ بحقوقِ الأهلِ ، والصبرُ على أخلاقِهنَّ ، واحتمالِ الأذى منهنَّ ، والسعى في إصلاحِهنَّ وإرشادِهنَّ إلى طريقِ الدينِ ، والاجتِهادُ في كسبِ الحلالي لأجلِهنَّ ، والقيامُ ب التربيةِ الأولادِ :

فكُلُّ هذهِ أعمالٍ عظيمةُ الفضلِ ؛ فإنَّها رعايةٌ وولايةٌ ، والأهلُ والولدُ رَعِيَّةٌ ، وفضلُ الرعايةِ عظيمٌ ، وإنَّما يحترُزُ منها مَنْ يحترُزُ خيفةً منَ القصورِ

= الحافظُ الزبيدي في «إتحافه» : (والصحيح أنَّ الحديثَ ضعيفٌ لضعفِ محمدِ بنِ الوليدِ ، ولا يدخلُ في حيزِ الموضوعِ) .

عنِ القيام بحقّها ، وإلا . . فقد قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يوْمٌ مِنْ وَالْعَادِلِ أَفْضَلُ مِنْ عبادَةِ سبعينَ سَنَةً »<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ قالَ : « أَلَا كُلُّكُمْ راعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيهِ »<sup>(٢)</sup> .

وليسَ مَنِ اشتغلَ بإصلاحِ نفسيهِ وغيرهِ كَمَنِ اشتغلَ بإصلاحِ نفسيهِ فقطُ ، ولا مَنِ صبرَ علىَ الأذى كَمَنْ رفَّهَ نفَسَهُ وأرَاهَا ، فمقاساةُ الأهلِ والولدِ بمنزلةِ الجهادِ في سبيلِ اللهِ ، ولذلكَ قالَ بشرٌ : ( فضلَ عَلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِثَلَاثٍ : إِحْدَاهَا : أَنَّهُ يَطْلُبُ الْحَلَالَ لِنفسيهِ وَلِغَيْرِهِ )<sup>(٣)</sup> .

وقدْ قالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ . . فَهُوَ صَدَقَةٌ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيُؤْجِرُ فِي الْلَّقْمَةِ يَرْفَعُهَا إِلَيْهِ فِي امْرَأَتِهِ »<sup>(٤)</sup> .

وقالَ بعضاً مِنْهُمْ لبعضِ العلماءِ : مِنْ كُلِّ عَمَلٍ قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ نَصِيباً ، حَتَّى ذَكْرُ الْحَجَّ وَالْجَهَادِ وَغَيْرِهِمَا ، فَقَالَ لَهُ : أَيْنَ أَنْتَ مِنْ عَمَلِ الْأَبْدَالِ ؟ قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : كَسْبُ الْحَلَالِ ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْعِيَالِ<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه الطبراني في « الكبير » ( ١١ / ٣٣٧ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٨ / ١٦٢ ) . وبلفظ : ( ستين سنة ) .

(٢) رواه البخاري ( ٨٩٣ ) ، ومسلم ( ١٨٢٩ ) .

(٣) قوت القلوب ( ٢٤١ / ٢ ) .

(٤) رواه البخاري ( ١٢٩٦ ) ، ومسلم ( ١٦٢٨ ) . ولفظه : « إِنَّكَ لَنْ تَنْفَقْ نَفْقَةَ تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ . . إِلَّا أَجْرَتْ بِهَا ، حَتَّىٰ مَا تَجْعَلُ فِي امْرَأَتِكَ . . » الحديث .

(٥) قوت القلوب ( ٢٤٨ / ٢ ) .

وقال ابن المبارك وهو مع إخوانه في الغزو : تعلمون عملاً أفضل مما نحن فيه ؟ قالوا : ما نعلم ذلك ، قال : أنا أعلم ، قالوا : فما هو ؟ قال : رجل متغفف ذو عيلة ، قام من الليل ، فنظر إلى صبيانه نياً متكشفين ، فسترهم وغضّا لهم ثوبه ، فعمله أفضل مما نحن فيه<sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من حسنت صلاته ، وكثر عياله ، وقل ماله ، ولم يغتب المسلمين .. كان معه في الجنة كهاتين »<sup>(٢)</sup> .

وفي حديث آخر : « إنَّ اللَّهَ يَحُبُّ الْفَقِيرَ الْمُتَغَفِّفَ أَبَا الْعِيَالِ »<sup>(٣)</sup> .

وفي الحديث : « إذا كثرت ذنوب العبد .. ابتلاء الله بهم ليكفرها »<sup>(٤)</sup> .

وقال بعض السلف : (من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الغم بالعيال)<sup>(٥)</sup> ، وفيه أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الله بطلب المعيشة »<sup>(٦)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢٤٨/٢) .

(٢) رواه أبو يعلى في « مسنده » (٩٩٠) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٥٧/١١) .

(٣) رواه ابن ماجه (٤١٢١) .

(٤) رواه أحمد في « المسند » (١٥٧/٦) ، وفيه : (بالحزن) بدل (بهم) ، ولفظ المصنف في « القوت » (٢٤٨/٢) .

(٥) قوت القلوب (٢٤٨/٢) وسياق المصنف عنده .

(٦) رواه الطبراني في « الأوسط » (١٠٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٣٥/٦) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٠٠/٥٤) .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثٌ بَنَاتٍ ، فَأَنْفَقَ عَلَيْهِنَّ ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ حَتَّى يُغْنِيَهُنَّ اللَّهُ عَنْهُ .. أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْجَنَّةَ أَلْبَتَهَا ، إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ عَمَلاً لَا يُغْفَرُ لَهُ »<sup>(١)</sup> ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا حَدَثَ بِهِذَا .. قَالَ : هُوَ وَاللَّهِ مِنْ غَرَائِبِ الْحَدِيثِ وَغَرِيرِهِ<sup>(٢)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَعْبِدِينَ كَانَ يَحْسُنُ الْقِيَامَ عَلَى زَوْجِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ ، فَعُرِضَ عَلَيْهِ التَّزْوِيجُ ، فَامْتَنَعَ وَقَالَ : الْوَحْدَةُ أَرْوَحُ لِقَلْبِي ، وَأَجْمَعُ لِهِمْيِ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ بَعْدَ جَمْعَةٍ مِنْ وَفَاتِهَا كَانَ أَبْوَابُ السَّمَاءِ فُتْحَتْ ، وَكَانَ رِجَالًا يَنْزَلُونَ وَيَسِيرُونَ فِي الْهَوَاءِ يَتَبعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَكُلُّمَا نَزَلَ وَاحِدٌ .. نَظَرَ إِلَيَّ وَقَالَ لِمَنْ وَرَأَهُ : هَذَا هُوَ الْمَشْؤُومُ ، فَيَقُولُ الْآخَرُ : نَعَمْ ، وَيَقُولُ الثَّالِثُ كَذَلِكَ ، فَيَقُولُ الرَّابِعُ : نَعَمْ ، وَخَفَتْ أَنْ أَسَأَلَهُمْ هَيْهَةً مِنْ ذَلِكَ ، إِلَى أَنْ مَرَّ بِي آخْرُهُمْ وَكَانَ غَلَامًا ، فَقَلَّتْ لَهُ : يَا هَذَا ؟ مَنْ هَذَا الْمَشْؤُومُ الَّذِي تَوْمَئُونَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : أَنْتَ ، فَقَلَّتْ : وَلِمَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : كَنَا نَرْفَعُ عَمَلَكَ فِي أَعْمَالِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَمِنْذُ جَمْعَةٍ أُمْرَنَا أَنْ نَضَعَ عَمَلَكَ مَعَ الْخَالِفِينَ ، فَلَا نَدْرِي مَا أَحْدَثَتْ ، فَقَالَ لِإِخْرَانِهِ : زَوْجُونِي زَوْجُونِي ، فَلَمْ يَكُنْ تَفَارِقُهُ زَوْجَتَانِ أَوْ ثَلَاثَ<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه عبد بن حميد في « مسنده » (٦١٥) بعنوانه، وقرب منه ما رواه أبو داود (٥١٤٧)، والترمذى (١٩١٢)، وابن ماجه (٣٦٦٩).

(٢) كما بزيادة هذا القول لابن عباس رضي الله عنهما رواه الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع » (١٧٨/٢).

(٣) قوت القلوب (٢٤٩/٢).

وفي أخبار الأنبياء عليهم السلام : أنَّ قوماً دخلوا على يومنَ النبِيِّ عليه السلام ، فأضافُهم ، فكان يدخل ويخرج إلى منزله ، فتؤذيه امرأته و تستطيل عليه وهو ساكت ، فتعجبوا من ذلك ، فقال : لا تعجبوا ، فإني سألت الله تعالى وقلت : ما أنت معاقب لي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا ، فقال : إنَّ عقوبتك بنتٌ فلانٌ تتزوجُ بها ، فتزوجت بها ، وأنا صابرٌ على ما ترون منها<sup>(١)</sup> .

وفي الصبر على ذلك رياضة النفس ، وكسر الغضب ، وتحسينُ الخلق ؛ فإنَّ المنفرد بنفسه ، أو المشارك لمن حُسْن خلقه .. لا ترشح منه خبائث النفس الباطنة ، ولا تنكشف بواطن عيوبه ، فحق على سالك طريق الآخرة أن يجرِّب نفسه بالتعريض لأمثال هذه المحرّكات ، واعتبار الصبر عليها ؛ لتعتدل أخلاقه ، وترتاض نفسه ، ويصفو عن الصفات الذميمة باطنها .

والصبر على العيال مع أنه رياضة ومجاهدة تكفل لهم ، وقيام بهم ، وعبادة في نفسها .

فهذه أيضاً من الفوائد ، ولكنَّه لا ينتفع بها إلا أحدُ رجلين : إما رجلٌ قصدَ المجاهدة والرياضة وتهذيب الأخلاق لكونه في بداية الطريق ، فلا يبعد أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وترتاض به نفسه .

(١) قوت القلوب (٢٣٩/٢) .

وإِمَّا رَجُلٌ مِنَ الْعَابِدِينَ لِيْسَ لَهُ سِيرٌ بِالْبَاطِنِ وَحْرَكَةٌ بِالْفَكِيرِ وَالْقَلْبِ ،  
وَإِنَّمَا عَمَلُهُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ ؛ بِصَلَاتٍ أَوْ حَجَّ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَمَلُهُ لِأَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ  
بِكَسْبِ الْحَلَالِ لَهُمْ وَالْقِيَامِ بِتَرْبِيَتِهِمْ أَفْضَلُ لَهُ مِنَ الْعَبَادَاتِ الْلَازِمَةِ لِبَدْنِهِ الَّتِي  
لَا يَتَعَدَّ خَيْرُهَا إِلَى غَيْرِهِ .

فَأَمَّا الرَّجُلُ الْمَهَذَبُ الْأَخْلَاقِ إِمَّا بِكَفَايَةٍ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ ، أَوْ بِمُجَاهَدَةٍ  
سَابِقَةٍ إِذَا كَانَ لَهُ سِيرٌ فِي الْبَاطِنِ وَحْرَكَةٌ بِفَكِيرِ الْقَلْبِ فِي الْعِلُومِ  
وَالْمَكَافِشَاتِ . . فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَزَوَّجَ لِهَذَا الْغَرْضِ ؛ فَإِنَّ الرِّيَاضَةَ هُوَ مَكْفِيٌّ  
فِيهَا . وَأَمَّا الْعِبَادَةُ بِالْعَمَلِ فِي الْكَسْبِ لَهُمْ . . فَالْعِلْمُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ  
أيْضًا عَمَلٌ ، وَفَائِدَتُهُ أَعْمَّ وَأَشْمَلُ لِسَائِرِ الْخَلْقِ مِنْ فَائِدَةِ الْكَسْبِ عَلَى  
الْعِيَالِ .

فَهَذِهِ فَوَائِدُ النَّكَاحِ فِي الدِّينِ الَّتِي بِهَا يُحْكَمُ لَهُ بِالْفَضْيَلَةِ .



## آفات النكاح<sup>(١)</sup>

أما آفات النكاح.. ثلاثٌ :

الأولى - وهي أقواها - : العجز عن طلب الحلال :

فإن ذلك لا يتيسر لكل أحد ، لا سيما في هذه الأوقات مع اضطراب المعيش ، فيكون النكاح سبباً للتوسيع في الطلب والإطعام من الحرام ، وفيه هلاك أهله ، والمتزوج في أمين من ذلك ، وأمام المتزوج .. ففي الأكثر يدخل في مداخل السوء ويتبخ هوئ زوجته ، ويسبع آخرته بدنياه .

وفي الخبر : (إن العبد ليُوقف عند الميزان وله من الحسنات أمثال الجبال ، فيسأل عن رعاية عياله والقيام بهم ، وعن ما له من أين اكتسبه وفيه أنفقه حتى تستغرق بتلك المطالبات كل أعماله ، فلا تبقى له حسنة ، فينادي الملائكة : هذا الذي أكل عياله حسنته في الدنيا ، وارتئن اليوم بأعماله) <sup>(٢)</sup> .

ويقال : إن أول ما يتعلّق بالرجل في القيمة أهله وولده ، فيوقفونه بين يدي الله سبحانه ويقولون : يا ربنا ؟ خذ لنا بحثنا منه ، فإنه ما علمنا

(١) العنوان زيادة من اللجننة العلمية .

(٢) رواه مختصرا ابن أبي الدنيا في « العيال » (٤٥١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧/٨١) من قول سفيان الثوري رحمه الله تعالى ، وانظر في « القوت » (٢٥١/٢) .

ما نجهلُ ، وكانَ يطعمنا الحرامَ ونحنُ لا نعلمُ ، فيقتصرُ لهمُ منهُ<sup>(١)</sup> .

وقالَ بعضُ السلفِ : (إذا أرادَ اللهُ بعْدِ شرّاً.. سلطَ علَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَنْياباً تنهشُهُ)<sup>(٢)</sup> ؛ يعني العيالَ .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لا يلقى اللهَ سُبْحَانَهُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ أَعْظَمَ مِنْ جهَالَةِ أَهْلِهِ»<sup>(٣)</sup> .

فهذِهِ آفَةٌ عَامَّةٌ ، قَلَّ مَنْ يَتَخَلَّصُ مِنْهَا ، إِلَّا مَنْ لَهُ مَالٌ مُورَوثٌ أَوْ مَكْتَسَبٌ مِنْ حَلَالٍ يَفْيِي بِهِ وَبِأَهْلِهِ ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْقِنَاعَةِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ ،

(١) كذا في «القوت» (٢٥١/٢)، ومعناه في الخبر قبله، وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧١٨٦) عن أبي أمامة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغ ما أرسل به، ثم قال: «إياكم والظلم؛ فإن الله تبارك وتعالى يقسم يوم القيمة فيقول: وعزتي؛ لا يجوزني اليوم ظلم، ثم ينادي مناد يقول: أين فلان بن فلان؟ فإذا تبعه من الحسنات أمثال الجبال، فيشخص الناس إليها أبصارهم حتى يقوم بين يدي الله الرحمن عز وجل، ثم يأمر المنادي فينادي: من كانت له تباعة أو ظلامة عند فلان بن فلان.. فهلم، فيقبلون، حتى يجتمعوا قياماً بين يدي الرحمن، فيقول الرحمن: اقضوا عن عبدي، فيقولون: كيف تقضي عنه؟ فيقول لهم: خذوا لهم من حسناته، فلا يزالون يأخذون منها حتى لا يبقى لها حسنة...، ثم نزع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية الكريمة: ﴿وَلَيَحِمِّلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْكَنَنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةَ عَمَّا كَانُوا يَفْرَرُونَ...﴾ الحديث، وسيأتي بمعناه حديث المفلس، والعيال أصحاب حق إن قصر الراعي فيما استرعى.

(٢) قوت القلوب (٢٥١/٢).

(٣) كذا في «القوت» (٢٥١/٢)، وقال الحافظ العراقي: (ذكره صاحب «الفردوس» من حديث أبي سعيد، ولم يجده ولده أبو منصور في «مسنده»). «إتحاف» (٣١٧/٥).

فإن ذلك يتخلص من هذه الآفة ، أو من هو محترف ومقتدر على كسب حلال من المباحات ، باحتطاب أو اصطياد ، أو كان في صناعة لا تتعلق بالسلطين ، ويقدر على أن يعامل بها أهل الخير ، ومن ظاهره السلامة ، غالباً ماله الحال .

وقال ابن سالم رحمة الله وقد سئل عن التزويج ، فقال : ( هو أفضل في زماننا من أدركه شبق غالب ، مثل الحمار يرى الأتان ، فلا ينتهي عنها بالضرب ، ولا يملك نفسه ، فإن ملك نفسه .. فتركه أولى )<sup>(١)</sup> .



**الآفة الثانية :** القصور عن القيام بحقوقهن ، والصبر على أخلاقهن ، واحتمال الأذى منها :

وهذه دون الأولى في العموم ، فإن القدرة على هذه أيسر من القدرة على الأولى ، وتحسين الخلقي مع النساء والقيام بحظوظهن أهون من طلب الحال .

وفي هذا أيضاً خطر ، لأن راع ومسؤول عن رعيته ، وقال عليه الصلاة والسلام : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول »<sup>(٢)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢٤٠/٢) والقول لأبي الحسن علي بن سالم البصري . « إتحاف » (٣١٨/٥) .

(٢) رواه مسلم (٩٩٦) بلفظ : « كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته » ، وهو عند أبي داود (١٦٩٢) ، والنثائي في « الكبر » (٩١٣١) واللفظ له .

ورُويَ أَنَّ الْهَارِبَ مِنْ عِيالِهِ بِمِنْزَلِهِ الْعَبْدِ الْهَارِبِ الْآبِقِ ، لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ  
وَلَا صِيَامٌ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ<sup>(١)</sup> ، وَمَنْ يُقْصَرُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِنَّ وَإِنْ كَانَ  
حَاضِرًا . . فَهُوَ بِمِنْزَلِهِ هَارِبٌ ؟ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى : «فُوا أَنفُسُكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا» ،  
أَمْرَنَا أَنْ نَقِيَّهُمُ النَّارَ كَمَا نَقَيْنَا ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ  
نَفْسِهِ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ . . تَضَاعَفَ عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَانْصَافَتْ إِلَى نَفْسِهِ نَفْسُ  
أُخْرَى ، وَالنَّفْسُ أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ، إِنْ كَثُرَتْ . . كَثُرَ الْأُمُرُ بِالسُّوءِ غَالِبًا ،  
وَلَذِكَّ اعْتَذَرَ بِعَضُّهُمْ مِنَ التَّزْوِيجِ وَقَالَ : أَنَا مُبْتَلٌ بِنَفْسِي ، فَكَيْفَ أَضِيفُ  
إِلَيْهَا نَفْسًا أُخْرَى ؟ كَمَا قِيلَ :

لَئِنْ يَسَعَ الْفَأْرَةَ فِي جُحْرِهَا عَلَقَتِ الْمِكْنَسَ فِي دُبْرِهَا<sup>(٢)</sup>  
وَكَذَلِكَ اعْتَذَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمَ رَحْمَهُ اللَّهُ وَقَالَ : ( لَا أَغْرِي امْرَأَةً بِنَفْسِي ،  
وَلَا حَاجَةً لِي فِيهِنَّ )<sup>(٣)</sup> أَيْ : مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِنَّ وَتَحْصِينِهِنَّ وَإِمْتَاعِهِنَّ ، وَأَنَا  
عَاجِزٌ عَنْهُ .

وَكَذَلِكَ اعْتَذَرَ بَشْرٌ وَقَالَ : ( يَمْنَعُنِي مِنَ النَّكَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَهُنَّ  
مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ» )<sup>(٤)</sup> ، وَكَانَ يَقُولُ : ( لَوْ كُنْتُ أَعُولُ دَجَاجَةً . .

(١) قوت القلوب (٢٤١/٢) .

(٢) مثُل يضرب لمن لا يقدر على تحمل شيء فيزيد عليه ما يثقله بالزيادة ، كما قالوا في  
قولهم: إنها لضفت على إبالة ؛ أي: حزمة حطب كبيرة وعليها جرزة صغيرة منه ، وفي  
«التمثيل والمحاشرة» (ص ٣٦٠) : ( لم يسع الفأرة جحرها ، فاستصحبت مكنسة ) .

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢١/٨) بفتحه .

(٤) قوت القلوب (٢٤١/٢) .

لخفتْ أَنْ أَصِيرَ جَلَادًا عَلَى الْجَسْرِ<sup>(١)</sup>.

وَرُئَيَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى بَابِ السُّلْطَانِ ، فَقَيْلَ لَهُ : مَا هَذَا  
مَوْقِفُكَ ! فَقَالَ : وَهُلْ رَأَيْتَ ذَا عِيَالٍ أَفْلَحَ ؟!<sup>(٢)</sup>

[من الرجز] وكان سفيان يقول<sup>(٣)</sup> :

يَا حَبَّذا الْعُزْبَةُ وَالْمِفْتَاحُ<sup>(٤)</sup> وَمَسْكَنُ تَخْرِقَةِ الْرِّيَاحِ  
لَا صَبَّحَ فِيهِ وَلَا صِيَاحٌ

فَهَذِهِ آفَةٌ عَامَةٌ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَتْ دُونَ عُمُومِ الْأُولَى ، وَلَا يَسْلُمُ مِنْهَا إِلَّا  
حَكِيمٌ عَاقِلٌ ، حَسْنُ الْأَخْلَاقِ ، بَصِيرٌ بِعَادَاتِ النِّسَاءِ ، صَبُورٌ عَلَى لِسَانِهِنَّ ،  
وَقَافٌ عَنِ اتِّبَاعِ شَهْوَاتِهِنَّ ، حَرِيصٌ عَلَى الْوَفَاءِ بِحَقِّهِنَّ ، يَتَغَافِلُ عَنْ زَلَلِهِنَّ ،  
وَيَدَارِي بِعَقْلِهِ أَخْلَاقَهُنَّ .

وَالْأَغْلُبُ عَلَى النَّاسِ السُّفَهُ ، وَالْفَظَاظَةُ وَالْحَدَّةُ ، وَالْطِيشُ ، وَسُوءُ  
الخُلُقِ ، وَعَدْمُ الإِنْصَافِ مَعَ طَلِبِ تَمَامِ الإِنْصَافِ ، وَمِثْلُ هَذَا يَزِدُّ بِالنَّكَاحِ  
فَسَادًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا مَحَالَةَ ، فَالْوَحْدَةُ أَسْلَمَ لَهُ .

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع» (١٥١/١).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (١٨٩/١).

(٣) قوت القلوب (٢٥٩/٢).

(٤) والمفتاح : يكون عنده لا يفتح به غيره . «إتحاف» (٣١٩/٥).

**الآفةُ الثالثةُ** - وهي دون الأولى والثانية - : أن يكون الأهلُ والولدُ شاغلاً له عن اللهِ عزَّ وجلَّ وجاذباً إلى طلبِ الدنيا وتدبيرِ حسنِ المعيشةِ للأولادِ بكثرةِ جمعِ المالِ وادخارِه لهمْ ، وطلبِ التفاخرِ والتکاثرِ بهمْ :

وكلُّ ما شغلَ عن اللهِ مِنْ أهليِّ ومالِ وولديِّ .. فهو مشؤومٌ على صاحبِه ، ولستُ أعني بهذا أن يدعوهُ إلى محظوظٍ ، فإنَّ ذلكَ ممَّا اندرجَ تحتَ الآفةِ الأولى والثانيةِ ، بلْ أنْ يدعوهُ إلى التنعمِ بالمباحِ ، بلْ إلى الإغراءِ في ملاعةِ النساءِ ومؤانستهنَّ والإمعانِ في التمتعِ بهنَّ ، ويثيرُ من النكاحِ أنواعَ مِنَ الشواغلِ مِنْ هذا الجنسِ تستغرقُ القلبَ ، فينقضى الليلُ والنهاُرُ ولا يتفرَّغُ المرءُ فيهما للتفكرِ في الآخرةِ والاستعدادِ لها ؛ ولذلكَ قالَ إبراهيمُ بنُ أدهمَ رحمةُ اللهُ : ( مَنْ تَعُودَ أَفْخَادَ النِّسَاءِ .. لَمْ يَجِدْ مِنْهُ شَيْئاً )<sup>(١)</sup>.

وقالَ أبو سليمانَ رحمةُ اللهُ : ( مَنْ تَرْوَجَ .. فَقُدْ رَكَنَ إِلَى الدِّنِيَا )<sup>(٢)</sup> أيْ : يدعوهُ ذلكَ إلى الركونِ إلى الدنيا .  
فهذا مجامِعُ الآفاتِ والفوائدِ .

(١) رواهُ الخرائطيُّ في « اعتلال القلوب » ( ٢٢٠ ) ، والخطيبُ في « الجامِعُ لِأَخْلَاقِ الراوِيِّ وآدَابِ السَّامِعِ » ( ١٥١ / ١ ) .

(٢) قوتُ القلوب ( ١٣٥ / ١ ) .

فالحكم على شخصٍ واحدٍ بأنَّ الأفضلَ لِهِ النكاحُ أوِ العزوْبَةِ مطلقاً قصوراً عنِ الإحاطةِ بِمِجَامِعِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ ، بلْ تُتَخَذُ هَذِهِ الْفَوَائِدُ وَالآفَاتُ مُعْتَبِراً وَمُحْكَماً ، ويُعرَضُ المُرِيدُ عَلَيْهَا حَالَةً :

فإنِ انتفتُ في حُقُّهِ الآفاتُ واجتمعتِ الْفَوَائِدُ ؛ بَأْنَ كَانَ لَهُ مَا لُّهُ حَلَالٌ ، وَخُلُقٌ حَسَنٌ ، وَجَدٌ فِي الدِّينِ تَامٌ ، لَا يُشَغِّلُهُ النكاحُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَابٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَسْكِينِ الشَّهْوَةِ ، وَمَنْفَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَدْبِيرِ الْمُنْزَلِ وَالتَّحْصِنِ بِالْعِشِيرَةِ . . فَلَا يُسْمَارِي فِي أَنَّ النكاحَ أَفْضَلُ لَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ السعيِ فِي تَحْصِيلِ الْوَلَدِ .

وَإِنِ انتفتِ الْفَوَائِدُ واجتمعتِ الآفاتُ . . فَالْعزوْبَةُ أَفْضَلُ لَهُ .

وَإِنْ تَقَابَلَ الْأَمْرَانِ وَهُوَ الْغَالِبُ . . فَيُبَغِّي أَنْ يُوزَنَ بِالْمِيزَانِ الْقَسْطِ حَظُّ تَلَكَ الْفَائِدَةِ فِي الْزِيَادَةِ مِنْ دِينِهِ وَحَظُّ تَلَكَ الْآفَاتِ فِي النَّقْصَانِ مِنْهُ ؛ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ رِجْحَانُ أَحَدِهِمَا . . حَكْمٌ بِهِ .

وَأَظَهَرُ الْفَوَائِدِ : الْوَلَدُ ، وَتَسْكِينُ الشَّهْوَةِ ، وَأَظَهَرُ الآفاتِ : الْحاجَةُ إِلَى كسبِ الْحِرَامِ ، وَالاشْتِغَالُ عَنِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ ، فَلِنَفْرِضْ تَقَابَلَ هَذِهِ الْأَمْوَارِ ، فَنَقُولُ :

مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَذِيَّةٍ مِنَ الشَّهْوَةِ ، وَكَانَتْ فَائِدَةُ نِكَاحِهِ فِي السعيِ لِتَحْصِيلِ الْوَلَدِ ، وَكَانَتِ الْآفَةُ الْحاجَةُ إِلَى كسبِ الْحِرَامِ ، وَالاشْتِغَالُ عَنِ اللَّهِ .

فالعزوبة لـه أولى ، فلا خير فيما يشغل عن الله ، ولا خير في كسب الحرام ، ولا يفي بنقصان هذين الأمرين أمر الولد ؛ لأن النكاح للولد سعي في طلب حياة للولد موهومة ، وهذا نقصان في الدين ناجز ، فحفظه لحياة نفسه وصونها عن الهلاك أهم من السعي في الولد ، وذلك ربح ، والدين رأس مال ، وفي فساد الدين بطلان الحياة الآخرية ، وذهب رأس المال ، ولا تقاوم هذه الفائدة إحدى هاتين الآفتين .

وأمّا إذا انضاف إلى أمر الولد حاجة كسر الشهوة لتوقيان النفس إلى النكاح .. نظر :

فإن لم يقو لجام التقوى في رأسه ، وخف على نفسه الزنا .. فالنكاح له أولى ؛ لأنّه متربّد بين أن يقتحم الزنا أو يأكل الحرام ، والكسب الحرام أهون الشرّين .

وإن كان يثق بنفسه أنه لا يزني ، ولكن لا يقدر مع ذلك على غض البصر عن الحرام .. فترك النكاح أولى ؛ لأنّ النظر حرام ، والكسب من غير وجهه حرام ، والكسب يقع دائمًا ، وفيه عصيانه وعصيان أهله ، والنظر يقع أحياناً ، وهو يخصه ، وينصرم على قرب ، والنظر زنا العين<sup>(١)</sup> ، ولكن إذا لم يصدقه الفرج .. فهو إلى العفو أقرب من أكل الحرام ، إلا أن يخاف

(١) روى أحمد في «المسندي» (٣٧٢/٢) مرفوعاً : «العينان تزنيان ، واللسان يزني ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، يتحقق ذلك الفرج أو يكذبه» .

إضفاء النظر إلى معصية الفرج ، فيرجع ذلك إلى خوف العنت .

وإذا ثبتَ هذا .. فالحالة الثالثة - وهو أن يقوى على غضٌ البصر ولكن لا يقوى على دفع الأفكار الشاغلة للقلب - أولى بترك النكاح ؛ لأنَّ عمل القلب إلى العفو أقربُ ، وإنما يُرادُ فراغُ القلب للعبادة ، ولا تتم عبادة مع الكسب الحرام وأكله وإطعامه .

فهكذا ينبغي أن تُوزن هذه الآفات بالفوائد ، ويعُد حكم بحسبها ، ومن أحاطَ بهذا .. لم يشكل عليه شيءٌ مما نُقلَ عن السلف من ترغيب في النكاح مرَّةً ، ورغبةٌ عنْ أخرى ؛ إذ ذلك بحسب الأحوال صحيحٌ .

\* \* \*

فإنْ قلتَ : فَمَنْ أَمِنَ الْآفَاتِ .. فَالْأَفْضَلُ لَهُ التَّخْلِي لِعِبَادَةِ اللَّهِ أَوِ النَّكَاحُ؟

فأقولُ : يجمعُ بينَهما ؛ لأنَّ النكاحَ ليسَ مانعاً مِنَ التخلُّي لِعِبَادَةِ اللَّهِ مِنْ حيثُ إِنَّهُ عَقْدٌ ، ولكنَّ مِنْ حيثُ الحاجةِ إلى الكسبِ ، فإنْ قدرَ على الكسبِ الحلال .. فالنكاحُ أيضاً أفضَلُ ؛ لأنَّ الليلَ وسائرَ أوقاتِ النهارِ يبقى للتخلُّي فيه لِعِبَادَةِ ، والمواظبةُ على العِبَادَةِ مِنْ غيرِ استراحةٍ غيرُ ممكِنٍ .

فإنْ فُرضَ كونُهُ مستغرقَ الأوقاتِ بالكسبِ ، حتَّى لا يبقى لهُ وقتٌ سوى أوقاتِ المكتوبةِ والنومِ والأكلِ وقضاءِ الحاجةِ ؛ فإنْ كانَ الرجلُ ممن لا يسلُكُ سبيلاً الآخرةِ إلا بالصلةِ النافلةِ أو الحجَّ وما يجري مجرأةً مِنْ

الأعمال البدنية . فالنكاح له أفضُل ؛ لأنَّ في كسبِ الحلالِ والقيامِ بالأهليِّ والسعى في تحصيلِ الوليدِ والصبرِ علىِ أخلاقِ النساءِ أنواعاً مِنَ العباداتِ ، لا يقصُرُ فضلُها عنْ نوافلِ العباداتِ .

وإنْ كانَ عبادتُه بالعلمِ والفكرِ وسِيرِ الباطنِ والكسبِ يشوشُ عليهِ ذلكَ . فتركُ النكاحِ أفضُلُ .

فإنْ قلتَ : فلمَ تركَ عيسىٌ علىِ نبيِّنا وعليهِ السلامُ النكاحَ معَ فضلهِ ؟ وإنْ كانَ الأفضلُ التخلُّي لعبادةِ اللهِ تعالىِ . . فلمَ استكثَرَ رسولُنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأزواجِ ؟

فأعلمُ : أنَّ الأفضلَ الجمعُ بينَهُما في حقٍّ مَنْ قدرَ عليهِ ، وَمَنْ قويَتْ مُنتَهُ وعلَتْ هُمَّتُهُ . فلا يشغلُهُ عنِ اللهِ شاغلٌ ، فرسولُنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ أخذَ بالقوَّةِ ، وجمعَ بينَ فضلِ العبادةِ والنكاحِ ، فلقدْ كانَ معَ تسعِ مِنَ النسوةِ متخلِّياً لعبادةِ اللهِ ، وكانَ قضاءُ الوطْرِ بالنكاحِ في حقِّهِ غيرَ مانعٍ ؛ كما لا يكونُ قضاءُ الحاجةِ في حقِّ المشغولينَ بتدبيراتِ الدنيا مانعاً لهمُ عنِ التدبيرِ ، حتىٌ إنَّهمْ يشتغلونَ في الظاهرِ بقضاءِ الحاجةِ وقلوبُهُمْ مستغرقةٌ بهمَّهمْ غيرُ غافلةٍ عنْ مهَمَّاتهمْ ، فكانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلَّ درجتِهِ لا يمنعُهُ أمرُ هذا العالمِ عنْ حضورِ القلبِ معَ اللهِ تعالىِ ، فكانَ ينزلُ عليهِ الوحيُّ وهوَ في

فراش امرأته<sup>(١)</sup> ، ومتى يسلم مثل هذا المنصب لغيره؟ ! فلا يبعد أن يغيّر السوافي ما لا يغيّر البحر الخضم ، فلا ينبغي أن يقاس عليه غيره .

وأمّا عيسى صلّى اللهُ عليه وسلم . فإنّه أخذ بالحزم لا بالقوّة ، واحتاط لنفسه ، ولعلّ حالته كانت حالة يؤثّر فيها الاشتغال بالأهل ، أو يتعذر معها طلب الحلال ، أو لا يتيسّر فيها الجمع بين النكاح والتخلي للعبادة ، فائز التخلّي للعبادة .

وهم أعلم بأسرار أحوالهم ، وأحكام أعصارهم في طيّ المكاسب وأخلاق النساء ، وما على الناكح من غواصات النكاح ، وما له فيه .

ومهما كانت الأحوال منقسمة ، حتّى يكون النكاح في بعضها أفضل ، وتركه في بعضها أفضّل . فحقّنا أن ننزل أفعال الأنبياء على الأفضل في كل حال<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .



(١) كما روى البخاري (٣٧٧٥) : « يا أم سلمة ؟ لا تؤذني في عائشة ، فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكَنَّ غيرها » .

(٢) فنقول : حال عيسى عليه السلام أفضل في شريعته ، وقد نسخت الرهبانية في ملتانا ، وكلّ من الحالين له فضيلة ، وإذا تعارضا .. قدم التمسك بحال نبينا صلّى الله عليه وسلم . « إتحاف » (٥/٤٢٤) .

## الباب الثاني

### فيما يراعى حالة العقد من حوال المرأة وشروط العقد

أما العقد : فأركانه وشروطه لينعقد ويؤيد الحل أربعة :

الأول : إذن الولي ، فإن لم يكن .. فالسلطان .

الثاني : رضا المرأة إن كانت ثيئاً بالغة ، أو كانت بكرأً بالغة ولكن يزوجها غير الأب والجد .

الثالث : حضور شاهدين ظاهري العدالة ، فإن كانوا مستورين .. حكمنا بالانعقاد للحاجة .

الرابع : إيجاب وقبول متصل به بلفظ الإنكاح أو التزويج أو معناهما الخاص بكل لسان ، من شخصين مكلفين ليس فيهما امرأة ، سواء كان هو الزوج أو الولي أو وكيلهما .

وأما آدابه : فتقديم الخطبة مع الولي لا في حال عدة المرأة ، بل بعد انقضائها إن كانت معتدة ، ولا في حال سبق غيره بالخطبة ؛

إذ نهي عن الخطبة على الخطبة<sup>(١)</sup>.

ومن آدابه : الخطبة قبل النكاح ، ومزج التحميد بالإيجاب والقبول :  
فيقول المزوج : الحمد لله ، والصلوة على رسول الله ، زوجتك ابتي  
فلانة .

ويقول الزوج : الحمد لله ، والصلوة على رسول الله ، قبلت نكاحها  
على هذا الصداق .

وليكن الصداق معلوماً وخفيفاً ، والتحميد قبل الخطبة أيضاً  
مستحب<sup>(٢)</sup> .

ومن آدابه : أن يلقى أمر الزوج إلى سمع الزوجة<sup>(٣)</sup> وإن كانت بكرأ ،  
فذلك أولى وأحرى بالألفة .

ولذلك يستحب النظر إليها قبل النكاح ، فإنه أحرى أن يؤدم بينهما .

(١) روى البخاري (٢١٤٠) ، ومسلم (١٤٠٨) مرفوعاً : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » الحديث .

(٢) فيحمد الله ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول : جئتكم خاطباً  
لكريمتكم ، ويقول الولي بعد الحمد والصلوة ، ولست بمرغوب عنه ، وما يشبه ذلك .  
« إتحاف » (٣٣٠/٥) .

(٣) ويشرح شأنه ؛ لتكون على بصيرة من أمره ، ويفين من حاله ، ويدخل على اختيار  
منها . « إتحاف » (٣٣٠/٥) .

ومن الآداب : إحضار جمِعٍ مِنْ أهْلِ الصَّالِحِ زِيادَةً عَلَى الشَّاهِدِينَ الَّذِينَ هُمْ رَكَنَانٌ لِلصَّحَّةِ .

ومنها : أَنْ يَنْوِي بِالنَّكَاحِ إِقَامَةَ السَّنَّةِ ، وَغَضَّ البَصَرِ ، وَطَلَبُ الْوَلَدِ ، وَسَائِرَ الْفَوَائِدِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا .

وَلَا يَكُونُ قَصْدُهُ مَجْرَدُ الْهُوَى وَالْتَّمَثُّلُ ، فَيَصِيرَ عَمَلُهُ مِنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ هَذِهِ النِّيَّاتِ ، فَرَبَّ حَقٍّ يَوَافِقُ الْهُوَى ، قَالَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (إِذَا وَاقَعَ الْحَقُّ الْهُوَى... فَهُوَ الزَّبْدُ بِالنَّرْسِيَّانِ) <sup>(۱)</sup> ، وَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَظَّ النَّفْسِ وَحَقُّ الدِّينِ بَاعْثَاً مَعًا .

وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَعْقَدَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَفِي شَهِيرِ شَوَّالٍ ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنِي بَيْ في شَوَّالٍ) <sup>(۲)</sup> .

وَأَمَّا الْمَنْكُوحَةُ : فَيُعْتَبَرُ فِيهَا نُواعِنٌ : أَحَدُهُمَا : لِلْحَلِّ ، وَالثَّانِي : لِطَبِيبِ الْمَعِيشَةِ وَحَصْوَلِ الْمَقَاصِدِ .

(۱) كذا في «القوت» (٢٤٨/٢)، وهو مثل قديم يضرب لما يستطاب ويستعبد، والنرسيان: ضرب من التمرنجيب.

(۲) رواه مسلم (١٤٢٣).

**النوع الأول :** ما يُعتبر فيها للحل : وهو أن تكون خليةً عن موانع النكاح ، والموانع تسعه عشرة :

**الأول :** أن تكون منكوبة للغير .

**الثاني :** أن تكون معتدةً للغير ، سواء كانت عدّة وفاة ، أو طلاق ، أو وطء شبهة ، أو كانت في استبراء وطء عن ملك يمين .

**الثالث :** أن تكون مرتدةً عن الدين بجريان الكلمة على لسانها من كلمات الكفر .

**الرابع :** أن تكون مجوسيةً .

**الخامس :** أن تكون وثنيةً ، أو زندقة<sup>(١)</sup> ، لا تُنسب إلى النبي وكتاب ، ومنهن المعتقدات المذهب الإباحة ، فلا يحل نكاحهن ، وكذلك كل معتقدة مذهبًا فاسداً يُحكم بکفر معتقده .

**السادس :** أن تكون كتابية قد دانت بدينهم بعد التبديل ، أو بعد مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك فليست من نسب بني إسرائيل ، فإذا عدمت كلتا الفضيلتين .. لم يحل نكاحها ، وإن عدمت النسب فقط .. ففيه خلاف .

(١) الزنديق : من لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر ، وهو المعبر عنه بالملحد الذي يطعن في الأديان .

**السابع :** أن تكون رقيقةً والناكح حراً قادرًا على طول الحرّة ، أو غير خائفٍ من العنّت .

**الثامن :** أن تكون كلُّها أو بعضُها مملوكةً للناكح ملكَ يمينٍ .

**النinth :** أن تكون قريبةً للزوج ، بأن تكون من أصوله ، أو فصوله ، أو فصول أولٍ أصوله ، أو من أولٍ فضلٍ من كلٍّ أصلٍ بعدهُ أصلٌ ، وأعني بأصوله : الأمهاتِ والجداتِ ، وبفصوله : الأولاد والأحفاد ، وبفصول أولٍ أصوله : الإخوة وأولادهم ، وبأولٍ فضلٍ من كلٍّ أصلٍ بعدهُ أصلٌ : العماتِ والحالاتِ دونَ أولادِهنَّ .

**العاشر :** أن تكون محرامٌ بالرضاع ، ويحرم من الرضاع ما يحرّم من النسبِ من الأصول والفصول كما سبقَ ، ولكن المحرّم خمسُ رضعاتٍ ، وما دون ذلك لا يحرّم .

**الحادي عشر :** المحرّم بالتصاهيرة ، وهو أن يكون الناكح قد نكح ابنتهَا أو حفيتها مِنْ قبْلٍ أو وطئهن بالشبيهة في عقدِ ، أو وطئ أمّها أو إحدى جدّاتها بعقدٍ أو شبيهه عقدٍ ، فمحرّر العقد على المرأة يحرّم أمّاتها ، ولا يحرّم فروعها إلا بالوطء ، أو يكون أبوه أو ابنه نكحها قبلُ .

**الثاني عشر :** أن تكون المنكوبة خامسةً ؛ أيًّا : يكون تحت الناكح أربع سواها ، إما في نفس النكاح ، أو في عدّة الرجعة ، فإنْ كانت في عدّة بيونةٍ . لم تمنع الخامسة .

**الثالث عشر :** أن يكون تحت الناكح أختها أو عمّتها أو خالتها ، فيكون بالنكاح جاماً بينهما ، وكل شخصين بينهما قرابة لـ كـان أحدهما ذكرأ والآخر أنثى .. لم يجز بينهما النكاح ؛ فلا يجوز أن يجمع بينهما .

**الرابع عشر :** أن يكون هذا الناكح قد طلقها من قبل ثلاثة ، فهي لا تحل له ما لم يطأها زوج غيره في نكاح صحيح .

**الخامس عشر :** أن يكون الناكح قد لاعنها<sup>(١)</sup> ؛ فإنّها تحرم عليه أبداً بعد اللعان .

**السادس عشر :** أن تكون محرومة بحج أو عمرة ، أو كان الزوج كذلك ، فلا ينعقد النكاح إلا بعد تمام التحلل .

**السابع عشر :** أن تكون شيئاً صغيرة ، فلا يصح نكاحها إلا بعد البلوغ .

**الثامن عشر :** أن تكون يتيمة ، فلا يصح نكاحها إلا بعد البلوغ .

**التاسع عشر :** أن تكون من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ممن توفي عنها أو دخل بها ؛ فإنّهن أمهات المؤمنين ، وذلك لا يوجد في زماننا .

فهذه هي الموانع المحرمة .

(١) انظر «نهاية المطلب» (٦٠/١٥) ، و«الوسيط» (٥١/٥) .

**أَمَّا الْخَصَالُ الْمُطَبِّيَّةُ لِلْعِيشِ** التي لا بدَّ مِنْ مراعاتها في المرأة لي-dom العقد وتوفر مقاصدهُ.. ثمانيةٌ : الدينُ ، والخلقُ ، والحسنُ ، وخفَّةُ المهرِ ، والولادةُ ، والبكارةُ ، والنسبُ ، وألا تكونَ قرابةً قريبةً .

الأولى : أن تكون صالحَة ذات دينٍ : فهذا هو الأصلُ ، وبه ينبغي أن يقع الاعتناءُ ، فإنَّها إنْ كانت ضعيفةَ الدينِ في صيانةِ نفسها وفريجها .. أزرَت بزوجها ، وسُوَدَتْ بينَ الناسِ وجهَهُ ، وشوَّشتْ بالغيرةِ قلبَهُ ، وتنَعَّصَ بذلك عيشهُ ، فإنَّ سُلُكَ سبيَلَ الحميمَةِ والغيَّرَةِ .. لمْ يزلْ في بلاءً ومحنةً ، وإن سُلُكَ سبيَلَ التساهُلِ .. كانَ متَاهُوناً بدينهِ وعرضِهِ ، ومنسوباً إلى قلةِ الأنفةِ والحميمَةِ .

وإذا كانت معَ الفسادِ جميلةً .. كانَ بلاؤُها أشدَّ ؛ إذ يشُقُّ على الزوجِ مفارقتُها ، فلا يصبرُ عنها ولا يصبرُ عليها ، ويكونُ كالذِي جاءَ إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقالَ : يا رسولَ اللهِ ؛ إِنَّ لِي امرأةً لَا ترْدِيدَ لامسَ ، قالَ : « طَلَقْهَا » ، فقالَ : إِنِّي أَحْبَبْهَا ، قالَ : « أَمْسَكْهَا »<sup>(١)</sup> ،

(١) رواه أبو داود (٢٠٤٩) ، والنسائي (٦٧/٦) ، واللَّفظُ لهُ ، وجاء التصرِّيفُ بأنَّها حسنة في رواية الرَّامهُرْمَزِي في « المحدث الفاصل » (ص ٢٤٠) ، واختلفوا في معنى : (لا تردد يد لامس) ، وغالبُهم أنه دال على فجورها ، وبعضُهم قالَ : هو كناية عن بذل الطعام ، ونقل العلامة السهارنفورِي في « بذل المجهود » (١٣-١٢/١٠) عن الحافظ ابن كثير : حمل اللمس على الزنا بعيد جداً ، والأقرب حمله أن الزوجَ فهم منها أنها لا تردد من أراد منهاسوء ، لا أنه تحقق وقوع ذلك منها ، بل ظهر له ذلك بقرائن ، فأرشده الشارع إلى مفارقتها احتياطاً ، فلما أعلمَه أنه لا يقدر على فراقها لمحبته لها ،

وإنما أمره بامساكها خوفاً عليه بأنه إن طلقها.. أتبعها نفسه وفسد هو أيضاً معها ، فرأى ما في دوام نكاحه من دفع الفساد عنه مع ضيق قلبه أولى .

وإن كانت فاسدة الدين باستهلاك ماله<sup>(١)</sup> أو بوجه آخر.. لم يزيل العيش مشوشأً معه ؛ فإن سكت ولم ينكر.. كان شريكاً في المعصية ، مخالفًا لقوله تعالى : «فُوْا أَنفُسُكُمْ وَأَهْلِيَّكُمْ نَارًا» ، وإن أنكر وخاصم.. تنغضن العمر ، ولهذا بالغ رسول الله صلى الله عليه وسلم في التحريض على نكاح ذات الدين فقال : «تنكح المرأة لمالها وجمالها وحسبها ودينها ، فعليك بذات الدين تربت يداك»<sup>(٢)</sup> .

وفي حديث آخر : «من نكح المرأة لمالها وجمالها.. حرم مالها وجمالها ، ومن نكحها لدينها.. رزق الله مالها وجمالها»<sup>(٣)</sup> .

وقال أيضًا صلى الله عليه وسلم : «لا تنكح المرأة لجمالها ؛ فلعل

= وأنه لا يصبر على ذلك.. رخص له في إيقاعها ؛ لأن محبتها لها متحققة ووقوع الفاحشة منها متورهم .

(١) بأن تضعه في غير موضعه ، سواء أذن لها فيه أو لم يأذن .. «إتحاف» (٣٤٠/٥) .

(٢) رواه البخاري (٥٠٩٠) ، ومسلم (١٤٦٦) .

(٣) كذا في «القوت» (٢٤٩/٢) ، وروى الطبراني في «الأوسط» (٢٣٦٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٥/٥) مرفوعاً : «من تزوج امرأة لعزها.. لم يزده الله إلا ذلة ، ومن تزوجها لمالها.. لم يزده الله إلا فقرًا ، ومن تزوجها لحسبها.. لم يزده الله إلا دناءة ، ومن تزوجها لم يتزوجها إلا ليغضض بصره ويحضر فرجه أو يصل رحمه.. إلا بارك الله له فيها ، وببارك لها فيه» .

جمالها يُرديها ، ولا لمالها ؛ فلعل مالها يُطغيها ، وانكح المرأة  
لدينها<sup>(١)</sup> .

وإنما بالغ في الحث على الدين لأن مثل هذه المرأة تكون عوناً على  
الدين ، فأما إذا لم تكن متدينة .. كانت شاغلة عن الدين ومشوّشة له .



**الثانية : حُسْنُ الْعُلُقِ :** وذلك أصل مهم في طلب الفراغة والاستعانتة  
على الدين ، فإنها إذا كانت سليطة ، بذئبة اللسان ، سيئة الخلق ، كافرة  
للنعم .. كان الضرر منها أكثر من النفع .

والصبر على لسان النساء مما يمتحن به الأولياء .

قال بعض العرب : ( لا تنكحوا من النساء ستاً : لا أنانة ، ولا منانة ،  
ولا حنانة ، ولا تنكحوا حداقة ، ولا برّاقة ، ولا شدّاقة )<sup>(٢)</sup> .

أما الأنانة : فهي التي تكثر الأنين والتشكي ، وتعصب رأسها كل  
ساعة ، فنكاح الممرضة أو نكاح المتمارضة لا خير فيه<sup>(٣)</sup> .

والمنانة : التي تمن على زوجها فتقول : فعلت لأجلك كذا وكذا .

(١) كذا في « القوت » ( ٢٤٩ / ٢ ) ، ورواه ابن ماجه ( ١٨٥٩ ) بلفظ : « لا تزوجوا النساء  
لحسنهن ؛ فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ؛ فعسى أموالهن أن  
تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولامة خرماء سوداء ذات دين أفضل » .

(٢) قوت القلوب ( ٢٥٥ / ٢ ) ، وسياق المصتف في شرحه للخبر عنده كذلك .

(٣) والممرضة : من يصيبها المرض كثيرا ، والمتمارضة : من تظهره وليس بها علة .

**والحنانة** : التي تحنُّ إلى زوج آخر أو ولد لها من زوج آخر ، وهذا أيضاً مما يجب اجتنابه .

**والحدّاقة** : التي ترمي إلى كلّ شيء بحدقِتها فتشتهيه ، وتتكلّف الزوج شراءه .

**والبراءة** : تحتملُ معنيين : أحدهما : أن تكون طول النهار في تصقيل وجهها وتربيتها ، ليكون لوجهها بريقٌ محصلٌ بالتصنّع ، والثاني : أن تغضب على الطعام فلا تأكل إلا وحدها ، وتستقل نصيّبها من كلّ شيء ، وهذه لغة يمانية ، يقولون : برقَ المرأةُ وبرقَ الصبيُّ الطعام ؛ إذا غضبَ عنده <sup>(١)</sup> .

**والشدّاقة** : المتشدّقةُ الكثيرةُ الكلام ، ومنه قوله عليه الصلةُ والسلامُ : « إنَّ اللهَ يُبغضُ الشَّرَاثِيرَ الْمُتَشَدِّقِينَ » <sup>(٢)</sup> .

ويُحكى أنَّ السائح الأزدي لقيَ إلياسَ عليه السلامُ في سياحتِه ، فأمرَه بالتزويج ونهاهُ عن التبَّل ، ثمَّ قالَ : ( لا تنكح أربعاً : المختلعة ، والمباريَّة ، والعاهرُ ، والنافِرُ ) <sup>(٣)</sup> .

(١) ويحتمل أن تكون من برقٍ إذا تهددت وتوعدت . « إتحاف » ( ٣٤١ / ٥ ) .

(٢) كذا في « القوت » ( ٢٥٥ / ٢ ) ، ورواه الترمذى ( ٢٠١٨ ) ولفظه : « وإن أبغضكم إلى وأبعدكم مني مجلساً يوم القيمة الثراثون والمتشدقون والمتفهرون » الحديث .

(٣) قوت القلوب ( ٢٥٦ / ٢ ) ، والخبر عن إلياس عليه السلام في « تفسير الشعلبي » ( ٨ / ١٦٧ - ١٦٨ ) مروياً عن رجل من أهل عقلان ، وعند الحافظ الزبيدي : (الأردني) بدل (الأزدي) وقال : ( منسوب إلى أردن كأفلس جمع فلس ، واد بالشام ) . « إتحاف » ( ٣٤١ / ٥ ) .

فَأَمَّا الْمُخْتَلِعُ : فَهِيَ الَّتِي تَطْلُبُ الْخُلْمَ كُلَّ سَاعَةٍ مِنْ غَيْرِ سَبِبٍ .  
وَالْمُبَارِيُّ : الْمُبَاهِيُّ لِغَيْرِهَا ، الْمُفَاخِرُ بِأَسْبَابِ الدُّنْيَا .  
وَالْعَاهِرُ : الْفَاسِقُ الَّتِي تُعْرَفُ بِخَلِيلٍ وَخَدْنٍ ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ .

وَالنَّاشرُ : الَّتِي تَعْلُو عَلَى زَوْجِهَا فِي الْفَعَالِ وَالْمَقَالِ ، وَالنَّشْرُ : الْعَالِي  
مِنَ الْأَرْضِ .

وَكَانَ عَلَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : ( شَرُّ خَصَالِ الرِّجَالِ خَيْرُ خَصَالِ  
النِّسَاءِ : الْبَخْلُ ، وَالْزَّهْوُ ، وَالْجُبْنُ ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ بَخِيلَةً .. حَفِظْتُ  
مَالَهَا وَمَا لَهَا وَمَا لَزَوْجِهَا ، إِذَا كَانَتْ مَزْهُوَةً .. اسْتَنْكَفْتُ أَنْ تَكَلَّمَ كُلَّ أَحَدٍ بِكَلَامٍ  
لِيْنٍ مَرِيبٍ ، وَإِذَا كَانَتْ جَبَانَةً .. فَرِقْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، فَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهَا ،  
وَاتَّقَتْ مَوَاضِعَ التُّهْمِ خِيفَةً مِنْ زَوْجِهَا )<sup>(۱)</sup> .

فَهَذِهِ الْحَكَائِيثُ تَرْشِدُ إِلَى مَجَامِعِ الْأَخْلَاقِ الْمُطَلُوبَةِ فِي النَّكَاحِ .

الثَّالِثَةُ : حَسْنُ الْوَجْهِ : فَذَلِكَ أَيْضًا مَطْلُوبٌ ؛ إِذْ بِهِ يَحْصُلُ التَّحْصُنُ ،  
وَالْطَّبِيعُ لَا يَكْتُفِي بِالدَّمِيمَةِ غَالِبًا ، كَيْفَ وَالْعَالَبُ أَنْ حَسْنَ الْخُلُقِ وَالْخُلُقِ  
لَا يَفْتَرُقَانِ !

(۱) قوت القلوب ( ۲۵۶ / ۲ ) .

وما نقلناه منَ الحثٌ على الدينِ ، وأنَّ المرأة لا تُنْكحُ لجمالها.. ليس زجراً عنْ رعايةِ الجمالِ ، بل هو زجرٌ عنِ النكاحِ لأجلِ الجمالِ المحسِّنِ معَ الفسادِ في الدينِ ، فإنَّ الجمالَ وحدهُ في غالبِ الأمرِ يُرْغَبُ في النكاحِ ، ويُهَوَّنُ أمرَ الدينِ ، ويُدَلِّلُ على الالتفاتِ إلى معنى الجمالِ أنَّ الألفةَ والمودةَ تحصلُ بهِ غالباً ، وقد ندبَ الشرعُ إلى مراعاةِ أسبابِ الألفةِ ، ولذلك استحبَّ النظرُ فقالَ : «إذا أوقعَ اللهُ في نفسِ أحدِكم مِنْ امرأةٍ شيئاً.. فلينظرْ إليها؛ فإنهُ أحرى أنْ يُؤْدَمَ بَيْنَهُما»<sup>(١)</sup> ؛ أيْ : يُؤْلَفَ بَيْنَهُما؛ مِنْ وقوعِ الأدمةِ على الأدمةِ ، وهيَ الجلدَةُ الباطنةُ ، والبشرةُ : الجلدَةُ الظاهرةُ ، وإنما ذكرَ ذلكَ للمبالغةِ في الائتلافِ .

وقالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : «إنَّ في أعينِ الأنصارِ شيئاً ، فإذا أرادَ أحدُكم أنْ يتزوجَ منهُنَّ.. فلينظرْ إلَيْهِنَّ»<sup>(٢)</sup> ، قيلَ : كانَ في أعينِهنَّ عَمَشٌ ، وقيلَ : صغرٌ .

(١) كذا في «القوت» (٢٥٠/٢) في رواية له ، وقد رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٦٩) ، و«مسند الشاميين» (٩٠٥) عن المطعم بن المقدام قال : رأيتَ محمد بن مسلمة واقفاً على ظهر إجَارٍ - وهو السطح - ينظر إلى أخت الضحاك بن قيس ، فقلت : تفعل هذا وأنت صاحب رسول الله؟! فقال : إنِّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «إذا أوقع الله في قلب امرئٍ خطبة امرأة.. فلا بأس أن يتأمل خلقها» .

وروى الترمذى (١٠٨٧) ، والنسائي (٦٩/٦) ، وابن ماجه (١٨٦٥) في حديث المغيرة بن شعبة : «فانظر إليها؛ فإنه أحرى أن يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا» .

(٢) رواه مسلم (١٤٢٤) .

وكانَ بعضُ الورعينَ لا ينكحونَ كرائمَهُمْ إلَّا بعْدَ النَّظِيرِ؛ احترازاً مِنَ  
الغرورِ.

وقالَ الأعمشُ : ( كُلُّ تزوِيجٍ يقعُ عَلَى غَيْرِ نَظِيرٍ .. فَآخِرُهُ هُمْ وَغَمْ )<sup>(١)</sup> .  
ومعْلَومٌ أَنَّ النَّظِيرَ لَا يَعْرُفُ الْخُلُقَ وَالدِّينَ وَالْمَالَ ، وَإِنَّمَا يَعْرُفُ الْجَمَالَ  
وَالْقَبْحَ .

وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ قَدْ خَضَبَ ،  
فَنَصَلَ خَضَابَهُ ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَرْأَةِ إِلَى عُمَرَ وَقَالُوا : حَسِبْنَاهُ شَاباً ،  
فَأَوْجَعَهُ عُمَرُ ضَرِبًا وَقَالَ : غَرَرْتَ الْقَوْمَ<sup>(٢)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ بَلَالاً وَصَهِيباً أَتَيَا أَهْلَ بَيْتِ مِنَ الْعَرَبِ ، فَخَطَبَا إِلَيْهِمْ ، فَقَيلَ  
لَهُمَا : مَنْ أَنْتُمَا؟ فَقَالَ بَلَالٌ : أَنَا بَلَالٌ ، وَهَذَا أَخِي صَهِيبٌ ، كَنَّا ضَالِّينَ  
فِيهَا نَا اللَّهُ ، وَكَنَّا مَمْلُوكِينَ فَأَعْتَقَنَا اللَّهُ ، وَكَنَّا عَائِلِينَ فَأَغْنَانَا اللَّهُ ، فَإِنَّ  
تَزُوَّجُونَا .. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَإِنْ تَرْدُونَا .. فَسَبِّحَانَ اللَّهِ ، فَقَالُوا : بَلْ تُزُوَّجَانِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَقَالَ صَهِيبٌ لِبَلَالٍ : لَوْ ذَكَرْتَ مَا شَاهَدْنَا وَسَوَابَقَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! فَقَالَ : اسْكُثْ ، فَقَدْ صَدَقْتُ فَأَنْكِحْكَ الصَّدْقُ<sup>(٣)</sup> .

وَالْغَرُورُ يَقْعُدُ فِي الْجَمَالِ وَالْخُلُقِ جَمِيعاً ، فَيُسْتَحْبِطُ إِزَالَةُ الْغَرُورِ فِي

(١) قوت القلوب (٢٥٠/٢).

(٢) قوت القلوب (٢٤٨/٢).

(٣) بنحوه رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٥٨/٢).

الجمال بالنظر ، وفي الخلق بالوصف والاستيفاد ، فينبغي أن يقدّم ذلك على النكاح ، ولا يستو صفت في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والباطن ، ولا يميل إليها فيفرط في الشاء ، ولا يحسدُها فيقصر ؛ فالطبع مائلة في مبادي النكاح ووصف المنكرات إلى الإفراط والتفرط ، وكلَّ من يصدق فيه ويقتضي ، بل الخداع والإغراءُ أغلب ، والاحتياط فيه مهمٌ لمن يخشى على نفسه التشوّف إلى غير زوجته .

فأمّا من أراد من الزوجية مجرد السنة ، أو الولد ، أو تدبير المنزل .. فلو رغب عن الجمال فهو إلى الزهد أقرب ؛ لأنَّه على الجملة بابٌ من الدنيا وإن كان قد يعين على الدين في حق بعض الأشخاص .

قال أبو سليمان الداراني : ( الزهد في كل شيء حتى في المرأة ، يتزوج الرجل العجوز ؛ إيثاراً للزهد في الدنيا )<sup>(١)</sup> .

وقد كان مالك بن دينار رحمة الله يقول : ( يترك أحدكم أن يتزوج يتيمة فقيرة فيؤجر فيها ؛ إن أطعها وكساها .. تكون خفيفة المؤنة ، ترضي باليسر ، ويتزوج بنت فلان وفلان - يعني : أبناء الدنيا - فتشتهي عليه الشهوات ، وتقول : اكُسني كذا وكذا !! )<sup>(٢)</sup> .

واختار أحمد ابن حنبل عوراء على اختها ، وكانت اختها جميلة ،

(١) قوت القلوب ( ٢٤٩ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٥٠ / ٢ ) ، وينحوه رواه أحمد في « الزهد » ( ١٨٧٥ ) .

فَسَأَلَ : مَنْ أَعْقَلُهُمَا ؟ فَقَيْلَ : الْعُورَاءُ ، فَقَالَ : زَوْجُونِي إِيَّاهَا<sup>(١)</sup> . فَهَذَا  
دَأْبُ مَنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْتُعَ .

فَأَمَّا مَنْ لَا يَأْمُنُ عَلَى دِينِهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَمْتَعُ .. فَلِي طَلِبِ الْجَمَارَ ،  
فَالْتَّلَذُذُ بِالْمَبَاحِ حَصْنُ الْدِينِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَسَنَاءً ، خَيْرَةُ  
الْأَخْلَاقِ ، سُودَاءَ الْحَدْقَةِ وَالشِّعْرِ ، كَبِيرَةُ الْعَيْنِ ، بَيْضَاءُ اللَّوْنِ ، مَحْبَّةُ  
لِزَوْجِهَا ، قَاسِرَةُ الْطَّرْفِ عَلَيْهِ .. فَهَيَّ عَلَى صُورَةِ الْحُورِ الْعَيْنِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى وَصَفَ نِسَاءَ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ فِي قَوْلِهِ : «خَيْرُكُ حَسَانٌ» أَرَادَ  
بِالْخَيْرَاتِ : حَسَنَاتِ الْأَخْلَاقِ ، وَفِي قَوْلِهِ : «فَتَصِرَّتُ الْأَطْرَفِ» ، وَفِي  
قَوْلِهِ : «عُرِبًا أَتَرَابًا» فَالْعَرَوبُ : هِيَ الْعَاشِقَةُ لِزَوْجِهَا الْمُشْتَهِيَّ لِلْوَقَاعِ ، وَبِهِ  
تَتَمَّ اللَّذَّةُ ، وَالْحُورُ : الْبَيْضُ ، وَالْحُورَاءُ : شَدِيدَةُ بِيَاضِ الْعَيْنِ شَدِيدَةُ  
سُوَادِهَا فِي سُوَادِ الشِّعْرِ ، وَالْعَيْنَاءُ : الْوَاسِعَةُ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «خَيْرُ نِسَائِكُمُ الَّتِي إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا زَوْجُهَا ..  
سَرَّتُهُ ، وَإِذَا أَمْرَهَا .. أَطَاعَتُهُ ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا .. حَفَظَتُهُ فِي نَفْسِهَا  
وَمَا لِهِ»<sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّمَا يُسْرُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا إِذَا كَانَتْ مَحْبَّةً لِلزَّوْجِ .

(١) كذا في «القوت» (٢٥٠/٢) ، وقد روى الخبر ابن الجوزي في «مناقب أحمد» (ص ٣٧٤) ، وكانت هذه المرأة التي تزوجها - وهي ريحانة أم عبد الله - بعين واحدة ، وروى بعدها خبراً فيه : (مكثنا عشرين سنة ما اختلفنا في كلمة) .

(٢) قوت القلوب (٢٤٤/٢) .

(٣) رواه أبو داود (١٦٦٤) ، والنسائي (٦٨/٦) ، وابن ماجه (١٨٥٧) بنحوه .

**الرابعة :** أن تكون خفيقة المهر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير النساء أحسنهن وجوها وأرخصهن مهوراً »<sup>(١)</sup>.

وقد نهي عن المغالاة في المهر<sup>(٢)</sup>، تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه على عشرة دراهم وأثاث بيت ، وكان رحى يد وجراة ووسادة من أدم حشوها ليف<sup>(٣)</sup>، وأولم على بعض نسائه بمدين من شعير<sup>(٤)</sup>،

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » (٣٦٤/٢) ، والشهاب في « مسنده » (١١٤٦) بلفظ : « خير نساء أمتى أصبحهن وجوها وأقلهن مهوراً » ، وروى النسائي في « الكبير » (٩٢٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها : « أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة » ، ولأحمد في « المسند » (٧٧/٦) : « من يُمْنَ المرأة تيسير خطبتها ، وتيسير صداقها ، وتيسير رحمها » أي : الولادة .

(٢) روى أبو داود (٢١٠٦) ، والترمذى (١١١٤) ، وابن ماجه (١٨٨٧) عن عمر رضي الله عنه قال : ( لا تغالوا صدقة النساء ؛ فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله .. لكان أولاكم بها نبي الله صلى الله عليه وسلم ، ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح شيئاً من نسائه ، ولا أنكح شيئاً من بناته على أكثر من ثنتي عشرة أوقية ) .

(٣) كذا في « القوت » (٢٥٠/٢) ، وروى الطيالسي في « مسنده » (٢٠٢٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٤٦٧) واللفظ له ، عن أبي سعيد الخدري : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة على متعه بيت قيمته عشرة دراهم ) ، وروى أحمد في « المسند » (٦/٣١٣) قوله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة : « أما إني لا أنقصك شيئاً مما أعطيت أختك فلانة ؛ رحين ، وجرتين ، ووسادة من أدم حشوها ليف » ، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة واحدة نسائه على ذلك .

(٤) رواه البخاري (٥١٧٢) ، قال الحافظ ابن حجر : ( أقرب ما يفسر به أم سلمة ) .  
« فتح الباري » (٢٣٩/٩) .

وعلى أخرى بعدين من تمر وعدين من سويف<sup>(١)</sup>.

وكان عمر رضي الله عنه ينهى عن المغالاة ويقول : ( ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زوج بناته بأكثر من أربع مئة درهم ، ولو كانت المغالاة بمهر النساء مكرمة .. لسبق إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم )<sup>(٢)</sup>.

وقد تزوج بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على نواة من ذهب ، يقال : قيمتها خمسة دراهم<sup>(٣)</sup>.

وزوج سعيد بن المسيب ابنته من أبي هريرة رضي الله عنهما على درهمين ، ثم حملها هو إليه ليلاً ، فدخلها هو من الباب ، ثم انصرف ، ثم جاءها بعد سبعة أيام يسلم عليها<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٣٧٤٤) ، والترمذى (١٠٩٥) ، والنثائى فى «الكبرى» (٦٥٦٦) ، وابن ماجه (١٩٠٩) ، وهى السيدة صفية رضي الله عنها ، وليس فى الحديث التقييد بالمدين فىهما .

(٢) تقدم قريباً فى النهي عن المغالاة فى المهر.

(٣) وهو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، رواه البخارى (٢٠٤٨) ، ومسلم (١٤٢٧) ، وقال له صلى الله عليه وسلم : «أولم ولو بشاة» كما سأته قريباً .

(٤) حلية الأولياء (١٦٧/٢) ، والخبر فيه هو تزويع سعيد ابنته لابن أبي وداعية ، وسعيد كان صهراً لأبي هريرة رضي الله عنه ، وكان قد خطب ابنة سعيد عبد الملك لولده الوليد ، فأبى وزوجها ابن أبي وداعية .

ولو تزوجَ على عشرةِ دراهمٍ للخروجِ عن خلافِ العلماءِ . فلا بأسَ

بِهِ<sup>(١)</sup> .

وفي الخبرِ : « مِنْ بُرْكَةِ الْمَرْأَةِ سُرْعَةُ تَزْوِيجِهَا ، وَسُرْعَةُ رَحْمِهَا - أَيِّ :

الولادةِ - وَيُسْرُ مَهْرِهَا »<sup>(٢)</sup> .

وقالَ أَيْضًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَبْرُكُهُنَّ أَقْلُهُنَّ مَهْرًا » .

وَكَمَا تُكَرِّهُ الْمَعْلَاهُ فِي الْمَهْرِ مِنْ جَهَةِ الْمَرْأَةِ فَيُكَرِّهُ السُّؤَالُ عَنْ مَا لَهَا مِنْ  
جَهَةِ الرَّجُلِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْكَحَ طَمْعًا فِي الْمَالِ ، قَالَ الشُّورِيُّ : ( إِذَا تَزَوَّجَ  
وَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ لِلْمَرْأَةِ . . فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَصٌ )<sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا أَهْدَى إِلَيْهِمْ شَيْئًا . . فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَهْدِي لِي ضُطْرَهُمْ إِلَى الْمُقَابَلَةِ بِأَكْثَرِ  
مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَهْدَوا إِلَيْهِ ، فَنِيَّةُ طَلْبِ الزِّيَادَةِ نِيَّةُ فَاسِدَةٍ ، فَأَمَّا التَّهَادِيُّ . .

فَمُسْتَحْبٌ ، وَهُوَ سَبُّ الْمَوْدَةِ ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « تَهَادُوا  
تَحَابُّوا »<sup>(٤)</sup> ، وَأَمَّا طَلْبُ الزِّيَادَةِ . . فَدَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَمْنَعْ  
شَكِيرًا ﴾ أَيْ : تَعْطِي لِتَطْلُبَ أَكْثَرَ ، وَتَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَءَيْتُمْ مِنْ  
رِبَآ لِرَبِّوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُّوا عِنْ دَلْلَهٖ ﴾ ، فَإِنَّ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ ، وَهَذَا طَلْبُ

(١) قوت القلوب (٢٥٠/٢) .

(٢) كذا في « القوت » (٢٥٠/٢) ، ورواه أحمد في « المسند » (٦/٧٧) .

(٣) قوت القلوب (٢٥٠/٢) .

(٤) رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٩٤) .

زيادة على الجملة وإن لم يكن في الأموال الربوية ، فكل ذلك مكرورة وبدعة في النكاح ، يشبه التجارة والقمار ، ويفسد مقاصد النكاح .



**الخامسة** : أن تكون المرأة ولوداً : فإن عرفت بالعُقر .. فليمتنع من تزوجها ، قال عليه الصلاة والسلام : « عليكم بالولود الودود »<sup>(١)</sup> ، وإن لم يكن لها زوج ولم يعرف حالها .. فيراعي صحتها وشبابها ؛ فإنها تكون ولوداً في الغالب مع هذين الوصفين .



**السادسة** : أن تكون بكرأ : قال عليه الصلاة والسلام لجابر وقد نكح شيئاً : « هلاً بكرأ تلاعبها وتلاعبك »<sup>(٢)</sup> .

وفي البكار ثلاثة فوائد :

أحدُها : أن تحب الزوج وتائفه ، فيؤثّر في معنى الود ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالولود » ، والطباع مجبرة على الأننس بأول ملوف ، وأماما التي اختبرت الرجال ومارسوا الأحوال .. فربما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما أفتته ، فتقلّب الزوج .

(١) رواه أبو داود (٢٠٥٠) ، والنسائي (٦٥/٦) ، قال الحافظ العراقي في « طرح التشريب » (١١/٧) : (ليس المراد بالولود كثرة الأولاد ، وإنما المراد من هي في مظنة الولادة ، وهي الشابة دون العجوز التي انقطع حبلها) .

(٢) رواه البخاري (٢٠٩٧) ، ومسلم (٧١٥) .

**الثانية** : أن ذلك أكمل في موذته لها ؛ فإن الطبع ينفر عن التي مسها غير الزوج نفراً ما ، وذلك يقل على الطبع مهما تذكره ، وبعض الطباع في هذا أشد نفوراً .

**الثالثة** : أنها لا تحن إلى الزوج الأول ، و أكد الحب ما يقع مع الحبيب الأول غالباً .

**السابعة** : أن تكون نسية : أعني : أن تكون من أهل بيت الدين والصلاح ؛ فإنها ستربي بناتها وبناتها ، فإذا لم تكن مؤدية .. لم تحسن التأديب والتربية ؛ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام : « إياكم وحضراء الدمن » ، فقيل : ما حضراء الدمن ؟ قال : « المرأة الحسناء في المنبت السوء »<sup>(١)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « تخيروا لنطفكم ؛ فإن العرق نزاع »<sup>(٢)</sup> .

(١) رواه الرامهرمي في « أمثال الحديث » ( ٨٤ ) ، والشهاب في « مسنده » ( ٩٥٧ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ١٥٣٧ ) .

(٢) رواه ابن ماجه ( ١٩٦٨ ) بلفظ : « تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأκفاء ، وأنكحوا إليهم » ، والجملة الثانية من لفظ المصنف رواها الشهاب في « مسنده » ( ٦٣٨ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ١٧٧٤ ) ولفظه : « وانظر في أي نصاب تضع ولدك ؛ فإن العرق دساس » ، ومعناه في « البخاري » ( ٥٣٠٥ ) ، ومسلم ( ١٥٠٠ ) : « لعل ابنك لهذا نزعه عرق » ، في الرجل الذي ولدت له امرأته ولداً أسود .

الثامنة : ألا تكون من القرابة القريبة : فإن ذلك يقلل الشهوة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكحوا القرابة القريبة ؛ فإن الولد يخلق ضارياً »<sup>(١)</sup> أي : نحيفاً ، وذلك لتأثيره في تضييق الشهوة ، فإن الشهوة إنما تنبئ بقوّة الإحساس بالنظر واللمس ، وإنما يقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد ، فأماماً المعهود الذي دام النظر إليه مدة.. فإنّه يضعف الحسّ عن تمام إدراكه والتأثير به ، فلا تنبئ به الشهوة .

فهذا هي الخصال المرغبة في النساء .



ويجب على الولي أيضاً أن يراعي خصال الزوج ، وينظر لكريمته ، فلا يزوجها ممن ساء خلقه أو خلقة ، أو ضعف دينه ، أو قصر عن القيام بحقّها ، أو كان لا يكافئها في نسبها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « النكاح رق ، فلينظر أحدكم أين يضع كريمه »<sup>(٢)</sup> .

والاحتياط في حقّها أهمّ ؛ لأنّها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها ، والزوج

(١) روى الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (ص ٢٤٩) عن عمر رضي الله عنه قال : ( يا بنى السابب ؛ قد أضویتم ، فانکحوا في التزاع ) ، والنزاع : الغرائب ، وانظر « البدر المنير » ( ٤٩٩/٧ ) .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « العيال » ( ١١٨ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٨٢/٧ ) موقوفاً على أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، وقال البيهقي عقبه : ( وروي ذلك مرفوعاً ، والموقوف أصح ) .

قادرٌ على الطلاق بكلٍّ حالٍ ، ومهما زوَّج ابنته ظالماً ، أوْ فاسقاً ، أوْ مبتداعاً ، أوْ شاربَ خمرٍ . فقد جنِي على دينه ، وتعَرَّضَ لسخطِ اللهِ ؛ لما قطعَ مِنْ حُقُّ الرَّحْمَنِ وسوءِ الاختيارِ .

وقالَ رَجُلٌ للحسينِ : قدْ خطَبَ ابتي جماعةٌ ، فمَنْ أزْوَجُها؟ قالَ : مَنْ يَتَقَى اللَّهَ ، فَإِنْ أَحَبَّهَا . أَكْرَمَهَا ، وَإِنْ أَبْغَضَهَا . لَمْ يَظْلِمْهَا<sup>(۱)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ زوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فاسِقٍ .. فقد قطعَ رَحْمَهَا »<sup>(۲)</sup> .



(۱) رواه ابن أبي الدنيا في « العيال » ( ۱۲۵ ) .

(۲) رواه ابن عدي في « الكامل » ( ۳۲۲ / ۲ ) ، وقد رواه ابن حبان في « الثقات » ( ۱۵۸ / ۵ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ۳۱۴ / ۴ ) عن الشعبي رحمه الله تعالى .

**الباب الثالث**  
**في آداب المعاشرة وما يجبر في دوام التكلاخ**  
**ولأنظر فيما على الزوج وفيما على الزوجة**

**القسم الأول : بيان ما على الزوج<sup>(١)</sup>**

أما الزوج.. فعليه مراعاة الاعتدال والأدب في اثنى عشرَ أمراً : في الوليمة، والمعاشرة، والدعابة، والسياسة ، والغيرة ، والنفقة ، والتعليم ، والقسم ، والتأديب بالنشوز ، والواقع ، والولادة ، والمفارقة بالطلاق .

**الأدب الأول : الوليمة**

وهي مستحبة ، قال أنس رضي الله عنه : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أثر صفرة فقال : « ما هذا ؟ » فقال : تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، فقال : « بارك الله لك ، أولم ولو بشاء<sup>(٢)</sup> ».

(١) العنوان زيادة من اللجنة العلمية .

(٢) رواه البخاري (٢٠٤٨) ، ومسلم (١٤٢٧) .

وأولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفيحة بسوق وتمر<sup>(١)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم : « طعام أول يوم حق ، وطعام الثاني سنة ، وطعام الثالث سمعة ، ومن سمع .. سمع الله به » ، ولم يرفعه إلا زياد بن عبد الله ، وهو غريب<sup>(٢)</sup>.

وستحب التهنئة ، فيقول من دخل على الزوج : (بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكم في خير) ، روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك<sup>(٣)</sup>.

ويستحب إظهار النكاح ، قال عليه الصلاة والسلام : « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت<sup>(٤)</sup> ».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعلنا هذا النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واضربوا عليه بالدفوف<sup>(٥)</sup> ».

وعن الربيع بنت معوذ قالت : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) روى الخبر أبو داود (٣٧٤٤) ، والترمذى (١٠٩٥) ، والنسائى في « الكبير » (٦٥٦٦) ، وابن ماجه (١٩٠٩).

(٢) رواه الترمذى (١٠٩٧) ، وهذا القول له عقبه .

(٣) رواه أبو داود (٢١٣٠) ، والترمذى (١٠٩١) ، وابن ماجه (١٩٠٥) .

(٤) رواه الترمذى (١٠٨٨) ، والنسائى (١٢٧/٦) ، وابن ماجه (١٨٩٦) .

(٥) رواه الترمذى (١٠٨٩) .

فدخلَ علىَ غداةَ يُنْيَى بي ، فجلسَ علىَ فراشي وجويرياتُ لِنَا يضرِبَ  
بِدُّهِنَّ ويندِبَنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبائِي ، إِلَى أَنْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ : وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ  
مَا فِي عَدِّ ، فَقَالَ لَهَا : « اسْكُتِي عَنْ هَذِهِ ، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ  
قَبْلَهَا » (١) .



**الأدبُ الثاني :** حُسْنُ الْخُلُقِ مَعْهُنَّ ، وَاحْتِمَالُ الْأَذَى مِنْهُنَّ :  
تَرْحِمَا عَلَيْهِنَّ لِقَصُورِ عَقْلِهِنَّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَعَاشُوْهُنَّ  
بِالْمَعْرُوفِ » .

وَقَالَ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِ حَقِّهِنَّ : « وَأَخَذْتَ مِنْكُمْ مِيَثَاقاً غَلِيفَاً » .  
وَقَالَ : « وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ » قَيْلَ : هِيَ الْمَرْأَةُ (٢) .

وَآخِرُ مَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ ، كَانَ يَتَكَلَّمُ  
بِهِنَّ حَتَّى تَلْجُلَجَ لِسَانُهُ ، وَخَفِيَ كَلَامُهُ ، جَعَلَ يَقُولُ : « الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ  
وَمَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ ، لَا تَكْلُفُوهُنَّ مَا لَا يَطِيقُونَ ، اللَّهُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّهُنَّ  
عَوَانٍ فِي أَيْدِيكُمْ - يَعْنِي : أَسْرَاءَ - أَخْذَتُمُوهُنَّ بِعَهْدِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ  
فِرْوَاجَهُنَّ بِكَلْمَةِ اللَّهِ » (٣) .

(١) رواه البخاري (٤٠٠١) .

(٢) رواه الطبراني في « تفسيره » (٤/٥١١) عن علي وعبد الله رضي الله عنهمَا ، والقول  
الأول : رفيق السفر .

(٣) كذا في « القوت » (٢/٢٥٤) ، أما وصيته صلى الله عليه وسلم بالصلوة والأرقاء عند

وقال عليه الصلاة والسلام : « مَنْ صَبَرَ عَلَى سُوءِ خَلْقِ امْرَأَتِهِ . . أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا أَعْطَى أَيُّوبَ عَلَى بَلَائِهِ ، وَمَنْ صَبَرَتْ عَلَى سُوءِ خُلُقِ زَوْجِهَا . . أَعْطَاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِثْلَ ثَوَابِ آسِيَةِ امْرَأَةِ فَرْعَوْنَ »<sup>(١)</sup> .

واعلم : أَنَّهُ لِيَسَ حُسْنُ الْخَلْقِ مَعَهَا كَفَّ الْأَذَى عَنْهَا ، بَلِ احْتِمَالُ الْأَذَى مِنْهَا ، وَالْحَلْمُ عِنْدَ طَيْشِهَا وَغَضِيبِهَا ؛ اقْتِدَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَدْ كَانَ أَزْوَاجُهُ يَرَاجِعُونَ الْكَلَامَ ، وَتَهْجُرُهُ الْوَاحِدَةُ مِنْهُنَّ يَوْمًا إِلَى اللَّيلِ<sup>(٢)</sup> .

وَرَاجَعَتِ امْرَأَةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَرًا فِي الْكَلَامِ ، فَقَالَ : أَوْ تَرَاجِعِينِي يَا لَكَعَاءُ؟ فَقَالَتْ : إِنَّ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرَاجِعُونَهُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ إِنْ رَاجَعَتْهُ ، ثُمَّ قَالَ لِحَفْصَةَ : لَا تَغْتَرِي بِابْنِ أَبِي قَحْفَةَ ، فَإِنَّهَا حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَخَوْفُهَا مِنَ الْمَرَاجِعَةِ<sup>(٣)</sup> .

= موتة . . فقد رواها النسائي في « الكبير » ( ٧٠٦٠ ) ، وابن ماجه ( ١٦٢٥ ) ، وقد جمع بين هذه الوصية مع الوصية بالنساء الديلمي في « مسند الفردوس » ( ٣٧٩٤ ) مختصرًا ، وأما الوصية بهن . . فروها مسلم ( ١٢١٨ ) وكان ذلك في حجة الوداع .

(١) رواه الحارث كما في « زوائد » ( ٣١٦ / ١ ) ضمن خطبة طويلة . انظر « اللآلئ المصنوعة » ( ٣٧٣ - ٣٦١ / ٢ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٢٤٦٨ ) ، ومسلم ( ١٤٧٩ ) .

(٣) هو في الحديث المتفق عليه السابق ، وليس فيه : ( يَا لَكَعَاءً ) وَلَا ( هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ) ، وفيه قول عمر رضي الله عنه : ( وَكَنَا مَعْشِرَ قَرِيشٍ نَفْلَبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدَّمْنَا عَلَى =

ورُويَ أَنَّهُ دفَعَتْ إِحْدَاهُنَّ فِي صَدِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَزَبَرَتْهَا أُمُّهَا، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « دُعِيَّهَا ، فَإِنَّهُنَّ يَصْنَعُنَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ »<sup>(١)</sup>.

وَجَرِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَلَامٌ ، حَتَّى أَدْخَلَاهَا بَيْنَهُمَا أَبَا بَكْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِكْمًا وَاسْتَشْهَدَهُ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَكَلَّمِينَ أَوْ أَتَكَلَّمُ ؟ » فَقَالَتْ : بَلْ تَكَلَّمْ أَنْتَ وَلَا تَقْلِيلٌ إِلَّا حَقًّا ، فَلَطَمَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى دَمَيَ فَوْهَا وَقَالَ : يَا عُدَيَّةَ نَفْسِهَا ؛ أَوْ يَقُولُ غَيْرُ الْحَقِّ ؟ ! فَاسْتَجَارَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَعَدَتْ خَلْفَ ظَهِيرَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَمْ نَدْعُكَ لِهَذَا ، وَلَمْ نَرُدْ هَذَا مِنْكَ »<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَتْ لَهُ مَرَّةً فِي كَلَامٍ غَضِبَتْ عَنْهُ : أَنْتَ الَّذِي تَرْزُعُمُ أَنْكَ نَبِيُّ اللَّهِ ؟ ! فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحْتَمَلَ ذَلِكَ حَلْمًا وَكَرْمًا<sup>(٣)</sup>.

= الأنصار.. إذا هم قوم يغلبهم نساؤهم ، فتفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار... الخبر .

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٦/٨)، والأجري في «الشريعة» (١٨٩٠)، وهي السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها ، والراجرة لها فيهما هي أم مبشر الأنصارية ، واللفظ لصاحب «القوت» (٢٥٣/٢).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٥٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٢١٥)، واللفظ لصاحب «القوت» (٢٥٣/٢).

(٣) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦٧٠)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٥٦).

وكان يقول لها : « إني لا أعرف غضبك من رضاك ؟ » قالت : وكيف تعرفه ؟ قال : « إذا رضيت .. قلت : لا وإله محمد ، وإذا غضبت .. قلت : لا وإله إبراهيم » ، قالت : صدقت ، إنما أهجر اسمك <sup>(١)</sup> .

ويقال : ( أول حب وقع في الإسلام حب النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها ) <sup>(٢)</sup> .

وكان يقول لها : « كنت لك كأبي زرع لأم زرع غير أنني لا أطلقك » <sup>(٣)</sup> .

وكان يقول لنسائه : « لا تؤذيني في عائشة ، فإنه - والله - ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكَنَّ غيرها » <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البخاري ( ٥٢٢٨ ) ، ومسلم ( ٢٤٣٩ ) .

(٢) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٤٤ / ٢ ) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٢٥٤ / ٥ ) من كلام الزهري ، وروى البخاري ( ٣٦٦٢ ) ، ومسلم ( ٢٣٨٤ ) أن عمرو بن العاص سأله النبي صلى الله عليه وسلم : أي الناس أحب إليك ؟ قال : « عائشة » ، قلت : من الرجال ؟ قال : « أبوها » الحديث ، وأما محبته صلى الله عليه وسلم للسيدة خديجة رضي الله عنها والتي قال فيها : « ما أبدلني الله عز وجل خيراً منها » .. فقد وقع حبها ابتداءً قبل الإسلام ، أو يحمل الأمر على ما بعد الهجرة الشريفة .

(٣) رواه البخاري ( ٥١٨٩ ) ، ومسلم ( ٢٤٤٨ ) ، وروى الاستثناء الطبراني في « الكبير » ( ١٧٣ / ٢٣ ) .

(٤) رواه البخاري ( ٣٧٧٥ ) وقد تقدم تعليقاً .

وقال أنسٌ رضيَ اللهُ عنْهُ : ( كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْحَمَ النَّاسَ بِالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ )<sup>(١)</sup> .



**الأدبُ الثالثُ :** أَنْ يَزِيدَ عَلَى احْتِمَالِ الْأَذَى بِالْمَدَاعِبِ وَالْمَزَاحِ وَالْمَلَاعِبِ :

فَهِيَ الَّتِي تَطْيِيبُ قُلُوبَ النِّسَاءِ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْرُحُ مَعْهُنَّ ، وَيَنْزُلُ إِلَى درجاتِ عِقْوَلِهِنَّ فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ ، حَتَّى رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْابِقُ عَائِشَةَ فِي الْعَدْوِ ، فَسَبَقَتْهُ يَوْمًا ، وَسَبَقَهَا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « هَذِهِ بِتْلِكِ »<sup>(٢)</sup> .

وَفِي الْخَبَرِ : أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَفْكَهِ النَّاسِ مَعَ نِسَائِهِ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رضيَ اللهُ عنْهَا : ( سَمِعْتُ أَصْوَاتَ أَنَّاسٍ مِنَ الْجِبَشِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَحِبُّينَ أَنْ تَرَى لَعْبَهُمْ؟ » قَالَتْ : قَلْتُ : نَعَمْ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ، فَجَاؤُوا ، وَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ ، فَوَضَعَ كَفَهُ عَلَى

(١) رواه مسلم (٢٣٦) ولفظه : ( ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ) .

(٢) رواه أبو داود (٢٥٧٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٨٨٩٣) ، وابن ماجه (١٩٧٩) .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في « مداراة الناس » (٦٠) دون قيد ، ورواه الطبراني في « الأوسط » (٦٣٥٧) وزاد : ( من أفكه الناس مع صبي ) .

الباب ، ومدّ يده ، ووضعت ذقني على يده ، وجعلوا يلعبون وأنا أنظر ، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « حسبيك » وأقول : اسكت ، مرتين أو ثلاثة ، ثم قال : « يا عائشة ؛ حسبيك » ، فقلت : نعم ، فأشار إليهم ، فانصرفوا<sup>(١)</sup> .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وأطفهم بأهله »<sup>(٢)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « خياركم خيركم لنسائهم ، وأنا خيركم لنسائي »<sup>(٣)</sup> .

وقال عمر رضي الله عنه مع خشونته : ( ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي ، فإذا التمسوا ما عنده .. وجد رجلاً )<sup>(٤)</sup> .

وقال لقمان عليه السلام : ( ينبغي للعاقل أن يكون في أهله كالصبي ، فإذا كان في القوم .. وجد رجلاً )<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البخاري ( ٩٥٠ ) ، ومسلم ( ٨٩٢ ) بلفاظ متقارب ، وليس فيه قوله : ( اسكت ) ، ولا تقييده بيوم عاشوراء .

(٢) رواه الترمذى ( ٢٦١٢ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٩١٠٩ ) .

(٣) رواه الترمذى ( ١١٦٢ ) بلفظ : « وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً » ، وعنه ( ٣٨٩٥ ) مرفوعاً كذلك بلفظ : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي » .

(٤) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » ( ص ١٨٢ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٢١ / ١٩ ) .

(٥) قوت القلوب ( ٢٥٣ / ٢ ) .

وفي تفسير الخبر المروي : « إِنَّ اللَّهَ يَعْصُمُ الْجَعْظَرِيَّ الْجَوَاظَ »<sup>(١)</sup> ، قيل : هو الشديد على أهله ، المتكبر في نفسه ، وهو أحد ما قيل في معنى قوله تعالى : « عُتُلٌ » ، قيل : العتل : هو الفظ اللسان ، الغليظ القلب على أهله<sup>(٢)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام لجابر : « هَلَا بَكْرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ »<sup>(٣)</sup> .

ووصفت أعرابية زوجها وقد مات فقالت : والله ؟ لقد كان ضحوكاً إذا ولج ، سكوتاً إذا خرج ، آكلًا ما وجد ، غير سائل عمًا فقد .



الأدب الرابع : ألا ينبع في الدعاية وحسن الخلق والموافقة باتباع هواها إلى حد يفسد خلقها ، ويسقط بالكلية هيبة عندها :

بل يراعي الاعتدال فيه ، فلا يدع الهيبة والانقباض مهما رأى منكرا ، ولا يفتح باب المساعدة على المنكرات أبدا ، بل مهما رأى ما يخالف الشرع والمروعة . تنمر وامتعض .

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » ( ٧٢ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ١٩٤ / ١٠ ) ، وهو عند أبي داود ( ٤٨٠١ ) بلفظ : « لا يدخل الجنة الجواظ ولا الجعظري » .

(٢) التفسيران من « القوت » ( ٢٥٣ / ٢ ) .

(٣) رواه البخاري ( ٢٠٩٧ ) ، ومسلم ( ٧١٥ ) .

قالَ الْحَسْنُ : ( وَاللَّهِ ؛ مَا أَصْبَحَ رَجُلٌ يطِيعُ امْرَأَتَهُ فِيمَا تَهْوِي إِلَّا أَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ )<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( خَالَفُوا النِّسَاءَ ؛ فَإِنَّ فِي خَلَافَهُنَّ بَرْكَةً )<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ قِيلَ : ( شَاوِرُوهُنَّ وَخَالَفُوهُنَّ )<sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « تَعِسَّ عَبْدُ الزَّوْجِ »<sup>(٤)</sup> ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أَطَاعَهَا فِي هُوَاهَا . . فَهُوَ عَبْدُهَا ، وَقَدْ تَعِسَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ مَلِكُ الْمَرْأَةِ فَمَلِكَهَا نَفْسُهُ ، فَقَدْ عَكَسَ الْأَمْرَ ، وَقَلْبَ الْقَضِيَّةِ ، وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ لَمَّا قَالَ : « وَلَا مِرْءَةٍ فَيُغَيِّرُ بَشَرَتَهُنَّ حَلْقَ اللَّهِ » ، إِذْ حَقُّ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ مَتَّبِعًا لَا تَابِعًا ، وَقَدْ سَمِّيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الرِّجَالُ قَوَامِينَ عَلَى النِّسَاءِ ، وَسَمِّيَ الزَّوْجُ سَيِّدًا فَقَالَ تَعَالَى : « وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَّا أَبَابِ » ،

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ١٩٨ / ٦ ) .

(٢) رواه ابن الجعدي في « مسنده » ( ٣٠٨١ ) .

(٣) هو في معنى قول عمر رضي الله عنه السابق ، وروى ابن عدي في « الكامل » ( ٢٦٢ / ٣ ) ، والشهاب في « مسنده » ( ٢٢٦ ) مرفوعاً : « طاعة النساء ندامة » ، وهذه الأخبار حكم على طبع النساء عام ، لا تمنع وجودخصوصية ، وسيسوق المصنف أخباراً عن خياراتهن مع قصور في تصرفيهن لبيان هذا المعنى .

(٤) كما في « القوت » ( ٢٥٥ / ٢ ) ، والمشهور : « تعس عبد الدينار » ، ومعنى الأثر في قول الحسن المتقدم قريباً .

فإذا انقلبَ السَّيِّدُ مسحراً.. فقدْ بَدَلَ نعمةَ اللهِ كفراً<sup>(١)</sup>.

ونفسُ المرأةِ علىِ مثالِ نفسِكَ ، إنْ أرسلتَ عِنَانَها قليلاً.. جمحتْ بكَ طويلاً ، وإنْ أرخيتَ عذارَها فِتْرَاً.. جذبَتْكَ ذراعاً ، وإنْ كبحتَها وشدَدتَ يَدَكَ عَلَيْها فِي مَحْلِ الشَّدَّةِ.. ملكتَها .

قال الشافعي رضي الله عنه : ( ثلاثة إن أكرمتهم .. أهانوك ، وإن أهنتهم .. أكرموك : المرأة ، والخادم ، والنبيطي )<sup>(٢)</sup> ؛ أراد به : إن محضت الإكرام ولم تمزجْ غلظَكَ بلينكَ ، وفظاظتكَ برفقكَ .

وكانت نساءُ العربِ يعلمُنَ بناتِهنَ اختبارَ الأزواجِ ، وكانت المرأةُ تقولُ لابتها : اختبري زوجَكَ قبلَ الإقدامِ والجراءةِ عليه ؛ انزعِي زُجَّ رمحِه ، فإنْ سكتَ.. فقطعَتِي اللحمَ علىِ ترسِه ، فإنْ سكتَ.. فكسرَتِي العظامَ بسيفِه ، فإنْ سكتَ.. فاجعلِي الإكافَ علىِ ظهرِه وامتطِيه ، فإنَّما هوَ حمارُكَ<sup>(٣)</sup> .

وعلى الجملة : فبالعدل قامتِ السماواتُ والأرضُ ، وكلُّ ما جاورَ حدَّه انعكسَ علىِ ضدهِ ، فينبغي أنْ تسلَكَ سبيلاً الاقتصادِ في المخالفَةِ والموافقةِ ، وتتبعَ الحقَّ في جميعِ ذلكَ ؛ لتسليمَ مِنْ شرِّهِنَ ، فإنَّ كيدَهُنَ

(١) السياق في « القوت » ( ٢٥٥ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٥٥ / ٢ ) .

(٣) عيون الأخبار ( ٤ / ٧٧ ) ، ولفظه عند صاحب « القوت » ( ٢٥٥ / ٢ ) .

عظيمٌ، وشَرَهُنَّ فاشٍ، والغالبُ علَيْهِنَّ سوءُ الخلقِ وركاكةُ العقلِ، ولا يعتدُ ذلكَ منهُنَّ إلَّا نوعٌ لطفي ممزوجٌ بسياسةٍ.

قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: «مثُلُّ المُرْأَةِ الصالحةِ فِي النِّسَاءِ كَمَثِيلِ الغَرَابِ الْأَعْصَمِ بَيْنَ مِئَةِ غَرَابٍ»<sup>(۱)</sup>؛ يَعْنِي: الأَيْضَنُ الْبَطْنُ.

وَفِي وصيَّةٍ لِقَمَانَ لَابْنِهِ: (يَا بْنَيَّ؛ اتَّقِيَّ الْمُرْأَةَ السُّوءَ؛ فَإِنَّهَا تُشَيِّبُكَ قَبْلَ الشَّيْبِ، وَاتَّقِيَّ شَرَارَ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُنَّ لَا يَدْعُونَ إِلَى خَيْرٍ، وَكُنْ مِنْ خَيَارِهِنَّ عَلَى حِذْرٍ)<sup>(۲)</sup>.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصلاةُ والسلامُ: «اسْتَعِيدُوا مِنَ الْفَوَاقِرِ الْثَلَاثِ» وَعَدَّ مِنْهُنَّ: «الْمُرْأَةُ السُّوءُ؛ فَإِنَّهَا الْمُشَيِّبَةُ قَبْلَ الشَّيْبِ»، وَفِي لفْظٍ آخَرَ: «إِنْ دَخَلْتَ عَلَيْهَا.. لَسْبُكَ، وَإِنْ غَبَتْ عَنْهَا.. خَانَكَ»<sup>(۳)</sup>.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصلاةُ والسلامُ فِي خَيْرَاتِ النِّسَاءِ: «إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ

(۱) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠١/٨)، وبنحوه дилиمي في «مسند الفردوس» (٦٤٥٢)، وروى أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (١٩٧/٤)، وَالنِّسَائِيُّ فِي «السِّنْنِ الْكَبِيرِ» (٩٢٢٣)؛ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِمَرَّ الظَّهَرَانِ، فَرَأَى غَرَبَانًا كَثِيرًا فِيهَا غَرَابٌ أَعْصَمُ أَحْمَرَ الْمَنْقَارِ وَالرِّجْلَيْنِ، فَقَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا كَفَرَ هَذَا الغَرَابُ مَعَ هَذِهِ الْغَرَبَانِ»، وَالسِّيَاقُ فِي «القوت» (٢٣٨/٢).

(۲) قوت القلوب (٢٣٨/٢).

(۳) رواه الطبراني في «الكبير» (٣١٨/١٨)، والبيهقي في «الشعب» (٩١٠٧)، وبالرواية الأولى قال الحافظ العراقي: (رواه الدليلي في «مسند الفردوس» من حديث أبي هريرة بسنده ضعيف). «إتحاف» (٣٥٨/٥)، والفواجر: جمع فاقرة، وهي الدهنية، سميت بذلك لأنها تفترق الظهر، واللسب: شدة اللسع واللدغ.

يوسف<sup>(١)</sup> يعني : إنَّ صرْفَكُنَّ أبا بكرٍ عن التقدُّم في الصلاةِ ميلٌ منكُنَّ عن الحقِ إلى الهوى .

وقالَ اللهُ تَعَالَى حِينَ أَفْشَيَ سِرَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ نَبَوَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا » أَيْ : مالتُ ، وَقَالَ ذَلِكَ فِي خَيْرِ أَزْوَاجِهِ<sup>(٢)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا يَفْلُحُ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ »<sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ زَبَرَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَتُهُ لَمَّا رَاجَعَتْهُ وَقَالَ : ( مَا أَنْتِ إِلَّا لُعْبَةٌ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ، إِنْ كَانَتْ لَنَا إِلَيْكِ حَاجَةٌ ، وَإِلَّا . جَلَسْتِ كَمَا أَنْتِ )<sup>(٤)</sup> .

فَإِذَاً ؛ فِيهِنَّ شَرًّا ، وَفِيهِنَّ ضَعْفًا ، فَالسِّيَاسَةُ وَالخُشُونَةُ عَلاجُ الشَّرِّ ، وَالْمَطَايِّةُ وَالرَّحْمَةُ عَلاجُ الْضَّعْفِ ، وَالْطَّبِيبُ الْحَادِقُ هُوَ الَّذِي يَقْدِرُ الْعَلاجَ بِقُدْرِ الدَّاءِ ، فَلِيَنْظِرِ الرَّجُلُ أَوْلًا إِلَى أَخْلَاقِهَا بِالْتَّجْرِيَةِ ، ثُمَّ لِيَعْمَلْهَا بِمَا يَصْلِحُهَا كَمَا يَقْتَضِيهِ حَالُهَا .

(١) رواه البخاري ( ٦٦٤ ) ، ومسلم ( ٤١٨ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٢٤٦٨ ) ، ومسلم ( ١٤٧٩ ) ، وهما عائشة وحفصة رضي الله عنهما .

(٣) رواه بنحوه البخاري ( ٤٤٢٥ ) ، وبلفظه رواه أحمد في « المسند » ( ٤٣ / ٥ ) .

(٤) قوت القلوب ( ٢٥٣ / ٢ ) .



وقالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( لَا تَكْثِرِ الْغِيرَةَ عَلَى أَهْلِكَ فَتُرْمِي بِالسُّوءِ مِنْ أَجْلِكَ ) <sup>(١)</sup> .

وأَمَّا الْغِيرَةُ فِي مَحْلِهَا . . فَلَا بَدَّ مِنْهَا ، وَهِيَ مَحْمُودَةٌ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْارُ ، وَالْمُؤْمِنُ يَغْارُ ، وَغَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ ؟ وَاللَّهُ ؛ لَأَنَا أَغْيِرُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَغْيِرُ مِنِّي ، وَلِأَجْلِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى حَرَمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرَ مِنَ اللَّهِ ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُوَةِ مِنَ اللَّهِ ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ الْجَنَّةَ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَأَيْتُ فِي الْجَنَّةِ قَصْرًا وَفِيهِ جَارِيَةٌ ، فَقُلْتُ : لَمَنْ هَذَا ؟ فَقَيْلَ : لِعُمَرَ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْظِرَ إِلَيْهَا ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ يَا عُمَرُ » ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ : أَعْلِيكَ أَغَارِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) كذا في « القوت » ( ٢٥٣ / ٢ ) ، وقد رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٧١ / ٣ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٢٨٥ / ٢٢ ) عن يحيى بن أبي كثير أنه من كلام سليمان بن داود لابنه عليهما السلام .

(٢) رواه البخاري ( ٥٢٢٣ ) ، ومسلم ( ٢٧٦١ ) واللفظ له .

(٣) رواه البخاري ( ٧٤١٦ ) ، ومسلم ( ١٤٩٩ ) .

(٤) رواه البخاري ( ٥٢٢٧ ) ، ومسلم ( ٢٣٩٥ ) .

وكانَ الحسنُ رضيَ اللهُ عنْهُ يَقُولُ : ( أَتَدْعُونَ نِسَاءَكُمْ يَزَارِمُنَ الْعَلَوْجَ فِي  
الْأَسْوَاقِ ؟ قَبَّحَ اللَّهُ مَنْ لَا يَغَارُ )<sup>(١)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّ مِنَ الْغِيرَةِ مَا يَحْبُّهُ اللَّهُ ، وَمِنْهَا  
مَا يَعْصُمُهُ اللَّهُ ، وَمِنَ الْخِيلَاءِ مَا يَحْبُّ اللَّهُ ، وَمِنْهَا مَا يَعْصُمُ اللَّهُ ، فَأَمَّا الْغِيرَةُ  
الَّتِي يَحْبُّهَا اللَّهُ .. فَالْغِيرَةُ فِي الرِّيَةِ ، وَالْغِيرَةُ الَّتِي يَعْصُمُهَا اللَّهُ .. فَالْغِيرَةُ فِي  
غِيرِ رِيَةِ ، وَالْخِيَالُ الَّذِي يَحْبُّهُ اللَّهُ اخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْقَتَالِ وَعِنْدَ  
الصَّدَقَةِ ، وَالْخِيَالُ الَّذِي يَعْصُمُهُ اللَّهُ الْخِيَالُ فِي الْبَاطِلِ »<sup>(٢)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنِّي لِغَيْرٍ ، وَمَا مِنْ أَمْرٍ إِلَّا يَغَارُ إِلَّا  
مِنْ كُوْسُ الْقَلْبِ »<sup>(٣)</sup> .

وَالطَّرِيقُ الْمَغْنِيُّ عَنِ الْغِيرَةِ : أَلَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا الرَّجُالُ ، وَهِيَ لَا تَخْرُجُ  
إِلَى الْأَسْوَاقِ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَابْنِهِ فَاطِمَةَ رضيَ اللهُ عنْهَا :  
« أَئِ شَيْءٌ خَيْرٌ لِلْمَرْأَةِ ؟ » قَالَتْ : أَلَا تَرَى رَجُلًا ، وَلَا يَرَاهَا رَجُلٌ ، فَضَمَّهَا

(١) كذا في « القوت » ( ٢٥٣ / ٢ ) ، ورواه أحمد في « المسند » ( ١٣٣ / ١ ) من قول علي رضي الله عنه . والعلوج : جمع العلوج ، وهو الرجل الضخم من كفار العجم ، وبعضهم يطلقه على مطلق الكفار .

(٢) رواه أبو داود ( ٢٦٥٩ ) ، والنسائي ( ٧٨ / ٥ ) ، وابن ماجه ( ١٩٩٦ ) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصطف » ( ١٨٠٠٩ ) مرسلاً ، ومنكس القلب : الديوث أو المخت . « إتحاف » ( ٣٦٢ / ٥ ) .

إِلَيْهِ وَقَالَ : « ذُرْيَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » وَاسْتَحْسَنَ قَوْلَهَا<sup>(١)</sup> .

وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَدُونَ الثَّقَبَ وَالْكُوَّى فِي الْحِيطَانِ ؛ لَئِلَا تَطْلُعَ النِّسَوَاتُ إِلَى الرِّجَالِ<sup>(٢)</sup> .

وَرَأَى مَعَاذُ امْرَأَتَهُ تَطْلُعُ فِي الْكُوَّى فَضَرَبَهَا ، وَرَأَى امْرَأَتَهُ دَفَعَتْ إِلَى غَلَامٍ لَهُ تَفَاهَةً قَدْ أَكَلَتْ بَعْضَهَا فَضَرَبَهَا<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( أَعْرُوا النِّسَاءَ يَلْزَمُنَ الحِجَارَ )<sup>(٤)</sup> ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لَأَنَّهُنَّ لَا يَرْغَبُنَّ فِي الْخُرُوجِ فِي الْهَيَّةِ الرَّثِيَّةِ .

وَقَالَ أَيْضًا : ( عَوَّدُوا نِسَاءَكُمْ « لَا » )<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البزار في « مسنده » ( ٥٢٦ ) مرفوعاً ، وابن أبي الدنيا في « العيال » ( ٤١٢ ) عن العوام بن حوشب بلاغاً : أن علياً كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أي شيء خير للمرأة ؟ » فسكتوا ، فلما رجع .. قال لزوجه فاطمة : أي شيء خير للنساء ؟ فقالت : ألا يراهن الرجال ، فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إنما فاطمة بضعة مني » رضي الله عنها .

(٢) قوت القلوب ( ٢٥٣ / ٢ ) .

(٣) رواه الخرائطي في « اعتلال القلوب » ( ٧٤٣ ) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ١٨٠٧ ) ولفظه : ( استعينوا على النساء بالعرى ، إن إحداهن إذا كثرت ثيابها ، وحسنت زينتها .. أعجبها الخروج ) ، وبلفظ المصنف أرسله مسلمة بن مخلد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه الطبراني في « الكبير » ( ٤٣٨ / ١٩ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٢١٤ / ٢٥ ) .

(٥) كذا في « القوت » ( ٢٥٣ / ٢ ) ، ورواه ابن الجعدي في « مسنده » ( ١١١٧ ) عن معاوية بن قرة .

وكان قد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في حضور المساجد<sup>(١)</sup> ، والصواب الآن المنع إلا للعجائز ، بل استحب ذلك في زمان الصحابة ، حتى قالت عائشة رضي الله عنها : ( لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده .. لمنعهن من الخروج )<sup>(٢)</sup> .

ولمّا قال ابن عمر رضي الله عنهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله »<sup>(٣)</sup> .. فقال بعض ولدِه : بلى والله ؟ لمنعهن ، فضربَهُ غضبَهُ وغضَبَ عليه وقال : تسمعني أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا » فتقول : بلى ؟ !<sup>(٤)</sup> وإنما استجراً ولده على المخالفة لعلمه بتغيير الزمان ، وإنما غضبَ عليه لإطلاقه اللفظ بالمخالفة ظاهراً من غير إظهار العذر .

وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لهن في الأعياد خاصةً أن يخرجن<sup>(٥)</sup> ، ولكن لا يخرجن إلا برضاء أزواجهن ، والخروج الآن أيضاً مباح للمرأة العفيفة برضاء زوجها ، ولكن القعود أسلم<sup>(٦)</sup> .

(١) فقد روى البخاري ( ٨٦٥ ) ، ومسلم ( ٤٤٢ ) مرفوعاً : « إذا استأنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد .. فأذنوا لهن » .

(٢) رواه البخاري ( ٨٦٩ ) ، ومسلم ( ٤٤٥ ) .

(٣) رواه البخاري ( ٩٠٠ ) ، ومسلم ( ٤٤٢ ) .

(٤) رواه الطيالسي في « مسنده » ( ١٩٠٣ ) ، وأحمد في « مسنده » ( ٣٦ / ٢ ) .

(٥) رواه البخاري ( ٣٢٤ ) ، ومسلم ( ٨٩٠ ) .

(٦) روى أبو داود ( ٥٦٧ ) مرفوعاً : « لا تمنعو نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » .

وينبغي ألا تخرج إلا لمهمٍ ، فإن الخروج للن扎ارات<sup>(١)</sup> والأمور التي ليست مهمّة تقدح في المروءة ، وربما تفضي إلى الفساد ، فإذا خرجت .. فينبغي أن تغضّ بصرها عن الرجال ، ولستنا نقول : إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه ، بل هو كوجه الصبي الأمرد في حق الرجل ، فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط ، فإن لم تكن فتنة .. فلا ؛ إذ لم يزلي الرجال على ممر الزمان مكسوّي الوجوه والنساء يخرجن متنقبات ، ولو كان وجوه الرجال عورة في حق النساء .. لأمروا بالتنقيب ، أو منعوا من الخروج إلا لضرورة .

#### السادس : الاعتدال في النفقة :

فلا ينبغي أن يقترب عليهن في الإنفاق ، ولا ينبغي أن يسرف ، بل يقتضي ، قال الله تعالى : « وَكُلُوا وَاشْرِبُوا وَلَا شُرُفُوا » ، وقال تعالى : « وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا يَسْطُطْهَا كُلُّ الْبَسْطِ » .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « خيركم خيركم لأهله »<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « دينار أنفقة في سبيل الله ، ودينار أنفقة

(١) أي : للفرج والنزهات . « إتحاف » ( ٣٦٣ / ٥ ) .

(٢) رواه الترمذى ( ٣٨٩٥ ) .

في رقبة ، ودينار تصدق به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك «<sup>(١)</sup>».

وقيل : كان لعلي رضي الله عنه أربع نسوة ، فكان يشتري لكل واحدة منها في كل أربعة أيام لحماء بدرهم «<sup>(٢)</sup>».

وقال الحسن رضي الله عنه : ( كانوا في الحال مخاصيبي ، وفي الأثاث والثياب تقارب ) «<sup>(٣)</sup>».

وقال ابن سيرين : ( يستحب للرجل أن يعمل لأهله في كل جمعة فالوذجة ) «<sup>(٤)</sup>» ، وكأن الحلاوة وإن لم تكن من المهمات ، ولكن تركها بالكلية تقدير في العادة .

وينبغي أن يأمرها بالتصدق ببقايا الطعام وما يفسد لوطرك ، فهذا أقل درجات الخير ، وللمرأة أن تفعل ذلك بحكم الحال من غير صريح إذن من الزوج .

(١) رواه مسلم ( ٩٩٥ ) .

(٢) كذا في « القوت » ( ٢٥٢ / ٢ ) ، وروى ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٢٥٠١٧ ) عن علي بن ربيعة قال : ( كان لعلي امرأتان ، كان يشتري كل يوم لهذة بنصف درهم لحماء ، ولهذة بنصف درهم لحماء ) .

(٣) كذا في « القوت » ( ٢٥٢ / ٢ ) ، والممعن : ما كانوا يعتنون بالتوسيع في أثاث البيت من فرش ووسائل وغيرها وفي ثياب اللبس وما يجري مجريها كما يتسعون في الإنفاق على الأهل . « إتحاف » ( ٣٦٤ / ٥ ) ، وعبارة ( ق ) : ( .. والثياب مجاذيب ) .

(٤) قوت القلوب ( ٢٥٢ / ٢ ) .

ولا ينبغي أن يستأثر عن أهله بما كول طيب فلا يطعمهم منه ؛ فإن ذلك مما يوغر الصدور ، ويبعد عن المعاشرة بالمعروف ، فإن كان مزمعا على ذلك .. فليأكله في خفية ، بحيث لا يعرفه أهله .

ولا ينبغي أن يصف عندهم طعاما ليس يريده إطعامهم إياها .

وإذا أكل .. فيقعد العيال كلهم على مائده ، فقد قال سفيان رضي الله عنه : (بلغنا أن الله تعالى ولملائكته يصلون على أهل بيته يأكلون في جماعة) .

وأهم ما يجب عليه مراعاته في الإنفاق : أن يطعمها من الحلال ، ولا يدخل مداخل السوء لأجلها ؛ فإن ذلك جنابة عليها لا مراعاة لها ، وقد أوردنا الأخبار الواردة في ذلك عند ذكر آفات النكاح .



السابع : أن يتعلم المتزوج من علم الحيض وأحكامه ما يحترز به الاحتراز الواجب ، ويعلم زوجته أحكام الصلاة ، وما يقضى منها في الحيض وما لا يقضى :

فإنه أمر بأن يقيها النار بقوله تعالى : « قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا » ، فعليه أن يلقنها اعتقاد أهل السنة ، ويزيل عن قلبها كل بدعة إن سمعتها ، ويخوفها الله إذا تساهلت في أمر الدين ، ويعلمها من أحكام الحيض والاستحاضة ما تحتاج إليه .

وعلم الاستحاضة يطول ، فأما الذي لا بد من إرشاد النساء إليه في أمر الحيض بيان الصلوات التي تقضيها ، فإنها مهما انقطع دمها قبيل المغرب بمقدار ركعة . فعليها قضاء الظهر والعصر ، وإذا انقطع قبل الصبح بمقدار ركعة . فعليها قضاء المغرب والعشاء ، وهذا أقل ما يراعيه النساء .

فإن كان الرجل قائماً بتعليمها . فليس لها الخروج لسؤال العلماء ، وإن قصر علم الرجل ولكن ناب عنها في السؤال وأخبرها بجواب المفتى . فليس لها الخروج ، فإن لم يكن ذلك . فلها الخروج للسؤال ، بل عليها ذلك ، ويعصي الرجل بمنعها<sup>(١)</sup> .

ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها . فليس لها أن تخرج إلى مجلس ذكر ، ولا إلى تعلم فضل إلا برضاه .

ومهما أهملت المرأة حكماً من أحكام الحيض والاستحاضة ولم يعلّمها الرجل . حرج الرجل معها وشاركتها في الإثم .

الثامن : إذا كان له سوء . فينبغي أن يعدل بينهن ولا يميل إلى بعضهن :

فإن خرج إلى سفر وأراد استصحاب واحدة . أقرع بينهن ؛ كذلك

(١) وينظر فيما إذا تربت في خروجها مفسدة ظاهرة ، هل يرجع الخروج أيضاً أم لزوم البيت ؟ والذي يظهر الثاني ، خصوصاً في هذه الأزمة . «إتحاف» (٣٦٧/٥) .

كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

فإن ظلم امرأة بليلتها.. قضى لها ، فإن القضاء واجب عليه ، وعند ذلك يحتاج إلى معرفة أحكام القسم ، وذلك يطول ذكره ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى - وفي لفظ : ولم يعدل بينهما - جاء يوم القيمة وأحد شقيقه مائل »<sup>(٢)</sup>.

وإنما عليه العدل في العطاء والمبيت ، وأماما في الحب والواقع .. فذلك لا يدخل تحت الاختيار ، قال الله تعالى : « ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » أي : لا تعدلون في شهوة القلب وميل النفس ، ويتبغ ذلك التفاوت في الواقع<sup>(٣)</sup>.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدل بينهن في العطاء والبيتوة في الليالي ويقول : « اللهم ؛ هذا جهدي فيما أملك ، ولا طاقة لي فيما تملك ولا أملك »<sup>(٤)</sup> يعني : الحب .

(١) رواه البخاري ( ٢٥٩٤ ) ، ومسلم ( ٢٤٤٥ ) .

(٢) رواه أبو داود ( ٢١٣٣ ) ، والترمذى ( ١١٤١ ) ، والنسائي ( ٦٣ / ٧ ) ، وابن ماجه ( ١٩٧٩ ) .

(٣) روى ذلك الطبرى في « تفسيره » ( ٤٠٣ / ٥ / ٤ ) عن عمر وابن عباس وجمع من التابعين .

(٤) رواه أبو داود ( ٢١٣٤ ) ، والترمذى ( ١١٤٠ ) ، والنسائي ( ٦٣ / ٧ ) ، وابن ماجه ( ١٩٧١ ) .

وقد كانت عائشة رضي الله عنها أحب نسائه إليه وسائر نسائه يعرفن ذلك ، وكان يطاف به محمولاً في مرضه في كل يوم وكل ليلة ، فيبيت عند كل واحدة منها ويقول : « أين أنا غداً » ، ففطنت لذلك امرأة منها ، فقالت : إنما يسأل عن يوم عائشة ، فقلنا : يا رسول الله ، قد أذن لك أن تكون في بيت عائشة ؟ فإنه يشق عليك أن تتحمل في كل ليلة ، فقال : « وقد رضيتن بذلك ؟ » فقلنا : نعم ، قال : « فحولوني إلى بيت عائشة »<sup>(١)</sup> .

ومهما وهبت واحدة ليتها لصاحتها ورضي الزوج بذلك .. ثبت الحق لها ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ، فقصد أن يطلق سودة بنت زمعة لما كبرت ، فوهبت ليتها لعائشة ، وسألته أن يقرها على الزوجية ؛ حتى تحشر في زمرة نسائه ، فتركها ، وكان لا يقسم لها ويقسم لعائشة ليلتين ولسائر أزواجه ليلة ليلة<sup>(٢)</sup> .

ولكنه صلى الله عليه وسلم لحسن عدله وقوته كان إذا تاقت نفسه إلى واحدة من النساء في غير نوبتها فجاءها .. طاف في يومه أو ليلته على سائر نسائه ؛ فمن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله

(١) رواه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (٢٠٤/٢) أنه صلى الله عليه وسلم كان يحمل في ثوب يطوف به على نسائه وهو مريض يقسم بينهن ، وفيه خبر أن يمرّض في بيت عائشة رضي الله عنها ، وهو عند البخاري (١٣٨٩) ، ومسلم (٢٤٤٣) .

(٢) رواه أبو داود (٢١٣٥) ، والترمذى (٣٠٤٠) .

عليه وسلم طاف على نسائه في ليلة واحدة<sup>(١)</sup> ، وعن أنس رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام طاف على تسع نسوة في صحوة نهار<sup>(٢)</sup> .



#### النinth : في النشوذ :

ومهما وقع بينهما خصامٌ ولم يلتstem أمرُهُما ؛ فإنْ كانَ مِنْ جانبِهِما جميعاً ، أوْ مِنَ الرِّجْلِ ، فلا تسلطُ الْزوجةُ عَلَى زوجها ولا يقدرُ عَلَى إصلاحِها.. فلا بدَّ مِنْ حكمينِ ؛ أحدهُمَا مِنْ أهلهِ والآخرُ مِنْ أهليها ؛ لينظرا بينهما ويصلحاً أمرَهُما ، إِنْ يرِيدَا إصلاحاً.. يوفقِ اللهُ بَيْنَهُما .

وقد بعثَ عمرُ رضي الله عنه حكماً إلى زوجين ، فعادَ ولم يصلاحْ أمرَهُما ، فعلاه بالدُّرَّةِ وقالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : «إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُؤْفَقَ اللَّهُ بَيْنَهُما»<sup>(٣)</sup> ، فعادَ الرِّجْلُ وأحسنَ النِّيَّةَ وتلطَّفَ بهما ، فأصلحَ ما بَيْنَهُما .

وأمّا إذا كانَ النشوذُ مِنَ الْمَرْأَةِ خاصَّةً.. فالرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ، فلَهُ أَنْ يُؤْدِبَهَا وَيَحْمِلُهَا عَلَى الطَّاعَةِ قَهْرًا ، وكذا إذا كانتْ تاركةً للصلوة..

(١) رواه البخاري (٢٦٧) ، ومسلم (١١٩٢) .

(٢) رواه أحمد في «المستند» (٣/٢٣٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٧٦) .

(٣) قال القاضي البيضاوي في «تفسيره» (١/٢١٨) : (وفيه تنبية على أن من أصلح نيته فيما يتحرّأ.. أصلح الله مبتغاه) .

فلهُ أَنْ يَحْمِلُهَا عَلَى الصَّلَاةِ قَهْرًا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَدَرَّجَ فِي تَأْدِيبِهَا<sup>(١)</sup>، وَهُوَ أَنْ يَقْدِمَ أَوْلًا الْوعَظَ وَالْتَّحْذِيرَ وَالتَّخْوِيفَ، فَإِنْ لَمْ يَنْجُعْ.. وَلَاَهَا ظَهَرَةٌ فِي الْمَضْجَعِ، أَوْ اِنْفَرَدَ عَنْهَا بِالْفَرَاسِ وَهَجْرَاهَا وَهُوَ فِي الْبَيْتِ مَعَهَا مِنْ لَيْلَةٍ إِلَى ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ لَمْ يَنْجُعْ ذَلِكَ.. ضَرَبَهَا ضَرِبًا غَيْرَ مَبْرُحٍ؛ بِحِيثُ يَؤْلُمُهَا وَلَا يَكْسِرُ لَهَا عَظْمًا، وَلَا يَدْمِي لَهَا جَسْمًا، وَلَا يَضْرِبُ وَجْهَهَا، فَذَلِكَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ؟ فَقَالَ : « يَطْعَمُهَا إِذَا طَعَمَ ، وَيَكْسُوُهَا إِذَا اَكْتَسَى ، وَلَا يَقْبَحُ الْوَجْهَ ، وَلَا يَضْرِبُ إِلَّا ضَرِبًا غَيْرَ مَبْرُحٍ ، وَلَا يَهْجُرُهَا إِلَّا فِي الْبَيْتِ »<sup>(٣)</sup>.

وَلَهُ أَنْ يَغْضَبَ عَلَيْهَا وَيَهْجُرَهَا فِي أَمْرٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ إِلَى عَشِيرٍ وَإِلَى عَشَرِينَ وَإِلَى شَهْرٍ ، فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ إِذَا أَرْسَلَ بِهِدْيَةٍ إِلَى زَيْنَبَ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ لَهُ التِّي هُوَ فِي بَيْتِهَا : لَقَدْ أَقْمَاتْنَكَ إِذْ رَدَّتْ عَلَيْكَ هَدِيَّتَكَ - أَيْ : أَذْلَّتْكَ وَاسْتَصْغَرَتْكَ - فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْتُنَّ أَهُونُ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَقْمِثَنِي » ، ثُمَّ غَضَبَ عَلَيْهِنَّ كُلُّهُنَّ شَهْرًا إِلَى أَنْ عَادَ إِلَيْهِنَّ<sup>(٤)</sup>.

(١) كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالَّتِي تَعْكَلُونَ شَوَّهَرَهُنَّ فَيُعْطُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ .. . ».

(٢) روى أبو داود (٤٤٩٣) مرفوعاً : « إِذَا ضَرَبَ أَحَدَكُمْ .. فَلَيْقَنَ الْوَجْهَ ».

(٣) رواه أبو داود (٢١٤٢)، والنمسائي في « السنن الكبرى » (٩١١٥)، وابن ماجه (١٨٥٠).

(٤) رواه ابن سعد في « الطبقات » (١٠/١٧٩)، وبعضه عند ابن ماجه (٢٠٦٠)، وأنه

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَزلَهُنَّ شَهْرًا عَنْ الْبَخَارِيِّ (٢٤٦٨) ، وَمُسْلِمَ (١٤٧٩) .

## العاشر : في آداب الجماع :

ويُستحب أن يبدأ باسم الله تعالى ، ويقرأ : «**فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**» أو لا ، ويكبّر ويهلل ، ويقول باسم الله العلي العظيم ، اللهم ؛ اجعلها ذريّة طيبة إن كنت قدّرت أن تخرج ذلك من صلبي .

وقال صلى الله عليه وسلم : «**لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ : اللَّهُمَّ جَنِبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنْبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا** ؛ فإن كان بينهما ولد .. لم يضره الشيطان »<sup>(١)</sup> .

إذا قربت من الإنزال .. فقل في نفسك ولا تحرك شفتيك : الحمد لله **«الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا ..** الآية .

وكان بعض أهل الحديث يكبّر حتى يسمع أهل الدار صوته<sup>(٢)</sup> .

ثم لينحرف عن القبلة ، ولا يستقبل القبلة بالواقع ؛ إكراماً للقبلة ، وليغضّ نفسه وأهله بثوب ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغطي رأسه ويغضّ صوته ويقول للمرأة : «**عَلَيْكِ بِالسَّكِينَةِ**»<sup>(٣)</sup> .

وفي الخبر : «**إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ .. فَلَا يَتَجَرَّدَانِ تَجَرُّدَ الْعَيْرِينِ**»<sup>(٤)</sup> أي : الحمارين .

(١) رواه البخاري (٣٢٧١) ، ومسلم (١٤٣٤) .

(٢) قوت القلوب (٢٤٣/٢) .

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٣٧٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/٢٩٤) .

(٤) رواه ابن ماجه (١٩٢١) .

وليقدم التلطف بالكلام والتقبيل ، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا يقعن أحدُكُمْ على امرأته كما تقع البهيمة ، ول يكن بينهما رسول » ، فقيل : وما الرسول يا رسول الله ؟ قال : « القبلة والكلام »<sup>(١)</sup> .

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثلاَثٌ مِنَ العجز في الرجل : أن يلقى من يحب معرفته فيفارقه قبل أن يعلم اسمه ونسبة ، والثاني : أن يكرمه أخوه فيرداً عليه كرامته ، والثالث : أن يقارب الرجل جاريته أو زوجته فيصيّبها قبل أن يحادثها ويؤانسها ، ويضاجعها فيقضى حاجتها منها قبل أن تقضي حاجتها منه »<sup>(٢)</sup> .

ويكره له الجماع في ثلاث ليالي من الشهرين : الأول ، والآخر ، والنصف ، ويقال : إن الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالي ، ويقال : إن الشياطين يجتمعون فيها ، وروي كراهة ذلك عن علي ومعاوية وأبي هريرة رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup> .

ومن العلماء من استحب الجماع يوم الجمعة وليلةه ؛ تحقيقا لأحد التأowيلين

(١) قال الحافظ العراقي : (رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث أنس وهو منكر ) . « إتحاف » ( ٣٧٢ / ٥ ) .

(٢) قال الحافظ العراقي : (رواه الديلمي من حديث أنس أخر منه ، وهو بعض الحديث الذي قبله ) . « إتحاف » ( ٣٧٢ / ٥ ) ، وللحديث شواهد ستاتي ، وروى ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٦٥ / ٥٨ ) عن جابر رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن المواقعة قبل الملاعبة ) .

(٣) قوت القلوب ( ٢٥٧ / ٢ ) ، وسياق المصنف عنده .

من قوله صلى الله عليه وسلم: «رحم الله من غسل واغسل...» الحديث<sup>(١)</sup>. ثم إذا قضى وطراه.. فليتمهل على أهله حتى تقضى هي أيضاً نهمتها، فإن إنزالها ربما يتاخر فتهيج شهوتها، ثم القعود عنها إيذاء لها.

والاختلاف في طبع الإنزال يوجب التنافر مهما كان الزوج سابقاً إلى الإنزال، والتوافق في وقت الإنزال ألل عندها، ليشتغل الرجل بنفسه عنها، فإنها ربما تستحيي.

وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليالٍ مرّة، فهو أعدل، إذ عدد النساء أربعة، فقد جاز التأخير إلى هذا الحد<sup>(٢)</sup>.

نعم؛ ينبغي أن يزيد أو ينقص بحسب حاجتها في التحصين، فإن تحصينها واجب عليه وإن كان لا يثبت المطالبة بالوطء؛ فذلك لعسر المطالبة والوفاء بها.

ولا يأتيها في الحيض، ولا بعد انقطاعه وقبل الغسل، فهو محرّم بنص الكتاب، وقيل: إن ذلك يورث الجذام في الولد.

وله أن يستمتع بجميع بدن الحائض، ولا يأتيها في غير المأتم؛ إذ حرم غشيان الحائض لأجل الأذى، والأذى في غير المأتم دائم، فهو أشد

(١) رواه أبو داود (٣٤٥)، والترمذى (٤٩٦)، والنسائي (٣/٩٥)، وابن ماجه (١٠٨٧) بنحوه.

(٢) روى ذلك عبد الرزاق في «المصنف» (٧/١٤٩-١٥٠) عن عمر رضي الله عنه أنه قضى به.

تحريماً من إتّيـانـ الحائـضـ ، وقوله تعالى : « فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شَيْئُمْ » أي : أـيـ وقتـ شـيـئـ .

ولـهـ أـنـ يـسـتـمـنـيـ بـيـدـهـ ، وـأـنـ يـسـتـمـتـعـ بـمـاـ تـحـ الإـزـارـ بـمـاـ يـشـتـهـيـ سـوـىـ الـوـقـاعـ ، وـيـنـبـغـيـ أـنـ تـتـرـرـ الـمـرـأـةـ بـإـزـارـ مـنـ حـقـوـهـاـ إـلـىـ فـوـقـ الرـكـبـةـ فـيـ حـالـةـ الـحـيـضـ ، فـهـذـاـ مـنـ الـأـدـبـ .

ولـهـ أـنـ يـؤـاكـلـ الـحـائـضـ ، وـيـخـالـطـهـاـ فـيـ الـمـضـاجـعـةـ وـغـيـرـهـاـ ، وـلـيـسـ عـلـيـهـ اـجـتـنـابـهـ .

فـإـنـ أـرـادـ أـنـ يـجـامـعـ ثـانـيـاـ بـعـدـ أـخـرـىـ .ـ فـلـيـغـسـلـ فـرـجـهـ أـوـ لـاـ ، وـإـنـ اـحـتـلـمـ .ـ فـلـاـ يـجـامـعـ حـتـىـ يـغـسـلـ فـرـجـهـ أـوـ يـبـولـ<sup>(١)</sup> .

وـيـكـرـهـ الـجـمـاعـ فـيـ أـوـلـ الـلـيـلـ ؛ـ حـتـىـ لـاـ يـنـامـ عـلـىـ غـيـرـ طـهـارـةـ ،ـ فـإـنـ أـرـادـ الـنـوـمـ أـوـ الـأـكـلـ .ـ فـلـيـتـوـضـأـ أـوـ لـاـ وـضـوـءـهـ لـلـصـلـاـةـ ،ـ فـهـوـ سـنـةـ ،ـ قـالـ عـمـرـ :ـ قـلـتـ لـلـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ :ـ أـيـنـاـمـ أـحـدـنـاـ وـهـوـ جـنـبـ ؟ـ قـالـ :ـ «ـ نـعـمـ ،ـ إـذـاـ توـضـأـ»<sup>(٢)</sup> .

وـلـكـنـ قـدـ وـرـدـتـ فـيـهـ رـخـصـةـ ؛ـ قـالـتـ عـائـشـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـاـ :ـ (ـ كـانـ عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ يـنـامـ جـنـبـاـ لـمـ يـمـسـ مـاءـ)<sup>(٣)</sup> .

(١) قـوـتـ القـلـوبـ (٢٥٧/٢) وـسـيـاقـ المـصـنـفـ عـنـدـهـ .

(٢) رـوـاهـ الـبـخـارـيـ (٢٨٧) ،ـ وـمـسـلـمـ (٣٠٦) ،ـ وـفـيـ غـيـرـ (بـ) الـرـوـاـيـةـ عـنـ اـبـنـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ ،ـ وـهـوـ رـاوـيـ عـنـ أـيـهـ .

(٣) رـوـاهـ أـبـوـ دـاـوـودـ (٢٢٨) ،ـ وـالـتـرـمـذـيـ (١١٨) ،ـ وـابـنـ مـاجـهـ (٥٨١) .

ومهما عادَ إلى فراشه.. فليمسح وجهه فراشه أو لينفضْه؛ فإنَّه لا يدرِي ما حدثَ عليه بعدهَ.

ولا ينبغي أنْ يحلقَ أو يقلمَ أو يستحدَّ أو يخرجَ الدَّمَ أو يبيَّنَ مِنْ نفسيَّه جزءاً وهو جنبٌ؛ إذ تردُّ إلَيْهِ سائرُ أجزائِهِ في الآخرةِ فيعودُ جنباً، ويُقالُ: إنَّ كُلَّ شعرةٍ تطالبُ بجناحتِها<sup>(١)</sup>.

ومنَ الآدَابِ: ألاَّ يعزلَ ، بلْ يسرحُ الماءَ إلى محلِّ الحرثِ ، وهو الرَّحْمُ ، فما مِنْ نسمةٍ قدرَ اللهُ كونَها إلَّا وهيَ كائنةٌ ، هكذا قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.

فإنْ عزلَ.. فقد اختلفَ الْعُلَمَاءُ في إباحتهِ وكراهتهِ على أربعةِ مذاهبٍ: فمنْ مبيحٍ مطلقاً بكلِّ حالٍ ، ومنْ محَرِّمٍ بكلِّ حالٍ ، ومنْ قائلٍ: يحلُّ برضاها ولا يحلُّ دونَ رضاها ، وكأنَّ هذا القائلَ يحرِّمُ الإيذاءَ دونَ العزلِ ، ومنْ قائلٍ: يُباحُ في المملوكةِ دونَ الحرَّةِ.

والصَّحيحُ عندَنا: أنَّ ذلكَ مباحٌ ، وأمَّا الكراهةُ.. فإنَّها تطلقُ لنهيِ التحرِيمِ ، ولنهيِ التَّنْزِيهِ ، ولتركِ الفضيلةِ ، فهو مكرُورٌ بالمعنى الثالثِ ؛ أيٌّ: فيهِ تركُ فضيلةٍ ، كما يُقالُ: يُكرهُ للقاعدِ في المسجدِ أنْ يقعَدْ فارغاً لا يشتغلُ بذكرِ أو صلاةٍ ، ويُكرهُ للحاضرِ في مَكَّةَ مقِيماً بها ألاَّ يحجَّ كلَّ

(١) قوتُ القلوب (٢٥٧/٢).

(٢) رواه البخاري (٢٥٤٢) ، ومسلم (١٤٣٨) .

سنة ، والمراد بهذه الكراهة : ترك الأولى والفضيلة فقط ، وهذا ثابت لما بينه من الفضيلة بالولد ، ولما رُويَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الرَّجُلَ لِيَجَامِعُ أَهْلَهُ فَيُكْتَبُ لَهُ بِجَمَاعِهِ أَجْرٌ وَلِدٌ ذَكَرٌ قاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فُقْتَلَ »<sup>(۱)</sup> ، وإنما قال ذلك لأنَّه لو ولد له مثل هذا الولد .. لكان له أجر التسبُّب إليه مع أنَّ اللهَ تَعَالَى خالقُهُ ومحيهُ وقوىه على الجهاد ، والذي إليه من التسبُّب فقد فعله ، وهو الواقع ، وذلك عند الإمناء في الرحم<sup>(۲)</sup> .

وإنما قلنا : لا كراهة بمعنى التحرير والتزية .. لأنَّ إثبات النهي إنما يمكنُ بنص أو قياس على منصوص ، ولا نص ، ولا أصل يُقاسُ عليه ، بل هنا أصل يُقاسُ عليه ، وهو ترك النكاح أصلاً ، أو ترك الجماع بعد النكاح ، أو ترك الإنزال بعد الإيلاج ، فكل ذلك ترك للأفضل وليس بارتكاب نهي ، ولا فرق ؛ إذ الولد يتكونُ بوقوع النطفة في الرحم ، ولها أربعةُ أسبابٍ : النكاح ، ثم الواقع ، ثم الصبر إلى الإنزال بعد الجماع ، ثم الوقوف لينصب المنى في الرحم ، وبعض هذه الأسباب أقرب من بعض ،

(۱) كذا لفظه في « القوت » (٢٥٦/٢) ، ورواه النسائي في « السنن الكبرى » (٨٩٧٨) ، وهو كذلك عند أحمد في « المسند » (٥/١٦٨) عن أبي ذر قال : كيف يكون لي الأجر في شهوتي ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرأيت لو كان لك ولد ، فأدرك ورجوت خيره ، ثم مات ، أكنت تحتسبه ؟ » قال : نعم ، قال : « فأنت خلقته ؟ » قال : بل الله خلقه ، قال : « فأنت هديته ؟ » قال : بل الله هداه ، قال : « فأنت كنت ترزقه ؟ » قال : بل الله رزقه ، قال : « كذلك فضعه في حلاله وجنبه حرامه ، فإن شاء الله .. أحياه ، وإن شاء .. أماته ، ولد أجر » ، وسيبين ذلك المصنف .

(۲) ومعناه في قوله سبحانه : « أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْتَنَوْنَ ﴿٤﴾ ، أَشَدَّ تَحْلُقَنَّهُ ، أَمْ تَخْنُونَ الْخَنَّاقَوْنَ » .

فالمتناع عن الرابع كالامتناع عن الثالث ، وكذا الثالث كالثاني ، والثاني كالأول ، وليس هذا كالإجهاض والوأد ؛ لأن ذلك جنائية على موجود حاصل ، ولوه أيضاً مراتب ، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم ، وتحتل بماء المرأة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنائية ، فإن صارت مضغةً وعلقةً .. كانت الجنائية أفحش ، وإن نفع فيه الروح واستوت الخلقة .. ازدادت الجنائية تفاحشاً ، ومتى التفاحش في الجنائية بعد الانفصال حيّاً .

وإنما قلنا : مبدأ سبب الوجود من حيث وقوع المني في الرحم ، لا من حيث الخروج من الإحليل ؛ لأن الولد لا يخلق مني الرجل وحده ، بل من الزوجين جميعاً ، إما من مائه ومائتها ، أو من مائه ودم الحيض .

وقال بعض أهل الشریع : إن المضغة تخلق بتقدير الله تعالى من دم الحيض ، وإن الدم منها كاللبن من الرائب ، والنطفة من الرجل شرط في خورة دم الحيض وانعقاده كالإنفحة للبن ؛ إذ بها ينعقد الرائب ، وكيفما كان .. فماء المرأة ركن في الانعقاد ، فيجري الماءان مجرى الإيجاب والقبول في الوجود الحكمي في العقود ، فمن أوجب ثم رجع قبل القبول .. لا يكون جانيا على العقد بالنقض والفسخ ، ومهما اجتمع الإيجاب والقبول .. كان الرجوع بعده رفعاً وفسحاً وقطعاً ، وكما أن النطفة في الفقار لا يخلق منها الولد ؛ فكذا بعد الخروج من الإحليل ما لم يتمتزج بماء المرأة أو دمها ، فهذا هو القياس الجلي .

فإنْ قلتَ : فإنْ لم يكِنِ العزلُ مكروراً مِنْ حِيثُ إِنَّهُ دُفِعَ لِوْجُودِ الولِدِ . . .  
فلا يَعْدُ أَنْ يَكُرَّهَ لِأَجْلِ النِّيَّةِ الْبَاعِثَةِ عَلَيْهِ ، إِذْ لَا يَبْعُثُ عَلَيْهِ إِلَّا نِيَّةٌ فَاسِدَةٌ فِيهَا  
شَيْءٌ مِنْ شَوَائِبِ الشَّرِكِ الْخَفِيِّ .

فأَقُولُ : النِّيَّاتُ الْبَاعِثَةُ عَلَى الْعِزْلِ خَمْسٌ :

- الأولى : في السراري<sup>(١)</sup> : وَهُوَ حَفْظُ الْمَلِكِ عَنِ الْهَلَكَ باسْتِحْقَاقِ  
الْعَتَاقِ ، وَقَصْدُ اسْتِبَقاءِ الْمَلِكِ بِتَرْكِ الْإِعْتَاقِ وَدُفِعَ أَسْبَابِهِ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ .

- الثانية : اسْتِبَقاءُ جَمَالِ الْمَرْأَةِ وَسَمِنِهَا لِدَوَامِ التَّمْتُّعِ ، وَاسْتِبَقاءُ حَيَاتِهَا  
خَوْفًا مِنْ خَطْرِ الطَّلاقِ ، وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ .

- الثالثة : الخوفُ مِنْ كَثْرَةِ الْخُرُجِ بِسَبِيلِ كَثْرَةِ الْأَوْلَادِ ، وَالاحْتِرَازُ مِنَ  
الْحاجَةِ إِلَى التَّعِيبِ فِي الْكَسْبِ وَدُخُولِ مَدَارِخِ السُّوءِ ، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ مَنْهِيٍّ  
عَنْهُ ؛ فَإِنَّ قَلَّةَ الْخُرُجِ مَعِينٌ عَلَى الدِّينِ .

نعمٌ ؛ الْكَمَالُ وَالْفَضْلُ فِي التَّوْكِيلِ وَالثَّقَةِ بِضَمَانِ اللَّهِ تَعَالَى حِيثُ قَالَ :  
﴿وَمَا مِنْ دَائِرٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رَزْقُهَا﴾ ، فَلَا جُرْمَ فِيهِ سُقُوطٌ عَنْ ذرْوَةِ الْكَمَالِ  
وَتَرْكُ الْأَفْضَلِ ، وَلَكِنَّ النَّظرَ فِي الْعَوَاقِبِ وَحَفْظِ الْمَالِ وَادْخَارِهِ مَعَ كُونِهِ  
مَنَاقِضًا لِلتَّوْكِيلِ لَا نَقُولُ : إِنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ .

- الرابعة : الخوفُ مِنَ الْأَوْلَادِ الْإِنَاثِ ، لَمَا يَعْتَقِدُ فِي تَزْوِيجِهِنَّ مِنَ

(١) في النسخ : (السرايا) ، وفي (ب) : (التسري) ، والمثبت من (ق) .

المعرّة كما كانت من عادة العرب في قتلهم الإناث ، فهذا نية فاسدة لتركها بسببها أصل النكاح أو أصل الواقع .. أثم بها لا بترك النكاح والوطء ، فكذا في العزل ، والفساد في اعتقاد المعرّة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد ، ويتزل منزلة امرأة تركت النكاح استنكافاً من أن يعلوها رجل فكانت تتشبه بالرجال ، فلا ترجع الكراهة إلى عين ترك النكاح ، إنما ترجع إلى النية .

- الخامسة : أن تمتّن المرأة لتعزّزها ومباغتها في النظافة ، فتحترز من الطلاق والنفس والرضاع ، وكان ذلك عادة نساء الخوارج ؛ لمبالغتها في استعمال المياه ، حتى كن يقضين صلوات أيام الحيض ، ولا يدخلن الخلاء إلا عراة ، فهذا بدعة تخالف السنة ، فهي نية فاسدة ، واستأذنت واحدة منها على عائشة رضي الله عنها لما قدمت البصرة ، فلم تأذن لها<sup>(١)</sup> ، فيكون القصد هو الفاسد دون منع الولادة .

فإن قلت : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ترك النكاح مخافة العيال .. فليس منا »<sup>(٢)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢/٢٥٧) .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٤٢) ، وروى عبد الرزاق في « المصنف » (٦/١٦٨) ، وأبو داود في « المراسيل » (١٩٠) ، والطبراني في « الكبير » (٢٢/٣٦٦) عن

قلنا : فالعزلُ كتركِ النكاح ، وقولهُ : ليسَ منا ؛ أيْ : ليسَ موافقاً لنا علىٰ سنتنا وطريقتنا ، وسنننا فعلُ الأفضل<sup>(١)</sup> .



فإنْ قلتَ : فقد قالَ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ في العزلِ : « ذلكَ الوَأْدُ الْخَفِيُّ » ، وقرأً : « وَإِذَا أَلْوَعْدَةَ شَيْلَتْ » ، وهوَ في الصحيح<sup>(٢)</sup> .  
قلنا : وفي الصحيحِ أيضاً أخبارٌ صريحةٌ في الإباحة<sup>(٣)</sup> ، وقولهُ : « الوَأْدُ الْخَفِيُّ » كقولهِ : « الشَّرْكُ الْخَفِيُّ »<sup>(٤)</sup> ، وذلكَ يوجبُ كراهةً لا تحريمًا .



فإنْ قلتَ : فقد قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنْهُما : ( العزلُ هوَ الوَأْدُ الأصغرُ ) وإنَّ الممنوعَ وجودُهِ بهِ هوَ الموعودَ الصغرى .

قلنا : هذا قياسٌ منهُ لدفعِ الوجودِ علىٰ قطعهِ ، وهوَ قياسٌ ضعيفٌ ، ولذلكَ أنكرَهُ عليهِ علَيْهِ رضيَ اللهُ عنْهُ لِمَا سمعَهُ وقالَ : لا تكونُ موعودةً إلا بعدَ

= أبي نجح قالَ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ : « منْ كانَ موسراً لَانْ ينكحْ ثُمَّ لمْ ينكحْ .. فليس مني ».

(١) أو يحملُ هذا علىٰ النية الثالثة من النيات المتقدمة ، فهو يخشى العلة .

(٢) رواه مسلم ( ١٤٤٢ ) .

(٣) سيسوق المصنف رحمة الله تعالى بعضها قريباً .

(٤) رواه ابن ماجه ( ٤٢٠٤ ) .

سبع - أيٌ : بعد سبعة أطوار - وتلا الآية الواردة في أطوار الخلقة ، وهي قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَكَنْ مِنْ سُلَّمَةِ مِنْ طِينٍ ۖ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ » إلى قوله تعالى : « ثُمَّ أَشَأَنَاهُ خَلْقًا أَخَرَ ». أيٌ : نفخنا فيه الروح ، ثم تلا قوله تعالى في الآية : « وَإِذَا أَمْوَادَهُ سُلِّتْ »<sup>(١)</sup> .

وإذا نظرت إلى ما قدمناه في طريق القياس والاعتبار .. ظهر لك تفاوت منصب عليٍّ وابن عباس رضي الله عنهما في الغوص على المعاني ودرء العلوم .

كيف وفي المتفق عليه في « الصحيحين » عن جابر أنَّه قال : ( كنَّا نعزُّ على عهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنُ يَنْزَلُ ) ، وفي لفظ آخر : ( كنَّا نعزُّ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَلَمْ يَنْهَا )<sup>(٢)</sup> .

وفيه أيضاً عن جابر أنَّه قال : ( إِنَّ رجلاً أتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتِنَا وَسَاقِيَتِنَا فِي النَّخْلِ ، وَأَنَا أَطْوُفُ عَلَيْهَا ، وَأَكْرُهُ أَنْ تَحْمِلَ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شَئْتَ ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدْرَ لَهَا ) ، فَلَبِثَ الرَّجُلُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ

(١) كذا في « القوت » ( ٢٥٧/٢ ) ، ونحوه من قول علي رضي الله عنه لابن عبد البر في « التمهيد » ( ١٤٨/٣ ) ، وقد رُوي التعليل بالآية عن ابن عباس رضي الله عنهما كذلك ، رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٤٥/٧ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٥٢٠٩ ) ، ومسلم ( ١٤٤٠ ) واللفظان عنده .

الجارية قد حملت ، فقال عليه الصلاة والسلام : « قد أخبرتكم أنَّه سيأتيها ما قُدِّرَ لها »<sup>(١)</sup> ، كل ذلك في « الصحيحين » .

### الحادي عشر : في آداب الولادة : وهي خمسة :

**الأول :** ألا يكثر فرحة بالذكر وحزنه بالأنثى ؟ فإنه لا يدرى أنَّ الخيرة له في أيهما ، فكم من صاحب ابن يتمنى ألا يكون له أو يكون بنتاً ، بل السلام منهن أكثر ، والثواب فيهن أجزل ، قال صلى الله عليه وسلم : « من كان له ابنة ، فأدبها ، وأحسن تأديبها ، وغذَّها فأحسن غذاءها ، وأسبغ عليها من النعمة التي أسبغ الله عليه .. كانت له ميمونة وميسرة من النار إلى الجنة »<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عباس رضي الله عنهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أحد يدرك ابتيين ، فيحسن إليهما ما صحبتاه .. إلا دخلته الجنة »<sup>(٣)</sup> .

وقال أنس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له ابتنان أو اختران ، فأحسن إليهما ما صحبتاه .. كنت أنا وهو في الجنة كهاتين »<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه مسلم (١٤٣٩) .

(٢) رواه الطبراني في « الكبير » (١٩٧/١٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٤/١١١) .

(٣) رواه ابن ماجه (٣٦٧٠) ، وهو عند البخاري في « الأدب المفرد » (٧٧) .

(٤) رواه هناد في « الزهد » (١٠٢١) ، وهو عند مسلم (٢٦٣١) بلفظ : « من عال جاريتين حتى تبلغا .. جاء يوم القيمة أنا وهو » وضم أصابعه .

وقال أنسٌ رضيَ اللهُ عنْهُ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ خَرَجَ إِلَى سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَشْتَرَى شَيْئًا ، فَحَمَلَهُ إِلَى بَيْتِهِ ، فَخَصَّ بِهِ الْإِنَاثُ دُونَ الذَّكُورِ .. نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ ، وَمَنْ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ .. لَمْ يَعْذِبْهُ » <sup>(١)</sup> .

وقالَ أنسٌ رضيَ اللهُ عنْهُ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَمَلَ طَرْفَةً مِنَ السُّوقِ إِلَى عِيَالِهِ .. فَكَانَمَا حَمَلَ إِلَيْهِمْ صَدَقَةً حَتَّى يَضْعَهَا فِيهِمْ ، وَلِيَدُأْ بِالْإِنَاثِ قَبْلَ الذَّكُورِ ؛ فَإِنَّمَا مَنْ فَرَّجَ أَنْثِي .. فَكَانَمَا بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَنْ بَكَى مِنْ خَشْيَتِهِ .. حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بَدْنَهُ عَلَى النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

وقالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضيَ اللهُ عنْهُ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ أَخْوَاتٍ ، فَصَبِرْ عَلَى لَا وَائِهِنَّ وَضَرَائِهِنَّ وَسَرَائِهِنَّ .. أَدْخِلْهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَاهُنَّ » ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَثَنَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَثَنَتَانِ » فَقَالَ رَجُلٌ : أَوْ وَاحِدَةٌ ؟ فَقَالَ : « أَوْ وَاحِدَةٌ » <sup>(٣)</sup> .



(١) قال الحافظ العراقي : (رواه الخرائطي بسنده ضعيف) . « إتحاف » (٣٨٦/٥) .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » (٤/٢٤٠) ، وقال الحافظ العراقي : (رواه الخرائطي بسنده ضعيف جداً ، وابن عدي في « الكامل » ، وقال ابن الجوزي : حديث موضوع) . « إتحاف » (٣٨٦/٥) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » (٢/٣٣٥) ، والحاكم في « المستدرك » (٤/١٧٦) .

**الأدب الثاني :** أن يؤذن في أذن المولود : روى رافع عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة رضي الله عنها<sup>(١)</sup>.

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ وُلِدَ لَهُ مُولُودٌ ، فَأَذْنَ فِي أَذْنِهِ اليمنى ، وَأَقَامَ فِي أَذْنِهِ اليسرى .. دُفِعَتْ عَنْهُ أُمُّ الصَّبِيَانِ »<sup>(٢)</sup>. ويُستحب أن يلقنوه أول انطلاق لسانه ( لا إله إلا الله ) ؛ ليكون ذلك أول حديث .

والختان في اليوم السابع ورد به خبر<sup>(٣)</sup>.



**الأدب الثالث :** أن يسميه باسم حسن ، فذلك من حق الولد ، وقد قال

(١) رواه أبو داود ( ٥١٠٥ ) ، والترمذى ( ١٥١٤ ) ولكن عن أبي رافع رضي الله عنه مرفوعاً ، قال الحافظ الزبيدي : ( هكذا في نسخ الكتاب : رافع عن أبيه ، وهو غلط ، ولم أجده لرافع ذكرًا في الكتب الستة ، وإنما هو من روایة عبد الله بن أبي رافع عن أبيه ، وعبد الله له صحبة أيضاً ) . « إتحاف » ( ٣٨٦ / ٥ ).

(٢) رواه أبو يعلى في « مسنده » ( ٦٧٨٠ ) ، وابن السنى في « عمل اليوم والليلة » ( ٦٢٣ ) . انظر « الإتحاف » ( ٣٨٦ / ٥ ) . وأم الصيان : هي التابعة من الجن ، أو الريح التي تعرض لهم وتكون حادة عليهم .

(٣) وهو ما رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٦٧٠٤ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٣٢٤ / ٨ ) عن جابر : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين وختنهم لسبعة أيام ) .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا سَمِّيْتُمْ.. فَعَبَّدُوا»<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى : عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «سَمُّوَا بِاسْمِي وَلَا تُكَنُّوا بِكَنِيْتِي»<sup>(٣)</sup> ، قَالَ الْعَلَمَاءُ : كَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ إِذْ كَانَ يُنادَى : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، وَأَمَّا الْآنَ.. فَلَا بَأْسَ .

نَعَمْ ، لَا يَجْمِعُ بَيْنَ اسْمِهِ وَكَنِيْتِهِ ؛ فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا تَجْمِعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكَنِيْتِي»<sup>(٤)</sup> ، وَقَيلَ : إِنْ هَذَا أَيْضًا كَانَ فِي حَيَاتِهِ .

وَتُسَمَّى رَجُلُ أَبَا عِيسَى ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «إِنَّ عِيسَى لَا أَبَ لَهُ»<sup>(٥)</sup> ، فَكَرَّهَ ذَلِكَ .

وَالسُّقْطُ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ : بَلْغَنِي

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/١٧٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/١٢٢٩)، ومعناه في الحديث الآتي .

(٢) رواه مسلم (٢١٣٢) .

(٣) رواه البخاري (٢١٢٠)، ومسلم (٢١٣١) .

(٤) رواه أحمد في «المسندي» (٥/٣٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٨١٤) .

(٥) قال الحافظ العراقي : (رواه أبو عمر التوqاتي في كتاب «معاشرة الأهلين» من حديث ابن عمر بسند ضعيف ، ولأبي داود [٤٩٦٣] : أن عمر ضرب ابنًا له تكنى أبا عيسى ، وأنكر على المغيرة بن شعبة تكنيته بأبي عيسى ، فقال : إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنَّانِي ، وإنسانه صحيح ) (إتحاف) (٥/٣٨٨) .

أنَّ السُّقْطَ يصرُخُ يوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَاءَ أَبِيهِ ، فَيَقُولُ : أَنْتَ ضَيَعْتَنِي وَتَرَكْتَنِي لَا اسْمَ لِي ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : كَيْفَ وَقْدْ لَا يَدْرِي أَنَّهُ غَلامٌ أَوْ جَارِيَةٌ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَجْمِعُهُمَا ؛ كَحْمَزَةَ ، وَعَمَارَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَعَتْبَةَ<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّكُمْ تُدْعُونَ يوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ »<sup>(٢)</sup> .

وَمَنْ لَهُ اسْمٌ يُكْرَهُ .. يُسْتَحْبِطُ تَبْدِيلُهُ ، بَدَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَ الْعَاصِ بِعَبْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : كَانَ اسْمُ زَيْنَبَ بْرَّةَ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « تَزَكَّيْ نَفْسَهَا » فَسَمَّاهَا زَيْنَبَ<sup>(٤)</sup> .

وَكَذَلِكَ وَرَدَ نَهْيٌ فِي اسْمِ أَفْلَحَ وَيَسَارِ وَنَافِعٍ وَبَرَكَةً ؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ : أَئْمَّ بَرَكَةً؟ فَيَقُولُ : لَا<sup>(٥)</sup> .



(١) وقد روی الدیلمی فی « مسند الفردوس » (٣٣٩٢) : « سمو السقط .. يثقل الله به میزانکم ، فإنه يأتي يوم القيمة فیقول : يا رب ؛ أضاعوني فلم یسمونی » .

(٢) رواه أبو داود (٤٩٤٨) .

(٣) رواه ابن عساکر فی « تاريخ دمشق » (٢٤٨/٣١) ، و كانوا ثلاثة ، فبدّل صلی الله علیه وسلم اسمهم إلى عبد الله .

(٤) رواه البخاري (٦١٩٢) ، و مسلم (٢١٤١) .

(٥) كما روی مسلم (٢١٣٦) مرفوعاً : « لَا تَسْمُ غَلامَكَ رِبَاحًا وَلَا يَسَارًا وَلَا أَفْلَحَ =

**الأدب الرابع :** العقيقة عن الذكر بثاتين ، وعن الأنثى بشاة ، ولا بأس بالشاة ذكرًا كانَ أوْ أنثى .

روت عائشة رضي الله عنها : أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فِي الغلامِ بثاتينِ مكافتينِ ، وَفِي الْجَارِيَةِ بشاةٍ<sup>(١)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّهُ عَقَّ عَنِ الْحَسْنِ بشاةً ، وَهَذَا رَخْصَةٌ فِي الاقتصارِ عَلَى وَاحِدَةٍ<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَعَ الْغَلَامِ عَقِيقَةٌ ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمْيِطُوا عَنْهُ الْأَذْيَى »<sup>(٣)</sup> .

وَمِنَ السَّنَةِ : أَنْ يَتَصَدَّقَ بوزنِ شعرِه ذهباً أوْ فضةً ؟ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ خَبْرٌ ؛ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْرٌ فاطِمَةَ رضي الله عنها يَوْمَ سَابِعِ حُسْنِي أَنْ تَحْلَقَ شَعْرَهُ ، وَتَتَصَدَّقَ بِزَنَةِ شَعْرِه فِضْفَةً<sup>(٤)</sup> .

= « ولا نافعاً » ، وعنه كذلك (٢١٣٧) وفيه : « ولا نجحاً ، فإنك تقول : أئمَّ هو ؟ فيقول : لا... » الحديث ، وعنه أيضاً (٢١٣٨) أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَنْ يَسْمَى بِيَعْلَى وَبِرَكَةٍ وَبِأَفْلَحٍ وَبِيَسَارٍ وَبِنَافِعٍ وَبِنَحْوِ ذَلِكِ... الحديث .

(١) رواه الترمذى (١٥١٣) ، والمكافتين : المتساويتان سنًا وحسنًا .

(٢) رواه أبو داود (٢٨٤١) بلفظ : (عَقَّ عَنِ الْحَسْنِ وَالْحُسْنِ كِبَشًا كِبَشًا) ، وأورده الترمذى في ذيل (١٥١٤) وقال : (وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ) ذاكراً الرخصة .

(٣) رواه البخارى (٥٤٧١) .

(٤) رواه الحاكم في « المستدرك » (٤/٢٣٧) ، وهو عند الترمذى (١٥١٩) عن الحسن بدل الحسين رضي الله عنهما .

قالت عائشة رضي الله عنها : ( لا يُكسر للحقيقة عظم )<sup>(١)</sup> .

**الأدب الخامس :** أن يحنّكه بتمرة أو حلاوة ، رُويَ عنْ أسماء بنت أبي بكرٍ رضي الله عنهما أنها قالت : ( ولدت عبد الله بنَ الزبير بقباء ، ثمَّ أتيت به رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلام ، فوضعته في حجره ، ثمَّ دعا بتمرة ، فمضغها ، ثمَّ تفلَّ في فيه ، فكان أولَ شيء دخلَ جوفه ريق رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلام ، ثمَّ حنّكه بتمرة ، ثمَّ دعا له وبركَ عليه ، وكان أولَ مولودٍ ولدَ في الإسلام ، ففرحوا به فرحاً شديداً ؛ لأنَّهم قيل لهم : إنَّ اليهود قد سحرتُكم فلا يولدُ لكم )<sup>(٢)</sup> .

### الثاني عشر<sup>(٣)</sup> : في الطلاق :

وليعلم أنه مباح ، ولكنَّه أبغضُ المباحثات إلى الله تعالى<sup>(٤)</sup> ، وإنما يكون

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٢٤٧٤٦ ) .

(٢) رواه البخاري ( ٥٤٦٩ ) ، ومسلم ( ٢١٤٦ ) ، ومعنى كونه أول مولود في الإسلام : أي بالمدينة من قريش .

(٣) من الآداب التي على الزوج مراعاتها مع زوجته .

(٤) وهذا مبني على قول : إن المباح يشمل المكرور والمندوب ؛ إذ يفسر بما يجوز الإقدام عليه ، قال الإمام القرافي في « شرح تقيع الفصول » ( ص ٧١ ) : ( وتفسيرها - أي : الإباحة - باستواء الطرفين هو اصطلاح المتأخرین ، فإذا اندرج فيها المكرور ويكون الطلاق من أشد المكرورات .. فيفهم الحديث حينئذ ، وإلا .. يتذرع فهمه ) .

مباحاً إذا لم يكن فيه إيذاء بالباطل ، ومهما طلقها.. فقد أذاها ، ولا يُباح  
إيذاء الغير إلا بجنائية من جانبه ، أو بضرورة من جانبه ، قال تعالى : «**فَإِنْ أَطْعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا**» أي : لا طلبوا حيلة للفراق .

وإن كرهها أبوه .. فليطلقها ، قال ابن عمر رضي الله عنهما : كان تحتي امرأة أحبها ، وكان أبي يكرهها ويأمرني بطلاقها ، فراجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا بنَ عمرٍ ؛ طلاق امرأتك »<sup>(١)</sup> ، فهذا يدل على أنَّ حقَّ الوالد مقدم ، ولكن والد يكرهها لا لغرض فاسدٍ مثلُ عمر .

ومهما أذت زوجها ، وبذلت على أهله .. فهي جانية ، وكذلك مهما كانت سيئة الخلق ، أو فاسدة الدين ، قال ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى : «**وَلَا يَخْرُجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَةٍ**» : (مهما بذلت على أهله وأذت زوجها .. فهو فاحشة)<sup>(٢)</sup> ، وهذا أريد

= والحديث هو ما رواه أبو داود (٢١٧٨) ، وابن ماجه (٢٠١٨) مرفوعاً : «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق» ، وقال الحافظ الزيدي : ( وإنما كان كذلك من حيث أداؤه إلى قطع الوصلة وحل قيد العصمة المؤدي إلى التناسل الذي به تكثير هذه الأمة ، لا من حقيقته في نفسه ؛ فإنه ليس بحرام ولا مكره أصله ، بل تجري فيه الأحكام الخمسة ) . «إتحاف» (٣٩١/٥) .

(١) رواه أبو داود (٥١٣٨) ، والترمذى (١١٨٩) ، وابن ماجه (٢٠٨٨) .

(٢) كما في «القوت» (٢٥٤/٢) ، وقد رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٢٣/٦) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٣١/٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ونقل ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤٩/١٩) القول عنهم ، وبذلت : تكلمت بالبذاء ، وهو الفحش من القول .

بـِ فـِي الـَّعْدَةِ ، وـِلـِكـِنـِهِ تـِبـِيـَّهـِ عـِلـِيـَّـا الـِّمـَقـُصـُورـِ .

وإنْ كانَ الأذى مِنَ الْزَوْجِ . . فلها أَنْ تفتدِي بِذُلِّ مَالٍ ، وَيُكْرِهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يأخذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِجْحَافٌ بِهَا وَتَحْامِلٌ عَلَيْهَا ، وَتِجَارَةٌ عَلَى الْبَضْعِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْدَتُ بِهِ﴾ ، فَرَدُّ مَا أَخْذَتْهُ فَمَا دُونَهُ لَا تُقْرَبُ بِالْفَدَاءِ .

فإن سألت الطلاق بغير ما بأس.. فهـيـ آثـمـةـ ، قالـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : «أيـمـاـ اـمـرـأـ سـأـلـتـ زـوـجـهـ طـلـاقـهـ مـنـ غـيـرـ ماـ بـأـسـ.. لـمـ تـرـحـ رـائـحةـ الجـنـةـ» ، وفيـ لـفـظـ : «فـالـجـنـةـ عـلـيـهـ حـرـامـ»<sup>(1)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « المختلعت هن المنافقات »<sup>(٢)</sup> .

**ثمَ ليراع الزوجُ في الطلاقِ أربعةَ أمورٍ :**

الأَوْلُ : أَنْ يَطْلُقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَجْمَعُهَا فِيهِ : فَإِنَّ الطَّلاقَ فِي الْحِيْضِ أوِ  
الْطَّهْرِ الَّذِي جَامَعَ فِيهِ بَدْعَيْ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ  
عَلَيْهَا .

فإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ.. فَلِيَرْجِعُهَا ، طَلَقَ ابْنَ عَمِّ امْرَأَتِهِ فِي الْحِيْضُ ، فَقَالَ

(١) رواه أبو داود (٢٢٢٦) ، والترمذى (١١٨٧) ، وابن ماجه (٢٠٥٥) .

(٢) رواه الترمذى (١١٨٦) ، والنسائى (٦/١٦٨) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمراً : « مَرْأَةٌ فَلِي راجعُها حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيلُّ ، ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ . . طَلَقَهَا ، وَإِنْ شَاءَ . . أَمْسَكَهَا ، فَتَلَقَّ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمْرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَطْلُقَ لَهَا النَّسَاءَ »<sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا أَمْرَهُ بِالصَّبْرِ بَعْدَ الرِّجْعَةِ طَهْرِيْنِ لِثَلَاثَةِ يَكُونُ مَقْصُودُ الرِّجْعَةِ الطَّلاقَ فَقْطَ .

الثاني : أَنْ يقتصر على طلاقة واحدة : فلا يجمع بينَ الْثَلَاثَةِ ؛ لأنَّ الطلاقةَ الواحدةَ بَعْدَ الْعِدَّةِ تَفِيدُ الْمَقْصُودَ ، وَيُسْتَفِيدُ بِهَا الرِّجْعَةَ إِنْ نَدَمَ فِي الْعِدَّةِ ، وَتَجْدِيدُ النَّكَاحِ إِنْ أَرَادَ بَعْدَ الْعِدَّةِ<sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا طَلَقَ ثَلَاثَةِ . . رَبَّما نَدَمَ ، فَيُحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُزَوِّجَهَا مَحْلَلاً وَإِلَى الصَّبْرِ مَدَّةً ، وَعَقْدُ الْمَحْلَلِ مُنْهَيٌّ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> ، وَيَكُونُ هُوَ السَّاعِيَ فِيهِ ، ثُمَّ يَكُونُ قَلْبُهُ مَعْلَقاً بِزَوْجَةِ الغَيْرِ وَتَطْلِيقِهِ ؛ أَعْنِي : زَوْجَةُ الْمَحْلَلِ بَعْدَ أَنْ زُوِّجَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُورَثُ ذَلِكَ تَنْفِيرًا مِنَ الزَّوْجَةِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ ثُمَرَةُ الْجَمْعِ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ كَفَايَةٌ فِي الْمَقْصُودِ مِنْ غَيْرِ مَحْذُورٍ ، وَلَسْتُ أَقُولُ : الْجَمْعُ حَرَامٌ ، وَلَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ بِهَذِهِ الْمَعْانِي ، وَأَعْنِي بِالْكُرَاهَةِ : تِرْكَهُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ .



(١) رواه البخاري (٥٢٥٢) ، ومسلم (١٤٧١) .

(٢) قال تعالى : ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحِيدُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ، وهو الندم الذي يحمل على الرجعة .

(٣) كما روئى ذلك أبو داود (٢٠٧٦) ، والترمذى (١١١٩) ، والنمسائى (١٤٩/٦) ، وابن ماجه (١٩٣٤) من لعن الْمَحْلَلِ وَالْمَحْلَلِ لَهُ .

الثالث : أن يتلطف في التعلل بتطليقها من غير تعنيف واستخفاف : ويطيب قلبها بهدية على سبيل الإمتاع والجبر لما فجعها به من أذى الفراق ، قال تعالى : «ومَتَّعُوهُنَّ» ، وذلك واجب مهما لم يسم لها مهر في أصل النكاح<sup>(١)</sup> .

كان الحسن بن علي رضي الله عنهما مطلقاً منكحاً ، ووجه ذات يوم بعض أصحابه بطلاق امرأتين من نسائه وقال : قل لهما : اعتدأ ، وأمرأة أن يدفع إلى كل واحدة عشرة آلاف درهم ، ففعل ، فلما رجع إليه .. قال : ماذا فعلت؟ فقال : أما إحداهما .. فنكست رأسها وسكت ، وأما الأخرى .. فبكـت وانتجـبت ، فسمعتها تقول : متاع قليل من حبيب مفارق ، فأطرق الحسن ، ورحم لها وقال : لو كنت مراجعاً امرأة بعدما أفارقـها .. لراجعتـها<sup>(٢)</sup> .

ودخل الحسن ذات يوم على عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقيه المدينة ورئيسها ، ولم يكن له بالمدينة نظير ، وبه ضربت المثل عائشة رضي الله عنها حيث قالت : (لو لم أسر مسيري ذلك .. لكان أحـبـ إليـ منـ أن يكون لي ستة عشر ذكرـاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبد

(١) في النسخ : (لم يسلم ) ، والمثبت من (ق) ، ولعله الصواب ، والله أعلم .

(٢) تقدم الحديث عن ذلك ، والخبر رواه السراج القاري في «مصارع العشاق»

(١٩٨/٢) ، وهو في «القوت» (٢٤٦/٢) .

الرحمٰن بن الحارثٍ بن هشام<sup>(١)</sup> ، فدخلَ عليهِ في بيتِهِ ، فعظمَهُ عبدُ الرحمٰن وأجلسَهُ في مجلسِهِ وقالَ : ألا أرسلتَ إلَيَّ فكنتُ أجئُوكَ ؟ ! فقالَ : الحاجةُ لنا ، فقالَ : وما هيَ ؟ قالَ : جئتُكَ خاطبًا ابنتهِ ، فأطرقَ عبدُ الرحمٰن ثمَّ رفعَ رأسَهُ وقالَ : واللهِ ؛ ما علىِ وجهِ الأرضِ أحدٌ يمشي عليها أعزَّ علىَّ منكَ ، ولكنكَ تعلمُ أنَّ ابتي بضعةٌ مُنْيٌّ ، يسوءُني ما ساءَها ، ويُسرُّني ما سرَّها ، وأنتَ مطلقٌ ، فأخافُ أنْ تطلُّقَها ، وإنْ فعلتَ .. خشيتُ أنْ يتغيَّرَ قلبي في محبتكَ ، وأكرهُ أنْ يتغيَّرَ قلبي عليكَ ؛ فإنَّكَ بضعةٌ مِنْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإنْ شرطْتَ ألاَّ تطلُّقَها .. زوجتكَ ، فسكتَ الحسنُ وقامَ وخرجَ ، وقالَ بعضُ أهلِ بيتهِ : سمعتُهُ وهو يمشي يقولُ : ما أرادَ عبدُ الرحمٰن إلاَّ أنْ يجعلَ ابنتهِ طوقاً في عنقي<sup>(٢)</sup> .

وكانَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ يضجرُ منْ كثرةِ تطليقهِ ، فكانَ يعتذرُ منهُ على المنبرِ ويقولُ في خطبتهِ : إنَّ حسناً مطلقٌ ، فلا تُنكحوهُ ، حتىٌّ قامَ رجلٌ منْ

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «المتنين» (٦٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣٥/٦٢) ، وتقصد ترك سيرها يوم العجمل رضي الله عنها .

(٢) قوت القلوب (٢٤٦/٢) ، وهذا الرجل مع جلالته قدره ونبله لم يوفق إلى أن يغلب حبه الاختياري على حبه الاضطراري ، مع كثرة بناته ، فصرف ابن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير إجابة ، وتعلل بما لا يفيده ، هلا فعل مثل بنى همدان كما سيدركه المصطف . «إتحاف» (٤٠٠/٥) .

همدانَ ف قالَ : واللهِ ، يا أميرَ المؤمنينَ ؛ لئنْ كَحَنَّهُ ما شاءَ ، فَإِنْ أَحَبَّ ..

أمسكَ ، وإنْ أَحَبَّ .. تركَ ، فسَرَّ ذلِكَ عَلَيَّاً رضيَ اللهُ عنْهُ ف قالَ<sup>(١)</sup> : [من الطويل]

وَلَوْ كُنْتُ بَوَابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لِهِمْ دَانَ أَدْخُلُوا بِسَلامٍ

وهذا تنبيةٌ على أنَّ مَنْ طعنَ في حبيبهِ مِنْ أهْلِ وَولِدٍ لنواعِ حياءٍ  
فلا ينبعي أنْ يُوافقَ عَلَيْهِ ، فهذا الموافقةُ قبيحةٌ ، بلِ الأدبُ المخالفُ  
ما أَمْكَنَ ، فَإِنْ ذلِكَ أَسْرُ لقلْبِهِ ، وأُوفُقُ لباطِنِ رَأْيِهِ<sup>(٢)</sup> .

والقصدُ مِنْ هَذَا : بيانُ أنَّ الطلاقَ مباحٌ ، وقدْ وعدَ اللهُ تَعَالَى الغُنْيَ في  
الفرقِ والنكاحِ جميـعاً ، ف قالَ تَعَالَى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ  
عِبَادِكُمْ وَأَمَاءِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءٍ يُغْنِهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ » ، و قالَ تَعَالَى : « وَإِنْ  
يَنْفَرُّ قَاتِلُهُ يَعْنِي اللهُ كُلَّا مِنْ سَعْيِهِ » .

الرابعُ : أَلَا يُفْشِي سرَّها لَا في الطلاقِ ولا عندَ النكاحِ : فقدْ وردَ في  
إفشاءِ سرِّ النسَاءِ في الخبرِ الصَّحِيحِ وعِيدُ عظيمٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) قوتُ القلوب (٢٤٦/٢) ، وصبحُ الأعشى (١٣/٢٢٤) ، والعقدُ الفريد  
(٣٩٠/٣) ، وانظر « ديوان سيدنا علي » الموسوم بـ « أنوار العقول لوصي الرسول »  
(ص ٣٥٥) .

(٢) يريد بذلك تأدبه وتنبيخه ، وهذا هو الحق ، وقد غلط فيه كثيرون . « إتحاف »  
(٤٠٠/٥) .

(٣) كما روئى مسلم (١٤٣٧) مرفوعاً : « إِنْ مَنْ أَشْرَقَ النَّاسَ عَنْهُ اللَّهُ مَنْزَلَةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ  
يَفْضِي إِلَى امْرَأَهُ وَتَفْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشِرُ سرَّهَا » .

ويُروى عن بعض الصالحين أنَّه أراد طلاقَ امرأةٍ ، فقيلَ لِهِ : ما الذي يريُكَ فيها ؟ فقالَ : العاقلُ لا يهتك سترَ امرأته ، فلمَّا طلقَها .. قيلَ لِهِ : لم طلقتَها ؟ فقالَ : ما لي ولا امرأةٌ غيري ؟!  
فهذا بيانٌ ما على الزوج .



## القسم الثاني من هذا الباب النظر في حقوق الزوج عليهما

والقول الشافي فيه : أنَّ النكاح نوعٌ رقٌ ، وهي رقيقةٌ لهُ ، فعليها طاعةُ الزوج مطلقاً في كلِّ ما طلبَ منها في نفسها ، ممَّا لا معصيةٌ فيهِ .

وقد وردَ في تعظيمِ حقِّ الزوجِ عليها أخبارٌ كثيرةٌ ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ ماتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ .. دَخَلَتِ الْجَنَّةَ »<sup>(١)</sup> .

وكانَ رجُلٌ قدْ خرجَ إلى سفِيرٍ ، وعهدَ إلى امرأتهِ ألا تنزلَ مِنَ العلوِ إلى السفلِ ، وكانَ أبوها في السفلِ ، فمرضَ ، فأرسلَتِ المرأةُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تستأذنُ في النزولِ إلى أبيها ، فقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أطِيعي زوجَكِ » ، فماتَ ، فاستأمرتُهُ ، فقالَ : « أطِيعي زوجَكِ » ، فدُفِنَ أبوها ، فأرسلَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليها يخبرُها أنَّ اللهَ تَعَالَى قدْ غَفَرَ لِأبيها بطاعتِها لزوجِها<sup>(٢)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا ، وَصَامَتْ شَهْرَهَا ، وَحَفَظَتْ فِرْجَهَا ، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا .. دَخَلَتِ جَنَّةَ رَبِّهَا »<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الترمذى (١١٦١) ، وابن ماجه (١٨٥٤) .

(٢) رواه عبد بن حميد في « مسنده » (١٣٧٠) ، والطبراني في « الأوسط » (٧٦٤٤) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » (١٩١/١) ، وابن حبان في صحيحه (٤١٦٣) .

وأضاف طاعة الزوج إلى مباني الإسلام .

وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء فقال : « حاملات ، والدات ، مرضعات ، رحيمات بأولادهن ، لولا ما يأتين إلى أزواجهن .. دخل مصلياتهن الجنة »<sup>(١)</sup> .

وقال عليه السلام : « اطلعت في النار ، فإذا أكثر أهلها النساء » ، فقلن : لم يا رسول الله ؟ قال : « يكثرون اللعن ، ويكرهون العشير »<sup>(٢)</sup> يعني : الزوج العاشر .

وفي خبر آخر : « اطلعت في الجنة ، فإذا أقل أهلها النساء ، فقلت : أين النساء ؟ فقيل : شغلن الأحرمان ؛ الذهب والزعفران »<sup>(٣)</sup> يعني : الحلي ومصبغات الثياب .

وقالت عائشة رضي الله عنها : أتْ فتَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؎ إِنِّي فَتَاهُ أَخْطَبُ ، وَإِنِّي أَكْرَهُ التَّزْوِيجَ ، فَمَا حَقُّ الْزَوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ ؎ قَالَ : « لَوْ كَانَ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدْمِهِ صَدِيدٌ فَلَحْسَتَهُ .. مَا أَدَتْ

(١) رواه ابن ماجه (٢٠١٣) دون قوله : (مرضعات) ، وهي عند الطبراني في « الصغير » (٤٧/٢) ، قوله : (لولا ما يأتين إلى أزواجهن) ؛ أي : من كفران العشير ونحوه .

(٢) رواه البخاري (٣٠٤) ، ومسلم (٨٠) .

(٣) كذا في « القوت » (٢٥٢/٢) ، وبنحوه رواه أحمد في « المسند » (٢٥٩/٥) وفيه : (الحرير) بدل (الزعفران) ، وعند مسلم (٢٧٣٨) مرفوعاً : « إِنْ أَقْلَ سَاكِنَةَ الْجَنَّةِ النَّسَاءَ » ، وذكر الزعفران جاء عند أبي نعيم في « معرفة الصحابة » (٣٤٠٢/٦) .

شكرة» ، قالت : فلا أتزوج ؟ قال : « بل تزوجي ، فإنه خير »<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : أتت امرأة من خضم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : إني امرأة أيم ، وأريد أن أتزوج ، فما حق الزوج ؟ قال : « إن من حق الزوج على الزوجة إذا أرادها على نفسها وهي على ظهر بغير إلا تمنعه ، ومن حقه إلا تعطي شيئاً من بيته إلا بإذنه ، فإن فعلت ذلك .. كان الوزر عليها والأجر له ، ومن حقه إلا تصوم تطوعاً إلا بإذنه ، فإن فعلت .. فقد جاعت وعطشت ولم يقبل منها ، ومن حقه إلا تخرج من بيتها إلا بإذنه ، فإن فعلت .. لعنتها الملائكة حتى ترجع إلى بيتها أو توب »<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد .. لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها »<sup>(٣)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما تكون المرأة من وجه ربها إذا كانت في قعر بيته ، وإن صلاتها في صحن دارها أفضل من صلاتها في

(١) كذا في « القوت » (٢٥٢/٢) حيث قال : (روينا عن أم عبد المغنية عن عائشة رضي الله عنها...) ، وقد رواه أحمد في « المسند » (١٥٨/٣) ، والحاكم في « المستدرك » (٤/١٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه الطيالسي في « مسنده » (١٩٥١) وزاد : قيل : وإن كان ظالماً؟ قال : « وإن كان ظالماً » ، ورواه أبو يعلى في « مسنده » (٢٤٥٥) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٧/٢٩٢) ، وبعضه في « الصحيحين » .

(٣) رواه الترمذى (١١٥٩) .

المسجد ، وصلاتها في بيته أفضلي من صلاتها في صحن دارها ، وصلاتها في مخدعها أفضلي من صلاتها في بيته <sup>(١)</sup> ، والمخدع : بيت في بيته ، وذلك للستر ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « المرأة عوره ، فإذا خرجت .. استشرفها الشيطان » <sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً : « للمرأة عشر عورات ، فإذا تزوجت .. ستر الزوج عوره واحدة ، فإذا ماتت ستر القبر العشر عورات » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

**فحقوق الزوج على الزوجة كثيرة ، وأهمها أمران :**  
**أحدهما : الصيانة والستر .**

والآخر : ترك المطالبة مما وراء الحاجة ، والتعفف عن كسبه إذا كان حراماً .  
وهكذا كانت عادة النساء في السلف ، كان الرجل إذا خرج من منزله ..  
تقول امرأته أو ابنته : إياك وكسـبـ الـحرـامـ ؛ فإنـا نـصـبـ عـلـىـ الجـوـعـ والـضـرـ ،  
ولـا نـصـبـ عـلـىـ النـارـ <sup>(٤)</sup> .

(١) كذا في « القوت » (٢٥٢/٢) وقد روى ابن حبان في « صحيحه » (٥٥٩٨) الشطر الأول منه ، وآخره عند أبي داود (٥٧٠) .

(٢) رواه الترمذى (١١٧٣) .

(٣) رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (٤٩٧٨) ، وروى الطبراني في « الكبير » (٩٦/١٢) مرفوعاً : « هـما سـترـانـ ، الزـوـجـ والـقـبـرـ » .

(٤) كذا في « القوت » (٢٤٧/٢) ، وينحوه روى ابن الجوزي في « صفة الصفوة » (٣١١/٤) .

وَهُمْ رَجُلٌ مِنَ السَّلْفِ بِالسَّفَرِ ، فَكَرِهَ جِيرَانُهُ سَفَرَهُ ، فَقَالُوا لِزَوْجِهِ : لَمْ تَرْضِيَنَّ بِسَفَرِهِ وَلَمْ يَدْعُ لَكِ نَفْقَةً ؟ فَقَالَتْ : زَوْجِي مِنْذُ عَرَفْتُهُ أَكَالًا ، وَمَا عَرَفْتُهُ رَزَاقًا ، وَلِي رَبٌّ رَزَاقٌ ، يَذْهَبُ الْأَكَالُ وَيَبْقَى الرَّزَاقُ<sup>(۱)</sup> .

وَخَطَبَتْ رَابِعَةُ بْنُتُ إِسْمَاعِيلَ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْحَوَارِيِّ ، فَكَرِهَ ذَلِكَ ؛ لَمَ كَانَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَقَالَ لَهَا : وَاللَّهِ ، مَا لِي هَمَةٌ فِي النِّسَاءِ لِشُغْلِي بِحَالِي ، فَقَالَتْ : إِنِّي لَا شُغْلٌ بِحَالِي مِنْكَ ، وَمَا لِي شَهْوَةً ، وَلَكُنِّي وَرَثْتُ مَالًا جَزِيلًا مِنْ زَوْجِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفَقَهُ عَلَى إِخْرَانِكَ ، وَأَعْرَفَ بِكَ الصَّالِحِينَ ، فَيَكُونُ لِي طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : حَتَّى أَسْتَأْذِنَ أَسْتَاذِي ، فَرَجَعَ إِلَى أَبِي سَلِيمَانَ الدَّارَانِيِّ ، قَالَ : وَكَانَ يَنْهَايِي عَنِ التَّزْوِيجِ وَيَقُولُ : مَا تَرْوَجَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا تَغِيرَ ، فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَهَا .. قَالَ : تَرْوَجْ بِهَا ؛ فَإِنَّهَا وَلِيَةُ اللَّهِ ، هَذَا كَلَامُ الصَّدِيقِينَ ، قَالَ : فَتَرْوَجْ جُنْحُنُها ، فَكَانَ فِي مَنْزِلِنَا كُرْكُرٌ مِنْ جَصٍّ ، فَفَنَيَ مِنْ غَسْلٍ أَيْدِي الْمُسْتَعْجِلِينَ لِلْخُرُوجِ بَعْدَ الْأَكْلِ فَضْلًا عَمَّنْ غَسَلَ بِالْأَشْنَانِ ، قَالَ : وَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ نَسَوَةً ، فَكَانَتْ تَطْعُمُنِي الطَّيَّابَاتِ وَتَطْبِيَنِي وَتَقُولُ : اذْهَبْ بِنَشَاطِكَ وَقَوْتِكَ إِلَى أَزْوَاجِكَ ، وَكَانَتْ رَابِعَةُ هَذِهِ تُشَبَّهُ فِي أَهْلِ الشَّامِ بِرَابِعَةِ الْعَدُوَيَّةِ فِي الْبَصَرَةِ<sup>(۲)</sup> .

(۱) قوت القلوب (٢٤٧/٢).

(۲) قوت القلوب (٢٤٧/٢).

ومن الواجبات عليها : ألا تفرط في ماله ، بل تحفظه عليه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لها أن تطعم من بيته إلا بإذنه إلا الرطب الذي يخاف فساده ، فإن أطعمت عن رضاه .. كان لها مثل أجره وإن أطعمت بغير إذنه .. كان له الأجر وعليها الوزر »<sup>(١)</sup> .

ومن حقها على الوالدين : تعليمها حسن المعيشة ، وأداب العشرة مع الزوج ؛ كما روی أن أسماء بن خارجة الفزاري قال لابنته عند التزوج : إنك خرجت من العشّ الذي فيه درجت ، فصرت إلى فراش لم تعرفيه ، وقربين لم تألفيه ، فكوني له أرضا .. يكن لك سماء ، وكوني له مهادا .. يكن لك عمادا ، وكوني له أمة .. يكن لك عبدا ، لا تلحي بي فيقلبك ، ولا تباعدي عنه فينساك ، إن دنا .. فاقربني منه ، وإن نأى .. فابعدني عنه ، واحفظي أنفه وسمعة وعيته ، لا يشم منك إلا طيبا ، ولا يسمع إلا حسنا ، ولا ينظر إلا جميلا<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا في « القوت » (٢٥١/٢) ، رواه الطيالسي في « مسنده » (١٩٥١) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢٩٢/٧) بثحه ، وليس فيه ذكر الرطب ، وعند أبي داود (١٦٨٦) في مبایعة النساء وقد قالت إحداهن : يا نبی الله ؟ إنا كلّ على آبائنا وأبنائنا وأزواجنا ، مما يحل لنا من أموالهم ؟ فقال : « الرطب تأكلنه وتهدينه » قال أبو داود : الرطب : الخبز والبقل والرطب .

(٢) كذا في « القوت » (٢٥٥/٢) ، وقد رواها عن أسماء بن خارجة كذلك ابن أبي الدنيا في « العيال » (١٣٦) مختصرًا ، وبحثه عند ابن عبد ربه في « العقد الفريد » (٦/٨٣) لامرأة عوف بن محلّم توصي ابنتها أم إياس ، مع زيادة حسنة .

[من الطويل]

وقالَ رَجُلٌ لِزَوْجِهِ<sup>(١)</sup> :

خُذِي الْعَفْوَ مِنِي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي  
 وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ  
 فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَنْ كَيْفَ الْمُغَيَّبُ  
 وَلَا تُكْثِرِي الشَّكْوَى فَتَذَهَّبَ بِالْهَوَى  
 وَيَأْبَاكِ قَلْبِي وَالْقُلُوبُ تَقَلَّبُ  
 إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبِسْ الْحُبُّ يَذَهَبُ

والقولُ الجامعُ في آدابِ المرأةِ مِنْ غيرِ تطويلٍ : أَنْ تكونَ قاعدةً في قعرِ  
 بيتهَا ، لازمةً لمغزِلِها ، لا تُكثِرُ صعودَهَا واطلاعَهَا ، قليلةَ الكلامِ  
 لجيرانِهَا ، لا تدخلُ عليهمْ إِلَّا في حَالٍ يوجِبُ الدُخُولَ ، تحفظُ بعلَها في  
 غيَّبِهِ وحضرَتِهِ ، وتطلبُ مسَرَّتَهُ في جمِيعِ أمورِهَا ، ولا تخونَهُ في نفْسِهَا  
 ومالِهِ ، ولا تخرجُ مِنْ بيتهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وإنْ خرجَتْ بِإِذْنِهِ . . فمحْتفِيَةٌ في هيئةِ  
 رَثَّةٍ ، تطلبُ المواقِعَ الْخَالِيَّةَ دُونَ الشَّوارِعِ وَالْأَسْوَاقِ ، محترزةً مِنْ أَنْ  
 يسمعَ غَرِيبٌ صوْتَهَا ، أوْ يعرِفَهَا بِشَخْصِهَا ، لا تعرَفُ إِلَى صَدِيقٍ بعلَها  
 في حاجاتِهَا ، بلْ تُنْكِرُ عَلَى مَنْ تَظَنُّ أَنَّهُ يعرِفُهَا أوْ تعرِفُهُ ، هُمُّهَا صلاحُ  
 شَائِنَهَا ، وتدبِيرُ بيتهَا ، مقبلةً عَلَى صلاتِهَا وصيامِهَا ، وإذا استأذَنَ صَدِيقًا

(١) والذِي فِي «القوت» (٢٥٥/٢)، و«العيال» (١٣٦) متابعةً كلامَ أسماءَ بنِ خارجةَ  
 حِيثُ قالَ : (وكُونِي كَمَا قَلْتُ لِأَمْكَ) وذِكْرُ الأَبِيَّاتِ ، وليُسْ فِي «العيال» الْبَيْتُ  
 الثَّانِي . وَالْأَبِيَّاتُ لِأَسْمَاءَ بْنِ خارجهَ ، انْظُرْ «الأَغَانِي» (٨٠٦٩/٢٣) ، وَقِيلُ : لأَبِي  
 الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِي فِي «دِيْوَانِهِ» (ص ٣٨١) ، وَانْظُرْ «الْمَعْمُرُونَ وَالْوَصَائِيَا» (ص  
 ١٤٨) .

لبعيلها على الباب وليس البعل حاضراً.. لم تستفهمه ، ولم تعاوده في الكلام<sup>(١)</sup> ؛ غيره على نفسها وبعيلها ، وتكون قانعةً من زوجها بما رزق الله عز وجل ، ومقدمة حقه على حق نفسها وحق سائر أقاربها ، متنظفة في نفسها ، مستعدة في الأحوال كلها؛ ليستمتع بها إن شاء ، مشفقة على أولادها ، حافظة للستر عليهم ، قصيرة اللسان عن سب الأولاد ومراجعة الزوج .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أنا وامرأة سفيع الخدين كهاتين في الجنة ؛ امرأة آمنت من زوجها وحبست نفسها على بناتها حتى بانوا أو ماتوا »<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « حرم الله على كل إدمي دخول الجنة قبلى ، غير أنني أنظر عن يميني فإذا امرأة تبادرني إلى باب الجنة ، فاقول : ما لهذه تبادرني ؟ فيقال لي : يا محمد ؛ هذه امرأة كانت حسناء جميلة ، وكان عندها يتامي لها ، فصبرت عليهنَّ حتى بلغ أمرهنَّ الذي بلغ ، فشكر الله لها ذلك »<sup>(٣)</sup> .

ومن آدابها : ألا تتفاخر على الزوج بجمالها ، ولا تزدرى زوجها

(١) وإن لزم الأمر لضرورة الخطاب .. فلتجعل أصابعها على فمه وتغير صوتها بحيث يظن أنه صوت عجوز لا شابة . « إتحاف » (٤٠٧/٥) .

(٢) رواه أبو داود (٥١٤٩) ، وأمنت : مات عنها زوجها ، وسفيع الخدين : متغيرة لون الخدين لما يكابدها من المشقة والضنك .

(٣) رواه أبو يعلى في « مسنده » (٦٦٥١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٥٨) .

لَقَبِحِهِ؛ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ قَالَ: دَخَلْتُ الْبَادِيَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ وَجْهَهَا تَحْتَ رَجْلِي مِنْ أَقْبَحِ النَّاسِ وَجْهَهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَذِهِ؛ أَتَرْضِينَ لِنفْسِكِ أَنْ تَكُونِي تَحْتَ مِثْلِهِ؟! فَقَالَتْ: يَا هَذَا؛ اسْكُتْ، فَقَدْ أَسَأْتَ فِي قَوْلِكَ، لَعْلَهُ أَحْسَنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَالِقِهِ فَجَعَلَنِي ثَوَابَهُ، وَلَعِلَّي أَسَأْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ خَالِقِي فَجَعَلَهُ عَقْوَبَتِي، أَفَلَا أَرْضَى بِمَا رَضِيَ اللَّهُ لِي؟! فَأَسْكَسْتَنِي<sup>(۱)</sup>.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: رَأَيْتُ فِي الْبَادِيَّةِ امْرَأَةً عَلَيْهَا قَمِيصٌ أَحْمَرُ، وَهِيَ مُخْتَضَبَةٌ، وَبِيَدِهَا سِبْحَةٌ، فَقُلْتُ: مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنْ هَذَا! فَقَالَتْ: [مِنَ الطَّوْرِيلِ]  
وَلِلَّهِ مِنِّي جَانِبٌ لَا أُضِيعُهُ   وَلِلَّهِ مِنِّي وَالْبَطَالَةُ جَانِبٌ  
فَعْلَمْتُ أَنَّهَا امْرَأَةٌ صَالِحةٌ لَهَا زَوْجٌ تَزَرَّئُ لَهُ<sup>(۲)</sup>.

وَمِنْ آدَابِ الْمَرْأَةِ: مَلَازِمُ الصَّلَاحِ وَالانْقِبَاضِ فِي غِيَّبَةِ زَوْجِهَا، وَالرَّجُوعُ إِلَى اللَّعِبِ وَالانْسَاطِ وَأَسْبَابِ اللَّذَّةِ فِي حُضُورِ زَوْجِهَا.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُؤْذِي زَوْجَهَا بِحَالٍ، رُوِيَّ عَنْ مَعاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجُهُ مِنَ الْحُورِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ قاتِلُكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ

(۱) رواه ابن الطيورى في «الطيوريات» (١٩٥).

(۲) أورد الخبر ابن حمدون في «تذكرةه» (١٩٩/٧) والبيت من غير نسبة، وانظر «محاضرات الأدباء» (٤٥١/٣).

عندك دخيلٌ ، يوشك أنْ يفارقك إلينا »<sup>(١)</sup> .

وممَّا يجبُ عليها مِنْ حقوقِ النكاحِ إِذَا ماتَ عنْها زوجُها : أَلَا تُحدِّدَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهِرٍ وَعِشْرِينَ ، وَتُتَجْنِبَ الطَّيْبَ وَالزَّيْنَةَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ ، قَالَتْ زَيْنَبُ بَنْتُ أَبِي سَلْمَةَ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوْفِيقِ أَبُوها أَبُو سَفِيَّانَ بْنَ حَرْبٍ ، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فِيهِ صَفْرَةُ خَلْوَقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَدَهَنَتْ بِهِ جَارِيَّةً ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ؟ مَا لِي بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَحْلُّ لِأَمْرَأٍ تَؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحدِّدَ عَلَى مَيِّتٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةِ أَشْهِرٍ وَعِشْرَاءً »<sup>(٢)</sup> .

ويلزمُها لزومُ مسكنِ النكاحِ إِلَى آخرِ العدَّةِ ، وليستَ لها الانتقالُ إِلَى أهْلِهَا ، وَلَا الخروجُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ .

وَمِنْ آدَابِهَا : أَنْ تَقُومَ بِكُلِّ خَدْمَةٍ فِي الدَّارِ تَقْدِرُ عَلَيْها ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَسْمَاءَ بَنْتِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي الزَّبِيرُ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرَ فَرَسِيهِ وَنَاضِحِهِ ، فَكُنْتُ أَعْلَفُ فَرَسَهُ ، وَأَكْفِيهِ مَؤْنَتَهُ وَأَسْوَسَهُ ، وَأَدْقُ النَّوْيَ لَنَاضِحِهِ وَأَعْلَفُهُ ، وَأَسْتَقِي الْمَاءَ ، وَأَخْرُزُ غَرْبَهُ ، وَأَعْجَنُ ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوْيَ عَلَى رَأْسِي مِنْ ثَلَاثِي

(١) رواه الترمذى (١١٧٤) ، وابن ماجه (٢٠١٤) .

(٢) رواه البخارى (١٢٨٢ ، ٥٣٣٤) ، ومسلم (١٤٨٦) .

فرسخ ، حتى أرسل إلى أبو بكر بجارية ، فكفتني سياسة الفرس ، فكأنما اعتقني ، ولقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ومعه أصحابه والنوى على رأسي ، فقال عليه الصلاة والسلام : « إخ إخ » ؛ لينيَّ ناقته ويحملني خلفه ، فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته ، وكان أغير الناس ، فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني قد استحييت ، فجئت الزبير ، فحكيت له ما جرى ، فقال : والله ؓ لحملك النوى على رأسك أشد على من ركب معه<sup>(١)</sup> .



### تم كتاب آداب النكاح

وهو الكتاب الثاني من ربع العادات من كتب أحياء ار علوم الدين

بحمد الله وعنه ، وصلاته على نبيه محمد وآلـه وسلم تسليماً

يلوه كتاب آداب الکسب والمعاش

(١) إذ لا عار فيه ، بخلاف حمل النوى ؛ فإنه ربما يتورم منه خسنه نفسه ودناءة همه .  
« إتحاف » (٤١١/٥) ، والخبر رواه البخاري (٥٢٢٤) ، ومسلم (٢١٨٢) .



كتاب  
الذليل والمعاشر

وهو الكتاب الثالث من ربع العادات  
من كتب احسان علوم الدين



# كتاب آداب الكسب والمعاش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا مُوَحَّدًا مَحْقِقًا فِي تَوْحِيدِهِ مَا سُوِّيَ الْوَاحِدُ الْحَقُّ وَتَلَاهُ شَيْءٌ ،  
وَنَمْجَدُهُ تَمْجِيدًا مَنْ يَصْرَحُ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَا سُوِّيَ اللَّهُ بِاطِّلُّ وَلَا يَتَحَشَّسُ ،  
وَأَنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ  
وَلَا فَرَاسًا ، وَنَشْكُرُهُ إِذْ رَفَعَ السَّمَاءَ لِعِبَادِهِ سَقْفًا مِنْ بَيْنَ أَمْبَانِهِ وَمَهَدَ الْأَرْضَ بِسَاطًا لَهُمْ  
وَفِرَاشًا ، وَكَوَرَ اللَّيلَ عَلَى النَّهَارِ فَجَعَلَ اللَّيلَ لِبَاسًا وَجَعَلَ النَّهَارَ مَعَاشًا  
لِيَتَشَرَّوْا فِي ابْتِغَاءِ فَضْلِهِ وَيَتَعَشَّوْا بِهِ عَنْ ضَرْعَةِ الْحَاجَاتِ<sup>(۱)</sup> اِنْتَعَاشًا .

وَنَصْلِي عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي يَصْدُرُ الْمُؤْمِنُونَ عَنْ حَوْضِهِ رِوَاءً بَعْدَ وَرَوْدِهِمْ  
عَلَيْهِ عَطَاشًا ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ لَمْ يَدْعُوا فِي نَصْرَةِ دِينِهِ تَشْمُرًا  
وَانْكِماشًا<sup>(۲)</sup> ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

## آمَانَةُ الْمَدِينَةِ :

فَإِنَّ رَبَّ الْأَرْبَابِ وَمُسَبِّبَ الْأَسْبَابِ جَعَلَ الْآخِرَةَ دَارَ الثَّوَابِ وَالْعَقَابِ ،

(۱) أي : إلْجَاؤُهَا بِذَلِّ ، وفي نسخة الحافظ الزبيدي : (ضراعة) بدل (ضرعة).  
«إتحاف» (٤١٢/٥).

(۲) الانكماش : الإسراع ، فهو تأكيد لمعنى التشمر .

والدنيا دار التمھل والاضطراب ، والتشمّر والاكتساب ، وليس التشمّر في الدنيا مقصوراً على المعاد دون المعاش ، بل المعاش ذريعة إلى المعاد ومعينٌ عليه ؛ فالدنيا مزرعة الآخرة ومدرجة إليها . والناسُ ثلاثة :

رجلٌ شغلَهُ معاشهُ عنْ معادِهِ فهوَ مِنَ الهاكينَ .

ورجلٌ شغلَهُ معادهُ عنْ معاشهِ فهوَ مِنَ الفائزينَ .

والأقربُ إلى الاعتدال هوَ الثالثُ الذي شغلَهُ معاشهُ لمعادِهِ فهوَ مِنَ المقتضدينَ .

ولنْ ينالَ رتبةَ الاقتصادِ مَنْ لمْ يلزِمْ في طلبِ المعيشةِ منهجَ السدادِ ، ولنْ ينتهضَ مَنْ طلبَ الدنيا وسيلةً إلى الآخرةِ وذریعةً ما لمْ يتَأدبْ في طلبهَا بآدابِ الشريعةِ .

وها نحنُ نوردُ آدابَ التجاراتِ والصناعاتِ وضروراتِ الاكتساباتِ وسنثِنَها ، ونشرحُها في خمسةِ أبوابٍ :

**البابُ الأوَّلُ** : في فضلِ الكسبِ والتحثُّ علىهِ .

**البابُ الثاني** : في علمِ صحيحِ البيعِ والشراءِ والمعاملاتِ .

**البابُ الثالثُ** : في بيانِ العدلِ في المعاملةِ .

**البابُ الرابعُ** : في بيانِ الإحسانِ فيها .

**البابُ الخامسُ** : في شفقةِ التاجرِ على نفسيهِ ودينهِ .



# البَابُ الْأَوَّلُ فِي فَضْلِ الْكَسْبِ وَاحْتِثْ عَلَيْهِ

أَمَا مِنَ الْكِتَابِ :

فَقُولُهُ تَعَالَى : «وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا» ، فَذِكْرُهُ فِي مَعْرِضِ الْامْتِنَانِ .  
 وَقَالَ تَعَالَى : «وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ» ، فَجَعَلَهَا رَبُّكَ  
 نَعْمَةً ، وَطَلَبَ الشُّكْرَ عَلَيْهَا .  
 وَقَالَ تَعَالَى : «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ» .  
 وَقَالَ تَعَالَى : «وَإِنَّ الْأَرْضَ يَعْبُدُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْبَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» .  
 وَقَالَ تَعَالَى : «فَإِنَّ شَرُورًا فِي الْأَرْضِ وَأَبْغَوْا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» .

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ :

فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبٌ لَا يَكْفُرُهَا إِلَّا هُنْ  
 فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ» <sup>(۱)</sup> .

(۱) رواه الطبراني في «الأوسط» (۱۰۲) ، وأبو نعيم في «الحلية» (۲۳۵/۶) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (۵۴/۲۰۰) .

وقال عليه الصلةُ والسلامُ : « التاجرُ الصَّدُوقُ يُحشَرُ يومَ القيمةِ معَ الصَّديقينَ والشَّهداَءِ »<sup>(١)</sup> .

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا ؛ تَعْفَفًا عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، وَسَعَيَاً عَلَى عِيَالِهِ ، وَتَعْطُفَاً عَلَى جَارِهِ .. لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَوْجَهُهُ كَالْقَمَرِ لِيَلَةَ الْبَدْرِ »<sup>(٢)</sup> .

وكانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا مَعَ أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَنَظَرُوا إِلَى شَابَّ ذِي جَلْدٍ وَقُوَّةٍ وَقُدْ بَكَرَ يَسْعَى ، فَقَالُوا : وَيَعْ هَذَا ! لَوْ كَانَ شَبَابُهُ وَجَلْدُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَقُولُوا هَذَا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ لِيَكْفَهَا عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَيَغْنِيَهَا عَنِ النَّاسِ .. فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى أَبْوَيْنِ ضَعِيفَيْنِ أَوْ ذَرِيَّةِ ضَعَافٍ لِيَغْنِيَهُمْ وَيَكْفِيَهُمْ .. فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَى تَفَاخِرًا وَتَكَاثِرًا .. فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ »<sup>(٣)</sup> .

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْعَبْدَ يَتَخَذُّ الْمَهْنَةَ

(١) رواه الترمذى (١٢٠٩) ، وابن ماجه (٢١٣٩) بنحوه .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٢٦٢٥) ، وابن أبي الدنيا في « العيال »

(٣٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠٩/٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٩٨٩٠) .

(٣) كذا في « القوت » (٢٦٢/٢) ، وقد رواه ابن أبي الدنيا في « العيال » (١٩) ،

والطبراني في « الكبير » (١٢٩/١٩) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٤٧٩/٧) .

يستغنى بها عن الناس ، ويبغض العبد يتعلم العلم يتحذّه مهنة »<sup>(١)</sup> .

وفي الخبر : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرِفَ »<sup>(٢)</sup> .

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَلُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مُبَرُّورٍ »<sup>(٣)</sup> .

وفي خبر آخر : « أَحَلُّ مَا أَكَلَ الْعَبْدُ كَسْبُ يَدِ الصَّانِعِ إِذَا نَصَحَّ »<sup>(٤)</sup> .  
وقال عليه الصلاة والسلام : « عَلَيْكُمْ بِالْتِجَارَةِ ؛ فَإِنَّ فِيهَا تِسْعَةً أَعْشَارَ الرِّزْقِ »<sup>(٥)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى رَجُلًا فَقَالَ : مَا تَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : أَتَعْبُدُ ، قَالَ : مَنْ يَعْبُدُكَ ؟ قَالَ : أَخِي ، قَالَ : أَخْوَكَ أَعْبُدُ مِنْكَ »<sup>(٦)</sup> .

وقال نبِيُّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي لَا أَعْلَمُ شَيْئاً يَقْرَبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٣١٦) من قول عيسى ابن مرريم عليهما السلام .

(٢) رواه الطبراني في « الأوسط » (٨٩٢٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٣٧٨/١) .

(٣) كما في « القوت » (١٥/٢) ، ورواه أحمد في « المسند » (١٤١/٤) ، والحاكم في « المستدرك » (١٠/٢) ، والبيع المبرور : الذي لا غش فيه ولا خيانة .

(٤) رواه أحمد في « المسند » (٣٣٤/٢) ، والنصح هنا : بأن يعمل عمل إتقان وإحسان ، متجنباً للغش ، وافياً بحق الصنعة ، غير ملتفت إلى مقدار الأجر ، وبذلك يحصل الخير والبركة . « إتحاف » (٤١٥/٥) .

(٥) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٢١٣) .

(٦) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (ص ٧٥٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٦٨/٤٧) عن إبراهيم التيمي يرسله .

ويبعذكم من النار إلا أمرتكم به ، ولا أعلم شيئاً يبعذكم من الجنة ويقرئكم من النار إلا نهيتكم عنه ، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب » ، أمر عليه الصلاة والسلام بالإجمال في الطلب ، ولم يقل : اتركوا الطلب ، ثم قال في آخره : « ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تطلبوا بمعصية الله تعالى ؛ فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته »<sup>(١)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الأسواق موائد الله تعالى ، فمن أتاها .. أصاب منها »<sup>(٢)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فسألة ، أعطاه أو منعه »<sup>(٣)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « من فتح على نفسه باب المسألة .. فتح الله عليه سبعين باباً من الفقر »<sup>(٤)</sup> .



(١) رواه الحاكم في « المستدرك » (٤/٢) ، وهو عند ابن ماجه (٢١٤٤) مختصراً.

(٢) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » (ص ٤٣١) ، وابن الطيوري في « الطيوريات » (٨٢٥) عن الحسن البصري ، قال الحافظ العراقي : (لم أجده مرفوعاً) . « إتحاف » (٤١٧/٥) .

(٣) رواه البخاري (١٤٧٠) ، ومسلم (١٠٤٢) .

(٤) رواه أحمد في « المسند » (٤١٨/٢) ، والترمذى (٢٣٢٥) ولفظه : « ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر » أو كلمة نحوها .

## وأمام الآثار :

فقد قال لقمان الحكيم لابنه : ( يا بنى ؛ استغنى بالكسب الحلال عن الفقر ؛ فإنه ما افتقر أحدٌ قطٌ إلا أصابه ثلث خصالٍ : رقة في دينه ، وضعف في عقله ، وذهب مروءته ، وأعظم من هذه الثلث استخفاف الناس به )<sup>(١)</sup> .

وقال عمر رضي الله عنه : ( لا يقدر أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني ، فقد علمت أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضةً )<sup>(٢)</sup> .

وكان زيد بن مسلمة يغرس في أرضيه ، فقال له عمر رضي الله عنه : أصبت ، استغنى عن الناس .. يكن أصولن لديك ، وأكرم لك عليهم ، كما قال صاحبكم أحبيحة<sup>(٣)</sup> : [من البسيط]

فَلَنْ أَزَالَ عَلَى الْزَّوْرَاءِ أَعْمُرُهَا إِنَّ الْكَرِيمَ عَلَى الْإِخْرَانِ ذُو الْمَالِ

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : ( إنني لأكره أن أرى الرجل فارغاً ، لا في أمر دينه ، ولا في أمر دنياه )<sup>(٤)</sup> .

وسئل إبراهيم عن التاجر الصدوق : أهوا حب إليك أم المتفرغ للعبادة ؟

(١) نقله صاحب « القوت » كما في « الإتحاف » ( ٤١٧ / ٥ ) .

(٢) نقله صاحب « القوت » كما في « الإتحاف » ( ٤١٧ / ٥ ) .

(٣) ديوانه ( ص ٧٩ ) .

(٤) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٧٤١ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٣٠ / ١ ) .

قال : التاجر الصدوق أحب إليّ ؛ لأنّه في جهاد ، يأتيه الشيطان من طريق المكاييل والميزان ، ومن قبل الأخذ والعطاء فيجاهده . وخالفه الحسن البصري في هذا<sup>(١)</sup> .

وقال عمر رضي الله عنه : ( ما من موضع يأتيني الموت فيه أحب إلىّ من موطن أتسوق فيه لأهلي أبيع وأشتري )<sup>(٢)</sup> .

وقال الهيثم : ( ربما يبلغني عن الرجل يقع في ، فأذكر استغناي عنه ، فيهون ذلك عليّ )<sup>(٣)</sup> .

وقال أیوب : ( كسب فيه شيء أحب إلىّ من سؤال الناس )<sup>(٤)</sup> .

وجاءت ريح عاصفة في البحر ، فقال أهل السفينة لإبراهيم بن أدهم رحمة الله وكان معهم فيها : أما ترى هذه الشدة ؟ فقال : ليس هذه شدة ، إنما الشدة الحاجة إلى الناس<sup>(٥)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢/٢٦٢) ، وإبراهيم هو النخعي ، وتفضيل الحسن للمترغ للعبادة لأنه أيضاً في جهاد أبداً ، يأتيه الشيطان بوساوسه في سائر نواحيه فيجاهده ، وكان يقول : فلا يسلم الدين في أعمال التجارات . انظر « الإتحاف » (٥/٤١٨) .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٦٢) .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٥٠٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٨١٣٤) ، والهيثم هو ابن جميل البغدادي .

(٤) قوت القلوب (٢/٢٧٤) ، وأیوب هو السختياني .

(٥) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦/٣٢٣) .

وقال أَيُوبُ : قَالَ لِي أَبُو قَلَبَةَ : الزِّمْرُ السُّوقُ ؛ فَإِنَّ الْغُنْيَ مِنَ الْعَافِيَةِ<sup>(١)</sup>  
يعني : الغنى عن الناس .

وقيل لأَحْمَدَ : مَا تَقُولُ فِيمَنْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ وَقَالَ : لَا أَعْمَلُ  
شَيْئاً حَتَّى يَأْتِيَنِي رَزْقِي ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ : هَذَا رَجُلٌ جَهَلَ الْعِلْمَ ، أَمَا سَمِعَ  
قُولَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ رَزْقَكَ تَحْتَ ظَلَّ  
رَمْحِي »<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ ذَكَرَ الطَّيْرَ فَقَالَ : « تَغْدُو  
خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَانَاً »<sup>(٣)</sup> ، فَذَكَرَ أَنَّهَا تَغْدُو فِي طَبِيبِ الرَّزْقِ ؟ ! وَكَانَ  
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَجَرَّوْنَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، وَيَعْمَلُونَ  
فِي نَخْيَلِهِمْ ، وَالْقَدْوَةُ بِهِمْ<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ أَبُو قَلَبَةَ لِرَجُلٍ : ( لَأَنْ أَرَاكَ تَطْلُبُ مَعَاشَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاكَ  
فِي زَاوِيَةِ الْمَسْجِدِ ) .

وَرُوِيَ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَدْهَمَ رَحْمَهُمَا اللَّهُ وَعَلَى عَنْقِهِ حَزْمَةُ  
حَطَبٍ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَبَا إِسْحَاقَ ؛ إِلَى مَتَى هَذَا ؟ ! إِخْوَانَكَ يَكْفُونَكَ ،

(١) رواه ابن حبان في « روضة العقلاء » ( ص ٢٢٦ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٠ / ٣ ) .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ( ٥٠ / ٢ ) .

(٣) رواه الترمذى ( ٢٣٤٤ ) ، وابن ماجه ( ٤١٦٤ ) .

(٤) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » ( ص ١٣٠ ) .

فقال : دعني عن هذا يا أبا عمرو ؛ فإنه بلغني أنه من وقف موقف مذلة في طلب الحلال .. وجئت له الجنة<sup>(١)</sup> .

وقال أبو سليمان الداراني : ( ليس العبادة عندنا أن تصف قدميك وغيرك يقوت لك ، ولكن ابدأ برغيفيك فأحرز هما ثم تعبد )<sup>(٢)</sup> .

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه : ( ينادي مناد يوم القيمة : أين بعضاه الله في أرضه ؟ فيقوم سؤال المساجد )<sup>(٣)</sup> .

فهذا مذمة الشرع للسؤال والاتكال على كفاية الأغير ، ومن ليس له مال موروث .. فلا ينجيه عن ذلك إلا الكسب والتجارة .



إإن قلت : فقد قال صلى الله عليه وسلم : « ما أوحى إليَّ أن أجمع المال وكن من التجارين ، ولكن أُوحى إليَّ أن سبُّ بحمد ربِّك وكن من الساجدين ، واعبد ربِّك حتى يأتيك اليقين »<sup>(٤)</sup> ، وقيل لسلمان الفارسي

(١) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » ( ص ٢٢ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٦٦ / ٦ ) .

(٢) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٢٦٤ / ٩ ) .

(٣) هذا عن ابن عمر مرفوعاً وهو ثالث ، انظر « المجرودين » ( ٢٥٦ / ١ ) ، وروى أبو نعيم في « الحلية » ( ١٣ / ٨ ) عن إبراهيم بن أدهم قال : ( المسألة مسألتان : مسألة على أبواب الناس ، ومسألة يقول الرجل : ألزم المسجد وأصلح وأصوم وأعبد الله ، فمن جاءني بشيء .. قبلته ، فهذا شر المسائلتين ، وهذا قد ألحف في المسألة ) .

(٤) رواه أبو الشيخ في « أخلاق النبي » ( ٨٠٧ ) .

رضيَ اللهُ عنْهُ : أوصَنَا ؛ فقَالَ : ( مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ حَاجًا ، أَوْ غَازِيًّا ، أَوْ عَامِرًا لِلْمَسْجِدِ رَبِّهِ . فَلَا يَفْعُلُ ، وَلَا يَمُوتَنَّ تَاجِرًا وَلَا جَابِيًّا )<sup>(١)</sup> .

**فالجوابُ :** أَنَّ وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَفْصِيلُ الْأَحْوَالِ ، فَنَقُولُ : لَسْنَا نَقُولُ : التَّجَارَةُ أَفْضَلُ مَطْلَقًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، وَلَكِنَّ التَّجَارَةَ إِمَّا أَنْ تُطلَبُ بِهَا الْكَفَايَةُ ، أَوِ الْثَّرَوَةُ وَالزِّيادَةُ عَلَى الْكَفَايَةِ ، فَإِنْ طُلِبَ مِنْهَا الزِّيادَةُ عَلَى الْكَفَايَةِ لِاستِكْثَارِ الْمَالِ وَادْخَارِهِ لَلصِّرْفِ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالصَّدَقَاتِ . . فَهِيَ مَذْمُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِقْبَالٌ عَلَى الدُّنْيَا الَّتِي حَبَّبَهَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ خَائِنًا . . فَهُوَ ظَلْمٌ وَفَسْقٌ ، وَهَذَا مَا أَرَادَهُ سَلْمَانُ بْنُ قَوْلَهُ : ( لَا يَمُوتَنَّ تَاجِرًا وَلَا جَابِيًّا ) ، وَأَرَادَ بِالْتَّاجِرِ طَالِبَ الزِّيادَةِ .

فَأَمَّا إِذَا طُلِبَ بِهَا الْكَفَايَةَ لِنَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ ، وَكَانَ يَقْدِرُ عَلَى كَفَائِتِهِمْ بِالسُّؤَالِ . . فَالْتَّجَارَةُ تَعْفَفُ عَنِ السُّؤَالِ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى السُّؤَالِ ، وَكَانَ يُعْطَى مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ . . فَالْكَسْبُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى لِأَنَّهُ سَائِلٌ بِلِسَانِ حَالِهِ ، وَمَنَادٍ بَيْنَ النَّاسِ بِفَقْرِهِ<sup>(٢)</sup> ، فَالْتَّعْفُفُ وَالْتَّسْرُّ أُولَئِكَ مِنَ الْبَطَالَةِ ، بَلْ مِنَ الْأَشْتِغَالِ بِالْعِبَادَاتِ الْبَدْنِيَّةِ .

(١) رواه ابن المبارك في «الجهاد» (٢١٥) ، وابن سعد في «الطبقات الكبرى»

(٤/٨٥) وفي (بـ، هـ، وـ) : (خائناً) بدل (جابياً) .

(٢) وهو شر المسألتين كما تقدم في التعليق المنصرم قريباً .

## وترک الکسب أفضل لأربعة :

عايد بالعبدات البدنية .

أو رجل له سير بالباطن وعمل بالقلب في علوم الأحوال والمكاففات .

أو عالم يشتغل بتربيه علم الظاهر مما ينتفع الناس به في دينهم ؛ كالمفتى والمفسر والمحدث وأمثالهم .

أو رجل مشغول بمصالح المسلمين وقد تكفل بأمورهم ؛ كالسلطان والقاضي والشاهد .

فهؤلاء إذا كانوا يكفون من الأموال المرصدة للمصالح أو الأوقاف المسيبة على العلماء والقراء . فإنما هم فيه أفضل من الاستغال بالكسب ، ولهذا أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سبّع بحمد ربّك وكن من الساجدين ، ولم يوح إليه أن اجمع المال وكن من التجارين ؛ لأنّه كان جاماً لهذه المعاني الأربع إلى زيادات لا يحيط بها الوصف ، ولهذا أشار الصحابة على أبي بكر رضي الله عنه بترك التجارة لما ولـيـ الخلافة ؛ إذ كان ذلك يشغلـه عن المصالح ، وكان يأخذ كفـاته من مالـ المصالـح ، ورأـيـ ذلك أولـيـ .

نعم ، لـمـا تـوفـيـ . . أوصـى بـرـدـهـ إـلـى بـيـتـ المـالـ ، ولـكـنـهـ رـآـهـ فـي الـاـبـتـداـءـ . أولـيـ .

## ولهؤلاء الأربع حالاتٍ أخرىان :

**إحداهما :** أن تكون كفایتهم عند ترك الكسب من أيدي الناس وما يصدق به عليهم من زكاة أو صدقة من غير حاجة إلى سؤال ، فترك الكسب والاشغال بما هم فيه أولى ؛ إذ فيه إعانة للناس على الخيرات ، وقبول منهم لما هو حق عليهم أو فضل لهم .

**الحالة الثانية :** الحاجة إلى السؤال ، وهذا في محل النظر ، والتشديدات التي رويناها في السؤال وذمه تدل ظاهراً على أن التعفف عن السؤال أولى ، وإطلاق القول فيه من غير ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير ، بل هو موكلا إلى اجتهاد العبد ونظره لنفسه ؛ بأن يقابل ما يلقى في السؤال من المذمة وتهتك المروءة وال الحاجة إلى التثليل والإلحاح بما يحصل من اشتغاله بالعلم والعمل من الفائدة له ولغيره ، فرب شخص تكثر فائدته الخلقي وفائدة في اشتغاله بالعلم والعمل ويجهون عليه بأدنى تعريض في السؤال تحصيل الكفاية ، وربما يكون بالعكس ، وربما يتقابل المطلوب والمحدود ، فينبغي أن يستفتني المريد فيه قلبه وإن أفتاؤه المفتون ؛ فإن الفتاوي لا تحيط بتفاصيل الصور ودقائق الأحوال .

ولقد كان في السلف من له ثلاثة مئة وستون صديقاً ، ينزل على كل واحد منهم ليلة ، ومن له ثلاثون ، وكانوا يستغلون بالعبادة ؛ لعلهم بأن المتكلفين بهم يتقلدون منه من قبولهم لمبرراتهم ، فكان قبولهم

لميرأاتهم خيراً مضافاً لهم إلى عبادتهم .

فينبغي أن يدقق النظر في هذه الأمور ؛ فإن أجر الأخذ كأجر المعطي  
مهما كان الأخذ يستعين به على الدين ، والمعطي يعطيه عن طيبة قلب ،  
ومن اطلع على هذه المعاني .. أمكنه أن يتعرف حال نفسه ويستوضح من  
قلبه ما هو الأفضل له بالإضافة إلى حاله ووقته ، والله أعلم .

فهذه فضيلة الكسب ، ول يكن العقد الذي به الاكتساب جاماً لأربعة  
أمور : الصحة ، والعدل ، والإحسان ، والشفقة على الدين ، ونحن نعقد  
في كل واحد باباً ، ونبتدىء بذكر أسباب الصحة في الباب الثاني .





ويضرب بعض التجار بالدّرّة ويقولُ : ( لا يبْعِثُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ تَفَقَّهَ ،  
وَإِلَّا . . أَكَلَ الرِّبَا شَاءَ أَمْ أَبَى )<sup>(١)</sup> .

وعلِمُ العقود كثِيرٌ ، ولكنَّ هذِهِ العقود الستَّةَ لَا تنفكُ المكاسبُ عنْها ،  
وهيَ : الْبَيْعُ ، وَالرِّبَا ، وَالسَّلْمُ ، وَالإِجَارَةُ ، وَالشُّرْكَةُ ، وَالقرَاضُ .  
فلنشرحُ شروطَها .



(١) رواه الترمذى (٤٨٧) دون زيادة : ( وإلَّا . . أَكَلَ الرِّبَا . . ) ، وهي في « القوت »  
. (٢٦٢/٢).

وقد أحلَّ اللَّهُ تَعَالَى ، وله ثلاثة أركانٍ : العاقدُ ، والمعقودُ عليهِ ،  
واللفظُ .

### الرَّكْنُ الْأَوَّلُ : الْعَاقدُ :

ينبغي للناجرِ ألا يعامل بالبيع أربعةً : الصبيُّ ، والمجنونُ ، والعبدُ ،  
والأعمى ؛ لأنَّ الصبيَّ غير مكلَّفٍ ، وكذا المجنونُ ، وبيعُهما باطلٌ ، فلا  
يصحُّ بيع الصبيِّ وإنْ أذنَ لهُ فيهِ الوليُّ عند الشافعيِّ رضيَ اللَّهُ عنْهُ ، وما أخذَ  
منهما مضمونٌ عليهِ لهما ، وما سلمَهُ في المعاملةِ إليهما ، فضاعَ في  
أيديهما .. فهوَ المضيَّ لهُ .

وأمَّا العبدُ العاقلُ .. فلا يصحُّ بيعُهُ وشراؤهُ إلا بإذنِ سيدِهِ ، فعلى البقالِ  
والخبازِ والقصابِ وغيرِهم ألا يعاملوا العبيدَ ما لم يأذن لهمُ السادةُ في  
معاملتهمِ ، وذلكَ بأنَّ يسمعُهُ صريحاً ، أوْ يتشرَّهُ في البلدِ أنهُ مأذونٌ لهُ في  
الشراءِ لسيِّدِهِ والبيعِ لهُ ، فيعوَّلُ على الاستفاضةِ ، أوْ على قولِ عدلٍ يخبرُهُ  
بذلكَ ، فإنْ عاملَهُ بغيرِ إذنِ السيدِ .. فعقدُهُ باطلٌ ، وما أخذَهُ منهُ مضمونٌ  
عليهِ لسيِّدِهِ ، وما سلمَهُ إنْ ضاعَ في يدِ العبدِ .. لا يتعلَّقُ برقبتهِ ولا يضممهُ  
سيِّدُهُ ، بل ليسَ لهُ إلا المطالبةُ بهِ إذا عتقَ .

وأماماً الأعمى.. فإنَّه يبيعُ ويشتري ما لا يرى ، فلا يصحُ ذلك ، فليأمرهُ  
بأنْ يوكِلَ وكيلًا بصيراً ليشتري لهُ أو يبيعَ ، فيصُحُ توكيلهُ ، ويصُحُ بيعُ  
وكيلهُ ، فإنَّ عاملَهُ بنفسِهِ.. فالمعاملةُ فاسدةٌ ، وما أخذَهُ منهُ مضمونٌ عليهِ  
بقيمتِهِ ، وما سلمَهُ إليهِ أيضاً مضمونٌ لهُ بقيمتِهِ .

وأماماً الكافرُ.. فتجوزُ معاملتُهُ ، لكنْ لا يُباعُ منهُ المصحفُ ولا العبدُ  
المسلمُ ، ولا يُباعُ منهُ السلاحُ إنْ كانَ منْ أهلِ الحربِ ، فإنْ فعلَ .. فهيَ  
معاملاتٌ مردودةٌ ، وهوَ عاصٍ بها ربُّهُ .

وأماماً الجنديُّ منَ الأتراكِ ، والتركمانيةُ ، والعربُ ، والأكرادُ<sup>(١)</sup> ،  
والشراكُ ، والخونةُ ، وأكلةُ الربا ، والظلمةُ ، وكلُّ منْ أكثرُ مالِهِ حرامُ..  
فلا ينبغي أنْ يتملَّكَ ممَّا في أيديهمْ شيئاً ؛ لأجلِ أنها حرامٌ ، إلا إذا عرفَ  
شيءٌ بعينِهِ أنهُ حلالٌ ، وسيأتي تفصيلُ ذلكَ في كتابِ الحلالِ والحرامِ إنْ  
شاءَ اللهُ تعالى .

### الركنُ الثاني : في المعقود عليهِ :

وهوَ المالُ المقصودُ نقلُهُ منْ أحدِ العاقدينِ إلى الآخرِ ، ثمناً كانَ أو  
ثمناً ، فيعتبرُ فيهِ ستُّ شروطٍ :

**الأولُ :** ألا يكون نجساً في عينِهِ : فلا يصحُ بيعُ كلبٍ وخنزيرٍ ، ولا يبعُ

(١) والمراد : الشاذُ وأهلُ الجهالةِ من هذهِ الأجيالِ .

زِيلٌ وَعَذْرَةٌ ، وَلَا بَيْعُ الْعَاجِ وَالْأَوَانِيِّ الْمُتَخَذِّةِ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ الْعَظَمَ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، وَلَا يَطْهُرُ الْفَيْلُ بِالْذَّبْحِ ، وَلَا يَطْهُرُ عَظَمُهُ بِالْتَّنْقِيَةِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَمْرِ ، وَلَا بَيْعُ الْوَدَكِ النَّجْسِ الْمُسْتَخْرِجِ مِنَ الْحَيْوَانَاتِ الَّتِي لَا تَؤْكُلُ وَإِنَّ كَانَ يَصْلُحُ لِلِّا سْتَصْبَاحِ أَوْ طَلَاءِ السُّفَنِ .

وَلَا بَأْسَ بَيْعِ الْدَّهْنِ الْطَّاهِرِ فِي عَيْنِهِ الَّذِي نَجَسَ بِوَقْوَعِ نَجَاسَةٍ أَوْ مَوْتٍ فَأَرَةٌ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اِنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ وَهُوَ فِي عَيْنِهِ لَيْسَ بِنَجَسٍ .

وَكَذَلِكَ لَا أَرَى بَأْسًا بَيْعِ بَزْرِ الْقَزْ ؛ فَإِنَّهُ أَصْلُ حَيْوَانٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، وَتَشْبِيهُهُ بِالْبَيْضِ - وَهُوَ أَصْلُ حَيْوَانٍ - أَوْلَى مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالرُّوْثِ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ فَارِةِ الْمَسْلِكِ ، وَيُقْضَى بِطَهَارَتِهَا إِذَا انْفَصَلَتْ مِنَ الظَّبِيَّةِ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُنْتَفِعًا بِهِ : فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَشَرَاتِ ، وَلَا الْفَارَةِ ، وَلَا الْحَيَّةِ ، وَلَا التَّفَاتَ إِلَى اِنْتِفَاعِ الْمُشَعُوذِ بِالْحَيَّةِ ، وَكَذَلِكَ لَا التَّفَاتَ إِلَى اِنْتِفَاعِ أَرْبَابِ الْحَلْقِ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ السَّلَةِ وَعَرْضِهَا عَلَى النَّاسِ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْهَرَّةِ وَالنَّحْلِ ، وَبَيْعُ الْفَهْدِ وَالْأَسَدِ ، وَمَا يَصْلُحُ لِصَيْدِهِ ، أَوْ يَنْتَفَعُ بِجَلْدِهِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْفَيْلِ لِأَجْلِ الْحَمْلِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الطَّوْطِيِّ<sup>(۱)</sup> وَهِيَ الْبَيْغَاءُ ، وَالْطَّاوُوسُ ، وَالْطَّيْوَرُ الْمَلِيقَةُ الصُّورِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَؤْكُلُ ؛ فَإِنَّ التَّفْرِجَ بِأَصْوَاتِهَا وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا غَرْضٌ مَقْصُودٌ مَبْاحٌ ، وَإِنَّمَا الْكَلْبُ هُوَ الَّذِي

(۱) وَهِيَ لِفْظَةٌ فَارِسِيَّةٌ فِي الْأَصْلِ ، مَعْنَاهَا مَا ذُكِرَهُ الْمَصْنُفُ .

لا يجوز أن يقتني إعجاها بصوريه؛ لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز بيع العود والصنج<sup>(٢)</sup> والمزامير والملاهي؛ فإنه لا منفعة لها شرعاً، وكذا بيع الصور المصنوعة من الطين كالحيوانات التي تباع في الأعياد للعب الصبيان، فإن كسرها واجب شرعاً.

وصور الأشجار يتسامح بها.

وأمام الشياطين والأطباق وعليها صور الحيوانات.. فيصح بيعها، وكذا السطور، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: «اتخذى منها نمارق»<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز استعمالها منصوبة، ويجوز موضعه، وإذا جاز الانتفاع من وجهه.. صح البيع لذلك الوجه.

**الثالث:** أن يكون المتصرف فيه مملوكاً للعائد أو مأذوناً من جهة المالك: فلا يجوز أن يشتري من غير المالك انتظاراً لإذن المالك، بل لرضايَ بعد ذلك.. وجَب استئناف العقد.

(١) روى البخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤) مرفوعاً: «من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو ضاربة.. نقص كل يوم من عمله قيراطان».

(٢) الصنج عند العرب: ما يتخذ مدورة من نحاس ونحوه يضرب أحدهما بالآخر، ويجعل كذلك في أطراف الدفوف، ولكنه في الفارسية: آلة وترية، وهي آلة الرباب، وسيأتي كلام لسماع الآلات في كتاب السماع.

(٣) رواه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧)، حيث قالت: (فأخترته فجعلته وسائل)، والنُّمُرُقة: الوسادة.

ولا ينبغي أن يشتري من الزوجة مال الزوج ، ولا من الزوج مال الزوجة ، ولا من الوالد مال الولد ، ولا من الولد مال الوالد اعتماداً على أنه لو عرف .. لرضى به ؛ فإنه إذا لم يكن الرضا متقدماً .. لم يصح البيع ، وأمثال ذلك مما يكثر في الأسواق ، فواجب على العبد المتدبر أن يحترم منه .

الرابع : أن يكون المعقود عليه مقدوراً على تسليمه شرعاً وحسناً : فما لا يقدر على تسليمه حسناً .. لا يصح بيعه ؛ كالآبق ، والسمك في الماء ، والجنين في البطن ، وعنب الفحل ، وكذلك بيع الصوف على ظهر الحيوان واللبن فيضرع لا يجوز ؛ فإنه يتعدّ تسليمه ؛ لاختلاط غير المبيع بالمباع .

والمعجوز عن تسليمه شرعاً كالمرهون والموقوف والمستولدة .. فلا يصح بيعها أيضاً ، وكذا بيع الأم دون الولد إذا كان الولد صغيراً ، وكذا بيع الولد دون الأم ؛ لأن تسليمه تفريق بينهما ، وهو حرام ، فلا يصح التفريق بينهما بالبيع .

الخامس : أن يكون المبيع معلوم العين والقدر والوصف : أمّا العلم بالعين : فبأن يشير إليه بعينه ، فلو قال : بعتك شاة من هذا القطع أي شاة أردت ، أو ثوباً من هذه الشياط التي بين يديك ، أو ذراعاً من هذا الكرbas وخذله من أي جانب شئت ، أو عشرة أذرع من هذه الأرض وخذله من أي

طرفٍ شَيْتَ . . فالبيعُ باطلٌ ، وكلُّ ذلكَ ممَّا يعتادُه المتساهلونَ في الدينِ إلَّا  
أنْ يبيعَ شائعاً ؛ مثلَ أنْ يبيعَ نصفَ الشيءِ أوْ عشرَةَ ، فإنَّ ذلكَ جائزٌ .

وأمَّا العلمُ بالقدرِ : فإنَّما يحصلُ بالكيلِ أوِ الوزنِ أوِ النظرِ إلَيْهِ ، فلو  
قالَ : بعْتُكَ هذَا الثوبَ بما باعَ بِهِ فلانٌ ثوبَهُ وهمَا لا يدرِيَانِ ذلكَ . . فهو  
باطلٌ ، ولوْ قالَ : بعْتُكَ بزنةِ هذهِ الصنْجَةِ . . فهو باطلٌ إذا لمْ تكنِ الصنْجَةُ  
معلومَةَ ، ولوْ قالَ : بعْتُكَ هذهِ الصُّبْرَةَ مِنَ الحنْطَةِ . . فهو باطلٌ ، أوْ قالَ :  
بعْتُكَ بهذهِ الصُّبْرَةِ مِنَ الدِّرَاهِمِ أوْ بهذهِ الْقُطْعَةِ مِنَ الْذَّهَبِ وَهُوَ يراها . .  
صَحَّ البيعُ وَكَانَ تَخْمِينَهُ بِالنَّظَرِ كافِياً فِي مَعْرِفَةِ الْمَقْدَارِ .

وأمَّا العلمُ بالوصفِ : فيحصلُ بالرؤى في الأعيانِ ، فلا يصحُّ بيعُ  
الغائبِ إلَّا إذا سبقَتْ رؤيَتُهُ مُنْذُ مُدَّةٍ لَا يُغْلِبُ التَّغْيِيرُ فِيهَا ، والوصفُ لَا يَقُومُ  
مَقَامَ الْعِيَانِ ، هَذَا أَسْدُ الْمَذَهِبِينَ .

وَلَا يَجُوزُ بيعُ التَّوَزِّيَّ في المُسْوِحِ<sup>(۱)</sup> اعْتِمَاداً عَلَى الرَّقْوَمِ ، وَلَا بيعُ  
الحنْطَةِ فِي سَبِيلِهَا ، وَيَجُوزُ بيعُ الْأَرْزِ فِي قَشْرِهِ الَّتِي يُدَخَّرُ فِيهَا ، وَكَذَا بيعُ  
الجوزِ واللوزِ فِي القَشْرَةِ السُّفْلَى وَلَا يَجُوزُ فِي الْقَشْرَتَيْنِ ، وَيَجُوزُ بيعُ الْبَاقِلَاءِ  
الرَّطِيبِ فِي قَشْرِهِ لِلْحَاجَةِ ، وَيُسَامِحُ بِبَعْضِ الْفَقَاعِ<sup>(۲)</sup> ؛ لِجَرِيَانِ عَادَةِ الْأَوَّلِينَ

(۱) المسوح : جمع مسح ، كساء أسود من صوف ، والتَّوَزِّيَّةُ منها : ما نسب إلى تَوَزُّ ، بلدة بفارس اشتهرت بصناعة الثياب الجيدة .

(۲) الفَقَاعَ : شراب يتخذ من الشعير ، سمي بذلك للزيذ الذي يعلوه ، ونعته الزبيدي في «إتحافه» : بشراب الزبيب .

بِهِ<sup>(١)</sup> ، وَلَكُنْ نَجْعَلُهُ إِبَاحةً بِعُوْضٍ ، فَلَوْ أَشْتَرَاهُ لِيَبِيعَهُ .. فَالْقِيَاسُ بَطْلَانٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَسْتَرًا خَلْقَةً ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُسَامِحَ بِهِ ؛ إِذْ فِي إِخْرَاجِهِ إِفْسَادٌ ، كَالرِّمَانِ وَمَا يَسْتَرُ خَلْقَةً .

السادسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَقْبُوضًا إِنْ كَانَ قَدِ اسْتَفَادَ مَلْكَهُ بِمَعَاوِضَهِ : وَهَذَا شَرْطٌ خَاصٌّ ، فَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيعِ مَا لَمْ يُقْبِضُ<sup>(٢)</sup> ، وَيَسْتُوي فِيهِ الْعَقَارُ وَالْمَنْقُولُ ، فَكُلُّ مَا اشْتَرَاهُ أَوْ بَاعَهُ قَبْلَ الْقِبْضِ .. فَبِيعُهُ بَاطِلٌ ، وَقِبْضُ الْمَنْقُولِ بِالنَّقلِ ، وَقِبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيةِ ، وَقِبْضُ مَا ابْتَاعَهُ بِشَرْطِ الْكِيلِ لَا يَتَمَّ إِلَّا بِأَنْ يَكْتَالَهُ .

وَأَمَّا بَيعُ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْوَدِيعَةِ وَمَا لَمْ يَكُنِ الْمَلْكُ حَاصِلًا فِيهِ بِمَعَاوِضَهِ .. فَهُوَ جَائِزٌ قَبْلَ الْقِبْضِ .

### الرَّكْنُ الثَّالِثُ : لَفْظُ الْعَقْدِ :

فَلَا بَدَّ مِنْ جَرِيَانِ إِيجَابٍ وَقَبْوِيلٍ مَتَّصلٍ بِهِ ، بِلْفَظِ دَالٌّ عَلَى الْمَقْصُودِ مَفْهُومٌ ، إِمَّا صَرِيحٌ أَوْ كَنَاءٌ ، فَلَوْ قَالَ : (أَعْطَيْتُكَ هَذَا بِذَاكَ) بَدَّ قَوْلُهُ : (بَعْتُكَ) فَقَالَ : (قَبْلُتُ) .. جَازَ مَهْمَا قَصَدَ بِهِ الْبَيْعَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ الْإِعَارَةَ إِذَا كَانَ فِي ثَوْبَيْنِ أَوْ دَابَّيْنِ ، وَالنِّيَّةُ تُدْفِعُ الْاحْتِمَالَ ، وَالصَّرِيحُ أَقْطَعُ

(١) أي : بَيْعٌ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا جَمِيعِهِ . « إِنْجَافٌ » (٤٣٨/٥) .

(٢) رواه البخاري (٢١٣٢) ، ومسلم (١٥٢٥) .

للخصوصية ، ولكنَّ الكنائية تفيدُ الملك والحلَّ أيضاً فيما يختارُه .

ولا ينبغي أنْ يقرن بالبيع شرطاً على خلافِ مقتضى العقد ، فلو شرطَ أنْ يزيدَ شيئاً آخرَ ، أوْ أنْ يحملَ المبيع إلى دارِه ، أوْ اشتري الحطبَ بشرطِ النقلِ إلى بيته .. فكلُّ ذلكَ فاسدٌ ، إلا إذا أفرَدَ استئجارَه على النقلِ بأجرةٍ معلومةٍ منفردةٍ عنِ الشراءِ للمنقولِ .

ومهما لمْ يجرِ بينَهُما إلا المعاطاةُ بالفعلِ دونَ التلفظِ باللسانِ .. لمْ يعتقدْ بيعُ عندَ الشافعيِّ أصلاً ، وانعقدَ عندَ أبي حنيفةَ إنْ كانَ في المحرّراتِ ، ثمَّ ضبطُ المحرّراتِ عسيراً ، فإنْ ردَّ الأمرَ إلى العاداتِ .. فقد جاوزَ الناسُ المحرّراتِ في المعاطاةِ ، إذ يتقدَّمُ الدلالُ إلى البزارِ يأخذُ منه ثوبَ ديناجٍ قيمته عشرةُ دنانيرٍ مثلاً ، ويحملُه إلى المشتري ، ويعودُ إليهِ بأنهُ ارتضاهُ ، فيقولُ لهُ : خذْ عشرةً ، فيأخذُ منْ صاحبِه العشرةَ ويحملُها ويسلِّمُها إلى البزارِ ، فيأخذُها ويتصرفُ فيها ، ومشتري الثوبِ يقطعُهُ ولمْ يجرِ بينَهُما إيجابٌ وقبولٌ أصلاً !

وكذلكَ يجتمعُ المجهزونَ على حانوتِ البياعِ ، فيعرضُ متاعاً قيمته مثلاً مئةُ دينارٍ فيمنْ يزيدُ ، فيقولُ هذا : علىَ بتسعينَ ، ويقولُ الآخرُ : علىَ بخمسةٍ وتسعينَ ، ويقولُ الآخرُ : بمئةٍ ، فيقالُ لهُ : زنْ ، فيزنُ ويسلِّمُ ويأخذُ المتاعَ منْ غيرِ إيجابٍ وقبولٍ ، وقد استمرَّتْ بهِ العاداتُ !

وهذهِ منَ المعضلاتِ التي ليستُ تقبلُ العلاجَ ؛ إذ الاحتمالاتُ ثلاثةُ :

- إما فتح بابِ المعاطاةِ مطلقاً في الحقيرِ والنفيسِ وهو محالٌ ؛ إذ فيه نقلُ الملكِ من غير لفظِ دالٌّ عليهِ ، وقد أحلَّ اللهُ البيعَ ، والبيعُ اسمُ للإيجابِ والقبولِ ، ولم يجرِ ، ولا ينطلقُ اسمُ البيعِ على مجردِ فعلٍ بتسليمٍ وتسليمٍ ، فبماذا يحكمُ بانتقالِ الملكِ منَ الجانبيِّينِ ؟ لا سيما في الجواريِّ والعبيدِ والعقاراتِ والدوابِ النفيسةِ ، وما يكثرُ التنازعُ فيه ؛ إذ للMuslimِ أنْ يرجعَ ويقولَ : قدْ ندمتُ وما بعثُه ، إذْ لم يصدرْ منِي إلا مجرَّدُ تسليمٍ ، وذلكَ ليسَ ببيعٍ !

- الاحتمالُ الثاني : أنْ نسدَّ البابَ بالكليةِ كما قالهُ الشافعيُّ رحمَهُ اللهُ منْ بطلاَنِ العقدِ ، وفيه إشكالٌ منْ وجهينِ :

أحدهما : أنه يشبةُ أنْ يكونَ ذلكَ في المحرّراتِ معتاداً في زمانِ الصحابةِ ، ولو كانوا يتکلّفونَ الإيجابَ والقبولَ معَ البقالِ والخبارِ والقصَابِ .. لنقلَ عليهمْ فعلُهُ ، ولنقلَ ذلكَ نقاً متشاراً ، ولكنَّ يُشتهِرُ وقتُ الإعراضِ بالكليةِ عنْ تلكَ العادةِ ؛ فإنَّ الأعصارَ في مثلِ هذا تتفاوتُ .

والثاني : أنَّ الناسَ الآنَ قد انهمكوا فيهِ ، فلا يشتري الإنسانُ شيئاً منَ الأطعمةِ وغيرهاِ إلا ويعلمُ أنَّ البائعَ قد تملَّكهُ بالمعاطاةِ ، فأئِي فائدةٍ في تلفُظِهِ بالعقدِ إذا كانَ الأمرُ كذلكَ ؟

- الاحتمالُ الثالثُ : أنْ يفصلَ بينَ المحرّراتِ وغيرهاِ كما قالهُ أبو حنيفةَ

رحمه الله ، وعند ذلك يسرُ الضبطُ في المحرّراتِ ، ويشكُلُ وجهُ نقلِ الملكِ مِنْ غيرِ لفظٍ يدلُّ عليهِ ، وقد ذهبَ ابنُ سرِيجٍ إلى تخرِيج قولِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ على وفقيه<sup>(١)</sup> ، وهو أقربُ الاحتمالاتِ إلى الاعتدالِ ، فلا بأسَ لِو ملنا إِلَيْهِ ؛ لميسِ الحاجاتِ ، ولعموم ذلك بينَ الخلقِ ، ولما يغلُبُ على الظنِّ بِأَنَّ ذلكَ كَانَ معتاداً في الأعصارِ الأوَّلِ .

**فَمَا الجوابُ عنِ الإشكالين<sup>(٢)</sup> .. فَهُوَ أَنْ نقولَ :**

- أمَّا الضبطُ في الفصلِ بينَ المحرّراتِ وغيرِها : فليسَ علينا تكليفُ بالتقديرِ ، فإنَّ ذلكَ غيرُ ممكِنٍ ، بلْ لَهُ طرفاً واصحانٍ ، إذ لا يخفى أنَّ شراءَ البقلِ وقليلِ مِنَ الفواكهِ والخبزِ واللحمِ مِنَ المعدودِ في المحرّراتِ التي لا يعتادُ فيها إِلا المعاطاةُ ، وطالبُ الإيجابِ والقبولِ فيهِ يُعدُّ مستقبياً ، ويُستبردُ تكليفُهُ لذلكَ ويُستثقلُ ، ويُنسبُ إلىَّهُ يقيمُ الوزنَ لأميرِ حقيرِ لا وزنَ لَهُ ، فهذا طرفُ الحقارةِ .

والطرفُ الثاني : الدوابُ والعبيدُ والعقاراتُ والثيابُ النفيسةُ ، فذلكَ مما لا يُستبعدُ تكليفُ الإيجابِ والقبولِ فيها ، وبينَهما أوساطٌ متشابهةٌ يُشكُلُ فيها هيَ في محلِّ الشبهةِ ، فحقُّ ذي الدينِ أنْ يميلَ فيها إلى الاحتياطِ ، وجميعُ ضوابطِ الشرعِ فيما يعلمُ بالعادةِ كذلكَ ينقسمُ إلى أطرافٍ واضحةٍ وأوساطٍ مشكلةٍ .

(١) العزيز شرح الوجيز (٤/١٠) . (٢) وما الإشكالان الواردان في الاحتمال الثاني .

- وأما الثاني - وهو طلب سبب لنقل الملك - : فهو أن يجعل الفعل باليد أخذاً وتسلیماً سبباً ؛ إذ اللفظ لم يكن سبباً لعينه ، بل لدلالته ، وهذا الفعل قد دل على مقصود البيع دلالة مستمرة في العادة ، وانضم إليه مسيئ الحاجة ، وعادة الأولين واطراؤ جميع العادات بقبول الهدايا من غير إيجاب وقبول مع التصرف فيها ، وأئي فرق بين أن يكون فيه عوضاً أو لا يكون ؟ إذ الملك لا بد من نقله في الهبة أيضاً ، إلا أن العادة السالفة لم تفرق في الهدايا بين الحقير والنفيس ، بل كان طلب الإيجاب والقبول يستتبع فيه كيف كان ، وفي البيع لم يستتبع في غير المحرّرات . هذا ما نراه أعدل الاحتمالات .

وحق الورع المتدين لا يدع الإيجاب والقبول ؛ للخروج عن شبهة الخلاف ، ولا ينبغي أن يمتنع منه لأجل أن البائع قد تملّكه بغير إيجاب وقبول ؛ فإن ذلك لا يعرفه تحقيقاً ، فربما اشتراه بإيجاب وقبول ، فإن كان حاضراً عند شرائه ، أو أقرَّ البائع به .. فليمتنع منه ، وليشتر من غيره ، فإن كان الشيء محرراً وهو إليه محتاج .. فليتلفظ بالإيجاب والقبول ؛ فإنه يستفيد به قطع الخصومة في المستقبل معه ؛ إذ الرجوع عن اللفظ الصريح غير ممكن ، ومن الفعل ممكّن .

فإن قلت : فإن أمكن هذا فيما يشتريه .. فكيف يفعل إذا حضر في

ضيافةٌ أو على مائدةٍ وهو يعلم أن أصحابها يقنعون بالمعاطاة في البيع أو الشراء، أو سمع منهم ذلك، أو رأه، أيجب عليه الامتناع من الأكل؟

فأقول: يجب عليه الامتناع من الشراء إذا كان ذلك الشيء الذي اشترى مقداراً نفيساً ولم يكن من المحرّرات، وأمّا الأكل.. فلا يجب الامتناع منه، فإنّي أقول: إن ترددنا في جعل الفعل دلالة على نقل الملك.. فلا ينبغي ألا يجعله دلالة على الإباحة؛ فإنّ أمر الإباحة أوسع، وأمر نقل الملك أضيق، فكلّ مطعم جرى فيه بيع معاطاة فتسليم البائع إذن في الأكل، يعلم ذلك بقرينة الحال؛ كإذن الحمامي في دخول الحمام، وإنّ في الإطعام لمن يريد المشتري، فينزل منزلة ما لو قال: (أبحث لك أن تأكل هذا الطعام أو تطعم من أردت) فإنه يحل له، ولو صرّح وقال: كلّ هذا الطعام ثم أغرم لي عوضه.. يحل الأكل ويلزم الضمان بعد الأكل، هذا قياس الفقه عندي، ولكنّه بعد المعاطاة أكل ملكه ومختلف له، فعليه الضمان، وذلك في ذمته، والثمن الذي سلمه إن كان مثل قيمته.. فقد ظفر المستحق بمثل حقه، فله أن يتملكه مهما عجز عن مطالبة من عليه، وإن كان قادرًا على مطالبتها.. فإنه لا يتملك ما ظفر به من ملكه؛ لأنّه ربّما لا يرضى بتلك العين أن يصرفها إلى دينه، فعليه المراجعة.

وأمّا هنا.. فقد عرف رضاه بقرينة الحال عند التسليم، فلا يبعد أن يجعل الفعل دلالة على الرضا؛ لأنّ يستوفي دينه مما يسلّم إليه، فيأخذ بحقه، لكن على كل الأحوال جانب البائع أغمض؛ لأنّ ما أخذه قد يريد

المالك أن يتصرف فيه ، ولا يمكنه التملُك إلا إذا أتلفَ عينَ طعامِه في يد المشتري ، ثمَّ ربما يفتقرُ إلى استئنافِ قصدِ التملُك ، ثمَّ يكون قد تملَك بمحَرَرِ رضاً استفادَه من الفعلِ دونَ القولِ .

فأمَّا جانبُ المشتري للطعام وهو لا يريدُ إلا الأكل .. فهُنَّ ذلَكُمْ يُباحُ بالإباحة المفهومَة مِنْ قرينةِ الحالِ ، ولكنَّ ربما يلزمُ مِنْ مساقِ هذا أنَّ الضيفَ يضمنُ ما أتلفَه ، وإنَّما يسقطُ الضمانُ عنه إذا تملَكَ البائعُ ما أخذَه منَ المشتري ، فيسقطُ فيكون كالقاضي دينه والمتحمَل عنَّه .

فهذا ما نراه في قاعدةِ المعاطةِ على غموضِها ، والعلمُ عندَ اللهِ سبحانهُ ، وهذه احتمالاتٌ وظنونٌ ردناها ، ولا يمكنُ بناءُ الفتوى إلا على هذهِ الظنونِ ، وأمَّا الورع .. فإنه ينبغي أن يستفتني قلبَه ، ويتحققَ مواضعَ الشبهِ .



## العقد الثاني : عقد التبا

وقد حرمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وشَدَّدَ الْأَمْرَ فِيهِ ، ويجبُ الاحترازُ مِنْهُ عَلَى الصِّيَارَفِيَّةِ  
المُتَعَالِمِينَ عَلَى النَّقْدِيْنَ ، وعَلَى الْمُتَعَالِمِينَ عَلَى الْأَطْعَمَةِ ؛ إِذَا رَبَا إِلَّا فِي  
نَقْدٍ أَوْ طَعَامٍ .

وعَلَى الصِّيرَفِيِّ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنَ النَّسِيَّةِ وَالْفَضْلِ .



**أَمَّا النَّسِيَّةُ :** فَإِلَّا بَيْعَ شَيْئاً مِنْ جَوَاهِرِ النَّقْدِيْنِ بِشَيْءٍ مِنْ جَوَاهِرِ النَّقْدِيْنِ  
إِلَّا يَدَا بِيَدٍ، وَهُوَ أَنْ يَجْرِيَ التَّقَابِضُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَهَذَا احْتَرَازٌ مِنَ النَّسِيَّةِ .  
وَتَسْلِيمُ الصِّيَارَفِيَّةِ الْذَّهَبَ إِلَى دَارِ الضَّرْبِ وَشَرَاءُ الدَّنَانِيرِ الْمُضْرُوبَةِ حَرَامٌ  
مِنْ حِيثُ النَّسَاءِ وَمِنْ حِيثُ إِنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ تَفَاضُلٌ ، إِذَا لَمْ يَرُدُّ  
الْمُضْرُوبُ بِمُثْلِ وَزْنِهِ .



**وَأَمَّا الْفَضْلُ :** فَلِيَحْتَرِزْ مِنْهُ فِي ثَلَاثَةِ أَمْوَالٍ :

- فِي بَيْعِ الْمَكْسَرِ بِالصَّحِيحِ ، فَلَا تَجُوزُ الْمُعَامَلَةُ فِيهِمَا إِلَّا مَعَ الْمَمَاثِلَةِ .
- وَفِي بَيْعِ الْجَيْدِ بِالرَّدِيءِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ رَدِيَّاً بِجَيْدٍ دُونَهُ فِي  
الْوَزْنِ أَوْ بَيْعَ رَدِيَّاً بِجَيْدٍ فَوْقَهُ فِي الْوَزْنِ ؛ أَعْنِي : إِذَا بَاعَ الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ  
وَالْفَضْلَ بِالْفَضْلِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْجَنْسَانِ . . فَلَا حَرْجٌ فِي الْفَضْلِ .

- والثالث في المركبات من الذهب والفضة ، فالدنانير المخلوطة من الذهب والفضة إن كان مقدار الذهب أو الفضة مجهولاً . لم تصح المعاملة عليها أصلاً ، إلا إذا كان ذلك نقداً جارياً في البلد ، فإننا نرخص في المعاملة عليه إذا لم يقابل بالنقد ، وكذا الدرهم المغشوشة بالنحاس إن لم تكن رائجة في البلد . لم تصح المعاملة عليها ؛ لأن المقصود منها النقرة ، وهي مجهولة ، وإن كان نقداً رائجاً في البلد . رخصنا في المعاملة ؛ لأجل الحاجة ، وخروج النقرة عن أن يقصد استخراجها ، ولكن لا يقابل بالنقرة أصلاً ، وكذلك كل حلية مركبة من ذهب وفضة ، فلا يجوز شراؤه لا بالذهب ولا بالفضة ، بل ينبغي أن يشتري بمتاع آخر إن كان قدر الذهب منه معلوماً ، إلا إذا كان ممولاً بالذهب تمويهأ لا يحصل منه ذهب مقصود عند العرض على النار ، فيجوز بيعها بمثلها من النقرة وبما أريد من غير النقرة .

وكذلك لا يجوز للصirفي أن يشتري قلادة فيها خرز وذهب بذهب ، ولا أن يبيعه ، بل بالفضة يبدأ بيده إن لم يكن فيها فضة .

ولا يجوز شراء ثوب منسوج بذهب يحصل منه ذهب مقصود عند العرض على النار بذهب ، ويجوز بالفضة وغيرها .

وأما المتعاملون على الأطعمة : فعليهم التفاصيل في المجلس ، اختلف

جنسُ الطعام المبيع والمشتري أو لم يختلف ، فإن اتحد الجنس . . فعليهم التفاسُ ومراعاة المماثلة ، والمعتاد في هذا معاملة القصّاب بأن يسلم إليه الغنم ويشرى بها اللحم نقداً أو نسيئة ، فهو حرام ، ومعاملة الخباز بأن يسلم إليه الحنطة ويشرى بها الخبز نسيئة أو نقداً ، فهو حرام ، ومعاملة العصار بأن يسلم إليه الجوز والسمسم والزيتون ليأخذ منه الأدهان ، فهو حرام ، وكذا اللبن يعطى اللبن ليؤخذ منه الجبن والسمن والزبد وسائر أجزاء اللبن ، فهو أيضاً حرام .

ولا يباع الطعام بغير جنسه من الطعام إلا نقداً<sup>(١)</sup> ، وبجنسه إلا نقداً ومتماثلاً<sup>(٢)</sup> ، وكل ما يتخذ من الشيء المطعم فلا يجوز أن يباع به متماثلاً ولا متفاضلاً ؛ فلا يباع بالحنطة دقيق وخبز وسوق ، ولا بالعنبر والتمر دبس وخل وعصير ، ولا باللبن سمن وزبد ومح pisْ ومصل وجبن ، والمماثلة لا تفيد إذا لم يكن الطعام في حال كمال الأدخار ، فلا يباع الرطب بالرطب والعنبر بالعنبر متماثلاً ولا متفاضلاً .

(١) كما لو باع شيئاً بغيره أو بالعكس ؛ فإنه يجب فيه رعاية الحلول والتفاس . « إتحاف » (٤٤٩/٥) .

(٢) كما لو باع البر بالبر أو الشعير بالشعير ؛ فإنه يجب فيه رعاية التماثل والحلول والتفاس . « إتحاف » (٤٤٩/٥) .

فهذا جملٌ مقنعةٌ في تعريف البيع ، والتنبيه على ما يشعرُ التاجرَ بمثاراتِ الفسادِ ، حتى يستفتي فيها إذا تشكيَ والتبسَ عليه شيءٌ منها ، وإذا لمْ يعرفْ هذا.. لمْ يتفطنْ لمواضعِ السؤالِ ، واقتصرَ الربا والحرامَ وهو لا يدرِي .



## العقد الثالث: بَلَمْ

وليراع التاجر فيه عشرة شروط :

**الأول :** أن يكون رأس المال معلوماً علمَ مثِله : حتى لو تعذر تسلیم المسلم فيه.. أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال ، فإن أسلم كفأاً من الدرارهم جُزافاً في كُرْ حنطة.. لم يصح في أحد القولين .



**الثاني :** أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرق : فلو تفرقا قبل القبض .. انفسخ السلم .



**الثالث :** أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعريفه أو صافيه : كالحبوب والحيوانات والمعادن والقطن والصوف والإبريم والألبان واللحوم ومتاع العطارين وأشباهها .

ولا يجوز في المعجونات والمركبات وما تختلف أجزاؤه ؛ كالقسي المصنوعة<sup>(١)</sup> ، والنبل المعمول ، والخفاف والنعال المختلفة أجزاؤها وصنعتها ، وجلد الحيوانات .

ويجوز السلم في الخيز ، وما يتطرق إليه من اختلاف قدر الملح

(١) تقيده بالصنوعة احتراز عن القسي العربية، فإنها لا تركيب فيها. «إتحاف» (٤٥٣/٥).

والماء بكثرة الطبع وقلّته . . يُعفى عنه ويُتسامح فيه .

**الرابع :** أن يستقصي وصف هذه الأمور القابلة للوصف ، حتى لا يبقى وصف تتفاوت به القيمة تفاوتاً لا يتغابن بمثله الناس إلا ذكره ؛ فإن ذلك الوصف هو القائم مقام الرؤية في البيع .

**الخامس :** أن يجعل الأجل معلوماً إن كان مؤجلاً ، فلا يؤجل إلى الحصاد ، ولا إلى إدراك الشمار ، بل إلى الأشهر والأيام ؛ فإن الإدراك قد يتقدّم أو يتأخّر .

**السادس :** أن يكون المسلم فيه مما يقدر على تسليمه وقت المحلّ ، ويؤمن فيه وجوده غالباً ، فلا ينبغي أن يسلم في العنب إلى أجل لا يدرك فيه ، وكذا سائر الفواكه ، فإن كان الغالب وجوده وجاء المحلّ ، وعجز عن التسليم بسبب آفة . . فله أن يمهله إن شاء ، أو يفسخ ويرجع في رأس المال إن شاء .

**السابع :** أن يذكر مكان التسليم فيما يختلف الغرض به ، كي لا يثير ذلك نزاعاً .

الثامن : ألا يعلّقه بمعينٍ فيقول : من حنطة هذا الزرع أو ثمرة هذا البستان ؟ فإن ذلك يبطل كونه ديناً .

نعم ، لو أضاف إلى ثمرة بلد أو قرية كبيرة .. لم يضر ذلك .

التاسع : ألا يسلم في شيء نفيس عزيز الوجود ، مثل دررة موصوفة يعز وجود مثلها ، أو جارية حسناء معها ولدُها ، أو غير ذلك مما لا يقدر عليه غالباً .

العاشر : ألا يسلم في طعام مهما كان رأس المال طعاماً ، سواء كان من جنسه أو لم يكن ، ولا يسلم في نقد إذا كان رأس المال نقداً ، وقد ذكرنا هذا في الربا .

## العقد الرابع : الإجارة

وله ركناً : الأجرة والمنفعة ، فاما العاقد واللظف .. فيعتبر فيه ما ذكرناه في البيع .

والأجرة كالشمن ، فينبغي أن يكون معلوماً وموصوفاً بكلٍّ ما شرطناه في المبيع إن كان عيناً ، فإن كان ديناً .. فينبغي أن يكون معلوماً الصفة والقدر .

وليحتذرُ فيه عن أمور جرت العادة بها ، وذلك مثل كراء الدار بعمارتها ، فذلك باطلٌ ؛ إذ قدر العمارة مجهولاً ، ولو قدر دراهم وشرط على المكتري أن يصرفها إلى العمارة .. لم يجز ؛ لأن عمله في الصرف إلى العمارة مجهولاً .

ومنها استئجار السلاخ على أن يأخذ الجلد بعد السليخ ، واستئجار حمال الجيف بجلد الجيفة ، واستئجار الطحان بالنخالة أو ببعض الدقيق ؛ فهو باطلٌ ، وكذلك كلٌ ما يتوقف حصوله وانفصاله على عمل الأجير ، فلا يجوز أن يجعل أجرة .

ومنها أن يقدر في إجارة الدور والحوانيت مبلغ الأجرة ، فلو قال : لكل شهر دينارٌ ولم يقدر أشهر الإجارة .. كانت المدة مجهولة ، ولم تتعقّد الإجارة .

الركنُ الثاني : المِنْفَعَةُ المقصودَةُ بِالإِجَارَة<sup>(١)</sup> : وَهِيَ الْعَمَلُ ، وَحْدَهُ : أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ مِبَاخِ مَعْلُومٍ يَلْحُقُ الْعَامِلَ فِيهِ كَلْفَهُ ، وَيَتَطَوَّعُ بِهِ الْغَيْرُ عَنِ الْغَيْرِ .. فَيَجُوزُ الْاسْتَعْجَارُ عَلَيْهِ ، وَجَمِيلُهُ فَرْوَعُ الْبَابِ تَنْدِرَجُ تَحْتَ هَذِهِ الْرَابِطَةِ ، وَلَكِنَّا لَا نَطُولُ بِشَرِحِهَا ، فَقَدْ طَوَّلْنَا الْقَوْلَ فِيهَا فِي الْفَقَهِيَّاتِ ، وَإِنَّمَا نَشِيرُ إِلَى مَا تَعْمَلُ بِهِ الْبَلْوَى .

### فَلَيُرَاعَ فِي الْعَمَلِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ أَمْوَالُ خَمْسَةُ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مَتَقْوَمًا : بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ كَلْفَهُ وَتَعْبُ ، فَلَوْ اسْتَأْجَرَ طَعَامًا لِيَزِينَ بِهِ الدَّكَانَ ، أَوْ أَشْجَارًا لِيَجْفَفَ عَلَيْهَا الثِيَابَ ، أَوْ دِرَاهَمًا لِيَزِينَ بِهَا الدَّكَانَ .. لَمْ يَجْزُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَنَافِعَ تَجْرِي مَجْرِي حَبَّةِ سَمْسِمٍ أَوْ حَبَّةِ بَرَّ مِنَ الْأَعْيَانِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِيَعْهُ ، وَهِيَ كَالنَّظَرِ فِي مَرَأَةِ الْغَيْرِ ، وَالشَّرِبِ مِنْ بَثِرِهِ ، وَالْاسْتَظْلَالِ بِجَدَارِهِ ، وَالْاقْتِبَاسِ مِنْ نَارِهِ .

وَلَهَذَا ؛ لَوْ اسْتَأْجَرَ بِيَاعًا عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلْمَةٍ يَرْوَجُ بِهَا سَلْعَتَهُ .. لَمْ يَجْزُ ، وَمَا يَأْخُذُهُ الْبَيَاعُونَ عَوْضًا عَنْ جَاهِهِمْ وَحَشْمَتِهِمْ وَقَبُولِ قَوْلِهِمْ فِي تَرْوِيجِ السَّلْعِ .. فَهُوَ حَرَامٌ ؛ إِذْ لَيْسَ يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِلَّا كَلْمَةً لَا تَعْبَ فِيهَا ، وَلَا قِيمَةً لَهَا ، وَإِنَّمَا تَحْلُّ لَهُمْ إِذَا تَعْبُوا ؛ إِمَّا بِكَثْرَةِ التَّرْدُدِ ، وَإِمَّا بِكَثْرَةِ

(١) وَالرَّكْنُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَجْرَةُ كَمَا تَقْدِمُ .

الكلام في تأليف أمر المعاملة ، ثم لا يستحقون إلا أجراً المثل ، فاما ما توافق عليه الباعة .. فهو ظلم ، وليس مأخوذاً بالحق .

الثاني : ألا تتضمن الإجارة استيفاء عين مقصودة : فلا يجوز إجارة الكرم لارتفاعه ، ولا إجارة البساتين لشمارها ، ولا إجارة المواشي للبنها ، ويجوز استئجار المرضعة ويكون اللبن تابعاً ؛ لأن إفراده غير ممكن ، وكذا يسامح بحر الوراق وخيط الخياط ؛ لأنهما لا يقصدان على حيالهما .

الثالث : أن يكون العمل مقدوراً على تسليمه حسناً وشرعأً : فلا يصح استئجار الضعيف على عمل لا يقدر عليه ، ولا استئجار الآخرين على التعليم ونحوه<sup>(١)</sup> .

وما يحرم فعله فالشرع يمنع من تسليمه ؛ كالاستئجار على قلع سن سليمة ، أو قطع عضو لا يرخص الشرع في قطعه ، أو استئجار الحائض على كنس المسجد ، أو المعلم على تعليم السحر<sup>(٢)</sup> ، أو الفحش ، أو استئجار زوجة الغير على الإرضاع دون إذن زوجها ، أو استئجار المصور

(١) هذا مثال المعجوز عن تسليمه حسناً ، وسيسوق بعده المعجوز عن تسليمه شرعاً ، ومن مسائل هذا الضابط أنه لا يجوز استئجار من لا يحسن قراءة القرآن لقراءته . انظر «إتحاف» (٤٦١/٥) .

(٢) والطلسمات ، وفي معناها الأوفاق والجداول . «إتحاف» (٤٦٢/٥) .

على تصوير الحيوانات ، أو استئجار الصائغ على صيغة الأواني من الذهب أو الفضة ، فكل ذلك باطل .

الرابع : ألا يكون العمل واجباً على الأجير ، أو لا يكون بحيث لا تجري النيابة فيه عن المستأجر : فلا يجوز أخذ الأجرة على الجهاد ، ولا على سائر العبادات التي لا نية فيها ؛ إذ لا يقع ذلك عن المستأجر .

ويجوز عن الحجّ ، وغسل الميت ، وحفر القبور ، ودفن الموتى ، وحمل الجناز .

وفي أخذ الأجرة على إماماة صلاة التراويح ، وعلى الأذان ، وعلى التصدي للتدريس ، أو إقراء القرآن . خلاف<sup>(١)</sup> ، أمّا الاستئجار على تعليم مسألة بعينها ، أو تعليم سورة بعينها لشخص معين . فصحيح .

الخامس : أن يكون العمل والمنفعة معلوماً : فالخياط يعرف عمله

(١) وعبارة المصنف في «الوجيز» : (والاستئجار على الأذان جائز للإمام ، وقيل : إنه ممنوع كالجهاد ، وقيل : إنه يجوز لآحاد الناس ؛ ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت ، ولا يجوز الاستئجار على إماماة الصلوات الفرائض ، وفي إماماة التراويح خلاف ، والأصل منعه) . انظر «العزيز» (٦/١٠٢) .

بالثوب ، والمعلم يعرف عمله بتعيين السورة ومقدارها ، وحمل الدواب يُعرف بمقدار المحمول وبمقدار المسافة ، وكل ما يشير خصومة في العادة فلا يجوز إهماله .

وتفصيل ذلك يطول ، وإنما ذكرنا هذا القدر ليعرف به جليات الأحكام ويتفطن به لموقع الإشكال ، فيسأل ؟ فإن الاستقصاء شأن المفتى لا شأن العوام .



## العقد الخامس : القراض<sup>(١)</sup>

وليُرَاعَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ :

الرَّكْنُ الْأَوَّلُ : رَأْسُ الْمَالِ :

وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ نَقْدًا مَعْلُومًا مَسْلَمًا إِلَى الْعَامِلِ .

فَلَا يَجُوزُ الْقِرَاضُ عَلَى الْفَلُوسِ وَلَا عَلَى الْعَرَوْضِ ؛ فَإِنَّ التِّجَارَةَ تُضيقُ  
فِيهَا .

وَلَا يَجُوزُ عَلَى صَرَّةٍ مِنَ الدِّرَاهِمِ ، لِأَنَّ قَدْرَ الرِّبَحِ لَا يُتَبَيَّنُ فِيهَا .

وَلَوْ شَرْطَ الْمَالِكُ الْيَدَ لِنَفْسِهِ . . لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ يُضيقُ طَرِيقَ التِّجَارَةِ .

\* \* \*

الرَّكْنُ الثَّانِي : الرِّبَحُ :

وَلِيَكُنْ مَعْلُومًا بِالْجُزِئِيَّةِ ؛ بِأَنْ يُشَرِّطَ لِهُ الْثُلُثُ ، أَوِ النَّصْفُ ، أَوِ مَا شَاءَ ،  
فَلَوْ قَالَ : (عَلَى أَنَّ لَكَ مِنَ الرِّبَحِ مِئَةً وَالبَاقِي لِي) . . لَمْ يَجُزْ ؛ إِذْ رَبِّمَا  
لَا يَكُونُ الرِّبَحُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَةً ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ بِمَقْدَارٍ مُعِينٍ ، بَلْ بِمَقْدَارٍ  
شَائِعٍ .

(١) القرض والمضاربة : لفظان يستعملان في عرف الفقهاء في عقد ، وهو أن يدفع إنسان  
مالاً إلى غيره ليتجز فيه على أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشرط ، والمشهور أن  
القرض لغة أهل الحجاز . «إتحاف» (٤٦٥/٥) .

### الركنُ الثالثُ : العملُ الذي على العاملِ :

وشرطه : أن يكون تجارةً غير مضيقٍ عليه بتعيين وتأقيت ، فلو شرطَ أن يشتري بالمالِ ماشيةً ليطلب نسلها فيتقاسماً النسلَ ، أو حنطةً فيخبرها ويتقاسماً الربحَ . لم يصحَّ ؛ لأنَّ القراضَ مأذونٌ فيه في التجارة ، وهو البيعُ والشراءُ وما يقعُ مِنْ ضرورتهما فقط<sup>(١)</sup> ، وهذهِ حرفٌ ؛ أعني : الخبرَ ورعايةَ المواشي .

ولو ضيقَ عليه وشرطَ ألا يشتري إلا مِنْ فلانَ ، أو لا يتجرَ إلا في الخزَّ الأحمرِ ، أو شرطَ ما يضيقُ ببابَ التجارةِ . . فسدَ العقدُ .

ثمَّ مهما انعقدَ . فالعاملُ وكيلٌ ، فيتصرفُ بالغبطةِ تصرفَ الوكالةِ . ومهما أرادَ المالكُ الفسخَ . . فلهُ ذلكَ ، فإذا فسخَ في حالةِ المالِ كلهُ نقدُّ . لم يخفَ وجهُ القسمةِ ، وإنْ كانَ عرضاً ولا ربحَ فيهِ . . ردَّ عليهِ ، ولم يكنَ للمالكِ تكليفةً أنْ يردهَ إلى النقدِ ؛ لأنَّ العقدَ قد انسقَ ، وهو لم يلتزمْ شيئاً ، وإنْ قالَ العاملُ : (أبيعُهُ) وأبى المالكُ . . فالمتبعُ رأيُ المالكِ ، إلا إذا وجدَ العاملُ زبوناً يظهرُ بسيبهِ ربحٌ على رأسِ المالِ .

ومهما كانَ ربحُ . . فعلى العاملِ بيعُ مقدارِ رأسِ المالِ بجنسِ رأسِ المالِ لا بندِ آخرَ ؛ حتى يتميَّزَ الفاضلُ ربحاً ، فيشتراكِ فيهِ ، وليس عليهِ بيعُ الفاضلِ على رأسِ المالِ .

(١) وهي لواحق التجارة ؛ كالنقل والكيل والوزن . «إتحاف» (٤٦٩/٥) .

ومهما كان رأس السنة .. فعليهم تعرّف قيمة المال لأجل الزكاة ، فإذا كان قد ظهر من الربح شيء .. فالآقيس أن زكاة نصيب العامل على العامل ، وأنه يملك الربح بالظهور .

وليس للعامل أن يسافر بمال القراض دون إذن المالك ، فإن فعل .. صحت تصرّفاتُه ، ولكنه يضمن الأعيان والأثمان جميعا ؛ لأن عدوانه بالنقل يتعلّق إلى ثمن المنقول .

وإن سافر بالإذن .. جاز ، ونفقة النقل وحفظ المال على مال القراض ؛ كما أن نفقة الوزن والكيل والحمل الذي لا يعتاد التاجر مثله على رأس المال ، فأما نشر الثوب وطيه ، والعمل اليسير المعتاد .. فليس له أن يبذل عليه أجرة .

وعلى العامل نفقته وسكناه في البلد ، وليس عليه أجرة الحانوت ، ومهما تجرّد في السفر لمال القراض .. فنفقته في السفر على مال القراض ، فإذا رجع .. فعليه أن يرد بقايا آلات السفر من المطهرة والسفرة وغيرهما .



## عقد السادس : الشركة

وهي أربعة أنواع ، ثلاثة منها باطلة .

### الأول : شركة المفاوضة :

وهو أن يقولا : ( تفاصلا نشتراك في كل ما لنا وما علينا ) وما لا هما ممتازان<sup>(١)</sup> ، وهي باطلة .

### الثاني : شركة الأبدان :

وهو أن يشارطا الاشتراك في أجرا العمل ، وهي باطلة .

### الثالث : شركة الوجه :

وهو أن يكون لأحدهما حشمة وقول مقبول ، فيكون من جهة التنفيذ ، ومن جهة غيره العمل ، فهي أيضاً باطلة .

### وإنما الصحيح الشركة الرابعة المسماة شركة العنان :

وهو أن يختلط ما لا هما بحيث يتذرع التمييز إلا بقسمة ، ويأذن كل

(١) أي : غير مختلطين ، وفي هذه الشركة قال الإمام الشافعي في «الأم» (٤/٤٨٧) : (شركة المفاوضة باطل ، ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلة) .

واحدٍ منها لصاحبِه في التصرفِ .

ثمَ حكمُهُما توزيعُ الربحِ والخسَرَانِ على قدرِ المالينِ ، ولا يجوزُ أنْ يُغيَّرَ ذلكَ بالشرطِ ، ثمَ بالعزلِ يمتنعُ التصرفُ على المعزولِ ، وبالقسمةِ ينفصلُ الملكُ عنِ الملكِ<sup>(۱)</sup> .

والصحيحُ : أنَّه يجوزُ عقدُ الشركَةِ على العروضِ المشتركةِ<sup>(۲)</sup> ، ولا يُشترطُ النَّقدُ ، بخلافِ القراضِ .

فهذا القدرُ منْ علمِ الفقهِ يجبُ تعلُّمهُ على كلِّ مكتسبٍ ، وإنَّما اقتصرَ على هذا القدرِ منْ حِلْمِ لا يدريِ .

وأمَّا معاملةُ القصَابِ والخبَازِ والبَقالِ .. فلا يستغني عنها المكتسبُ وغيرُ المكتسبِ ، والخللُ فيها منْ ثلاثةِ وجوهٍ : منْ إهمالِ شروطِ البيعِ ، أوْ إهمالِ شروطِ السَّلْمِ ، أوِ الاقتصارِ على المعاطاةِ ؛ إذ العاداتُ جاريةٌ بكتبةِ الخطوطِ على هؤلاءِ بحاجاتِ كلِّ يومٍ<sup>(۳)</sup> ، ثمَ المحاسبةُ في كلِّ مدةٍ ، ثمَ التقويمُ بحسبِ ما يقعُ عليهِ التراضيِ .

(۱) أي : ينفصل ملكُ الشريك عن ملك شريكه .

(۲) وفي «الإتحاف» للحافظ الزبيدي : (المشتراة) وزاد : أو الموروثة ؛ لشروع الملك فيها ، وذلك أبلغ من الخلط ، بل الخلط إنما اكتفي به لإفادة الشيوع ، فإذا انضمَ إليه الإذن في التصرف .. تم العقد . «إتحاف» (٤٧٥/٥) .

(۳) بنحو إعداد ما يسمى بـ دفتر الحسابات ، فيشتري الناس من عندهم دون عقد صحيح ، بل يحالُ هذا إلى التسجيل على هذا الدفتر ، وما المصنف إلى التسامح في هذا ، والكتبة والكتابة بمعنىِ .

وذلك مما نرى القضاء بياحته للحاجة ، ويُحمل تسلیمُهم على إباحة التناول مع انتظار العوض ، فيحل أكله ، ولكن يجب الضمان بأكله ، وتلزم قيمته يوم الإتلاف ، فتجمع في الذمة تلك القيمة ، فإذا وقع التراضي على مقدار ما .. فينبغي أن يلتمس منهم الإبراء المطلق ؛ حتى لا تبقى عليه عهدة إن تطرق إليه تفاوت في التقويم .

فهذا ما يجب القناعة به ؛ فإن تكليف وزن الثمن لكل واحدة من الحاجات في كل يوم وكل ساعة .. تكليف شطط ، وكذا تكليف الإيجاب والقبول ، وتقدير ثمن كل قدر يسير منه فيه عسر ، وإذا كثر كل نوع .. سهل تقويمه ، والله الموفق .



## الباب الثالث

### في بيان العدل واجتناب ظلم في المعاملة

اعلم : أنَّ المعاملة قد تجري على وجه يحكمُ المفتى بصحتها وانعقادها ، ولكنَّها تشتملُ على ظلمٍ يتعرَّضُ به المعاملُ لسخطِ اللهِ تعالى ؛ إذ ليسَ كُلُّ نهيٍ مقتضياً فسادَ العقدِ ، وهذا الظلمُ يعني به ما يستضرُ به الغيرُ ، وهو منقسمٌ إلى ما يعمُّ ضررُه ، وإلى ما يخصُّ المعاملَ .

#### القسم الأول : فيما يعمم ضرره وهو أنواع

النوع الأول : الاحتكار :

فبائعُ الطعامِ يدَّخرُ الطعامَ ينتظِرُ به غلاءَ الأسعارِ ، وهو ظلمٌ عامٌ ، وصاحبُه مذمومٌ في الشرعِ ، قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعينَ يَوْمًا ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ .. لَمْ تَكُنْ صَدَقَتُهُ كُفَارَةً لَا حَتَّاكَارَه »<sup>(١)</sup> .

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ( ١٠٩ / ٣ ) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ( ٣٧٨ / ٨ ) ، وقد رواه موقوفاً على عمر رضي الله عنه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٢٠٧٦٤ ) .

وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعينَ يَوْمًا .. فَقُدْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ وَبَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ مِنْهُ »<sup>(١)</sup> ، وقيل : « فَكَانَمَا قُتِلَ نَفْسًا »<sup>(٢)</sup> .

وعن علي رضي الله عنه : ( مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعينَ يَوْمًا .. قَسَّا قَلْبَهُ )<sup>(٣)</sup> .

وعنه أيضاً : ( أَنَّهُ أَحْرَقَ طَعَامًا مُحْتَكَرًا بِالنَّارِ )<sup>(٤)</sup> .

وروى في فضل ترك الاحتكار عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ جَلَبَ طَعَامًا فَبَاعَهُ بِسَعْرٍ يَوْمِهِ .. فَكَانَمَا تَصَدَّقَ بِهِ » ، وفي لفظ آخر : « فَكَانَمَا أَعْتَقَ رَقْبَةً »<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه أحمد في « المسند » ( ٣٣ / ٢ ) ، والحاكم في « المستدرك » ( ١٢ / ٢ ) .

(٢) كذا في « القوت » ( ٢٦٦ / ٢ ) ، وقد روى مسلم ( ١٦٠٥ ) في ذم الاحتكار مرفوعاً : « مَنْ احْتَكَرَ .. فَهُوَ خَاطِئٌ » .

(٣) قوت القلوب ( ٢٦٦ / ٢ ) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصتف » ( ٢٠٧٦٥ ، ٢٠٧٦٦ ) ، وإنما فعل ذلك ليتزجر بذلك غيره .

(٥) كذا في « القوت » ( ٢٦٦ / ٢ ) ، وقد روى نحوه الحاكم في « المستدرك » ( ١٢ / ٢ ) عن يسوع بن المغيرة قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل بالسوق يبيع طعاماً بسعر هو أرخص من سعر السوق ، فقال : « تَبَاعُ فِي سُوقَنَا بِسَعْرٍ هُوَ أَرْخَصُ مِنْ سَعْرَنَا ؟ » قال : نعم ، قال : « صَبِرْأَا وَاحْتَسَابْأَا ؟ » قال : نعم ، قال : « أَبْشِرْ ؛ فَإِنَّ الْجَالِبَ إِلَى سُوقَنَا كَالْمَجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْمُحْتَكِرُ فِي سُوقَنَا كَالْمَلْحُدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ » .

وقيلَ في قوله تعالى : « وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْعَدَادِ يُظْلَمُ نُذْقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » : إِنَّ الْاحْتِكَارَ مِنَ الظُّلْمِ وَدَاخِلٌ تَحْتَهُ فِي الْوَعِيدِ<sup>(۱)</sup> .

وعنْ بعْضِ السَّلْفِ أَنَّهُ كَانَ بِوَاسِطِ ، فَجَهَّزَ سَفِينَةً حَنْطَةً إِلَى الْبَصَرَةِ ، وَكَتَبَ إِلَى وَكِيلِهِ : بَعْ هَذَا الطَّعَامَ يَوْمَ يَدْخُلُ الْبَصَرَةَ وَلَا تَؤْخِرْهُ إِلَى غَدِ ، فَوَافَقَ سَعَةً فِي السَّعِيرِ ، فَقَالَ لِهُ التَّجَارُ : إِنَّ أَخْرَتَهُ جَمَعَةً .. رَبَحْتَ فِيهِ أَضْعَافَهُ ، فَأَخْرَجَهُ جَمَعَةً ، فَرَبَحَ فِيهِ أَمْثَالَهُ ، وَكَتَبَ إِلَى صَاحِبِهِ بِذَلِكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الطَّعَامِ : يَا هَذَا ؛ إِنَّا كَنَا قَنْعَنَا بِرِبَحِ يَسِيرٍ مَعَ سَلَامَةِ دِينَنَا ، وَإِنَّكَ قَدْ خَالَفْتَ ، وَمَا نَحْنُ أَنْرَبَحُ أَضْعَافَهُ بِذَهَابِ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ ، فَقَدْ جَنِيتَ عَلَيْنَا جَنَاحِيَّةً ، فَإِذَا أَتَاكَ كَتَابِي هَذَا .. فَخُذِ الْمَالَ كُلَّهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْبَصَرَةِ ، وَلَيَتَنِي أَنْجَوْ مِنْ إِثْمِ الْاحْتِكَارِ كَفَافًا ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي<sup>(۲)</sup> .

وَاعْلَمُ : أَنَّ النَّهَيَ مُطْلَقٌ ، وَيَتَعَلَّقُ النَّظَرُ بِهِ فِي الْوَقْتِ وَالجِنْسِ .

أَمَّا الْجِنْسُ : فَيُطْرَدُ النَّهَيُ فِي أَجْنَاسِ الْأَقْوَاتِ ، أَمَّا مَا لَيْسَ بِقُوَّتٍ وَلَا هُوَ مَعِينٌ عَلَى الْقُوَّتِ ؛ كَالْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَاقِيرِ وَالرَّزْعُفَرَانِ وَأَمْثَالِهِ .. فَلَا يَتَعَدَّ النَّهَيُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَطْعُومًا ، وَأَمَّا مَا يَعِينُ عَلَى الْقُوَّتِ ؛ كَاللَّحْمِ وَالْفَوَاكِهِ وَمَا يَسْدُّ مَسْدًا يَعْنِي عَنِ الْقُوَّتِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَإِنْ كَانَ لَا يَمْكُنُ

(۱) قوت القلوب (۲۶۶/۲) ، وقد رواه الطبراني في « تفسيره » (۱۷۹/۱۷/۱۰) عن حبيب بن أبي ثابت .

(۲) كذا في « القوت » (۲۶۶/۲) ، وقد رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » (۱۶۶) .

المداومة عليه.. فهذا في محل النظر ، فمن العلماء من طرد التحرير في السمن والعسل والشیرج والجبين والزيت وما يجري معه .

وأما الوقت : فيحتمل أيضاً طرد النهي في جميع الأوقات ، وعليه تدل الحكاية التي ذكرناها في الطعام الذي صادف بالبصرة سعة في السعر ، ويحتمل أن يخصص بوقت قلة الأطعمة وحاجة الناس إليه ، حتى يكون في تأخير بيعه ضرر ما ، فأما إذا اتسعت الأطعمة وكثرت ، واستغنى الناس عنها ، ولم يرغبو فيها إلا بقيمة قليلة ، فانتظر صاحب الطعام ذلك ، ولم يتطرق خطأ.. فليس في هذا إضرار .

وإذا كان الزمان زمان قحط .. كان في ادخار العسل والسمن والشیرج وأمثالها إضرار ، فينبغي أن يقضى بتحريمه ، ويعول في نفي التحرير وإثباته على الضرار ؛ فإنه مفهوم قطعاً من تخصيص الطعام .

وإذا لم يكن ضراراً .. فلا يخلو احتكار الأوقات عن كراهة ؛ لأنَّه يتضرر مبادئ الضرار ، وهو ارتفاع الأسعار ، وانتظار مبادئ الضرار محذور ؛ كانتضار عين الضرار ، ولكن دونه ، وانتضار عين الضرار أيضاً هو دون الإضرار ، فبقدر درجات الإضرار تتفاوت درجات الكراهة والتحريم .

وبالجملة : التجارة في الأوقات مما لا يستحب ؛ لأنَّه طلب ربح ، والأوقات أصول خلقت قواماً ، والربح من المزايا ، فينبغي أن يطلب الربح فيما خلقَ من جملة المزايا التي لا ضرورة للخلق إليها ، ولذلك أوصى

بعض التابعين رجلاً وقال : لا تسلّم ولذلك في بيعتين ، ولا في صنعتين :  
بيع الطعام وبيع الأكفان ؛ فإنه يتمنى الغلاء وموت الناس ، والصنعتان : أن يكون جزاراً ، فإنها صنعة تقسي القلب ، أو صواغاً ؛ فإنه يزخرف الدنيا  
بالذهب والفضة<sup>(١)</sup> .

**النوع الثاني : ترويج الزيف من الدرارِم في أثناء النقد**<sup>(٢)</sup> :

فهو ظلم ؛ إذ يستضر به المعامل إن لم يعرف ، وإن عرف .. فسيروجه على غيره ، وكذلك الثالث والرابع ، ولا يزال يتردد في الأيدي ، ويعتمد الضرر ، ويشيع الفساد ، ويكون وزر الكل ووباله راجعاً إليه ؛ فإنه هو الذي فتح ذلك الباب ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَنَ سَيْئَةً فَعَمِلَ بِهَا مَنْ بَعْدُهُ .. كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَمِثْلُ وَزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً »<sup>(٣)</sup> .

وقال بعضهم : ( إنفاق درهم زيف أشد من سرقة مئة درهم ) ؛ لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت ، وإنفاق الزيف بدعة أظهرها في الدين ، وسنة سيئة يعمل بها من بعده ، فيكون عليه وزرها بعد موته إلى مئة سنة ، أو مئتي سنة إلى أن يفنى ذلك الدرهم ، ويكون عليه ما فسد ونقص

(١) قوت القلوب (٢٦٦/٢) .

(٢) ما يسمى اليوم بالعملة المزورة ، والنقد المغشوش .

(٣) رواه مسلم (١٠١٧) .

مِنْ أموالِ النَّاسِ بِسَبِيلٍ ، فَطُوبِي لِمَنْ إِذَا ماتَ . . ماتَتْ مَعَهُ ذَنْبُهُ ، وَالوَيْلُ الطَّوِيلُ لِمَنْ يَمُوتُ وَتَبْقَى ذَنْبُهُ مِئَةً سَنَةً وَمُثْتَي سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ يَعْذَبُ بِهَا فِي قَبْرِهِ ، وَيُسْأَلُ عَنْهَا إِلَى آخرِ انْقِراصِهَا<sup>(۱)</sup> ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ » أَيْ : نَكْتُبُ أَيْضًا مَا أَخْرَوْهُ مِنْ آثارِ أَعْمَالِهِمْ كَمَا نَكْتُبُ مَا قَدَّمُوهُ ، وَفِي مُثْلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُنَبَّئُ أَلِإِنْسَنُ يَوْمَ يُرْسَلُ بِمَا قَدَّمَ وَآخَرَ » ، وَإِنَّمَا أَخَرَ آثارَ أَعْمَالِهِ مِنْ سَنَةٍ سَيِّئَةً عَمِلَ بِهَا غَيْرُهُ .

وَلِيُعْلَمْ أَنَّ فِي الزِّيفِ خَمْسَةَ أَمْوَارٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ إِذَا رُدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ . . فَيَنْبَغِي أَنْ يَطْرَحَهُ فِي بَئْرٍ ، بِحِيثُ لَا تَمْتَدُ إِلَيْهِ الْيَدُ ، وَإِيَّاهُ أَنْ يَرْوَجَهُ فِي بَيْعٍ آخَرَ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ بِحِيثُ لَا يَمْكُنُ التَّعَامِلُ بِهِ . . جَازَ<sup>(۲)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُبُ عَلَى التَّاجِرِ تَعْلُمُ النَّقِدِ ، لَا لِيُسْتَقْصِي لِنَفْسِهِ ، وَلَكِنْ لَئِلَّا يَسْلِمَ إِلَى مُسْلِمٍ زِيفًا وَهُوَ لَا يَدْرِي ، فَيَكُونَ آثَمًا بِتَقْصِيرِهِ فِي تَعْلِمِ ذَلِكَ الْعِلْمِ ، فَلَكُلُّ عَمَلٍ عِلْمٌ بِهِ يَتَمُّ نَصْحُ الْمُسْلِمِينَ فِي جُبُ تحصِيلِهِ ، وَلَمَثْلِ هَذَا كَانَ السَّلْفُ يَتَعَلَّمُونَ عَلَامَاتِ النَّقِدِ ؛ نَظَرًا لِدِينِهِمْ لَا لِدِنِيَاهُمْ .

(۱) قوت القلوب (۲۶۹/۲).

(۲) كحرق العملات المزورة اليوم أو إنلافها بأي وجه كان ، قال الحافظ الزبيدي : (فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْبِلَهُ - أَيْ : عَنْ رُدِّهِ عَلَيْهِ - عَلَى بَصِيرَةِ وَعَنْ سَمَاحَةِ ، وَيَحْتَسِبُ بِذَلِكَ الثَّوابَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ) . « إِتحاف » ( ۴۸۱/۵ ) .

**الثالث :** أنه إن سلم وعرف المعامل أنه زيف . . لم يخرج عن الإثم ؛ لأنَّه ليس يأخذ إلا ليروجه على غيره ولا يخبره ، ولو لم يعزم على ذلك . . لكنَّ لا يرغب في أخذِه أصلًا ، فإنما يتخلص من إثم الضرر الذي يخص معاملةٍ فقط .

**الرابع :** أنه إن أخذَ الزيف ليعمل بقوله صلى الله عليه وسلم : « رحم الله امرأ سهل البيع ، سهل الشراء ، سهل القضاء ، سهل الاقتضاء »<sup>(١)</sup> . . فهو داخلٌ في بركة هذا الدعاء إن عزم على طرحه في بيته ، وإن كان عازمًا على أن يروجَه في معاملة . . فهذا شرٌّ روجَه الشيطان عليه في معرضِ الخير ، فلا يدخل تحتَ مَنْ تساهل في الاقتضاء .

**الخامس :** أنَّ الزيف يعني به ما لا نقرة فيه أصلًا ، بل هو مموءة ، أو ما لا ذهب فيه ؛ أعني في الدنانير ، أمَّا ما فيه نقرة . . فإنَّ كان مخلوطاً بالنحاس وهو نقد البلد . . فقد اختلفَ العلماء في المعاملة عليه ، وقد رأينا الرخصة فيه إذا كان ذلك نقد البلد ، سواء علم مقدار النقرة أو لم يعلم ، وإن لم يكن هو نقد البلد . . لم يجز إلا إذا علم قدر النقرة ، فإنَّ كان في ماله قطعة نقرتها ناقصة عن نقد البلد . . فعليه أن يخبر به معاملة ، وألا يعامل به إلا مَنْ لا يستحل الترويج في جملة النقد بطريق التلبيس ، فاما من يستحل

(١) رواه البخاري (٢٠٧٦) بلفظ : « سمحًا إذا باع . . . » ، وهو عند الترمذى (١٣٢٠) بلفظ : « غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع ، سهلاً إذا اشتري ، سهلاً إذا اقتضى » .

ذلك . . فتسليمه إليه تسلط له على الفساد ، فهو كبيع العنبر ممن يعلم أنه يتخد منه الخمر ، وذلك محظوظ ، وإعانة على الشر ومشاركة فيه .

وسلوك طريق الحق بأمثال هذا في التجارة أشد من المواظبة على نوافل العبادات والتخلّي لها ، ولذلك قال بعضهم : ( التاجر الصدوق أفضل عند الله من المتعبد )<sup>(١)</sup> .

وقد كان السلف يحتاطون في مثل ذلك ، حتى روي عن بعض الغزاة في سبيل الله أنه قال : حملت على فرسي لأقتل علجاً فقصّر بي فرسي ، فرجعت ، ثم دنا مني العلج ، فحملت ثانية ، فقصّر فرسي فرجعت ، ثم حملت الثالثة ، فنفر مني فرسي ، وكنت لا أعتاد ذلك منه ، فرجعت حزيناً ، وجلست منكس الرأس منكسر القلب ؛ لما فاتني من العلج ، وما ظهر لي من خلق الفرس ، فوضعت رأسي على عمود الفسطاط وفرسي قائم ونمط ، فرأيت في النوم كأن الفرس يخاطبني ويقول لي : بالله عليك ؛ أردت أن تأخذ على العلج ثلاث مرات وأنت بالأمس اشتريت لي علفاً ودفعت في ثمنه درهماً زائفاً ؟ لا يكون هذا أبداً ، قال : فانتبهت فرعاً ، فذهبت إلى العلاف وأبدلته ذلك الدرهم<sup>(٢)</sup> .

فهذا مثال ما يعم ضرورة ، وليس عليه أمثاله .



(١) قوت القلوب (٢٦٢/٢) عن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى .

(٢) قوت القلوب (٢٦٨/٢) .

## قسم الثاني : ما يخص ضرره المعامل

فكلُّ ما يستضرُّ به المعاملُ فهو ظلمٌ، وإنَّما العدْلُ ألاً يضرَّ بأخيهِ المسلمُ.

والضابطُ الكلِّيُّ فيهِ : ألاً يحبَّ لأخيهِ إلا ما يحبُّ لنفسِهِ ، فكلُّ ما لو عوملَ بهِ لشَقَّ عليهِ وثقلَ على قلبهِ .. فينبغي ألاً يعاملَ غيرَهُ بهِ ، بل ينْبغي أنْ يستويَ عندهُ درهمُهُ ودرهمُ غيرِهِ ، قالَ بعضُهُمْ : ( منْ باعَ أخاهُ شيئاً بدرهمٍ وليسَ يصلحُ لهُ لِو اشتراهُ لنفسِهِ إلا بخمسةِ دوانيقَ<sup>(١)</sup> .. فإنهُ قدْ تركَ النصْحَ المأمورَ بهِ في المعاملةِ ، ولمْ يحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنفسِهِ<sup>(٢)</sup> ، هذهِ جملةٌ . )

فأمَّا تفصيلُهُ ففي أربعةِ أمورٍ : ألاً يثنِي على السلعةِ بما ليسَ فيها ، وألاً يكتنمَ مِنْ عيوبِها وخفاياها صفاتِها شيئاً أصلًا ، وألاً يكتنمَ في وزنِها ومقدارِها شيئاً ، وألاً يكتنمَ مِنْ سعرِها ما لو عرفَهُ المعاملُ .. لامتناعِ عنهِ .

أمَّا الأوَّلُ .. فهوَ تركُ الشاءِ :

فإنَّ وصفَهُ للسلعةِ إنْ كانَ بما ليسَ فيها .. فهوَ كذبٌ ، فإنْ قبلَ المشتري ذلكَ .. فهوَ تلبيسٌ وظلمٌ معَ كونِهِ كذباً ، وإنْ لمْ يقبلْ .. فهوَ كذبٌ وإسقاطٌ

(١) والدانق سدس الدرهم .

(٢) قوت القلوب ( ٢٦٣ / ٢ ) .

مروءة ؛ إذ الكذبُ الذي يرُوَّجُ قد يُقْدَحُ في ظاهرِ المرءة<sup>(١)</sup> ، وإنْ أثْنَى على السلعة بما فيها.. فهو هذيانٌ وتكلُّم بـكلام لا يعنيه ، وهو محاسبٌ على كلّ كلمةٍ تصدرُ منهُ أَنَّه لَم تكلَّم بها ؟ قالَ اللهُ تَعَالَى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْدٌ » ، إلا أنْ يثنَى على السلعة بما فيها ، ممَّا لا يعرِفُهُ المشتري ما لم يذكُرُه ؛ كما يصفُهُ مِنْ خفيٍّ أخلاقِ العبيدِ والجواري والدوابِ ، فلا بأسَ بذُكرِ القدرِ الموجُودٍ منهُ مِنْ غيرِ مبالغةٍ وإطنابٍ ، ول يكنْ قصْدُهُ منهُ أَنْ يعرِفَ أخوهُ المسلمُ فـي رغبَتِهِ وتنقضِي بـسبِبِهِ حاجتهُ .

ولا ينبغي أَنْ يحلفَ علَيْهِ أَلْبَتَةً ؛ فإنَّه إِنْ كَانَ كاذبًا.. فقد جاءَ باليمينِ الغموسِ ، وهي مِنَ الـكـبـائـرـ التي تذرُّ الـدـيـارـ بـلاـقـعـ<sup>(٢)</sup> ، وإنْ كَانَ صادقًا.. فقد جعلَ اللهُ تَعَالَى عرضةً لأيمانِهِ ، وقد أَسَأَ فـيهِ ؛ إذ الدـنـيـاـ أـخـسـ مـنـ أـنـ يُقـصـدـ تـرـوـيـجـهاـ بـذـكـرـ اـسـمـ اللهـ عـزـ وـجـلـ مـنـ غـيرـ ضـرـورـةـ .

وفي الخبرِ : ( وـيـلـ لـلـتـاجـرـ مـنـ بـلـىـ وـالـهـ ، وـلـاـ وـالـهـ ، وـوـيـلـ لـلـصـانـعـ مـنـ غـدـ وـبـعـدـ غـدـ )<sup>(٣)</sup> .

وفي الخبرِ : « الـيـمـيـنـ الـكـاذـبـ مـنـفـقـةـ لـلـسـلـعـةـ ، مـمـحـقـةـ لـلـبـرـكـةـ »<sup>(٤)</sup> .

(١) كذا في (ب ، ه ، ط) ، وفي غيرها : (قد لا يُقْدَح) .

(٢) كما روَى ذلك البيهقي في « السنن الكبير » (٣٥/١٠) عن مكحول مرسلاً ، والـبـلـاقـعـ : التي لا شيء فيها .

(٣) كذا في « القوت » (٢٧٢/٢) دون أن يذكر الرفع ، وانظر « ميزان الاعتدال » (٣١٦/١).

(٤) رواه البخاري (٢٠٨٧) ، ومسلم (١٦٠٦) ، والبيهقي في « السنن الكبير » (٢٦٥/٥) .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيمة : عائلٌ مستكبرٌ<sup>(١)</sup> ، ومنانٌ بعطيته ، ومنفق سلعته بيمينه<sup>(٢)</sup> » .

فإذا كان الثناء على السلعة مع الصدق مكروهاً من حيث إنَّه فضولٌ لا يزيد في الرزق . . فلا يخفى التغليظ في أمر اليمين .

وقد رُويَ عن يونس بن عبيدٍ وكان خزاراً أتَاهُ طَلْبٌ منه خرزاً للشراء ، فأخرج غلامه سقطَ الخرزاً ونشره ونظرَ إليه وقال : اللهم ؟ ارزقنا الجنة ، فقال لغلامه : ردَهُ إلى موضعه ، ولم يبعه ، وخافَ أن يكون ذلك تعريضاً بالثناء على السلعة<sup>(٣)</sup> .

فمثل هؤلاء هُم الذين اتجرروا في الدنيا ، ولم يضيعوا دينهم في تجارتهم ، بل علموا أنَّ ربح الآخرة أولى بالطلب من ربح الدنيا .



(١) في غير (ب) : (عتل) بدل (عائل) ، وقد نبه في « الإتحاف » (٤٨٤/٥) على أنها ربما تكون مصححة من (عيل) .

(٢) كذا في « القوت » (٢٧٢/٢) ، وقد رواه بلفظ المصنف الديلمي في « مسند الفردوس » (٢٥٢٣) ، وروى مسلم (١٠٦) بنحوه مرفوعاً ، وعددهم : « المسيل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » ، وعنه كذلك (١٠٧) وعددهم : « شيخ زان ، وملك كذاب ، وعائل مستكبر » .

(٣) قوت القلوب (٢٦٧/٢) ، وبنحوه رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٨/٣) .

الثاني : أن يُظهر جميع عيوب المبيع ، خفيّها وجلّيّها ، ولا يكتم منها شيئاً :

فذلك واجب ، فإن أخفاه .. كان ظالماً غاشاً ، والغش حرام ، وكان تاركاً للنصح في المعاملة ، والنصح واجب .

ومهما أظهر أحسن وجهي الثوب وأخفي الثاني .. كان غاشاً ، وكذلك إذا عرض الثياب في المواقع المظلمة ، وكذلك إذا عرض أحسن فردي الخف والتعل وأمثاله .

ويدل على تحريم الغش ما روى أن الله عليه الصلاة والسلام مر برجل يبيع طعاماً ، فأعجبه ، فأدخل يده فيه ، فرأى بلالاً ، فقال : « ما هذا؟ » فقال : أصابته السماء ، فقال : « فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟! من غشنا .. فليس منا » (١) .

ويدل على وجوب النصح بإظهار العيوب ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بايع جريراً على الإسلام .. ذهب لينصرف ، فجذب ثوبه ، واشترط عليه النصح لكل مسلم ، فكان جريراً إذا قام إلى السلعة يبيعها بضر عيوبها ، ثم خير وقال : إن شئت .. فخذ ، وإن شئت .. فاترك ، فقيل له : إنك إذا فعلت مثل هذا .. لم ينفذ لك بيع ، فقال : إنما بايعنا رسول الله

(١) رواه مسلم (١٠٢) ، وفيه : « من غش .. فليس مني » .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّصِحَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>.

وكان وائلة بن الأسعف واقفاً، فباعَ رجُلٌ ناقةً لِهِ بثلاثٍ مائة درهمٍ ، فغفلَ وائلةٌ وقد ذهبَ الرجلُ بالنَّاقةِ ، فسعى وراءَهُ وجعلَ يصيحُ بِهِ : يا هذَا ؛ اشتريتها للحِمْأ أو للظَّهِيرَ ؟ فقالَ : بل للظَّهِيرِ ، فقالَ : إِنَّ بخْفَهَا نَقْبَا قد رأيْتُهُ ، وإنَّهَا لا تَتَابَعُ السَّيْرَ ، فعاَدَ فرَدَّهَا ، فنَقْصَهُ الْبَائِعُ مائة درهمٍ ، وقالَ لوايلَةَ : رَحْمَكَ اللَّهُ ، أَفْسَدْتَ عَلَيَّ بَيْعِي ! فقالَ : إِنَّا بَايْعُنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّصِحَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ، وقالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَحُلُّ لَأَحَدٍ يَبْيَعُ بَيْعًا أَلَّا يَبْيَئَ مَا فِيهِ ، وَلَا يَحُلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ أَلَّا يَبْيَئَهُ »<sup>(٢)</sup>.

فقد فهموا من النصيحة ألا يرضي لأنبيائه إلا ما يرضي لنفسه ، ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة المقامات ، بل اعتقادوا أنها من شروط الإسلام الداخلة تحت بيعتهم ، وهذا أمر يشق على أكثر الخلق ، فلذلك يختارون التخلية للعبادة والاعتزال عن الناس ، لأن القيام بحقوق الله تعالى مع المخالفطة والمعاملة مجاهدة لا يقوم بها إلا الصديقون.

ولن يتيسَّر ذلك على العبد إلا بأن يعتقد أمرين :

أحدُهما : أن تلبيسه العيوب وترويجه السلع لا يزيد في رزقه ، بل

(١) رواه البخاري (٢٧١٤) ، ومسلم (٥٦).

(٢) روى القصة مع الحديث أَحْمَدَ فِي «المسند» (٤٩١/٣) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٠/٥).

يُمحقُّهُ ويذهبُ ببركتِه ، وما يجمعُهُ مِنْ مفَرَّقَاتِ التلبِساتِ يهلكُهُ اللهُ دفعةً واحدةً ، فقد حُكِيَ أَنَّ واحِدًا كَانَ لَهُ بَقْرَةٌ يَحْلِبُهَا وَيُخْلِطُ الْمَاءَ بِلَبِنِهَا وَيَبْيِعُهُ ، فجأَ سِيلٌ فَغَرَّقَ الْبَقْرَةَ ، فَقَالَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ : إِنَّ تَلَكَ الْمَيَاهُ الْمُتَفَرِّقَةُ الَّتِي صَبَبَنَا هَا فِي الْلَّبِنِ اجْتَمَعَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَأَخْذَتِ الْبَقْرَةَ .

كَيْفَ وَقْدَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَيْعَانِ إِذَا صَدَقاً وَنَصَحاً .. بُورَكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِذَا كَذَبَا وَكَتَمَا .. نُزِّعَتْ بُرْكَةُ بَيْعِهِمَا » (١) .  
وَفِي الْحَدِيثِ : « يَدُ اللَّهِ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَتَخَاَوْنَا ، فَإِذَا تَخَاَوْنَا .. رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُمَا » (٢) .

فَإِذَا ؛ لَا يُزِيدُ مَالٌ مِنْ خِيَانَةٍ ؛ كَمَا لَا يَنْقُصُ مِنْ صَدَقَةٍ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْزِيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ إِلَّا بِالْمِيزَانِ .. لَمْ يَصِدُّقْ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَمَنْ عَرَفَ أَنَّ الدِّرْهَمَ الْوَاحِدَ قَدْ يُبَارِكُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ سَبِيلًا لِسَعَادَةِ الْإِنْسَانِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَالآلَافُ الْمُؤْلَفَةُ قَدْ يَنْزَعُ اللَّهُ الْبَرَكَةُ مِنْهَا حَتَّى تَكُونَ سَبِيلًا لِهَلاْكِ مَالِكِهَا ، بِحِيثُ يَتَمَّنِي الإِفْلَاسُ مِنْهَا ، وَيَرَاهُ أَصْلَحَ لَهُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ .. فَيُعْرِفُ مَعْنَى قَوْلَنَا : إِنَّ الْخِيَانَةَ لَا تُزِيدُ فِي الْمَالِ ، وَالصَّدَقَةَ لَا تَنْقُصُ مِنْهُ .

وَالْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي لَا بَدَّ مِنْ اعْتِقَادِهِ لِيَتَمَّ لَهُ النَّصْحُ وَيَتِيسَّرَ عَلَيْهِ : أَنْ

(١) رواه البخاري (٢٠٧٩) ، ومسلم (١٥٣٢) .

(٢) كذا في « القوت » (٢٧١/٢) ، ورواه الدارقطني في « السنن » (٣٥/٣) ، وهو عند أبي داود (٣٣٨٣) بلفظ : « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخْنُ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ ، فَإِذَا خَانَهُ .. خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِهِمَا » .

يعلم أنَّ ربح الآخرةِ وغناها خيرٌ منْ ربح الدنيا ؛ وأنَّ فوائدَ أموالِ الدنيا تنقضي بانقضاءِ العمرِ ، وتبقى مظالمُها وأوزارُها ، فكيفَ يستجيزُ العاقلُ أنْ يستبدلَ الذي هوَ أدنى بالذي هوَ خيرٌ ، والخيرُ كلهُ في سلامَةِ الدينِ .

قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا تزالُ لَا إِلَهَ إِلا اللهُ تدفعُ عنِ الْخَلْقِ سُخْنَتَ اللهِ مَا لَمْ يُؤْثِرُوا صَفْقَةَ دُنْيَا هُمْ عَلَى آخِرِهِمْ » ، وفي لفظٍ آخرَ : « مَا لَمْ يَبْلُوا مَا نَقْصَ مِنْ دُنْيَا هُمْ بِسَلَامَةِ دِينِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَقَالُوا : لَا إِلَهَ إِلا اللهُ . . . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : كَذَبْتُمْ ، لَسْتُمْ بِهَا صَادِقِينَ »<sup>(١)</sup> .  
وفي حديثٍ آخرَ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلا اللهُ مُخْلِصاً . . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » ،  
قِيلَ : وَمَا إِخْلَاصُهَا ؟ قَالَ : « أَنْ تَحْرِزَهُ عَمَّا حَرَمَ اللَّهُ تَعَالَى »<sup>(٢)</sup> .  
وقالَ أَيْضًا : « مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحْلَلَ مُحَارِمَهُ »<sup>(٣)</sup> .

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَارَ قَادِحَةٌ فِي إِيمَانِهِ ، وَأَنَّ إِيمَانَهُ رَأْسُ مَا لَهُ فِي تِجَارَةِ الْآخِرَةِ . لَمْ يُضِيِّعْ رَأْسَ مَا لَهُ الْمَعْدُّ لِعُمُرٍ لَا آخَرَ لَهُ بِسَبِّ رِبِّ رِبِّيْ بِتَفْعُّلِهِ أَيَّامًا مَعْدُودَةً .

وَعَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ قَالَ : ( لَوْ دَخَلْتُ الْجَامِعَ وَهُوَ غَاصٌ بِأَهْلِهِ وَقِيلَ لَيْ : مَنْ خَيْرٌ هُؤُلَاءِ ؟ . . . لَقُلْتُ : مَنْ أَنْصَحُهُمْ لَهُمْ ؟ فَإِذَا قَالُوا : هَذَا . . .

(١) كذا في « القوت » ( ٢٧١ / ٢ ) ، ورواه أبو يعلى في « مستده » ( ٤٠٣٤ ) ، وابن عدي في « الكامل » ( ٢١٤ / ٢ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ١٠٠١٥ ) .

(٢) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ١٢٥٧ ) .

(٣) رواه الترمذى ( ٢٩١٨ ) .

قلت : هو خيرُهُمْ ، ولو قالوا : من شرُّهُمْ ؟ .. قلت : من أغثُهُمْ لهُمْ ؟  
فإذا قيل : هذا .. قلت : هو شرُّهُمْ )<sup>(١)</sup> .

والغش حرام في البيوع والصناعات جميعاً ، فلا ينبغي أن يتهاون الصانع  
بعمله على وجه لؤ عامله به غيره .. لما ارتضاه لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن  
الصنعة ويحكمها ، ثم يبين عيبها إن كان فيها عيب ، فبذلك يتخلص .

وسأَلَ رجُلٌ حَدَّاءُ ابْنَ سَالِمٍ فَقَالَ : كَيْفَ لِي أَنْ أَسْلِمَ فِي بَيْعِ النَّعَالِ ؟  
فَقَالَ : اجْعِلِ الْوَجْهَيْنِ سَوَاءً ، وَلَا تُفْضِلِ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى ، وَجُودِ  
الْحَشْوَ ، وَلِكُنْ شَيْئًا وَاحِدًا تَامًا ، وَقَارِبُ بَيْنَ الْخَرْزِ ، وَلَا تَطْبِقْ إِحْدَى  
النَّعَلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى )<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ مَا سُئِلَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنَ الرُّفْوِ بِحِيثُ  
لَا يَبْيَنُ ، قَالَ : لَا يَجُوزُ لَمَنْ يَبْيَعُهُ أَنْ يَخْفِيْهُ ، وَإِنَّمَا يَحْلُّ لِلرَّفَاءِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ  
يَظْهَرُهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ لِلْبَيْعِ )<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الدينوري مختصرًا في «المجالسة وجواهر العلم» (ص ١٨٣) ، والطبراني بتمامه  
في «مكارم الأخلاق» (ص ٦٨) عن بكر بن عبد الله المزنبي .

(٢) قوت القلوب (٢٧١/٢) ، وابن سالم هو أبو الحسن علي بن سالم شيخ أبي طالب  
المكي .

(٣) والرفو : لأم خرق الثوب ونحوه ، والرفاء صاحب صنعته .

فإنْ قلتَ : فلا تتمُّ المعاملةُ مهما وجبَ على الإنسانِ أنْ يذكَرَ عيوبَ  
المبيعِ !

فأقولُ : ليسَ كذلكَ إِذ شرطُ التاجرِ أَلَا يشتريَ للبيعِ إِلا الجيدُ الذي  
يرتضيه ل نفسه لَوْ أَمْسَكَهُ ، ثُمَّ يقنعُ فِي بيعِه بِرَبِيعِ يسِيرٍ ، فَيَارُكُ اللَّهُ لَهُ فِيهِ ،  
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تلبِيسٍ ، وَإِنَّمَا تَعْذَرُ هَذَا لِأَنَّهُمْ لَا يَقْنَعُونَ بِالرَّبِيعِ الْيَسِيرِ ،  
وَلَيْسَ يَسْلُمُ الْكَثِيرُ إِلَّا بِتَلْبِيسٍ ، فَمَنْ تَعْوَدَ هَذَا . . لَمْ يَشْتَرِ الْمُعِيبَ ، فَإِنْ  
وَقَعَ فِي يَدِهِ مُعِيبٌ نَادِرًا . . فَلِيذَكْرُهُ ، وَلِيَقْنَعْ بِقِيمَتِهِ .

باعَ ابْنُ سِيرِينَ شَاهَ ، فَقَالَ لِلْمُشْتَرِيِّ : أَبْرُأُ إِلَيْكَ مِنْ عِيْبٍ فِيهَا أَنَّهَا تَقْلُبُ  
الْعَلَفَ بِرِجْلِهَا<sup>(۱)</sup> .

وَبَاعَ الْحَسْنُ بْنُ صَالِحٍ جَارِيَّةً ، فَقَالَ لِلْمُشْتَرِيِّ : إِنَّهَا تَنْخَمَتْ مَرَّةً عِنْدَنَا  
دَمًا<sup>(۲)</sup> .

فَهَكُذا كَانَتْ سِيرَةُ أَهْلِ الدِّينِ ، فَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ . . فَلَيُتِرِكِ الْمُعَامَلَةَ ،  
أَوْ لِيُوْطِنْ نَفْسَهُ عَلَى عِذَابِ الْآخِرَةِ .

(۱) كذا في «القوت» (۲۷۱/۲) ، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (۱۸/۳) عن يونس بن عبيد.

(۲) قوت القلوب (۲۷۱/۲) .

**الثالث : ألا يكتم في المقدار شيئاً :**

وذلك بتعديل الميزان والاحتياط فيه ، وفي الكيل فينبغي أن يكيل كما يكتال ، قال الله تعالى : «**وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ** ﴿١﴾ **أَلَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَلُوْهُمْ أَوْ رَزَوْهُمْ يُخْسِرُونَ**» .

ولا يخلص من هذا إلا بأن يرجح إذا أعطى ، وينقص إذا أخذ ، إذ العدل الحقيقي قلما يتصور ، فليستظهر بظهور الزيادة والنقصان ؛ فإن من استقصى حقه بكماله يوشك أن يتعداً .

وكان بعضهم يقول : لا أشتري الويل من الله بحبة ، فكان إذا أخذ نقص حبة ، وإذا أعطى .. زاد حبة ، وكان يقول : ويل لمن باع بحبة جنة عرضها السموات والأرض ، وما أخسر من باع طوبى بويل<sup>(١)</sup> .

وإنما بالغوا في الاحتراز من هذا وشبهه لأنها مظالم لا يمكن التوبة منها ؛ إذ لا يعرف أصحاب الحبات حتى يجتمعوا ويؤدي حقوقهم ، ولذلك لما اشتري رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً .. قال للوزان لما كان يزن ثمنه : «**زُنْ وَأَرْجُحْ**»<sup>(٢)</sup> .

ونظر فضيل إلى ابنه وهو يغسل ديناراً يريد أن يصرفه ، ويزيل تكحيله

(١) قوت القلوب (٢٦٨/٢) .

(٢) رواه أبو داود (٣٣٣٦) ، والترمذى (١٣٠٥) ، والنسائي (٢٨٤/٧) ، وابن ماجه (٢٢٢٠) .

وينقيه حتى لا يزيد وزنه بسبب ذلك ، فقال : يا بني ؟ فعلك هذا أفضلاً من حجتين وعشرين عمرة<sup>(١)</sup> .

وقال بعض السلف : ( عجبت للناجر والبائع كيف ينجو ، يزن ويحلف بالنهار وينام بالليل ! )<sup>(٢)</sup> .

وقال سليمان على نبيّنا وعليه السلام لابنه : ( يا بني ؛ كما تدخل الحية بين الحجرين .. كذلك تدخل الخطيئة بين المتابعين )<sup>(٣)</sup> .

وصلى بعض الصالحين على مخنث ، فقيل له : إنه كان فاسقاً ، فسكت ، فأعيد عليه ، فقال : كأنك قلت لي : كان صاحب ميزانين ، يعطي بأحدهما ويأخذ بالآخر<sup>(٤)</sup> . أشار به إلى أن فسقة مظلمة بينه وبين الله تعالى وهذا من مظالم العباد ، والمسامحة والعفو فيه أبعد .

والتشديد في أمر الميزان عظيم ، والخلاص منه يحصل بحبة ونصف حبة .

وفي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « ولا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن باللسان ولا تخسروا الميزان » أي : لسان الميزان ؛

(١) قوت القلوب (٢٦٨/٢) وعبارته : (أفضل من عشرين حجة) .

(٢) رواه أحمد في « الزهد » (٢١٨) عن قتادة عن سيدنا سليمان عليه السلام .

(٣) قوت القلوب (٢٦٨/٢) .

(٤) قوت القلوب (٢٦٨/٢) .

فإِنَّ النَّصْبَانَ وَالرَّجْحَانَ يُظَهِّرُ بِمِيلِهِ<sup>(١)</sup> .

صاحب الميزان في خطر الويل ، وكل مكلف فهو صاحب موازين في  
أفعاله وأقواله وخطراته ، فالويل له إن عدل عن العدل ومال عن الاستقامة ،  
ولولا تعذر هذا واستحالته . لما ورد قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَنْكُثْ إِلَّا وَارِدُهَا  
كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتَّىٰ مَفْضِيَا ﴾ فلا ينفك عبد ليس معصوماً عن الميل عن  
الاستقامة ، إلا أن درجات الميل تفاوت تفاوتاً عظيماً ، فلذلك تتفاوت ملدة  
مقامهم في النار إلى أوان الخلاص ، حتى لا يبقى بعضاً لهم إلا بقدر تحلي  
القسم ، ويبقى بعضاً لهم ألفاً وألوف سنين .

فَسَأْلُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَقْرِبَنَا مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ وَالْعَدْلِ ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِدَادَ عَلَى مِنْ  
الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ عَنْهُ غَيْرُ مَطْمُوعٍ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ أَدْقُّ مِنَ الشِّعْرِ  
وَأَحْدُّ مِنَ السِّيفِ ، وَلَوْلَاهُ.. لَكَانَ الْمُسْتَقِيمُ عَلَيْهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى جُوازِ  
الصَّرَاطِ الْمَمْدُودِ عَلَى مِنْ النَّارِ الَّذِي مِنْ صَفَتِهِ أَنَّهُ أَدْقُّ مِنَ الشِّعْرِ وَأَحْدُّ مِنَ

(١) قوت القلوب (٢٦٨/٢).

السيف ، وبقدر الاستقامة على الصراط المستقيم في الدنيا .. يخفُّ العبد يوم القيمة على الصراط .

وكلٌ من خلطَ بالطعام أو غيره تراباً ثمَّ كاله .. فهو من المطففين في الكيل ، وكلٌ قصَابٍ وزنَ مع اللحم عظماً لم تجرِ العادة بمثله .. فهو من المطففين في الوزن ، وقسٌ على هذا سائر التقديرات ، حتى في الذرع الذي يتعاطاه البَرَازُ ؛ فإنه إذا اشتري .. أرسلَ الثوبَ في وقتِ الذرع ولم يمده مداً ، وإذا باعه .. مده في الذرع ؛ ليظهرَ تفاوتُ في القدر ، فكلٌ ذلك من التطفيض المعرض صاحبة للوين .

الرابع : أن يصدق في سُرِّ الوقت ولا يُخفي منه شيئاً :

فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركبان ، ونهى عن النجاش .

أما تلقي الركبان : فهو أن يستقبل الرفقة ويتلقى المتعاء ، ويكذب في سرِّ البلد ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تتلقوا الركبان ، ومن تلقَّها .. فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق »<sup>(١)</sup> .

(١) رواه البخاري (٢١٥٠) ، ومسلم (١٥١٥) دون زيادة : (ومن تلقها...) ، والزيادة رواها البيهقي في « السنن الكبير » (٣٤٨/٥) عن الشافعي رحمة الله تعالى ، وبنحوها رواها مسلم (١٥١٩) .

وهذا الشراء منعقدٌ ، ولكنَّه إنْ ظهرَ كذبُه . . ثبتَ للبائعِ الخيارُ ، وإنْ كانَ صادقاً . . ففي الخيارِ خلافٌ ؛ لتعارضِ عمومِ الخبرِ معَ زوالِ التلبيسِ .

ونهى أَيضاً أَنْ يبيعَ حاضرٌ لبادٍ<sup>(١)</sup> ؛ وهو أنْ يقدمَ البدويُّ البلدةً وعهْ قوتُ يريدُ أَنْ يسارعَ إِلَى بيعِهِ ، فيقولُ لِهِ الحضريُّ : اترَكْتُهُ عندِي حتَّى أغاليَ في ثمنِهِ وأنتَظرَ ارتفاعَ سعرِهِ ، وهذا في القوتِ محرَّمٌ ، وفي سائرِ السلعِ خلافُ ، والأَظہرُ تحريمُهُ ؛ لعمومِ النهيِ ، ولأنَّه تأخيرٌ للتضييقِ على الناسِ على الجملةِ مِنْ غيرِ فائدةٍ للفضوليِّ المضيقِ .

ونهى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنِ النَّجْشِ<sup>(٢)</sup> ؛ وهو أَنْ يتقدَّمَ إلى البائعِ بينَ يديِ الراغِبِ المشتريِّ ، ويطلبَ السلعةَ بزيادةٍ وهو لا يريدُها ، وإنَّما يريدُ تحريكَ رغبةِ المشتريِّ فيها ، فهذا إنْ لمْ تجرِ موافطةً معَ البائعِ .. فهو فعلٌ حرامٌ مِنْ صاحبِهِ ، والبيعُ منعقدٌ ، وإنْ جرى موافطةً .. ففي ثبوتِ الخيارِ خلافُ ، والأَوْلى إثباتُ الخيارِ ؛ لأنَّه تغرييرٌ بفعلِ يضاهي التغرييرِ في المصارَةِ وتلقِي الركبانِ<sup>(٣)</sup> .

فهذه المناهي تدلُّ علىَ أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يلبسَ على البائعِ والمشتري في سعرِ الوقتِ ، ويكتَمَ منهُ أمراً لِو علَمَهُ . . لما أقدمَ على العقدِ ، ففعلُ هذا

(١) كما في «البخاري» (٢١٤٠) ، و«مسلم» (١٤١٣) .

(٢) رواه البخاري (٢١٤٢) ، ومسلم (١٥١٦) . والنَّجْشُ بسكونِ الجيم وفتحِها كما في «إرشاد الساري» (٦٢/٤) .

(٣) المصارَةُ : الحلوبُ يُحبسُ لبنيها فيها فلا تحلبُ أياماً ليوهمُ صاحبَها أنها ذاتِ لبنٍ .

من الغشِّ الحرامِ المضادُ للنصحِ الواجبِ .

فقد حُكِيَ عنْ رجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّهُ كَانَ بِالْبَصَرَةِ وَلَهُ غَلَامٌ بِالسُّوْسِ يَجْهَزُ إِلَيْهِ السُّكَّرَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ غَلَامُهُ أَنَّ قَصْبَ السُّكَّرِ قَدْ أَصَابَتْهُ آفَةً فِي هَذِهِ السَّنَةِ ، فَاشْتَرَ السُّكَّرَ ، قَالَ : فَاشْتَرَى سُكَّرًا كَثِيرًا ، فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُهُ .. رَبَحَ فِيهِ ثَلَاثَيْنَ أَلْفًا ، فَانْصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَأَفْكَرَ لِيْلَتَهُ ، فَقَالَ : رَبِحْتُ ثَلَاثَيْنَ أَلْفًا وَخَسَرْتُ نَصْحَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ .. غَدًا إِلَى بَائِعِ السُّكَّرِ ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ ثَلَاثَيْنَ أَلْفًا وَقَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا ، فَقَالَ : وَمِنْ أَيْنَ صَارَتْ لَيْ ? فَقَالَ : إِنِّي كَتَمْتُكَ حَقِيقَةَ الْحَالِ ، وَكَانَ السُّكَّرُ قَدْ غَلَ في ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَقَالَ : رَحْمَكَ اللَّهُ ، قَدْ أَعْلَمْتَنِي الْآنَ ، وَقَدْ طَيَّبْتُهَا لَكَ ، قَالَ : فَرَجَعَ بِهَا إِلَى مَنْزِلِهِ ، وَتَفَكَّرَ وَبَاتَ سَاهِرًا ، وَقَالَ : مَا نَصَحَّتُهُ ، فَلَعْلَهُ اسْتَحْيَا مِنِّي فَتَرَكَهَا لِي ، فَبَكَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِ ، وَقَالَ : عَافَاكَ اللَّهُ ، خُذْ مَالَكَ إِلَيْكَ ، فَهُوَ أَطِيبُ لِقْلِي ، فَأَخْذَ مِنْهُ ثَلَاثَيْنَ أَلْفًا<sup>(۱)</sup> .

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الْمَنَاهِي وَالْحَكَائِيَاتِ تَدْلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَنِمَ فَرْصَةً ، وَيَتَهَزَّ غَفْلَةً صَاحِبُ الْمَتَاعِ ، وَيَخْفِي مِنَ الْبَائِعِ غَلَاءَ السُّعْرِ ، أَوْ مِنَ الْمُشْتَري تَرَاجُعَ الْأَسْعَارِ .

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. كَانَ ظَالِمًا ، تَارِكًا لِلْعَدْلِ وَالنَّصْحِ لِلْمُسْلِمِينَ .

(۱) رواها ابن أبي الدنيا في « الورع » ( ۱۶۹ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ۱۱۸ / ۳ ) .

ومهما باعَ مرابحةً<sup>(١)</sup> ؛ بأنْ يقولَ : بعثُ بما قامَ علىَ ، أوْ بما اشتريتهُ . فعليهِ أنْ يصدقَ بهِ ، ثمَّ يجبُ أنْ يخبرَ بما حدثَ بعدَ العقدِ مِنْ عيبٍ أوْ نقصانٍ .

ولو اشتري إلىَ أجلٍ .. وجبَ ذكرُهُ ، ولو اشتري مسامحةً مِنْ صديقهِ أوْ ولدِهِ .. يجبُ ذكرُهُ ؛ لأنَّ المعاملَ يعوَّلُ علىَ عادِتهِ في الاستقصاءِ أنهُ لا يتركُ النظرَ لنفْسِهِ ، فإذا تركَهُ بسببٍ مِنَ الأسبابِ .. فيجبُ إخبارُهُ ؛ إذ الاعتمادُ فيهِ علىَ أمانِهِ .




---

(١) وذلك إذا سمى لكل قدر من الثمن ربحاً . «إتحاف» (٤٩٤/٥) .

## الباب الرابع في الإحسان في المعاملة

وقد أمر الله تعالى بالعدل والإحسان جميعاً ، والعدل سبب النجاة فقط ، وهو يجري من التجارة مجرى رأس المال ، والإحسان سبب الفوز ونيل السعادة ، وهو يجري من التجارة مجرى الربح ، ولا يُعد من العقلاء من قنع في معاملات الدنيا برأس ماله ، فكذا في معاملات الآخرة ، فلا ينبغي للمتدين أن يقتصر على العدل واجتناب الظلم ويدع أبواب الإحسان وقد قال الله تعالى : «**وَأَحِسْنْ كَمَا أَحَسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ**» .

وقال تعالى : «**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ**» .

وقال تعالى : «**إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ فَرِيقٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**» .

ونعني بالإحسان : فعل ما ينتفع به المعامل وهو غير واجب عليه ، ولكنه تفضيل منه ؛ فإن الواجب يدخل في باب العدل وترك الظلم ، وقد ذكرناه .

**وتنال رتبة الإحسان بوحدٍ من ستة أمور :**

**الأول : في المغابة :**

فينبغي ألا يغبن صاحبه بما لا يتعابنه به في العادة ، فأماماً أصل المغابة . فماؤون فيه ؛ لأن البيع للربح ، ولا يمكن ذلك إلا بغض ما ، ولكن يراعي

فيه التقريب ، فإن بذل المشتري زيادة على الربع المعتاد ؛ إما لشدة رغبته ، أو لشدة حاجته إليه في الحال . . فينبعي أن يمتنع عن قبوله ، فذلك من الإحسان .

ومهما لم يكن تلبيس . . لم يكن أخذ الزيادة ظلماً ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار ، ولسنا نرى ذلك ، ولكن من الإحسان أن يحظر ذلك الغبن .

يروى أنه كان عند يونس بن عبيد حل مختلفة الأثمان ، ضرب قيمة كل حل منها أربع مئة ، وضرب كل حل قيمتها مئتان ، فمضى إلى الصلاة وخلف ابن أخيه في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حل بأربع مئة ، فعرض عليه من حل المئتين ، فاستحسنها ورضيها ، فاشتراها منه ، فمشى بها وهي على يده ، فاستقبله يونس ، فعرف حلتة ، فقال بكم اشتريت هذه ؟ فقال : بأربع مئة ، فقال : لا تسوى أكثر من مئتين ، فارجع حتى تردها ، فقال : هذه تسوى في بلدنا خمس مئة ، وأنا أرضى بها ، فقال له يونس : انصرف ؟ فإن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها ، ثم رد إلى الدكان ، ورد عليه مئتي درهم ، وخاصم ابن أخيه وقاتلها ، وقال : أما استحيت ، أما اتقيت الله ؟ ! تربح مثل الثمن وتترك النصح لل المسلمين ؟ ! فقال : والله ؟ ما أخذها إلا وهو راض بها ! قال : أفلأ رضيت له بما ترضا لنفسك ؟ !<sup>(١)</sup> .

(١) كذا في « القوت » (٢٦٧/٢) ، وقد رواها أبو نعيم في « الحلية » (١٥/٣) وفيها :

وهذا إنْ كانَ فِيهِ إِخْفَاءٌ سُعْرٌ وَتَلْبِيسٌ . . فَهُوَ مِنْ بَابِ الظُّلْمِ ، وَقَدْ سَبَقَ .

وَفِي الْحَدِيثِ : « غَبْنُ الْمُسْتَرْسِلِ حَرَامٌ »<sup>(١)</sup> .

وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ عَدَىٰ يَقُولُ : ( أَدْرَكْتُ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَحْسُنُ يَشْتَرِي لَحْمًا بِدِرْهَمٍ )<sup>(٢)</sup> .

فَغَبْنُ مِثْلِ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَرْسِلِينَ ظُلْمٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ تَلْبِيسٍ . . فَهُوَ مِنْ تَرِكِ الْإِحْسَانِ ، وَقَلَّمَا يَتَمُّ هَذَا إِلَّا بِنَوْعِ تَلْبِيسٍ وَإِخْفَاءِ سُعْرِ الْوَقْتِ .

وَإِنَّمَا الْإِحْسَانُ الْمُحْضُ مَا نَقَلَ عَنِ السَّرِيِّ السَّقْطِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ : أَنَّهُ اشْتَرَى كُرَّةً لَوْزٌ بِسْتِينَ دِينَارًا ، وَكَتَبَ فِي رُوزْنَامَچَه<sup>(٣)</sup> : ثَلَاثَةُ دِنَارَيَّ رِبْحَهُ ، وَكَانَهُ رَأَى أَنْ يَرْبَحَ عَلَى الْعَشْرَةِ نَصْفَ دِينَارٍ ، فَصَارَ الْلَوْزُ بِتَسْعِينَ دِينَارًا ،

= أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ قَالَ : ( أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ ، مَنْ أَنْتَ وَمَا أَسْمَكَ ? ) قَالَ : يُونُسُ بْنُ عَبْدِ ، قَالَ : فَوَاللَّهِ إِنَا لَنَكُونُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ ، فَإِذَا اشْتَدَ عَلَيْنَا . . قَلَنا : اللَّهُمَّ ، رَبَّ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ ، فَرْجُ عَنَا - أَوْ شَبِيهُ هَذَا - فَقَالَ يُونُسُ : سَبَحَانَ اللَّهِ ، سَبَحَانَ اللَّهِ ! ) ، وَقَوْلُهُ :

( تَسْوِي ) : لِغَةُ عَلَى قَوْلِهِ ( تَسَاوِي ) ، وَعَامَةُ أَهْلِ الْلِّغَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَ بِفَصِيحَةٍ .  
(١) رواه الطبراني في « الكبير » ( ١٢٦/٨ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٨٧/٥ ) ،  
والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٣٤٩/٥ ) ، والمسترسلي : من استأنس لمعامله  
واطمأن إليه ، وكأنه قد سلم أمره إليه .

(٢) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » ( ٣٤١/٣ ) ، وأبو نعيم في « تاريخ أصحابه »  
( ٢٨٠/١ ) .

(٣) روزنامچه : لفظة فارسية ، وهو سجل الواقع كالروزنامه ، وقال الحافظ الزبيدي :  
هُوَ الدَّفْتَرُ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ حِسَابَ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ ) . « إِتحاف » ( ٤٩٦/٥ ) .

فأتاها الدلائل وطلب اللوز ، فقال : خذه ، فقال : بكم ؟ فقال : بثلاثة وستين ديناراً ، فقال الدلائل - وكان من الصالحين - : قد صار اللوز بتسعين ! فقال السري : قد عقدت عقداً لا أحله ، لست أبيعه إلا بثلاثة وستين ، فقال الدلائل : وأنا عقدت بيني وبين الله تعالى ألا أغش مسلماً ، لست آخذ منك إلا بتسعين ، قال : فلا الدلائل اشتري منه ، ولا السري باعه !<sup>(١)</sup>.

فهذا محض الإحسان من الجانبين ؛ فإنه مع العلم بحقيقة الحال .  
ويروى عن محمد بن المنكدر أنه كان له شقاق<sup>(٢)</sup> ؛ بعضها بخمسة ، وبعضها عشرة ، فباع في غيبته غلامه شقة من الخمسيات عشرة ، فلما عرف . . لم يزل يطلب ذلك الأعرابي المشتري طول النهار حتى وجده ، فقال له : إن الغلام قد غلط فباعك ما يسوي خمسة عشرة ، فقال : يا هذا ؛ قد رضيت ، فقال : وإن رضيت . . فإننا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا ، فاختر إحدى ثلاثة خصائص : إما أن تأخذ شقة من العشريات بدراهيمك ، وإما أن نرد عليك خمسة ، وإما أن ترد شقتنا وتأخذ دراهيمك ،

(١) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٨٨/٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨٣/٢٠) .

(٢) الشقاق : جمع شقة ؛ كثياب وقبة ، نوع من الثياب ، وتجمع على شقق قياساً مطراً ، وضبطها الحافظ الزيدي في « إتحافه » (٤٩٦/٥) بضم الشين في الجمع ، ولم يذكره في « التاج » كذلك .

فقالَ : أَعْطَنِي خَمْسَةً ، فرَدَ عَلَيْهِ خَمْسَةً ، وَانْصَرَفَ الْأَعْرَابِيُّ يَسْأَلُ وَيَقُولُ : مَنْ هَذَا الشَّيْخُ ؟ فَقَيْلَ لَهُ : هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَنْكَدِرِ ، فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، هَذَا الَّذِي نَسْتَسْقِي بِهِ فِي الْبَوَادِي إِذَا قَحْطَنَا .

فَهَذَا إِحْسَانٌ فِي أَلَّا يُرَبِّحَ عَلَى الْعَشْرَةِ إِلَّا نَصْفٌ أَوْ وَاحِدٌ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مُثْلِ ذَلِكَ الْمَتَاعِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ .

وَمَنْ قَنَعَ بِرَبِيعٍ قَلِيلٍ .. كَثُرَتْ مَعَامِلَاتُهُ ، وَاسْتَفَادَ مِنْ تَكْرُرِهَا رِبَحًا كَثِيرًا ، وَبِهِ تَظَهُرُ الْبَرَكَةُ ، كَانَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُورُ فِي سُوقِ الْكُوفَةِ بِالدُّرَّةِ وَيَقُولُ : (مَاشِرَ التَّجَارِ ؛ خَذُوا الْحَقَّ وَأَعْطُوا الْحَقَّ) .. تَسْلِمُوا ، لَا تَرْدُوا قَلِيلَ الرَّبِيعِ فَتُحَرِّمُوا كَثِيرَةً) <sup>(١)</sup> .

وَقَيْلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا سَبَبَ يَسَارِكَ ؟ قَالَ : ثَلَاثٌ : مَا رَدَدْتُ رِبَحًا قَطُّ ، وَلَا طَلَبَ مِنِّي حَيْوانٌ فَأَنْهَرْتُ بِعَهْدِهِ ، وَلَا بَعْثَ بِنَسِيَّةٍ <sup>(٢)</sup> .

وَيُقَالُ : إِنَّهُ بَاعَ أَلْفَ نَاقَةً ، فَمَا رَبِيعَ إِلَّا عُقْلَهَا ، بَاعَ كُلَّ عَقَالٍ بِدِرْهَمٍ ، فَرَبِيعَ فِيهَا أَلْفًا ، وَرَبِيعَ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيْهَا لِيَوْمِهِ أَلْفًا <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه وكيع في «أخبار القضاة» (١٩٦/٢).

(٢) قوت القلوب (٢٧٣/٢).

(٣) قوت القلوب (٢٧٣/٢).

## الثاني : في احتمال الغبن :

فالمشتري إن اشتري طعاماً من ضعيف ، أو شيئاً من فقير .. فلا بأس أن يتحمل الغبن ويتناهى ، ويكون به محسناً ، وداخلاً في قوله صلى الله عليه وسلم : « رحم الله أمراً سهل البيع ، سهل الشراء »<sup>(١)</sup> .

فاما إذا اشتري من غني تاجر يطلب الربح زيادة على حاجته .. فاحتمال الغبن منه ليس محموداً ، بل هو تضييع مال من غير أجر ولا حمد ، فقد ورد في حديث من طريق أهل البيت : « المغبون لا محمود ولا ماجور »<sup>(٢)</sup> .

وكان إيساً بن معاوية قاضي البصرة - وكان من عقلاء التابعين - يقول : ( لست بخبيث ، والخبث لا يغبني ، ولا يغبن ابن سيرين ، ولكن يغبن الحسن ويغبن أبي )<sup>(٣)</sup> يعني : معاوية بن قرعة .

والكمال في الألا يغبن ولا يُغبن ؛ كما وصف بعضهم عمر رضي الله عنه فقال : ( كان أكرم من أن يخدع ، وأعقل من أن يُخدع )<sup>(٤)</sup> .

وكان الحسن والحسين وغيرهما من خيار السلف يستقصون في الشراء ،

(١) رواه أبو يعلى في « مسنده » ( ٦٨٣٠ ) .

(٢) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » ( ٤١ / ٧ ) ، وأبو يعلى في « مسنده » ( ٦٧٨٣ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٨٣ / ٣ ) .

(٣) رواه وكيع في « أخبار القضاة » ( ٣٤٨ / ١ ) وفيه : ( يخدعني ) بدل ( يغبني ) وكذا سياقه .

(٤) رواه الدينوري في « المجالسة وجواهر العلم » ( ص ٧٦ ) من قول المغيرة بن شعبة في حق الفاروق رضي الله عنهم .

ثُمَّ يهبونَ مَعَ ذلِكَ الجزيلَ مِنَ الْمَالِ ، فَقِيلَ لبعضِهِمْ : تَسْتَفْصِي فِي شرائِكَ عَلَى الْيُسْرِ ثُمَّ تَهْبُ الْكَثِيرَ وَلَا تَبَالِي ؟ ! فَقَالَ : ( إِنَّ الْوَاهِبَ يَعْطِي فَضْلَهُ ، وَإِنَّ الْمَغْبُونَ يَغْبُنُ عُقْلَهُ )<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ بعْضُهُمْ : ( إِنَّمَا أَغْبَنُ عُقْلِي وَبَصِيرَتِي ، فَلَا أَمْكُنُ الْغَايَةَ مِنْهُ ، وَإِذَا وَهَبْتُ .. أَعْطَيَ اللَّهُ وَلَا أَسْتَكْثِرُ لَهُ شَيْئًا )<sup>(٢)</sup> .

### الثالثُ : في استيفاء الشِّمْنِ وسائرِ الديونِ :

وَالْإِحْسَانُ فِيهِ : مَرَّةً بِالْمَسَامِحةِ وَحْطُ الْبَعْضِ ، وَمَرَّةً بِالْإِمْهَالِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَمَرَّةً بِالْمَسَاهِلَةِ فِي طَلْبِ جُودَةِ النَّقْدِ .

وَكُلُّ ذلِكَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، وَمَحْثُوثٌ عَلَيْهِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَحْمَ اللَّهُ أَمْرَاً سَهَلَ الْبَيْعَ ، سَهَلَ الشَّرَاءَ ، سَهَلَ الْقَضَاءَ ، سَهَلَ الْاَقْضَاءَ »<sup>(٣)</sup> ، فَلَيَعْتَنِمُ دُعَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اسْمَحْ .. يُسَمِّحُ لَكَ »<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا أَوْ تَرَكَ لَهُ .. حَاسِبُهُ اللَّهُ »

(١) قوت القلوب (٢/٢٧٠) .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٧٠) .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) رواه أحمد في « المسند » (١/٢٤٨) ، والطبراني في « الأوسط » (٥١٠٨) .

حساباً يسيراً» ، وفي لفظ آخر : «أظلَّهُ اللَّهُ تَحْتَ ظَلَّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظَلَّ إِلَّا  
ظَلَّهُ»<sup>(١)</sup> .

وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً كان مسرفاً على نفسه ،  
خُوَسِبَ فلما يُوجَدُ لَهُ حَسَنَةً ، فقيلَ لَهُ : هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قُطُّ؟ فَقَالَ : لَا ،  
إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رجلاً أَدَايْنُ النَّاسَ فَأَقُولُ لِفَتِيَانِي : سَامِحُوا الْمُوْسَرَ وَأَنْظُرُوا  
الْمُعْسَرَ - وفي لفظ آخر : وَتَجاوزُوا عَنِ الْمُعْسَرِ - فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : نَحْنُ  
أَحْقُّ بِذَلِكَ مِنْكَ ، فَتَجَاوِزْ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ وَغَفِرْ لَهُ»<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : «مَنْ أَقْرَضَ دِينًا إِلَى أَجْلٍ .. فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ  
صَدْقَةٌ إِلَى أَجْلِهِ ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجْلُ فَأَنْظِرْهُ بَعْدَهُ .. فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُ ذَلِكَ  
الْدِينِ صَدْقَةً»<sup>(٣)</sup> .

وقد كان من السلف مَنْ لا يحب أن يقضي غريمه الدين لأجل هذا الخبر  
حتى يكون كالمتصدق بجميعه كل يوم<sup>(٤)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : «رَأَيْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا : الصَّدَقَةُ

(١) رواه مسلم (٣٠١٤) ، واللفظ الأول في «القوت» (٢٧٠/٢) .

(٢) رواه البخاري (٢٠٧٧) ، ومسلم (١٥٦٠) واللفظ له .

(٣) كما في «القوت» (٢٧٠/٢) ، وقد رواه ابن ماجه (٢٤١٨) بلفظ : «مَنْ أَنْظَرَ  
مُعْسَرًا .. كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةً ، وَمَنْ أَنْظَرَهُ بَعْدَ حَلِّهِ .. كَانَ لَهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
صَدَقَةً» ، وفي (و) : (مَنْ أَقْرَضَ دِينَارًا ..) .

(٤) قوت القلوب (٢٧٠/٢) .

عشر أمثالها ، والقرض بثمان عشرة »<sup>(١)</sup> ، فقيل في معناه : إن الصدقة تقع في يد المحتاج وغير المحتاج ، ولا يتحمل ذل الاستقرار إلا محتاج<sup>(٢)</sup> .

ونظر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى رَجُلٍ يَلَازِمُ رَجُلًا بَدِينَ ، فَأَوْمَأَ إِلَى صَاحِبِ الدِّينِ بِيَدِهِ : أَنْ ضَعَ الشَّطَرَ ، فَفَعَلَ ، فَقَالَ لِلْمَدِيُونِ : « قُمْ فَأَعْطِهِ »<sup>(٣)</sup> .

وكل من باع شيئاً وترك ثمنه في الحال ، ولم يرهق إلى طلبه .. فهو في معنى المقرض ، وروي أن الحسن البصري باع بغلة له بأربع مئة درهم ، فلما استوجب المال .. قال له المشتري : اسمح يا أبا سعيد ؟ قال : قد أسقطت عنك مئة ، قال له : فأحسن يا أبا سعيد ؟ فقال : قد وهبت لك مئة أخرى ، فقبض من حقه مئتي درهم ، فقيل له : يا أبا سعيد ؟ هذا نصف الثمن ! فقال : هكذا يكون الإحسان ، وإنما .. فلا<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٣١) .

(٢) وهو تنمية الحديث ، ولفظه : « فقلت : يا جبريل ؟ ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنه ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة » ، وقال الحكيم الترمذى في « نوادر الأصول » (ص ٢١٩) : (المتصدق حسب له الدرهم عشرة ، فدرهم صدقته وتسعة زائدة ، فصارت له عشرة ، والقرض على ضعف الصدقة ، فدرهم قرضه يرجع إليه ، فلا يحسب ، بقي تسعة ، فتضاعف ، فيكون ثمانية عشر ، والله أعلم وأحكم) .

(٣) رواه البخاري (٤٧١) ، ومسلم (١٥٥٨) ، وصاحب الدين هو كعب بن مالك رضي الله عنه .

(٤) قوت القلوب (٢٧٠/٢) .

وفي الخبر : « خذْ حَقَّكَ فِي عَفَافٍ ، وَافِ أَوْ غَيْرَ وَافِ .. يَحْاسِبُ اللَّهُ حَسَابًا يَسِيرًا »<sup>(١)</sup> .

#### الرابع : في توفية الدين :

وَمِنَ الْإِحْسَانِ فِيهِ حَسْنُ الْقَضَاءِ ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَمْشِي إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ وَلَا يَكُلُّفُهُ أَنْ يَمْشِي إِلَيْهِ يَتَقَاضَاهُ ، فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً »<sup>(٢)</sup> .

وَمَهْمَا قَدِرَ عَلَى قَضَاءِ الدِّينِ .. فَلْيَبَادِرْ إِلَيْهِ وَلْوَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَلِيَسْلِمْ أَجْوَدَ مَا شَرَطَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَ .

وَإِنْ عَجَزَ .. فَلِيَنْوِي قَضَاءَهُ مَهْمَا قَدِرَ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنِ ادْعَانَ دِيَنًا وَهُوَ يَنْوِي قَضَاءَهُ .. وَكُلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ وَيَدْعُونَ لَهُ حَتَّى يَقْضِيهُ »<sup>(٣)</sup> .

وَكَانَ جَمَاعَةً مِنَ السَّلْفِ يَسْتَقْرِضُونَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِهَذَا الْخَبَرِ<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٢٢) دون قوله : (يحاسبك...) ، وهي في « القوت » (٢/٢٧٠).

(٢) رواه البخاري (٢٣٠٥) ، ومسلم (١٦٠١) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » (٦/٢٥٠) ولفظه : « من داين الناس بدين يعلم الله منه أنه حريص على أدائه .. كان معه من الله عون وحافظ » ، وعند ابن ماجه (٢٤٠٨) : « ما من مسلم يدَّان ديناً يعلم الله منه أنه يريد أدائه .. إلا أداه الله عنه في الدنيا » .

(٤) كالسيدة عائشة رضي الله عنها ؛ روى أحمد في « المسند » (٦/٧٢) : كانت عائشة تداين ، فقيل لها : مالك وللدين ؟ قالت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم =

ومهما كلامهُ صاحبُ الحقِّ بكلامٍ خشنٍ.. فليحتملْهُ ، وليرى باللطفِ ؛ اقتداءً برسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إذ جاءَهُ صاحبُ الدينِ عندَ حلولِ الأجلِ ولمْ يكنْ قد اتفقَ قضاوَهُ ، فجعلَ الرجلُ يشدُّ الكلامَ على رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهمَّ به أصحابُهُ ، فقالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « دعوهُ ، فإنَّ لصاحبِ الحقِّ مقالاً »<sup>(١)</sup> .

ومهما دارَ الكلامُ بينَ المستقرضِ والمقرضِ.. فالإحسانُ أنْ يكونَ الميلُ الأكثُرُ من المتوسطِ إلىَّ مَنْ عليهِ الدينُ ؛ فإنَّ المقرضَ يقرضُ عن غنىٍ ، والمستقرضُ يستقرضُ عن حاجةٍ ، وكذلك ينبعُ أنَّ تكونَ الإعانةُ للمشتري أكثَرَ ؛ فإنَّ البائعَ راغبٌ عنِ السلعةِ ، يعني ترويجها ، والمشتري محتاجٌ إليها .

هذا هوَ الأحسنُ ، إلا أنْ يتعدَّى مَنْ عليهِ الدينُ حدَّهُ ، فعندهُ ذلكَ نصرتهُ في منعِهِ مِنْ تعديِهِ وإعانتِهِ صاحبِهِ ؛ إذ قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « انصرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً » ، فقيلَ : كيفَ ننصرُهُ ظالماً ؟ فقالَ : « منعُكَ إيهَا مِنَ الظلمِ نصرةٌ لهُ »<sup>(٢)</sup> .




---

يقول : « ما من عبدٍ كانت له نية في أداء دينه .. إلا كان له من الله عز وجل عون » ، فأنا أنتمس ذلك العون .

(١) رواه البخاري (٢٣٠٦) ، ومسلم (١٦٠١) ، وهو قطعة من الحديث المتقدم قريراً عندهما .

(٢) رواه البخاري (٢٤٤٤) ، ومسلم (٢٥٨٤) .

## الخامس : أن يُقْيِلَ مَنْ يُستَقْيِلُ :

فإِنَّهُ لَا يُستَقْيِلُ إِلَّا مُتَنَدِّمٌ مُسْتَضِرٌ بِالْبَيْعِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْضَى لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ سَبَبَ اسْتِضْرَارِ أَخِيهِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَقَالَ نَادِمًا صَفْقَتَهُ . . أَقَالَهُ اللَّهُ عُثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(١)</sup> أَوْ كَمَا قَالَ .

## السادس : أَنْ يَقْصَدَ فِي مِعْالِمِهِ جَمَاعَةً مِنَ الْفَقَرَاءِ بِالنِّسَيَةِ :

وَهُوَ فِي الْحَالِ عَازِمٌ عَلَى أَلَا يَطَالِبُهُمْ إِنْ لَمْ تَظْهُرْ لَهُمْ مِيسَرَةً ، فَقَدْ كَانَ فِي صَالِحِي السَّلْفِ مَنْ لَهُ دَفْرَانِ لِلْحِسَابِ ، أَحَدُهُمَا : تَرْجِمَتُهُ مَجْهُولَةً ، فِيهِ أَسْمَاءُ مَنْ لَا يُعْرَفُهُ مِنَ الْضَّعَافِ وَالْفَقَرَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَقِيرَ كَانَ يَرَى الطَّعَامَ أَوِ الْفَاكِهَةَ فَيَشْتَهِيهِ ، فَيَقُولُ : أَحْتَاجُ إِلَى خَمْسَةِ أَرْطَالٍ مِنْ هَذَا مَثلاً وَلَيْسَ مَعِي ثَمَنُهُ ، فَكَانَ يَقُولُ : خَذْهُ وَاقْضِ ثَمَنَهُ عَنْدَ الْمِيسَرِ ، وَلَمْ يَكُنْ يُعْدُ هَذَا مِنَ الْخَيَارِ ، بَلْ عُدًّا مِنَ الْخَيَارِ مَنْ لَمْ يَكُنْ يَبْثُ اسْمَهُ فِي الدَّفْتَرِ أَصْلًا ، وَلَا يَجْعَلُهُ دِيَنًا ، وَلَكِنْ يَقُولُ : خَذْ مَا تَرِيدُ ، فَإِنْ يَسِّرَ لَكَ . . فَاقْضِ ، وَإِلَّا . . فَأَنْتَ فِي حَلٍّ مِنْهُ وَسِعَةٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » (٥٠٢٩) ، وفي (هـ) : (بيعته) .

(٢) قوت القلوب (٢٧٢/٢) .

فهذا طرق تجارات السلف وقد اندرسَتْ، والقائمُ به محيٌ لهاذه  
السنة.

وبالجملة : التجارة ملوك الرجال ، وبها يمتحن دين الرجل وورعه ،  
ولذلك قيل<sup>(١)</sup> : [من مجزوء الرمل]

لَا يُغْرِنْكَ مِنَ الْمَرْزِ  
عَقِيمٌ صُرْقَعَةٌ  
أَوْ إِزارٌ فَوْقَ كَعْبَ الْ  
شَّاقِيْنَ رَفَعَةٌ  
أَوْ جَيْنَ لَاحٌ فِيْ  
أَثْرٌ قَدْ قَلَعَةٌ  
وَلَدَى الدَّرْهَمِ فَانْظُرْ  
غَيْرَهُ أَوْ وَرَاعَةٌ

ولذلك قيل : (إذا أثني على الرجل جيرانه في الحضر ، وأصحابه في  
السفر ، ومعاملوه في الأسواق .. فلا تشکوا في صلاحه)<sup>(٢)</sup>.

وشهدَ عندَ عمرَ رضيَ اللهُ عنْهُ شاهدُ ، فقالَ : ائثني بمنْ يعرُفُكَ ، فأنا  
برجل ، فأثني عليه خيراً ، فقالَ لهُ عمرُ : أنتَ جارُهُ الأدنى الذي يعرفُ

(١) الآيات في «المدهش» (٢١١/١) من غير نسبة .

(٢) أثر قد قلعه : تشبيه كثرة السجود وأثرها على الجبين بركرة العتر كيف فيها أثر القلع ،  
وقد يكون هذا مصطلحاً بمعالجة . انظر «الإتحاف» (٥٠٥/٥) .

(٣) كما في «القوت» (٢٧٢/٢) ، ورواه بنحوه عن عمر رضي الله عنه هناد في «الزهد»  
(١٤١) .

مدخله ومخرجه؟ قال: لا، فقال: كنتَ رفيقه في السفر الذي يُستدلُّ به على مكارم الأخلاق؟ فقال: لا، قال: فعاملته بالدينار والدرهم الذي يستبيئ به ورعي الرجل؟ فقال: لا، قال: أظنك رأيته قائماً في المسجد يهمهم بالقرآن، يخوض رأسه طوراً ويرفعه أخرى؟ قال: نعم، فقال: اذهب، فلست تعرفه، وقال للرجل: اذهب فأتنى بمن يعرفك<sup>(١)</sup>.



(١) كذا في «القوت» (٢٧٢/٢)، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٥/١٠).

## الباب الخامس

### في شفقة التاجر على دينه فيما يخصه وعمم آخرته

ولا ينبغي للتاجر أن يشغل معاشه عن معاشه، فيكون عمره ضائعاً وصفقته خاسرةً ، وما يفوته من الربح في الآخرة لا يفي به ما يناله في الدنيا ، فيكون ممن اشتري الحياة الدنيا بالأخرة ، بل العاقل ينبغي أن يشفق على نفسه ، وشفقته على نفسه بحفظ رأس ماله ، ورأس ماله دينه وتجارته فيه .

قال بعض السلف : ( أولى الأشياء بالعاقل أحوجه إليه في العاجل ، وأحوج شيء إليه في العاجل أحمده عاقبة في الآجل )<sup>(١)</sup> .

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في وصيته : ( إنَّه لَا بُدَّ لِكَ مِنْ نَصِيبٍ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْتَ إِلَى نَصِيبِكَ مِنَ الْآخِرَةِ أَحْوَجُ ، فَابدأْ بِنَصِيبِكَ مِنَ الْآخِرَةِ فَخُذْهُ ؛ فَإِنَّكَ سَتَمُرُّ عَلَى نَصِيبِكَ مِنَ الدُّنْيَا فَتَنْظُمُهُ )<sup>(٢)</sup> .

وقال الله تعالى : « وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا » أي : لا تنس في الدنيا نصيبك منها للأخرة ؛ فإنها مزرعة الآخرة ، وفيها تكتسب الحسنات .

(١) قوت القلوب ( ٢٦٣ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٦٣ / ٢ ) .

وإنما تتم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة أمور :

**الأول :** حسن النية والعقيدة في ابتداء التجارة :

فلينو بها الاستغفار عن السؤال ، وكف الطمع عن الناس ؛ استغناه بالحلال عنهم ، واستعانة بما يكسبه على الدين ، وقياماً بكفاية العيال ، ليكون من جملة المجاهدين به .

ولينو النصح لل المسلمين ، وأن يحب لسائر الخلق ما يحب لنفسه .

ولينو اتباع طريق العدل والإحسان في معاملته كما ذكرناه .

ولينو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل ما يراه في السوق .

فإذا أضمر هذه العقائد والنيات .. كان عاملاً في طريق الآخرة ، فإن استفاد مالاً .. فهو مزيد ، وإن خسر في الدنيا .. ربح في الآخرة .



**الثاني :** أن يقصد القيام في صنعته أو تجارتة بفرض من فروض الكفايات : فإن الصناعات والتجارات لو تركت .. بطلت المعاش ، وهلكت الخلق ، فانتظام أمر الكل بتعاون الكل ، وتکفل كل فريق بعمل ، ولو أقبلوا كلهم على صنعة واحدة .. لتعطلت البوادي وهلكوا ، وعلى هذا حمل بعض الناس قوله صلى الله عليه وسلم : « اختلاف أمتي رحمة »<sup>(١)</sup>

(١) رواه البيهقي في « المدخل » (١٥٢) بلفظ : « واختلاف أصحابي لكم رحمة » .

أي : اختلاف همهمهم في الصناعات والحرف .

ومن الصناعات ما هي مهمة ، ومنها ما يستغني عنها ؛ لرجوعها إلى طلب التنعم والتزيين في الدنيا ، فليشتغل بصناعة مهمة ؛ ليكون في قيامه بها كافياً عن المسلمين مهماً في الدين .

وليجتنب صناعة النتش ، والصياغة ، وتشييد البنيان بالجص ، وجميع ما وضع لتزخرف به الدنيا ، فكل ذلك كرهه ذوو الدين .

فاما عمل الملاهي والآلات التي يحرم استعمالها .. فاجتناب ذلك من قبل ترك الظلم ، ومن جملة ذلك : خياطة الخيات القباء من الإبريس للرجال ، وصياغة الصائغ مراكب الذهب<sup>(١)</sup> أو خواتيم الذهب للرجال ، فكل ذلك من المعاشي ، والأجرة المأخوذة عليه حرام ، ولذلك أوجبنا الزكاة فيها وإن كنا لا نوجب الزكاة في الحلي ؛ لأنها إذا قصدت للرجال .. فهي محرام ، وكونها مهيئة للنساء لا يلحقها بالحلي المباح ما لم يقصد ذلك بها ، فيكتسب حكمها من القصد .

وقد ذكرنا أنَّ بيع الطعام وبيع الأكفان مكرورة ؛ لأنَّه يوجب انتظار موت الناس و حاجتهم ؛ لغلاء السعر<sup>(٢)</sup> ، ويُكره أن يكون جزارا ؛ لما فيه من

(١) أي : السروج المتخلدة منها .

(٢) كما في جميع النسخ ، وفي نسخة الحافظ الزيدي (٥٠٧/٥) : (لأنه يحب موت الناس . . .) .

قساوةِ القلب ، وأن يكون حجّاماً أو كنّاساً ؛ لما فيه من مخامرَةِ النجاستِ ،  
وكذا الدباغُ وما في معناه .

وكره ابن سيرين الدلالة<sup>(١)</sup> ، وكره قتادةُ أجرةَ الدلائل<sup>(٢)</sup> ، ولعل السبب  
فيه : قلة استغناهُ الدلائل عنِ الكذب ، والإفراطُ في الثناء على السلعة  
لترويجهَا ، ولأنَّ العملَ فيه لا يقدرُ ، فقد يقلُّ وقد يكثُرُ ، ولا ينظرُ في  
مقدارِ الأجرة إلى عملِه ، بل إلى قدرِ قيمةِ الشوبِ ، هذا هوَ العادةُ ، وهوَ  
ظلمٌ ، بل ينبغي أنْ ينظرَ إلى قدرِ التعبِ .

وكرهوا شراءَ الحيوانِ للتجارة ؛ لأنَّ المشتري يكرهُ قضاءَ اللهِ تعالى  
فيه ، وهوَ الموتُ الذي هوَ بصدِّيه - لا محالة - وخلقَ لهُ ، وقيلَ : (بع  
الحيوانِ واشتِرِ الموتَانَ)<sup>(٣)</sup> .

وكرهوا الصرفَ ؛ لأنَّ الاحترازَ فيه عنْ دقائقِ الرباعيِّ ، ولأنَّه طلبٌ  
لدقائقِ الصفاتِ فيما لا يقصدُ أعيانُها ، وإنَّما يقصدُ رواجُها ، وقلما يتمُّ  
للصيرفيٍّ ربُّ إلا باعتمادِ جهالةِ معاملِه بدقاقيِّ النقدِ ، فقلما يسلمُ الصيرفيُّ  
وإن احتاطَ .

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٦٨٦) .

(٢) قوت القلوب (٢٦٦/٢) والسياق له .

(٣) قوت القلوب (٢٦٦/٢) عن بعضِ العربِ ، قالَ : (كأنهم كرهوا رد الشمن في  
الحيوانِ لما يخافون من تلفه ، واستحبوا شراءَ الموتَانِ ، وهو ما لا روح فيه ) ،  
والموتَانِ : خلافُ الحيوانِ ؛ كالدور والأراضيِّ .

ويُكره للصيروفٍ وغيره كثُر الدرهم الصحيح والدينار ، إلا عند الشك في جودته ، أو عند ضرورة ، قال أَحْمَدُ بْنُ حِنْبَلٍ رَحْمَةُ اللَّهِ : ( وَرَدَ نَهْيٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ فِي الصِّيَاغَةِ مِنَ الصَّاحِحِ ، وَأَنَا أَكْرَهُ الْكَسْرَ )<sup>(١)</sup> ، وقال : ( يُشْتَرِي بِالدَّنَانِيرِ دِرَاهِمَ ، ثُمَّ يُشْتَرِي بِالدَّرَاهِمِ ذَهَبًا وَيُصُوِّغُهُ )<sup>(٢)</sup> .

واستحبوا تجارة البز ، قال سعيد بن المسيب : ( مَا مِنْ تجارة أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ تجارة البز ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَيمَانٌ )<sup>(٣)</sup> .

وقد رُوِيَ : ( خَيْرُ تجارتِكُمُ البز ، وَخَيْرُ صناعتِكُمُ الْخَرْزُ )<sup>(٤)</sup> .  
وفي حديث آخر : « لَوْ اتَّجَرَ أَهْلُ الْجَنَّةِ .. لَا تَجَرُوا فِي البز ، وَلَوْ اتَّجَرَ أَهْلُ النَّارِ .. لَا تَجَرُوا فِي الصرف »<sup>(٥)</sup> .

(١) روى أبو داود (٣٤٤٩) ، وابن ماجه (٢٢٦٣) عن عبد الله المزني رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس) .

(٢) القولان لأحمد في « الورع » (ص ٥٧) .

(٣) رواه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١٣٤/٧) ، وابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٢٤٨) .

(٤) قال الحافظ الزبيدي في « إتحافه » (٥٠٨/٥) : ( نقله صاحب « القوت » ، وقال العراقي : لم أقف له على إسناد ، وذكره صاحب « الفردوس » من حديث علي بن أبي طالب ؛ أي : تعليقاً) .

(٥) روى صدره الطبراني في « الصغير » (١/٢٤٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠/٣٦٥) ولفظه : « لَوْ أَذِنَ اللَّهُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ فِي التِّجَارَةِ .. لَا تَجَرُوا فِي البز والْعَطْرِ » ، وهو بتمامه عند صاحب « الفردوس » (٥١٣٢) .

وقد كانت غالب أعمال الأخيار من السلف عشر صنائع : الخزُر ، النجارة ، والحمل ، والخياطة ، والحدو ، والقصارة ، وعمل الخفاف ، وعمل الحديد ، وعمل المغازل ، ومعالجة صيد البر والبحر ، والوراقه<sup>(١)</sup> .

قال عبد الوهاب الوراق : قال لي أحمد ابن حنبل : ما صنعتك ؟ قلت : الوراقه ، فقال : كسب طيب ، ولو كنت صانعاً بيدي .. لصنعت صنعتك ، ثم قال لي : لا تكتب إلا مواسطة ، واستشن الحواشي وظهور الأجزاء<sup>(٢)</sup> .

وأربعة من الصنائع موسومون عند الناس بضعف الرأي : الحاكمة ، والقطانون ، والمغازليون ، والمعلمون ، ولعل ذلك لأن أكثر مخالفتهم مع النساء والصبيان ، ومخالطة ضعفاء العقول تضعف العقل ، كما أن مخالطة العقلاة تزيد في العقل .

وعن مجاهد : أن مريم عليها السلام مررت في طلبها لعيسي عليه السلام

(١) قوت القلوب (٢٦٦/٢) ، قوله : (والحدو) ليس في (ب) ، وهو في « القوت » و« الإتحاف » ، وبزيادتها تصير إحدى عشرة حرفة .

(٢) قوت القلوب (٢٦٦/٢) ، وفي (أ) : (مراصفة) بدل (مواسطة) أي : مقاربة ، وفي (ب ، ه) : (مواضعة) ، وفي (و ، ط) : (مواصفة) ، وإنما نهاء عن الكتابة على ظهور الأجزاء لأنها قابلة للتلف .

بحاكٍة ، فطلبتِ الطريقَ ، فأرشدوها غيرَ الطريقَ ، فقالتْ : اللهمَ ؛ انزعِ البركةَ مِنْ كسبِهِمْ ، وأمْتُهُمْ فقراءً ، وحقرُّهُمْ في أعينِ النَّاسِ ، فاستجيبْ دعاؤُهَا<sup>(١)</sup> .

وكره السلفُ أخذَ الأجرةَ علٰى كلٌّ ما هُوَ مِنْ قبيلِ العباداتِ وفروضِ الكفاياتِ ؛ كغسلِ الأمواتِ ودفنِهِمْ ، وكذا الأذانُ وصلوةُ التراويحِ ، وإنْ حُكْمَ بصحَّةِ الاستئجارِ علٰيهِ ، وكذا تعليمُ القرآنِ ، وتعليمُ عِلمِ الشرعِ ؛ فإنَّ هذِهِ أعمالٌ حقُّها أَنْ يَتَجَرَّ بها لِلآخرةِ ، فأخذَ الأجرةَ علٰيَها استبدالٌ بالدنيا عنِ الآخرةِ ، ولا يُستحبُ ذلكَ .

الثالثُ : ألا تمنعه سوقُ الدنيا عنْ سوقِ الآخرةِ :

وأسواقُ الآخرةِ المساجدُ ، قالَ اللهُ تعالى : « رِجَالٌ لَا نُلَهُمْ بِخَرَّةٍ وَلَا بِعَوْنَى ذِكْرَ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكُوْةِ » .

وقالَ اللهُ تعالى : « فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ » .

فينبغي أَنْ يجعلَ أَوَّلَ النَّهَارِ إِلَى وقتِ دخولِ السوقِ لآخرتهِ ، فيلازمُ المسجدَ ، ويواطِبُ على الأورادِ .

(١) قوتُ القلوب (٢/٢٧٦) .

وكانَ عمِّ رضيَ اللهُ عنْهُ يَقُولُ لِلتَّجَارِ : (اجْعَلُوا أَوَّلَ نَهَارِكُمْ لِآخِرِكُمْ ، وَمَا بَعْدَهُ لِدُنْيَاكُمْ) <sup>(١)</sup>.

وكانَ صالحُ الْسَّلْفِ يَجْعَلُونَ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ لِلآخرةِ ، وَالوَسْطُ لِلتَّجَارَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَبْيَعُ الْهَرِيسَةَ وَالرَّؤُوسَ بَكْرَةً إِلَّا الصَّيَانُ وَأَهْلُ الذَّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ <sup>(٢)</sup>.

وَفِي الْخَبَرِ : «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا صَدَعْتُ بِصَحِيفَةِ الْعَبْدِ وَفِيهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَفِي آخِرِهِ ذَكْرٌ وَخَيْرٌ.. كَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ سُوءِ الْأَعْمَالِ» <sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْخَبَرِ : «تَلْتَقِي مَلَائِكَةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ عِنْدَ طَلَوْعِ الْفَجْرِ وَعِنْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصْلُوْنَ ، وَجَئْنَاهُمْ وَهُمْ يَصْلُوْنَ ، فَيَقُولُ اللَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى : أَشْهُدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ» <sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ مَهْمَا سَمِعَ الْأَذَانَ فِي وَسْطِ النَّهَارِ لِلأَوَّلِ <sup>(٥)</sup> وَالْعَصْرِ.. فَيَنْبَغِي أَلَّا

(١) قوت القلوب (٢٦٥/٢) بنحوه.

(٢) قوت القلوب (٢٦٥/٢).

(٣) كذا في «القوت» (٢٧٣/٢)، ورواه الترمذى (٩٨١) بنحوه.

(٤) قوت القلوب (٢٧٣/٢)، ورواه البخارى (٣٢٢٣)، ومسلم (٦٣٢).

(٥) وهي صلاة الظهر. «إتحاف» (٥١٠/٥).

يعرّج على شغل ، وينزعج عن مكانه ، ويدع كلَّ ما كانَ فيه ، فما يفوته مِنْ فضيلةٍ تكبيرةٍ الإحرام مع الإمام في أول الوقت لا توازيها الدنيا بما فيها ، ومهما لم يحضر الجماعة .. عصى عند بعض العلماء<sup>(١)</sup> .

وقد كانَ السلفُ يبتدرؤنَ عند الأذان ويُخلونَ الأسواقَ للصيامِ وأهلِ الذمة ، وكانوا يُستأجرُونَ بالقراريط لحفظِ الحوانيتِ في أوقاتِ الصلواتِ ، وكان ذلك معيشةً لهم ، وقد جاءَ في تفسيرِ قوله تعالى : «**رِجَالٌ لَا نُلَهِيهُم بِحَرَّةٍ وَلَا يَبْغُونَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَنَّهُمْ كَانُوا حَدَّادِينَ وَخَرَّازِينَ** ، فكانَ أحدهُمْ إذا رفع المطرقة أو غرزَ الإشْفَى فسمعَ الأذان .. لم يخرج الإشْفَى من المفرزِ ، ولم يقع المطرقة ورمي بها ، وقام إلى الصلاة<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

**الرابع : ألا يقتصر على هذا ، بل يلازمُ ذكر الله سبحانه في السوق :**

ويشتغلُ بالتسبيح والتهليل ، فذكر الله في السوق بين الغافلين أفضلُ ، قالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَالْمُقَاتِلِ خَلْفَ الْفَارِينَ ، وَكَالْحَيِّ بَيْنَ الْأَمْوَاتِ** » ، وفي لفظ آخر : «**كَالشَّجَرَةِ الْخَضْرَاءِ بَيْنَ الْهَشِيمِ** »<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢/٢٦٥) .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٦٥) والسياق عنده ، والإشْفَى : إبرة الخرز .

(٣) رواه ابن المبارك في « الزهد » (٣٥٧) عن عون بن عبد الله ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤/٤) بالجملة الأولى منه ، ورواه مرفوعاً بالفاظ المصنف أبو نعيم في « الحلية » =

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دَخَلَ السَّوقَ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يَحْيِي وَيَمْتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمْتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفٍ حَسَنَةٍ »<sup>(١)</sup> ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ وَغَيْرُهُمْ يَدْخُلُونَ السَّوقَ قَاصِدِينَ لِنَيلِ فَضْلِيَّةِ هَذَا الذَّكْرِ<sup>(٢)</sup> .

وقال الحسن : ( ذَاكِرُ اللَّهِ فِي السَّوقِ يَجِدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ ضُوءٌ كَضُوءِ الْقَمَرِ ، وَبِرْهَانٌ كَبَرْهَانِ الشَّمْسِ ، وَمَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ فِي السَّوقِ . . غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بَعْدِ أَهْلِهَا )<sup>(٣)</sup> .

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا دَخَلَ السَّوقَ . . يَقُولُ : ( اللَّهُمَّ ؎ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفَّرِ وَالْفُسُوقِ ، وَمِنْ شَرِّ مَا أَحاطَتْ بِهِ السَّوقُ ، اللَّهُمَّ ؎ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ يَمِينٍ فَاجِرٍ وَصَفْقَةٍ خَاسِرَةٍ )<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو جعفر الفرغاني : كَنَّا يَوْمًا عَنْدَ الْجَنِيدِ ، فَجَرِيَ ذَكْرُ نَاسٍ

(٦/١٨١) ولم يذكر : ( وَكَالْحِي بَيْنَ الْأَمْوَاتِ ) ، وَعِنْ الدُّخَارِي ( ٦٤٠٧ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ٧٧٩ ) مَرْفُوعًا : « مِثْلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مِثْلُ الْحَيِّ وَالْمَيْتِ » مُطْلَقاً ، وَانْظُرْ « الإِتْحَافَ » ( ٥١١/٥ ) .

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » ( ١/٥٣٩ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢/٢٦٥ ) ، وَتَقْدِمُ ذَكْرُ ذَلِكَ عَنْدَ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ .

(٣) قوت القلوب ( ٢/٢٦٥ ) .

(٤) كذا في « القوت » ( ٢/٢٦٥ ) ، وَتَقْدِمُ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ .

يجلسونَ في المساجدِ ويتشبهُونَ بالصوفيةِ ويقصرونَ عمماً يجبُ عليهمُ منْ حقِّ الجلوسِ ، ويعيرونَ مَنْ يدخلُ السوقَ ، فقالَ الجنيدُ : كمْ ممَّنْ هُوَ في السوقِ حكْمُهُ أَنْ يدخلَ المسجدَ وياخذَ بِأُذُنٍ بعضِ مَنْ فِيهِ فِي خرَجَةٍ ويجلسَ مكانَهُ ، إِنِّي لَا عُرُفُ رجلاً يدخلُ السوقَ ورُدُّهُ كُلُّ يوْمٍ ثلَاثُ مِائَةٍ رُكُعَةٍ وثلَاثُونَ أَلْفَ تَسْبِيحَةٍ ، قالَ : فَسَبَقَ إِلَيْيَ وَهُمْ أَنَّهُ يَعْنِي نَفْسَهُ<sup>(١)</sup> .

فهكذا كانت تجارةً مَنْ يتجرُّ لطلبِ الْكَفَايَةِ لَا لِالْتَّنَعُّمِ فِي الدُّنْيَا ؛ فَإِنَّ مَنْ يطلبُ الدُّنْيَا لِلَا سَعَانَةٍ بِهَا عَلَى الْآخِرَةِ كَيْفَ يَدْعُ رِبَّ الْآخِرَةِ ؟! وَالْسَّوقُ وَالْمَسَاجِدُ وَالْبَيْتُ لِهِ حَكْمٌ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا النِّجَاهُ بِالْتَّقْوَى ، قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اتَّقِ اللَّهَ حِيثُ كُنْتَ »<sup>(٢)</sup> ، فَوَظِيفَةُ التَّقْوَى لَا تَنْقَطِعُ عَنِ الْمُتَجَرِّدِينَ لِلَّذِينَ كَيْفَمَا تَقْلِبْتُ بِهِمُ الْأَحْوَالُ ، وَبِهِ تَكُونُ حَيَاتُهُمْ وَعِيشُهُمْ ؛ إِذْ فِيهِ يَرُونَ تجَارَتَهُمْ وَرِبَحَهُمْ ، وَقَدْ قِيلَ : مَنْ أَحَبَّ الْآخِرَةَ .. عَاشَ ، وَمَنْ أَحَبَّ الدُّنْيَا .. طَاشَ ، وَالْأَحْمَقُ يَغْدُو وَيَرُوحُ فِي لَاشَ ، وَالْعَاقِلُ عَنْ عِيوبِ نَفْسِهِ فَتَّاשَ<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢٦٢/٢) .

(٢) رواه الترمذى (١٩٨٧) .

(٣) رواه ابن الطيورى في « الطيوريات » (١٠٣١) عن سري السقطى ، ورواه عن ذي النون ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٢٣/١٧) ، والجملة الأخيرة زيادة من (ب) ، وهي كذلك في « القوت » (٢٦٥/٢) ، ولاش : لا شيء ، وجاءت هكذا مراعاة للسجدة ، وهي لا تأتي كذلك إلا في الأزدواج ونحوه ، وتقرأ الجمل مسكتة الآخر لذلك.

الخامس : أَلَا يَكُونَ شَدِيدُ الْحَرْصِ عَلَى السُّوقِ وَالْتِجَارَةِ :  
وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ أَوَّلَ دَاخِلٍ وَآخِرَ خَارِجٍ ، وَبِأَنْ يَرْكِبَ الْبَحْرَ فِي  
الْتِجَارَةِ ، فَهُمَا مُكْرَهَانِ .

يُقَالُ : ( مَنْ رَكَبَ الْبَحْرَ .. فَقَدِ اسْتَقْصَى فِي طَلْبِ الرِّزْقِ )<sup>(١)</sup> .

وَفِي الْخَبَرِ : « لَا يَرْكِبُ الْبَحْرُ إِلَّا لِحَجَّ ، أَوْ لِعُمْرَةِ ، أَوْ غَزْوَةِ »<sup>(٢)</sup> .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرَو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : ( لَا تَكُنْ  
أَوَّلَ دَاخِلٍ فِي السُّوقِ ، وَلَا آخِرَ خَارِجٍ مِنْهَا ؛ فَإِنَّ بَهَا بَاضَ الشَّيْطَانُ  
وَفَرَّخَ )<sup>(٣)</sup> .

رُوِيَ عَنْ مَعاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرَو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :  
أَنَّ إِبْلِيسَ يَقُولُ لَوْلَدِهِ زَلْنَبُورَ لَعْنَهُمَا اللَّهُ : سِرْ بِكَتَائِبِكَ فَإِنَّ صَاحِبَ  
الْأَسْوَاقِ ، زَيْنُ لَهُمُ الْكَذْبَ ، وَالْحِلْفَ ، وَالْخَدِيْعَةَ وَالْمَكْرَ وَالْخِيَانَةَ ، وَكَنْ  
مَعَ أَوَّلِ دَاخِلٍ وَآخِرِ خَارِجٍ مِنْهَا )<sup>(٤)</sup> .

(١) قوت القلوب ( ٢٧٣ / ٢ ) .

(٢) رواه أبو داود ( ٢٤٨٩ ) .

(٣) كذا في « القوت » ( ٢٧٣ / ٢ ) عنه ، وقد روي مرفوعاً عند الطبراني في « الكبير » ( ٢٤٨ / ٦ ) ، ولمسلم ( ٢٤٥١ ) عن سلمان رضي الله عنه قال : ( لَا تَكُونَن - إِن  
اسْتَطَعْتَ - أَوْلَى مِنْ يَدْخُلُ السُّوقَ ، وَلَا آخِرَ مِنْ يَخْرُجُ مِنْهَا ؛ فَإِنَّهَا مَعْرِكَةُ الشَّيْطَانِ ،  
وَبِهَا يَنْصُبُ رَأْيَتَهُ ) .

(٤) كذا في « القوت » ( ٢٧٣ / ٢ ) ، وكون زلنبور صاحب الأسواق رواه أبو الشيخ في =

وفي الخبر : « شرُّ البقاءِ الأسوَاقُ ، وشُرُّ أهْلِها أَوْلُهُمْ دخولاً وآخْرُهُمْ خروجاً »<sup>(١)</sup>.

وتمامُ هذا الاحتراز : أَنْ يرَاقِبَ وقتَ كفَايَتِهِ ، فَإِذَا حَصَلَ كفَايَةُ وقتهِ . انصَرَفَ وَاشْتَغَلَ بِتِجَارَةِ الْآخِرَةِ ، هَكَذَا كَانَ صَالِحُ الْسَّلْفِ ، فَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ إِذَا رَبَحَ دَانِقاً . انصَرَفَ قَناعَةً بِهِ ، وَكَانَ حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ يَبْعَثُ الْخَرَّ في سَفَطٍ بَيْنَ يَدِيهِ ، فَكَانَ إِذَا رَبَحَ حَبَّيْنِ .. رَفَعَ سَفَطَهُ وَانْصَرَفَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ : قَلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ رَحْمَةُ اللَّهِ : أَمْرُ الْيَوْمِ أَعْمَلُ فِي الطِّينِ ؟ فَقَالَ : يَا بْنَ بَشَّارٍ ! إِنَّكَ طَالِبٌ وَمَطْلُوبٌ ، يَطْلُبُكَ مَنْ لَا تَفُوتُهُ ، وَتَطْلُبُكَ مَا قَدْ كُفِيتَهُ ، أَمَا رَأَيْتَ حَرِيصاً مَحْرُوماً ، وَضَعِيفاً مَرْزُوقاً ؟ فَقَلْتُ : إِنَّ لِي دَانِقاً عِنْدَ الْبَقَالِ ، فَقَالَ : عَزَّ عَلَيَّ بَكَ ، تَمْلُكْ دَانِقاً وَتَطْلُبُ الْعَمَلَ ؟ !<sup>(٣)</sup>.

= « العظمة » (١١٣٣) من قول مجاهد في تفسير قوله سبحانه : « أَفَنَسْخَدُونَهُ وَذَرِّيْتُهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوُّ ». =

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » (١٥٩٩) ، والطبراني في « الأوسط » (٧١٣٦) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٢٦٧) ، ومعناه فيما تقدم .

(٢) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢٥٠/٦) ، وسياق المصنف عند صاحب « القوت » (٢٧٣/٢) .

(٣) رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٢/٨-١٣) وقبل قوله : (إن لي دانقاً) قال له ابن أدهم : (مالك حيلة ؟) .

وقد كان فيهم من ينصرف بعد الظهير ، ومنهم بعد العصر ، ومنهم من لا يعمل في الأسبوع إلا يوماً أو يومين ، وكانوا يكتفون به .

\* \* \*

السادس : ألا يقتصر على اجتناب الحرام بل يتقي موضع الشبهة ومظان الريب :

ولا ينظر إلى الفتاوى ، بل يستفتني قلبه ، فما وجد فيه حزازة ..  
اجتنبه ، وإذا حمل إليه سلعة رأبها أمرها .. سأله عنها حتى يعرف ، وإلا ..  
أكل الشبهة .

وقد حمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبناً ، فقال : « من أين لكم هذا؟ » فقيل : من الشاة ، فقال : « ومن أين لكم هذه الشاة؟ » فقيل : من موضع كذا ، فشرب منه ، ثم قال : « إنا - معاشر الأنبياء - أمرنا ألا نأكل إلا طيباً ، ولا نعمل إلا صالحاً »<sup>(١)</sup> .

وقال : « إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال : « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** »<sup>(٢)</sup> .

فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أصل الشيء ، وأصل أصله ، ولم يزد :

(١) رواه الطبراني في « الكبير » ( ٢٥ / ١٧٤ ) .

(٢) رواه مسلم ( ١٠١٥ ) .

لأنَّ ما وراء ذلك يتعذرُ ، وسُبِّيْنُ فِي كِتَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مَوْضِعَ وَجُوبِ هَذَا السُّؤَالِ ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لَا يَسْأَلُ عَنْ كُلِّ مَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ يَنْظُرَ التَّاجِرُ إِلَى مَنْ يَعْمَلُهُ ، فَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى ظُلْمٍ أَوْ خِيَانَةٍ أَوْ سُرْقَةٍ أَوْ رِبَاً .. فَلَا يَعْمَلُهُ ، وَكَذَا الْأَجْنَادُ وَالظُّلْمَةُ لَا يَعْمَلُهُمْ أَلْبَةً ، وَلَا يَعْمَلُ أَصْحَابَهُمْ وَأَعْوَانَهُمْ ؛ لَأَنَّهُ مَعِينٌ بِذَلِكَ عَلَى الظُّلْمِ .

وَحُكِيَّ عنْ رَجُلٍ أَنَّهُ تَوَلََّ عَمَلَ سُورٍ لِعِمَارَةٍ ثَغَرٍ مِنَ الشَّغُورِ ، فَقَالَ : فَوْقَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَمَلُ مِنَ الْخَيْرَاتِ ، بَلْ مِنْ فَرَائِصِ الإِسْلَامِ ، وَلَكِنْ كَانَ الْأَمِيرُ الَّذِي تَوَلََّ عَنْ جَهَتِهِ مِنَ الظُّلْمَةِ ، فَسَأَلْتُ سَفِيَّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا تَكُنْ عَوْنَّا لَهُمْ عَلَى قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ ، فَقُلْتُ : هَذَا سُورٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ أَقْلُّ مَا يَدْخُلُ عَلَيْكَ أَنْ تُحِبَّ بَقَاءَهُمْ لِيُوفُوكَ أَجْرَكَ ، فَتَكُونَ قَدْ أَحْبَيْتَ بَقَاءَ مَنْ يَعْصِي اللَّهَ تَعَالَى ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ : (مَنْ دَعَا لِظَّالِمٍ بِالْبَقَاءِ .. فَقَدْ أَحْبَبَ أَنْ يُعَصِّي اللَّهَ فِي أَرْضِهِ)<sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْحَدِيثِ : «إِنَّ اللَّهَ لِيَغْضِبُ إِذَا مُدْخَ

(١) فقد روئي أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٥١/٣) عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ مَرَوَا بِامْرَأَةَ ، فَذَبَحَتْ لَهُمْ شَاةً . . . ، فَأَخْذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقْمَةً ، فَلَمْ يُسْتَطِعْ أَنْ يَسْيِغَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «هَذِهِ شَاةٌ ذُبْحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا» ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ إِنَّا لَا نَحْشُمُ مِنْ آلِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ وَلَا يَحْشُمُونَ مِنْهُنَا ، نَأْخُذُ مِنْهُمْ وَيَأْخُذُونَ مِنْهُنَا .

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدِّنَيَا فِي «الصِّمَتِ» (٦٠٤) عَنْ الْحَسَنِ ، وَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمَ فِي «الْحَلِيلِ» (٤٦/٧) مِنْ قَوْلِ سَفِيَّاً .

الفاسق<sup>(١)</sup> ، وفي خبر آخر : « مَنْ أَكْرَمَ فَاسِقًا .. فَقُدْ أَعْنَى عَلَى هَذِهِ الْإِسْلَامِ »<sup>(٢)</sup> .

وقد أدخل سفيان على المهدى وبidle دَرْجَأْ أَبِيضَ ، فقال : يا سفيان ! أعطني الدواة حتى أكتب ، فقال : أخبرني ؟ أَيَّ شَيْءٌ تَكْتُبُ ؟ فَإِنْ كَانَ حَقًّا .. أَعْطِيَتَكَ<sup>(٣)</sup> .

وطلب بعض الأُمَّارِ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمَحْبُوسِينَ عَنْدَهُ أَنْ يَنْأَوْلَهُ طِبَّاً لِيَخْتَمَ بِهِ الْكِتَابَ ، فقال : نَأْوَلُنَا الْكِتَابَ أَوَّلًا حَتَّىْ أَنْظَرَ مَا فِيهِ<sup>(٤)</sup> .

فَهَكُذا كَانُوا يَحْتَرِزُونَ عَنْ مَعَاوِنَةِ الظُّلْمَةِ ، وَمَعَالِمُهُمْ أَشَدُّ أَنْوَاعِ الْإِعَانَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَهَا ذُو الْدِينِ مَهْمَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا .

وَبِالْجَمْلَةِ : فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقَسِمَ النَّاسُ عَنْهُ إِلَى مَنْ يُعَامَلُ وَمَنْ لَا يُعَامَلُ ، وَلِيَكُنْ مَنْ يُعَامِلُ أَقْلَلَ مَمْنُ لَا يُعَامِلُ فِي هَذَا الزَّمَانِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : ( أَتَى عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ كَانَ الرَّجُلُ يَدْخُلُ السُّوقَ وَيَقُولُ : مَنْ تَرَوْنَ لِي أَنْ أَعْمَلَ مِنَ النَّاسِ ؟ فَيُقَالُ لَهُ : عَامِلُ مَنْ شَاءَ ، ثُمَّ أَتَى زَمَانٌ

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » ( ٢٣٠ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٤٥٤٣ ) .

(٢) روى الطبراني في « الكبير » ( ٩٦ / ٢٠ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٢١٨ / ٥ ) مرفوعاً : « مَنْ وَقَرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ .. فَقُدْ أَعْنَى عَلَى هَذِهِ الْإِسْلَامِ » ، والقصة بِتَامَّها عند صاحب « القوت » ( ٢٦٤ / ٢ ) .

(٣) قوت القلوب ( ٢٦٤ / ٢ ) ، والدرج : الذي يكتب فيه .

(٤) قوت القلوب ( ٢٦٤ / ٢ ) .

آخر فكان يقال : عامل من شئت إلا فلاناً وفلاناً ، ثمأتى زمان آخر فكان يقال : لا تعامل أحداً إلا فلاناً وفلاناً ، وأخشى أن يأتي زمان يذهب هذا أيضاً<sup>(١)</sup> ، وكأنه قد كان الذي خاف أن يكون ، إنا لله وإنا إليه راجعون .

\* \* \*

**السابع** : ينبغي أن يراقب جميع مجازي معاملته مع كل واحد من معامليه : فإنه مراقب ومحاسب ، فليعد الجواب ل يوم الحساب والعقاب في كل فعله وقوله أنه لم أقدم عليها ولأجل ماذا ؟

فإنه يقال : إنه يوقف التاجر يوم القيمة مع كل رجل كان باعه شيئاً وقفه ويحاسب عن كل واحد محسنة على عدد من عامله .

قال بعضهم : رأيت بعض التجار في النوم ، فقلت له : ماذا فعل الله بك ؟ فقال : نشر علي خمسين ألف صحفة ، فقلت : هذه كلها ذنب ! فقال : هذه معاملات الناس بعد كل إنسان عاملته في الدنيا ، لكل إنسان صحيفة مفردة فيما بينك وبينه من أول معاملته إلى آخرها<sup>(٢)</sup> .

فهذا ما على المكتسب في معاملته من العدل والإحسان والشفقة على

(١) قوت القلوب (٢/٢٧٢) بفتحه .

(٢) قوت القلوب (٢/٢٦٨) .

الدين ، فإن اقتصر على العدل .. كان من الصالحين ، وإن أضاف إليه الإحسان .. كان من المقربين ، فإن راعى مع ذلك وظائف الدين كما ذكرناه في الباب الخامس .. كان من الصديقين ، والله أعلم بالصواب .



### تم كتاب آداب الكسب والمعاش

وهو الكتاب الثالث من ربع العادات من كتب أجيبياً لعلوم الدين  
بحمد الله وعونه ، وصلاته على محمد نبئته وآله وسلم تسليماً

ويسلوه كتاب الحلال والحرام



كتاب  
الحلال والحرام

وهو الكتاب الرابع من ربع العادات  
من كتب احسان علوم الدين



# كتاب الحلال والحرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ وَصَلْصَالٍ ، ثُمَّ رَكَبَ صُورَتَهُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ وَأَتَمَّ اعْتِدَالٍ ، ثُمَّ غَذَاهُ فِي أَوَّلِ نَشُوئِهِ بِلِبْنٍ أَسْتَصْفَاهُ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدِمْ سَائِغاً كَالْمَاءِ الزَّلَالِ ، ثُمَّ حَمَاهُ بِمَا آتَاهُ مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ عَنْ دَوَاعِي الْعَسْفِ وَالْانْحِلَالِ ، ثُمَّ قَيَّدَ شَهُوتَهُ الْمَعَادِيَةَ لَهُ عَنِ السُّطُوةِ وَالصَّيَالِ ، وَقَهَرَهَا بِمَا افْتَرَضَهُ عَلَيْهِ مِنْ طَلْبِ الْقُوَّتِ الْحَلَالِ ، وَهَزَمَ بَكْسِرِهَا جَنَدَ الشَّيْطَانِ الْمُتَشَمِّرِ لِلْإِضْلَالِ ، فَلَقِدْ كَانَ يَجْرِي مِنْ أَبْنِ آدَمَ مَجْرِي الدَّمِ السَّيَالِ ، فَضَيَّقَ عَلَيْهِ عَزَّةُ الْحَلَالِ الْمَجْرِيُّ وَالْمَجَالُ ، إِذَا كَانَ لَا يُبَدِّرُقُهُ إِلَى أَعْمَاقِ الْعَرُوقِ إِلَّا الشَّهْوَاتُ الْمَائِلَةُ إِلَى الْغَلْبَةِ وَالْأَسْتِرْسَالِ<sup>(۱)</sup> ، فَبَقَى لِمَا زُمِّتْ بِزَمامِ الْحَلَالِ خَائِبًا خَاسِرًا مَا لَهُ مِنْ نَاصِرٍ وَلَا وَالِ<sup>(۲)</sup> .

وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْهَادِيِّ مِنَ الْضَّلَالِ ، وَعَلَى آلِهِ خَيْرِ آلِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

(۱) لا يُبَدِّرُقُهُ : لا يُوصِلُهُ ، وأَصْلُ الْبَذْرَقَةِ الْخَفَارَةُ ، وَهِيَ لِفْظَةُ فَارِسِيَّةٍ .

(۲) وَالْمَرَادُ مِنْ هَذَا التَّمْثِيلِ الْبَدِيعِ : تَبَيَّنُ أَنَّ الشَّيْطَانَ مُنْفُورٌ مِنْهُ فِي الظَّاهِرِ ، مُتَبَعٌ فِي الْبَاطِنِ . مَفَادٌ مِنْ « الْإِتْحَافِ » ( ۴ / ۶ ) .

## أما بعد :

فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « طلب الحلال فريضة على كل مسلم » ، رواه ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ، وهذه الفريضة من بين سائر الفرائض أعصاها على العقول فهما ، وأنقلتها على الجوارح فعلاً ، ولذلك اندرس بالكلية عملاً وعلمًا ، وصار غموض علمه سبباً لأندرس عمله ؛ إذ ظنَّ الجهال أنَّ الحلال مفقودٌ ، وأنَّ السبيل دون الوصول إليه مسدودٌ ، وأنَّه لم يبقَ من الطبيات إلا الماءُ الفراتُ ، والخشيشُ النابتُ في المواتِ ، وما عداه فقد أخربته الأيدي العاديةُ ، وأفسدته المعاملاتُ الفاسدةُ .

وإذ تعذرَت القناعةُ بالخشيشِ من النبات<sup>(٢)</sup> .. لم يبقَ وجهٌ سوى الاتساع في المحرماتِ ، فرفضوا هذا القطب من الدين أصلًا ، ولم يدركوا بين الأموال فرقاً وفصلاً .

وهيئاتٌ هيئاتٌ ؛ فالحلالُ بينُ الحرامِ بينُ ، وبينهما أمورٌ متشابهاتُ ، ولا تزالُ هذه الثلاثة مقترناتٍ كيَفَما تقلبَت الحالاتُ .

ولمَّا كانت هذه بدعةً عمَّ في الدين ضررُها ، واستطارَ في الخلقِ

(١) رواه الطبراني في « الكبير » ( ١٠ / ٧٤ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٦ / ١٢٨ ) دون زيادة : « على كل مسلم » ، وهي عند الطبراني في « الأوسط » ( ٨٦٠٥ ) عن أنس مرفوعاً ، وسياق المصنف في « القوت » ( ٢ / ٢٨٦ ) .

(٢) الحشيش : هو اليابس من الكلأ ، وهو قول أئمة اللغة ، ومراد المصنف هنا هو الرطب ، أطلقه عليه تجوزاً ، وهذه لغة الفقهاء فيه . مفاد من « الإتحاف » ( ٦ / ٥ ) .

شررها . . وجب كشف الغطاء عن فسادها ، بالإرشاد إلى مدرك الفرق بين الحلال والحرام والشبهة على وجه في التحقيق والبيان لا يخرجه التضييق عن حيز الإمكان ، ونحن نوضح ذلك في سبعة أبواب :

**الباب الأول** : في فضيلة طلب الحلال ومذمة الحرام ، ودرجات الحلال والحرام .

**الباب الثاني** : في مراتب الشبهات ، ومثاراتها ، وتمييزها عن الحلال والحرام .

**الباب الثالث** : في البحث والسؤال ، والهجوم والإهمال ، ومظانها في الحلال والحرام .

**الباب الرابع** : في كيفية خروج التائب عن المظالم المالية .

**الباب الخامس** : في إدارات السلاطين وصلاتهم ، وما يحل منها وما يحرم .

**الباب السادس** : في الدخول على السلاطين ومخالطتهم .

**الباب السابع** : في مسائل متفرقة .



## الباب الأول

### في الحلال والحرام

وفي فضيلة الحلال ومذمة الحرام وبيان أصناف الحلال ودرجاته  
وأصناف الحرام ودرجاته الوع فيه

### فضيلة الحلال ومذمة الحرام

قال الله تعالى : « كُلُوا مِنَ الطَّيَّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا » ، أمر بالأكل من الطيبات قبل العمل ، وقيل : إن المراد به الحلال<sup>(١)</sup> .

وقال تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَنَزَّلُ بِالْبَطْلِ » .

وقال تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظَلَمُوا . . . » الآية .

وقال تعالى : « يَتَأْيَهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَ اللَّهَ وَذُرُوا مَا يَقْنَعُ مِنَ الْإِرِيزَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ » ، ثم قال : « فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَإِذْنُوا بِعَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » ، ثم قال : « وَإِن شَبَّثْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » ، ثم قال : « وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَاحُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَلِيلُوكَ » ، جعل أكل الربا أول الأمر مؤذناً بمحاربة الله تعالى ، وفي آخره متعرضاً للنار .

(١) كما في « تفسير الطبرى » ( ٣٧/١٨/١٠ ) ، و « القوت » ( ٢٨٨/٢ ) .

والآيات الواردة في الحلال والحرام لا تُحصى .



وروى ابن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طلب الحلال فريضة على كل مسلم » ، ولمّا قال صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »<sup>(١)</sup> .. قال بعض العلماء : أراد به طلب علم الحلال والحرام ، وجعل المراد بالحديثين واحداً<sup>(٢)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من سعى على عياله من حلٍ .. فهو كالمجاهد في سبيل الله ، ومن طلب الدنيا حلالاً في عفاف .. كان في درجة الشهداء »<sup>(٣)</sup> .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من أكل الحلال أربعين يوماً .. نور الله قلبه ، وأجرى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » ، وفي رواية : « زهد الله في الدنيا »<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه ابن ماجه ( ٢٢٤ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٨٧ / ٢ ) .

(٣) روى أبو نعيم في « الحلية » ( ١٩٦ / ٦ ) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ( ٢٥ / ٩ ) مرفوعاً : « ومن سعى على عياله .. ففي سبيل الله » ، وروى الخطيب في « تاريخ بغداد » ( ١٦٤ / ٨ ) مرفوعاً : « من طلب مكاسبة من باب الحلال يكف بها وجهه عن مسألة الناس وولده وعياله .. جاء يوم القيمة مع النبئين والصديقين هنكذا » وأشار بإصبعه السبابة والوسطى .

(٤) كذا في « القوت » ( ٢٨٧ / ٢ ) ، وثمَّ حديث يشبهه من حيث السياق وليس هو هنذا =

ورُويَ أَنَّ سَعْدًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ مَجَابَ الدُّعَوَةِ، فَقَالَ لَهُ : « أَطْبُ طَعْمَتَكَ .. تُسْتَجَبُ دُعَوْتُكَ »<sup>(١)</sup>.

ولمَّا ذَكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَرِيصَ عَلَى الدُّنْيَا.. قَالَ : « رَبَّ أَشَعْتَ أَغْبَرَ مَشْرِدًا فِي الْأَسْفَارِ ، مَطْعُمُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبُسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَّ بِالْحَرَامِ ، يَرْفَعُ يَدِيهِ فَيَقُولُ : يَا رَبُّ ، يَا رَبُّ ، فَإِنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ ! »<sup>(٢)</sup>.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ مَلِكًا عَلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ يَنْادِي كُلَّ لَيْلَةً : مَنْ أَكَلَ حَرَاماً .. لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ صِرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » ، فَقَيلَ : الصِّرْفُ : النَّافِلَةُ ، وَالْعَدْلُ : الْفَرِيضَةُ<sup>(٣)</sup>.

الحاديـث كـما نـبه عـلـيـهـ الحـافـظـ الزـيـديـ (٦/٧) ، وـهـوـ ما رـواـهـ اـبـنـ المـبارـكـ فـيـ «ـ الزـهـدـ » (١٤١٠) عـنـ مـكـحـولـ مـرـسـلـاـ ، وـأـبـوـ نـعـيمـ فـيـ «ـ الـحـلـيـةـ » (٥/١٨٩) عـنـ أـبـيـ أـيـوبـ مـرـفـوعـاـ قـالـ : «ـ مـنـ أـخـلـصـ اللـهـ تـعـالـىـ أـرـبـعـينـ يـوـمـاـ .. ظـهـرـتـ يـنـابـيعـ الـحـكـمـةـ عـلـىـ لـسـانـهـ » ، وـتـأـمـلـ تـامـ الـحـدـيـثـ الآـتـيـ .

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٩١) وتمامه : «والذي نفس محمد بيده؛ إن العبد ليقذف اللقبة الحرام في جوفه.. ما يتقبل منه عمل أربعين يوماً، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا.. فالنار أولى به».

(٢) رواه مسلم (١٠١٥).

(٣) كـذا فـيـ «ـ الـقوـتـ » (٢/٢٨٨) عـنـ اـبـنـ عـبـّـاسـ مـرـفـوعـاـ ، وـمـعـنـاهـ فـيـ الـحـدـيـثـ قـبـلـهـ ، وـفـيـ مـعـنـاهـ كـذـلـكـ مـا رـواـهـ الـدـيـلـمـيـ فـيـ «ـ مـسـنـدـ الـفـرـدـوـسـ » (٥٨٥٣) : «ـ مـنـ أـكـلـ لـقـمـةـ مـنـ حـرـامـ .. لـمـ تـقـبـلـ لـهـ صـلـاـةـ أـرـبـعـينـ لـيـلـةـ ، وـلـمـ يـسـتـجـبـ لـهـ دـعـوـةـ أـرـبـعـينـ صـبـاحـاـ .. » الـحـدـيـثـ .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنِ اشترى ثوْبًا بِعُشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَفِي ثُمَنِهِ دِرَاهِمٌ حَرَامٌ . لَمْ يَقْبِلِ اللَّهُ صَلَاتُهُ مَا دَامَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ »<sup>(١)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ لَحْمٍ نَبْتَ مِنْ حَرَامٍ . فَالنَّارُ أُولَئِي بِهِ »<sup>(٢)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَمْ يَبَالِ مِنْ أينَ اكْتَسَبَ الْمَالَ . . لَمْ يَبَالِ اللَّهُ مِنْ أينَ أَدْخَلَهُ النَّارَ »<sup>(٣)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْعِبَادَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ ، فَتَسْعَهُ مِنْهَا فِي طَلْبِ الْحَلَالِ » ، رُوِيَ هَذَا مَرْفُوعًا وَمُوقَفًا عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا<sup>(٤)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَمْسَى وَانِيَا مِنْ طَلْبِ الْحَلَالِ . . بَاتَ مَغْفُورًا لَهُ ، وَأَصْبَحَ وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ »<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه أحمد في « المسند » ( ٩٨ / ٢ ) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ( ٥٧٠٧ ) .

(٢) رواه الترمذى ( ٦١٤ ) ولفظه : « إِنَّهُ لَا يَرْبُو لَحْمٌ نَبْتَ مِنْ سَهْتٍ إِلَّا كَانَتِ النَّارُ أُولَئِي بِهِ » ، والبيهقي في « الشعب » ( ٥٣٧٦ ) بلفظ : « أَيْمَا لَحْمٍ نَبْتَ مِنْ حَرَامٍ . . فَالنَّارُ أُولَئِي بِهِ » .

(٣) رواه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » ( ٣٩٩ / ١ ) موقوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) ولفظ صاحب « القوت » ( ٢٨٨ / ٢ ) : ( وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلْفِ : الْجَهَادُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ ، تَسْعَهُ فِي طَلْبِ الْحَلَالِ ) . وَعِنْ الدِّيلَمِيِّ فِي « مَسْنَدَ الْفَرْدَوسِ » ( ٤٢٢٢ ) : « الْعِبَادَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ ، تَسْعَهُ فِي الصَّمْتِ ، وَالْعَاشِرَةُ فِي كَسْبِ الْيَدِ مِنَ الْحَلَالِ » .

(٥) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٧٥١٦ ) بلفظ : « مَنْ أَمْسَى كَالًا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ . . أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ » .

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَصَابَ مَا لَا مِنْ مَأْتِيمَ ، فَوَصَلَّ بِهِ رَحْمًا ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .. جَمِيعَ اللَّهُ ذَلِكَ جَمِيعًا ثُمَّ قَذَفَهُ فِي النَّارِ »<sup>(١)</sup> .

وقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « خَيْرُ دِينِكُمُ الورعُ »<sup>(٢)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ وَرَعَا .. أَعْطَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ الإِسْلَامِ كُلُّهُ »<sup>(٣)</sup> .

وَيُرَوَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : « وَأَمَّا الْوَرْعُونَ .. فَإِنَّا أَسْتَحِي أَنْ أَحْاسِبَهُمْ »<sup>(٤)</sup> .

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَرْهَمٌ مِنْ رِبَا أَشَدُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ثَلَاثَيْنَ زَنِيَّةً فِي الإِسْلَامِ »<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه ابن المبارك في « الزهد » (٦٢٥) ، وأبو داود في « المراسيل » (١٢٤) عن القاسم بن المخيمرة مرسلاً ، ورواه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥٣/٣٢٧) .

(٢) هو شطر حديث رواه الحاكم في « المستدرك » (٩٢/٩٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٣٩٧٢) ، والبيهقي في « الشعب » (١٥٧٨) .

(٣) قال الحافظ العراقي : ( لم أقف له على أصل ) . « إتحاف » (٩/٦) .

(٤) رواه الطبراني في « الكبير » (١٢٠/١٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦١/١١٣) .

(٥) كذا في « القوت » (٢٨٦/٢) ، ورواه أحمد في « المسند » (٥/٢٢٥) ولفظه : ( من ستة وثلاثين ) .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « المعدة حوض البدن ، والعروق إليها واردة ، فإذا صحت المعدة .. صدرت العروق بالصحة ، وإذا سقطت .. صدرت بالسقم »<sup>(١)</sup> ، ومثل الطعمه من الدين مثل الأساس من البيان ، فإذا ثبت الأساس قوي .. استقام البناء وارتفاع ، وإذا ضعف الأساس وأعوج .. انهار البيان ووقع<sup>(٢)</sup> ، وقد قال الله تعالى : « أَفَمَنْ أَسَسَ بَيْكِنَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ ... » الآية .

وفي الحديث : « مَنْ اكتسبَ مالاً مِنْ حرامٍ ؛ فَإِنْ تصدقَ بِهِ .. لَمْ يُقبلْ مِنْهُ ، وَإِنْ ترکَهُ وراءَهُ .. كَانَ زادَهُ إِلَى النَّارِ »<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكرنا جملة من الأخبار في كتاب آداب الكسب تكشف عن فضيلة كسب الحلال .

### وأماماً الآثار :

فقد روى أن الصديق رضي الله عنه شرب لبناً من كسب عبده ، ثم سأله عبده عنه ، فقال : تكهنلت لقوم فأعطوني ، فأدخلت إصبعه في فيه وجعل

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » ( ٤٣٤٠ ) ، والبيهقي في « الشعب » ( ٥٤١٤ ) ، وقال الدارقطني في « العلل » ( ٤٢/٨ ) عنه : ( لا يصح ولا يعرف هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبيجر ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٨٨/٢ ) .

(٣) رواه أحمد في « المسند » ( ١/٣٨٧ ) ، والحاكم في « المستدرك » ( ٤/٢ ) .

يقيءُ ، قالَ : حتَّى ظننتُ أَنَّ نفَسَهُ سُتُّخْرُجُ ، ثُمَّ قالَ : اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعْذُرُ  
إِلَيْكَ مِمَّا حَمَلْتِ الْعَرْوَقُ وَخَالَطَ الْأَمْعَاءَ<sup>(١)</sup> .

وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ :  
« أَوَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ الصَّدِيقَ لَا يُدْخِلُ جَوْفَهُ إِلَّا طَيِّبًا »<sup>(٢)</sup> .

وَكَذَلِكَ شَرَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ لَبِنِ إِبْلٍ الصَّدَقَةِ غَلْطًا ، فَادْخَلَ  
إِصْبَعَهُ وَتَقَيَّاً<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (إِنَّكُمْ لَتَغْفِلُونَ عَنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ ؛  
الْوَرَعُ)<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (لَوْ صَلَّيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا  
كَالْحَنَّاِيَا ، وَصَمَّتُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَالْأُوتَارِ.. مَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا بُورَعٍ  
حَاجِزٍ)<sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في « القوت » (٢٨٧/٢) ، وقد رواه البخاري (٣٨٤٢) بنحوه .

(٢) كذا في « القوت » (٢٨٨/٢) ، قال الحافظ العراقي : (لم أجده) . « إتحاف » (١٠/٦) .

(٣) رواه مالك في « الموطاً » (١/٢٦٩) .

(٤) الذي رواه البيهقي في « الشعب » (٧٧٩٨) : (تغفلون عن أفضلي العادة ؛  
التواضع ) ، وروى ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥/٣٩٥) مرفوعاً : « الورع سيد  
العمل » .

(٥) عزاه الحافظ الزبيدي إلى صاحب « القوت » . « إتحاف » (٦/١١) .

وقال إبراهيم بن أدهم رحمة الله : ( لم يدركَ مَنْ أدركَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْقُلُ  
مَا يَدْخُلُ جَوْفَهُ ) <sup>(١)</sup> .

وقال الفضيل : ( مَنْ عَرَفَ مَا يَدْخُلُ جَوْفَهُ .. كَتَبَ اللَّهُ صَدِيقًا ، فَانظُرْ  
عَنْدَ مَنْ تَفَطَّرْ يَا مَسْكِينْ ) <sup>(٢)</sup> .

وقيل لإبراهيم بن أدهم رحمة الله : لِمَ لَا تشربُ مِنْ ماء زمزمَ ؟ فقالَ :  
لَوْ كَانَ لِي دَلْوٌ .. لَشَرِبْتُ <sup>(٣)</sup> .

وقال سفيان الثوري رضي الله عنه : ( مَنْ أَنْفَقَ مِنَ الْحَرَامِ فِي  
طَاعَةِ اللَّهِ .. كَانَ كَمَنْ طَهَرَ الشُّوْبَ النَّجْسَ بِالبُولِ ، وَالشُّوْبُ النَّجْسُ لَا يَطْهَرُ  
إِلَّا الْمَاءُ ، وَالذَّنْبُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا الْحَلَالُ ) .

وقال يحيى بن معاذ : ( الطَّاعَةُ خَزَانَةٌ مِنْ خَزَائِنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَفْتَاحُهَا  
الدُّعَاءُ ، وَأَسْنَانُ الْلَّقْمَةِ الْحَلَالُ ) .

وقال ابن عباس رضي الله عنهم : ( لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَاتَ امْرِئٍ فِي جَوْفِهِ  
حَرَامٌ ) <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٦٩/٧) ولفظه : ( يا شقيق ؛ لم ينزل عندنا من نبل  
بالحج ولا بالجهاد ، وإنما نزل عندنا من نبل من كان يعقل ما يدخل جوفه ؛ يعني  
الرغيفين من حله ) .

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/٣٩٣) .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٥٤) .

(٤) كذا حكى روايته ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/٢٦٢)، وبنحوه في  
«الرعاية» (ص ٤٦٦) .

وقال سهل التستري : ( لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يكون فيه أربع خصال : أداء الفرائض بالسنة ، وأكل الحلال بالورع ، واجتناب النهي من الظاهر والباطن ، والصبر على ذلك إلى الموت )<sup>(١)</sup> .

وقال : ( من أحب أن يُكاشف بآيات الصديقين .. فلا يأكل إلا حلالاً ، ولا يعمل إلا في سنة أو ضرورة )<sup>(٢)</sup> .

ويقال : ( من أكل الشبهة أربعين يوماً .. أظلم قلبه ) ، وهو تأويل قوله تعالى : « كَلَّا بَلْ رَأَنَ عَلَى قُلُوبِهِم مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن المبارك : ( رد درهم من شبهة أحب إلى من أن أتصدق بمئة ألف درهم ، ومئة ألف ، ومئة ألف حتى بلغ إلى ست مئة ألف )<sup>(٤)</sup> .

وقال بعض السلف : ( إن العبد يأكل أكلة فيتقلب قلبه ، فينغل كما ينغل الأديم ، فلا يعود إلى حاله أبداً )<sup>(٥)</sup> .

وقال سهل : ( من أكل الحرام .. عصت جوارحه شاء أم أبي ، علم أو

(١) قوت القلوب ( ٢٨٧ / ٢ ) .

(٢) قوت القلوب ( ٢٨٧ / ٢ ) .

(٣) قوت القلوب ( ٨٧ / ١ ) .

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » ( ٢٠٤ ) .

(٥) قوت القلوب ( ٢٨٨ / ٢ ) ، والنجل : الفساد ، ونغل قلبه : ضيق ، والنية فساد ، وقد روئ نحوه ابن أبي الدنيا في « الورع » ( ٦٥ ) في حق نظرهسوء .

لَمْ يَعْلَمْ ، وَمَنْ كَانَتْ طُغْمَتُهُ حَلَالًا.. أَطَاعَتْ جَوَارِحُهُ ، وَوَفَقَتْ لِلْخَيْرَاتِ<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ بَعْضُ السَّلْفِ : ( إِنَّ أَوَّلَ لَقْمَةً يَأْكُلُهَا الْعَبْدُ مِنْ حَلَالٍ يُغْفَرُ لَهُ بِهَا مَا سَلَفَ مِنْ ذَنْوِيهِ ، وَمَنْ أَقَامَ نَفْسَهُ مَقَامَ ذَلِّ فِي طَلْبِ الْحَلَالِ .. تَساقَطَتْ عَنْهُ ذَنْوِيَّةُ كَمَا تَساقَطُ وَرْقُ الشَّجَرِ )<sup>(٢)</sup> .

وَرُوِيَ فِي آثَارِ السَّلْفِ أَنَّ الْوَاعِظَ كَانَ إِذَا جَلَسَ لِلنَّاسِ .. قَالَ الْعُلَمَاءُ : تَفَقَّدُوا مِنْهُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا لِبَدْعَةٍ .. فَلَا تَجَالِسُهُ ؛ فَإِنَّهُ عَنْ لِسَانِ الشَّيْطَانِ يَنْطَقُ ، وَإِنْ كَانَ سَيِّئَ الطُّعْمَةِ .. فَعِنْ الْهُوَى يَنْطَقُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكِينَ الْعُقْلِ .. فَإِنَّهُ يَفْسُدُ بِكَلَامِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَصْلُحُ ، فَلَا تَجَالِسُهُ<sup>(٣)</sup> .

وَفِي الْأَخْبَارِ الْمُشْهُورَةِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ : ( إِنَّ الدُّنْيَا حَلَالُهَا حَسَابٌ وَحَرَامُهَا عِذَابٌ )<sup>(٤)</sup> ، وَزَادَ آخَرُوهُنَّ : ( وَشَبَهُتُهَا عِتَابٌ )<sup>(٥)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ بَعْضَ السَّائِحِينَ دَفَعَ طَعَامًا إِلَى بَعْضِ الْأَبْدَالِ ، فَلَمْ يَأْكُلْهُ ، فَسَأَلَهُ عَنِ السَّبِّ فِي امْتِنَاعِهِ ، فَقَالَ : نَحْنُ لَا نَأْكُلُ إِلَّا حَلَالًا ، فَلَذِكَ تَسْتَقِيمُ قُلُوبُنَا ، وَيَدُومُ حَالُنَا ، وَنَكَافِفُ بِالْمَلْكُوتِ ، وَنَشَاهِدُ الْآخِرَةَ ، وَلَوْ

(١) عِزَّاهُ الْحَافِظُ الزَّيْدِيُّ إِلَى « الْقُوَّتِ ». « إِنْجَافٌ » ( ١٢ / ٦ ) .

(٢) قُوَّتُ الْقُلُوبَ ( ٢٨٧ / ٢ ) .

(٣) قُوَّتُ الْقُلُوبَ ( ٢٨٨ / ٢ ) .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُودَ فِي « الزَّهَدِ » ( ١١٦ ) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الشَّعْبِ » ( ١٠١٣٨ ) .

(٥) الْزِيَادَةُ لِيُوسُفَ وَوَكِيعَ بْنِ الْجَرَاحِ ، كَمَا فِي « الْقُوَّتِ » ( ٢٩٤ / ٢ ) .

أكْلُنَا مَمَّا تَأْكِلُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . . لَمَّا رَجَعْنَا إِلَى شَيْءٍ مِّنْ عِلْمِ الْيَقِينِ ، وَلَذِهْبِ  
الْخُوفِ وَالْمَشَاهِدَةِ مِنْ قَلْوِينَا ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : إِنِّي أَصُومُ الدَّهْرَ وَأَخْتِمُ  
الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثِينَ خَتْمَةً ! فَقَالَ لَهُ الْبَدْلُ : هَذِهِ الشَّرِبَةُ مِنْ لَبْنِي التِّي  
رَأَيْتَنِي شَرِبْتُهَا أَحْبَ إِلَيَّ مِنْ ثَلَاثِينَ خَتْمَةً فِي ثَلَاثِ مَائَةِ رَكْعَةٍ مِّنْ أَعْمَالِكَ ،  
وَكَانَتْ شَرِبَةً لَبْنٍ مِّنْ ظَبَيْةٍ وَحَشَيْةٍ<sup>(١)</sup> .

وَقُدْ كَانَ بَيْنَ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ صَحْبَةً طَوِيلَةً ، فَهَجَرَهُ  
أَحْمَدُ إِذْ سَمِعَهُ يَقُولُ : إِنِّي لَا أَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا ، وَلَوْ أَعْطَانِي الشَّيْطَانُ  
شَيْئًا . . لَا كَلْتُهُ ، حَتَّى اعْتَذَرَ يَحْيَى وَقَالَ : كُنْتُ أَمْرَخُ ، فَقَالَ : تَمْرَحُ  
بِالدِّينِ ؟ ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَكْلَ مِنَ الدِّينِ ، قَدَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعَمَلِ  
الصَّالِحِ فَقَالَ : « كُلُوا مِنَ الطَّيْبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَلِحَّا »<sup>(٢)</sup> !

وَفِي الْخَبَرِ : أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي التُّورَاةِ : ( مَنْ لَمْ يَبَالْ مِنْ أَيْنَ مَطْعَمُهُ . . لَمْ  
يَبَالْ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ النَّارِ أَدْخِلَهُ )<sup>(٣)</sup> .

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ وَنَهْبِ الدَّارِ طَعَامًا  
إِلَّا مَخْتُومًا ؛ حَذْرًا مِنَ الشَّبَهَةِ<sup>(٤)</sup> .

(١) قوت القلوب (٢٨٩/٢) .

(٢) قوت القلوب (٢٨٩/٢) ، وفي (ب ، ج) : (السلطان) بدل (الشيطان) .

(٣) رواه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (٣٩٩/١) موقوفاً على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) قوت القلوب (٢٩٤/٢) ، وذكر أنه رضي الله عنه دعا يوماً بطينة مختومة ، قال عامله : فظننت أن فيها جوهراً أو تبراً ، فقضى ختمها ، فإذا فيها سويف شعير ، فنشره بين =

واجتمع الفضيلُ بنُ عياضٍ وابنُ عبيدةَ وابنُ المباركِ عندَ وهبِّ بنِ الورَدِ بمكَّةَ ، فذكروا الرطبَ ، فقالَ وهبٌ : هُوَ مِنْ أَحَبِّ الطَّعَامِ إِلَيَّ ، إِلَّا أَنِّي لَا أَكُلُّ لَا خِلَاطٍ رطِّبٍ مَكَّةَ بِبَسَاتِينِ زَيْدَةَ وَغَيْرِهَا<sup>(١)</sup> ، فقالَ لَهُ ابنُ المباركِ : إِنَّ نَظَرَتِ فِي مِثْلِ هَذَا.. ضَاقَ عَلَيْكَ الْخَبْزُ ، قَالَ : وَمَا سَبِيبُهُ؟ قَالَ : إِنَّ أَصْوَلَ الْمُضِيَاعِ قَدِ اخْتَلَطَتِ بِالصَّوَافِي<sup>(٢)</sup> ، فَغُشِيَ عَلَى وَهْبٍ ، فَقَالَ سَفِيَانُ : قُتِلَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ ابنُ المباركِ : مَا أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ أَهُونَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ.. قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَلَا أَكُلَّ خَبْزًا أَبْدَأْ حَتَّى الْقَاهَةَ<sup>(٣)</sup>.

فَكَانَ يَشْرُبُ الْلَّبَنَ ، فَأَتَتْهُ أُمُّهُ بِلْبَنٍ ، فَسَأَلَهَا ، فَقَالَتْ : هُوَ مِنْ شَاءَ بْنِي فَلَانٍ ، فَسَأَلَ عَنْ ثَمَنِهَا وَأَنَّهُ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ؟ فَذَكَرَتْ ، فَلَمَّا أَدْنَاهُ مِنْ فِيهِ.. قَالَ : بَقِيَ أَنَّهَا مِنْ أَيْنَ كَانَتْ تَرْعَى ، فَسَكَتَتْ ، فَلَمْ يَشْرُبْ ؛ لَأَنَّهَا كَانَتْ تَرْعَى مِنْ مَوْضِعٍ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَرْثٌ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ : اشْرُبْ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ

= يَدِي وَقَالَ : كُلْ مِنْ طَعَامَنَا ، فَقَلَتْ : أَتَخْتَمُ عَلَيْهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! قَالَ : نَعَمْ ، هَذَا شَيْءٌ أَصْطَفَيْتَهُ لِنَفْسِي وَأَخَافُ أَنْ يَخْتَلِطَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

(١) وكانت زبيدة - زوج الرشيد - قد اشتريت عدة بساتين بمكَّةَ وأوقفتها في سبيل الله تعالى . «إتحاف» (٦/١٢).

(٢) الصوافي : الضياع التي يستخلصها السلطان لخاصته ، وأيضاً التي لا وارث لها .

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٤٣) وقال : (فزعموا أنه نحل جسمه حتى مات هزاً).

(٤) فقد كانت ترعى مع غنم لابن عبد الصمد الهاشمي أمير مكة في الحي . انظر «إتحاف» (٦/١٢).

تعالى يغفر لك ، فقال : ما أحب أن يغفر لي وقد شربته ، فأنا مغفرة بمعصيتك<sup>(١)</sup> .

وكان بشر الحافي رحمة الله من الورعين ، فقيل له : من أين تأكل ؟  
قال : من حيث تأكلون ، ولكن ليس من يأكل وهو يبكي كمن يأكل وهو يضحك ، وقال : يد أقصر من يد ، ولقمة أصغر من لقمة<sup>(٢)</sup> .

وهكذا كانوا يحتزون عن الشبهات .



(١) قوت القلوب (٢٩٥/٢) ، وقد رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٥١/٨) .

(٢) قوت القلوب (٢٩٥/٢) .

اعلمْ : أَنَّ تفصيلَ الحلالِ والحرامِ إنَّما يتولى ببيانه كتبُ الفقهِ ، ويستغني المريدُ عنْ تطويلِه بأنْ يكونَ لِه طعمةٌ معينةٌ يعرِفُ بالفتوى حلَّها ، ولا يأكلُ غيرَها ، فاماً مَنْ يتوسعُ في الأكلِ مِنْ وجوهٍ متفرقةٍ . . فيفتقربُ إلى علمِ الحلالِ والحرامِ كُلِّهِ كما فصَّلناهُ في كتبِ الفقهِ .

ونحنُ الآن نشيرُ إلى مجتمعِه في سياقِ تقسيمِ ، وهو أَنَّ المالَ إنَّما يحرم إِماً لمعنىِه ، أو لخللٍ في جهةِ اكتسابِه .

### القسمُ الأوَّلُ : الحرامُ لصفةٍ في عينِه :

كالخمرِ والخنزيرِ وغيرِهما .

وتفصيلُه : أَنَّ الأعيانَ المأكولةَ على وجهِ الأرضِ لا تعدُ ثلاثةَ أقسامٍ : فإنَّها إِماً أنْ تكونَ مِنَ المعادنِ كالملحِ والطينِ وغيرِهما ، أو مِنَ النباتِ ، أو مِنَ الحيوانِ .

فاماً المعادنُ - وهي أجزاءُ الأرضِ وجميعُ ما يخرجُ منها - : فلا يحرم أكلُه إِلا مِنْ حيثُ إِنَّهُ يضرُّ بالأكلِ ، وفي بعضِها ما يجري مجرى السُّمِّ ، والخبزُ لَوْ كانَ مضرًا . لحرُومَ أكلُه ، والطينُ الذي يُعتادُ أكلُه لا يحرمُ إِلا مِنْ حيثُ الضررُ ، وفائدةُ قولِنا : (إنَّها لا تحرُومُ) معَ أنَّها لا تؤكِّلُ : إِنَّهُ لَوْ وقعَ

شيء منها في مرقة أو طعام مائع .. لم يصر به محراً .

**وأما النبات :** فلا يحرم منه إلا ما يزيل العقل ، أو يزيل الحياة ، أو الصحة ، فمزيل العقل : البنج والخمر وسائر المسكرات ، ومزيل الحياة : السموم ، ومزيل الصحة : الأدوية في غير وقتها .

وكان مجموع هذا يرجع إلى الضرر إلا الخمر والمسكرات ، فإن الذي لا يسكر منها أيضا حرام مع قلته ، لعينه وصفته ، وهي الشدة المطربة .

**وأما السم إذا خرج عن كونه مضرًا لقلبه أو لعجنه بغيره ..** فلا يحرم .

**وأما الحيوانات :** فتنقسم إلى ما يؤكل وإلى ما لا يؤكل ، وتفصيله في كتاب الأطعمة ، والنظر يطول في تفصيلها ، لا سيما في الطيور الغريبة وحيوانات البر والبحر ، وما يحل أكله منها فإنما يحل إذا ذبح ذبحاً شرعاً ، روعي فيه شروط الذابح والآلة والمذبح ، وذلك مذكور في كتاب الصيد والذبائح .

وما لم يذبح ذبحاً شرعاً ، أو مات .. فهو حرام ، ولا يحل إلا ميتانا ؛ السمك والجراد ، وفي معناهما ما يستحيل من الأطعمة ؛ كدود التفاح والخل والجبن ؛ فإن الاحتراز منها غير ممكن ، فاما إذا أفردت وأكلت .. فحكمها حكم الذباب والخنفسي والعقرب وكل ما ليس له نفس سائلة ، ولا سبب في تحريمها إلا الاستقدار ، ولو لم يكن .. لكان لا يكره ، وإن وجد شخص لا يستقدر .. لم يلتفت إلى خصوص طبيعته ؛ فإنه التحقق بالخبرات لعموم

الاستقدار ، فيُكره أكله ؛ كما لو جمع المخاط وشربه.. كُرْهَ ذلِكَ .

وليس الكراهة لنجاستها ؛ فإن الصحيح أنها لا تنجس بالموت ، إذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يمقِل الذباب في الطعام إذا وقع فيه<sup>(١)</sup> ، وربما يكون حاراً ، ويكون ذلك سبب موته .

ولو تهرت نملة أو ذبابة في قدرٍ . لم يجب إراقتها ؛ إذ المستقدار جرم إذا بقي له جرم ، ولم ينجس حتى يحرم بالنجاسة ، وهذا يدل على أن تحريمها للاستقدار ، ولذلك نقول : لو وقع جزء من آدمي ميت في قدر ولو قدر داني .. حرم الكل ، لا لنجاسته ؛ فإن الصحيح أن الآدمي لا ينجس بالموت ، ولكن لأن أكله محروم احتراماً لا استقداراً .

وأما الحيوانات المأكولة إذا ذبحت بشرط الشرع .. فلا تحل جميع أجزائها ، بل يحرم منها الدم والفرث وكل ما يقضى بنجاسته منها ، بل تناول النجاسة مطلقاً محظى ، وليس في الأعيان شيء محظى نجس إلا من الحيوانات ، وأما من النبات .. فالمسكرات فقط دون ما يزيد العقل ولا يسكر ؛ كالبنج ، فإن نجاسة المسكر تغليظ للزجر عنه ؛ لكونه في مظنة التشويف .

ومهما وقعت قطرة من النجاسة أو جزء من نجاسة جامدة في مرقة أو

(١) كما روى البخاري (٣٣٢٠) مرفوعاً : «إذا وقع الذباب في شراب أحذكم . فليغمسه ، ثم ليتنزعه ؛ فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء» ، وهو بلفظ : (فليمقله) عند التسائي (١٧٨/٧) ، والمقل : الغمس .

طعامٌ أوْ دهنٌ .. حَرَمَ أَكْلُ جمِيعِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ الانتفاعُ بِهِ لغَيْرِ الأَكْلِ ، فَيُجُوزُ الْاسْتِصْبَاحُ بِالدَّهْنِ النَّجِسِ ، وَكَذَا طَلَاءُ السُّفَنِ وَالْحَيْوَانَاتِ وَغَيْرِهَا .

فَهَذِهِ مَجَامِعٌ مَا يَحْرُمُ لِصَفَةِ فِي ذَاهِهِ .



الْقَسْمُ الثَّانِي : مَا يَحْرُمُ لِخَلْلٍ فِي جَهَةِ إِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ يَتْسَعُ النَّظَرُ ، فَنَقُولُ :

أَخْذُ الْمَالِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاختِيَارِ الْمُتَمَلِّكِ ، أَوْ بِغَيْرِ اختِيَارِهِ ، فَالَّذِي يَكُونُ بِغَيْرِ اختِيَارِهِ ؛ كَالْإِرْثِ ، وَالَّذِي يَكُونُ بِاختِيَارِهِ : إِمَّا أَلَا يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ ؛ كَنِيلِ الْمَعَادِنِ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ مَالِكٍ ، وَالَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ مَالِكٍ : فَإِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ قَهْرًا ، أَوْ يُؤْخَذَ تَرَاضِيًّا ، وَالْمَأْخُوذُ قَهْرًا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسُقُوطِ عَصْمَةِ الْمَالِ ؛ كَالْغَنَائِمِ ، أَوْ لِاستِحْقَاقِ الْأَخْذِ ؛ كَزَكَّةِ الْمُمْتَنِعِينَ وَالنَّفَقَاتِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِمْ ، وَالْمَأْخُوذُ تَرَاضِيًّا : إِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ بِعُوْضِيْنِ ؛ كَالْمِبَعِ وَالصَّدَاقِ وَالْأَجْرَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ بِغَيْرِ عُوْضِيْنِ ؛ كَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، فَيَحْصُلُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ سَتَّةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : مَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِكٍ : كَنِيلِ الْمَعَادِنِ ، وَإِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، وَالْأَصْطِيَادِ ، وَالْأَحْتَطَابِ ، وَالْاسْتِقاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ ، وَالْأَحْتَشَاشِ ، فَهَذَا حَلَالٌ ؛ بِشَرْطٍ أَلَا يَكُونَ الْمَأْخُوذُ مُخْتَصًا بِذِي حِرْمَةٍ مِنَ الْأَدْمِينَ ، فَإِذَا

انفَكَتْ عن الاختصاصات.. ملَكُها آخذُها ، وتفصيل ذلك في كتاب إحياء المواتِ .



الثاني : المأْخوذُ قهراً ممَّن لا حرمةَ لَهُ : وهو الفيءُ والغنيمةُ ، وسائِرُ أموالِ الكفارِ المحاربينَ ، وذلك حلالٌ لل المسلمينَ ؛ إذا أخرجوا منها الخمسَ ، وقسموها بينَ المستحقينَ بالعدلِ ، ولمْ يأخذوها مِنْ كافِرٍ لَهُ حرمةٌ وأمانٌ أوْ عهْدٌ ، وتفصيلُ هذهِ الشروطِ في كتاب السيرِ ، وكتاب الفيءِ والغنيمةِ ، وكتابِ الجزيةِ .



الثالثُ : ما يُؤْخَذُ قهراً باستحراقِ عندَ امتناعِ مَنْ وجَبَ عَلَيْهِ : فَيُؤْخَذُ دونَ رضاهُ ، وذلك حلالٌ ؛ إذا تمَّ سبُبُ الاستحراقِ ، وتمَّ وضُفُ المستحقُ الذي به استحقاقُه ، واقتصرَ على القدرِ المستحقُ ، واستوفاهُ مَنْ يملُكُ الاستيفاءَ ؛ مِنْ قاضٍ أوْ سلطانٍ أوْ مستحقٍ ، وتفصيلُ ذلك في كتاب تفريق الصدقاتِ ، وكتابِ الوقفِ ، وكتابِ النفقاتِ ؛ إذْ فيها النظرُ في صفةِ المستحقينَ للزكاةِ والوقفِ والنفقةِ وغيرها مِنَ الحقوقِ ، فإذا استوفيت شرائطُها .. كانَ المأْخوذُ حلاً .



الرابعُ : ما يُؤْخَذُ تراضياً بمعاوضةٍ : وذلك حلالٌ ؛ إذا رُوعيَ شرطُ

العوضين ، وشرط العاقدين ، وشرط اللفظين ؛ أعني : الإيجاب والقبول ، مع ما تعيّد الشرع به من اجتناب الشروط المفسدة ، وبيان ذلك في كتاب البيع ، والسلم ، والإجارة ، والحوالة ، والضمان ، والقراض ، والشركة ، والمساقاة ، والشفعية ، والصلح ، والخلع ، والكتابة ، والصدق ، وسائر المعاوضات .



الخامس : ما يُؤخذ عن رضاٌ من غير عوضٍ : وهو حلالٌ إذا رُوعي فيه شرط المعقود عليه ، وشرط العاقدين ، وشرط العقد ، ولم يؤد إلى ضرر بوارث أو غيره ، وذلك مذكور في كتاب الهبات ، والوصايا ، والصدقات .



السادس : ما يحصل بغير اختيارٍ ؛ كالميراث : وهو حلالٌ إذا كان المورث قد اكتسب المال من بعض الجهات الخمس على وجه حلالٍ ، ثم كان ذلك بعد قضاء الدين ، وتنفيذ الوصايا ، وتعديل القسمة بين الورثة ، وإخراج الزكاة والحج والكافرة إن كانت واجبة ، وذلك مذكور في كتاب الوصايا والفرائض .

فهذه مجتمع مداخل الحلال والحرام ، أو مأنا إلى جملتها ؛ ليعلم المريد أنَّ كانت طعمته متفرقة لا من جهة معينة .. فلا يستغني عن علم

هذه الأمور ، فكلُّ ما يأكلُهُ منْ جهةٍ منْ هذهِ الجهاتِ ينبغي أنْ يستفتَيَ فيهِ أهلَ العلمِ ، ولا يقدِّمَ عليهِ بالجهلِ ؛ فإنهَ كما يُقالُ للعالَمِ : لِمَ خالَفتَ علَمَكَ يُقالُ أيضًا للجاهلِ : لِمَ لازَمتَ جهْلَكَ وَلِمَ تتعلَّمَ بعْدَ أَنْ قيلَ لكَ : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيقَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » (١) !؟ .



(١) رواه ابن ماجه (٢٢٤) .

## درجات الحلال وأحجام

اعلم : أنَّ الحرام كُلُّهُ خبيثٌ ، ولكنَّ بعضَهُ أخبثُ مِنْ بعضاً ، والحلال كُلُّهُ طَيِّبٌ ، ولكنَّ بعضَهُ أطَيِّبٌ مِنْ بعضاً وأصْفَى ، وكما أنَّ الطَّيِّبَ يَحْكُمُ عَلَى كُلِّ حلوٍ بِالْحَرَارَةِ وَلَكُنْ يَقُولُ : بعْضُهَا حارٌ فِي الْدَرْجَةِ الْأُولَى ؛ كالسُّكَّرِ<sup>(۱)</sup> ، وبعْضُهَا حارٌ فِي الثَّانِيَةِ ؛ كالفَانِيدِ<sup>(۲)</sup> ، وبعْضُهَا حارٌ فِي الثَّالِثَةِ ؛ كالدَّبَّسِ<sup>(۳)</sup> ، وبعْضُهَا حارٌ فِي الرَّابِعَةِ ؛ كالعَسلِ .. فَكَذَلِكَ الْحَرَامُ ؛ بعْضُهُ خَبِيثٌ فِي الْدَرْجَةِ الْأُولَى ، وبعْضُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ ، وَكَذَلِكَ الْحَلَالُ تَتَفَاقَوْتُ دَرَجَاتُ صَفَائِهِ وَطَيِّبِهِ .

فَلَنْقُتَدِي بِأَهْلِ الْطَّبِّ فِي الاصْطِلَاحِ عَلَى أَرْبَعِ دَرَجَاتٍ تَقْرِيبًا وَإِنْ كَانَ التَّحْقِيقُ لَا يَوْجِبُ هَذَا الْحَصْرَ ؛ إِذْ يَتَطَرَّقُ إِلَى كُلِّ دَرْجَةٍ مِنَ الدَّرَجَاتِ أَيْضًا تَفَاقُوتُ لَا يَنْحَصِرُ ؛ فَكُمْ مِنْ سُكَّرٍ أَشَدُ حَرَارَةً مِنْ سُكَّرٍ ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ .

فَلَذَلِكَ نَقُولُ : الْوَرْعُ عَنِ الْحَرَامِ عَلَى أَرْبَعِ دَرَجَاتٍ :

وَرْعُ الْعَدُولِ : وَهُوَ الَّذِي يَجْبُ الفَسْقُ بِاِقْتِحَامِهِ ، وَتَسَقُطُ الْعَدَالَةُ بِهِ ، وَيُشَبِّهُ اسْمُ الْعَصِيَانِ وَالتَّعَرُضُ لِلنَّارِ بِسَبِيلِهِ ، وَهُوَ الْوَرْعُ عَنْ كُلِّ مَا تَحرِّمُهُ فتاوىِ الْفُقَهَاءِ .

(۱) والمقصود به : السُّكَّرُ الطَّبَرِيُّزَدُ ؛ المعتصر من قصب السُّكَّرِ .

(۲) الفانيد : ضرب من الحلوا ، وهي لفظة فارسية يطلق على السُّكَّر المصفى .

(۳) وهو عصارة الْرَطْبِ .

**الثانية** : ورُعَ الصالحين : و هو الامتناع عمّا يتطرّق إليه احتمال التحرير ، ولكن المفتى يرْخُص في التناول بناءً على الظاهر ، فهو من موضع الشبهات على الجملة ، فلنسم التحرّج عن ذلك ورُعَ الصالحين ، وهو في الدرجة الثانية .

**الثالثة** : ما لا تحرّم الفتوى ولا شبهة في حلّه ، ولكن يُخافُ منه أداوٌة إلى محَرَّم : وهو ترك ما لا بأس به مخافةً مما به بأس ، وهذا ورُعَ المتقين ، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا يبلغُ العبدُ درجةَ المتقين حتّى يدعَ ما لا بأس به مخافةً مما به بأس »<sup>(١)</sup> .

**الرابعة** : ما لا بأس به أصلًا ولا يُخافُ منه أن يؤدي إلى ما به بأس ، ولكنه يُتناولُ لغير الله : لا على نية التقوّي به على عبادة الله ، أو تتطرق إلى أسبابه المسهلة له كراهيّة أو معصية ، والامتناع منه ورُعَ الصديقين . فهذا درجات الحلال جملة إلى أن نفصلها بالأمثلة والشواهد .

وأماماً الحرام الذي ذكرناه في الدرجة الأولى وهو الذي يُشترط التورّع عنه في العدالة واطراح سمة الفسق .. فهو أيضاً على درجات في الخبر ، فالماخوذ بعقدٍ فاسدٍ - كالمعاطاة مثلاً فيما لا يجوز فيه المعاطاة - حرام ، ولكن ليس في درجة المغصوب على سبيل القهر ، بل المغصوب أغلظ ؛ إذ

(١) رواه الترمذى (٢٤٥١) ، وابن ماجه (٤٢١٥) .

فيه تركٌ طرِيقُ الشرعِ في الاتِّسابِ وإيذاءُ الغيرِ ، وليسَ في المعاطاةِ إيذاءً ، وإنما فيها تركٌ طرِيقُ التبعِيدِ فقطُ ، ثمَّ تركٌ طرِيقُ التبعِيدِ بالمعاطاةِ أهونُ مِنْ تركِهِ بالربا .

وهذا التفاوتُ يُدركُ بتشدِيدِ الشرعِ ووعيدهِ وتأكيدهِ في بعضِ المنهاليِّ ، على ما سيأتي في كتابِ التوبَةِ ، عندَ ذكرِ الفرقِ بينَ الصغيرةِ والكبيرةِ ، بلِ المأْخوذُ ظلماً مِنْ فقيرٍ أو صالحٍ أو يتيمٍ أَخْبَثُ وأَغْلَظُ مِنَ المأْخوذِ مِنْ قويٍّ أوْ غنيٍّ أوْ فاسقٍ ؛ لأنَّ درجاتِ الإيذاءِ تختلفُ باختلافِ درجاتِ المؤذىِ .

فهذا دقيقٌ في تفاصيلِ الخبائثِ لا ينبغي أنْ يُذهلَ عنها ، فلو لا اختلافُ درجاتِ العصاةِ . لما اختلفَتْ دركَاتُ النارِ .

وإذا عرفَتْ مثاراتِ التغليظِ . فلا حاجةٌ إلى حصرِها في ثلَاثِ درجاتِ أوْ أربعٍ ؛ فإنَّ ذلكَ جارٌ مجرِّي التحكُمِ والتشهُّي ، وهو طلبُ حصرٍ فيما لا حاصرَ لهُ ، ويدلُّكَ على اختلافِ درجاتِ الحرامِ في الخبثِ ما سيأتي في تعارضِ المحدودراتِ وترجيحِ بعضِها على بعضِ ، حتَّى إذا اضطُرَّ إلى أكلِ ميتةٍ ، أوْ أكلِ طعامِ الغيرِ ، أوْ أكلِ صيدِ الحرَمِ . فإنَّا نقدَّمُ بعضَ هذهِ على بعضِ .



## أمثلة الدرجات الأربع في الورع وشواهدها

أما الدرجة الأولى - وهي ورع العدول - : فكل ما اقتضى الفتوى تحريمه ، مما يدخل في المداخل الستة التي ذكرناها من مداخل الحرام ، لفقد شرط من الشروط .. فهو الحرام المطلق الذي ينسب مقتاحمه إلى الفسق والمعصية ، وهو الذي نريد بالحرام المطلق ، فلا يحتاج إلى أمثلة وشواهد .

وأما الدرجة الثانية : فتمثلتها كل شبهة لا نوجب اجتنابها ، ولكن يستحب اجتنابها كما سيأتي في باب الشبهات ؛ إذ من الشبهات ما يجب اجتنابها فتلتحق بالحرام .

ومنها ما يكره اجتنابها والورع عنها ورع الموسفين ؛ كمن يمتنع عن الاصطياد خوفاً من أن يكون الصيد قد أفلت من إنسان أخذه وملكه ، وهذا وسوس .

ومنها ما يستحب اجتنابها ولا يجب ، وهو الذي ينزل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يرثيك إلى ما لا يرثيك »<sup>(١)</sup> ، ونحمله على نهي التزية ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « كُلْ مَا أَصْمِيْتَ ، وَدَعْ

(١) رواه الترمذى (٢٥١٨) ، والنسائي (٣٢٧/٨) .

ما أنميت<sup>(١)</sup> ، والإنماء : أن يجرح الصيد فيغيب عنه ، ثم يدركه ميتاً ؛ إذ يُحتمل أنه مات بسقطة أو بسبب آخر .

والذي نختاره - كما سيأتي - أن هذا ليس بحرام ، ولكن تركه من ورع الصالحين ، قوله : « دع » أمر تنزيه ؛ إذ ورد في بعض الروايات : « كُلْ منه وإن غاب عنك مالم تجذ فيه أثراً غير سهمك »<sup>(٢)</sup> ، ولذلك قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَدَيْ بْنِ حَاتِمَ فِي الْكَلِبِ الْمَعْلَمِ : « وإن أكل .. فلا تأكل ؛ فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه »<sup>(٣)</sup> على سبيل التنزيه لأجل الخوف ؛ إذ قال لأبي ثعلبة الخشنى : « كُلْ منه » فقال : وإن أكل ؟ فقال : « وإن أكل »<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأن حال أبي ثعلبة وهو فقير مكتسب لا تحتمل هذا الورع ، وحال عدي كانت تحتمله .

يُحکى عن ابن سيرين أنه ترك لشريك له أربعة آلاف درهم لأن حاك في قلبه شيء ، مع اتفاق العلماء على أنه لا بأس به<sup>(٥)</sup> .

فأمثلة هذه الدرجة نذكرها عند التعرض لدرجات الشبهة ، فكذلك

(١) رواه الطبراني في « الكبير » (٢٢/١٢) مرفوعا ، والبيهقي في « السنن الكبرى »

(٢) موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) رواه البخاري (٥٤٨٥) ، ومسلم (١٩٢٩) .

(٤) رواه البخاري (١٧٥) ، ومسلم (١٩٢٩) واللفظ له .

(٥) رواه أبو داود (٢٨٥٢) .

(٦) بنحوه روى أبو نعيم في « الحلية » (٢٦٦/٢) .

ما هو شبيهٌ لا يجب اجتنابه . . فهو مثالٌ هذه الدرجة .

وأما الدرجة الثالثة : وهي ورع المتقين ، فيشهد لها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس »<sup>(١)</sup> .

وقال عمر رضي الله عنه : ( كنَّا ندع تسعة أشار الحلال مخافة أنْ نقع في الحرام )<sup>(٢)</sup> ، وقيل : إنَّ هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وقال أبو الدرداء : ( إنَّ مِنْ تمام التقوى أنْ يتقي العبد في مثقال ذرة ، حتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً ، فيكون حجاباً بينه وبين النار )<sup>(٣)</sup> .

ولهذا كان لبعضهم مئة درهم على إنسان ، فحملها إليه ، فأخذ تسعه وتسعين وتورع عن استيفاء الكل خيفة الزيادة<sup>(٤)</sup> .

وكان بعضهم يتجر وكل ما يستوفيه يأخذ بنقصان حبة ، وما يعطيه يومئذ بزيادة حبة ؟ ليكون ذلك حاجزاً من النار<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه الترمذى ( ٢٤٥١ ) ، وابن ماجه ( ٤٢١٥ ) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٥٢/٨ ) ، وفيه : ( مخافة الربا ) .

(٣) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٧٩ ) من زيادات نعيم بن حماد .

(٤) قوت القلوب ( ٢٩٦/٢ ) بفتحه .

(٥) قوت القلوب ( ٢٦٨/٢ ) .

ومن هذه الدرجة الاحتراز عما يتسامح الناس به : فإن ذلك حلال في الفتوى ، ولكن يخاف من فتح بابه أن ينجر إلى غيره ، وتألف النفس الاسترسال ، فترك الورع .

فمن ذلك : ما روي عن علي بن معيط أنه قال : كنت ساكنا في بيت بكراء ، فكتب كتابا ، وأردت أن أخذ من تراب الحائط لأتربيه وأجفنه ، ثم قلت : الحائط ليس لي ، فقالت لي نفسي : وما قدر تراب من حائط ؟ فأخذت من التراب حاجتي ، فلما نمت .. فإذا أنا بشخص واقف يقول : يا علي ! ستعلم غدا الذي يقول : وما قدر تراب من حائط<sup>(١)</sup> .

ولعل معنى ذلك أنه يرى كيف تُحط منزلته ؛ فإن للتقوى منزلة تفوت بفوائ ورع المتقين ، فليس المراد به أن يستحق عقوبة على فعله .

ومن ذلك : ما روي أن عمر رضي الله عنه وصله مسک من البحرين ، فقال : وددت لو أن امرأة وزنت حتى أقسم بين المسلمين ، فقالت امرأة عاتكة : أنا أجيد الوزن ، فسكت عنها ، ثم أعاد القول فأعادت الجواب ، فقال : لا ، أحببت أن تضعيه بكفة ، ثم تقولين : فيها أثر الغبار ، فتمسحين بها عنقك ، فأصيبي بذلك فضلا على المسلمين<sup>(٢)</sup> .

وكان يوزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسک للمسلمين ، فأخذ بأنيه

(١) قوت القلوب (١٦٣/٢) بفتحه .

(٢) رواه أحمد في « الزهد » (٦٢٣) .

حتى لا تصيبة الرائحة وقال : وهل ينتفع منه إلا بريحه ؟ لمن استبعد ذلك منه<sup>(١)</sup> .

وأخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمرة من تمر الصدقة وكان صغيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كنْ كنْ ، ألقها »<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك : ما روي عن بعضهم أنه كان عند محضر ، فمات ليلاً ، فقال : أطفئوا السراج ؛ فقد حدث للورثة حق في الدهن<sup>(٣)</sup> .

وروى سليمان التيمي عن نعيم عن العطار قال : كان عمر رضي الله عنه يدفع إلى امرأته طيباً من طيب المسلمين فتبיעه ، فباعته طيباً ، فجعلت تقوم وتزيد وتنقص وتكسر بأسنانها ، فيعلق بإصبعها شيء منه ، فقالت به هكذا بإصبعها ثم مسحت به خمارها ، فدخل عمر رضي الله عنه فقال : ما هذه الرائحة ؟ فأخبرته ، فقال : طيب المسلمين تأخذني ؟ ! فانتزع الخمار من رأسها وأخذ جرة من ماء فجعل يصب على الخمار ثم يدلكه في التراب ، ثم يشممه ، ثم يدلكه في التراب ويشممه ، حتى لم يبق له ريح ، قالت : ثم أتيتها مرة أخرى ، فلما وزنت .. علق بإصبعها منه

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٣٢٦ / ٥ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٦٤ / ٢٨ ) .

(٢) رواه البخاري ( ١٤٩١ ) ، ومسلم ( ١٠٦٩ ) ، والطیالسي في « مسنده » ( ٢٤٨٢ ) ، وكلمة ( كن ) : كلمة ردع للصغر عن تناول شيء ، وفيها ست لغات ، وفي الخبر : تجنب الطفل عن الحرام لينشا عليه ويترم . انظر « الإتحاف » ( ٢٧ / ٦ ) .

(٣) روى خيرا بنحوه أبو طالب المكي في « القوت » ( ٢٨١ / ٢ ) .

شيء ، فأدخلت إصبعها في فيها ثم مسحت بها التراب<sup>(١)</sup> .

فهذا من عمر رضي الله عنه ورُعِّ التقوى ؛ لخوف أداء ذلك إلى غيره ، وإلا .. فغسل الخمار ما كان يعيده الطيب إلى المسلمين ، ولكن أتلفه عليها زجراً وردعاً واتقاء من أن يتعدى الأمر إلى الآخرين .

ومن ذلك : ما سُئلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ يَحْمِلُ مِجْمَرَةً لِبَعْضِ السَّلَاطِينِ وَيَخْرُجُ الْمَسْجِدَ بِالْعُودِ ، فَقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ؟ فَإِنَّهُ لَا يُتَسْفَعُ مِنَ الْعُودِ إِلَّا بِرَأْحِتِهِ<sup>(٢)</sup> .

وهذا قد يقارب الحرام ؛ فإنَّ القدر الذي يعقب بثوابه من رائحة الطيب قد يقصد ، وقد يدخل به ، فلا يدرى أنه يسامح به أم لا .

وسئلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ عَمَّنْ سَقَطَتْ مِنْهُ وَرْقَةٌ فِي هَا أَحَادِيثَ ، فَهَلْ لَمَنْ وَجَدَهَا أَنْ يَكْتُبَ مِنْهَا ثَمَّ يَرْدَهَا ؟ فَقَالَ : لَا ، بَلْ يَسْتَأْذِنُ ثَمَّ يَكْتُبُ<sup>(٣)</sup> .

وهذا أيضاً قد يشكي في أنَّ صاحبها هل يرضي به أم لا ، فما هو في محل الشك والأصل تحريمها .. فهو حرام ، وتركه من الدرجة الأولى .

ومن ذلك التورُّعُ عن الزينة : لأنَّه يخافُ منها أن تدعوه إلى غيرها ، وإن كانت الزينة مباحة في نفسها .

(١) كذا في « القوت » (٢٨١/٢) ، ورواه كذلك أَحْمَدُ في « الورع » (ص ٣٧) .

(٢) كذا في « الورع » (ص ٣٧) له .

(٣) قوت القلوب (٢٨٥/٢) .

وقد سئلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنِ النَّعَالِ السَّنَدِيَّةِ<sup>(۱)</sup> ، فَقَالَ : أَمَّا أَنَا ..  
فَلَا أَسْتَعْمِلُهَا ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لِلْطَّينِ .. فَأَرْجُو ، وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ الزِّينَةَ ..  
فَلَا .

وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا وَلَى الْخِلَافَةَ .. كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ  
يَحْبُّهَا ، فَطَلَّقَهَا ؛ خِيفَةً أَنْ تُشَيرَ عَلَيْهِ بِشَفَاعَةٍ فِي باطِلٍ ، فَيُطْبَعُهَا وَيُطْلَبَ  
رِضَاهَا ، وَهَذَا مِنْ تَرْكِ مَا لَا يَأْسَ بِهِ مُخَافَةً مِمَّا بِهِ يَأْسٌ ؛ أَيْ : مُخَافَةً مِنْ  
أَنْ يَفْضِي إِلَيْهِ .

وَأَكْثَرُ الْمُبَاحَاتِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْمُحَظَّوْرَاتِ ، حَتَّى اسْتِكْثَارُ الْأَكْلِ ،  
وَاسْتِعْمَالُ الطَّيْبِ لِلْمُتَزَعِّبِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُكُ الشَّهْوَةَ ، ثُمَّ الشَّهْوَةُ تَدْعُ إِلَى  
الْفَكِيرِ ، وَالْفَكِيرُ يَدْعُ إِلَى النَّظَرِ ، وَالنَّظَرُ يَدْعُ إِلَى غَيْرِهِ<sup>(۲)</sup> .

وَكَذَلِكَ النَّظَرُ إِلَى دُورِ الْأَغْنِيَاءِ وَتَجْمُلِهِمْ مُبَاحٌ فِي نَفْسِهِ ، وَلَكِنْ يَهِيجُ  
الْحَرَصَ ، وَيَدْعُ إِلَى طَلْبِ مُثْلِهِ ، وَيُلْزِمُ مِنْهُ ارْتِكَابُ مَا لَا يَحْلُّ فِي  
تَحْصِيلِهِ .

وَهَكُذا الْمُبَاحَاتُ كُلُّهَا إِذَا لَمْ تُؤْخَذْ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَفِي وَقْتِ الْحَاجَةِ ، مَعَ  
التَّحْرُزِ مِنْ غَوَائِلِهَا ؛ بِالْمَعْرِفَةِ أَوَّلًا ، ثُمَّ بِالْحَذْرِ ثَانِيًّا .. فَقَلَّمَا تَخْلُو عَاقِبَتُهَا

(۱) كذا في «الورع» (ص ۱۷۲) له ، وفي (ط) : (السببية) .

(۲) من المفاسد ، وفي هذا يقولون : من أدار ناظره .. أتعب خاطره . «إتحاف» (۲۸/۶) .

عن خطرٍ ، وكذا كلُّ ما أخذَ بالشَّرَه فقلَّما يخلو عن خطرٍ .

حتَّى كَرَهَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ تجصيصَ الْحِيْطَانِ وَقَالَ : (أَمَّا تجصيصُ الأَرْضِ .. فَيَمْنَعُ التَّرَابَ ، وَأَمَّا تجصيصُ الْحِيْطَانِ .. فَزِينَةٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ) <sup>(١)</sup> .

حتَّى أَنْكَرَ تجصيصَ الْمَسَاجِدِ وَتَزْيِينَهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ أَنْ يَكْحَلِ الْمَسَاجِدَ ، فَقَالَ : « لَا ، عَرِيشُ كَعْرِيشِ مُوسَى » <sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مُثْلُ الْكَحْلِ يُطْلَى بِهِ ، فَلَمْ يَرَخْصُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

وَكَرَهَ السَّلْفُ التَّوْبَ الرَّقِيقَ ، وَقَالُوا : (مَنْ رَقَ ثُوبَهُ .. رَقَ دِينَهُ) <sup>(٤)</sup> .

وَكُلُّ ذَلِكَ خَوْفًا مِنْ سَرِيَانِ اتَّبَاعِ الشَّهْوَاتِ فِي الْمَبَاحَاتِ إِلَى غَيْرِهَا ، فَإِنَّ الْمَحْظُورَ وَالْمَبَاحَ تَشْتَهِيْهَا النَّفْسُ بِشَهْوَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا عَوَدَتِ الشَّهْوَةُ الْمَسَامِحةَ .. اسْتَرْسَلَتْ ، فَاقْتَضَى خَوْفُ التَّقْوَى الْوَرَعَ عَنْ هَذَا كُلَّهُ ، فَكُلُّ

(١) كذا في « الورع » (ص ١٨٢) له .

(٢) قال الحافظ العراقي : (رواه الدارقطني في « الأفراد » من حديث أبي الدرداء وقال : غريب ) . « إتحاف » (٢٨/٦) ، وأما لفظ : « عريش كعريش موسى » دون ذكر الكحل .. فقد رواه الدارمي في « سنته » (٣٨) أي : لورفع يده .. بلغ السقف .

(٣) كذا في « الورع » (١٨٤) له .

(٤) كذا في « القوت » (٢٥٦/١) ، ورواه الدولابي في « الكنى والأسماء » (٨٠/٢) عن أبي الغدير المليكي .

حلالٌ انفكَ عنْ مثِلِ هذِهِ المخافَةِ . . فهُوَ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ فِي الدَّرْجَةِ الثَّالِثَةِ ، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يُخَافُ أَدَأْوَهُ إِلَى مَعْصِيَةِ أَبْتَةٍ .

أَمَّا الدَّرْجَةُ الرَّابِعَةُ : وَهُوَ وَرَعُ الصَّدِيقِينَ ، فَالْحَلَالُ الْمُطْلَقُ عِنْهُمْ : كُلُّ مَا لَا تَقْدَمُ فِي أَسْبَابِهِ مَعْصِيَةً ، وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى مَعْصِيَةٍ ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهُ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ قَضَاءُ وَطَرِيرٍ ، بَلْ يُسْتَأْوِلُ اللَّهُ تَعَالَى فَقْطًا ، وَلِلتَّقْوَى عَلَى عَبَادِيهِ ، وَاسْتِبْقاءِ الْحَيَاةِ لِأَجْلِهِ .

وَهُؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ كُلَّ مَا لَيْسَ اللَّهُ حَرَامًا ؛ امْتَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « قُلْ أَللَّهُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » ، وَهذِهِ رَتْبَةُ الْمُوَحَّدِينَ الْمُتَجَرِّدِينَ عَنْ حَظْوَنِ أَنفُسِهِمْ ، الْمُتَفَرِّدِينَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقَصْدِ ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ يَتَورَّعُ عَمَّا يُوَصِّلُ إِلَيْهِ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى مَعْصِيَةٍ . . فَيَتَورَّعُ عَمَّا يَقْتَرُنُ بِسَبِيلِ اِكتِسابِهِ مَعْصِيَةً أَوْ كَراهيَةً .

فَمِنْ ذَلِكَ : مَا رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ شَرَبَ الدَّوَاءَ ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : لَوْ مَشَيْتَ فِي الدَّارِ قَلِيلًا حَتَّى يَعْمَلَ الدَّوَاءُ ، فَقَالَ : هذِهِ مَشِيةٌ لَا أَعْرُفُهَا ، وَأَنَا أَحَاسِبُ نَفْسِي مِنْذُ ثَلَاثَيْنَ سَنَةً<sup>(۱)</sup> .

فَكَانَهُ لَمْ تَحْضُرْ نِيَّةً فِي هذِهِ الْمَشِيةِ تَعْلَقُ بِالْدِينِ ، فَلِمْ يُجُوزِ الإِقدَامُ عَلَيْهَا .

(۱) كذا في « القوت » (٢٨١/٢)، وهو في « الورع » (ص ١٢٢) وفيهما : (أربعين سنة).

وعن سرئي رحمة الله أنه قال : انتهي إلى حشيش في جبل وماء يخرج منه ، فتناولت من الحشيش وشربت من الماء ، وقلت في نفسي : إن كنت قد أكلت يوماً حلالاً طيباً .. فهو هذا اليوم ، فهتف بي هاتف : إن القوة التي أوصلتك إلى هذا الموضع من أين هي ؟ فرجعت وندمت<sup>(١)</sup> .

ومن هذا : ما روي عن ذي النون المصري أنه كان جاءعاً محبوساً ، فبعثت له امرأة صالحة طعاماً على يد السجان ، فلم يأكل<sup>(٢)</sup> ، ثم اعتذر وقال : جاءني على يد ظالم<sup>(٣)</sup> .

يعني : أن القوة التي أوصلت الطعام إلى لم تكن طيبة ، وهذه الغاية القصوى في الورع .

ومن ذلك : أن بشراً كان لا يشرب الماء من الأنهر التي حفرها النساء<sup>(٤)</sup> ؛ فإن النهر سبب لجريان الماء ووصوله إليه ، وإن كان الماء مباحاً في نفسه ، فيكون كالمنتفع بالنهر المحفور بأعمال الأجراء ، وقد أعطيت أجر ثعم من الحرام .

ولذلك امتنع بعضهم من العنبر الحلال من كرم حلال ، وقال لصاحبه :

(١) قوت القلوب (٢٩٥/٢) .

(٢) حتى لقيته العجوز ، فعاتبته على رد الطعام ، وأخبرته أنه من عمل يدها حلال خالص .

(٣) قوت القلوب (١٩١/٢) .

(٤) قوت القلوب (٢٩٦/٢) .

أفسدته إِذ سقيَتْه مِنْ ماءٍ يجري في النهر الذي حفرتُه الظلمة<sup>(١)</sup> ، وهذا أبعد عن الظلم مِنْ شربِ نفسِ الماء ؛ لأنَّه احترازٌ مِنْ استمدادِ العنْبِ مِنْ ذلك الماء .

وكانَ بعضُهُمْ إِذَا مرَّ في طرِيقِ الحجَّ .. لَمْ يشربْ مِنَ المصانعِ التي عملَتْها الظلمةُ مَعَ أَنَّ الماءَ مباحٌ ، ولَكِنَّهُ بقَيَ محفوظاً بالمصنعِ ، والمصنعُ عُملَ بِهِ بِمَالِ حرامٍ ، فَكَانَهُ انتفَاعٌ بِهِ<sup>(٢)</sup> .

وامتناعُ ذي التنوينِ مِنْ تناولِ الطعامِ مِنْ يدِ السجَّانِ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ ؛ لأنَّ يدَ السجَّانِ لا تُوصَفُ بِأنَّها حرامٌ ، بخلافِ الطبقِ المغصوبِ إِذَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ بِقَوَّةٍ اكتُسِبَتْ بالغذاءِ الحرامِ .. امتنعَ مِنْهُ .

ولذلكَ تقيَّا الصَّدِيقُ رضيَ اللهُ عنْهُ مِنَ الْلَّبَنِ ؛ خِيفَةً مِنْ أَنْ يُحدثَ الحرامُ فِيهِ قوَّةً ، مَعَ أَنَّهُ شرَبَهُ عَلَى جَهَلٍ<sup>(٣)</sup> ، وَكَانَ لَا يجُبُّ إِخْرَاجُهُ ، وَلَكِنْ

(١) والخبر في « القوت » (٢٩٦/٢) ، قال : ( وَحَدَثَ أَنَّ امْرَأَ أَهَدَتْ بَشْرَ بْنَ الْحَارِثَ سَلَةَ عَنْبٍ ، فَقَالَتْ : هَذِهِ مِنْ صَنْيَعَةِ أَبِيهِ ، فَرَدَّهَا بَشْرٌ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : سَبَحَانَ اللهِ ! تَشَكَّ فِي كَرْمِ أَبِيهِ وَفِي صَحَّةِ مَلْكِهِ وَمِيراثِي مِنْهُ ، وَشَهَادَتِي مَكْتُوبَةٌ فِي كِتَابِ الشَّرَاءِ ؟ فَقَالَ : صَدِقْتَ ، مَلِكُ أَبِيهِ ، وَلَكِنَّكَ أَفْسَدْتِ الْكَرْمَ ، قَالَتْ : بِمَاذَا ؟ قَالَ : سَقَيْتَهُ مِنْ نَهْرِ طَاهِرٍ ؛ يَعْنِي : طَاهِرَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنَ مَصْعُبٍ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاهِرٍ ، صَاحِبِ الْمَأْمُونِ ) .

(٢) قوت القلوب (٢٩٦/٢) عن طاوس و وهب بن منبه اليمانيين .

(٣) قوت القلوب (٢٨٧/٢) ، ورواه البخاري (٣٨٤٢) .

تخليةُ الباطنِ عنِ الخبيثِ مِنْ ورَعِ الصَّدِيقِينَ .

وَمِنْ ذَلِكَ : التَّوْرُعُ مِنْ كَسْبِ حَلَالٍ اكْتَسِبَهُ خِيَاطٌ يَخْيِطُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ كَرَهَ جَلوْسَ الْخِيَاطِ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(۱)</sup> ، وَسُئِلَ عَنِ الْمَغَازِلِيِّ يَجْلِسُ فِي قَبَّةِ الْمَقَابِرِ فِي وَقْتٍ يَخَافُ مِنَ الْمَطَرِ ، فَقَالَ : الْمَقَابِرُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ ، وَكَرَهَ جَلوْسَهُ فِيهَا لِذَلِكَ<sup>(۲)</sup> .

وَأَطْفَأَ بَعْضُهُمْ سَرَاجًا أَسْرَاجَهُ غَلَامٌ مِنْ قَوْمٍ يُكَرِهُ مَا لَهُمْ<sup>(۳)</sup> ، وَامْتَنَعَ مِنْ تَسْجِيرِ تُورِّ لِلْخَبِزِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ جَمْرٌ مِنْ حَطَبٍ مَكْرُوِّهٍ<sup>(۴)</sup> ، وَامْتَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنْ يَحْكِمَ شَعْعَ نَعْلِهِ فِي مَشْعَلَةِ سُلْطَانٍ<sup>(۵)</sup> .

فَهَذِهِ دَقَائِقُ الْوَرَعِ عِنْدَ سَالِكِي طَرِيقِ الْآخِرَةِ .

وَالْتَّحْقِيقُ فِيهِ : أَنَّ الْوَرَعَ لَهُ أَوَّلٌ ؛ وَهُوَ الْامْتِنَاعُ عَمَّا حَرَّمَتْهُ الْفَتْوَىُ ، وَهُوَ وَرَعُ الْعَدُولِ ، وَلَهُ غَايَةٌ ؛ وَهُوَ وَرَعُ الصَّدِيقِينَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْامْتِنَاعُ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ لِلَّهِ ، مِمَّا أَخْذَ بِشَهْوَةِ ، أَوْ تَوْصِلَ إِلَيْهِ بِمَكْرُوِّهٍ ، أَوْ اتَّصَلَ بِسَيِّهِ مَكْرُوِّهٍ ، وَبَيْنَهُمَا درَجَاتٌ فِي الاحْتِيَاطِ ، فَكُلُّمَا كَانَ الْعَبْدُ أَشَدَّ تَشْدِيدًا عَلَى نَفْسِهِ . . كَانَ أَخْفَّ ظَهِيرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَسْرَعَ جَوازًا عَلَى الصَّرَاطِ ، وَأَبْعَدَ

(۱) كَذَا فِي « الْوَرَعَ » (ص ۵۹) لَهُ .

(۲) كَذَا فِي « الْوَرَعَ » (ص ۶۱) لَهُ .

(۳) وَهُوَ عُثْمَانَ بْنَ زَيْدَةَ . اَنْظُرْ « الْوَرَعَ » (ص ۱۰۴) .

(۴) كَذَا فِي « الْوَرَعَ » (۱۰۴) .

(۵) قُوتُ الْقُلُوبَ (۲۹۱/۲) بِنَحْوِهِ .

عنْ أَنْ تترجحَ كفَّةُ سِيئَاتِهِ عَلَى كفَّةِ حَسَنَاتِهِ .

وتفاوتُ المنازلُ في الآخرة بحسبِ تفاوتِ هذهِ الدرجاتِ في الورعِ ؛  
كما تفاوتُ دركاتُ النارِ في حقِّ الظلمةِ بحسبِ تفاوتِ درجاتِ الحرامِ في  
الخبثِ .

وإذا علمتَ حقيقةَ الأمرِ .. فإليكَ الخيرُ ؛ فإنْ شئتَ .. فاستكثِرْ منَ  
الاحتياطِ ، وإنْ شئتَ فترخَّصْ ، فلنفسكَ تحتاطُ ، وعلى نفسكَ ترخَّصْ ،  
والسلامُ .



## الباب الثاني

### في مراتب الشبهات ومشارتها وتمييزها عن الحلال والحرام

قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْحَلَالُ بَيْنَ ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا أَمْوَارُ مُشْتَبِهَاتٍ ، لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنِ اتَّقَى الشَّبَهَاتِ .. فَقَدِ اسْتَبَرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبَهَاتِ .. وَاقِعُ الْحَرَامَ ؛ كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحَمَى ، يُوشَكُ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ »<sup>(۱)</sup> .

فهذا الحديثُ نصٌّ في إثباتِ الأقسامِ الثلاثةِ ، والمشكلُ منها القسمُ المتوسطُ الذي لا يعرفُه كثيرٌ مِنَ النَّاسِ ، وهو الشَّبهةُ ، فلا بدَّ مِنْ بيانِها ، وكشفِ الغطاءِ عنها ؛ فإنَّ ما لا يعرفُه الكثيرُ قد يعرفُه القليلُ ، فنقولُ :

**الحلالُ المطلقُ** : هوَ الْذِي انْحَلَّ عَنْ ذَاتِهِ الصَّفَاتُ الْمُوجَبَةُ لِلتَّحْرِيمِ فِي عِنْدِهِ ، وانْحَلَّ عَنْ أَسْبَابِهِ مَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ تَحْرِيمٌ أَوْ كُراہیَّةٌ .

**ومثالُهُ** : الماءُ الْذِي يَأْخُذُهُ الإِنْسَانُ مِنَ الْمَطَرِ قَبْلَ أَنْ يَقْعُدَ عَلَى مَلِكِ أَحَدٍ ، وَيَكُونُ وَاقِفًا عَنْدَ أَخْدِهِ وَجَمِيعِهِ مِنَ الْهَوَاءِ فِي مَلِكِ نَفْسِهِ أَوْ فِي أَرْضِ مِبَاحِهِ .

**والحرامُ الممحضُ** : هوَ مَا فِيهِ صَفَةٌ مُحَرَّمَةٌ لَا يُشَكُّ فِيهَا ؛ كَالشَّدَّةِ

(۱) رواه البخاري (۵۲) ، ومسلم (۱۵۹۹) .

المطربة في الخمر ، والتجasse في البول ، أو حصل بسبب منهي عنه قطعاً ،  
كالمحصل بالظلم والربا ونظائره .  
فهذا طرفان ظاهران .

ويتحقق بالطرفين ما تحقق أمره ولكن احتمال تغييره ، ولم يكن لذلك  
الاحتمال سبب يدل عليه : فإن صيد البر والبحر حلال ، ومن أخذ ظبية  
فيحتمل أن يكون قد ملكها صياد ثم أفلت منه ، وكذلك السمك يحتمل أن  
يكون قد ترافق من الصياد بعد وقوعه في يده وخربيطته<sup>(١)</sup> ، فمثل هذا  
الاحتمال لا يتطرق إلى ماء المطر المختطف من الهواء ، ولكنه في معنى ماء  
المطر ، والاحتراز منه وسوسن ، فلنسم هذا الفن ورع المؤسسين ؛ حتى  
تلتحق به أمثاله ، وذلك لأن هذا وهم مجرداً لا دلالة عليه .

نعم ، لو دل على دليل ، فإن كان قاطعاً ؛ كما لو وجد حلقة في أذن  
السمك ، أو كان محتملاً ؛ كما لو وجد على الظبية جراحة يحتمل أن يكون  
كيلاً لا يقدر عليه إلا بعد الضبط ، ويحتمل أن يكون جرحاً . فهذا موضع  
الورع ، وإذا انتفت الدلالة من كل وجه . فالاحتمال المعدوم دلالة  
الاحتمال المعدوم في نفسه ، ومن هذا الجنس من يستعيض داراً ، فيغيب

(١) وهي الكيس الذي يجمع فيه ما صاده . «إتحاف» (٦/٣٣) ، وهي لفظة فارسية  
أيضاً ، معناها القربة أو الحقيقة .

عنه المعيّر ، فيخرج ويقول : لعله مات وصار الحق للوارث ، فهذا وسوسان إذا لم يدل على موته سبب قاطع أو مشكك ؛ إذ الشبهة المحذورة ما تنشأ من الشك .

والشك : عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأاً عن سبيبين ، مما لا سبب له لا يثبت عقده في النفس حتى يساوي العقد المقابل له ، فيصير شكًا ، ولهذا نقول : من شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً .. أخذ بالثلاث ؛ إذ الأصل عدم الزيادة ، ولو سئل إنسان أن صلاة الظهر التي أدّاها قبل هذا بعشرين سنة كانت أربعاً أو ثلاثة .. لم يتحقق قطعاً أنها أربع ، وإذا لم يقطع .. جوز أن تكون ثلاثة ، وهذا التجويز لا يكون شكًا ؛ إذ لم يحضر سبب أوجب اعتقاد كونها ثلاثة .

فلتفهم حقيقة الشك ؛ حتى لا يشتبه بالوهم والتجويز بغير سبب ، فهذا يتحقق بالحلال المطلق .

ويتحقق بالحرام المحسن ما تحقق تحريمُه وإنْ أمكن طريان محلل ، ولكن لم يدل عليه سبب ؛ كمن في يده طعام لموته الذي لا وارث له سواه ، فغاب عنه ، فقال : يحتمل أنه مات ، وقد انتقل الملك إلى فاكيله ، فإذا مات عليه إقدام على حرام محسن ؛ لأنَّ احتمال لا مستند له ، فلا ينبغي أن يُعد هذا النمط من أقسام الشبهات ، وإنما الشبهة يعني بها : ما اشتباه علينا أمره ؛ بأنَّ تعارض لنا فيه اعتقادان صدرا عن سبيبين مقتضيين للاعتقادين .

ومثاراتُ الشَّبَهَ أربعةٌ :

### المشار الأول : الشك في اتسبب المحلل والمحرم

وذلك لا يخلو : إما أن يكون متعادلاً ، أو غلب أحد الاحتمالين ؛ فإن تعادل الاحتمالان .. كان الحكم لما عُرف قبله ، فيُستصحب ولا يترك بالشك ، وإن غلب أحد الاحتمالين عليه فصدر عن دلالة معتبرة .. كان الحكم للغالب .

ولا يُبيّن هذا إلا بالأمثال والشواهد ، فلننقسم إلى أقسام أربعة :

**القسم الأول** : أن يكون التحرير معلوماً من قبل ، ثم يقع الشك في المحلل ، فهذا شبهة يجب اجتنابها ، ويحرم الإقدام عليها .

مثاله : أن يرمي إلى صيد فيجرحه ، ويقع في الماء ، فيصادفه ميتاً ، ولا يدري أنه مات بالغرق أو بالجرح ؟ فهذا حرام ؛ لأن الأصل التحرير ، إلا إذا مات بطريق معين ، وقد وقع الشك في الطريق المعين ، فلا يترك اليقين بالشك ؛ كما في الأحداث والنجاسات وركعات الصلاة وغيرها .

وعلى هذا ينزل قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم : « لا تأكله ؛ فلعله قتله غيرك »<sup>(١)</sup> .

ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا أتي بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو

(١) رواه البخاري (١٧٥) ، ومسلم (٣/١٩٢٩) .

هدية.. سأَلَ عَنْهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَيُّهُمَا هُوَ<sup>(١)</sup>.

وَرُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَقَ لِيلَةً، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ نَسَائِهِ: أَرَقَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَجَلُّ، وَجَدْتُ تَمَرَّةً، فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَأَكَلْتُهَا، فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ: كَنَا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَصَابَنَا الْجُوعُ، فَنَزَلْنَا مِنْزَلًا كَثِيرَ الضَّبَابِ، فَبَيْنَا الْقَدُورُ تَغْلِي بِهَا إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّةٌ مُسْخَتْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَخَافُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ»، فَأَكْفَانَا الْقَدُورَ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ أَعْلَمَهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسِخْ اللَّهُ خَلْقًا فَجَعَلَ لَهُ نَسْلًا<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ امْتِنَاعُهُ أَوَّلًا لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُ الْحَلِّ، وَشَكَّ فِي كُونِ الذَّبِيعِ مَحْلَلًا.



الْقُسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَعْرَفَ الْحَلُّ وَيُشَكَّ فِي الْمُحَرَّمِ، فَالْأَصْلُ الْحَلُّ، وَلَهُ الْحُكْمُ؛ كَمَا إِذَا نَكَحَ رَجُلٌ امْرَأَتَيْنِ وَطَارَ طَائِرٌ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنْ كَانَ

(١) رواه البخاري (٢٥٧٦)، ومسلم (١٠٧٧).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (١٨٣/٢، ١٩٣).

(٣) رواه أحمد في «المسند» (١٩٦/٤)، وابن حبان في «صحيحة» (٥٢٦٦) وفيه: (فَأَكْفَانَا إِنَّا لِجَيَاعٍ)، وَقَرِيبٌ مِنْهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٣٧٩٥) وَزَادَ مَرْفُوعًا: «وَإِنِّي لَا أَدْرِي أَيُّ الدَّوَابُ هِيَ؟».

(٤) فقد روى مسلم (٢٦٦٣) مرفوعًا: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَمْسَخَ نَسْلًا وَلَا عَقْبًا».

هذا غرابة.. فامرأتي طالق ، وقال الآخر : إن لم يكن .. فامرأتي طالق ، والتبس أمر الطائر ، فلا يقضى بالتحريم في واحدةٍ منها ، ولم يلزمهما اجتنابهما ، ولكن الورع اجتنابهما وتطليقهما حتى تحل لسائر الأزواج ، وقد أمر مكحول بالاجتناب في هذه المسألة<sup>(١)</sup> .

وأفتى الشعبي بالاجتناب في رجلين كانا قد تنازعَا ، فقال أحدهما للآخر : أنت حسود ، فقال الآخر : أحسدنا زوجته طالق ثلاثة ، فقال الآخر : نعم ، وأشكل الأمر<sup>(٢)</sup> .

وهذا إن أراد به اجتناب الورع .. فصحيح ، وإن أراد التحرير المحقق .. فلا وجه له ؛ إذ ثبت في المياه والنجاسات والأحداث والصلوات أن اليقين لا يجب تركه بالشك ، وهذا في معناه .



فإن قلت : وأي مناسبة بين هذا وبين ذلك ؟

فاعلم : أنه لا يحتاج إلى المناسبة ؛ فإنه لازم من غير ذلك في بعض الصور ؛ فإنه مهما تيقنَ طهارة الماء ثم شكَ في نجاسته .. جاز له أن يتوضأ

(١) روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٣٩٥، ١٩٣٩٦) الاجتناب عن قتادة والشعبي .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٣٩٣) وقال : (قد خبتما وخسرتما ، وبانت منكم ما أمرأتاكما) .

بِهِ ، فَكِيفَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْرِبُهُ ؟ وَإِذَا جُوَزَ الشَّرْبُ . . فَقَدْ سُلِّمَ أَنَّ الْيَقِينَ  
لَا يُرَأَى بِالشَّكِّ .

إِلَّا أَنَّ هَذِهَا دَقِيقَةً ، وَهُوَ أَنَّ وِزَانَ الْمَاءِ<sup>(١)</sup> : أَنْ يَشَكَّ فِي أَنَّهُ طَلَقَ زَوْجَتَهُ  
أَمْ لَا ، فَيُقَالُ : الْأَصْلُ أَنَّهُ مَا طَلَقَ<sup>(٢)</sup> ، وَوِزَانَ مَسَأَلَةِ الطَّائِرِ : أَنْ يَتَحَقَّقَ  
نِجَاسَةَ أَحَدِ الْإِنَاءِيْنِ وَيُشْتَبَهَ عَيْنُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ  
اجْتِهادٍ ؛ لَأَنَّهُ قَابِلٌ يَقِينَ النِّجَاسَةِ بِيَقِينِ الطَّهَارَةِ ، فَبَطَلَ الْاسْتِصْحَابُ ،  
فَكَذَلِكَ هَذِهَا قَدْ وَقَعَ الطَّلاقُ عَلَى إِحْدَى الزَّوْجَتَيْنِ قُطْعًا ، وَالتَّبَسَّ عَيْنُ  
الْمَطْلَقَةِ بِغَيْرِ الْمَطْلَقَةِ .

فَنَقُولُ : اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي الْإِنَاءِيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ :

فَقَالَ قَوْمٌ : يَسْتَصْحَبُ بِغَيْرِ اجْتِهادٍ .

وَقَالَ قَوْمٌ : بَعْدَ حَصُولِ يَقِينِ النِّجَاسَةِ فِي مَقَابِلَةِ يَقِينِ الطَّهَارَةِ يَجْبُ  
الْاجْتِنَابُ ، وَلَا يَعْنِي الْاجْتِهادُ .

وَقَالَ الْمَقْتَصِدُونَ : يَجْتَهِدُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَلَكِنْ وِزَانُهُ : أَنْ تَكُونَ لَهُ زَوْجَتَانِ ، فَيُقَوَّلُ : (إِنْ كَانَ غَرَابًا . . فَزِينُهُ  
طَالِقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . فَعُمْرَةُ طَالِقٌ) ، فَلَا جَرْمٌ لَا يَجُوزُ لَهُ غَشِيَانُهُمَا  
بِالْاسْتِصْحَابِ ، وَلَا يَجُوزُ الْاجْتِهادُ ؛ إِذْ لَا عَلَمَةٌ ، وَنَحْرُهُمَا عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ

(١) أي : مثيلة مسألة الماء .

(٢) فَلَا تَأْثِيرٌ لِلشَّكِّ هُنَا . «إِتْحَاف» (٦/٣٥) .

لُؤْ وطئُهُما.. . كَانَ مَقْتَحِمًا لِلْحَرَامِ قَطِعًا ، وَإِنْ وَطَيَّ إِحْدَاهُمَا وَقَالَ :  
 (أَقْتَصَرُ عَلَى هَذِهِ) .. كَانَ مَتَحَكِّمًا بِتَعْيِينِهَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، فِي هَذَا  
 افْتَرَقَ حُكْمُ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَشَخْصِيْنِ ؛ لَأَنَّ التَّحْرِيمَ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ  
 مَتْحَقِّقٌ ، بِخَلْفِ الشَّخْصِيْنِ ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ شَكٌّ فِي التَّحْرِيمِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَوْ كَانَ الْإِنْاءُ لِشَخْصِيْنِ .. فَيُنْبَغِي أَنْ يُسْتَغْنِيَ عَنِ الْاجْتِهَادِ  
 وَيَتَوَضَّأَ كُلُّ وَاحِدٍ بِإِنْاءِهِ ؛ لَأَنَّهُ تَيقَنَ طَهَارَتَهُ ، وَقَدْ شَكَ الْآنَ فِيهِ ؟

فَنَقُولُ : هَذَا مُحْتَمَلٌ فِي الْفَقِهِ ، وَالْأَرْجُحُ فِي الظَّنِّ الْمَنْعُ ، وَأَنَّ تَعْدُدَ  
 الشَّخْصِ هُنْهَا كَاتِحَادِهِ ؛ لَأَنَّ صِحَّةَ الْوَضُوءِ لَا تَسْتَدِعِي مُلْكًا ، بَلْ وَضُوءُ  
 الْإِنْسَانِ بِمَاِنْهِ غَيْرِهِ فِي رَفِيعِ الْحَدِيثِ كَوْضُوئِهِ مِنْ مَائِهِ ، فَلَا يَتَبَيَّنُ لَا خِتَالُ  
 الْمَلْكِ وَاتِّحَادِهِ أُثْرٌ ، بِخَلْفِ الْوَطَءِ لِزَوْجَةِ الغَيْرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحُلُّ ، وَلَأَنَّ  
 لِلْعَالَمَاتِ مَدْخَلًا فِي النِّجَاسَاتِ ، وَالْاجْتِهَادُ فِيهِ مُمْكِنٌ ، بِخَلْفِ  
 الطَّلاقِ<sup>(۱)</sup> ، فَوَجَبَ تَقوِيَّةُ الْاسْتَصْحَابِ بِعَلَامَةٍ لِيُدْفَعَ بِهَا قَوَّةً يَقِينِ النِّجَاسَةِ  
 الْمُقَابِلَةَ لِيَقِينِ الطَّهَارَةِ .

وَأَبْوَابُ الْاسْتَصْحَابِ وَالْتَّرْجِيْحَاتِ مِنْ غَوَامِضِ الْفَقِهِ وَدَقَائِقِهِ ، وَقَدْ  
 اسْتَقْصَيْنَا فِي كِتَابِ الْفَقِهِ ، وَلَسْنَا نَقْصَدُ الْآنَ إِلَّا التَّبَيِّنَ عَلَى قَوَاعِدِهَا .

(۱) فَلَا مَدْخَلٌ لِلْأَمَارَاتِ فِيهِ ، وَلَا يَفْتَرِرُ إِلَى الْاجْتِهَادِ . «إِتْحَاف» (۳۷/۶) .

**القسم الثالث :** أن يكون الأصل التحرير ، ولكن طرأ ما أوجب تحليله بظاهر غالب ، فهو مشكوك فيـه ، والغالب حله .

فهذا ينظر فيـه ؛ فإن استند غلبة الظن إلى سبب معتبر شرعاً . فالذى نختار فيـه : أنه يحل ، وأن اجتنابه من الورع .

**مثاله :** أن يرمي إلى صيد ، فيغيب ، ثم يدركه ميتاً وليس عليه أثر سوئـه ، ولكن يُحتمل أنه مات بسقطة أو سبب آخر ؛ فإن ظهر عليه أثر صدمة أو جراحة أخرى . . التحقق بالقسم الأول<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف قول الشافعـي رحمة اللهـ في هذا القسم ، والمختار : أنه حلال ؛ لأنـ الجرح سبب ظاهر وقـد تحقق ، والأصل أنه لم يطرأ غيره عليه ، فطريـانـه مشكوكـ فيـه ، فلا يدفعـ اليقـينـ بالشكـ .



فإن قيل : فقد قال ابن عباس : (كـلـ ما أصـمـيتـ ، وـدـعـ ما أـنـمـيـ) <sup>(٢)</sup> ، وروت عائشـةـ رضـيـ اللهـ عـنـهاـ : أنـ رـجـلاـ أـتـىـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ بـأـرـنـبـ ، فـقـالـ : رـمـيـتـ عـرـفـتـ فـيـهاـ سـهـمـيـ ، فـقـالـ : « أـصـمـيتـ أـوـ أـنـمـيـ ؟ » فـقـالـ : بـلـ أـنـمـيـ ، قـالـ : « إـنـ الـلـيـلـ خـلـقـ مـنـ

(١) وهو أن يكون التحرير معلوماً من قبل ثم يقع الشك في المحلـ ، وهو حرام ، والسيـاقـ فيـ (بـ) : ( وإنـ لمـ يـظـهـرـ عـلـيـهـ . . فـقـدـ اـخـتـلـفـ قولـ الشـافـعـيـ . . ) .

(٢) رواه البهـيـ فيـ « السـنـنـ الـكـبـرـيـ » (٢٤١/٩) .

خلق الله لا يقدر قدره إلا الذي خلقه ، لعله أuan على قتله شيء؟<sup>(١)</sup>

و كذلك قال صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في كلبه المعلم : « وإن أكل .. فلا تأكل ؛ فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»<sup>(٢)</sup> ، والغالب أن الكلب المعلم لا ينسى خلقه ، ولا يمسك إلا على صاحبه ، ومع ذلك نهى عنه ، وهذا التحقيق ؛ وهو أن الحل إنما يتحقق إذا تحقق تمام السبب ، وتمام السبب بأن يفضي إلى الموت سليماً من طريان غيره عليه ، وقد شُكَّ فيه ، فهو شك في تمام السبب ، حتى اشتبه أن موتة على الحل أو على الحرمة ، فلا يكون هذا في معنى ما تحقق موتة على الحل في ساعة ، ثم شُكَّ فيما يطرأ عليه ؟

فالجواب : أن نهي ابن عباس ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على الورع والتزية ؛ بدليل ما روي في بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام قال : « كُلْ مِنْهُ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أثْرًا غَيْرَ سَهْمِكَ»<sup>(٣)</sup> ، وهذا تنبية على المعنى الذي ذكرناه ، وهو أنه إن وجد أثرا آخر .. فقد تعارض السبيان فتعارض الظن ، وإن لم يجد سوى جرحه ..

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣٣) بلفظ المصنف وزاد : «ابنها» ، وينحوه عند أبي داود في «المراسيل» (٣٧٤) ، وهو عندهما من حديث موسى بن أبي عائشة عن أبي زين مرسلاً ، لا من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٢) رواه البخاري (٥٤٨٧) ، ومسلم (١٩٢٩) ، وقد تقدم بعضه .

(٣) رواه البخاري (٥٤٨٥) ، ومسلم (١٩٢٩) .

حصلَ غلبةُ الظنِّ، فيحکمُ به على الاستصحاب؛ كما يحکمُ على الاستصحاب بخبرِ الواحدِ، والقياسِ المظنونِ والعموماتِ المظنونةِ وغيرها.

وأمّا قولُ القائلِ : إنَّه لَمْ يُتحققْ موتُه على الحلِّ في ساعةٍ ، فيكونَ شَكًا في السبب.. فليسَ كذلكَ ، بل السببُ قدْ تحققَ ؛ إذ الجرحُ سببُ الموتِ ، وطريانُ الغيرِ شَكٌ فيِهِ .

ويدلُّ على صحةِ هذا الإجماعُ على أنَّ مَنْ جُرِحَ وغابَ ، فُوجدَ ميًّا.. فيجبُ القصاصُ على جارِحِهِ ، بل إنْ لَمْ يغبْ .. يُحتملُ أنْ يكونَ موتُه بهيجانٍ خلطٍ في باطنِهِ؛ كما يموتُ الإنسانُ فجأةً ، فينبغي ألا يجب القصاصُ إلا بحزْ الرقبةِ والجرحِ المدفَقِ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ العللَ القاتلةَ في الباطنِ لا تُؤمنُ ، ولأجلِها يموتُ الصالِحُ فجأةً ، ولا قائلَ بذلكَ ، معَ أنَّ القصاصَ مبنأً على الشبهةِ ، وكذلكَ جنِينُ المذكُورِ حلالٌ ، ولعلَّه ماتَ قبلَ ذبحِ الأصلِ ، لا بسببِ ذبحِهِ ، أو لَمْ يُفتحْ فيِهِ الروحُ ، وغرَّةُ الجنينِ تجُبُ ، ولعلَّ الروحَ لَمْ يُفتحْ فيِهِ ، أوْ كَانَ قَدْ ماتَ قَبْلَ الجنائيةِ بسبِبِ آخرَ ، ولكنْ يُبَيَّنُ على الأسبابِ الظاهرةِ ؛ فإنَّ الاحتمالَ الآخرَ إذا لمْ يُسْتَندْ إلى دلالةٍ تدلُّ عليهِ.. التحقَ بالوهمِ والوسواسِ كما ذكرناهُ ، فكذلكَ هذا .

وأمّا قولهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» .. فللشافعيِّ رحمةُ اللهِ في هذهِ الصورةِ قولانِ ، والذِي نختارُه

(١) دَفَقَ - وكذا دَفَقَ بالممعجمة - : أجهز على الجريح فقتله ؛ أي : الإسراع في موته .

الحكم بالتحريم؛ لأنَّ السبب قد تعارض؛ إذ الكلب المعلم كالآلة والوكيل، يمسك على صاحبه فيحُلُّ، ولو استرسل المعلم بنفسه، فأخذَ.. لم يحلَّ؛ لأنَّه يتصوَّر منه أنْ يصطاد لنفسه، ومهما ابْنَعَ بإشارته ثمَّ أكلَ.. دلَّ ابتداءً انباعاً على أنه نازل مترلة آتِيه، وأنَّه يسعى في وكالته ونيابةه، ودلَّ أكلُه آخرًا على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبِه، فقد تعارض السبب الدالُّ، فيتعارض الاحتمالُ، والأصلُ التحريرُ؛ فيستصحبُ، ولا يزالُ بالشكٍّ.

وهو كما لو وكلَّ رجلاً بأنْ يشتري له جارية، فاشترى جارية، ومات قبلَ أنْ يبيَّنَ أنه اشتراها لنفسه أو لموكِّله.. لم يحلَّ للموكلِ وطُؤها؛ لأنَّ للوكيل قدرةً على الشراء لنفسه ولموكِّله جميعاً، ولا دليلٌ يرجحُ، والأصلُ التحريرُ، فهذا يتحقُّق بالقسم الأوَّلِ، لا بالقسم الثالث.



القسمُ الرابعُ: أنْ يكونَ الحلُّ معلوماً، ولكنْ يغلبُ على الظنِّ طريانُ محرَّم بسبِّ معتبرٍ في غلبة الظنِّ شرعاً؛ فيُرفعُ الاستصحابُ، ويُقضى بالتحريم؛ إذ بانَّ لنا أنَّ الاستصحابَ ضعيفٌ، ولا يبقى له حكمٌ مع غالِبِ الظنِّ.

ومثالُه: أنْ يؤدِّي اجتهادُه إلى نجاسة أحد الإناءين بالاعتماد على علامة معينةٍ توجَّبُ غلبة الظنِّ، فتوجَّبُ تحريم شرِبِه؛ كما أوجَبَت منعَ الوضوء

بِهِ

وكذا إذا قال : (إِنْ قُتِلَ زِيْدٌ عَمِّاً ، أَوْ قُتِلَ زِيْدٌ صِيدًا مُنْفِرِدًا بِقُتْلِهِ . . فَأَمْرَأِي طَالِقٌ) ، فَجَرَحَهُ وَغَابَ عَنْهُ ، فَوُجِدَ مِيَّاتًا . . حَرَمَتْ زَوْجَتُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُنْفِرِدٌ بِقُتْلِهِ كَمَا سَبَقَ .

وقد نص الشافعي رحمة الله أنَّ مَنْ وجدَ في الغدرانِ ماءً متغيراً احتملَ أنْ يكونَ تغييره بطولِ المكثِ أو بالنجاسة . . فيستعملُه ، ولو رأى ظبيهةً بالثَّفِيفِ ، ثُمَّ وجدَه متغيراً ، واحتملَ أنْ يكونَ بالبولِ أو بطولِ المكثِ . . لم يجزِ استعمالُه ؛ إذ صارَ البولُ المشاهدُ دلالةً مغلبةً لاحتمالِ النجاسة<sup>(١)</sup> .

وهو مثالٌ ما ذكرناه ، وهذا في غلبةٍ ظنٍ استندَ إلى علامٍ متعلقةٍ بعينِ الشيءِ .

فأمّا غلبةُ الظنِّ لا مِنْ جهةٍ علامٍ تتعلقُ بعينِ الشيءِ . . فقد اختلفَ قولُ الشافعي رضي الله عنهُ في أنَّ أصلَ الحلِّ : هل يزالُ بهِ ؟ إذ اختلفَ قولهُ في التوضُؤِ مِنْ أواني المشركينَ ومدمني الخمرِ ، والصلاحةُ في المقابرِ المنبوشةِ ، والصلاحةُ معَ طينِ الشوارعِ ؛ أعني : المقدارُ الزائدُ على ما يتعدَّهُ الاحترازُ عنهُ .

وعبرَ الأصحابُ عنهُ بأنَّه إذا تعارضَ الأصلُ والغالبُ فائيُّهما يُعتبرُ ؟ وهذا جاريٌ في حلِّ الشربِ مِنْ أواني مدمني الخمرِ والمشركينَ ؛ لأنَّ النجسَ لا يحلُّ شربُه ، فإذاً مأخذُ النجاسةِ والحلُّ واحدٌ ، فالترددُ في أحدهما

(١) الأم (٣٣/١) .

يوجب التردد في الآخر ، والذي اختاره : أنَّ الأصلَ هو المعتبرُ ، وأنَّ العلامةَ إذا لم تتعلق بعينِ المتناولِ . . لم توجب رفعَ الأصلِ ، وسيأتي بيانُ ذلك وبرهانُه في المثارِ الثاني للشبهة ، وهي شبهةُ الخلطِ .

فقد اتضحَ مِنْ هذا : حُكْمُ حلاٰلٍ شكٌّ في طريانِ محرّمٍ عليهِ أوْ ظنٌّ ، وحُكْمُ حرامٍ شكٌّ في طريانِ محلّلٍ عليهِ أوْ ظنٌّ ، وبأنَّ فرقاً بينَ ظنٌّ يستندُ إلى علامَةٍ في عينِ الشيءِ ، وبينَ ما لا يستندُ إليهِ .

وكلُّ ما حكمنا في هذِهِ الأقسامِ الأربعِ بحلّهِ . . فهو حلالٌ في الدرجةِ الأولى ، والاحتياطُ تركُهُ ، فالمقديمُ عليهِ لا يكونُ مِنْ زمرةِ المتقينَ والصالحينَ ، بلْ مِنْ زمرةِ العدولِ الذينَ لا يُقضى في فتوى الشرعِ بفسقِهمْ وعصيانِهمْ واستحقاقِهمْ العقوبةَ ، إِلا ما ألحقناهُ برتبةِ الوسوسِ ؛ فإنَّ الاحترازَ عنهُ ليسَ مِنَ الورعِ أصلاً .



## المشار الثاني للشّبهة : شكّ منشوء الاختلاط

وذلك لأن يختلط الحلال بالحرام ، ويشتبه الأمر فلا يتميّز .

والخلط لا يخلو : إما أن يقع بعدِ لا يحصر من الجانبيِن أو من أحديهما ، أو بعدِ محصور .

فإن اختلط بمحصور .. فلا يخلو : إما أن يكون اختلاط امتزاج ؛ بحيث لا يتميّز بالإشارة ؛ كاختلاط المائعات ، أو يكون اختلاط استبهام مع تميّز الأعيان ؛ كاختلاط الأعبد والدور والأفراس .

والذي يختلط بالاستبهام فلا يخلو : أن يكون مما يقصد عينه ؛ كالعرض ، أو لا يقصد ؛ كالنقد ، فيخرج من هذا التقسيم ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup> .

القسم الأول : أن تستبهم العين بعدِ محصور : كما لو اخْتَلَطَتِ الميَةُ بذكِيَّةٍ أو بعشر ذكَيَّاتٍ ، أو تختلط رضيَّةٌ بعشر نسوةٍ ، أو يتزوجُ إحدى الأخْتَيْنِ ثُمَّ تلتَبَسُ ، فهَذِهِ شَبَهَةٌ يجُبُ اجتنابُها بالإجماع ؛ لأنَّهُ لا مجال للاجتهاد والعلامات في هذا .

وإذا اخْتَلَطَ بعدِ محصور .. صارت الجملة كالشيء الواحد<sup>(٢)</sup> ، وتقابـلـ

(١) كذا في (ق) ، وفي (ب) : (... من هذا القسم أقسام) ، وفي باقي النسخ : (... سبعة أقسام) ، ولعل المثبت هو الصواب ، والله أعلم .

(٢) أي : للكل حكم الواحد . « إنتحاف » (٤١/٦) .

فيه يقين التحرير والتحليل ، ولا فرق في هذا بين أن يثبت حلّ فيطراً اختلاط بمحرم ؛ كما لو وقع الطلاق على إحدى زوجتيه في مسألة الطائر ، أو يختلط قبل الاستحلال ؛ كما لو اختلطت رضيعة بأجنبية ، فأراد استحلال واحدة .

وهذا قد يُشكّل في طريان التحرير ؛ كطلاق إحدى الزوجتين لما سبق من الاستصحاب ، وقد نبهنا على وجه الجواب ، وهو أنّ يقين التحرير قابل يقين الحلّ ، فضعف الاستصحاب ، وجائب الخطير أغلب في نظر الشرع ؛ فلذلك ترجح .

وهذا إذا اخْتَلَطَ حلالٌ محصورٌ بحرامٍ محصورٍ ، فإن اخْتَلَطَ حلالٌ محصورٌ بحرامٍ غير محصورٍ . فلا يخفى أن وجوب الاجتناب أولى .



القسم الثاني : حرامٌ محصورٌ بحالٍ غير محصورٍ : كما لو اخْتَلَطَتْ رضيعهُ أو عشرين رضاعَ بنسوةٍ بلدٍ كبيرٍ ، فلا يلزمُ بهذا اجتنابُ نكاحِ نساءِ أهلِ البلد ، بل له أن ينكحَ مَنْ شاءَ مِنْهُنَّ ، وهذا لا يجوزُ أن يعللَ بكثرةِ الحالِ ؛ إذ يلزمُ عليه أن يجوزَ النكاحُ إذا اخْتَلَطَتْ واحدةٌ حرامٌ بتسع حالاً ، ولا قائلَ به ، بل العلةُ الغلبةُ والحاجةُ جميعاً ؛ إذ كلُّ مَنْ ضَاعَ لهُ رضيعٌ أو قريبٌ أو محرمٌ بمصاهرةٍ أو بسببٍ مِنْ الأسبابِ . فلا يمكنُ أن يُسَدَّ عليه بابُ النكاحِ .

وكذلك مَنْ علمَ أنَّ مالَ الدنيا خالطةٌ حرامٌ قطعاً . لا يلزمُه تركُ الشراءِ

والأكل ؛ فإن ذلك حرجٌ ، وما في الدين من حرجٍ .

ويعلمُ هذا بأنه لما سرقَ في زمانِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَنَّةٍ ، وَغَلَّ وَاحِدًا فِي الْغَنِيمَةِ عِبَادَةً<sup>(١)</sup> .. لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْ شَرَاءِ الْمَجْنَنِ وَالْعِبَادَةِ فِي الدُّنْيَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا سُرِقَ .

وكذلكَ كانَ يُعْرَفُ أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يُرْبِي فِي الدِّرَاهِمِ وَالدِّنَانِيرِ ، وَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا النَّاسُ الدِّرَاهِمُ وَالدِّنَانِيرُ بِالْكَلِيلَةِ .

وبالجملة : إنَّمَا تَنْفَكُ الدُّنْيَا عَنِ الْحَرَامِ إِذَا عَصَمَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي ، وَهُوَ مَحَالٌ ، وَإِذَا لَمْ يُشْرِطْ هَذَا فِي الدُّنْيَا .. لَمْ يُشْرِطْ أَيْضًا فِي بَلْدِهِ ، إِلَّا إِذَا وَقَعَ بَيْنَ جَمَاعَةِ مَحْصُورِيْنَ ، بَلْ اجْتِنَابُ هَذَا وَرُغْبَةُ الْمَوْسِيْنَ ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْوَفَاءُ بِهِ فِي مَلَأِ مِنَ الْمُلْلِ ، وَلَا فِي عَصِيرٍ مِنَ الْأَعْصَارِ .



فَإِنْ قَلْتَ : فَكُلْ عَدِيدَ مَحْصُورٍ فِي عِلْمِ اللهِ سَبَحَانَهُ ، فَمَا حَدُّ الْمَحْصُورِ ؟  
وَلَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَحْصِرَ أَهْلَ بَلْدِهِ .. لَقَدْرِ عَلَيْهِ أَيْضًا إِنْ مُكَنَّ مِنْهُ .

(١) سرقة المجن في زمانه صلى الله عليه وسلم عند البخاري (٦٧٩٥) ، ومسلم (١٦٨٦) ، وحديث غل العباءة عند البخاري (٣٠٧٤) .

فاعلم : أن تحديد أمثال هذه الأمور غير ممكٌن ، وإنما يُضبط بالتقريب .

فنقول : كل عدد لو اجتمع على صعيد واحد .. لعسر على الناظر عدُّهم بمجرد النظر ؛ كالألف والألفين .. فهو غير محصور ، وما سهل ؛ كالعشرة والعشرين .. فهو محصور ، وبين الطرفين أوساطٌ متشابهة تلحق بأحد الطرفين بالظن ، وما وقع الشك فيه استفتى فيه القلب ؛ فإن الإثم حواز القلوب ، وفي مثل هذا المقام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لوابصة : « استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك »<sup>(١)</sup> .

و كذلك الأقسام الأربع التي ذكرناها في المثار الأول يقع فيها أطراف متقابلة واضحة في النفي والإثبات ، وأوساط متشابهة ، فالمفتي يفتى بالظن ، وعلى المستفتى أن يستفتى قلبه ، فإن حاك في صدره شيء .. فهو الآثم بينه وبين الله تعالى ، فلا ينجيه في الآخرة فتوى المفتى ؛ فإنه يفتى بالظاهر ، والله يتولى السرائر .



**القسم الثالث :** أن يختلط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر ؛ كحكم الأموال في زماننا هذا ، فالذي يأخذ الأحكام من الصور قد يظن أن نسبة غير المحصور إلى غير المحصور كنسبة المحصور إلى المحصور ، وقد

(١) رواه أحمد في « مسنده » ( ٢٢٨ / ٤ ) .

حُكِّمْنَا ثُمَّ بِالتحريم ، فلنحکمْ هاهُنا بِهِ ! والذِي نختارُه خلافُ ذلِك ، وهو  
أَنَّه لا يحرُم بِهذا الاختلاطِ أَنْ يتناولَ شَيئاً بعِينِه احتمَلَ أَنَّه حرامٌ وَأَنَّه حلالٌ إِلَّا  
أَنْ يقْتَرَنَ بِتِلْكَ الْعَيْنِ عَلَمٌ تَدْلُّ عَلَى أَنَّه مِنَ الْحَرَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ  
عَلَمٌ تَدْلُّ عَلَى أَنَّه مِنَ الْحَرَامِ . . فَتَرَكُهُ وَرَعٌ ، وَأَخْذُهُ حلالٌ لَا يَفْسُدُ بِهِ آكِلُهُ .

وَمِنَ الْعَالَمَاتِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ يَدِ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ ، إِلَى غَيْرِ ذلِكِ مِنَ  
الْعَالَمَاتِ الَّتِي سَيَأْتِي ذِكْرُهَا .

وَيَدْلُلُ عَلَيْهِ الأَثُرُ وَالْقِيَاسُ :

فَأَمَّا الْأَثُرُ : فَمَا عَلِمَ فِي زَمِنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلْفَاءِ  
الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ ، إِذْ كَانَتْ أَثْمَانُ الْخَمُورِ وَدِرَاهِمُ الرِّبَا مِنْ أَيْدِي أَهْلِ الدَّمَةِ  
مُخْتَلَطَةً بِالْأَمْوَالِ ، وَكَذَا غَلُولُ الْغَنِيمَةِ .

وَمِنَ الْوَقْتِ الَّذِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرِّبَا إِذْ قَالَ :  
«أَوَّلُ رِبَا أَضَعُهُ رِبَا الْعَبَاسِ»<sup>(۱)</sup> مَا تَرَكَ النَّاسُ الرِّبَا بِأَجْمَعِهِمْ ، كَمَا لَمْ يَتَرَكُوا  
شَرْبَ الْخَمُورِ وَسَائِرَ الْمُعَاصِي ، حَتَّىٰ رُوِيَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَ الْخَمْرَ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (لَعْنَ اللَّهِ  
فَلَانَا) ، هُوَ أَوَّلُ مَنْ سَنَ بَيعَ الْخَمْرِ<sup>(۲)</sup> ، إِذْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَهِمَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ  
تَحْرِيمٌ لِثَمَنِهَا .

(۱) رواه مسلم (۱۲۱۸) .

(۲) رواه الشافعي في «الأم» (۴۴۴/۷) .

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ فَلَانًا يَجْرُّ فِي النَّارِ عِبَاءً قَدْ غَلَّهَا »<sup>(١)</sup> .

وُقُتِلَ رَجُلٌ ، فَقَتَّشُوا مَتَاعَهُ ، فَوُجِدُوا فِيهِ خَرَزَاتٍ مِنْ خَرْزِ الْيَهُودِ لَا تَسَاوِي دِرْهَمَيْنِ قَدْ غَلَّهَا<sup>(٢)</sup> .

وَكَذَلِكَ أَدْرَكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَئِمَّةَ الظَّلْمَةَ<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الشَّرَاءِ فِي السُّوقِ بِسَبِيلِ نَهْبِ الْمَدِينَةِ ، وَقَدْ نَهَبَهَا أَصْحَابُ يَزِيدَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ<sup>(٤)</sup> ، وَكَانَ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَلْكَ الأَمْوَالِ مُشَارًا إِلَيْهِ فِي الْوَرَعِ ، وَالْأَكْثَرُونَ لَمْ يَمْتَنِعُوا ، مَعَ الْاِخْتِلاَطِ وَكَثْرَةِ الْأَمْوَالِ الْمَنْهُوبَةِ فِي أَيَّامِ الظَّلْمَةِ .

وَمَنْ أَوْجَبَ مَا لَمْ يَوْجِبْهُ السَّلْفُ الصَّالِحُ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ تَفَطَّنَ مِنَ الشَّرِيعَةِ مَا لَمْ يَتَفَطَّنُوا إِلَيْهِ .. فَهُوَ مُوسِوسٌ مُخْتَلِّ الْعُقْلِ ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِمْ فِي أَمْثَالِ هَذَا .. لَجَازَ مُخَالَفَتُهُمْ فِي مَسَائلَ لَا مُسْتَنْدَ فِيهَا سُوَى اِتْفَاقِهِمْ ؛ كَقُولِهِمْ : إِنَّ الْجَدَّةَ كَالْأَمْمٍ فِي التَّحْرِيمِ ، وَابْنُ الْاَبْنِ كَالْاَبْنِ ، وَشَعَرُ الْخَتْرِيزِ

(١) رواه البخاري ( ٣٠٧٤ ) .

(٢) رواه أبو داود ( ٢٧١٠ ) ، والنسائي ( ٦٤ / ٤ ) ، وابن ماجه ( ٢٨٤٨ ) .

(٣) فَمِنَ الْأَصْحَابِ : أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابَتَ ، وَأَبُو أَيْوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَجَابِرُ ، وَأَنْسُ ، وَالْمُسُورُ بْنُ مُخْرَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ . وَمِنَ الْأَئِمَّةِ الظَّلْمَةِ : يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، وَمُرْوَانَ ، وَيَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُلْكِ ، وَالْحَجَاجَ بْنَ يُوسُفَ . انْظُرْ « الإِتْحَافَ » ( ٤٣ / ٦ ) .

(٤) فِي وَقْعَةِ الْحَرَّةِ الَّتِي كَانَ أَمِيرَهَا الْمَسْرُوفُ مُسْلِمُ بْنُ عَقْبَةَ بِأَمْرِ يَزِيدِ .

وشحمة كاللحم المذكور تحريمها في القرآن ، والربا جار فيما عدا الأشياء الستة<sup>(١)</sup> ، وذلك محالٌ ؛ فإنَّهم أولى بفهم الشرع من غيرِهم .

وأمّا القياس : فهو أنَّه لو فتح هذا الباب . . لانسدَّ بابُ جميع التصرُّفاتِ ، وخراب العالم ؛ إذ الفسق يغلب على الناس ، ويتساهلون بسيبه في شروطِ الشرع في العقود ، ويعودي ذلك - لا محالة - إلى الاختلاط .

فإنْ قيلَ : فقد نقلتم أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امتنعَ من أكلِ الضبّ وقالَ : « أخْشَى أَنْ يَكُونَ مِمَّا مَسَخَهُ اللَّهُ »<sup>(٢)</sup> وهو في اختلاطِ غيرِ المحصورِ .

قلنا : يحملُ ذلك على الورع والتزهُ ، أوْ نقولُ : للضبّ شكلُ غريبٌ ، ربما يدلُّ على أنَّه منَ المسمِّ ، فهي دلالةٌ في عينِ المتناولِ .

فإنْ قيلَ : فهذا معلومٌ في زمانِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وزمانِ الصحابةِ ؛ بسببِ الربا والسرقة والنهبِ وغلوتِ الغنيمةِ وغيرِها ، ولكنْ كانتْ هي الأقلَّ بالإضافة إلى الحلالِ ، فماذا تقولُ في زمانِنا وقد صارَ الحرامُ أكثرَ ما في أيدي الناسِ ؛ لفسادِ المعاملاتِ ، وإهمالِ شروطِها ،

(١) وهي الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والملح التي وردت في الحديث .

(٢) رواه أحمد في « المسند » (٤/١٩٦) ، وابن حبان في « صحيحه » (٥٢٦٦) .

وكثرة الربا ، وأموال السلاطين الظلمة ؟ فمنْ أخذَ مالاً لِمْ يشهُدْ عليه علامة معينة في عينه للتحريم .. فهل هو حرام أم لا ؟

فأقول : ليس ذلك حراماً ، وإنما الورع تركه ، وهذا الورع أهم من الورع إذا كان قليلاً ، ولكن الجواب عن هذا : أن قول القائل : (أكثر الأموال حرام في زماننا) غلطٌ محضٌ ، ومنتزهٌ الغفلة عن الفرق بين الكبير والأكثر ، فأكثر الناس ، بل أكثر الفقهاء يظنون أن ما ليس بنادر .. فهو الأكثر ، ويتوهمون أنهما قسمان متقابلان ليس بينهما ثالث ، وليس كذلك ، بل الأقسام ثلاثة : قليلٌ وهو النادر ، وكثيرٌ ، وأكثر .

ومثاله : أن الختنى فيما بين الخلق نادر ، وإذا أضيف إليه المريض .. وجد كثيراً ، وكذا السفر ، حتى يقال : المرض والسفر من الأعذار العامة ، والاستحاضة من الأعذار النادرة ، ومعلوم أن المرض ليس بنادر ، وليس بالأكثر أيضاً ، بل هو كثير .

والقيقية إذا تساهل وقال : (المرض والسفر غالبٌ ، وهو عذر عام) .. أراد به أنه ليس بنادر ، فإن لم يرد هذا .. فهو غلط ، والصحيح والمقيم هو الأكثر ، والمسافر والمريض كثير ، المستحاضة والختنى نادر .

فإذا فهم هذا .. فنقول : قول القائل : (الحرام أكثر) باطل ؛ لأن مستند هذا القائل إما أن يكون كثرة الظلمة والجندية<sup>(١)</sup> ، أو كثرة الربا

(١) والمراد بالجندية هنا : عسكر الأمراء وأعوانهم .

والمعاملات الفاسدة ، أو كثرة الأيدي التي تكررت من أول الإسلام إلى زماننا هذا على أصول الأموال الموجودة اليوم .

أما المستند الأول .. فباطلٌ ؛ فإنَّ الظلمةَ كثيرٌ ، وليس بالأكثر ؛ فإنهُم الجنديُّ ، إذ لا يظلمُ إلا ذو غلبةٍ وشوكهٍ ، وهم إذا أضيفوا إلى كلِّ العالم .. لم يبلغوا عشرَ عَشِيرِهِمْ ، فكلُّ سلطانٍ يجتمعُ عليهِ مِنَ الجنودِ مائةُ ألفٍ مثلاً ، فيملكُ إقليماً يجمعُ ألفَ ألفٍ وزيادةً ، ولعلَّ بلدةً واحدةً مِنْ بلادِ مملكتِهِ يزيدُ عدُّها على جميعِ عسكرهِ .

ولو كانَ عدُّ السلاطينِ أكثرَ مِنْ عددِ الرعايا .. لهلك الكلُّ ؛ إذ كانَ يجبُ على كلِّ واحدٍ مِنَ الرعيةِ أنْ يقومَ بعشرةٍ مِنْهُمْ مثلاً معَ تنعمِهم في المعيشةِ ، ولا يتصوَّرُ ذلك ، بلْ كفايةُ الواحدِ منهمُ تجمعُ مِنْ ألفِ منَ الرعيةِ وزيادةً .

وكذا القولُ في السرّاقِ ؛ فإنَّ البلدةَ الكبيرةَ تشتملُ منهمُ على عددٍ قليلٍ .

وأما المستند الثاني - وهو كثرةُ الربا والمعاملاتِ الفاسدة - فهي أيضاً كثيرةٌ ، وليس بالأكثر ، إذ أكثرُ المسلمينَ يتعاملونَ بشروطِ الشرع ، فعددُ هؤلاءِ أكثرُ ، والذي يعاملُ بالربا وغيرِه ولو عُدَّت معاملاتهُ وحدهُ .. لكانَ عددُ الصحيحِ منها يزيدُ على الفاسدِ ، إلا أنْ يطلبَ الإنسانُ بوهيمهِ في البلدِ مخصوصاً بالمجانةِ والخبيثِ وقلةِ الدينِ ، حتى يتصورَ أنْ يُقالَ : معاملاتهُ

ال fasde' akthar , ومثل ذلك المخصوص نادر ، وإن كان كثيراً . فليس بالأكثر لو كان كل معاملاته فاسدة ، كيف ولا يخلو هو أيضاً عن معاملة صحيحة تساوي الفاسدة أو تزيد عليها ؟ ! وهذا مقطوع به لمن تأمله .

وإنما غالب هذا على النفوس لاستكثار النفوس الفساد ، واستبعادها إياها ، واستعظامها له ، وإن كان نادراً ، حتى ربما يظن أن الزنا وشرب الخمر قد شاع كما شاع الحرام ، فيتخيل أنهم الأكثرون ، وهو خطأ ؛ فإنهم الأقلون ، وإن كان فيهم كثرة .

وأما المستند الثالث - وهو أخبلها<sup>(١)</sup> - أن يقال : الأموال إنما تحصل من المعادن والنبات والحيوان .

والنبات والحيوان حاصل بالتوالد ، فإذا نظرنا إلى شاء مثلاً ، وهي تلد في كل سنة ، فيكون عدد أصولها إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً من خمس مئة ولا يخلو هذا من أن يتطرق إلى واحد من تلك الأصول غصب أو معاملة فاسدة ، فكيف يقدر أن تسلم أصولها عن تصرُّف باطل إلى زماننا هذا ؟

وكذا بذور الحبوب والفواكه تحتاج إلى خمس مئة أصل أو ألف أصل مثلاً إلى أول الشرع ، ولا يكون هذا حلالاً ما لم يكن أصله وأصل أصله وكذلك إلى أول زمان النبوة حلالاً .

(١) أي : أكثرها خيالاً في النفوس . « إتحاف » (٤٥/٦) .

وأمّا المعادن.. فهـيـ التي يمكنـ نيلـهاـ علىـ سـبـيلـ الـابـداءـ ، وـهـيـ أـقـلـ  
الأـموـالـ ، وـأـكـثـرـ ماـ يـسـتـعـمـلـ مـنـهـاـ الدـراـهـمـ وـالـدـنـانـيرـ ، وـلـاـ تـخـرـجـ إـلاـ مـنـ دـارـ  
الـضـرـبـ ، وـهـيـ فيـ أـيـديـ الـظـلـمـةـ ، بـلـ الـمعـادـنـ فـيـ أـيـديـ الـظـلـمـةـ يـمـنـعـونـ  
الـنـاسـ مـنـهـاـ ، وـيـلـزـمـونـ الـفـقـرـاءـ اـسـتـخـرـاجـهـاـ بـالـأـعـمـالـ الشـاقـةـ ، ثـمـ يـأـخـذـونـهـاـ  
مـنـهـمـ غـصـباـ ، فـإـذـاـ نـُـظـرـ إـلـىـ هـذـاـ . عـلـمـ أـنـ بـقـاءـ دـيـنـارـ وـاحـدـ بـحـيـثـ لـمـ يـتـطـرـقـ  
إـلـيـهـ عـقـدـ فـاسـدـ وـلـاـ ظـلـمـ وـقـتـ النـيـلـ وـلـاـ وـقـتـ الضـرـبـ فـيـ دـارـ الضـرـبـ وـلـاـ بـعـدـهـ  
فـيـ مـعـاـمـلـاتـ الـصـرـفـ وـالـرـبـاـ . بـعـيـدـ نـادـرـ أوـ مـحـالـ ؟ فـلـاـ يـقـنـىـ إـذـاـ حـلـالـ إـلـاـ  
الـصـيـدـ وـالـحـشـيشـ فـيـ الصـحـارـىـ الـمـوـاتـ وـالـمـفـاـوزـ وـالـحـطـبـ الـمـبـاـحـ ، ثـمـ مـنـ  
يـحـصـلـهـ لـاـ يـقـدـرـ عـلـىـ أـكـلـهـ ، فـيـفـتـقـرـ إـلـىـ أـنـ يـشـتـرـيـ بـهـ الـحـبـوبـ وـالـحـيـوانـاتـ  
الـتـيـ لـاـ تـحـصـلـ إـلـاـ بـالـسـتـبـاتـ وـالـتـوـالـدـ ، فـيـكـوـنـ قـدـ بـذـلـ حـلـالـاـ فـيـ مـقـاـبـلـةـ  
حـرـامـ ، فـهـذـاـ هـوـ أـشـدـ الـطـرـقـ تـخـيـلاـ .

فالجواب : أـنـ هـذـهـ الـغـلـبـةـ لـمـ تـنـشـأـ مـنـ كـثـرـ الـحـرـامـ الـمـخـلـوـطـ بـالـحـلـالـ ،  
فـخـرـجـ عـنـ النـمـطـ الـذـيـ نـحـنـ فـيـهـ ، وـالـتـحـقـ بـمـاـ ذـكـرـنـاهـ مـنـ قـبـلـ ، وـهـوـ تـعـارـضـ  
الـأـصـلـ وـالـغـالـبـ ؟ إـذـ الـأـصـلـ فـيـ هـذـهـ الـأـمـوـالـ قـبـولـهـ لـلـتـصـرـفـاتـ ، وـجـواـزـ  
الـتـرـاضـيـ عـلـيـهـاـ ، وـقـدـ عـارـضـهـ سـبـبـ غـالـبـ يـخـرـجـهـ عـنـ الـصـلـاحـ لـهـ ، فـيـضـاهـيـ  
هـذـاـ مـحـلـ الـقـوـلـيـنـ لـلـشـافـعـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـيـ حـكـمـ النـجـاسـاتـ ، وـالـصـحـيـحـ  
عـنـدـنـاـ : أـنـهـ تـجـوزـ الـصـلـاـةـ فـيـ الشـوـارـعـ إـذـاـ لـمـ يـرـ نـجـاسـةـ ، وـأـنـ طـيـنـ الشـوـارـعـ  
طـاهـرـ ، وـأـنـ الـوـضـوـءـ مـنـ أـوـانـيـ الـمـشـرـكـيـنـ جـائزـ ، وـأـنـ الـصـلـاـةـ فـيـ الـمـقـابـرـ  
الـمـنـبـوشـةـ جـائزـ ، فـنـشـتـ هـذـاـ أـوـلـاـ ، ثـمـ نـقـيـسـ مـاـ نـحـنـ فـيـهـ عـلـيـهـ .

ويدلُّ على ذلك توضُّع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مَزَادِ  
مشركٍ<sup>(١)</sup> ، وتوضُّع عمر رضيَ اللهُ عنْهُ مِنْ جرَّةِ نصرانِيَةٍ<sup>(٢)</sup> ، معَ أَنَّ مشربَهُمْ  
الخمرُ ومطعمَهُمْ الخنزيرُ ، ولا يحتزرونَ عَمَّا نتَجَبَّهُ فِي شرِّعِنَا ، فَكِيفَ  
تَسْلِمُ أَوَانِيهِمْ مِنْ أَيْدِيهِمْ ؟ !

بَلْ نَقُولُ : نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْبِسُونَ الْفَرَاءَ الْمَدْبُوغَةَ وَالثِّيَابَ  
الْمَصْبُوغَةَ وَالْمَقْصُورَةَ ، وَمَنْ تَأْمَلَ أَحْوَالَ الدَّبَاغِينَ وَالْقَصَارِينَ  
وَالصَّبَاعِينَ . . عَلِمَ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِمُ النِّجَاسَةُ ، وَأَنَّ الطَّهَارَةَ فِي تَلْكَ الثِّيَابِ  
مُحَالٌ أَوْ نَادِرٌ !

بَلْ نَقُولُ : نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْكُلُونَ خَبْزَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَلَا يَغْسِلُونَهُ مَعَ أَنَّهُ  
يُدَسُّ بِالْبَقْرِ وَالْحَيَوانَاتِ ، وَهِيَ تَبُولُ عَلَيْهِ وَتَرُوْثُ ، وَقَلَّمَا يَخْلُصُ مِنْ  
ذَلِكَ ، وَكَانُوا يَرْكِبُونَ الدَّوَابَّ وَهِيَ تَعْرُقُ ، وَمَا كَانُوا يَغْسِلُونَ ظَهُورَهَا مَعَ  
كُثْرَةِ تَمْرُغِهَا فِي النِّجَاسَاتِ !

بَلْ كُلُّ دَابَّةٍ تَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ أَمْهَا وَعَلَيْهَا رَطْبَاتٌ نَجَسَةٌ قَدْ تَزِيلُهَا الْأَمَطَارُ  
وَقَدْ لَا تَزِيلُهَا ، وَمَا كَانَ يُحْتَرِزُ عَنْهَا .

وَكَانُوا يَمْشُونَ حَفَافًا فِي الْطَّرِيقِ وَبِالنَّعَالِ ، وَيَصْلُوْنَ مَعَهَا ، وَيَجْلِسُونَ

(١) روی ذلك البخاري (٣٥٧١) ، ومسلم (٦٨٢) في حديث طويل .

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢/١) ، وعلقه البخاري قبل الحديث (١٩٣) :  
إذ قال : (باب وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة ، وتوضأ عمر بالحميم  
من بيت نصرانية) .

على التراب ، ويمشون في الطين من غير حاجة ، وكانوا لا يمشون في البول والعدرة ، ولا يجلسون عليها ، ولا يستترهون منه ، ومتى تسلم الشوارع عن النجاسات مع كثرة الكلاب وأبواها ، وكثرة الدواب وأرواها ؟ !

ولا ينبغي أن نظن أن الأعصار والأمسكار تختلف في مثل هذا ، حتى يُظن أن الشوارع كانت تُغسل في عصرِهم ، أو كانت تُحرس عن الدواب ، هيهات ! فذلك معلوم استحالته بالعادة قطعاً ، فدل على أنهم لم يحترزوا إلا من نجاسة مشاهدة ، أو علامة على النجاسة دالة على العين .

فاما الظن الغالب الذي يُستثار من رد الوهم إلى مجاري الأحوال .. فلم يعتبروه ، وهذا عند الشافعي رحمة الله ، وهو يرى أن الماء القليل ينجس من غير تغيير واقع ؛ إذ لم يزل الصحابة يدخلون الحمامات ، ويتوضؤون من الحياض وفيها المياه القليلة والأيدي المختلفة تُغمس فيها على الدوام ، وهذا قاطع في هذا الغرض ، ومهما ثبت جواز التوضؤ من جرّة نصرانية . ثبت جواز شربه ، والتحق حكم الحل بحكم النجاسة .



فإن قيل : لا يجوز قياس الحل على النجاسة ؛ إذ كانوا يتوسّعون في أمور الطهارات ويحترزون من شبّهات الحرام غاية التحرّز ، فكيف يُقاس عليه ؟

فنقول : إن أريد به أنهم صلوا مع النجاسة والصلوة معها معصية وهي

عماد الدين . . فبئس الظن ، بل يجب أن نعتقد فيهم أنهم احترزوا عن كل نجاسة وجب اجتنابها ، وإنما تسامحوا حيث لم يجب ، وكان في محل تسامحهم هذه الصور التي تعارض فيها الأصل والغالب ، فبان أن الغالب الذي لا يستند إلى علامة تتعلق بعين ما فيه النظر . . مطرح .

وأما تورّعهم في الحلال . . فكان بطريق التقوى ، وهو ترك ما لا يأس به مخافة ما به يأس ؛ لأن أمر الأموال محفوف ، والنفس تميل إليها إن لم تُضبط عنها ، وأمر الطهارة ليس كذلك ، فقد امتنع طائفة منهم عن الحلال المحس خيفة أن يشغل قلبه .

وهل حكى عن واحد منهم أنه احترز عن الوضوء من ماء البحر وهو الظهور المحس ؟ !

فالافتراق في ذلك لا يقدح في الغرض الذي أجمعنا فيه ، على أنّا نجري في هذا المستند على الجواب الذي قدمناه في المستندين السابقين ، ولا نسلم ما ذكره من أن الأكثر هو الحرام ؛ لأن المال وإن كثرت أصوله . . فليس بواجب أن يكون في أصوله حرام ، بل الأموال الموجودة اليوم مما تطرق الظلم إلى أصول بعضها دون بعض .

وكما أنّ الذي يبدأ غصبة اليوم هو الأقل بالإضافة إلى ما لا يغصب ولا يسرق فهكذا كل مال في كل عصر وفي كل أصل ، فالمحضوب من مال الدنيا والمتناول بالفساد في كل زمان بالإضافة إلى غيره أقل ، وليس ندري

أن هذا الفرع بعينه من أي القسمين ، فلا نسلم أن الغالب تحريمُه ؛ فإنه كما يزيد المغصوب بالتوالد يزيد غير المغصوب بالتوالد ، فيكون فرع الأكثر - لا محالة - أكثر في كل عصر وزمان .

بل الغالب أن الحبوب المغصوبة تُغضب للأكل لا للبذرة ، وكذا الحيوانات المغصوبة أكثرها يؤكُل ولا يقتني للتوكالد ، فكيف يُقال : إن فروع الحرام أكثر ولم تزل أصول الحلال أكثر من أصول الحرام ؟

وليتفهم المسترشدُ من هذا طريق معرفة الأكثر ؛ فإنه مزَّلة قدم ، وأكثر العلماء يغلطون فيه ، فكيف العوام ؟

هذا في المتولّدات من الحيوانات والحبوب .

فأمّا المعادن : فإنّها مخلأة مسبلة ، يأخذُها في بلاد الترك وغيرها من شاء ، ولكن قد يأخذُ السلاطين بعضها منهم ، أو يأخذون الأقل - لا محالة - لا الأكثر ، ومن حازَ من السلاطين معدناً فظلمه يمنع الناس عنه ، فأمّا ما يأخذُ الآخذ منه .. فيأخذُه من السلطان بأجرة ، والصحيح أنه يجوز الاستئناف في إثبات اليد على المباحث والاستئجار عليها ، فالمستأجر على الاستقاء إذا حاز الماء .. دخل في ملك المستقى له ، واستحق الأجرة ، وكذا النيل ، فإذا فرّعنا على هذا .. لم تحرم عين الذهب ، إلا أن يقدّر ظلمه بنقصان أجرة العمل ، وذلك قليل بالإضافة ، ثم لا يوجد تحريم عين الذهب ، بل يكون ظالماً ببقاء الأجرة في ذمته .

وأَمَّا دارُ الضرِبِ .. فليسَ الذهُبُ الْخَارِجُ مِنْهَا مِنْ أَعْيَانِ ذهْبِ السُّلْطَانِ الَّذِي غَصَبَهُ وظَلَمَ بِهِ النَّاسَ ، بِلِ التَّجَارُ يَحْمِلُونَ إِلَيْهِمُ الْذَّهَبَ الْمُسْبُوكَ أَوِ النَّقْدَ الرَّدِيءَ أَوِ النَّقَارِ<sup>(١)</sup> ، وَيَسْتَأْجِرُونَهُمْ عَلَى السُّبُكِ وَالضَّرِبِ ، وَيَأْخُذُونَ مِثْلَ وَزْنِ مَا سَلَّمُوهُ إِلَيْهِمْ إِلَّا شَيْئًا قَلِيلًا يَتَرَكُونَهُ أَجْرَةً لَهُمْ عَلَى الْعَمَلِ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ فُرِضَ دَنَانِيرُ مَضْرُوبَةٍ مِنْ ذهْبِ السُّلْطَانِ .. فَهِيَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَالِ التَّجَارِ أَقْلَى لَا مُحَالَةً .

نعم ، السُّلْطَانُ يَظْلِمُ أَجْرَاءَ دَارِ الضرِبِ بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ ضَرِيبَةً ؛ لَأَنَّهُ خَصَّصَهُمْ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ النَّاسِ ، حَتَّى تَوَفَّرَ عَلَيْهِمْ مَالٌ بِحَشْمَةِ السُّلْطَانِ ، فَمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ عَوْضٌ عَنْ حَشْمَتِهِ ، وَذَلِكَ مِنْ بَابِ الظَّلْمِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْ دَارِ الضرِبِ ، فَلَا يَسْلُمُ لِأَهْلِ دَارِ الضرِبِ وَلِلْسُلْطَانِ مِنْ جَمِيلِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنَ الْمِائَةِ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ عَشْرُ الْعُشْرِ ، فَكِيفَ يَكُونُ هُوَ الْأَكْثَرُ ؟ !

فَهَذِهِ أَغَالِيطُ سَبَقَتْ إِلَى الْقُلُوبِ بِالْوَهْمِ ، وَتَشَمَّرَ لِتَزِينُهَا جَمَاعَةٌ مَمَّنْ رَقَّ دِينُهُمْ ؛ حَتَّى قَبَحُوا الورَعَ وَسَدُّوا بَابَهُ ، وَاسْتَقْبَحُوا تَمِيزَ مَنْ يَمِيزُ بَيْنَ مَالٍ وَمَالٍ ، وَذَلِكَ عَيْنُ الْبَدْعَةِ وَالضَّلَالِ .

\* \* \*

فَإِنْ قِيلَ : فَلَوْ قَدْرَ غَلَبةِ الْحَرَامِ وَقَدْ اخْتَلَطَ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ ..

(١) النَّقَارُ : السَّبَائِكُ مِنَ الْذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ ، مَعَا أَوْ مَفْرَقاً .

فماذا تقولون في إذا لم يكن في العين المتناولة علامه خاصة؟

فنقول : الذي نراه أن تركه وراغ ، وأن أخذه ليس بحرام ؛ لأن الأصل الحل ، ولا يُرفع إلا بعلامة معينة ؛ كما في طين الشوارع ونظائره .

بل أزيد وأقول : لو طبق الحرام الدنيا حتى علم يقيناً أنه لم يبق في الدنيا حلال .. لكنني أقول : نستأنف تمهيد الشروط من وقتنا ونفعو عمما سلف ، ونقول : ما جاوز حدّه .. انعكس إلى ضده ، فمهما حرم الكل .. حل الكل .

وبرهانه : أنه إذا وقعت هذه الواقعة .. فالاحتمالات خمسة :

أحدُها : أن يُقال : يدع الناس الأكل حتى يموتوا عن آخرهم .

الثاني : أن يقتصروا منها على قدر الضرورة وسد الرمق يُرجمون عليها أياماً إلى الموت .

الثالث : أن يُقال : يتناولون قدر الحاجة كيف شاؤوا ، سرقة وغصباً وتراضياً من غير تمييز بين مالٍ ومالٍ وجهة وجهة .

الرابع : أن يتبعوا شروط الشرع ويستأنفوا قواعده من غير اقتصار على قدر الحاجة .

الخامس : أن يقتصروا مع شروط الشرع على قدر الحاجة .

أما الأول .. فلا يخفى بطلانه<sup>(١)</sup> .

(١) إذ هو إلقاء بالأيدي إلى التهلكة ، وهو حرام . « إتحاف » (٤٩/٦) .

وأَمَّا الثانِي .. فباطلٌ قطعاً ؛ لأنَّه إذا اقتصرَ النَّاسُ على سدِ الرَّمْقِ وزجُوا أوقاتَهُمْ مَعَ الضعفِ .. فشا فيهمُ الموتانُ<sup>(١)</sup> ، وبطلتِ الأعمالُ والصناعاتُ ، وخررتِ الدُّنيا بالكليَّةِ ، وفي خرابِ الدُّنيا خرابُ الدينِ ؛ لأنَّها مزرعةُ الآخرةِ ، وأحكامُ الخلافةِ والقضاءِ والسياساتِ بل أكثرُ أحكامِ الفقهِ مقصودُها حفظُ مصالحِ الدُّنيا ؛ ليتمَّ بها مصالحُ الدينِ .

وأَمَّا الثالثُ - وهو الاقتصارُ على قدرِ الحاجةِ مِنْ غيرِ زيادةٍ عليهِ مع التسويةِ بينَ مالٍ ومالٍ بالغصبِ والسرقةِ والتراضي وكيفما اتفقَ - فهو رفعٌ لسدِ الشرعِ بينَ المفسدينَ وبينَ أنواعِ الفسادِ ، فتمتدُ الأيدي بالغصبِ والسرقةِ وأنواعِ الظلمِ ، ولا يمكنُ زجرُهُمْ عنهُ ، إذ يقولونَ : ليسَ يتميزُ صاحبُ اليدِ عَنَّ باستحقاقِ ؛ فإنَّه حرامٌ عليهِ وعليينا ، وذو اليدِ لهُ قدرُ الحاجةِ فقطُ ، فإنْ كانَ هوَ محتاجاً فإنَّا أيضاً محتاجونَ ، وإنْ كانَ الذي أخذتهُ في حقِّي زائداً على الحاجةِ .. فقد سرقتُهُ ممَّا هوَ زائدٌ على حاجةِ يومِهِ وإذا لم يُرَاعِ حاجةُ اليومِ أو السنةِ .. فما الذي يُرَاعِي ؟ وكيفَ يُضبطُ ؟ وهذا يؤدي إلى بطلانِ سياسةِ الشرعِ ، وإغراءِ أهلِ الفسادِ بالفسادِ .

فلا يبقى إلا الاحتمالُ الرابعُ : وهو أنْ يُقالَ : كلُّ ذي يدٍ على ما في يدهِ وهو أولى بهِ ، لا يجوزُ أنْ يؤخذَ منهُ سرقةً ولا غصبًا ، بلْ يؤخذُ برضاهُ ، والتراضي هوَ طريقُ الشرعِ ، وإذا لم يجزْ إلا بالتراضي .. فللتراضي أيضًا

(١) الموتان : الموت الذريع .

منهجٌ في الشرع تتعلق به المصالحُ ، فلمَ يُعتبر أصلُ التراضي ويعطلُ تفصيلهُ ؟

وأمّا الاحتمالُ الخامسُ - وهو الاقتصارُ على قدرِ الحاجةِ مع الاكتساب بطريقِ الشرعِ مِنْ أصحابِ الأيدي - فهو الذي نراهُ لائتاً بالورعِ لمنْ يريدُ سلوكَ طريقِ الآخرةِ ، ولكنْ لا وجَهَ لإيجابِهِ على الكافيةِ ، ولا لإدخالِهِ في فتوىِ العامةِ ؛ لأنَّ أيديَ الظلمةِ تمتدُ إلى الزِيادةِ على قدرِ الحاجةِ في أيدي الناسِ ، وكذا أيدي السرّاقِ ، وكلُّ مَنْ غلبَ سلبَ ، وكلُّ مَنْ وجدَ فرصةً سرقَ ، ويقولُ : لا حقَّ لهُ إلَّا في قدرِ الحاجةِ ، وأنا محتاجٌ ، فلا يبقى إلَّا أنْ يجبَ على السلطانِ أنْ يُخرجَ كُلَّ زِيادةً على قدرِ الحاجةِ مِنْ أيدي الملائكةِ ، ويستوعبَ بها أهلَ الحاجةِ ، ويدرِّ على الكلِّ الأموالَ يوماً فيوماً ، أوْ سنةً فسنةً ، وفيهِ تكليفُ شططٍ وتضييعُ أموالٍ :

أمّا تكليفُ الشططِ : فهو أنَّ السلطانَ لا يقدرُ على القيامِ بهذا مع كثرةِ الخلقِ ، بلْ لا يتصوّرُ ذلكَ أصلاً .

وأمّا التضييعُ : فهو أنَّ ما فضلَ عنِ الحاجةِ مِنَ الفواكهِ واللحومِ والحبوبِ ينبغي أنْ يُلقى في البحرِ أوْ يُتركَ حتى يتعرّضَ ، فإنَّ الذي خلقَهُ اللهُ تعالى مِنَ الفواكهِ والحبوبِ زائدٌ على قدرِ توسيعِ الخلقِ وترفّهِهم ، فكيفَ على قدرِ حاجتهمِ ؟

ثمَّ يؤدي ذلكَ إلى سقوطِ الحجَّ والزكاةِ والكافراتِ الماليةِ ، وكلُّ عبادةٍ

نيطٌ بالغنى عن الناس ، إذا أصبح الناس لا يملكون إلا قدر حاجاتهم ،  
وهو في غاية القبح .

بل أقول : لو وردَ نبيٌ في مثل هذا الزمان - ضرباً للمثل - لوجب عليه  
أن يستأنفَ الأمر<sup>(١)</sup> ، ويمهدَ تفصيلَ أسبابِ الملائكة بالتراضي وسائرِ  
الطرق ، ويفعلَ ما يفعلهُ لو وجدَ جميعَ الأموال حلالاً من غير فرقٍ ، وأعني  
بقولي : (يجبُ عليه) إذا كانَ النبيُّ ممنْ بعثَ لمصلحةِ الخلقِ في دينِهم  
ودنياهُمْ ، إذ لا يتمُ الصلاحُ بردِ الكافية إلى قدرِ الضرورةِ والحاجةِ البتةِ ،  
فإنْ لم يُبعثْ للصلاح .. لم يجُبْ هذا<sup>(٢)</sup> ، ونحنُ نجوازُ أنْ يقدّرَ اللهُ تعالى  
سبباً يهلكُ بهِ الخلقَ عنْ آخرِهِمْ ، فيفوّتُ دنياهُمْ ويضلُّونَ في دينِهمْ ، فإنهُ  
يهدي مَنْ يشاءُ ، ويضلُّ مَنْ يشاءُ ، ويميتُ مَنْ يشاءُ ، ويحيي مَنْ يشاءُ ،  
ولكننا نقدرُ الأمرَ جارياً على ما أُلْفَ مِنْ سنةَ اللهِ تعالى فيبعثة الأنبياءِ لصلاحِ  
الدينِ والدنيا .

وما لي أقدرُ هذا وقدْ كانَ ما أقدرُهُ ؟ فلقدْ بعثَ اللهُ نبيَّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرَّسُلِ ، وَكَانَ شَرْعُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قدْ مَضَى عَلَيْهِ

(١) كما أشار إلى هذا المعنى المصطفى قريباً ؛ إذ استأنف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معالجة مشكلة الربا التي كانت مستباحة ، فوضعها ، وأول ما وضع ربا العباس رضي الله عنه .

(٢) وإليه الإشارة بما ورد في الخبر : «بعثت لأنتم مكارم الأخلاق» أي : إنه بعث لمصالح الدين والدنيا وإنعامهما . «إتحاف» (٥٠/٦) .

قريبٌ منْ سَتُّ مِئَةِ سَنَةٍ ، وَالنَّاسُ مُنْقَسِمُونَ إِلَى مَكْذِبِينَ لَهُ مِنَ الْيَهُودِ وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَإِلَى مَصْدِقِينَ لَهُ قَدْ شَاعَ الْفَسْقُ فِيهِمْ كَمَا شَاعَ فِي زَمَانِنَا الْآنَ ، وَالْكُفَّارُ مُخَاطِبُونَ بِفَرْوَعِ الشَّرِيعَةِ<sup>(۱)</sup> ، وَالْأَمْوَالُ كَانَتْ فِي أَيْدِي الْمَكْذِبِينَ لَهُ وَالْمَصْدِقِينَ .

أَمَّا الْمَكْذِبُونَ .. فَكَانُوا يَتَعَامِلُونَ بِغَيْرِ شَرِيعَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا الْمَصْدِقُونَ .. فَكَانُوا يَتَسَاهِلُونَ مَعَ أَصْلِ التَّصْدِيقِ كَمَا يَتَسَاهِلُ الْآنَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ أَنَّ الْعَهْدَ بِالنَّبُوَّةِ أَقْرَبُ ، فَكَانَتِ الْأَمْوَالُ كُلُّهَا أَوْ أَكْثُرُهَا أَوْ كَثِيرًا مِنْهَا حَرَاماً ، وَعَفَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا سَلَفَ<sup>(۲)</sup> ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ، وَخَصَّصَ أَصْحَابَ الْأَيْدِي بِالْأَمْوَالِ ، وَمَهَّدَ الشَّرَعَ .

وَمَا ثَبَّتَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرِيعَ لَا يَنْقُلُ حَلَالاً لَبَعْثَةِ رَسُولٍ ، وَلَا يَنْقُلُ حَلَالاً بَأْنَ يُسْلِمَ الْذِي فِي يَدِهِ الْحَرَامُ ، فَإِنَّا لَا نَأْخُذُ فِي الْجُزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الذَّمَةِ مَا يُعْرَفُ بِعِينِهِ أَنَّهُ ثَمَنٌ خَمْرٌ أَوْ مَالٌ رِبَاً ، فَقَدْ كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ كَأَمْوَالِنَا الْآنَ ، وَأَمْرُ الْعَرَبِ كَانَ أَشَدَّ ؛ لِعُومِ النَّهْبِ وَالْغَارَةِ فِيهِمْ .

فِيَانَ أَنَّ الْاحْتِمَالَ الرَّابِعَ مُتَعَيِّنٌ فِي الْفَتْوَىِ ، وَالْاحْتِمَالُ الْخَامِسُ هُوَ طَرِيقُ الْوَرِعِ ، بَلْ تَعْمَلُ الْوَرِعِ الْاِقْتَصَارُ فِي الْمَبَاحِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَتَرْكُ التَّوْسِعِ

(۱) وهي مسألة مختلف فيها ، والمراد بالمخاطبة بالفروع - كما نقل الحافظ الزبيدي عن المجد الأيكى - : تضاعف العذاب بسبب ترك الفروع على العذاب بترك الإيمان . انظر «الإتحاف» (٥١/٦) .

(۲) كما بيَّنَ في خطبة الوداع ، وقد سبق .

في الدنيا بالكلية ، وذلك طريق الآخرة ، ونحن الآن نتكلّم في الفقه المنوط بمصالح الخلق ، وفتوى الظاهر له حكم ومنهاج على حسب مقتضى المصالح ، وطريق الدين لا يقدر على سلوكه إلا الأحادُ ، ولو اشتغلَ الخلُّ  
كُلُّهم به.. بطلَ النظام وخرِبَ العالم ؛ فإنَ ذلك طلبُ ملكٍ كبيرٍ في الآخرة ، ولو اشتغلَ كلُّ الخلُّ بطلبِ ملكِ الدنيا وتركوا الحرفَ الدينيَّة والصناعاتِ الخسيسة.. بطلَ النظام ، ثمَ يبطلُ بطلانِ الملكُ أيضًا ، فالمحترفون إنما سُخروا ليتظمَّ الملكُ للملوكِ ، وكذلك المقبولون على الدنيا سُخروا ليسْلمَ طريقَ الدينِ لذوي الدينِ ، وهو ملكُ الآخرة ، ولو لا.. لما سلمَ لذوي الدينِ أيضًا دينُهم ، فشرطُ سلامَةِ الدينِ لهمَ أنْ يعرضَ الأكثرونَ عن طريقِهم ، ويستغلوا بأمورِ الدنيا ، وتلكَ قسمةٌ سبقَتْ بها المشيئةُ الأزليةُ ، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالى : «نَحْنُ فَسَمَّنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَتٍ لِتَسْتَخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا» .

فإنْ قيلَ : لا حاجةَ إلى تقديرِ عموم التحريرِ حتى لا يبقى حلالٌ ، فإنَ ذلكَ غيرُ واقعٍ ، وهو معلومٌ ، ولا شكَّ في أنَ البعضَ حرامٌ ، وذلكَ البعضُ هو الأقلُ أو الأكثُرُ فيهِ نظرٌ ، وما ذكرتموه منْ أنه الأقلُ بالإضافةِ إلى الكلُّ جليٌّ ، ولكنَ لا بدَّ منْ دليلٍ محصلٍ على تجويفِه ليسَ منَ المصالح المرسلةِ ، وما ذكرتموه منَ التقسيماتِ كلُّها مصالحٌ مرسلةٌ ، فلا بدَّ لها منْ شاهدٍ معينٍ تُقاسُ عليهِ حتى يكونَ الدليلُ مقبولاً بالاتفاقِ ، فإنَ

بعض العلماء لا يقبل المصالح المرسلة .

**فأقول :** إن سُلْمَ أَنَّ الْحِرَامَ هُوَ الْأَقْلَى . . فِيكُفِينَا بِرَهَانًا عَصْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ مَعَ وَجْدِ الرِّبَا وَالسُّرْقَةِ وَالْغُلُولِ وَالنَّهَبِ ، وَإِنْ قُدْرَ زَمَانٌ يَكُونُ الْأَكْثَرُ هُوَ الْحِرَامَ . . فَيَحْلُّ التَّنَاؤلُ أَيْضًا ، وَبِرَهَانٍ ثَلَاثَةُ أَمْوَارٍ :

- **الأَوَّلُ :** التَّقْسِيمُ الَّذِي حَصَرَنَاهُ ، وَأَبْطَلْنَا مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ ، وَأَثَبَتَنَا الْقَسْمَ الْخَامِسَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا جَرِيَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْكُلُّ حَرَامًا . . كَانَ أَجْرِيَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحِرَامُ هُوَ الْأَكْثَرُ أَوِ الْأَقْلَى ، وَقُولُ القائل : ( هُوَ مَصْلَحةٌ مَرْسَلَةٌ ) هُوَسٌ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا تَخَيَّلَ مَنْ تَخَيَّلَ فِي أَمْوَارٍ مَظْنُونَةٍ ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ ، فَإِنَّمَا لَا نُشَكُّ فِي أَنَّ مَصْلَحةَ الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَرَادُ الشَّرِيعَ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضرُورَةِ وَلَيْسَ بِمَظْنُونٍ ، وَلَا شَكٌّ فِي أَنَّ رَدًّا كَافِيًّا لِلنَّاسِ إِلَى قُدْرِ الْمُسْتَحِلِّيَّةِ أَوِ الْحاجَةِ أَوِ الْحَشِيشِ وَالصَّيْدِ . . مَخْرَبٌ لِلدُّنْيَا أَوَّلًا ، وَلِلَّدِينِ بِوَاسِطَةِ الدُّنْيَا ثَانِيًّا ، فَمَا لَا يُشَكُّ فِيهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَصْلٍ يَشَهُدُ لَهُ ، وَإِنَّمَا يُسْتَشَهِدُ عَلَى الْخِيَالَاتِ الْمَظْنُونَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِآحَادِ الْأَشْخَاصِ .



- **البرهانُ الثَّانِي :** أَنْ يَعْلَلَ بِقِيَاسٍ مَحْرَرٍ مَرْدُودٍ إِلَى أَصْلٍ يَتَفَقَّدُ الْفَقَهَاءُ الْأَنْسُونَ بِالْأَقِيسَةِ الْجُزَئِيَّةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْجُزَئِيَّاتُ مُسْتَحْقَرَةً عِنْدَ الْمُحَصَّلِينَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأُمْرِ الْكُلَّيِّ الَّذِي هُوَ ضَرُورَةُ النَّبِيِّ لَوْ بَعْثَ

في زمانِ عمَّ التحرِيمُ فيهِ ، حتَّى لو حكمَ بغيرِهِ . لخربَ العالمُ .  
والقياسُ المحرَرُ الجزئيُّ : هوَ أَنَّهُ قد تعارضَ أصلٌ وغالبٌ فيما انقطعتْ  
فيهِ العلاماتُ المعينةُ مِنَ الأمورِ التي ليستْ محصورةً ، فیُحکمُ بالأصلِ  
لا بالغالبِ ؛ قياساً على طينِ الشوارعِ وجراةِ النصرانيةِ وأوانيِ المشركينَ ،  
وذلكَ قد أثبناهُ مِنْ قبْلٍ يفعلُ الصحابةُ .

وقولُنا : (انقطعتِ العلاماتُ المعينةُ) احترازٌ عنِ الأوانيِ التي يتطرَّقُ  
الاجتهادُ إِلَيْها ، وقولُنا : (ليستْ محصورةً) احترازٌ عنِ التباسِ الميتةِ  
بالذكيةِ ، والرضيعةِ بالاجنبيةِ .



فإِنْ قيلَ : كونُ الماءِ طهوراً مستيقِنٌ ، وهوَ الأصلُ ، ومنْ يسلِّمُ أَنَّ  
الأصلَ في الأموالِ الحلُّ ؟ بلِ الأصلُ فيها التحرِيمُ .

فنقولُ : الأموالُ التي لا تحرِمُ لصفيَّةٍ في عينِها حرمةُ الخمرِ والخنزيرِ  
خُلقتْ على صفةٍ تستعدُّ لقبولِ المعاملاتِ بالتراضي ؛ كما خلقَ الماءُ  
مستعداً للوضوءِ ، وقدْ وقعَ الشكُ في بطلانِ هذا الاستعدادِ منهُما ، فلا  
فرقَ بينَ الأمرينِ ، فإنَّها تخرجُ عنْ قبولِ المعاملةِ بالتراضي بدخولِ الظلمِ  
عليها كما يخرجُ الماءُ عنْ قبولِ الوضوءِ بدخولِ النجاسةِ عليهِ ، فلا فرقَ .

والجوابُ الثاني : أَنَّ اليدَ دلالةً ظاهرةً دالَّةً على الملكِ ، نازلةً متزلَّةً  
الاستصحابِ وأقوى منْهُ ؛ بدليلِ أَنَّ الشرعَ أَحْقَها بِهِ ، إِذْ مَنْ ادْعَى عَلَيْهِ

دين... فالقول قوله؛ لأنَّ الأصل براءة ذمته، وهذا استصحابٌ، ومن ادعى عليه ملكٌ في بيده... فالقول أيضاً قوله؛ إقامةً لليدِ مقام الاستصحابِ، فكلُّ ما وُجدَ في يدِ الإنسان فالأصل أنَّه ملكُه، ما لم يدلَ على خلافِه علامَةٌ معينةٌ.

- البرهانُ الثالثُ : هوَ أَنَّ ما دلَّ عَلَى جنسٍ لَا يُحصَرُ ولا يدلُّ عَلَى معيَّنٍ... لَمْ يُعْتَبِرْ وإنْ كَانَ قطعاً ، فبَالَا يُعْتَبِرَ إِذَا دلَّ بِطَرِيقِ الظَّنِّ أَوْلَى .  
وبيانُهُ : أَنَّ مَا عُلِمَ أَنَّهُ ملكٌ زَيْدٌ فَحَقَّهُ يَمْنَعُ مِنَ التَّصْرِيفِ فِيهِ بَغْيَرِ إِذْنِهِ .

ولوْ عُلِمَ أَنَّ لَهُ مالِكَاً فِي الْعَالَمِ وَلَكِنْ وَقَعَ الْيَأسُ عَنِ الْوَقْوفِ عَلَيْهِ وَعَلَى وَارِثِهِ... فَهُوَ مَالٌ مَرْصُدٌ لِمُصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجُوزُ التَّصْرِيفُ فِيهِ بِحُكْمِ الْمُصْلَحةِ .

ولوْ دلَّ عَلَى أَنَّ لَهُ مالِكَاً مَحْصُوراً فِي عَشَرَةِ أَشْخَاصٍ مُثْلَأً أَوْ عَشْرِينَ... امْتَنَعَ التَّصْرِيفُ فِيهِ بِحُكْمِ الْمُصْلَحةِ ، فَالَّذِي يُشَكُّ فِي أَنَّ لَهُ مالِكَاً سُوئِيْ صاحِبِ الْيَدِ أَمْ لَا... لَا يَزِيدُ عَلَى الَّذِي يَتَيَقَّنُ قطعاً أَنَّ لَهُ مالِكَاً وَلَكِنْ لَا يَعْرُفُ عِيْنَهُ ، فَلَيَجُزِّ التَّصْرِيفُ فِيهِ بِالْمُصْلَحةِ ، وَالْمُصْلَحةُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ ، فَيَكُونُ هَذَا الْأَصْلُ شَاهِدًا لَهُ .

وَكَيْفَ لَا وَكُلُّ مَا لِضَائِعٍ فَقِدَ مالِكُهُ يَصْرُفُهُ السُّلْطَانُ إِلَى الْمُصَالِحِ ، وَمِنَ الْمُصَالِحِ الْفَقَرَاءِ وَغَيْرُهُمْ ، فَلَوْ صُرِفَ إِلَى فَقِيرٍ... مَلَكُهُ ، وَنَفَدَ فِيهِ

تصرُّفه ، ولو سرقه منه سارق .. قطعت يده ، فكيف نفذ تصرُّفه في ملك الغير ؟

ليس ذلك إلا لحكمنا بأنَّ المصلحة تقتضي أن ينتقل الملك إليه ويحلُّ له ، فقضينا بموجب المصلحة .

\* \* \*

فإنْ قيلَ : ذلك يختصُ بالتصريح فيه السلطان .

فنقولُ : والسلطان لم يجوز له التصرف في ملك غيره بغير إذنه ، ولا سبب له إلا المصلحة ؛ وهو أنه لو ترك .. لضاع ، فهو مردُّ بين تضييعه وبين صرفه إلى مهمل ، والصرف إلى مهمل أصلح من التضييع ، فرجح عليه ، والمصلحة فيما يُشكُّ فيه ولا يعلم تحريمُه أن يُحکم فيه بدلالة اليقين ، ويترك على أرباب الأيدي ؛ إذ انتزاعه بالشك وتكليفهم الاقتصار على الحاجة .. يؤدي إلى الضرر الذي ذكرناه ، وجهات المصلحة تختلف ؛ فإنَّ السلطان تارة يرى من المصلحة أن يبني بذلك المال قنطرة ، وتارة أن يصرفه إلى جند الإسلام ، وتارة إلى الفقراء ، ويدور مع المصلحة كيما دارت ؛ فكذلك الفتوى في مثل هذا تدور على المصلحة .

وقد خرج من هذا أنَّ الخلق غير مأخذوين في أعيان الأموال بظنوِّها لا تستند إلى خصوص دلالة في ملك الأعيان ؛ كما لم يؤخذ السلطان والفقراُ الآخذون منه بعلمِهم أنَّ المال له مالك ، حيث لم يتعلَّق العلم بعينِ

مالكٌ مشارٌ إليه ، ولا فرقٌ بينَ عينِ المالكِ وبينَ عينِ الأملالِ في هذا المعنى .

فهذا بيانٌ شبهةُ الاختلاطِ ، ولمْ يبقَ إلا النظرُ في امتزاجِ المائعاتِ والدرامِ والعرضِ في يدِ مالكٍ واحدٍ ، وسيأتي بيانُه في بابِ تفصيلِ طريقِ الخروجِ منَ المظالمِ .



## المشاراث لـ الشبهة : أن تصل بالتبـبـ المـحلـلـ مـعـصـيـة

إما في قرائـهـ ، وإما في لواحـقـهـ ، وإما في سوابـقـهـ ، أو في عوـضـهـ ، وـكـانـتـ مـنـ الـمـعـاـصـيـ التـيـ لاـ تـوجـبـ فـسـادـ الـعـقـدـ وـإـبـطـالـ السـبـبـ المـحـلـلـ .

مـثـالـ الـمـعـصـيـةـ فـيـ الـقـرـائـنـ : الـبـيـعـ فـيـ وـقـتـ النـدـاءـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ ، وـالـذـبـحـ بـالـسـكـينـ الـمـغـصـوبـ ، وـالـاحـتـطـابـ بـالـقـدـوـمـ الـمـغـصـوبـ ، وـالـبـيـعـ عـلـىـ بـيـعـ الغـيرـ ، وـالـسـوـمـ عـلـىـ سـوـمـهـ ، وـكـلـ نـهـيـ وـرـدـ فـيـ الـعـقـودـ وـلـمـ يـدـلـ عـلـىـ فـسـادـ الـعـقـدـ . . فـإـنـ الـامـتـنـاعـ مـنـ جـمـيعـ ذـلـكـ وـرـعـ ، وـإـنـ لـمـ يـكـنـ الـمـسـتـفـادـ بـهـذـهـ الـأـسـابـ بـمـحـكـومـاـ بـتـحـريـمـهـ .

وـتـسـمـيـةـ هـذـاـ النـمـطـ شـبـهـةـ فـيـ تـسـامـحـ ؛ لـأـنـ الشـبـهـةـ فـيـ غـالـبـ الـأـمـرـ تـطـلـقـ لـإـرـادـةـ الـاشـتـبـاهـ وـالـجـهـلـ<sup>(١)</sup> ، وـلـاـ اـشـتـبـاهـ هـنـهـ ، بـلـ الـعـصـيـانـ بـالـذـبـحـ بـسـكـينـ الغـيرـ مـعـلـومـ ، وـحـلـ الـذـبـحـ أـيـضاـ مـعـلـومـ ، وـلـكـنـ قـدـ تـشـقـ الشـبـهـةـ مـنـ الـمـشـابـهـةـ ، وـتـنـاـولـ الـحـاـصـلـ مـنـ هـذـهـ الـأـمـرـ مـكـرـوـهـ ، وـالـكـراـهـةـ تـشـبـهـ التـحـريـمـ ، فـإـنـ أـرـيدـ بـالـشـبـهـةـ هـذـاـ . . فـتـسـمـيـةـ هـذـاـ شـبـهـةـ لـهـ وـجـهـ ، وـإـلـاـ . . فـيـنـبـغـيـ أـنـ يـسـمـيـ هـذـاـ كـراـهـةـ لـاـ شـبـهـةـ .

(١) بـأـنـ يـجهـلـ حلـ الشـيـءـ مـنـ حـرـمـتـهـ عـلـىـ الـحـقـيقـةـ ، وـلـذـاـ عـبـرـ عـنـهـ بـعـضـهـمـ بـقـوـلـهـ : مـاـلـ مـيـتـعـنـ حـلـهـ وـلـاـ حـرـمـتـهـ . «ـ إـتـحـافـ » (٥٦/٦) .

وإذا عُرِفَ المعنى . . فلا مشاحة في الأسمى ، فعادة الفقهاء التسامح في الإطلاقات .

\* \* \*

ثمَّ أعلمُ أَنَّ هَذِهِ الْكُرَاهَةُ لَهَا ثَلَاثٌ درجاتٍ :

الأولى منها تقربٌ مِنَ الْحَرَامِ ، والورعُ عنْهُ مُهْمٌ . والأخيرةُ تنتهي إلى نوعٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ تَكَادُ تَلْتَحُقُ بُورَعِ الْمُوسِيْنَ .  
وَبَيْنَهُمَا أَوْسَاطٌ نَازِعَةٌ إِلَى الْطَرْفَيْنِ .

فالكراهةُ في صيدِ الكلبِ مخصوصٌ أشدُّ منها في الذبيحةِ بسکينِ مخصوصٍ أو المقتضى بسهمِ مخصوصٍ ؛ إذ الكلبُ لهُ اختيارٌ ، وقد اختلفَ في أنَّ  
الحاصلَ به لمالكِ الكلبِ أو للصياد<sup>(١)</sup> ؟ ويليهِ البذرُ المزروعُ في أرضِ  
مخصوصيةٍ ؛ فإنَّ الزرعَ لمالكِ البذرِ ، ولكنَّ فيهِ شبهةٌ ، ولو أثبَتنا حقَّ الحبسِ  
لمالكِ الأرضِ في الزرعِ . . لكانَ كالثمنِ الْحَرَامِ ، ولكنَّ الأقىْسُ ألا يثبتَ  
حقَّ حبسٍ ؛ كما لو طحنَ بطاحونةِ مخصوصيةٍ أو اقتضى بشبكةِ مخصوصيةٍ ، إذ  
لا يتعلَّقُ حقُّ صاحِبِ الشبكةِ في منفعتها بالصيدِ ، ويليهِ الاحتطابُ بالقدومِ  
المخصوصِ ، ثمَّ ذبْحُهُ ملكَ نفسهِ بالسکينِ المخصوصِ ؛ إذ لمْ يذهبْ أحدٌ إلى  
تحريمِ الذبيحةِ .

(١) والصياد هو الغاصب ، فمنهم من قال : (لمالك الكلب) نظراً إلى الأصل ، فلا يحل للصياد أخذه ، ومنهم من قال : (للصياد ، وعليه وزر الغصب) . «إتحاف» (٦/٥٦).

ويليه البيعُ في وقتِ النداء ؛ فإنَّه ضعيفُ التعلقِ بمقصودِ العقدِ ، وإنْ ذهبَ قومٌ إلى فسادِ العقد<sup>(١)</sup> ؛ إذْ ليسَ فيه إلا أنَّه اشتغلَ بالبيعِ عنْ واجبِ آخرٍ كانَ عليهِ ، ولوْ أفسدَ البيعُ بمثلِه .. لأفسدَ بيعَ كُلَّ مَنْ عليهِ زكاةُ درهمٍ أو صلاةً فائتةً وجوبُها على الفورِ ، أوْ في ذمَّتهِ مظلمةً دانِي ؛ فإنَّ الاشتغالَ بالبيعِ مانعٌ لُّه عنِ القيامِ بالواجباتِ ، فليسَ للجمعةِ إلَّا الوجوبُ بعدَ النداءِ .

وينجرُ ذلكَ إلى ألا يصحَّ نكاحُ أولادِ الظلمةِ وكلُّ مَنْ في ذمَّتهِ درهمٌ ؛ لأنَّه اشتغلَ بقولِه عنِ الفعلِ الواجبِ عليهِ ، إلَّا أنَّه مِنْ حيثُ وردَ في يومِ الجمعةِ نهيٌ على الخصوصِ .. ربَّما سبقَ إلى الأفهامِ خصوصُ فيهِ ، فتكونُ الكراهةُ أشدُّ ، ولا بأسَ بالحذرِ منهُ ، ولكنْ قدْ ينجرُ إلى الوسواسِ ، حتَّى يتحرَّجَ عنْ نكاحِ بناتِ أربابِ المظالمِ وسائرِ معاملاتِهِمْ .

وقدْ حُكِيَ عنْ بعضِهِمْ أنَّه اشتريَ شيئاً مِنْ رجلٍ ، فسمعَ أنَّه اشتراهُ يومَ الجمعةِ ، فردهُ ؛ خيفةً أنْ يكونَ ذلكَ مِمَّا اشتراهُ وقتَ النداءِ ، وهذا غايةُ المبالغةِ ؛ لأنَّه ردَ بالشكِّ ، ومثلُ هذا الوهمِ في تقديرِ المنهيِ أوِ المفسداتِ لا ينقطعُ عنِ يومِ السبتِ وسائرِ الأيامِ ، والورعُ حسنٌ ، والمبالغةُ فيهِ أحسنُ ، ولكنْ إلى حدٍ معلومٍ ، فقدْ قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلَّكَ الْمُتَنَطِّعُونَ »<sup>(٢)</sup> .

(١) وهم أصحابُ مالك وأحمد ، فقالوا : إنَّ البيعَ في باطل ، والعقدُ فاسدٌ . « إتحاف » ٥٧/٦ .

(٢) رواه مسلم ( ٢٦٧٠ ) .

فليحذر من أمثال هذه المبالغات؛ فإنها وإن كانت لا تضر صاحبها.. ربما أوهمت عند الغير أنَّ مثل ذلك مهمٌ، ثم يعجز عما هو أيسرُ منه، فيترك أصل الورع، وهو مستند أكثر الناس في زماننا هذا؛ إذ ضيق عليهم الطريق، فأيسوا عن القيام به، فاطرحوه، فكما أنَّ الموسوس في الطهارة قد يعجز عن الطهارة فيتركها، فكذا بعض الموسوسين في الحلال سبق إلى أوهامهم أنَّ مال الدنيا كله حرامٌ، فتوسّعوا، وتركوا التمييز، وهو عين الضلال.

وأمّا مثال اللواحق: فهو كلُّ تصرُّفٍ يفضي في سياقه إلى معصية، وأعلاه بيع العنْب من الخمار، وبيع الغلام من المعروف بالفجور بالغلمان، وبيع السيف من قطاع الطريق.

وقد اختلف العلماء في صحة ذلك، وفي حل الشمن المأخذ منه، والأقى: أنَّ ذلك صحيحٌ، والمأخذ حلالٌ، والرجل عاصٍ بعقده، كما يعصي بالذبح بالسكين المغصوب والذبيحة حلالٌ، فإنه يعصي عصيان الإعانة على المعصية؛ إذ لا يتعلّق ذلك بعين العقد، فالمأخذ مكرورة كراهة شديدة، وتركه من الورع المهم، وليس بحرام<sup>(١)</sup>.

ويليه في الرتبة بيع العنْب ممَّن يشرب الخمر ولم يكن خماراً، وبيع

(١) وبه قال أبو حنيفة، وذهب أحمد إلى أنه باطل، وقال مالك: يفسخ البيع ما لم يفت، فإن فات.. تصدق بشمنه. «إتحاف» (٥٨/٦).

السيفِ ممَّن يغزو ويظلمُ أيضًا ؛ لأنَّ الاحتمالَ قدْ تعارضَ ، وقدْ كرَهَ السلفُ  
بيعَ السيفِ في وقتِ الفتنةِ ؛ خيفةً مِنْ أَنْ يشتريهُ ظالمٌ ، فهذا ورعٌ فوقُ  
الأولِ ، والكرامةُ فيه أخفُ .

وilyie ما هو مبالغةٌ ، ويكادُ يلتحقُ بالوسواسِ - وهو قولُ جماعةٍ - أنه  
لا تجوزُ معاملةُ الفلاحينَ بآلاتِ الحربِ ؛ لأنَّهم يستعينونَ بها على الحراثةِ  
ويبيعونَ الطعامَ منَ الظلمةِ ، فلا يُباعُ منهمُ البقرُ ولا الفدانُ وألاتُ  
الحربِ<sup>(١)</sup> ، وهذا ورعُ الوسوسَةِ ؛ إذ ينجرُ إلى ألا يُباعَ منَ الفلاحِ طعامٌ ؛  
لأنَّه يتقوَى به على الحراثةِ ، ولا يُسقى منَ الماءِ العامَّ لذلكَ ، ويتنهي هذا  
إلى حدَ التنطُّعِ المنهيُ عنَّهُ ، وكلُّ متوجَّهٍ إلى شيءٍ على قصدِ خيرٍ لا بدَ وأنْ  
يسرفَ إنْ لمْ يزُمهُ العلمُ المحققُ<sup>(٢)</sup> ، وربَّما يقدُّمُ على ما يكونُ بدعةً في  
الدينِ ليستضرَّ الناسُ بعدهِ بها ، وهو يظنُّ أنَّه مشغولٌ بالخيرِ ، ولهذا قالَ  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفْضَلِي عَلَى أَدْنَى رَجُلٍ مِّنْ  
أَصْحَابِي »<sup>(٣)</sup> ، والمتنطعونَ هُمُ الَّذِينَ يُخْشَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ قِيلَ  
فيهمْ : « الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَخْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا » .

(١) الفدان : آلةُ الحربِ ، ويطلقُ على الثورينِ يحرثُ عليهما في قرآن .

(٢) يزُمهُ : يمنعه . « إتحاف » (٥٨/٦) ، وفي (ب) : (يلزمه) .

(٣) رواه الترمذى (٢٦٨٥) .

وبالجملة : لا ينبغي أن يشتغل الإنسان بدقائق الورع إلا بحضوره عالم متقدٍ ؛ فإنه إذا جاوزَ ما رُسمَ له ، وتصرَّفَ بذهنهِ مِنْ غيرِ سِماعٍ .. كانَ ما يفسدُهُ أكثرَ ممَّا يصلحُهُ .

وقد روِيَ عنْ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ رضيَ اللهُ عنْهُ أَنَّهُ أحرقَ كرمهُ خوفاً مِنْ أَنْ يُباعَ العنْبُ ممَّنْ يتَخَذُهُ خمراً ، وهَذَا لَا أَعْرُفُ لِهِ وجهاً<sup>(١)</sup> ، إِنْ لَمْ يَعْرُفْ هُوَ سبباً خاصاً يُوجِبُ الإِحْرَاقَ ؛ إِذْ مَا أحرقَ نَحْيَلَهُ وَكَرْمَهُ مِنْ كَانَ أَرْفَعَ قَدْرًا مِنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَوْ جَازَ هَذَا .. لِجَازَ قَطْعُ الذَّكَرِ خِيفَةً مِنَ الزَّنا ، وَقَطْعُ اللسانِ خِيفَةً مِنَ الْكَذْبِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الإِتْلَافَاتِ .



وأَمَّا المقدماتُ : فلتطرُّقُ المعصيةِ إِلَيْهَا أَيْضًا ثَلَاثُ درجاتٍ :

الدرجةُ العليا التي تشتدُّ الکراهةُ فيها : ما بقيَ أثراً في المتناولِ ؛ كالأكلِ مِنْ شاءَ عُلِفَتْ بعلفِ مغصوبٍ ، أوْ رَعَتْ في مرعى حرامٍ ؛ فإنَّ ذلكَ معصيةٌ ، وقدْ كانَ سبباً لبقائِها<sup>(٢)</sup> ، وربما يكونُ الباقي مِنْ دمِها ولحمِها وأجزاءِها مِنْ ذلكَ العلفِ .

وهَذَا الورعُ مهِمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ واجباً ، وَنُقلَ ذَلِكَ عَنْ جماعةٍ مِنْ

(١) ولعل ذلك السبب الخاص أن الكرم المذكور كان قد تعود الخمار بأخذ عنبه في كل ستة ، فرأى المصلحة في إحراقه . « إتحاف » (٥٩/٦) .

(٢) أي : العلف المذكور . « إتحاف » (٥٩/٦) .

السلف ، وكان لأبي عبد الله الطوسي الترُوغبَذِي<sup>(١)</sup> شاة يحملها على رقبته كل يوم إلى الصحراء ، ويرعاها وهو يصلّي ، وكان يأكلُ من لبِّها ، فغفل عنها ساعة ، فتناولتْ مِنْ ورقِ كرم على طرفِ بستانِ ، فتركَها في البستانِ ، ولم يستحلَّ أخذَها .

فإنْ قيلَ : فقدْ رُويَ عنْ عبد اللهِ بنِ عمرٍ وعبيد اللهِ رضيَ اللهُ عنْهُمَا أَنَّهُمَا اشتريا إبلًا ، فبعثاها إلى الحمى<sup>(٢)</sup> ، فرعتْ فِيهِ إِلَّهُمَا حَتَّى سَمِّنَتْ ، فقَالَ عَمَرُ رضيَ اللهُ عنْهُ : أَرَعَيْتُمَا فِي الْحَمَى ؟ فَقَالَا : نَعَمْ ، فَشَاطَرَهُمَا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى الْلَّحْمَ الْحَاصِلَ مِنَ الْعَلْفِ لِصَاحِبِ الْعَلْفِ ، فَلَيُوجَبُ هَذَا تَحْرِيمًا .

قلنا : ليس كذلك ، فإنَّ العلفَ يفسدُ بالأكلِ ، واللحمُ خلقٌ جديدٌ ، وليسَ هُوَ عينَ العلفِ ، فلا شرکةَ لصاحبِ العلفِ شرعاً ، ولكنَّ عمرَ غرَّهُمَا قيمةَ الكالِّ ، ورأى ذلكَ مثلَ شطَرِ الإبلِ ، فأخذَ الشطرَ بالاجتهادِ ؛ كما شاطَرَ سعدَ بنَ أبي وقاصٍ مالهُ لِمَا قدمَ منَ الكوفةِ ، وكذلكَ شاطَرَ

(١) عارف زاهد مشهور ، نسبته إلى ترُوغبَذِي ؛ بضمتين ومعجمة ساكنة وفتح الموحدة وذال معجمة ، قرية من قرى طوس .

(٢) أي : حمى النقيع بالنون والكاف ، وهي الأرض التي كان حماها أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لإبل الصدقة خاصة . « إتحاف » (٥٩/٦) .

أبا هريرة رضي الله عنه ؛ إذ رأى أن كل ذلك لا يستحقه العامل ، ورأى شطر ذلك كافياً على حق عملهم ، وقدره بالشطر اجتهاداً .

**الرتبة الوسطى** : ما نقل عن بشير بن الحارث من امتناعه عن ماء يُساق في نهر قد احتفره الظلمة ؛ لأن النهر موصل إليه ، وقد عصي الله بحفره ، وامتناع آخر عن بِكْرٍ مُسقى بماء يجري في نهر حُفَرَ ظلماً ، وهو أرفع منه وأبلغ في الورع ، وامتناع آخر من الشرب من مصانع السلاطين في الطرق ، وأعلى من ذلك امتناع ذي النون من طعام حلال أوصل إليه على يد سجان وقوله : إنه جاءني على طبق ظالم<sup>(١)</sup> ، ودرجات هذه الرتب لا تنحصر .

**الرتبة الثالثة** ، وهي قريب من الوسواس والمباغة : أن يمتنع من حلال وصل على يد رجل عصى الله تعالى بالزنا أو القذف ، وليس هذا كما لو عصى بأكل الحرام ، فإن الموصى قوته الحاصلة من الغذاء الحرام ، والزنا والقذف لا يوجب قوّة يُستعان بها على العمل ، بل الامتناع من أخذ حلال وصل على يد كافر وسواس ، بخلاف أكل الحرام ؛ إذ الكفر لا يتعلّق بحمل الطعام ، وينجر هذا إلى ألا يؤخذ من يد من عصى الله ولو بغيبة أو كذبة ، وهو غاية التنطع والإسراف .

(١) قوت القلوب (٢/١٩١) .

فليضبط ما عرفَ مِنْ ورِعِ ذِي النُّونِ وبشِّرِ بِالْمُعْصِيَةِ فِي السَّبِّ  
الْمُوَصِّلِ ؛ كَالنَّهَرِ وَقُوَّةِ الْيَدِ الْمُسْتَفَادَةِ بِالغَذَاءِ الْحَرَامِ .

ولو امتنعَ عنِ الشربِ بالكوزِ لِأَنَّ الْفَحَّارَ<sup>(١)</sup> الَّذِي عَمِلَ الكوزَ كَانَ قَدْ  
عَصَى اللَّهَ يَوْمًا بِضَرْبِ إِنْسَانٍ أَوْ شَتْمِهِ . لَكَانَ هَذَا وَسَاوسًا ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ  
لَحْمِ شَاةٍ سَاقَهَا آكُلُ حَرَامٍ . فَهَذَا أَبْعَدُ مِنْ يَدِ السَّجَاجِنِ ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَسْوَفُ  
قُوَّةُ السَّجَاجِنِ ، وَالشَّاةُ تَمْشِي بِنَفْسِهَا ، وَالسَّائِقُ يَمْنَعُهَا عَنِ الْعَدْوَلِ فِي الطَّرِيقِ  
فَقَطْ ، فَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْوَسَاسِ .

فَانظُرْ كَيْفَ تَدْرَجَنَا فِي بَيَانِ مَا تَتَدَاعَى إِلَيْهِ هَذِهِ الْأَمْوَرُ .



واعلمْ : أَنَّ كُلَّ هَذَا خَارِجٌ عَنْ فَتْوَى عَلَمَاءِ الظَّاهِرِ ؛ فَإِنَّ فَتْوَى الْفَقِيهِ  
تَخْتَصُّ بِالدَّرْجَةِ الْأُولَى الَّتِي يَمْكُنُ تَكْلِيفُ عَامَّةِ الْخَلْقِ بِهَا ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا  
عَلَيْهِ . لَمْ يَخْرُبِ الْعَالَمُ ، دُونَ مَا عَدَاهُ مِنْ وَرِعِ الْمُتَقِينَ وَالصَّالِحِينَ<sup>(٢)</sup> .

وَالْفَتْوَى فِي هَذَا : مَا قَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوَابِصَةً ؛ إِذْ قَالَ لَهُ :  
« اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَوْكَ وَأَفْتَوْكَ وَأَفْتَوْكَ »<sup>(٣)</sup> ، وَعَرَفَ ذَلِكَ إِذْ قَالَ :

(١) الْفَحَّارُ هُنَا : الَّذِي يَعْمَلُ الْأَوَانِي مِنَ الطِّينِ ، فَهُوَ كَالْحَدَادِ وَالْحَاسِ .

(٢) إِذْ الْاجْتِمَاعُ عَلَى وَرِعِ الْمُتَقِينَ وَالصَّالِحِينَ يَؤْدِي إِلَى خَرَابِ الْعَالَمِ كَمَا سَبَقَ لِلْمُصْنَفِ بِيَانِهِ .

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي « مَسْنَدِهِ » (٤/٢٢٨) .

«الإثم حواز القلوب»<sup>(١)</sup> ، وكل ما حاك في صدر المريد من هذه الأسباب فلو أقدم عليه مع حزاوة القلب .. استضرر به ، وأظلم قلبه بقدر الحزاوة التي يجدها ، بل لو أقدم على حرام في علم الله تعالى وهو يظن أنه حلال .. لم يؤثر ذلك في قساوة قلبه ، ولو أقدم على ما هو حلال في فتوى علماء الظاهرين ولكن يجد حزاوة في قلبه .. فذلك يضره .

وإنما الذي ذكرناه في النهي عن المبالغة أردنا به أن القلب الصافي المعتدل هو الذي لا يجد حزاوة في مثل تلك الأمور ، فإن مال قلب موسوس عن الاعتدال ، ووجد الحزاوة ، فأقدم مع ما يجد في قلبه .. فذلك يضره ؛ لأنّه مأخوذ في حق نفسه بينه وبين الله تعالى بفتوى قلبه ؛ ولذلك شدّ على الموسوس في الطهارة ونية الصلاة ؛ فإنه إذا غلب على قلبه أن الماء لم يصل إلى جميع أجزائه بثلاث مرات لغلبة الوسوسه عليه .. فيجب عليه أن يستعمل الرابعة ، وصار ذلك حكما في حقه وإن كان مخطئا في نفسه .

**وأولئك قوم شددوا فشدّ الله عليهم ، ولذلك شدّ على قوم موسى**

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٤٩/٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٦٨٩٢) ، وهو موقف على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . وحواز القلوب - بشدید الزاي - : جمع حزاوة ، وهي الأمور التي تحز فيها ؛ أي : تؤثر كما يؤثر الحزن في الشيء ، وهو ما يخطر فيها من أن تكون معاصي لفقد الطمأنينة إليها . ورواه شمر : «الإثم حواز القلوب» بشدید الواو ؛ أي : يحوزها ويتملكها ويغلب عليها ، ويروى : «الإثم حزار القلوب» بزایین ، الأولى مشددة وهي فعال من الحزن .

عليه السلام لمما استقصوا في السؤال عن البقرة ، ولو أخذوا أوّلاً بعموم لفظِ البقرة وكل ما ينطلق عليه اسم البقرة .. لأجزاءٍ من ذلك .

فلا تغفل عن هذه الدقائق التي رددناها نفياً وإثباتاً ؛ فإنَّ من لا يطّلع على كنه الكلام ولا يحيط بمحاجعه .. يوشك أن يزل في درك مقاصده .

وأمّا المعصية في العوض .. فلها أيضاً درجات :

الدرجة العليا : التي تشتمل الكراهة فيها : أن يشتري شيئاً في الذمة ويقضي ثمنه من غصب أو مال حرام ، فيُنظر ؛ فإن سلم البائع إليه الطعام قبل قبض الثمن بطريق قلبه ، فأكله قبل قضاء الثمن .. فهو حلال ، وتركه ليس بواجب بالإجماع ؛ أعني : قبل قضاء الثمن ، ولا هو أيضاً من الورع المؤكَد .

فإنْ قضى الثمن بعد الأكل من الحرام .. فكانه لم يقض الثمن ، ولو لم يقضه أصلاً .. لكان متقدلاً للمظلمة بتزك ذمته مرتنة بالذين ، ولا ينقلب ذلك حراماً .

فإنْ قضى الثمن من الحرام ، وأبرأه البائع مع العلم بأنه حرام .. فقد برئت ذمته ، ولم يقع عليه إلا مظلمة تصرُفه في الدرارِم الحرام بصرفها إلى البائع ، وإنْ أبرأه على ظن أنَّ الثمن حلال .. فلا تحصل البراءة ؛ لأنَّه يبرئه مما أخذَه إبراء استيفاء ، ولا يصلح ذلك للإيفاء .

فهذا حكم المشترى والأكل منه وحكم الذمة .

وإن لم يسلم إليه بطيبة قلب ولكن أخذه .. فأكله حرام ، سواء أكله قبل توفية الثمن من الحرام أو بعده ؛ لأن الذي نرى الفتوى به ثبوت حق الحبس للبائع حتى يتعين ملكه باقباض النقد كما تعين ملك المشترى ، وإنما يبطل حق حبسه إما بالإبراء ، أو الاستيفاء ، ولم يجر شيء منها ، ولكن أكل ملك نفسه ، وهو عاصي به عصيان الراهن للطعام إذا أكله بغير إذن المرتهن<sup>(١)</sup> ، وبينه وبين أكل طعام الغير فرق ، ولكن أصل التحريم شامل ، هذا كله إذا قبض قبل توفية الثمن ؛ إما بطيبة قلب البائع ، أو من غير طيبة قلبه .

فاما إذا وفى الثمن الحرام أو لا ثم قبض ؛ فإن كان البائع عالماً بأن الثمن حرام ومع هذا أقبض المبيع .. بطل حق حبسه وبقي له الثمن في ذمته ؛ إذ ما أخذه ليس بشمن ، ولا يصير أكل المبيع حراماً بسبب بقاء الثمن .

فاما إذا لم يعلم أنه حرام وكان بحيث لُ علم لما رضي به ولا أقبض المبيع .. فحق حبسه لا يبطل بهذا التليس ، فأكله حرام تحريم أكل المرهون إلى أن يرثه أو يوفى من حلال ، أو يرضى هو بال Haram ويرى ، فيصح إبراؤه ، ولا يصح رضاه بالحرام .

(١) إذ لو رهن الإنسان طعاماً عند غيره .. فلا يجوز لذلك الإنسان التصرف فيه بالأكل أو غيره إلا إن أذن له المرتهن . « إتحاف » (٦١/٦) .

فهذا مقتضى الفقه وبيان الحكم في الدرجة الأولى من الحل والحرمة ، فاما الامتناع عنه .. فمِنَ الورع المهم ؛ لأنَّ المعصية إذا تمكنت مِنَ السبب الموصل إلى الشيء .. تشتدُّ الكراهة فيه كما سبق ، وأقوى الأسباب الموصلة الثمن ، ولو لا الثمنُ الحرام .. لما رضي البائع بتسليميه إليه ، فرضاه لا يخرجُه عن كونه مكروهاً كراهةً شديدةً ، ولكن العدالة لا تنخرم به ، وتزول به درجة التقوى والورع .

ولو اشتري سلطانٌ مثلاً ثوباً أو أرضاً في الذمة وبفضله برضاء البائع قبل توفيقه الثمن ، وسلمه إلى فقيه أو غيره صلة أو خلعة وهو شاكٌ في أنه سيقضي ثمنه من الحلال أو الحرام .. فهذا أخف ؛ إذ وقع الشك في تطريق المعصية إلى الثمن ، وتفاوت خفتته بتفاوت كثرة الحرام وقلته في مال ذلك السلطان ، وما يغلب على الظن فيه ، وبعضه أشدُّ من بعض ، والرجوع فيه إلى ما ينقدح في القلب .

الرتبة الوسطى : ألا يكون العوض غصباً ولا حراماً ، ولكن يتهدأ لمعصية ؛ كما لو سلم عوضاً عن الثمن عيناً والأخذ شاربُ خمر ، أو سيفاً وهو قاطع طريق ، فهذا لا يوجب تحريمها في مبيع اشتراكه في الذمة ، ولكن يقتضي فيه كراهة دون الكراهة التي في الغصب ، وتفاوت درجات هذه الرتبة أيضاً بتفاوت غلبة المعصية على قابض الثمن وندورها .

ومهما كان العوض عملاً حراماً.. فبذله حرام ، وإن احتمل تحريمه ولكن أبى بظن .. فبذله مكروه ، وعليه يتزل عندي النهي عن كسب الحجّام وكراهته<sup>(١)</sup> ؛ إذ نهى عليه الصلاة والسلام عنه مرات ، ثم أمر بأن يعلف الناضح<sup>(٢)</sup> ، وما سبق إلى الوهم من أن سبب مباشرة النجاسة والقدر فهو فاسد ؛ إذ يجب طرده في الدباغ والكتناس ، ولا قائل به .

فإن قيل به .. فلا يمكن طرده في القصّاب ؛ إذ كيف يكون كسبه مكروهاً وهو بدل عن اللحم ، واللحم في نفسه غير مكروه ، ومخامرة القصّاب للنجاسة أكثر منه للحجّام والفصاد ، فإن الحجّام يأخذ الدم بالمخجمة ويمسحه بالقطنة .

ولكن السبب أن الحجامة والفصاد جراحة ، وهي تخرير لبنيّة الحيوان وإخراج لدمه وبه قوام حياته ، والأصل فيه التحرير ، وإنما يحل لضرورة ، وتعلم الحاجة والضرورة بحدس واجتهاد ، وربما يظن نافعاً ويكون ضاراً ، فيكون حراماً عند الله تعالى ، ولكن حكم بحله بالظن والحدس ، ولذلك لا يجوز للفصاد فضل عبد ولا صبي ولا معتوه إلا بإذن ولية قوله طيب ،

(١) إذ روى مسلم (١٥٦٨) مرفوعاً : « ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وكسب الحجام خبيث » ، وعند النسائي (٣١٠/٧) وابن ماجه (٢١٦٥) صريح النهي عن كسب الحجام .

(٢) فقد روى أبو داود (٣٤٢٢) ، والترمذى (١٢٧٧) ، وابن ماجه (٢١٦٦) عن مُحييصة أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام ، فنهاه عنها ، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال : « أعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك » .

ولولا أنه حلال في الظاهر.. لما أعطي عليه الصلاة والسلام أجرة الحجّاج<sup>(١)</sup> ، ولولا أنه يحتمل التحرير.. لما نهى عنه ، فلا يمكن الجمع بين إعطائه ونهيه إلا باستنباط هذا المعنى .

وهذا كان ينبغي أن نذكره في القرائن المقرونة بالسبب ؛ فإنّه أقرب إلى .

**الرتبة السفلية** : وهي درجة الوسوس : وذلك أن يحلف إنسان على لا يلبس من غزل أمّه ، فباع غزلها ، واشترى بشمته ثوباً ، فهذا لا كراهيّة فيه ، والورع عنه وسوءة . وروي عن المغيرة أنه قال في هذه الواقعه : لا يجوز ، واستشهد بأن النبي صلّى الله عليه وسلم لعن اليهود ؛ إذ حرمّت عليهم الخمور ، فباعوها وأكلوا أثمانها<sup>(٢)</sup> ، وهذا غلط ؛ لأنّ بيع الخمور باطل ؛ إذ لم يبق للخمر منفعة في الشرع ، وثمن البيع الباطل حرام<sup>(٣)</sup> .

(١) كما في «البخاري» (٢١٠٣) ، و«مسلم» (١٢٠٢) وفيه : (ولو كان حراماً.. لم يعطه) .

(٢) ما رواه البخاري (٢٢٢٣) ، ومسلم (١٥٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما : (بلغ عمر أن فلاناً باع خمراً فقال : قاتل الله فلاناً ، ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «قاتل الله اليهود ، حرمّت عليهم الشحوم ، فجملوها ، فباعوها» ، ولفظ (الشحوم) وما يناسبه في السياق هو في (ب) ، وسيأتي الكلام عليه .

(٣) سبق أن أصل الحديث جاء بلفظ (الشحوم) لا (الخمور) ، ومع هذا فالشاهد لا يبطل ؛ إذ الشحوم حكمها عند اليهود حكم الخمر في إثبات الحرمة ، وبيع الخمر =

وليس هذا من ذلك بل مثال هذا : أن يملك الرجل جارية هي اخته من الرضاع ، فباعها بجارية أجنبية ، فليس لأحد أن يتورع عنه ، ويشبه ذلك بيع الخمر ، فهذا غاية السرف في هذا الطرف .

وقد عرفا جميع الدرجات وكيفية التدرج فيها ، وإن كان تفاوت هذه الدرجات لا ينحصر في ثلاث أو أربع ولا في عدد ، ولكن المقصود من التعديد التقرير والتفهم .

فإن قيل : فقد قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ اشترى ثُوباً بعشرة دراهم فيها درهم حرام .. لم يقبل الله له صلاة ما كان عليه » ، ثم أدخل ابن عمر أصبعيه في أذنيه وقال : ( صُمِّتَا إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ )<sup>(١)</sup> .

= والشحم عندهم باطل ، وثمنه حرام ، وهذا مستفاد من تشبيه سيدنا عمر الخمر بالشحم ، قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ( ٤١٥ / ٤ ) : ( ووجه تشبيه عمر بيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما ) ، وبالتعيين : النهي عن الانتفاع بهما ؛ وعليه يكون إثبات لفظ ( الشحوم ) ومشتقاته لهذا الجذر في السياق كما جاء في ( ب ) وعدم مخالفته المصنف لنص الحديث .. غير بعيد .

وقال الحافظ الزبيدي : ( هذا إن ثبت أن المغيرة رضي الله عنه رفعت إليه هذه الحادثة بعينها من طريق صحيحة وأجاب بما تقدم ، فإني لم أر رواية المغيرة لهذا الحديث في مطانها ، والله أعلم ) . « إتحاف » ( ٦٤ / ٦ ) .

(١) رواه أحمد في « المسند » ( ٩٨ / ٢ ) .

قلنا : ذلك محمولٌ على ما لو اشتري عشرةٍ بعینها لا في الذمة ،  
وإذا اشتري في الذمة .. فقد حكمنا بالتحريم في أكثر الصور ، فليُحمل  
عليها .

ثم كم من مِلكٍ يُتوعدُ عليه بمنع قبول الصلاة لمعصية تطرّقت إلى سببه ،  
وإن لم يدل ذلك على فساد العقد ؛ كالمشترى في وقت النداء وغيره .



## المشار الرابع : الاختلاف في الأدلة

فإن ذلك كالاختلاف في السبب؛ لأن السبب سبب لحكم الحل والحرمة، والدليل سبب لمعرفة الحل والحرمة، فهو سبب في حق المعرفة، وما لم يثبت في معرفة العبد.. فلا فائدة في ثبوته في نفسه وإن جرى سببه في علم الله.

وهو إما أن يكون لتعارضِ أدلة الشرع، أو لتعارضِ العلاماتِ الدالة، أو لتعارضِ المتشابه.

### القسم الأول : أن تعارضَ أدلةُ الشرع :

مثلُ تعارضِ عمومينِ من القرآنِ أو السنةِ، أو تعارضِ قياسينِ، أو تعارضِ قياسٍ وعمومٍ.

وكل ذلك يورثُ الشكَّ، ويرجعُ فيه إلى الاستصحابِ، أو الأصلِ المعلوم قبله إن لم يكن ترجيحاً، فإن ظهرَ ترجيحاً في جانبِ الحظرِ.. وجَبَ الأخذُ به، وإن ظهرَ في جانبِ الحلِ.. جازَ الأخذُ به، ولكنَ الورع تركُه.

واتقاءُ مواضع الخلافِ مهمٌ في الورع في حقِ المفتى والمقلدِ، وإن كان المقلدُ يجوزُ له أن يأخذ بما أفتى له مقلدُه الذي يظنُ أنه أفضلُ علماء بلدهِ،

ويعرف ذلك بالتسامع ، كما يعرف أفضل أطباء البلد بالتسامع والقرائن وإن كان لا يحسن الطب .

وليس للمستفتى أن ينتقد من المذاهب أسهلها عليه وأوسعها<sup>(١)</sup> ، بل عليه أن يبحث حتى يغلب على ظنه الأفضل ، ثم يتبعه فلا يخالفه أصلاً .

نعم ، إن أفتى له إمامه بشيء والإمام فيه مخالف ؛ فالفارق من الخلاف إلى الإجماع من الورع المؤكّد ، وكذا المجتهد إذا تعارضت عنده الأدلة ، ورجح جانب الحل بحدس وتخمين وظن .. فالورع له الاجتناب ، فلقد كان المفتون يفتون بحل أشياء لا يقدمون عليها قط ؛ توڑعاً منها ، وحذرًا من الشبهة فيها .

ولنقسم هذا أيضًا على ثلاثة مراتب :

- الرتبة الأولى : ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه : وهو ما يقوى فيه دليل المخالف ويدق وجه ترجيح المذهب الآخر عليه .

فمن المهمات التورع عن فريسة الكلب المعلم إذا أكل منها وإن أفتى المفتى بأنه حلال ؛ لأنَّ الترجيح فيه غامض ، وقد اخترنا أنَّ ذلك حرام ، فهو أقيس قولِ الشافعي رحمه الله ، ومهما وجد للشافعي قولٌ جديدٌ موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله أو غيره من الأئمة .. كان الورع فيه مهمًا ، وإن أفتى المفتى بالقول الآخر .

(١) ينتقد هنا : يختار وينتفي .

ومن ذلك: الورع عن متروك التسمية وإن لم يختلف فيه قول الشافعي<sup>(١)</sup>، لأن الآية ظاهرة في إيجابها ، والأخبار متوازدة فيها ؛ فإنَّه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لكل من سأله عن الصيد : « إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه.. فكُلْ »<sup>(٢)</sup> ، ونُقلَ ذلك على التكرار ، وقد شهَرَ الذبح بالتسمية<sup>(٣)</sup> ، وكل ذلك يقوِي دليلاً لاشتراط ، ولكن لما صَحَّ قوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « المؤمن يذبح على اسم الله تعالى سَمَّاً أو لم يسمّ »<sup>(٤)</sup> ؛ فاحتمل أن يكون

(١) إذ رأى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أن التسمية سنة مستحبة ، وقال في « الأم » (٥٩٣/٣) : (لأن المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وإن نسي ) ، ويتجلى الورع في هذه المسألة فيما إذا تعمد الذابح ترك التسمية ؛ إذ الجمهور على حرمة أكل مثل هذه الذبيحة ، والشافعية على الكراهة . انظر « الإتحاف » (٦٦/٦) ، وتعليق المصنف الآتي هو بيان لمثار الشبهة في هذه المسألة .

(٢) رواه البخاري (١٧٥) ، ومسلم (١٩٢٩) .

(٣) ومنه ما رواه البخاري (٢٤٨٨) ، ومسلم (١٩٦٨) : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه.. فكلوه ليس السنن والظفر... » الحديث .

(٤) وقد رواه أبو داود في « المراسيل » (٣٦٩) عن الصلت أن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « ذبيحة المسلم حلال ، ذكر اسم الله أو لم يذكر » ، وعند البيهقي في « السنن الكبرى » (٢٣٩/٩) : عن ابن عباس رضي الله عنهما فيمن ذبح ونسي التسمية قال : (المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية) ، وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٦٣٦/٩) : (الحديث الذي اعتمد عليه - أي : الإمام الغزالى - وحكم بصحته . بالغ النوى في إنكاره فقال : هو مجمع على ضعفه ، قال : وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : منكر لا يحتاج به) ، ثم ذكر حديث أبي داود المرسل وقال : (الصلت يقال له : السدوسي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وهو مرسل جيد) ، وانظر « الإتحاف » (٦٧/٦) .

هذا عاماً موجباً لصرف الآية وسائر الأخبار عن ظواهرها ، ويحتمل أن يُخصَّ هذا بالناسي وتُترك الظواهر ولا تُؤْوَل ، وكان حمله على الناسي ممكناً ؛ تمهيداً لعدره في ترك التسمية بالنسيا ، وكان تعميمه وتأويل الآية ممكناً إمكاناً أقرب . . رجحنا ذلك ، ولا ينكر رفع الاحتمال المقابل له ، فالورع عن مثل هذا مهمٌ واقعٌ في الدرجة الأولى .



- **الثانية** : وهي تزاحم درجة الوسوس : أن يتورع الإنسان عن أكل الجنين الذي يصادف في بطن الحيوان المذبوح ، وعن الضب ، وقد صح في الصحاح من الأخبار حديث الجنين وأن ذكاته ذكاء أمّه صحة لا يتطرق احتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنته<sup>(١)</sup> ، وكذلك صح أنَّه أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل ذلك في « الصحيحين »<sup>(٢)</sup> .

فالظن بأبي حنيفة أنه لم تبلغه هذه الأحاديث ، ولو بلغته . . لقال بها إنَّه أنصاف ، وإن لم ينصف منصف فيه . . كان خلافه غلطًا لا يعتد به ولا يورث

(١) رواه أبو داود (٢٨٢٧) ، والترمذى (١٤٧٦) ، وابن ماجه (٣١٩٩) ، وقد أشار الحافظ ابن الملقن في « البدر المنير » (٤٠٠/٩) ، والحافظ العراقي في « تخريجه » كما في نسخة الحافظ الزبيدي (٧٠/٦) إلى أن المصنف هنا تبع في حكمه على هذا الحديث شيخه إمام الحرمين الجويني في « الأساليب » ، وكلام المصنف في هذه الرتبة والتي قبلها صاغه الإمام النووي في « المجموع » (٣٢٦/٩) .

(٢) رواه البخاري (٢٥٧٥) ، ومسلم (١٩٤٧) .

شبهة<sup>(١)</sup> ؛ كما لو لم يخالف ، وعلم الشيء بخبر الواحد<sup>(٢)</sup> .

(١) القول بالكراءة أو الحرمة في أكل الضب ليس هو قول أبي حنيفة وحده ، بل هو قول الكوفيين غيره ، كما حكاه ابن بطال ، وحكاه ابن المنذر عن علي ، وابن حزم عن جابر ، وهو عند مسلم (١٩٦١) . انظر «الإتحاف» (٧٢/٦) .

وقد روى أبو داود (٣٧٩٦) عن عبد الرحمن بن شبل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب ، وروى أحمد في «المسنن» (١٠٥/٦) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٦١) واللفظ له ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ضب ، فلم يأكل منه ، فقلت : يا رسول الله ؟ ألا أطعمه السؤال ؟ قال : «لا أطعم السؤال إلا ما أكل منه» . قال الحافظ البدر العيني في «عملة القاري» (١٣٤/١٣) : (وقال أصحابنا : الأحاديث التي وردت بإباحة أكل الضب منسوبة بأحاديثنا ) إلى آخر كلامه .

وعليه : فحدث : «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ليس كما قال المصنف من كونه لا يتطرق الاحتمال إلى متنه ، وقد قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٠١/٩) بعد أن نقل قول المصنف في الحكم على هذا المتن حجة من ذهب إلى ترك الاحتجاج به كابن حزم والإشبيلي : (وهذا من العجب العجاب ، وخير الأمور أوسطها) ، ثم لا تقف المسألة على صحة متنه ؟ فإن الاحتمال متطرق إلى فهمه ، وهذا ما لا حاجة فيه إلى الرد ، ثم قول الحنفية بالكراءة في أكل الضب له أصل ، أيًا كان هذا الأصل ، بل إن الاقتداء بتركه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأكله تقدراً - وهو ما لا يخالف فيه أحد - لا يبعد فيه التسنين والتورع ؛ لوجود صورة القدوة به صلى الله عليه وسلم .

إذاً ، فأمثلة هذه الرتب تتفاوت بتفاوت أقوال المجتهدين ومقلديهم ، مما يكون مباحثاً دون شبهة .. قد يكون حراماً أو فيه شبهة عند بعض المجتهدين المتبعين ، وللتوضيع في هذا الموضوع يرجع إلى كتاب : «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» للعلامة الشيخ محمد عمارة نفع الله به فإنه نافع .

(٢) وهو ما سيأتي الحديث عنه في الرتبة الثالثة الآتية .

- **الرتبة الثالثة** : ألا يشتهر في المسألة خلافاً أصلاً ، ولكن يكون الحل معلوماً بخبر الواحد ، فيقول القائل : قد اختلف الناس في خبر الواحد ؛ فمنهم من لا يقبله<sup>(١)</sup> ، فإنما أتورأع ؛ فإن النقلة وإن كانوا عدواً .. فالغلط جائز عليهم ، والكذب لغرضٍ خفيٍّ جائز عليهم ؛ فإن العدل أيضاً قد يكذب ، والوهم جائز عليهم ؛ فإنه قد يسبق إلى سمعهم خلاف ما يقوله القائل ، وكذا إلى فهمهم .

فهذا ورع لم يُنقل مثله عن الصحابة فيما كانوا يسمعونه من عدل تسكن نفوسهم إليه .

وأما إذا تطرقت شبهة بسبب خاصٍ ودلالة معينة في حقّ الراوي .. فلتتوقف وجه ظاهر وإن كان عدلاً ، وخلاف من خالف في أخبار الآحاد غير معتدّ به ، وهو كخلاف النظام في أصل الإجماع<sup>(٢)</sup> ، قوله : (إنه ليس بحجّة) ، ولو جاز مثل هذا الورع .. لكان من الورع أن يمتنع الإنسان من أن يأخذ ميراث الجد أبي الأب ويقول : (ليس في كتاب الله تعالى ذكر إلا

(١) وهم الشيعة وبعض المعتزلة ، ومن المحدثين إبراهيم بن علية ، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة لميله إلى الاعتزال . انظر «الإتحاف» (٦/٧٢، ٧٣) .

(٢) وإبراهيم النظام هو مبتدع القول برد الإجماع ، كما في «البرهان» (١/٦٧٥-٦٧٠) ، وتعرض له المصنف في «الاقتصاد» (ص ٣٠٧) ورد على منكري القول بالإجماع ، ومع هذا فإن النظام في مسألة خبر الواحد يثبت العلم به ولا يلتفت إلى العدد . انظر «المنخل» (ص ٣٢٧) .

للبنين ، وإلحاقي ابن الابن بالابن من إجماع الصحابة ، وهم غير معصومين ، والغلط عليهم جائز ، وخالف النَّظام فيه ) .

وهذا هو سُوءٌ ، ويتداعى إلى أن يترك ما علم بعمومات القرآن ، إذ من المتكلمين من ذهب إلى أن العمومات لا صيغة لها ، وإنما يُحتج بما فهمه الصحابة منها بالقرائن والدلائل ، وكل ذلك وسواسٌ .

فإذاً ؛ لا طرف من أطراف الشبهات إلا وفيه غلوٌ وإسرافٌ ، فليُفهِمْ ذلك .

ومهما أشكل أمر من هذه الأمور . . فليستفت في القلب ، وليدع الورع ما يرتبه إلى ما لا يريبه ، وليرُك حزازات القلوب وما يحك بالصدر ، وذلك يختلف بالأشخاص والواقع ، ولكن ينبغي أن يحفظ قلبه عن دواعي الوسواس ؟ حتى لا يحكم إلا بالحق ، ولا ينطوي على حزازة في مظان الوسواس ، ولا يخلو عن الحزازة في مظان الكراهة .

وما أعزَ مثل هذا القلب<sup>(١)</sup> ، ولذلك لم يرد عليه الصلاة والسلام كل أحد إلى فتوى القلب ، وإنما قال ذلك لوابضة لما كان قد عرفه من حاله<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذا القلب أعز من الذهب في سائر المعادن ، وهو القلب الذي رد إليه صلى الله عليه وسلم في الحكم لما سئل عن البر والإثم فقال : « البر ما اطمأن إليه القلب ، والإثم حواز القلوب » ، وقال : « الإثم ما حاك في صدرك ». « إتحاف » ( ٧٥ / ٦ ) ، وأصله في « القوت » ( ٢٩٠ / ٢ ) .

(٢) روى ذلك الخبر أحمد في « مسنده » ( ٤ / ٢٢٨ ) .

**القسمُ الثاني : أن تتعارضَ العلاماتُ الدالةُ على الحلّ والحرمةٍ<sup>(١)</sup> :**

فإنه قد ينهمب نوع من الممتنع في وقت ، ويندر وقوع مثله من غير النهب ، فيرى مثلاً في يدِ رجلٍ من أهل الصلاح ، فيدلُ صلاحُه على أنه حلالٌ ، ويدلُ نوع الممتنع وندوره من غير المنهوب على أنه حرام ، فيتعارضُ الأمران .

وكذلك يخبر عدُلٌ بأنه حرام ، وأخرٌ بأنه حلال ، أو تعارض شهادة فاسقين ، أو قولٌ صبيٌ وبالغ !

فإن ظهرَ ترجيحٌ .. حكمَ به ، والورعُ الاجتنابُ ، وإن لم يظهرْ ترجيحٌ .. وجَبَ التوقفُ ، وسيأتي تفصيله في بابِ التعرُفِ بالبحثِ والسؤالِ .

**القسمُ الثالثُ : تعارضُ الأشباءِ في الصفاتِ التي ثناطُ بها الأحكامُ :**

مثالٌ : أن يوصى بمالي للفقهاء ، فيعلم أن الفاضل في الفقه داخلٌ فيه ، وأن الذي ابتدأ التعليم من يوم أو شهر لا يدخل فيه ، وبينهما درجات لا تُحصى ، يقع الشكُ فيها ، فالمفتي يفتى بحسبِ الظنِ ، والورعُ الاجتنابُ .

(١) أي : تكون كل من العلامتين معارضة للأخرى ؛ فإذا هما تدل على حلّه ، والأخرى على حرمتها . « إتحاف » (٧٥/٦) .

وهذا أغمض مثارات الشبهة ، فإن فيها صوراً يتحير المفتى فيها تحيراً لازماً لا حيلة له فيه ؛ إذ يكون المتصرف بصفة في درجة متوسطة بين الدرجتين المتقابلتين ، لا يظهر له ميله إلى أحدهما .

وكذلك الصدقات المتصروفة إلى المحتاجين ؛ فإن من لا شيء له معلوم أنه محتاج ، ومن له مال كثير معلوم أنه غني ، ويتصرف بينهما مسائل غامضة ؟ كمن له دار ، وأثاث ، وثياب ، وكتب ، فإن قدر الحاجة منه لا يمنع من الصرف إليه ، والفضل يمنع ، وال الحاجة ليست محدودة ، وإنما تدرك بالتقريب ، ويتصرف منه النظر في مقدار سعة الدار وأبنيتها ، ومقدار قيمتها ؛ لكونها في وسط البلد ، ووقوع الاكتفاء بدار دونها ، وكذلك في نوع أثاث البيت إذا كان من الصفريات لا من الخزف ، وكذلك في عددها وكذلك في قيمتها ، وكذلك فيما يحتاج إليه كل يوم ، وما يحتاج إليه في كل سنة كآلات الشتاء ، وما لا يحتاج إليه إلا في السنين ، وشيء من ذلك لا حد له .

والوجه في مثل هذا ما قاله عليه الصلاة والسلام ؛ إذ قال : « دع ما يربيك إلى ما لا يربيك »<sup>(١)</sup> ، وكل ذلك في محل الريب .

فإن توقف المفتى .. فلا وجه إلا التوقف ، وإن أفتى المفتى بظن وتخمين .. فالورع التوقف ، وهو أهم مواضع الورع .

(١) رواه الترمذى (٢٥١٨) ، والنمسائي في « السنن الكبرى » (٥٢٠١) .

وكذلك ما يجب بقدر الكفاية من نفقة الأقارب وكسوة الزوجات ، وكفاية الفقهاء والعلماء على بيت المال ؛ إذ فيه طرفاً ؛ يعلم أن أحدهما قاصر ، وأن الآخر زائد ، وبينهما أمور متشابهة تختلف باختلاف الشخص والحال ، والمطلع على الحاجات هو الله تعالى ، وليس للبشر وقوف على حدودها ، فما دون الرطل المكي في اليوم قاصر عن كفاية الرجل الضخم ، وما فوق ثلاثة أرطال زائد على الكفاية ، وما بينهما لا يتحقق له حد ، فليدع الورع ما يربه إلى ما لا يربه .

وهذا جاري في كل حكم نيط بسبب ، يعرف ذلك السبب بلفظ<sup>(١)</sup> ، إذ العرب وسائر أهل اللغات لم يقدروا متضمنات اللغات بحدود محددة تقطع أطرافها عن مقابلاتها ؛ كلفظ ستة ؛ فإنه لا يحتمل ما دونها وما فوقها من الأعداد ، وسائر ألفاظ الحساب<sup>(٢)</sup> والتقديرات ، فليست الألفاظ اللغوية كذلك ، ولا لفظ في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا ويتطرق الشك إلى أوساط في مقتضياتها ، تدور بين أطراف متقابلة وتعظم الحاجة إلى هذا الفن في الوصايا والأوقاف .

فالوقف على الصوفية مثلاً مما يصح ، ومن الداخل تحت موجب هذا اللفظ ؟

(١) أي : بلفظ خاص . « إتحاف » (٦/٧٦) .

(٢) في (ب) : (التخمينات) بدل (الحساب) .

هذا من الغواصِ ، وكذلك سائرُ الألفاظ<sup>(١)</sup> ، وسنشيرُ إلى مقتضى لفظِ الصوفية على الخصوص؛ ليعلم به طريق التصرف في الألفاظ ، وإلا.. فلا مطمع في استيفائها ، فهذه اشتباهاً تثور من علامات متعارضة ، تجذب إلى طرفين متقابلين ، وكل ذلك من الشبهات التي يجب اجتنابها إذا لم يترجح جانبُ الحل بدلالة تغلب على الظن أو باستصحاب بِ بموجب قوله صلى الله عليه وسلم : « دُغْ مَا يَرِيْكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْكَ » ، وبموجب سائر الأدلة التي سبق ذكرها .

هذه مثارات الشبهات ، وبعضها أشد من بعض ، ولو تظاهرت شبهات شئ على شيء واحد.. كان الأمر أغلى ؛ مثل أن يأخذ طعاماً مختلفاً فيه عوضاً عن باعه من خمار بعد النداء يوم الجمعة ، والبائع قد خالط ماله حرام ليس هو أكثر ماله<sup>(٢)</sup> ، ولكنه صار مشتبهاً به ، فقد يؤدي ترداده الشبهات إلى أن يستد الأمرو في اقتحامها .

هذه مراتب عرفنا طريق الوقوف عليها ، وليس في قوّة البشر حصر لها ، مما اتضحت من هذا الشرح .. أخذ به ، وما التبس .. فليجتنب ؛ فإن الإمام حواز القلوب ، وحيث قضينا باستفتاء القلب .. أردنا به حيث أباح المفتى ، أمّا حيث حرام .. فيجب الامتناع .

(١) كالفقهاء والعلماء والطلبة وغيرهم . « إتحاف » (٦/٧٧) .

(٢) فصارت الشبهة أربعاً ، كل واحدة تدعى للورع .

ثُمَّ لَا يعوَّلُ علَى كُلِّ قلبٍ ، فربَّ موسِيٍّ ينفُرُ عَنْ كُلِّ شيءٍ ، وربَّ شَرِّهِ متساهِلٌ يطمئنُ إِلَى كُلِّ شيءٍ ، وَلَا اعتبارَ بِهذينِ القلبيْنِ ، وَإِنَّما الاعتبارُ بِقُلُبِ الْعَالَمِ الْمَوْقَعِ الْمَرَاقِبِ لِدَقَائِقِ الْأَحْوَالِ ، فَهُوَ الْمَحْكُمُ الَّذِي تُمْتَحَنُ بِهِ خَفَايَا الْأَمْوَارِ ، وَمَا أَعْزَّ هَذَا الْقَلْبُ فِي الْقُلُوبِ ، فَمَنْ لَمْ يُشْقِبْ بِقُلْبِ نَفْسِهِ .. فَلِيَلْتَمِسِ النُّورَ مِنْ قُلْبِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ ، وَلِيُعَرَّضْ عَلَيْهِ وَاقْعُتَهُ .

وَجَاءَ فِي الزُّبُورِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : قُلْ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ : إِنِّي لَا أَنْظُرُ إِلَيْكُمْ صَلَاتِكُمْ وَلَا صِيَامِكُمْ ، وَلَكُنْ أَنْظُرُ إِلَيْكُمْ مَنْ شَاءَ فِي شَيْءٍ فَتَرَكَهُ لِأَجْلِي ، فَذَلِكَ الَّذِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ وَأَوْيَدُهُ بَنْصُرِي ، وَأَبَاهِي بِهِ مَلَائِكَتِي <sup>(۱)</sup> .



(۱) قوت القلوب (٢٩٢/٢) .

## البابُ الثَّالِثُ

### فِي الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ وَالْجُومِ وَالْأَهْمَالِ وَمَظَانِهَا

اعلم : أنَّ كُلَّ مَنْ قَدَّمَ إِلَيْكَ طَعَاماً أَوْ هَدِيَةً ، أَوْ أَرْدَتَ أَنْ تَشْتَرِي مِنْهُ أَوْ تَتَهَبَ .. فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَشَ عَنْهُ وَتَسْأَلَ ، أَوْ تَقُولَ : هَذَا مَمَّا لَا أَتَحْقِقُ حَلَّهُ ، فَلَا آخُذُهُ ، بَلْ أَفْتَشُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ لَكَ أَيْضًا أَنْ تَرْكَ الْبَحْثَ فَتَأْخُذَ كُلَّ مَا لَا تَقِنُ تَحْرِيمَهُ ، بَلِ السُّؤَالُ وَاجِبٌ مَرَّةً ، وَحَرَامٌ أُخْرَى ، وَمَنْدُوبٌ مَرَّةً وَمَكْرُوهٌ أُخْرَى ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَفْصِيلِهِ .

وَالْقَوْلُ الشَّافِيُّ فِيهِ : هُوَ أَنَّ مَظَانَةَ السُّؤَالِ مَوْاقِعُ الرِّبَا ، وَمَنْشَأُ الرِّبَا  
وَمَثَارُهَا : إِمَّا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِصَاحِبِ الْمَالِ .

## الْمُشَارُ إِلَيْهِ : أَحْوَالُ الْمَالِكِ

وَلَهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَتِكَ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجْهُولاً ، أَوْ  
مَشْكُوكًا فِيهِ ، أَوْ مَعْلُومًا بِنَوْعِ ظَنٍّ يَسْتَنِدُ إِلَى دَلَالَةٍ .

الحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ مَجْهُولاً :

وَالْمَجْهُولُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ مَعْهُ قَرِينَةٌ تَدْلُّ عَلَى فَسَادِهِ وَظُلْمِهِ ؛ كَزِيرٌ

الأجناد<sup>(١)</sup> ، ولا ما يدل على صلاحه ؛ كثياب أهل التصوّف والتجارة والعلم وغير ذلك من العلامات<sup>(٢)</sup> .

إذا دخلت قرية لا تعرفها ، فرأيت رجلاً لا تعرف من حاله شيئاً ، ولا عليه علامةٌ تنسبه إلى أهل صلاح أو أهل فساد .. فهو مجهولٌ .

إذا دخلت بلدة غريباً ، ودخلت سوقها ، ووجدت رجلاً قصاباً أو خبازاً أو غيره ، ولا علامة تدل على كونه مريباً<sup>(٣)</sup> أو خائناً ، ولا ما يدل على نفيه .. فهذا مجهول لا تدري حاله ، ولا نقول : إنه مشكوك فيه ؛ لأن الشك عبارة عن اعتقادين متقابلين ، لهما سببان متقابلان ، وأكثر الفقهاء لا يدركون الفرق بين ما لا يدرى وبين ما يشك فيه ، وقد عرفت بما سبق أن الورع ترك ما لا يدرى<sup>(٤)</sup> .

قال يوسف بن أسباط : (منذ ثلاثين سنة ما حاك في قلبي شيء إلا تركته)<sup>(٥)</sup> .

(١) كنطويل الشوارب والثياب . «إتحاف» (٧٨/٦) .

(٢) فمن علامات الصوفية مدرعة وصوف أو مرقة وتفصير الملابس ، والتجار من عمامة مدورة وغيرها ، والعلماء من فرجية وطيلسان وعمامة كبيرة . انظر «الإتحاف» (٧٨/٦) ، والاعتبار بزري كل زمان .

(٣) أي : محل الريب ، وفي (أ) : (مرانياً) ، وفي (ب ، ط) : (مريباً) بدل (مربياً) .

(٤) لا ترك ما يجهل . «إتحاف» (٧٨/٦) .

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٤/٨) .

وتكلّم جماعةٌ في أشدّ الأعمالِ ، فقالوا : هوَ الورعُ ، فقالَ لهمْ حسّانُ بنُ أبي سنانٍ : ما شيءٌ أهونَ عندي مِنَ الورعِ ، إذا حاكَ في صدري شيءٌ .. تركتهُ<sup>(١)</sup> .

فهذا شرطُ الورعِ ، وإنما نذكرُ الآنَ حكمَ الظاهِرِ ، فنقولُ :

حكمُ هذهِ الحالةِ : أنَّ المجهولَ إِنْ قَدِمَ إِلَيْكَ طعاماً ، أوْ حملَ إِلَيْكَ هديةً ، أوْ أردتَ أَنْ تشتريَ مِنْ دَكَانِهِ شيئاً .. فلا يلزمُكَ السُّؤالُ ، بل يدُهُ وكونُهُ مسلماً دلالتانِ كافيةتانِ في الهجومِ عَلَى أخذهِ ، وليسَ لَكَ أَنْ تقولَ : الفسادُ والظلمُ غالبٌ عَلَى النَّاسِ ، فهذِهِ وسوسَةٌ ، وسوءُ ظنٌّ بِهَا المسلمُ بعينِهِ ، وإنَّ بعضَ الظنِّ إِثْمٌ ، وهذا المسلمُ يستحقُ بإسلامِهِ عَلَيْكَ أَلا تسيءَ الظنَّ بِهِ ، فإنَّ أَسأَتَ الظنَّ بِهِ فِي عينِهِ لَأَنَّكَ رأيْتَ فساداً مِنْ غَيْرِهِ .. فقدْ جنِيتَ عَلَيْهِ وأثَمْتَ بِهِ فِي الْحَالِ نَقْداً مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، ولوْ أَخْذَتَ المَالَ .. لكانَ كونُهُ حراماً مشكوكاً فِيهِ .

ويدلُّ عَلَيْهِ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رضيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في غزوَاتِهِمْ وأسفارِهِمْ كَانُوا ينزلُونَ فِي القرىٰ وَلَا يَرْدُونَ القرىٰ ، وَيَدْخُلُونَ الْبَلَادَ وَلَا يَحْتَرِزُونَ مِنَ الْأَسْوَاقِ ، وَكَانَ الْحَرَامُ أَيْضًا مُوجُودًا فِي زَمَانِهِمْ ، وَمَا نُقْلَ عَنْهُمْ سُؤالٌ إِلَّا عَنْ رِبِّيَّةٍ ؛ إِذْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسْأَلُ عَنْ كُلِّ مَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> ، بل سَأْلَ

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » (٤٦، ٤٧) .

(٢) فقد روى أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٣٥١/٣) عَنْ جَابِرٍ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

في أول قدومه إلى المدينة عمما يُحمل إليه : أصدقة أو هدية<sup>(١)</sup> ، لأنَّ قرينة الحال - وهو دخول المهاجرين المدينة وهم فقراء<sup>(٢)</sup> - يغلب علىظنَّ أنَّ ما يُحمل إليهم يُحمل بطريق الصدقة ، ثم إسلام المعطي ويدُه لا يدلُّ على أنه ليس بصدقة ، وكان عليه الصلاة والسلام يُدعى إلى الضيافات فيجِب ، ولا يسأل أصدقة أم لا<sup>(٣)</sup> ؛ إذ العادة ما جرت بالتصدق بالضيافة ؛ ولذلك دعنته أم سليم<sup>(٤)</sup> ، ودعاه الخياط - فيما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه - وقدَّم إليه طعاماً فيه قرع<sup>(٥)</sup> ، ودعاه الرجل الفارسي فقال عليه الصلاة والسلام : « أنا وعائشة ؟ » فقال : لا ، فقال صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

= صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه مرروا بأمرأة ، فذبحت لهم شاة... ، فأخذ النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقمة ، فلم يستطع أن يسيغها ، فقال النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هذه شاة ذبحت بغیر إذن أهلها » ، فقالت المرأة : يا نبي الله ؛ إننا لا نحتشم من آل سعد بن معاذ ولا يحتشمون منا ، نأخذ منهم ويأخذون منا .

(١) رواه البخاري (٢٥٧٦) ، ومسلم (١٠٧٧) .

(٢) وكانوا قد خرجوها بأنفسهم متجردين عن أملاكهم فارين بدینهم . « إتحاف » (٧٩/٦) .

(٣) وأمثلة ذلك كثيرة ، منها ما رواه البخاري (٢٠٨١) ، ومسلم (٢٠٣٦) من دعوة أبي شعيب له صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبضع من أصحابه ، فأجاب ولم يسأل عن أصل الطعام .

(٤) كما في « البخاري » (٣٥٧٨) ، ومسلم (٢٠٤٠) .

(٥) كما في « البخاري » (٢٠٩٢) ، ومسلم (٢٠٤١) ، إذ قدَّم إليه خبزاً ومرقاً فيه دباء وقدَّد ، قال أنس : ( فرأيت النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتبع الدباء من حوالي القصعة ، قال : فلم أزل أحب الدباء من يومئذ ) .

« فلا » ، ثم أجابه بعده ذلك ، فذهب هو وعائشة يتساوقان ، فقرب إليهما إهالة<sup>(١)</sup> ، ولم يُنقل السؤال في شيء من ذلك .

وسأل أبو بكر رضي الله عنه عبده عن كسبه لمن رأبه من أمره شيء<sup>(٢)</sup> ، وسأل عمر رضي الله عنه الذي سقاه من لبن إبل الصدقة إذ رأبه ، وكان أعجبه طعمه ولم يكن على ما كان يألفه كل ليلة<sup>(٣)</sup> ، وهذه أسباب الريبة .

فكل من وجد ضيافة عند رجل مجهول . لم يكن عاصياً بإجابته من غير تفتيش ، بل لورأى في داره تجملاً ومالاً كثيراً . فليس له أن يقول : (الحلال عزيز وهذا كثير ، فمن أين يجتمع هذا من الحال ؟) بل لهذا الشخص بعينه إذا احتمل أن يكون ورث مالاً أو اكتسبه .. فهو بعينه يستحق إحسان الظن به ، وأزيد على هذا وأقول : ليس له أن يسأل ، بل إن كان يتورع ولا يدخل جوفه إلا ما يدرى من أين هو .. فهو حسن ، فليتلقف في التروك ، وإن كان لا بد له من أكله .. فليأكل بغير سؤال ؛ إذ السؤال إيداع وهتك ستير وإيحاش ، وهو حرام بلا شك<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه مسلم (٢٠٣٧) ، والإهالة : الشحم والودك أو ما أذيب منهما أو الزيت وما يؤتدم به .

(٢) انظر « قوت القلوب » (٢٨٧/٢) ، وروى ذلك الأثر البخاري (٣٨٤٢) .

(٣) رواه مالك في « الموطأ » (١/٢٦٩) .

(٤) إذ قد ورد الوعيد فيمن آذى أخيه ، وفيمن هتك ستره . « إتحاف » (٦/٨٠) .

فإن قلتَ : لعله لا يتأذى بالسؤال .

فأقولُ : لعله يتأذى ، وأنت تسأل حذراً منْ (لعلَّ) ، فإنْ قنعتَ بـ (لعلَّ) .. فلعل ماله حلالٌ ! وليس الإثمُ المحذورُ في إيذاء مسلمٍ بأقلَّ منَ الإثمِ في أكلِ الشبهةِ أوِ الحرامِ ، والغالبُ على الناسِ الاستيحاشُ بالتفتيشِ .

ولا يجوزُ له أنْ يسألَ منْ غيرِه منْ حيثُ يدري هوَ به ؛ لأنَّ الإيذاءَ في ذلكَ أكثرُ ، وإنْ سألهَ منْ حيثُ لا يدري هوَ . . ففيه إساءةٌ ظنٌ وتهكُّمٌ سترٌ ، وفيه تجسسٌ ، وفيه تشبيبٌ بالغيبة<sup>(١)</sup> وإنْ لمْ يكن ذلكَ صريحاً ، وكلُّ ذلكَ منهيءٌ عنهُ في آيةٍ واحدةٍ ، قالَ اللهُ تعالى : «أَجَتَبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْرٌ وَلَا يَحْتَسِّو أَوْ لَا يَقْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» .

وكمْ منْ زاهدٍ جاهلٍ يوحشُ القلوبَ في التفتيشِ ويتكلّمُ بالكلامِ الخشنِ المؤذنِ ، وإنَّما يحسُّ الشيطانُ ذلكَ عندهُ طلباً للشهرةِ بأكلِ الحلالِ ، ولوْ كانَ باعْثُهُ محضَ الدينِ .. لكانَ خوفُهُ على قلبِ مسلمٍ أنْ يتأذى أشدَّ منْ خوفِهِ على بطنهِ أنْ يدخلهُ ما لا يدري ، وهوَ غيرُ مؤاخذٍ بما لا يدري بهِ إنْ لمْ يكنْ ثمَّ علامَةٌ توجّبُ الاجتنابَ .

فليعلمُ أنَّ طريقَ الورعِ التركُ دونَ التجسسِ ، وإذا لمْ يكنْ بدُّ منَ الأكلِ .. فالورعُ الأكلُ وإحسانُ الظنِّ ، هذا هوَ المأثورُ منَ الصحابةِ

(١) في (ب) : (تشبيب) ، وفي (ج) : (تشبيه) .

رضي الله عنهم ، ومن زاد عليهم في الورع فهو ضالٌّ مبتدعٌ ، وليس بمتبعٍ ؛  
فلن يبلغ أحدٌ مُدَّ أحدِهم ولا نصيحةٌ ولو أنفقَ ما في الأرضِ جميـعاً<sup>(١)</sup> .

كيف وقد أكلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً بريئاً ، فقيلَ : إنه صدقةٌ ، فقالَ : « هو لها صدقةٌ ولنا هديةٌ»<sup>(٢)</sup> ، ولم يسألْ عن المتصدقِ عليها ، فكانَ المتصدقُ مجهاً لا عندهُ ، ولم يمتنعْ !

**الحالة الثانية :** أن يكون مشكوكاً فيه بسبب دلالة أورثت ريبةً :

فلنذكر صورة الريبة ثم حكمها .

أما الصورة : فهو أن تدل على تحريم ما في يديه دلالة إما من خلقته ، أو من زيه وثيابه ، أو من فعله وقوله .

- أما الخلقة : فإن يكون على خلقة الأتراء والبودي والمعروفيـن بالظلم وقطع الطريق ، وأن يكون طويلاً الشارب ، وأن يكون الشعر مفرقـاً على رأسه على دأب أهل الفساد .

- وأما الثياب : فالقباء والقلنسوة وزينـي أهل الفساد والظلم من الأجناد وغيرـهم<sup>(٣)</sup> .

(١) كما في «البخاري» (٣٦٧٣) ، و«مسلم» (٢٥٤٠) .

(٢) رواه البخاري (١٤٩٣) ، ومسلم (١٠٧٤) .

(٣) وهذا الذي ذكره من هياتهم وملابسهم فباعتبار ما كان موجوداً في زمانه ، وأما بعده ..

- وأمّا الفعلُ والقولُ : فهو أنْ يُشاهدَ منهُ الإقدامُ علىِ ما لا يحلُّ ؛ فإنَّ ذلكَ يدلُّ علىِ أنَّهُ يتَساهلُ أيضًا في المالِ ، ويأخذُ ما لا يحلُّ . فهذا موضعُ الريبةِ .

فإذا أرادَ أنْ يشتريَ مِنْ مثِيلِ هذَا شَيئًا ، أوْ يأخذَ مِنْهُ هدِيَّةً ، أوْ يجِيئُ إِلَى ضيافَةِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ مجهولٌ عَنْهُ ، لَمْ يُظْهِرْ لَهُ مِنْهُ إِلَّا هذِهِ الْعَلَامَاتُ .. فَيُحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : (الْيَدُ تَدْلُّ عَلَى الْمُلْكِ) ، وَهَذِهِ الدَّلَالَاتُ ضَعِيفَةٌ ، فَالإِقدامُ جَائِزٌ ، وَالْتَّرْكُ مِنَ الْوَرَعِ) ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : (إِنَّ الْيَدَ دَلَالَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَقَدْ قَابَلَهَا مِثْلُ هذِهِ الدَّلَالَةِ ، فَأَوْرَثَتْ رِبَيَّةً ، فَالْهَجُومُ غَيْرُ جَائِزٍ) ، وَهُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ وَنَفْتَنُ بِهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعْ مَا يَرِيُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُكَ »<sup>(١)</sup> ، وَظَاهِرُهُ أَمْرٌ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الْاسْتِحْبَابَ ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْإِثْمُ حَوَازُ الْقُلُوبِ »<sup>(٢)</sup> وَهَذَا لَهُ وَقْعٌ فِي الْقَلْبِ لَا يُنْكِرُ ، وَلَا إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ : « أَصْدَقَةٌ أَوْ

= فقدَ تغيرتْ أحوالهم في الهيئاتِ والملابسِ على طرقٍ شتىٍ ، والاعتبار بزي كل زمان .  
« إِتحاف » (٦/٨١) .

(١) رواه الترمذى (٢٥١٨) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٥٢٠١) .

(٢) رواه الطبراني في « الكبير » (٩/١٤٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦٨٩٢) ، وهو موقوف على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . وَحَوَازُ الْقُلُوبِ - بتشديد الزاي - : جمع حَازَةٌ ، وهي الأمور التي تحرّز فيها ؛ أي : تؤثر كما يؤثر الحَزْ في الشيء ، وهو ما يخطر فيها من أن تكون معاصي لفقد الطمأنينة إليها .

هدية؟<sup>(١)</sup> ، وسأل أبو بكر رضي الله عنه علامه ، وسأل عمر رضي الله عنه ساقية ، وكل ذلك كان في موضع الريمة ، وحمله على الورع وإن كان ممكناً ولكن لا يُحمل عليه إلا بقياس حكمي ، والقياس ليس يشهد بتحليل هذا ؛ فإن دلالة اليد والإسلام وقد عارضتها هذه الدلالات أورثت ريبة ، فإذا تقابلا.. فالاستحلال لا مستند له ، وإنما لا يترك حكم اليد والاستصحاب بشك لا يستند إلى علامة ؛ كما إذا وجدنا الماء متغيراً واحتمل أن يكون بطول المكتب ، فإن رأينا ظبيبة بالـت فيه ، ثم احتمل التغيير به وبغيره.. تركنا الاستصحاب ، وهذا قريب منه ، ولكن بين هذه الدلالات تفاوت ؛ فإن طول الشارب ولبس القباء وهيئة الأجناد يدل على الظلم بالمال ، أمّا القول والفعل المخالف للشرع إن تعلق بظلم المال .. فهو أيضاً دليلاً ظاهراً ؛ كما لو سمعة يأمر بالغضب والظلم ، أو يعقد عقد الربا ، فاما إذا رأه قد شتم غيره في غضبه ، أو أتبع نظره امرأة مررت به.. فهذه الدلالة ضعيفة ؛ فكم من إنسان يتحرج في طلب المال ولا يكتسب إلا الحلال ومع ذلك فلا يملك نفسه عند هيجان الغضب والشهوة .

فليست لهذا التفاوت ، ولا يمكن أن يضبط هذا بحدٍ ، فليستفت العبد في مثل ذلك قلبه .

وأقول : إن هذا إن رأه من مجهول .. فله حكم ، وإن رأه ممن عرفه

(١) رواه البخاري (٢٥٧٦) ، ومسلم (١٠٧٧) .

بالورع في الطهارة والصلاحة وقراءة القرآن.. فله حكم آخر؛ إذ تعارضت الدلالتان بالإضافة إلى المال فتساقطتا وعاد الرجل كالمجهول؛ إذ ليست إحدى الدلالتين تناسب المال على الخصوص، فكم من متحرّج في المال لا يتحرّج في غيره، وكمن محسن للصلاة والوضوء والقراءة ويأكل من حيث يجد، فالحكم في مثل هذه الواقع ما يميل إليه القلب، فإنّ هذا أمرٌ بين العبد وبين الله تعالى، فلا يبعد أن يناتط بسبب خفي لا يطلع عليه إلا هو رب الأرباب<sup>(١)</sup>، وهو حكم حزازة القلب.

ثم ليبقى لحقيقة أخرى، وهي أن هذه الدلالة ينبغي أن تكون بحيث تدل على أن أكثر ماله حرام، بأن يكون جندياً، أو عامل سلطان، أو نائحة، أو مغنية<sup>(٢)</sup>، فإن دل على أن في ماله حراماً قليلاً. لم يكن السؤال واجباً، بل كان السؤال من الورع.

**الحالة الثالثة:** أن تكون الحال معلومة ب نوع خبرة وممارسة؛ بحيث يوجب ذلك ظناً في حلّ المال أو تحريميه :

مثل أن يعرف صلاح الرجل وديانته وعدالته في الظاهر، وجُواز أن يكون الباطن بخلافه، فهأهنا لا يجب السؤال ولا يجوز؛ كما في المجهول، بل

(١) في (أ) : (لا يطلع عليه إلا الله تعالى وهو رب الأرباب).

(٢) في (د) : (مغنية).

أولى<sup>(١)</sup> ، والإقدام هُنَا أبعد عن الشبهة من الإقدام على طعام المجهول ، فإن ذلك بعيد عن الورع وإن لم يكن حراماً .

وأمّا أكل طعام أهل الصلاح .. فدأب الأنبياء والأولياء ، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا تأكل إلا طعام تقي ، ولا يأكل طعامك إلا تقي »<sup>(٢)</sup> .

فأمّا إذا علم بالخبرة أنَّه جندي ، أو مغن ، أو مرب ، واستغنى عن الاستدلال عليه بالهيئة والشكل والثياب .. فهو هنا السؤال واجب لا محالة ، كما في موضع الريبة ، بل أولى .



(١) أي : أولى من المجهول في عدم السؤال . « إتحاف » (٨٢/٦) .

(٢) رواه أبو داود (٤٨٣٢) ، والترمذى (٢٣٩٥) بلفظ : « لا تصاحب إلا مؤمنا ، ولا يأكل طعامك إلا تقي » .

## المشار الثاني : ما يستند الشك في سبب في المال لافي حال المأك

وذلك بأن يختلط الحلال بالحرام ؛ كما إذا طرحت في سوق أحمال من طعام غريب ، واحتراها أهل السوق ، فليس يجب على من يشتري في تلك البلدة وذلك السوق أن يسأل عما يشتريه إلا أن يظهر أن أكثر ما في أيديهم حرام ، فعنده ذلك يجب السؤال ، فإن لم يكن هو الأكثر . فالتفتيش من الورع ، وليس بواجب ، والسوق الكبير حكمه حكم بلد .

والدليل على أنه لا يجب السؤال والتفتيش إذا لم يكن الأغلب الحرام .. أن الصحابة رضي الله عنهم لم يمتنعوا عن الشراء في الأسواق وفيها دراهم الربا وغلوط الغنيمة وغيرها ، وكانوا لا يسألون في كل عقد ، وإنما السؤال نقل عن آحادهم نادراً في بعض الأحوال ، وهي محال الريبة في حق ذلك الشخص المعين ، وكذلك كانوا يأخذون الغنائم من الكفار الذين كانوا قد قاتلوا المسلمين ، وربما أخذوا أموالهم ، واحتمل أن يكون في تلك المغانم شيء مما أخذوه من المسلمين ، وذلك لا يحل أخذه مجاناً بالاتفاق ، بل يرد على صاحبه عند الشافعي ، وصاحب أولى به بالشنع عند أبي حنيفة ، ولم ينقل قط التفتيش عن هذا .

وكتب عمر رضي الله عنه إلى أذربيجان : ( إنكم في بلاد تذبح فيها الميتة ، فانظروا ذكراً من ميته )<sup>(١)</sup> ، أذن في السؤال وأمر به ، ولم يأمر

(١) بنحوه رواه البيهقي في « السنن الكبرى » ( ٣٢٠ / ٩ ) .

بالسؤال عن الدرارِم التي هي أثمانها ؛ لأنَّ أكثرَ درارِمهم لم تكن أثمانَ الجلود ، وإنْ كانت هي أيضاً تباعُ ، وأكثرُ الجلود كان كذلك .

وكذلك قالَ ابنُ مسعودٍ : ( إنَّكُمْ في بلادِ أكثرِ قصَاصيها المجروسُ ، فانظروا الذكيَّ مِنَ الْمِيَةِ ) ، فخاصَّ بالأَكْثَرِ الْأَمْرُ بالسؤالِ .

ولا يتضحُ مقصودُ هذا البابِ إلَّا بذكرِ صورٍ وفرضٍ مسائلَ يكثُرُ وقوعُها في العاداتِ ، فلنفرضُها .

### مسائلٌ

[فيَمَنْ مَا لَهُ مُخْتَلِطٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ]

شخصٌ معينٌ خالطٌ مالَهُ الحرامُ ، مثلَ أنْ يُبَاعَ علَى دكَانٍ بِيَاعَ طعامٌ معصوبٌ أوْ مالٌ منهوبٌ ، ومثلَ أنْ يكونَ القاضي أوِ الرئيْسُ أوِ العاملُ أوِ الفقيهُ الذي لَهُ إدرازٌ مِنْ سلطانٍ ظالِمٍ . لَهُ أَيْضًا مالٌ موروثٌ ودهقنةٌ أوِ تجارةً<sup>(١)</sup> ، أوِ رجلٌ تاجرٌ يعاملُ بمعاملاتٍ صحيحةٍ ويربي أَيْضاً .

فإِنْ كَانَ الأَكْثَرُ مِنْ مالِهِ حراماً . . فلا يجوزُ الأَكْلُ مِنْ ضيافتهِ ، ولا قبولُ هديَّتهِ وصدقتهِ إلَّا بعدَ التفتيسِ ؛ فإِنْ ظهرَ أَنَّ المأْخوذَ مِنْ وجِهِ حلالٍ . . فذاكَ ، وإِلَّا . . تُرُكَ .

وإنْ كَانَ الحرامُ أَقْلَى وَالْمَأْخوذُ مُشْتَبِهٌ . . فهذا في محلِّ النَّظرِ ؛ لأنَّهُ علَى

(١) والدهقنة بالفارسية : الفلاحة والزراعة هنا .

رتبة بين الرتبتين ، إذ قضينا بأنه لو اشتبه ذكية عشر ميتاتٍ مثلاً.. وجب اجتناب الكل ، وهذا يشبهه من وجهه ؛ من حيث إنَّ مال الرجل الواحد كالمحصور ، لا سيما إذا لم يكن كثير المال مثل السلطان ، ويخالفه من وجهه ؛ إذ الميتة يُعلم وجودها في الحال يقيناً ، والحرام الذي خالطَ ماله يُحتمل أن يكون قد خرج من يده وليس موجوداً في الحال .

وإنْ كانَ المال قليلاً وعلِمَ قطعاً أنَّ الحرام موجودٌ في الحال .. فهو ومسألة اختلاط الميتة واحدٌ ، وإنْ كثَرَ المال واحتُملَ أنْ يكون الحرام غير موجودٍ في الحال .. فهذا أخفٌ من ذلك ، ويشبهه من وجه الاختلاط بغير محصور ؛ كما في الأسواق والبلاد ، ولكنَّ أغلاظُ منه ؛ لاختصاصه بشخصٍ واحدٍ ، ولا يُشكُّ في أنَّ الهجوم عليه بعيدٌ من الورع جداً ، ولكنَّ النظر في كونه فسقاً مناقضاً للعدالة ، وهذا من حيث المعنى غامضٌ ؛ لتجاذب الأشباء ، ومن حيث النقل أيضاً غامضٌ ؛ لأنَّ ما يُنقل فيه عن الصحابة من الامتناع في مثل هذا وكذا عن السلف .. يمكن حمله على الورع ، ولا يصادف فيه نصٌّ على التحريم .

وما يُنقل من إقدامٍ منْ أقدمَ منهم على الأكل ؛ كأكل أبي هريرة رضي الله عنه طعام معاوية مثلاً إنْ قدرَ في جملة ما في يديه حرام .. فذلك أيضاً يُحتمل أن يكون إقداماً بعد التفتيس واستيانة أنَّ عينَ ما يأكله من وجه مباح<sup>(١)</sup> .

(١) بدلالة أن معاوية رضي الله عنه كان يحترز في مأكله كما هو اللائق بشأنه ، ورواية أنه كان

فالأفعال في هذا ضعيفة الدلالة، ومذاهب العلماء المتأخرین مختلفة، حتى قال بعضهم : ( لو أعطاني السلطان شيئاً.. لأنّه )<sup>(١)</sup> ، وطرد الإباحة فيما إذا كان الأكثر أيضاً حراماً ، مهما لم يعرف عين المأمور واحتُمل أن يكون حلالاً ، واستدل بأخذ بعض السلف جوائز السلاطين ، كما سيأتي في باب بيان أموال السلاطين .

فإذا كان الحرام هو الأقل واحتُمل لا يكون موجوداً في الحال .. لم يكن الأكل حراماً ، وإن تحقق وجوده في الحال ؛ كما في مسألة اشتباہ الميّة بالذكية .. فهذا مما لا أدرى ما أقول فيه ! وهو من المشابهات التي يتحير المفتی فيها ؛ لأنها متعددة بين مشابهة المحصور وغير المحصور ، والرضياع إذا اشتباھت في قرية فيها عشر نسوة .. وجوب الاجتناب ، وإن كان ببلدة فيها عشرة آلاف .. لم يجب ، وبينهما أعداد لو سئلت عنها .. لكت لا أدرى ما أقول فيها .

ولقد توقف العلماء في مسائل هي أوضحت من هذا ؛ إذ سُئل أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِيل رحمة الله عن رجل رمى صيداً فوق في ملك غيره : أيكون الصيد للرامي أو لملك الأرض ؟ فقال : لا أدرى ، فروجع فيه مرأت ، فقال : لا أدرى<sup>(٢)</sup> .

= يالله مائدة معاوية ويصلبي خلف علي رضي الله عن الجميع .. فهي من الأقوال المحكمة التي لا يعرف لها سند . انظر « الإتحاف » ( ٦/٨٤ - ٨٥ ) .

(١) قوت القلوب ( ٢/٢٨٩ ) .

(٢) كذا في « الورع » ( ص ١٠٣ ) ، والفتوى لعبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى .

وكثيراً من ذلك حكيناً عن السلف في كتاب العلم ، فليقطع المفتى طمعة عن درك الحكم في جميع الصور .

وقد سأله ابن المبارك صاحبُه من البصرة عن معاملته قوماً يعاملون السلاطين ، فقال : إن لم يعاملوا سوى السلطان .. فلا تعاملُهم ، وإن عاملوا السلطان وغيرها .. فعاملُهم<sup>(١)</sup> .

وهذا يدل على المسامحة في الأقل ، ويحتمل المسامحة في الأكثر أيضاً .

وبالجملة : فلم يُنقل عن الصحابة أنهم كانوا يهجرون بالكلية معاملة القاصِب والخباز والتاجر لتعاطيه عقداً واحداً فاسداً ، أو لمعاملته السلطان مرّة ، وتقدير ذلك فيه بعد ، والمسألة مشكلة في نفسها .

فإنْ قيلَ : فقد رُويَ عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه رخص فيه ، وقال : ( خُذْ ما يعطيك السلطان فإنما يعطيك من الحلال ، وما يأخذُ من الحلال أكثر من الحرام ) .

وسُئلَ ابن مسعود رضي الله عنه في ذلك ، فقال له السائل : إن لي جاراً لا أعلمُه إلا خبيثاً ، يدعونا ، أو نحتاج فنستسلفُه ، فقال : إذا دعاك ..

(١) قوت القلوب (٢٧٢/٢) بنحوه .

فأجبهُ ، وإذا احتجت . . فاستسلفهُ ؛ فإنَّ لكَ المهنَّا وعليهِ المائِمَّةَ<sup>(١)</sup> .

وأفتى سلمانُ رضيَ اللهُ عنْهُ بمثيلِ ذلكَ<sup>(٢)</sup> .

وقد عللَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنْهُ بالكثرةِ ، وعللَ ابنُ مسعودٍ بطريقِ الإشارةِ بأنَّ عليهِ المائِمَّةَ ؛ لأنَّهُ يعرِفُهُ ، و(لكَ المهنَّا) أيُّ : أنتَ لا تعرِفُهُ .

ورُويَ أنَّهُ قالَ رجُلٌ لابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنْهُ : إنَّ لي جاراً يأكلُ الربا ،  
فيدعونا إلى طعامِهِ ، أفنائيهِ ؟ فقالَ : نَعَمْ<sup>(٣)</sup> .

ورُويَ ذلكَ عنِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنْهُ برواياتٍ كثيرةٍ مختلقةٍ ، وأخذَ الشافعيُّ ومالكُ رضيَ اللهُ عنْهُما جوائرَ الخلفاءِ والسلطانينِ ، معَ العلمِ بأنَّهُ قد خالطَ مالَهُمُ الْحَرَامُ ؟

قلنا : أمَّا ما رُويَ عنْ عليٍّ رضيَ اللهُ عنْهُ . . فقدِ اشتهرَ مِنْ ورِعِهِ ما يدلُّ على خلافِ ذلكَ ؛ فإنَّهُ كانَ يمتنعُ مِنْ مالِ بيتِ المالِ ولا يأكلُ منهُ<sup>(٤)</sup> ، حتى إنَّهُ أمرَ ببيعِ سيفِهِ<sup>(٥)</sup> ، ولا يكونُ لهُ إلَّا قميصٌ واحِدٌ في وقتِ الغسلِ لا يجدُ

(١) رواه الحميري في «جزئه» (١٣)، وسيأتي نحوه قريباً.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٦٧٧).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٦٧٥)، وهو عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) إذ روى أبو نعيم في «الحلية» (٨٠/١) أنه أعطى جميع ما في بيت مال المسلمين وهو يقول : (يا صفراء ويا بيضاء ! غري غيري ، ها وها ، حتى ما بقي منه دينار ولا درهم ، ثم أمر بنضجه وصلني فيه ركعتين).

(٥) روى أبو نعيم في «الحلية» (٨٣/١) عن يزيد بن محجن قال : كنت مع علي وهو بالرحبة ، فدعا بسيف فسلمه ، فقال : (من يشتري سيفي هذا ؟ فوالله لو كان عندي ثمن إزار ما بعثه).

غيره<sup>(١)</sup> ، ولستُ أنكرُ أنَّ رخصته صريحة في الجواز ، وفعله محتمل للورع ، ولكنَّه إنْ صحَّ .. فما لِ السُّلطانِ لَهُ حُكْمٌ أَخْرُ ؟ فإنَّه بحُكْمِ كثرةِ يكادُ يتحقُّقُ بما لا يُحصَرُ ، وسيأتي بيان ذلك ، وكذلك فعل الشافعي ومالك رضيَ اللهُ عنْهُما متعلِّقٌ بما لِ السُّلطانِ ، وسيأتي حُكْمُهُ ، وإنَّما كلامُنا في آحادِ الْخُلُقِ ، وأموالُهُمْ قريبةٌ مِنَ الحصْرِ .

وأمَّا قولُ ابنِ مسعودٍ .. فقيلَ : إنَّما نقلَهُ جوابُ التيمي ، وإنَّه ضعيفُ الحفظ<sup>(٢)</sup> ، والمُشهورُ عنْهُ ما يدلُّ على توقُّي الشبهاتِ ؛ إذ قالَ : (لا يقولنَّ أحدُكُمْ : أخافُ وأرجو ؛ فإنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ الْحَرَامَ بَيْنَ ، وبينَ ذلك أمورٌ مشبَّهاتٌ ، فدعْ ما يرِيكَ إِلَى مَا لا يرِيكَ)<sup>(٣)</sup> ، وقالَ : (اجتنبوا الحَكَاكَاتِ ، فإنَّ فيها الإِثْمَ)<sup>(٤)</sup> .

فإنْ قيلَ : فلِمَ قلتُمْ : (إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ حَرَاماً .. لَمْ يَجِزِ الْأَخْذُ) معَ أنَّ المأْخوذَ ليسَ فِيهِ عَلَمٌ تدلُّ عَلَى تحرِيمِهِ عَلَى الْخُصُوصِ ، واليُدُّ عَلَمٌ

(١) بِنَحْوِهِ عِنْدَ أَبِي نَعِيمَ فِي «الْحَلِيلِ» (٨٢/١) .

(٢) جوابُ التيمي : بتشقيلِ الواو وآخرِه موحدة ، صدوقٌ رمي بالإرجاء ، صرَّحَ بتضييفِه ابن نمير ، وذكره ابن حبان في «الثلاث» (٢٦٤/٣) ، وقالَ يعقوبُ بن سفيان : ثقةٌ يشيع . انظر «تهدیب التهذیب» (٣١٩/١) ، و«تقریب التهذیب» (ص ١٤٣) ، و«الإتحاف» (٨٧/٦) .

(٣) رواه النسائي (٢٣٠/٨) بِنَحْوِهِ ، وقد سبق بعضُهُ فِي المَرْفُوعِ .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٦٧٩) .

على الملك ، حتى إنَّ مَنْ سرَقَ مالاً مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ قَطَعَتْ يَدُهُ ، وَالكُثُرَةُ توجُبُ ظنًا مَرْسلاً لَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَلَيْكُنْ كَغَالِبِ الظَّنِّ فِي طِينِ الشَّوَارِعِ ، وَغَالِبِ الظَّنِّ فِي الْأَخْتِلَاطِ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ هُوَ الْحَرَامُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدِلَّ عَلَى هَذَا بِعُمُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دُعْ مَا يَرِيُّكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُّكَ » لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالْإِتْفَاقِ ، وَهُوَ أَنْ يَرِيَّهُ بَعْلَمَةً فِي عِنْدِ الْمَلِكِ بِدَلِيلٍ أَخْتِلَاطٍ قَلِيلٍ بِغَيْرِ الْمَحْصُورِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْجُبُ رِبْيَةً ، وَمَعَ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ بِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ !؟

**فالجواب :** أَنَّ الْيَدَ دَلَالَةٌ ضَعِيفَةٌ ؛ كَالْأَسْتَصْحَابِ ، وَإِنَّمَا تؤثِرُ إِذَا سَلَمْتَ عَنْ مَعَارِضٍ قَوِيَّ ، فَإِذَا تَحَقَّقْنَا الْأَخْتِلَاطَ ، وَتَحَقَّقْنَا أَنَّ الْحَرَامَ الْمَخَالَطَ مُوجَدٌ فِي الْحَالِ ، وَالْمَالَ غَيْرُ خَالِ عَنْهُ ، وَتَحَقَّقْنَا أَنَّ الْأَكْثَرَ هُوَ الْحَرَامُ ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ شَخْصٍ مَعِينٍ يَقْرُبُ مَالُهُ مِنَ الْحَصْرِ .. ظَهَرَ وَجُوبُ الإِعْرَاضِ عَنْ مَقْتَضِي الْيَدِ ، وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « دُعْ مَا يَرِيُّكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُّكَ » .. لَا يَبْقَى لَهُ مَحْمَلٌ ؛ إِذْ لَا يَمْكُنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَخْتِلَاطِ قَلِيلٍ بِحَلَالٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مُوجَدًا فِي زَمَانِهِ ، وَكَانَ لَا يَدْعُهُ .

وَعَلَى أَيِّ مَوْضِعٍ حُمِلَ هَذَا .. كَانَ هَذَا فِي مَعْنَاهُ ، وَحُمِلَهُ عَلَى التَّنْزِيهِ صِرْفُ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ قِيَاسٍ<sup>(۱)</sup> ، فَإِنَّ تَحْرِيمَ هَذَا غَيْرُ بَعِيدٍ عَنْ قِيَاسِ

(۱) جواب لسؤال مقدر : فلم لا يجوز أن يحمل ذلك على التنزيه ولا مانع من ذلك ؟ انظر « الإتحاف » ( ۸۷ / ۶ ) .

العلماتِ والاستصحابِ ، وللكررةِ تأثيرٌ في تحقيقِ الظنِّ ، وكذا للحصرِ ، وقد اجتمعا ، حتى قالَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنْهُ : ( لا يُجتهدُ في الأواني إلا إذا كانَ الطاهرُ هوَ الأكثَر ) ، فاشترطَ اجتماعَ الاستصحابِ والاجتهادِ بالعلامةِ وقوَّةِ الكثرةِ .

ومنْ قالَ : ( يأخذُ أيَّ آنية أرادَ مِنْ غيرِ اجتهادِ) بناءً على مجرَّدِ الاستصحابِ ؛ فجُوزَ الشربَ أيضاً .. فيلزمُهُ التجوِيزُ هُنَاهَا بمجرَّدِ علامَةِ اليدِ ، ولا يجري ذلكَ في بولِ اشتبَهَ بماءِ ؛ إذ لا استصحابَ فِيهِ ، ولا نظرُهُ أيضاً في ميَّةٍ اشتَبهَتْ بذكِيَّةٍ ؛ إذ لا استصحابَ فِي الميَّةِ ؛ إذ اليدُ لا تدلُّ على أنها غيرُ ميَّةٍ ، وتدلُّ في الطعامِ المباحِ على أنهُ ملكٌ ، فهُنَاهَا أربعَ متعلَّقاتٍ : استصحابُ ، وقلةُ في المخلوطِ أوْ كثرةُ ، وانحصارُ أوْ اتساعُ في المخلوطِ بهِ ، وعلامةُ خاصَّةٍ فِي عينِ الشيءِ يتعلَّقُ بها الاجتهادُ ، فمنْ يغفلُ عنْ مجموعِ الأربعةِ .. ربَّما يغلطُ ، فيُشَبِّهُ بعضَ المسائلِ بما لا يُشَبِّهُ .

فحصلَ ممَّا ذكرناهُ أنَّ المختلطَ فِي ملكِ شخصٍ واحدٍ : إِمَّا أَنْ يكونَ الحرامُ أكثَرَهُ أوْ أقلَهُ ، وكلُّ واحدٍ إِمَّا أَنْ يُعلَمَ بيقينٍ أوْ بظنٍّ عنْ علامَةٍ أوْ توهمٍ ، والسؤالُ يجُبُ فِي موضعينِ ، وهوَ أَنْ يكونَ الحرامُ أكثرَ يقيناً أوْ ظنًا ؛ كما لفَ رأى تركيَا مجھولاً يُحتملُ أَنْ يكونَ كُلُّ مالِهِ مِنْ غنيمةٍ ، وأنْ يكونَ مالُهُ مِنْ غيرِ غنيمةٍ يرتخصُهُ<sup>(١)</sup> ، وإنْ كانَ الأقلُ معلوماً باليقينِ .. فهوَ محلُّ التوقفِ ،

(١) وهذه الجملة زيادة من (أ).

وتکاد تشير سير أكثر السلف وضرورة الأحوال إلى الميل إلى الرخصة .

وأمّا الأقسام الثلاثة الباقية . فالسؤال فيها غير واجب أصلاً .

### مسالك

[فيمَنْ علِمَ وجُودَ حرامٍ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ جَهَلَ : هَلْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟]  
إِذَا حَضَرَ طَعَامًا إِنْسَانٌ عَلِمَ أَنَّهُ دَخَلَ فِي يَدِهِ حرامٌ مِّنْ إِدْرَارٍ كَانَ قَدْ أَخْذَهُ ،  
أَوْ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ، وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ بَقَى إِلَى الْآنِ أَمْ لَا .. فَلَهُ الْأَكْلُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ  
التَّفْتِيشُ ، وَإِنَّمَا التَّفْتِيشُ فِيهِ مِنَ الْوَرَعِ ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ بَقَى مِنْهُ شَيْءٌ ،  
وَلَكِنْ لَمْ يَدْرِي أَنَّهُ الْأَكْثَرُ أَمْ الْأَقْلَ .. فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِأَنَّهُ الْأَقْلُ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَمْرَ  
الْأَقْلَ مَشْكُلٌ ، وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْهُ .

### مسالك

[إِنْ كَانَ عِنْدَ مَتَولِي الْوَقْفِ مَالَانِ ، وَثُمَّ مَنْ يَسْتَحْقُ أَحْدَهُمَا لِوَجْدِ صَفَّتِهِ ،  
فَهُلْ لَهُ الْأَخْذُ دُونَ سَؤَالٍ ؟]

إِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمَتَولِي لِسَبِيلِ الْخِيرَاتِ مِنَ الْأَوْقَافِ أَوِ الْوَصَايَا مَالَانِ ،  
يَسْتَحْقُ هُوَ أَحْدَهُمَا وَلَا يَسْتَحْقُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوصَوفٍ بِتَلْكَ الصَّفَّةِ ،  
فَهُلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَسْلِمُهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْوَقْفِ ؟

نُظِرَ ؛ فَإِنْ كَانَتْ تَلْكَ الصَّفَّةُ ظَاهِرَةً يَعْرَفُهَا الْمَتَولِي ، وَكَانَ الْمَتَولِي

ظاهر العدالة.. فله أن يأخذ بغير بحث؛ لأنَّ الظنَّ بالمتولِّي أنَّه لا يصرفُ إليه ما يصرفُه إلا من المال الذي يستحقُه.

وإنْ كانت الصفةُ خفيةً، أوْ كان المتولِّي ممَّنْ عُرفَ حالُهُ أنَّه يخلطُ ولا يالي كيف يفعل.. فعليه السؤال؛ إذ ليس هُنَّا يدُ ولا استصحابٌ يعوَّلُ عليهِ، وهو وزانُ سؤالِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصدقةِ والهديةِ عند ترددِه فيهما<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ اليدَ لا تخصُّ الهديةَ عن الصدقةِ ولا الاستصحابَ، فلا ينجي منه إلا السؤال؛ فإنَّ السؤالَ حيثُ أسقطناه في المجهولِ أسقطناه بعلامةِ اليدِ والإسلامِ، حتَّى لو لم يعلمُ أنَّه مسلمٌ، وأرادَ أنْ يأخذَ من يده لحماً من ذبيحته، واحتُملَ أن يكونَ مجوسيًا.. لم يجزْ له ما لم يعرفْ أنَّه مسلمٌ؛ إذ اليدُ لا تدلُّ على الميتةِ، ولا الصورةُ تدلُّ على الإسلامِ إلا إذا كانَ أكثرُ هذا البلدِ مسلمينَ، فيجوزُ أنْ يُظنَّ بالذى ليس عليه علامَةُ الكفرِ أنَّه مسلمٌ وإنْ كانَ الخطأُ ممكناً فيهِ، فلا ينبغي أنْ تلتبسَ المواقعُ التي تشهدُ فيها اليدُ والحالُ بالتى لا تشهدُ.

### مسائلٌ

[في بلدٍ فيه دورٌ مخصوصٌ، هل له شراءٌ دارٌ فيه؟]

له أن يشتري في البلد داراً وإن علم أنها تشتمل على دورٍ مخصوصٍ؛ لأنَّ

(١) رواه البخاري (٢٥٧٦)، ومسلم (١٠٧٧).

ذلك اختلاطٌ بغير محصورٍ ، ولكنَّ السؤالَ احتياطٌ وورعٌ .

وإنْ كانَ في سَكَّةٍ عَشْرُ دورٌ مثلاً ، إحداها مغصوبةٌ أوْ وقفتُ .. لمْ يجزِ  
الشراءُ ما لمْ يتميّز ، ويجبُ البحثُ عنهُ .

ومنْ دخلَ بلدةً وفيها رباطاتٌ خُصُّصَ بوقفِها أربابُ المذاهِبِ ، وهوَ  
على مذهبِ واحدٍ مِنْ جملةِ تلكَ المذاهِبِ .. فليسَ لِهِ أَنْ يسكنَ أَيْمَانَ شاءَ ،  
ويأكلَ مِنْ وقفِها بغيرِ سُؤالٍ ؛ لأنَّ ذلكَ مِنْ بَابِ اختلاطٍ في المحصورِ ، فلا  
بَدَّ مِنَ التمييزِ ، ولا يجوزُ الهجومُ معَ الإبهامِ ؛ لأنَّ الرباطاتِ والمدارسَ في  
البلدِ لا بَدَّ وَأَنْ تكونَ محصورةً .

### مسائلُ التَّبرِيرِ

[متى يمتنعُ السؤالُ ومتى يجبُ]

حيثُ جعلنا السؤالَ مِنَ الورعِ .. فليسَ لِهِ أَنْ يسألَ صاحبَ الطعامِ  
والمالِ إِذَا لمْ يأْمِنْ غضبَهُ ، ولا يُؤْمِنُ قُطُّ غضبَهُ ، وإنَّما أوجبنا السؤالَ إِذَا  
تحقَّقَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا لِهِ حرامٌ ، وعندَ ذلِكَ لا يُبالي بغضِّ بِمِثْلِهِ ؛ إِذْ يجُبُ إِيذاءُ  
الظالمِ بأكْثَرَ مِنْ ذلِكَ ، والغالبُ أَنَّ مثَلَ هَذَا لَا يغضِّ بِمِنَ السؤالِ .

نعم ، إنْ كانَ يأخذُ مِنْ يدِ وكيلِهِ أوْ غلامِهِ أوْ تلميذهِ أوْ بعضِ أهْلِهِ مِنْ  
هُوَ تَحْتَ رِعَايَتِهِ .. فلهُ أَنْ يسألَ مَهْمَا اسْتَرَابَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يغضِّونَ مِنْ  
سُؤالِهِ ، وَلَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يسائلَ لِيعلَّمُهُمْ طرِيقَ الْحَلَالِ ، ولَذِلِكَ سأَلَ أَبُو بَكْرٍ

رضي الله عنه غلامه ، وسألَ عَمِّرٌ مَنْ سَقَاهُ مِنْ إِبْلِ الصَّدْقَةِ<sup>(١)</sup> ، وسأَلَ أَبَا هَرِيرَةَ أَيْضًا لَمَّا أَنْ قَدَمَ عَلَيْهِ بِمَالٍ كَثِيرٍ ، فَقَالَ : ( وَيَحْكُ ، أَكَلُ هَذَا طَيْبٌ ؟ ! ) مِنْ حِيثُ إِنَّهُ تَعْجَبَ مِنْ كَثْرَتِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ هُوَ مِنْ رَعِيهِ ، لَا سِيمَا وَقَدْ رَفَقَ فِي صِيغَةِ السُّؤَالِ .

وَكَذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( لَيْسَ شَيْءًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ عَدْلٍ إِمَامٍ وَرَفِيقٍ ، وَلَا شَيْءًا أَبْغَضُ إِلَيْهِ مِنْ جُورِهِ وَخَرْقِهِ )<sup>(٣)</sup> .

### مَسَأَلَاتٌ

[في تركِ السُّؤَالِ خوفاً مِنْ هتكِ السُّتْرِ وتحصيلِ البغضاء]

قالَ الْحَارِثُ الْمَحَاسِبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ : ( لَوْ كَانَ لَهُ صَدِيقٌ أَوْ أَخٌ ، وَهُوَ يَأْمُنُ غَضْبَهُ لَوْ سَأَلَهُ .. فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَهُ لِأَجْلِ الْوَرَعِ ؛ لَا إِنَّهُ رَبِّمَا يَبْدُو لَهُ مَا كَانَ مَسْتُورًا عَنْهُ ، فَيَكُونُ قَدْ حَمَلَهُ عَلَى هتكِ السُّتْرِ ، ثُمَّ يَؤْدِي ذَلِكَ إِلَى الْبَغْضَاءِ ) .

وَمَا ذَكَرَهُ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ إِذَا كَانَ مِنَ الْوَرَعِ لَا مِنَ الْوَجُوبِ ..

فَالْوَرَعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ احْتِرَازًا عَنْ هتكِ السُّتْرِ وَإِثْارَةِ الْبَغْضَاءِ أَهْمَّ .

(١) أَمَّا سُؤَالُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. فَقَدْ وَرَدَ فِي « الْقُوتَ » ( ٢٨٧ / ٢ ) ، وَرَوَاهُ الْبَخَارِيُّ ( ٣٨٤٢ ) ، وَأَمَّا سُؤَالُ عَمِّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. فَقَدْ رَوَاهُ مَالِكُ فِي « الْمَوْطَأَ » ( ٢٦٩ / ١ ) .

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقَ فِي « الْمَصْنُفَ » ( ٣٢٣ / ١١ ) .

(٣) رَوَاهُ هَنَادٍ فِي « الزَّهْدَ » ( ١٢٨١ ) بِنَحْوِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ عَمِّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وزاد على هذا فقال : ( وإن رأيَهُ شيءٌ منهُ أَيضاً . . لِمْ يَسْأَلُهُ ، وَيَظْنُ بِهِ أَنَّهُ يَطْعُمُهُ مِنَ الطَّيْبِ وَيَجْنِبُهُ الْخَبِيثَ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَطْمَئِنُ قَلْبُهُ إِلَيْهِ . . فَلَا يَحْتَرِزُ مُتَلَطِّفًا ، وَلَا يَهْتَكُ سَرَّهُ بِالْسُّؤَالِ ، قَالَ : لَأَنِّي لِمْ أَرَ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ فَعَلَهُ ) .

فهذا منهُ معَ ما اشتَهِرَ بِهِ مِنَ الزَّهْدِ يَدْلُّ عَلَى مسامحةِ فيما إِذَا خالطَ الْمَالَ الْحَرَامُ الْقَلِيلُ ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّوْهُمِ لَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الرِّيَةِ يَدْلُّ عَلَى التَّوْهُمِ بِدَلَالَةِ تَدْلُّ عَلَيْهِ ، وَلَا يَوْجُبُ الْيَقِينَ . فَلَيَرَاعِي هَذِهِ الدَّقَائِقَ فِي السُّؤَالِ .

### مسائل

[في احتمالِ كذبِ المسؤولِ وإخفائهِ بيانُ أصلِ المال]

رَبِّما يَقُولُ القائلُ : أَيُّ فَائِدَةٍ فِي السُّؤَالِ مِمَّنْ بَعْضُ مَالِهِ حَرَامٌ ، وَمَنْ يَسْتَحْلِلُ الْمَالَ الْحَرَامَ رَبِّما يَكذِبُ ؟ فَإِنْ وَثَقَ بِأَمَانَتِهِ . فَلَيَشْتَقِّ بِدِيَانَتِهِ فِي الْحَلَالِ .

فَأَقُولُ : مَهْمَا عَلِمْتَ بِمُخالطةِ الْحَرَامِ لِمَالِ إِنْسَانٍ ، وَكَانَ لَهُ غَرْضٌ فِي حضورِكَ ضِيافَتَهُ ، أَوْ قَبْوِلَكَ هَدِيَّتَهُ . . فَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةَ بِقَوْلِهِ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي السُّؤَالِ مِنْهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ بِيَاعًا وَهُوَ يُرْغَبُ فِي الْبَيْعِ لِطَلَبِ الْرِّبَحِ ، فَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةَ بِقَوْلِهِ : ( إِنَّهُ حَلَالٌ ) ، وَلَا فَائِدَةَ فِي

السؤال منه ، وإنما يسألُ من غيره ، وإنما يسألُ من صاحب اليد إذا لم يكن متهمًا ؛ كما يسألُ المتولّي على المال الذي يسلمه أنه من أي جهة ، وكما سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهدية والصدقة<sup>(١)</sup> ؛ فإن ذلك لا يؤذى ولا يُتهم القائل فيه .

وكذلك إذا اتهمه بأنه ليس يدرِّي طرِيقَ الكسبِ الحلالِ ، فلا يُتهمُ في قوله إذا أخبرَ عنْ طرِيقِ صحيحة ، وكذلك يسألُ عبده وخدمته ليعرف طرِيقَ اكتسابِه ، فهو هنا يفِيدُ السؤالُ .

فإذا كانَ صاحبُ المالِ متهمًا . . فليسألُ من غيره ، فإذا أخبرَه عذرٌ واحدٌ . قبله ، وإنْ أخبرَه فاسقٌ يعلمُ منْ قرينةِ حالِه أنه لا يكذبُ حيث لا غرضٌ له فيه . . جازَ قبولُه ؛ لأنَّ هذا أمرٌ بينه وبينَ الله تعالى ، والمطلوبُ ثقةُ النفسِ ، وقد يحصلُ منَ الثقةِ بقولِ فاسقٍ ما لا يحصلُ بقولِ عذرٍ في بعضِ الأحوالِ ، وليسَ كُلُّ مَنْ فسقَ يكذبُ ، ولا كُلُّ مَنْ تُرى العدالةُ في ظاهرِه يصدقُ ، وإنما نيطت الشهادةُ بالعدالةِ الظاهرةِ لضرورةِ الحكمِ ؛ فإنَّ البواطنَ لا يُطلعُ عليها ، وقد قبلَ أبو حنيفةَ رحمةَ اللهُ شهادةَ الفاسقِ ، وكم مِنْ شخصٍ تعرَّفَه ، وترى أنه قد يقتحمُ المعاصي ، ثمَّ إذا أخبرتك بشيءٍ . . وثبتت بهِ .

(١) رواه البخاري (٢٥٧٦) ، ومسلم (١٠٧٧) .

وكذلك إذا أخبر به صبيٌّ ممِيَّزٌ ممَّنْ عرفته بالتشتُّتِ ، فقد تحصلُ الثقةُ بقوله ، فيحُلُّ الاعتمادُ عليهِ .

فأمّا إذا أخبرَ به مجهولٌ لا يُدرِّي مِنْ حالِهِ شيءٌ أصلًا.. فهذا ممَّنْ جوزنا الأكلَ مِنْ يدهِ ؛ لأنَّ يدَهُ دلالةٌ ظاهرةٌ على ملكِهِ ، وربما يقالُ : إسلامُهُ دلالةٌ ظاهرةٌ على صدقِهِ ، وهذا في نظرٍ ، ولا يخلو قولهُ عن أثرٍ ما في النفسِ ، حتَّى لو اجتمعَ مِنْهُمْ جماعةٌ.. لافادَ اجتماعُهمْ ظنًا قويًا ، إلاَّ أنَّ أثرَ الواحِدِ فيهِ في غايةِ الضعفِ ، فليُنظرُ إلى حدَّ تأثيرِهِ في القلبِ ؛ فإنَّ المفتَّي هوَ القلبُ في مثلِ هذا الموضعِ ، وللقلبِ التفاتاتٌ إلى قرائِنَ خفيةٍ يضيقُ عنها نطاقُ النطقِ ، فليتأملْ فيهِ .

ويدلُّ على وجوبِ الالتفاتِ إلَيْهِ ما رُوِيَ عنْ عقبةَ بنِ الحارثِ أَنَّهُ جاءَ إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي تزوجْتُ امرأً ، فجاءَتْ أُمُّهُ سوداءً ، فزعمَتْ أَنَّهَا قدْ أرضعْتَنا ، وهيَ كاذبةٌ ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعْهَا » فَقَالَ : إِنَّهَا سوداءً - يصغُرُ مِنْ شائِنَها - فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « فَكِيفَ وَقْدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قدْ أرضعْتُكُمَا ؟ ! لَا خَيْرٌ لَكَ فِيهَا ، دَعْهَا عَنْكَ » ، وفي لفظٍ آخرَ : « كَيْفَ وَقْدْ قِيلَ ؟ ! »<sup>(١)</sup> ، ومهمَا لمْ يعلَمْ كذبَ المجهولِ ، ولمْ تظهرْ أُمَّارَةٌ غرَضٌ لَهُ فِيهِ.. كَانَ لَهُ وقْعٌ في القلبِ لَا محالةَ ، فلذلكَ يتأكدُ الأمرُ بالاحترازِ ، فإنَّ اطمأنَّ إلَيْهِ القلبُ .. كَانَ الاحترازُ حتماً واجباً .

(١) الحديث رواه بألفاظ متقاربة البخاري (٥١٠٥) ، وأحمد في « المسند » (٤/٧) .

## مسائلٌ

### [في تعارض أقوال المخبرين]

حيث يجُب السؤال؛ فلو تعارض قول عدلين.. تساقطا، وكذا قول فاسقين، ويجوز أن يتراجَّع في قلبه قول أحد العدلين أو أحد الفاسقين. ويجوز أن يتراجَّع أحد الجانبين بالكثرة أو بالاختصاص بالخبرة والمعرفة، وذلك مما يتشعَّب تصويره.

## مسائلٌ

### [في نهب مтайِّر ثم وجوده في يدِه، فهل يجوز ابتياعه؟]

لو نُهِبَ مтайِّر مخصوصٌ، فصادفَ من ذلك النوع مтайِّراً في يدِ إنسانٍ، وأرادَ أنْ يشتريه، واحتَمَلَ ألا يكونَ من المغصوب؛ فإنْ كانَ ذلك الشخصُ ممَّنْ عرفَه بالصلاح.. جاز الشراءُ، وكانَ تركُه مِنَ الورعِ، وإنْ كانَ الرجلُ مجهولاً لا يُعرفُ منه شيئاً؛ فإنْ كانَ يكثُرُ نوعُ ذلك المтайِّر مِنْ غيرِ المغصوب.. فلهُ أنْ يشتريه، وإنْ كانَ لا يوجدُ ذلك المтайِّر في تلك البقعةِ إلا نادراً، وإنَّما كثُرَ بسببِ الغصب.. فليسَ يدلُّ على الحلِّ إلا اليُدُ، وقد عارضَتها علامةٌ خاصةٌ مِنْ شكلِ المтайِّر ونوعِه؛ فالامتناعُ عن شرائهِ مِنَ الورعِ المهمِّ، ولكنَ الوجوبَ فيه نظرٌ؛ فإنَّ العلامةَ متعارضةٌ، ولستُ أقدرُ على أن أحكمَ فيه بحكمٍ إلا أنْ أردَهُ إلى قلبِ المستفتى لينظرَ ما الأقوى في

نفسه ؟ فإنْ كانَ الأقوى أَنَّهُ مغصوبٌ .. لزمهُ تركُهُ ، وإلا .. حلَّ لَهُ شراؤهُ .

وأكثُرُ هذِهِ الواقِع يلتبسُ الأمْرُ فيها ، فهِيَ مِنَ المتشابهاتِ التي لا يعرُفُها كثيُرٌ مِنَ النَّاسِ ، فمَنْ توقَّاها .. فقد استبرأَ لدِينِهِ وعِرْضِهِ ، ومن اقْتَحَمَها .. فقد حَمِّلَ الحُمْيَ وخاطَرَ بِنَفْسِهِ .

### مِنْ أَنْتَ

[في عدِ الأصولِ التي يجُبُ السُّؤالُ عنْها وضابطُ ذلك]

لَوْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَبْنِ قُدْمَ إِلَيْهِ ، فَذُكِرَ أَنَّهُ مِنْ شَاءَ ، فَسَأَلَ عَنِ الشَّاءِ مِنْ أَيْنَ هِيَ ، فَذُكِرَ لَهُ ، فَسَكَتَ عَنِ السُّؤالِ<sup>(١)</sup> ، أَفَيْجُبُ السُّؤالُ عَنِ أَصْلِ الْمَالِ أَمْ لَا ؟ وَإِنْ وَجَبَ .. فَعُنْ أَصْلِ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ ؟ وَمَا الضَّبْطُ فِيهِ ؟

فَأَقُولُ : لَا ضَبْطٌ فِيهِ وَلَا تَقْدِيرٌ ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَى الرِّيَةِ الْمُقْتَضِيَّ لِلْسُّؤالِ ، إِمَّا وَجُوبًا أَوْ وَرْعًا ، وَلَا غَايَةَ لِلْسُّؤالِ إِلَّا حِيثُ تَنْقَطِعُ الرِّيَةِ الْمُقْتَضِيَّ لَهُ ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالْخِتَالِفِ الْأَحْوَالِ ، فَإِنْ كَانَتِ التَّهْمَةُ مِنْ حِيثُ لَا يَدْرِي صَاحِبُ الْيَدِ كَيْفَ طَرِيقُ الْكَسِبِ الْحَلَالِ ؛ فَإِنْ قَالَ : (اشترىتُ ) .. انْقَطَعَ بِسُؤالٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ قَالَ : (مِنْ شَاتِي ) .. وَقَعَ الشَّكُّ فِي الشَّاءِ ، فَإِذَا قَالَ : (اشترىتُهَا ) .. انْقَطَعَتِ الرِّيَةُ ، وَإِنْ كَانَتِ الرِّيَةُ مِنَ الظُّلْمِ - وَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٥/١٧٤).

العرب ، ويتوالدُ في أيديهم المغصوبُ - فلا تنقطعُ بقوله : ( إنَّهُ مِنْ شَاتِي ) ولا بقوله : ( إنَّ الشَّاةَ وَلَدُهَا شَاتِي ) ، فإنَّ أَسْنَدَهُ إِلَى الوراثةِ مِنْ أَبِيهِ وَحَالُ أَبِيهِ مَجْهُولٌ . انقطعَ السُّؤَالُ ، وإنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَالِ أَبِيهِ حَرَامٌ . . فَقَدْ ظَهَرَ التَّحْرِيمُ ، وإنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَهُ حَرَامٌ . . فَكَثْرَةُ التَّوَالِدِ وَطُولُ الزَّمَانِ وَتَطْرُقُ الْإِرَثُ إِلَيْهِ لَا يَغْيِرُ حَكْمَهُ ، فَلِينَظُرْ فِي هَذِهِ الْمَعْانِي .

### مسائلٌ

[فِيمَنْ أَوْقَفَ عَلَى خَانَقَاهِ الصَّوْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، فَهُلْ يَجُوزُ لِلْقَائِمِ خُلُطُ الْوَقَيْنِ وَتَقْدِيمُهُ لِهُؤُلَاءِ وَهُؤُلَاءِ ؟ وَمَا حَكْمُ أَكْلِ طَعَامِهِمْ ؟]

سُئِلْتُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ سَكَانِ خَانَقَاهِ الصَّوْفِيَّةِ<sup>(۱)</sup> ، وَفِي يَدِ خَادِمِهِمُ الَّذِي يَقْدِمُ إِلَيْهِمُ الطَّعَامَ وَقُفْ عَلَى ذَلِكَ الْمَسْكِنِ وَوَقَفَ آخَرُ عَلَى جَهَةِ أُخْرَى غَيْرِ هُؤُلَاءِ ، وَهُوَ يَخْلُطُ الْكُلَّ وَيَنْفُقُ عَلَى هُؤُلَاءِ وَهُؤُلَاءِ ، فَأَكْلُ طَعَامِهِمْ حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ شَبَهٌ ؟

فَقُلْتُ : إِنَّ هَذَا يَلْتَفِتُ إِلَى سَبْعَةِ أَصْوَلٍ :

(۱) الخانقاہ : بقعة يسكنها أهل الصلاة والخير والصوفية ، والنون مفتوحة ، فارسي معرب من (خانکاه) ومعناه : زاوية الصوفية ، وحكى المقرizi في « المواقع والاعتبار » (٤١٤/٢) أنها حدثت في حدود الأربع مئة من سنى الهجرة ، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى ، والمصنف واحد من اتخذ خانقاہ في آخر حياته .

**الأصل الأول :** أنَّ الطعامَ الَّذِي يُقْدَمُ إِلَيْهِمْ فِي الغَالِبِ يُشْتَرِيهِ بِالْمَعَاطَةِ ، وَالَّذِي اخْتَرَنَاهُ صَحَّةُ الْمَعَاطَةِ ، لَا سِيمَا فِي الْأَطْعَمَةِ وَالْمُسْتَحْقَرَاتِ ، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا شَبَهَهُ الْخَلَافِ .

**الأصل الثاني :** أَنْ يَنْظَرَ أَنَّ الْخَادِمَ هُلْ يُشْتَرِيهِ بَعْنَ الْمَالِ الْحَرَامِ أَوْ فِي الدَّمَةِ ؟ فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْنَ الْمَالِ الْحَرَامِ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ .. فَالْغَالِبُ أَنَّهُ يُشْتَرِي فِي الدَّمَةِ ، وَيَجُوزُ الْأَخْذُ بِالْغَالِبِ ، وَلَا يَنْشَاءُ مِنْ هَذَا تَحْرِيمٌ ، بَلْ شَبَهَهُ احْتِمَالٍ بَعِيدٍ ، وَهُوَ شَرَاؤُهُ بَعْنَ مَالٍ حَرَامٍ .

**الأصل الثالث :** أَنَّهُ مِنْ أَيْنَ يُشْتَرِيهِ ؟ فَإِنْ اشْتَرَى مِمَّنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ .. لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ أَقْلَى مَالِهِ حَرَامٌ .. فَفِيهِ نَظَرٌ قَدْ سَبَقَ ، وَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ .. جَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِأَنَّهُ يُشْتَرِي مِمَّنْ مَالُهُ حَلَالٌ ، أَوْ مِمَّنْ لَا يَدْرِي الْمُشْتَرِي حَالَهُ بِيَقِينٍ ؛ كَالْمَجْهُولِ ، وَقَدْ سَبَقَ جَوَازُ الشَّرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ ، فَلَا يَنْشَاءُ مِنْ هَذَا تَحْرِيمٌ ، بَلْ شَبَهَهُ احْتِمَالٍ .

**الأصل الرابع :** أَنْ يُشْتَرِيهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلْقَوْمِ ؛ فَإِنَّ الْمُتَوَلِّيَ وَالْخَادِمَ كَالثَّائِبِ ، وَلَهُ أَنْ يُشْتَرِي لَهُمْ وَلِنَفْسِهِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ ذَلِكَ بِالنِّيَّةِ أَوْ صَرِيحِ الْلَّفْظِ ، وَإِذَا كَانَ يَجْرِي بِالْمَعَاطَةِ .. فَلَا يَجْزِي لِلْفَظُ ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَنْوِي عِنْدَ الْمَعَاطَةِ ، وَالْقَصَّابُ وَالْخَبَازُ وَمَنْ يَعْمَلُهُ يَعْوَلُ عَلَيْهِ ، وَيَقْصُدُ الْبَيْعَ مِنْهُ ، لَا مِمَّنْ لَا يَحْضُرُونَ ، فَيَقْعُ عَنْ جَهَتِهِ ، وَيَدْخُلُ فِي مَلِكِهِ .

وهذا الأصل ليس فيه تحريم ولا شبهة ، ولكن يثبت أنهم يأكلون من ملك الخادم .

**الأصل الخامس :** أن الخادم يقدم الطعام إليهم ، ولا يمكن أن يجعل ضيافة وهدية بغير عرض ؛ فإنه لا يرضى بذلك ، وإنما يقدم اعتماداً على عرضه من الوقف ، فهو معاوضة ، ولكن ليس ببيع ولا إقراض ؛ لأنه لو اتهض لمطالبتهم بالثمن .. لاستبعد ذلك ، وقرينة الحال لا تدل عليه ، فأشبه أصل تنزل عليه هذه الحالة الهبة بشرط الشواب ؛ أعني : هدية لا لفظ فيها ، من شخص تقتضي قرينة حاله أنه يطمع في ثواب ، وذلك صحيح ، والثواب لازم ، وهل هنا ما طمع الخادم في أن يأخذ ثواباً عملاً قدماً إلا حقهم من الوقف ؟ ليقضي به دينه من الخباز والقصاب والبقال وغيره ، فهذا ليس فيه شبهة ؛ إذ لا يشترط لفظ في الهدية ولا في تقديم الطعام ، وإن كان مع انتظار الشواب ، ولا مبالغة بقول من لا يصح هدية في انتظار ثواب .

**الأصل السادس :** أن الشواب الذي يلزم فيه خلاف : فقيل : إنه أقل متمولٍ ، وقيل : قدر القيمة ، وقيل : ما يرضى به الواهب ، حتى إن له إلا يرضى بأضعاف القيمة .

والصحيح : أنه يتسع رضاه ، فإذا لم يرض .. يرد عليه ، وهل هنا الخادم قد رضي بما يأخذ من حق السكّان على الوقف ، فإن كان لهم من الحق بقدر ما أكلوا .. فقد تم الأمر ، وإن كان ناقصاً ورضي به الخادم .. صح أيضاً ،

وإن علمَ أنَّ الخادمَ لا يرضي لولا أنَّ في يدهِ الوقفَ الآخرَ الذي يأخذُهُ بقوَّةٍ هؤلاءِ السكَانِ . . فـكأنَّهُ رضيَ في الثوابِ بمقدارِ بعضُهُ حلالٌ وبعضُهُ حرامٌ ، والحرامُ لمْ يدخلْ في أيديِ السكَانِ ، فـهـذا كالخللِ المتطرِّقِ إلى الثمنِ ، وقد ذكرنا حكمَهُ مـنْ قبـلُ وأنَّهُ متى يقتضي التحرـيمـ ومتى يقتضي الشـبهـةـ . وهذا لا يقتضي تحرـيمـاً على ما فصلناهـ ، فلا تنقلـبـ الـهدـيـةـ حـرـاماـ بتوصـلـ المـهـديـ بـسـبـبـ الـهـدـيـةـ إـلـىـ حـرـامـ<sup>(١)</sup> .

**الأصلُ السابـعـ** : أنَّهُ يقضي دينَ الـخـبـازـ والـقـصـابـ والـبـقـالـ مـنـ ارتفاعـ الوقـفـينـ<sup>(٢)</sup> ، فإنْ وفـىـ ما أخذـ مـنـ حـقـهمـ بـقـيـمةـ ما أطـعـمـهـمـ . . فقدـ صـحـ الأمـرـ ، وإنْ قـصـرـ عنـهـ وـرـضـيـ القـصـابـ والـخـبـازـ بـأـيـ ثـمـنـ كـانـ حـرـاماـ أوـ حـلـالـاـ . . فـهـذا خـلـلـ تـطـرقـ إـلـىـ ثـمـنـ الطـعـامـ أـيـضاـ ، فـلـيـلـتـفـتـ إـلـىـ ما قـدـمنـاـ مـنـ الشـرـاءـ فـيـ الذـمـةـ ، ثـمـ قـضـاءـ الثـمـنـ مـنـ حـرـامـ ، هـذـا إـذـا عـلـمـ أنـهـ قـضـاءـ مـنـ حـرـامـ .

فـإـنـ اـحـتـمـلـ ذـلـكـ وـاحـتـمـلـ غـيرـهـ . . فالـشـبـهـةـ أـبـعـدـ .

وقدـ خـرـجـ مـنـ هـذـاـ : أنـ أـكـلـ هـذـاـ لـيـسـ بـحـرـامـ ، وـلـكـنـهـ أـكـلـ شـبـهـةـ ، وـهـوـ بـعـيـدـ مـنـ الـورـعـ ؛ لأنـ هـذـهـ الأـصـولـ إـذـاـ كـثـرـتـ ، وـتـطـرقـ إـلـىـ كـلـ وـاحـدـ

(١) وبـهـ يـتـمـيـزـ عـنـ الرـشـوةـ ؛ إـذـ الرـشـوةـ مـاـ يـتـوـصـلـ بـهـ إـلـىـ حـرـامـ ، وـبـيـنـهـماـ فـرـقـ . «ـإـتحـافـ» (٩٤/٦) .

(٢) أيـ : مـاـ يـتـحـصـلـ مـنـ جـهـتهـمـاـ ، وـيـسـمـيـ ذـلـكـ اـرـتـفـاعـاـ لـكـونـهـ يـفـيـضـ عـنـهـ فـيـرـتفـعـ . «ـإـتحـافـ» (٩٤/٦) .

احتمالٌ . . صار احتمالُ الحرامِ بكثريّته أقوى في النفس ، كما أنَّ الخبرَ إذا طالَ إسنادُه . . صار احتمالُ الكذبِ والغلطِ فيه أقوى ممَّا إذا قربَ إسنادُه .

فهذا حُكْمُ هذه الواقعَة ، وهي منَ الفتاوى ، وإنَّما أوردناها ليُعرفَ كيفيةُ تخرِيجِ الواقعِ المُلتفَةِ المُلتبِسةِ ، وأنَّها كيَفَ تُرْدُ إلى الأصولِ ، فإنَّ ذلكَ ممَّا يعجزُ عنهُ أكثرُ المفتينَ .



## الباب الرابع

### في كيفية خروج الشائب عن المطالم المالية

اعلم : أنَّ مَنْ تَابَ وَفِي يَدِهِ مَالٌ مُخْتَلِطٌ . فَعَلَيْهِ وظيفةٌ في تمييز الحرامِ وَإِخْرَاجِهِ ، وَوظيفةٌ أُخْرَى في مصْرِفِ الْمَخْرَجِ ، فَلِيَنْظُرْ فِيهِمَا .

### النظر الأول : في كيفية التمييز والإخراج

اعلم : أنَّ كُلَّ مَنْ تَابَ وَفِي يَدِهِ مَا هُوَ حَرَامٌ مَعْلُومُ الْعَيْنِ ؛ مِنْ غَصِبٍ ، أَوْ وَدِيعَةٍ ، أَوْ غَيْرِهِ . . فَأَمْرُهُ سَهْلٌ ، فَعَلَيْهِ تمييزُ الحرامِ .

وَإِنْ كَانَ مُلْتَبِسًا مُخْتَلِطًا . . فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَالٍ هُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ؛ كَالْحَبْوِ وَالنَّقْدِ وَالْأَدْهَانِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَعْيَانِ مُتَّمَازِةٍ ؛ كَالْعَبِيدِ وَالدُّورِ وَالثِّيَابِ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْمُتَّمَاثِلَاتِ ، أَوْ كَانَ شَائِعًا فِي الْمَالِ كُلِّهِ ؛ كَمَنْ اكْتَسَبَ الْمَالَ بِتَجَارَةٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَذَبَ فِي بَعْضِهَا فِي الْمَرَابِحةِ وَصَدَقَ فِي بَعْضِهَا ، أَوْ مَنْ غَصَبَ دَهْنًا وَخَلَطَهُ بِدَهْنِ نَفْسِهِ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَبْوِ أَوِ الدِّرَاهِمِ وَالدِّنَانِيرِ . . فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْقُدْرِ أَوْ مَجْهُولَهُ .

فَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْقُدْرِ ؛ مِثْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ قَدْرَ النَّصْفِ مِنْ جَمْلَةِ مَالِهِ

حرامٌ . فعليه تمييز النصف ، وإن أشكالٍ .. فلهُ طریقان :

أحدُهما : الأخذُ باليقين .

والآخرُ : الأخذُ بغالبِ الظنِّ .

وكلاهما قد قالَ بهِ العلماءُ في اشتباہِ رکعاتِ الصلاةِ ، ونحنُ لا نجوازُ في الصلاةِ إلا الأخذُ باليقين ، لأنَّ الأصلَ اشتغالُ الذمةِ ، فيُستصحبُ ، ولا يُغيَّرُ إلا بعلامةٍ قويةٍ ، وليسَ في أعدادِ الرکعاتِ علاماتٍ يُوثقُ بها ، وأمّا هُنَّا .. فلا يمكنُ أنْ يُقالَ : الأصلُ أنَّ ما في يديهِ حرامٌ ، بلْ هوَ مشكلٌ ، فيجوزُ لهُ الأخذُ بغالبِ الظنِّ اجتهاداً ، ولكنَ الورعُ في الأخذِ باليقينِ .

فإنْ أرادَ الورعَ .. فطريقُ التحرّي والاجتهادِ ألا يستبقيَ إلا القدرُ الذي يتيقَّنُ أنَّهُ حلالٌ .

وإنْ أرادَ الأخذَ بالظنِّ .. فطريقُهُ مثلاً أنْ يكونَ في يديهِ مالٌ تجارةٌ فسدَ بعضُها ، فيتيقَّنُ أنَّ النصفَ حلالٌ ، وأنَّ الثلثَ مثلاً حرامٌ ، ويبقى سدسٌ يشكُّ فيهِ ، فيحکمُ فيهِ بغالبِ الظنِّ .

وهكذا طريقُ التحرّي في كلِّ مالٍ ، وهوَ أنْ يقطعَ القدرَ المتيقَّنَ من الجانبيِّ في الحلِّ والحرمةِ ، والقدرُ المتردِّدُ فيهِ إنْ غلبَ على ظنهُ التحريرِ .. آخرَ جهَّةٍ ، وإنْ غلبَ الحلُّ .. جازَ لهُ الإمساكُ ، والورعُ إخراجُهُ ، وإنْ شكَّ فيهِ .. جازَ الإمساكُ ، والورعُ إخراجُهُ ، وهذا الورعُ أكْدُ ؛ لأنَّهُ صارَ مشكوكاً فيهِ ، وجازَ إمساكُهُ اعتماداً علىَ أنَّهُ في يديهِ ،

فيكونُ الْحَلُّ أَغْلَبَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ صَارَ ضَعِيفًا بَعْدَ يَقِينِ اخْتِلاطِ الْحَرَامِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ : الْأَصْلُ التَّحْرِيمُ ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ حَلَّ ، وَلَيْسَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ بِأُولَئِيْ مِنَ الْآخِرِ ، وَلَيْسَ يَتَبَيَّنُ لِي فِي الْحَالِ تَرْجِيْحٌ ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْكُلَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : هَبْ أَنَّهُ أَخْدَى بِالْيَقِينِ ، لَكِنَّ الَّذِي يَخْرُجُهُ لَيْسَ يَدْرِي أَنَّهُ عَيْنُ الْحَرَامِ ، فَلَعْلَ الْحَرَامَ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ، فَكَيْفَ يُقْدِمُ عَلَيْهِ ؟ وَلَوْ جَازَ هَذَا .. لَجَازَ أَنْ يُقَالَ : إِذَا اخْتَلَطَتْ مِيتَةٌ بِتَسْعَ ذَكَيَّاتٍ فَهِيَ الْعَشْرُ .. فَلَهُ أَنْ يَطْرُحَ وَاحِدَةً أَيَّ وَاحِدَةً كَانَتْ وَيَأْخُذَ الْبَاقِيَ وَيَسْتَحْلِهُ وَلَكِنْ يُقَالُ : لَعَلَّ الْمِيتَةَ فِيمَا اسْتَبْقَاهُ ، بَلْ لَوْ طَرَحَ التَّسْعَ وَاسْتَبْقَى وَاحِدَةً .. لَمْ تَحْلِ ؟ لَا حَتَّى يَأْخُذَ أَنَّهَا هِيَ الْحَرَامُ .

فَنَقُولُ : هَذِهِ الْمَوَازِنَةُ كَانَتْ تَصْحُّ لَوْلَا أَنَّ الْمَالَ يَحْلُّ بِإِخْرَاجِ الْبَدْلِ ؛ لَتَطْرُقَ الْمَعَاوِضَةُ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا الْمِيتَةُ .. فَلَا تَتَطْرُقُ الْمَعَاوِضَةُ إِلَيْهَا .

فَلَيُكَشِّفَ الغَطَاءُ عَنْ هَذَا الإِشْكَالِ بِالْفَرْضِ فِي دَرْهَمٍ مَعِينٍ اشْتَبَهَ بِدَرْهَمٍ آخَرَ فِيمَنْ لَهُ دَرْهَمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا حَرَامٌ وَقَدْ اشْتَبَهَ عَيْنُهُ ، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا فَقَالَ : يَدْعُ الْكُلَّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَكَانَ قَدْ رَهَنَ آنِيَةً ، قَيلَ : إِنَّهُ سَطْلٌ ، فَلَمَّا قُضِيَ الدِّينَ .. حَمَلَ إِلَيْهِ الْمَرْتَهْنُ آنِيَتِينِ ، وَقَالَ : لَا أَدْرِي أَيْتُهُمَا آنِيَتُكَ ، فَتَرَكَهُمَا كَلْتَهُمَا ، فَقَالَ الْمَرْتَهْنُ : هَذَا هُوَ

الذى لك ، وإنما كنت أختبرك ، فقضى دينه ولم يأخذ الرهن<sup>(١)</sup> ، وهذا ورع ، ولكننا نقول : إنَّه غيرُ واجب .

فلنفرض المسألة في درهم له مالك معين حاضر ، فنقول : إذا ردَ أحد الدرهرين عليه ، ورضيَ به مع العلم بحقيقة الحال .. حلَّ له الدرهم الآخر ؛ لأنَّه لا يخلو : إما أنْ يكون المردود في علم الله هو المأخذ ؛ فقد حصل المقصود ، وإنْ كان غير ذلك .. فقد حصل لكلٍ واحدٍ درهمٍ في يد صاحبه ، فالاحتياطُ أنْ يتباينا باللفظ ، فإنْ لم يفعل .. وقع التناقض والتبادل بمجرد المعاطاة وإنْ كان المغصوب منه قد فات له درهمٍ في يد العاصِب ، وعسر الوصول إلى عينِه ، واستحقَّ ضمانه ، فلما أخذه .. وقع عن الضمان بمجرد القبض ، وهذا في جانبه واضح ؛ فإنَّ المضمون له يملك الضمان بمجرد القبض من غير لفظ ، والإشكال في الجانب الآخر أنه لم يدخل في ملكه ، فنقول : لأنَّه أيضاً إنْ كان قد سلمَ درهمَ نفسه .. فقد فات له أيضاً درهمٍ هو في يد الآخر ، وليس يمكن الوصول إليه ، فهو كالغائب ، فيقع هذا بدلاً عنه في علم الله سبحانه وتعالى إنْ كان الأمر كذلك ، ويقع هذا التبادل في علم الله سبحانه كما يقع التناقض لو أتلقَ رجلان كلُّ واحدٍ منهم درهماً على صاحبه ، بل في عين مسألتنا لو ألقى كلُّ

(١) رواه بنحوه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٩/٩) ، وهو في «الرسالة القشيرية» (ص ٢١٤) ، والآنية : جمع إماء ، وقد يستعمله الفقهاء - كما يفيده السياق هنا - مفرداً ، وليس بمفرد . انظر «الإتحاف» (٨٨/٦ ، ٩٦) .

واحدٍ ما في يده في البحر أو أحرقَه.. كان قد أتلفَه ، ولم يكن عليه عهدة لآخر بطريق التناصُر ، فكذا إذا لم يتلفْ ؛ فإنَّ القولَ بهذا أولى من المصير إلى أنَّ من يأخذ درهماً حراماً ويطرحه في ألفِ ألفِ درهم لرجل آخر.. يصيرُ كُلُّ المالِ محجوراً عليه لا يجوزُ التصرفُ فيه ، وهذا المذهب يؤدي إليه .

فانظُرْ ما في هذا مِنَ البعدِ ، وليسَ فيما ذكرناه إلا تركُ اللفظِ ، والمعاطاةُ بيعُ ، ومن لا يجعلُها بيعاً يتطرقُ إلى احتماله ؛ إذ الفعلُ تضعفُ دلالته حيثُ يمكنُ التلفظُ ، وهل هنا هذا التسليمُ والتسلُّمُ للمبادلةِ قطعاً ، والبيعُ غيرُ ممكِن ؛ لأنَّ المبيعَ غيرُ مشارٍ إليه ولا معلومٌ في عينِه ، وقد يكونُ مما لا يقبلُ البيع ؛ كما لو خلطَ رطلٌ دقيقٌ بألفِ رطلِ دقيقٍ لغيرِه ، وكذا الذُّبُسُ والرُّطُبُ وكلُّ ما لا يباعُ البعضُ منه بالبعضِ .



فإنْ قيلَ : فأنتْ جوزْتُم تسليمَ قدرِ حقِّه في مثلِ هذه الصورةِ وجعلتُمُه بيعاً .

قلنا : لا نجعلُه بيعاً ، بل نقولُ : هو بدلٌ عمَّا فاتَ في يده ، فيملكُه كما يملكُ المتلفُ عليهِ مِنَ الرطبِ إذا أخذَ مثلَه ، هذا إذا ساعدَه صاحبُ المالِ ، فإنْ لم يساعدَه وأصرَّ وقالَ : (لا آخذُ درهماً أصلًا إلا عينَ ملكي ، فإنِ استبهَمَ .. فأتركُه ولا أهبهُ ، وأعطيكَ عليكَ مالكَ) .

فأقول : على القاضي أن ينوب عنه في القبض حتى يطيب للرجل ماله ؛ فإن هذا محضر التعلق والتضيق ، والشرع لم يرد به ، فإن عجز عن القاضي ولم يجده . فليحکم رجلاً متدينًا ليقبض عنه ، فإن عجز . فيتولى هو بنفسه ، ويفرزه على نية الصرف إليه درهماً ، ويعين ذلك له ، ويطيب له الباقي ، وهذا في خلط المائعات أظهر وألزم .



فإن قيل : فينبغي أن يحل له الأخذ ، ويتقال الحق إلى ذمته ، فأي حاجة إلى الإخراج أولاً ثم التصرف في الباقي ؟

قلنا : قال قائلون : يحل له أن يأخذ ما دام يبقى قدر الحرام ، ولا يجوز له أن يأخذ الكل ، فأخذ لم يجوز ذلك .

وقال آخرون : ليس له أن يأخذ ما لم يخرج قدر الحرام بالتوبة وقدر الإبدال .

وقال آخرون : يجوز للأخذ في التصرف أن يأخذ منه ، وأما هو . فلا يعطي ، فإن أعطى . عصى هو دون الأخذ منه وما جوز أحد أخذ الكل ؛ وذلك لأنَّ المالك لو ظهر . فله أن يطلب حقه من هذه الجملة ، إذ يقول : لعل المتصروف إلى يقع عين حقي ، وبالتعيين وإخراج حق الغير وتمييزه يندفع هذا الاحتمال ، فهذا المال يترجح بهذا الاحتمال على

غيره ، وما هو أقرب إلى الحق مقدم ؟ كما يُقدم المثل على القيمة ، والعين على المثل ، فكذلك ما يُحتمل فيه رجوع المثل مقدم على ما يُحتمل فيه رجوع القيمة ، وما يُحتمل فيه رجوع العين مقدم على ما يُحتمل فيه رجوع المثل ، ولو جاز لهذا أن يقول ذلك .. لجاز لصاحب الدرهم الآخر أن يأخذ الدرهمين ويتصرف فيما ، ويقول : ( على قضاء حقك من موضع آخر ) إذ الاختلاط من الجانبين ، وليس ملك أحدهما بأن يقدر فائتاً بأولى من الآخر<sup>(١)</sup> ، إلا أن ينظر إلى الأقل ، فيقدر أنه فائت ، أو ينظر إلى الذي خلط ، فيجعل بفعله متلفاً لحق غيره ، وكلاهما بعيدان جداً . وهذا واضح في ذات الأمثال ؛ فإنها تقع عوضاً في الإتفاقات من غير عقد .

أمّا إذا اشتبه دار بدور ، أو عبد بعبد .. فلا سبيل إلا المصالحة والتراسي ، فإن أبي أن يأخذ إلا عين حقه ولم يقدر عليه ، وأراد الآخر أن يعوق عليه جميع ملكه ؛ فإن كانت متماثلة القيم .. فالطريق أن يبيع القاضي جميع الدور ويوزع الشمن عليهم بقدر النسبة ، وإن كانت متفاوتة .. أخذ من طالب البيع قيمة نفس الدور وصرف إلى الممتنع منه مقدار قيمة الأقل ، وتوقف في قدر التفاوت إلى البيان أو الاصطلاح ؛ لأنّه مشكل ، وإن لم يوجد القاضي .. فللذي يريد الخلاص وفي يده الكل أن يتولى ذلك بنفسه ،

(١) في النسخ : ( وليس ملك أحدنا ... ) ، والمثبت من (ق) ، ولعله الأولى ، والله أعلم .

هذه هي المصلحة ، وما عدتها من الاحتمالات ضعيفة لا نختارها ، وفيما سبق تنبية على العلة .

وهذا في الخلط ظاهر<sup>(١)</sup> ، وفي التقاد دونه ، وفي العروض أغمض ، إذ لا يقع البعض بدلاً عن البعض ، فلذلك احتاج إلى البيع . ولنرسم مسائل بها يتم بيان هذا الأصل :

### مسائل

[فيمَنْ ورثَ مغصوبًا ورَدَ عَلَيْهِ الغاصبُ نصيًّا معيَّناً ، فهُوَ لِجَمِيعِ الوراثةِ] إذا ورثَ مَعَ جَمَاعَةِ وَكَانَ السُّلْطَانُ قَدْ غَصَبَ ضَيْعَةً لِمُورِثِهِمْ ، فرَدَ عَلَيْهِ قطْعَةً مُعَيَّنةً . فَهِيَ لِجَمِيعِ الوراثةِ .

ولو رَدَ مِنَ الضَّيْعَةِ نَصْفًا وَهُوَ قَدْرُ حَقِّهِ . . سَاهِمَةُ الوراثة<sup>(٢)</sup> ، إِنَّ النَّصْفَ الَّذِي لَهُ لَا يَتَمَيَّزُ حَتَّى يُقَالَ : هُوَ الْمَرْدُودُ ، وَالْبَاقِي هُوَ الْمَغَصُوبُ ، وَلَا يَصِيرُ مُمِيزًا بُنْيَةَ السُّلْطَانِ وَقَصْدِهِ لِحَصْرِ الْغَصَبِ فِي نَصْبِ الْآخَرِينَ .

(١) في (أ ، ب) : (الحنطة) بدل (الخلط) .

(٢) أي : شاركوه في سُهمته ، وهي النصيب . «إتحاف» (٩٨/٦) .

## مسائل التبرير

### [في الزيادة على المغصوب وحكمها]

إذا وقع في يده مالٌ أخذَه من سلطانٍ ظالمٍ ثمَّ تابَ ، والمالُ عقارٌ ، وكان قد حصل منه ارتفاعٌ ، فينبغي أنْ يحسب أجرةٍ مثيله لطولِ تلكَ المدةِ ، وكذلكَ كُلُّ مغصوبٍ له منفعةٌ أوْ حصلَ منه زيادةً ، فلا تصحُّ توبتُه ما لمْ يخرجْ أجرةَ المغصوبِ وكذلكَ كُلُّ زيادةٍ حصلتْ منهِ .

وتقديرُ أجرةِ العبيدِ والثيابِ والأواني وأمثالِ ذلكَ مما لا يعتادُ إجارتها مما يسرُّ ولا يدركُ ذلكَ إلا باجتهادِ وتخمينِ ، وهكذا كُلُّ التقويماتِ تقعُ بالاجتهادِ ، وطريقُ الورعِ الأخذُ بالأقصى ، وما ربحَه على المالِ المغصوبِ في عقودِ عقدها على الذمةِ وقضى الثمنَ منهُ .. فهو ملكُ له ، ولكنْ فيه شبهةٌ ؛ إذْ كانَ ثمنُهُ حراماً كما سبقَ حكمُهُ ، وإنْ كانَ بأعيانِ تلكَ الأموالِ .. فالعقودُ كانتْ فاسدةً ، وقد قيلَ : تنفذُ بجازةِ المغصوبِ منهُ للمصلحةِ ، فيكونُ المغصوبُ منهُ أولى بهِ .

والقياسُ أنَّ تلكَ العقودَ تُفسخُ ويُستردُ الثمنُ ، وتردُ الأعراضُ ، وإنْ عجزَ عنهُ لكثرتهِ .. فهيَ أموالٌ حرامٌ حصلتْ في يدهِ ، فللمغصوبِ منهُ قدرُ رأسِ مالِهِ ، والفضلُ حرامٌ يجبُ إخراجُه ليتصدقَ بهِ ، فلا يحلُّ للغاصبِ ولا للمغصوبِ منهُ ، بلْ حكمُهُ حكمُ كُلِّ حرامٍ يقعُ في يدهِ .

## مسائلٌ تُرْتَبَّ

[في جهالةٍ حالِ المورثِ وجهةٍ اكتسابِه]

مَنْ ورَثَ مَالًاً وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ مُورِثَهُ مِنْ أَيْنَ اكتسبَهُ ؛ أَمْ حَلَالٌ أَمْ مِنْ حَرَامٍ ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ عَلَامٌ .. فَهُوَ حَلَالٌ باتفاقِ الْعُلَمَاءِ .  
وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهِ حَرَاماً وَشَكَّ فِي قَدْرِهِ .. أَخْرَجَ مَقْدَارَ الْحَرَامِ بالتحرّيِّ .

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ وَلَكِنْ عَلِمَ أَنَّ مُورِثَهُ كَانَ يَتَولَّ أَعْمَالاً لِلْسَّلاطِينِ ، وَاحْتَمَلَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ فِي عَمَلِهِ شَيْئاً ، أَوْ كَانَ قَدْ أَخْذَ وَلَمْ يَبْقَ فِي يَدِهِ مِنْهُ شَيْءٌ لِطُولِ الْمَدَّةِ .. فَهَذِهِ شَبَهَةٌ يَحْسُنُ التَّوْرُّعُ عَنْهَا وَلَا يَجُبُّ .

وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَ مَا لِهِ كَانَ مِنَ الظَّلْمِ .. فَيَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ الْقَدْرِ بِالاجتِهادِ .

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : لَا يَلْزَمُهُ ، بَلِ الْإِثْمُ عَلَى الْمُورَثِ<sup>(۱)</sup> .

وَاسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا مَمْنُونَ وَلِيَ عَمَ السُّلْطَانِ ماتَ ، فَقَالَ صَحَابِيٌّ : (الآن طَابَ مَالُهُ) أَيْ : لَوْارِثِهِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الصَّحَابِيِّ ، وَلَعِلَّهُ صَدَرَ مِنْ مُتَسَاهِلٍ ، فَقَدْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ

(۱) حَكَاهُ الْمُحَاسِبِيُّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُتَفَقَّهِةِ فِي «الْمَكَاسبِ» (ص ۸۴) .

يتساهمُ ، ولكن لا يُذكرُ به لحرمة الصحبة ، وكيفَ يكونُ موتُ الرجل مبيحاً للحرام المتيقنُ المختلطِ ؟ ومنْ أينَ يؤخذُ هذا ؟  
نعمُ ، إذا لمْ يتيقنُ .. يجوزُ أنْ يقالَ : هوَ غيرُ مأخوذٍ بما لا يدرى ، فيطيبُ لوارثٍ لا يدرى أنَّ فيه حراماً يقيناً<sup>(١)</sup> .




---

(١) نظر الحافظ الزيدي في هذه المسألة في أمور : منها تضييفُ الخبر لجهالة الصحابي مع اتفاقهم أن جهالة الصحابي لا تضر ، ونعتُ بعض الصحابة بالتساهم مع العلم أن هذا إنما يكون اجتهاداً وليس تساهلاً ، هذا إن صح الخبر فيه ، ولم يتعرض لتأريخه ، وتركُ الكشفِ عن أدراج هذه الزيادة ؛ فإن كان ثقة... قبلت منه ، وإنما ... فلا ، ثم ارتضى أخيراً ما أوله المصنف من عدم التيقن ؛ حيث قال : ( وهو أولى من المصير إلى نسبة بعض الصحابة إلى التساهل ) . « إتحاف » ( ٩٩ / ٦ ) .

## النَّظَرُ الثَّانِي : فِي الْمَصْرُفِ

فَإِذَا أَخْرَجَ الْحِرَامَ . . فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالِكٌ مُعَيْنٌ : فَيُجْبِي الصِّرْفُ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى وَارِثِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَايْبًا . . فَيُنْتَظِرُ حُضُورُهُ أَوِ الإِيْصَالُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زِيَادَةٌ وَمَنْفَعَةٌ . . فَلْتُجْمِعْ فَوَائِدُهُ إِلَى وَقْتِ حُضُورِهِ .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِمَالِكٍ غَيْرِ مُعَيْنٍ ، وَقَعَ الْيَأسُ مِنَ الْوَقْوفِ عَلَى عِينِهِ ، وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ مَاتَ عَنْ وَارِثٍ أَمْ لَا : فَهَذَا لَا يُمْكِنُ الرُّدُّ فِيهِ لِلْمَالِكِ ، وَيُوَقِّفُ حَتَّى يَتَضَعَّ الْأُمْرُ فِيهِ ، وَرَبِّمَا لَا يُمْكِنُ الرُّدُّ لِكُثْرَةِ الْمُلَالِكِ ؛ كَعَلَوْلِ الْغَنِيمَةِ ؛ فَإِنَّهَا بَعْدَ تَفْرِقِ الْغَزَّةِ كَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهِمْ ؟ وَإِنْ قَدِرَ . . فَكَيْفَ يُفَرِّقُ دِينَارًاً وَاحِدًاً مُثْلًاً عَلَى أَلْفٍ وَالْفَيْنِ ؟ فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِ الْفَيْءِ وَالْأَمْوَالِ الْمَرْصُدَةِ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَافَةً : فَيُصْرِفُ ذَلِكَ إِلَى الْقَنَاطِيرِ ، وَالْمَسَاجِدِ ، وَالرِّبَاطَاتِ ، وَمَصَانِعِ طَرِيقِ مَكَّةَ<sup>(۱)</sup> ، وَأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَشْتَرُكُ فِي الْاِنْتِفَاعِ بِهَا كُلُّ مَنْ يَمْرُّ بِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِيَكُونَ عَامَّاً لِلْمُسْلِمِينَ .

وَحُكْمُ الْقَسْمِ الْأَوَّلِ لَا شَبَهَةَ فِيهِ ، أَمَّا التَّصْدِيقُ وَبَنَاءُ الْقَنَاطِيرِ . . فَيَنْبَغِي أَنْ

(۱) أي : مخازن المياه . . «إتحاف» (۶/۱۰۰).

يتولاه القاضي ، فيسلم إليه المال إن وجدَ قاضياً متديناً ، وإن كان القاضي مستحلاً . فهو بالتسليم إليه ضامنٌ لو ابتدأ به فيما لا يضمنه ، فكيف يسقط عنه به ضمانٌ قد استقرَ عليه ؟ بل يحكمُ منْ أهلِ البلدِ عالماً متديناً ؛ فإنَّ التحكيمَ أولى من الانفرادِ .

فإنْ عجزَ عنْ ذلك .. فليتولَ ذلك بنفسِه ؛ فإنَّ المقصودَ الصرفُ ، وأمّا عينُ الصارفِ فإنَّما نطلبُه لمصارفاتِ دقيقةٍ في المصالحِ ، فلا يتركُ أصلُ الصرفِ بسببِ العجزِ عنْ صارفٍ هوَ أولى عندَ القدرةِ عليهِ .

فإنْ قيلَ : ما دليلُ جوازِ التصدقِ بما هوَ حرامٌ ؟ وكيفَ يتصدقُ بما لا يملكُ وقدْ ذهبَ جماعةٌ إلى أنَّ ذلكَ غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّه حرامٌ ؟ وحُكيمُ عنِ الفضيلِ أَنَّه وقعَ في يدهِ درهماً ، فلما علمَ أنهما منْ غيرِ وجهِه .. رماهما بينَ الحجارةِ وقالَ : ( لا أتصدقُ إلا بالطيبِ ، ولا أرضي لغيري ما لا أرضاهُ لنفسي ) ؟<sup>(١)</sup>

فنقولُ : نعم ، ذلكَ له وجْهٌ واحتمالٌ ، ولكنَّ اخترنا خلافَ الخبرِ والأثرِ والقياسِ .

أمّا الخبرُ : فأمرُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتصدقِ بالشاةِ المصاليةِ

(١) وأصله قوله تعالى : « وَلَا تَيْمِمُوا الْغَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَا سُتمَ يَخْذِلُهُ إِلَّا أَنْ تُعْصِمُوا فِيهِ » ، ويدلُّ له أيضاً حديثُ عائشة المتقدم في كراهةِ أكلِ الضب . « إتحاف » ( ٦ / ١٠٠ ) .

التي قدّمتُ إِلَيْهِ فكُلْمَتُهُ بِأَنَّهَا حَرَامٌ ، إِذْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَطْعَمُوهَا الْأَسَارِيٍّ »<sup>(١)</sup> .

وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنَّمَا غُلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْفَأِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » .. كَذَبَهُ الْمُشْرِكُونَ وَقَالُوا لِلنَّاسِ : أَلَا تَرَوْنَ مَا يَقُولُ صَاحْبُكُمْ ؟ يَزْعُمُ أَنَّ الرُّومَ سَتَغْلِبُ ، فَخَاطَرُهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup> ، فَلَمَّا حَقَّتِ اللَّهُ صَدَقَةُ .. جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا قَمَرَهُمْ بِهِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « هَذَا سُحْنٌ فَتَصَدَّقُ بِهِ » ، وَفَرَحَ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ، وَكَانَ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْقَمَارِ بَعْدَ إِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فِي الْمَخَاطِرِ مَعَ الْكُفَّارِ<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا الْأَثْرُ : فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْتَرَى جَارِيَةً وَلَمْ يَظْفِرْ بِمَالِكِهَا لِيَنْقَدِهُ الثَّمَنَ ، فَطَلَبَهُ كَثِيرًا فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَتَصَدَّقَ بِالثَّمَنِ ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ ؛ هَذَا عَنْهُ إِنْ رَضِيَ ، وَإِلَّا .. فَالْأَجْرُ لِي<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه أحمد في « المسند » (٢٩٣/٥) ، وأبو داود (٣٣٣٢) .

(٢) خاطرهم : راهنهم على مال .

(٣) أصل الخبر عند الترمذى (٣١٩٤) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٣٣٣/٢) ، ولفظ المروي عزاه السيوطي في « الدر المنشور » (٤٧٩/٦) إلى أبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر .

(٤) علّقه البخاري في « صحيحه » قيل الحديث (٥٠٩٢) (باب حكم المفقود في أهله وماله) ، ورواه الطبراني في « الكبير » (٣٤٦/٩) ، وانظر « تغليق التعليق » (٤٦٩/٤) .

وَسُئِلَ الْحَسْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ تَوْبَةِ الْغَالِ بَعْدَ تَفْرِقِ الْجَيْشِ قَالَ :  
يَتَصَدَّقُ بِهِ<sup>(١)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا سُوَلَ لَهُ نَفْسُهُ فَعَلَ مِئَةَ دِينَارٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، ثُمَّ أَتَى أَمِيرَهُ لِيَرْدَهَا عَلَيْهِ ، فَأَبَى أَنْ يَقْبِضَهَا ، وَقَالَ لَهُ : تَفَرَّقَ النَّاسُ ، فَأَتَى مَعَاوِيَةَ ، فَأَبَى أَنْ يَقْبِضَ ، فَأَتَى بَعْضَ النَّسَاكِ ، فَقَالَ : ادْفِعْ خُمُسَهَا إِلَى مَعَاوِيَةَ ، وَتَصَدَّقُ بِمَا بَقِيَ ، فَبَلَغَ مَعَاوِيَةَ قَوْلُهُ ، فَتَلَهَّفَ إِذْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْحَارِثُ الْمَحَاسِبِيُّ وَجَمَاعَةً مِنَ الْوَرَعِينَ إِلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ : فَهُوَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَالَ مَرَدَدٌ بَيْنَ أَنْ يُضِيعَ وَبَيْنَ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى خَيْرٍ ، إِذْ قَدْ وَقَعَ الْيَأسُ عَنْ مَالِكِهِ ، وَبِالضَّرُورَةِ يَعْلَمُ أَنَّ صَرْفَهُ إِلَى خَيْرٍ أَوْلَى مِنْ إِلْقَائِهِ فِي الْبَحْرِ ؛ فَإِنَّ إِنْ رَمِينَاهُ فِي الْبَحْرِ .. فَقَدْ فَوْتَنَا هُنَّا عَلَى أَنفُسِنَا وَعَلَى الْمَالِكِ ، وَلَمْ تَحْصُلْ مِنْهُ فَائِدَةٌ ، وَإِذَا رَمِينَاهُ فِي يَدِ فَقِيرٍ يَدْعُو لِمَالِكِهِ .. حَصَلَ لِلْمَالِكِ بَرَكَةُ دُعَائِهِ ، وَحَصَلَ لِلْفَقِيرِ سُدُّ حَاجَتِهِ ، وَحَصُولُ الْأَجْرِ لِلْمَالِكِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فِي التَّصْدِيقِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْكُرَ ؛ فَإِنَّ فِي

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٢٢٤) .

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣٨/٢٩) .

(٣) كذا في «الورع» (ص ١٠٣)، وممن أفتى بذلك من الورعين الزهري وعطاء بن أبي رباح ومجاحد، فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٥٩٢، ٢٣٥٩٣، ٢٣٥٩٤) عنهم ذلك، منها: قال رجل لعطاء بن أبي رباح: رجل أصاب مالاً من حرام؟ قال: ليَرْدَهُ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَهْلَهُ.. فَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَلَا أَدْرِي يَنْجِيَهُ ذَلِكَ مِنْ إِثْمِهِ؟!

**الخبر الصحيح :** «إِنَّ لِلزارعِ وَالغارسِ أَجْرًا فِي كُلِّ مَا يَصْبِيْهُ النَّاسُ وَالطَّيْوُرُ مِنْ ثَمَارِهِ وَزَرْعِهِ»<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : (لا تَصْدُقُ إِلَّا بِالْطَّيْبِ) . . . فَذَلِكَ إِذَا طَلَبْنَا الْأَجْرَ لِأَنفُسِنَا ، وَنَحْنُ الآنَ نَطْلُبُ الْخَلَاصَ مِنَ الْمُظْلَمَةِ لَا الْأَجْرَ ، وَتَرَدَّدْنَا بَيْنَ التَّضِيْعِ وَبَيْنَ التَّصْدِيقِ ، وَرَجَحْنَا جَانِبَ التَّصْدِيقِ عَلَى جَانِبِ التَّضِيْعِ .

وَقَوْلُ الْقَائِلِ : (لا نَرْضَى لِغَيْرِنَا مَا لَا نَرْضَاهُ لِأَنفُسِنَا) . . . فَهُوَ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ عَلَيْنَا حَرَامٌ لَا سْتَغْنَائِنَا عَنْهُ ، وَلِلْفَقِيرِ حَلَالٌ ؛ إِذَا أَحَلَّهُ دَلِيلُ الشَّرْعِ ، وَإِذَا اقْتَضَتِ الْمُصْلَحَةُ التَّحْلِيلَ . . . وَجَبَ التَّحْلِيلُ ، وَإِذَا حَلَّ . . . فَقَدْ رَضِينَا لَهُ الْحَلَالَ .

وَنَقُولُ : إِنَّ لَهُ أَنْ يَتَصْدِقَ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا .

أَمَّا عِيَالُهُ وَأَهْلُهُ . . . فَلَا يَخْفَى ؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ لَا يَنْتَفِعُ عَنْهُمْ بِكَوْنِهِمْ مِنْ عِيَالِهِ وَأَهْلِهِ ، بَلْ هُمْ أُولَئِنَّ مَنْ يَتَصْدِقُ عَلَيْهِمْ . . . وَأَمَّا هُوَ . . . فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَدْرَ حَاجَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا فَقِيرٌ ، وَلَوْ تَصْدِقَ بِهِ عَلَى فَقِيرٍ . . . لِجَازَ ، فَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْفَقِيرَ .

(١) رواه البخاري (٢٣٢٠) ، ومسلم (١٥٥٢) بنحوه ، وفي بعض روایاته : «وَمَا يَرْزُقُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدْقَةٌ» ، وقد لاحظ هذا المعنى الإمام البيهقي ؛ وبين ضعف أخبار إحراق الغلول من الغنيمة في «السنن الكبرى» (٩/١٠٢) .

ولنرسم في بيان هذا الأصل أيضاً مسائل :

### مسائل أخرى

[فيما إذا وقع في يده مالٌ من سلطان]

إذا وقع في يده مالٌ من يد سلطان . . قالَ قومٌ : يرُدُّ إلى السلطان ؛ فهو أعلم بما تولاه ، فيقللُه ما تقلله ، وهو خيرٌ من أن يتصدق به ، واختار المحاسبة ذلك ، وقال : كيف يتصدق به ولعل له مالكاً معيناً ؟ ولو جاز ذلك . . لجاز أن يسرق من السلطان ويتصدق به .

وقالَ قومٌ : يتصدق به إذا علم أنَّ السلطان لا يرُدُّ إلى المالك ؛ لأنَّ ذلك إعانة للظالم ، وتكثير لأسباب ظلمه ، فالرُّدُّ إليه تضييع لحق المالك .

والمحتار : أنه إذا علم من عادة السلطان أنه لا يرُدُّ إلى مالكه . . فليتصدق به عن المالك ، فهو خير للمالك - إنْ كان له مالك معين - من أن يرُدُّ على السلطان ؛ لأنَّه ربما لا يكون له مالك معين ، ويكون حق المسلمين ، ورُدُّه على السلطان تضييع ، وإنْ كان له مالك معين . . فالرُّدُّ على السلطان تضييع ، وإعانة للسلطان الظالم ، وتفويت لبركة دعاء الفقير على المالك ، وهذا ظاهر .

فإذا وقع في يده مِنْ ميراثٍ ، ولم يتعذر هو بالأخذ من السلطان . . فإنه شبيه باللقطة التي أيسَ عن معرفة صاحبها ؛ إذ لم يكن له أن يتصرف فيها

بالتصدق عن المالك ، ولكن له أن يمتلكها ثم وإن كان غنياً ؛ من حيث إنَّه اكتسبها بجهة مباحة وهو الالتفاظ ، وهنالك لم يحصل المال بجهة مباحة ، فيؤثر في منعه من التملك ، ولا يؤثر في المنع من التصدق .

### مسالك

[في تعين قدر الحاجة إن أبحنا له الأخذ]

إذا حصل في يده مال لا مالك له ، وجوزنا له أن يأخذ قدر حاجته لفقره . . ففي قدر حاجته نظر ذكرناه في كتاب أسرار الزكاة ؛ فقد قال قوم : يأخذ كفاية سنة لنفسه وعياله ، وإن قدر على شراء ضيعة أو تجارة يكتب بها لعياله . . فعل ، وهذا ما اختاره المحاسبي ، ولكنه قال : (الأولى أن يتصدق بالكل إن وجد من نفسه قوة التوكل ، ويتظاهر لطف الله سبحانه في الحلال ، فإن لم يقدر . . فله أن يشتري ضيعة ، أو يتخذ رأس مال يتعيش بالمعروف منه ، وكل يوم وجد فيه حلالاً أمسك ذلك اليوم عنه ، فإذا فني . . عاد إليه ، فإذا وجد حلالاً معينا<sup>(١)</sup> . . تصدق بمثل ما أنفقه من قبل ، ويكون ذلك قرضاً عنده ، ثم إنَّه يأكل الخبز<sup>(٢)</sup> ويترك اللحم إن قوي عليه ، وإلا . . أكل اللحم من غير تنعم وتوسيع) .

(١) في (ب ، ه) : (مغنيا) .

(٢) في (ب) : (ثم إنه لا يأكل إلا الخبز) .

وما ذكره لا مزيداً عليه ، ولكن جعل ما أنفقه قرضاً عندَه في نظره ، ولا شك في أنَّ الورع أن يجعله قرضاً ، فإذا وجد حلالاً.. تصدق بمثله ، ولكن مهما لم يجب ذلك على الفقير الذي يتصدق به عليه.. فلا يبعد ألا يجب عليه أيضاً إذا أخذه لفقره ، لا سيما إذا وقع في يده من ميراث ، ولم يكن متعدياً بغضبه وكسبه حتى يغلظ الأمر عليه فيه .

### مسائل

[في ترتيب الأكل عندَ من في يده حلالٌ وحرامٌ أو شبهةٌ]

إذا كان في يده حلالٌ وحرامٌ أو شبهةٌ ، وليس يفضل الكل عن حاجته ؛ فإذا كان له عيالٌ.. فليخُص نفسه بالحلال ، لأنَّ العجَّة عليه أكد في نفسه منها في عبده وعياله وأولاده الصغار ، والكبار من أولاده يحرسُهم عن الحرام إنْ كان لا يفضي بهم إلى ما هو أشد منه ، فإنْ أفضى .. فيطعمُهم بقدر الحاجة .

وبالجملة : كل ما يحذرُه في غيره فهو محذورٌ في نفسه وزيادة ؛ وهو أنه يتناول مع العلم ، والعيال ربما يُعذرون إذا لم يعلموا ؛ إذ لم يتولوا الأمر بأنفسِهم .

فليبدأ في الحلال بنفسه ، ثمَّ بمن يعول ، وإذا ترددَ في حق نفسه بين ما يخص قوته وكسوته وبين غيره من المؤن ؛ كأجرة الحجاج والصياغ

والقصّار والحمّال ، والاطلاء بالنوره والدهن ، وعمارة المتنزيل ، وتعهّد الدابة ، وتسجيـر التـنـور ، وثمنـ الحـطـبـ وـدـهـنـ السـرـاجـ .. فـلـيـخـصـ بالـحـلـالـ قـوـتـهـ وـلـبـاسـهـ ؟ فـإـنـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـبـدـنـهـ وـلـاـ غـنـىـ بـهـ عـنـهـ هـوـ أـولـىـ بـأـنـ يـكـونـ طـيـباـ .

وإذا دار الأمر بين القوت واللباس .. فيُحتمل أن يقال : يخص القوت بالحلال ؛ لأنَّه الممتزج بلحمه ودمه ، وكل لحم نبت من حرام .. فالنار أولى به ، وأمما الكسوة .. ففائدة تُها ستر عورته ، ودفع الحرّ والبرد والأبصار عن بشرته ، وهذا هو الأظہر عندي .

وقال الحارث المحاسبي : يقدّم اللباس ؛ لأنَّه يبقى عليه مدة ، والطعام لا يبقى عليه ؛ لما رُويَ أَنَّه لا يقبل الله صلاة من عليه ثوب اشتري بعشرة دراهم فيها درهم حرام<sup>(١)</sup> ، وهذا محتمل ، ولكن أمثال هذا قد ورد فيمن في بطنه حرام ونبت لحمه من حرام ، فمراعاة اللحم والعظم أن ينبع من الحلال أولى ؛ ولذلك تقياً الصديق رضي الله عنه ما شربه مع الجهل ؛ حتى لا ينبع منه لحم يلبت ويبقى .

فإنْ قيلَ : فإذا كان الكلُّ منصرفاً إلى أغراضِه .. فأيُّ فرقٍ بين نفسه وغيره ، وبين جهة وجهة ، وما مدركُ هذا الفرق ؟

(١) الحديث رواه أحمد في « المسند » (٩٨/٢) .

قلنا : عرف ذلك بما رُويَ أنَّ رافعَ بنَ خديجٍ رحمهُ اللهُ ماتَ وخلفَ ناضحاً وعبدًا حجَاماً ، فسئلَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك .. فمنعَ منْ كسبِ الحجَامِ ، فرُوَجَعَ مراتِ ، فمنعَ منهُ ، فقيلَ : إِنَّ لَهُ أَيْتاماً ، فقَالَ : « اعْلَفُوهُ النَّاضِحَ »<sup>(١)</sup> .

فهذا يدلُّ على الفرقِ بينَ ما يأكلُهُ هوَ أوْ دابتهُ .

وإِذَا افْتَحَ سَبِيلُ الْفَرْقِ .. فَقُسْنُ عَلَيْهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

### مسائل التبرير

[في تفاوتِ الصرفِ بيْنَهُ وبَيْنَ الْفَقَرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ]

الحرامُ الذي في يدِهِ لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفَقَرَاءِ .. فَلَهُ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ .. فَلِيَضْيِيقَ مَا قَدْرَ ، وَمَا أَنْفَقَ عَلَى عِيَالِهِ .. فَلِيَقْتَصِدُ ،

(١) رواهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٤/١٤١) ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٤/٢٧٥) عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رَفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ يَحْدُثُ أَنَّ جَدَهُ حِينَ ماتَ تَرَكَ جَارِيَةً وَنَاضِحًا وَغَلَامًا حجَاماً وَأَرْضاً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَارِيَةِ ، فَنَهَىٰ عَنْ كَسْبِهَا ، قَالَ شَعْبَةُ : مَخَافَةُ أَنْ تَبْغِي ، وَقَالَ : « مَا أَصَابَ الْحِجَامَ .. فَاعْلَمُهُ النَّاضِحُ » ، وَقَالَ فِي الْأَرْضِ : « ازْرِعْهَا أَوْ ذَرْهَا » . وَلَكِنَّ لِيَسَ الْمَرَادُ بِلِفَظِ (الْجَد) فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ رَافِعًا ؛ إِذَا رَافِعٌ لَمْ يَمْتَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَعْلَهُ الْمَرَادُ هُوَ جَدُهُ خَدِيجٍ ، وَقَدْ ذُكِرَ لَهُ صَحْبَةُ الْبَغْوَى فِي « مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ » (٢/٢٨٦) ، وَيُسْطَعُ القَوْلُ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ وَنَسْبَتُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَمْرَةَ فِي « الإِصَابَةِ » (١/٤٢٠) ، وَذُكِرَ فِي تَرْجِمَةِ رَافِعٍ (١/٤٨٣) أَنَّهُ ماتَ سَنَةً أَرْبَعَ وَسَبْعِينَ وَهُوَ ابْنُ سِتِّ وَثَمَانِينَ سَنَةً .

ول يكن وسطاً بين التوسيع والتضييق ، فيكون الأمر على ثلاثة مراتب .  
فإن أنفق على ضيف قدم عليه وهو فقير .. فليوسّع عليه ، وإن كان غنياً .. فلا يطعمه إلا إذا كان في برية أو قدم ليلاً ولم يجد شيئاً ؛ فإنه في ذلك الوقت فقير .

وإن كان الفقير الذي حضر ضيفاً تقياً ، لوز علم ذلك لتورّع عنه ..  
فليعرض الطعام وليخبره ؛ جمعاً بين حق الضيافة وترك الخداع .  
فلا ينبغي أن يكرم أخيه بما يكره ، ولا ينبغي أن يعول على أنه لا يدرى  
فلا يضره ؛ لأنّ الحرام إذا حصل في المعدة .. أثر في قساوة القلب وإن لم  
يعرفه صاحبه .

ولذلك تقياً أبو بكر وعمر رضي الله عنهمَا و كانوا قد شربا على جهل<sup>(١)</sup> ،  
وهذا وإن أفتينا بأنه حلال للفقير .. فإنما أحللناه بحكم الحاجة إليه ، فهو  
كالخنزير والخمر إذا أحللناهما بالضرورة ، فلا يتحقق بالطبيات .

### مسائل التبرير

[فيما إذا كان الحرام في يد أبيه أو أحدهما]

إذا كان الحرام أو الشبهة في يد أبيه .. فليمتنع عن مؤاكلتهما ، فإن كانوا

(١) وأكل الحرام وشربه جهلاً بحاله لا يوجب التقيؤ ، ففعلهما دليل على ثبوت أثر لهذا الحرام في القلب والبدن .

يسخطان.. فلا يوافقُهُما على الحرامِ المغضِّ ، بلْ ينهاهُما ، فلا طاعةَ لِمخلوقٍ في معصيةِ الخالقِ<sup>(١)</sup> .

وإنْ كانَ شبهةً ، وكانَ امتناعُ للورعِ.. فهذا قد عارضَهُ أنَّ الورعَ طلبُ رضاهمَا ، بلْ هو واجبٌ ، فليتلطَّفْ في الامتناعِ ، فإنْ لمْ يقدرْ.. فليوافقْ وليلقلِّ الأكلَ ؛ لأنَّ يصغرُ اللقبةَ ، ويطيلَ المفسحَ ، ولا يتوسَّعَ ، فإنَّ ذلكَ غرورٌ .  
والأخُ والأختُ قريبانِ مِنْ ذلكَ ؛ لأنَّ حقَّهُما أيضًا مؤكَّدٌ .

وكذلكَ إذا ألبستهُ أمُّهُ ثوباً مِنْ شبهةٍ وكانتْ تسخطُ بردهِ ، فليقبِلْهُ وليلبسهُ بينَ يديها ، وليتزعَّهُ في غيرتها ، وليجتهدْ ألا يصلِّي فيهِ إلا عندَ حضورها ، فيصلِّي فيهِ صلاةَ المضطرِّ .

وعندَ تعارضِ أسبابِ الورعِ ينبغي أنْ يتقدَّمَ هذهِ الدقائقَ .

وقدْ حُكِيَ عنْ بشرٍ رحمَهُ اللهُ أَنَّهُ سلَّمَتْ إِلَيْهِ أُمُّهُ رطبةً ، وقالَتْ : بحقِّي عليكَ أَنْ تأكلَها ، وكانَ يكرهُهُ ، فأكلَ ، ثمَّ صعدَ غرفةً ، فصعدتْ أُمُّهُ وراءَهُ ، فرأتهُ يتقىً ، وإنَّما فعلَ ذلكَ ؛ لأنَّهُ أرادَ أَنْ يجمعَ بينَ رضاها وبينَ صيانةِ المعدةِ<sup>(٢)</sup> .

وقدْ قيلَ لأَحمدَ ابنِ حنبلٍ : سئلَ بشرٌ : هلْ للوالدينِ طاعةٌ في الشبهةِ ؟  
قالَ : لا ، فقالَ أَحمدٌ : هذا شديدٌ ، فقيلَ لهُ : سئلَ محمدُ بنُ مقاتلٍ

(١) وهذا قد رواه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٧٠) مرفوعاً بهذا اللفظ .

(٢) كذا في « الورع » (ص ٨٥) لأَحمد ، والخبر في « القوت » (٢ / ٢٧٨) .

العبدانى عنها فقال : بِرٌ والديك ، فماذا تقول ؟ فقال للسائل : أحب أن تعفيني ؛ فقد سمعت ما قالا ، ثم قال : ما أحسن أن تداريَهُما<sup>(١)</sup> .

### مسائل التبرّع

[لا تجب العبادات المالية على من في يده مال حرام محض]

من في يده مال حرام محض .. فلا حجّ عليه ، ولا تلزمُه كفارةً ماليةً ؛ لأنَّه مفلسٌ ، ولا تجب الزكاة ؛ إذْ معنى الزكاة وجوب إخراج ربع العشرين مثلاً ، وهذا يجب عليه إخراج الكلّ ؛ إما رداً على المالك إنْ عرفه ، أو صرفاً إلى الفقراء إنْ لم يعرف المالك .

وأمّا إذا كان مال شبهة يُحتمل أنَّه حلالٌ ؛ فإذا لم يخرجه من يده .. لزمه الحجّ ؛ لأنَّ كونَه حلالاً ممكُنٌ ، ولا يسقطُ الحجّ إلا بالفقر ، ولم يتحقق فقرُه ، وقد قال الله تعالى : «وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» . وإذا وجب عليه التصدق بما يزيد على حاجته ، حيث يغلب على ظنه تحريمُه .. فالزكاة أولى بالوجوب .

وإنْ لزمته كفارةً .. فليجمع بين الصوم والإعتاق ؛ ليتخلص بيقين ، وقد قالَ قومٌ : عليه الجمع ، وقالَ قومٌ : يلزمُه الصوم دون الإطعام ؛ إذ ليس له يسارٌ معلومٌ ، وقالَ المحاسبى : يكفيه الإطعام .

(١) بنحوه في «الورع» (ص ٤٨ ، ٤٩) لأحمد ، وهو في «القوت» (٢٧٧/٢) .

والذي نختاره : أنَّ كُلَّ شبيهةٍ حكمنا بوجوبِ اجتنابها ، وألزمناه إخراجها مِنْ يدِهِ ؛ لكونِ احتمالِ الحرامِ أغلبَ علىِ ما ذكرناه.. فعليه الجمعُ بينَ الصومِ والإطعامِ ، أمَّا الصومُ.. فلأنَّه مفلسٌ حكماً ، وأمَّا الإطعامُ.. فلأنَّه قدْ وجبَ عليهِ التصدقُ بالجميعِ ، ويُحتملُ أنْ يكونَ لهُ ، فيكونَ اللزومُ مِنْ جهةِ الكفارَةِ .

### مسائلٌ

[فيمنْ أرادَ الحجَّ وبِيدهِ مالٌ حرامٌ أمسكهُ للحاجةِ]

مَنْ فِي يَدِهِ مالٌ حرامٌ أَمْسَكَهُ لِلْحَاجَةِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِالْحَجَّ ؛ فَإِنْ كَانَ مَاشِيًّا.. فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ سِيَأْكُلُ هَذَا الْمَالَ فِي غَيْرِ عِبَادَةِ ، فَأَكْلُهُ فِي عِبَادَةِ أُولَئِي ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَمْشِيَ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ لِلْمَرْكُوبِ.. فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ لِمَثِيلِ هَذِهِ الْحَاجَةِ فِي الطَّرِيقِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ شَرَاءُ الْمَرْكُوبِ فِي الْبَلْدِ ، وَإِنْ كَانَ يَتَوَقَّعُ الْقَدْرَةُ عَلَى حَلَالٍ لَوْ أَقَامَ ؛ بِحِيثُ يَسْتَغْنِي بِهِ عَنْ بَقِيَّةِ الْحَرَامِ.. فَالْإِقَامَةُ فِي انتِظارِهِ أُولَئِي مِنَ الْحَجَّ مَاشِيًّا بِالْمَالِ الْحَرَامِ .

### مسائلٌ

[فيمنْ خرجَ لحجَ واجبٌ بمالٍ فيهِ شبيهٌ]

مَنْ خَرَجَ لِحَجَّ وَاجِبٌ بِمَالٍ فِيهِ شَبَهَةٌ.. فَلِيَجْتَهِدْ أَنْ يَكُونَ قُوتُهُ مِنَ

الطَّيِّبُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ .. فَمِنْ وَقْتِ الْإِحْرَامِ إِلَى التَّحْلُلِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ .. فَلْيَجْتَهِدْ يَوْمَ عَرْفَةَ أَلَا يَكُونَ قِيَامُهُ بَيْنَ يَدِيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَدُعَاؤُهُ فِي وَقْتِ مَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبُسُهُ حَرَامٌ ، فَلْيَجْتَهِدْ أَلَا يَكُونَ فِي بَطْنِهِ حَرَامٌ ، وَلَا عَلَى ظَهْرِهِ حَرَامٌ ؛ فَإِنَّا وَإِنَّ جَوَزَنَا هَذَا لِلْحَاجَةِ .. فَهُوَ نَوْعٌ ضَرُورَةٌ ، وَمَا الْحَقْنَاهُ بِالْطَّيِّبَاتِ<sup>(۱)</sup> .

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ .. فَلِيَلَازِمْ قَلْبَهُ الْخُوفُ وَالْغَمُّ لَمَّا هُوَ مُضْطَرٌ إِلَيْهِ مِنْ تَنَاوِلِ مَا لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، فَعَسَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَيْهِ بَعْنَ الرَّحْمَةِ ، وَيَتَجَاوزَ عَنْهُ بِسَبِّ حَزْنِهِ وَخُوفِهِ وَكِرَاهِتِهِ .

### مَسْأَلَةُ

[فِيمَنْ ماتَ وَكَانَ يَعْمَلُ مَنْ تُكَرَّهُ مَعَامِلَتُهُ]

سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِلٍ رَحْمَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : ماتَ أَبِي وَتَرَكَ مَالًا ، وَكَانَ يَعْمَلُ مَنْ تُكَرَّهُ مَعَامِلَتُهُ ، فَقَالَ : تَدْعُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ مَا رَبَحَ ، فَقَالَ : لَهُ دِينٌ وَعَلَيْهِ دِينٌ ، فَقَالَ : تَقْضِي وَتَقْتَضِي ، فَقَالَ : أَفْتَرِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ أَفْتَدِعُهُ مَحْتَسِأً بِدِينِهِ ؟!<sup>(۲)</sup>

وَمَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ ، وَهُوَ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ رَأَى التَّحْرِيَّ بِإِخْرَاجِ مَقْدَارٍ

(۱) وإنما جوزناه للضرورات . «إتحاف» (١٠٩/٦) .

(۲) كذا في «الورع» (ص ١٤٨) لأحمد ، وهو في «القوت» (٢٧٧/٢) .

الحرام ، إذ قال : ( يخرج قدر الربع ) ، وأنه رأى أن أعيان أمواله ملك له بدلاً عمما بذله في المعاوضات الفاسدة بطريق التناصب والتقابل مهما كثر التصرف وعسر الرد ، وعول في قضاء دينه على أنه يقين ، فلا يترك بسبب الشبهة .



## الباب الخامس

### في إذارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم

اعلم : أنَّ مَنْ أَخْدَى مَالاً مِنْ سُلْطَانٍ . . فَلَا بَدْلَهُ مِنَ النَّظَرِ فِي ثَلَاثَةِ أَمْوَارٍ :

فِي مَدْخَلِ ذَلِكَ إِلَى يَدِ السُّلْطَانِ مِنْ أَيْنَ هُوَ ؟

وَفِي صَفَتِهِ الَّتِي بِهَا يَسْتَحْقُ الْأَخْدَى .

وَفِي الْمَقْدَارِ الَّذِي يَأْخُذُهُ هُلْ يَسْتَحْقُهُ إِذَا أَضْيَفَ إِلَى حَالِهِ وَحَالِ شَرْكَائِهِ فِي الْاسْتِحْقَاقِ ؟

### النَّظَرُ الْأَوَّلُ : فِي جَهَاتِ الدَّخْلِ لِلْسُّلْطَانِ

وَكُلُّ مَا يَحْلُّ لِلسُّلْطَانِ سُوْيِ الْإِحْيَاءِ وَمَا يُشَرِّكُ فِيهِ الرُّعْيَةُ قَسْمَانِ :

مَأْخُوذُ مَنَ الْكُفَّارِ : وَهُوَ الْغَنِيمَةُ الْمَأْخُوذَةُ بِالْقَهْرِ ، وَالْفَيْءُ ؛ وَهُوَ الَّذِي

حَصَلَ مِنْ مَالِهِمْ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ قَتَالٍ ، وَالْجِزِيرَةُ وَأَمْوَالُ الْمُصَالَحةِ ؛ وَهِيَ

الَّتِي تَؤْخُذُ بِالْشَّرْطِ وَالْمُعَاكِدَةِ .



وَالْقَسْمُ الثَّانِي : الْمَأْخُوذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : وَلَا يَحْلُّ مِنْهُ إِلَّا قَسْمَانِ :

- الْمَوَارِيثُ وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ الَّتِي لَا يَتَعَيَّنُ لَهَا مَالِكٌ .

- والأوقافُ التي لا متولّي لها .

أمّا الصدقاتُ . . فليسَ تؤخذُ في هذا الزمانِ ، وما عدا ذلك ؛ من الخراج المضروب على المسلمين ، والمصادرات ، وأنواع الرّشوة . . كلُّها حرامٌ .

فإذا كتب لفقيه أو غيره إداراً ، أو صلة أو خلعة على جهة . . فلا يخلو من أحوال ثمانية ؛ فإنه إما أن يكتب له ذلك على الجزية ، أو على المواريث ، أو على الأوقاف ، أو على موات أحياء السلطان ، أو على ملك اشتراه ، أو على عامل خراج المسلمين ، أو على بيع من جملة التجار ، أو على الخزانة .



**فالأولُ :** هو الجزية : وأربعة أخماسها للمصالح<sup>(۱)</sup> ، وخمسها لجهات معينة ، مما يكتب على الخمس من تلك الجهات ، أو على الأخمس الأربع لما فيه مصلحة ، وروعي فيه الاحتياط في القدر . . فهو حلال بشرط أن تكون الجزية مضروبة على وجه شرعي ؛ ليس فيها زيادة على دينار ، أو

(۱) كسد الثغور ، وبناء القنطر والجسور ، وكفاية القضاة والعلماء والمقاتلة وزرائهم ؛ لأنّه مأخوذ بقوة المسلمين ، فيصرف إلى مصالحهم ، وهؤلاء عملة المسلمين ، قد حبسوا أنفسهم لمصالح المسلمين ، فكان الصرف إليهم تقوية لل المسلمين . « إتحاف » ۶/۱۱۰ .

على أربعة دنانير ؛ فإنه أيضاً في محل الاجتهاد<sup>(١)</sup> ، وللسلطان أن يفعل ما هو في محل الاجتهاد ، وبشرط أن يكون الذمي الذي تؤخذ الجزية منه مكتسباً من وجه لا يعلم تحريمُه ، فلا يكون عامل سلطانٍ ظالم ، ولا يَبَاع خمر ، ولا صبياً ولا امرأة ؛ إذ لا جزية عليهما .

فهذه أمورٌ تراعى في كيفية ضربِ الجزية ، ومقدارها ، وصفةِ من تصرفُ إليه ، ومقدارِ ما يُصرفُ ، فيجبُ النظرُ في جميع ذلك .

الثاني : المواريث والأموال الضائعة : فهي للمصالح ، والنظر في أن الذي خلفه هل كان ماله كله حراماً أو أكثره أو أقله ؟ وقد سبق حكمه ، فإن لم يكن حراماً .. بقي النظر في صفةِ من يُصرفُ إليه ؛ بأن يكون في الصرف إليه مصلحة ، ثم في المقدار المتصروف .

الثالث : الأوقاف : وكذا يجري النظر فيها كما يجري في الميراث ، مع زيادةِ أمرٍ ؛ وهو شرطُ الواقف ، حتى يكون المأخوذ موافقاً له في جميع شرائطه .

(١) فتقدير الدينار هو قول الإمام الشافعي ، وتقديرها بأربعة دنانير هو قول الإمام مالك ، على تفصيل في ذلك . انظر « الإتحاف » (٦/١١٠) .

**الرابع :** ما أحياهُ السُّلْطَانُ : وهذا لا يُعتبرُ فيه شرطٌ ؛ إذ لَهُ أَنْ يُعْطِي مِنْ ملْكِهِ مَا شاءَ ، لِمَنْ شاءَ ، أَيْ قَدْرِ شاءَ ، وإنَّما النَّظَرُ في أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ أَحْيَا بِإِكْرَاهِ الْأَجْرَاءِ ، أَوْ بِأَدَاءِ أَجْرِهِمْ مِنْ حَرَامٍ ؛ فَإِنَّ الْإِحْيَا يَحْصُلُ بِحَفْرِ الْقَنَاتِ وَالأنهارِ وَبَنَاءِ الْجَدَرَانِ ، وَتَسْوِيَةِ الْأَرْضِ ، وَلَا يَتَولَّهُ السُّلْطَانُ بِنَفْسِهِ .

فَإِنْ كَانُوا مُكْرَهِينَ عَلَى الْفَعْلِ . . لَمْ يَتَمَلَّكُ السُّلْطَانُ ، وَهُوَ حَرَامٌ ، وَإِنْ كَانُوا مُسْتَأْجِرِينَ ، ثُمَّ قُضِيَتْ أَجْوَرُهُمْ مِنَ الْحَرَامِ . . فَهَذَا يُورِثُ شَبَهَةً قد نَبَهَنَا عَلَيْهَا فِي تَعْلِقِ الْكَرَاهَةِ بِالْأَعْوَاضِ .



**الخامس :** ما اشترأهُ السُّلْطَانُ فِي الذَّمَّةِ مِنْ أَرْضٍ أَوْ ثِيَابٍ خَلْعَةٍ ، أَوْ فَرَسٍ ، أَوْ غَيْرِهِ : فَهُوَ مَلْكُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ سِيقَضِي ثَمَنَهُ مِنْ حَرَامٍ ، وَذَلِكَ يَوْجِبُ التَّحْرِيمَ تَارَةً ، وَالشَّبَهَةُ أُخْرَى ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُهُ<sup>(۱)</sup> .



**السادس :** أَنْ يَكْتُبَ عَلَى عَامِلِ خِرَاجِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(۲)</sup> أَوْ مَنْ يَجْمِعُ أَمْوَالَ

(۱) فَمَوْجِبُ التَّحْرِيمِ كُونَهُ اشْتَرَى مِنْ مَالِ حَرَامٍ ، وَمَوْجِبُ الشَّبَهَةِ أَنَّهُ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ ، ثُمَّ أَدَى ثَمَنَهُ مِنْ حَرَامٍ . «إِتحاف» (۱۱۱/۶).

(۲) أي : عَلَى الْأَرَاضِي الْخَرَاجِيَّةِ .

القسمة<sup>(١)</sup> والمصادر : وهو الحرام السخت الذي لا شبهة فيه ، وهو أكثر الإدارات في هذا الزمان ، إلا ما على أراضي العراق ؛ فإنها وقف عند الشافعي رحمة الله عليه مصالح المسلمين<sup>(٢)</sup> .

السابع : ما يكتب على بياع يعامل السلطان : فإن كان لا يعامل غيره .. فماله كمال خزانة السلطان ، وإن كانت معاملته مع غير السلطان أكثر .. فما يعطيه قرض على السلطان ، وسيأخذ بدله من الحرام ، فالخلل يتطرق إلى العوض ، وقد سبق حكم الثمن الحرام .

الثامن : ما يكتب على الخزانة ، أو على عامل يجتمع عنده من الحلال والحرام : فإن لم يُعرف للسلطان دخل إلا من الحرام .. فهو سخت ممحض ، وإن عرف يقيناً أن الخزانة تشتمل على مال حلاي ومال حرام ، واحتمل أن يكون ما يسلم إليه بعينه من الحلال احتمالاً قريباً له وقع في النفس ، واحتمل أن يكون من الحرام وهو الأغلب ؛ لأن أغلب أموال السلاطين حرام في هذه الأعصار ، والحلال في أيديهم معدوم أو عزيز .. فقد اختلف الناس في هذا :

(١) في (ب) : (الرشوة) ، وفي نسخة الحافظ الزبيدي (٦/١١١) : (الغنية) .

(٢) إذ استطاب عمر رضي الله عنه قلوب الغانمين وأجرها من أهلها . انظر «الأم» (٥/٦٨٤) ، و«السنن الكبرى» (٦/٣١٨) للبيهقي ، و«الإتحاف» (٦/١١١) .

فقالَ قومٌ : كُلُّ مَا لَا أَتِيقَنُ أَنَّهُ حرامٌ . فلي أَنْ أَخْذَهُ .  
وقالَ آخرونَ : لا يحلُّ أَنْ يُؤْخَذَ مَا لَمْ يُتَحَقَّقْ أَنَّهُ حلالٌ ؛ فلَا تحلُّ شبهةٌ  
أَصْلًا .

وكلاهما إسرافٌ ، والاعتدالُ ما قدمنا ذكرهُ ، وهو الحكمُ بِأَنَّ الأَغلَبَ  
إِذَا كَانَ حرَاماً . حرم ، وإنْ كَانَ الأَغلَبُ حلالاً وفِيهِ يقينٌ حرام . فهو  
موضعٌ توقفنا فِيهِ كَمَا سبقَ .

ولقد احتجَ مَنْ جوَزَ أَخْذَ أموالِ السلاطينِ إِذَا كَانَ فِيهَا حرامٌ وحالٌ مِمَّا  
لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّ عِنْدَهُ مَا يُحْكَمُ حرامٌ . بما رُوِيَ عَنْ جماعةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ  
أَدْرَكُوا أَيَّامَ الائِمَّةِ الظَّلْمَةِ وَأَخْذُوا الْأَمْوَالَ ؛ مِنْهُمْ : أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو سَعِيدِ  
الْخُدْرَى ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابَتٍ ، وَأَبُو أَئْيُوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،  
وَجَابِرٌ ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ .

فَأَخْذَ أَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ مَرْوَانَ وَيَزِيدَ وَمِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ<sup>(۱)</sup> ، وَأَخْذَ  
ابْنُ عَمْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ الْحَجَاجِ<sup>(۲)</sup> .

(۱) فقد أَمْرَ عَبْدَ الْمَلِكَ فِي زَمْنِ مَعاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ إِذَا كَانَ أَمِيرَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَعُمْرُهُ سَتُّ  
عَشْرَةَ سَنَةً . انظر « الطبقات الكبرى » (٢٢١/٧) .

(۲) عَقَدَ ابْنُ أَبِي شَبَّيَّ فِي « المصنَفِ » (٢٠٧٠٢-٢٠٧٢٢) بَاباً فِيمَنْ رَخْصَ فِي جَوَاثِرِ  
الْأَمْرَاءِ وَالْعَمَالِ .

وأخذَ كثيًرًا مِنَ التابعينَ مِنْهُمْ؛ كالشعبيُّ، والنخعيُّ، والحسنُ، وابن أبي ليلى.

وأخذَ الشافعِيُّ مِنْ هارونَ الرشيدِ ألفَ دينارٍ فِي دفعَةٍ واحِدَةٍ، وأخذَ مالكُ مِنَ الْخَلْفَاءِ أُمُواً جَمَّةً.

وقالَ عَلَيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (خُذْ مَا يُعْطِيكَ السُّلْطَانُ؛ فَإِنَّمَا يُعْطِيكَ مِنَ الْحَلَالِ، وَمَا يَأْخُذُ مِنَ الْحَلَالِ أَكْثَرُ).

وإنما تركَ مَنْ ترَكَ الْعَطَاءَ مِنْهُمْ تُورُّعًا؛ مخاوفَةً عَلَى دِينِهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى مَا لَا يَحْلُّ.

أَلَا تَرَى قَوْلَ أَبِي ذِرَّةَ لِلْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ: (خُذِ الْعَطَاءَ مَا كَانَ نَحْلَةً، فَإِذَا كَانَ أَثْمَانَ دِينِكُمْ.. فَدُعُوهُ) <sup>(١)</sup>.

وقالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا أُعْطِيْنَا.. قَبْلَنَا، وَإِذَا مُنْعَنَا.. لَمْ نَسْأَلْ) <sup>(٢)</sup>.

وعنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا أَعْطَاهُ معاوِيَةً.. سَكَتَ، وَإِنْ مَنْعَهُ.. وَقَعَ فِيهِ <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/٢١٦).

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٨٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٣٧٤) بنحوه.

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٣٧٣) بنحوه.

وعن الشعبي ، عن مسروق<sup>(١)</sup> : ( لا يزال العطاء بأهل العطاء حتى يدخلهم النار )<sup>(٢)</sup> أي : يحملُهُم ذلك على الحرام ، لا أنه في نفسه حرام .

وروى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن المختار كان يبعث إليه المال في قبلة ، ثم يقول : ( لا أسأل أحدا ، ولا أرد ما رزقني الله )<sup>(٣)</sup> ، وأهدى إليه ناقة فقبلها ، وكان يقال لها : ناقة المختار<sup>(٤)</sup> .

ولكن هذا يعارضه ما روي أن ابن عمر لم يرد هدية أحد إلا هدية المختار ، والإسناد في رده أثبت<sup>(٥)</sup> .

وعن نافع أنه قال : بعث ابن معمر إلى ابن عمر ستين ألفاً ، فقسمها

(١) في (أ ، ج ، ه ، ط) : (ابن مسروق) ، وفي (ب ، د) : (أبي مسروق) ، والمبين من بعض نسخ وقف عليها الحافظ الزيدي ، فالشعبي إنما يروي عن مسروق بن الأجدع الكوفي التابعي المشهور . انظر «الإتحاف» (٦/١١٣) .

(٢) قد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٧١١) أن خالد بن أسد بعث إلى مسروق بثلاثين ألفاً ، فردها ، فقالوا له : لو أخذتها فتصدق بها ووصلت بها !؟ فأبى أن يأخذها .

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/١٤٠) ، والمختار هو ابن أبي عبيد الثقيفي الكذاب .

(٤) معناه في الخبر قبله ، وسيأتي خبر حبيب قريباً .

(٥) خبر رده هدايا المختار رواه ابن سعد في «طبقاته» (٤/١٤٧) قال نافع : ما رد ابن عمر على أحد وصية ولا رد على أحد هدية إلا على المختار .

على الناس ، ثم جاءه سائلٌ ، فاستقرضَ لهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ أَعْطَاهُ ، وأعْطَى السائل<sup>(١)</sup> .

ولمَّا قَدِمَ الْحَسْنُ بْنُ عَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَلَا أَجِيزُكَ بِجَائِزَةِ لَمْ أَجِزْهَا أَحَدًا قَبْلَكَ مِنَ الْعَرَبِ ، وَلَا أَجِيزُهَا أَحَدًا بَعْدَكَ مِنَ الْعَرَبِ ؟ قَالَ : فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَ مِائَةَ أَلْفِ دَرْهَمٍ ، فَأَخْذَهَا<sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ : لَقْدْ رَأَيْتُ جَائِزَةَ الْمُخْتَارِ لَابْنِ عَمْرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَقَبَلَاهَا ، فَقَلَّ : مَا هِيَ ؟ قَالَ : مَالٌ وَكَسُوَةٌ<sup>(٣)</sup> .

وَعَنِ الزَّبِيرِ بْنِ عَدِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ سَلْمَانُ : ( إِذَا كَانَ لَكَ صَدِيقٌ عَامِلٌ أَوْ تَاجِرٌ يَقَارِفُ الرِّبَا ، فَدْعُوكَ إِلَى طَعَامٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ أَعْطَاكَ شَيْئًا .. فَاقْبِلْ ، فَإِنَّ الْمَهْنَأَ لَكَ وَعَلَيْهِ الْوَزْرُ )<sup>(٤)</sup> ، وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فِي الْمُرْبِي .. فَالظَّالِمُ فِي مَعْنَاهُ .

(١) روى نحوه ابن سعد في « الطبقات » ( ٤/١٣٨ ) .

(٢) وروى ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ١٤/١١٣ ) قال : دخل الحسن والحسين على معاوية ، فأمر لهما في وقته بمئتي ألف درهم ، قال : خذاهما وأنا ابن هند ، ما أعطيها أحد قبلي ولا يعطيها أحد بعدي ، وقد كان من جواب سيدنا الحسين رضي الله عنه على ذلك ( ٥٩/١٩٣ ) أن قال : والله ما أعطي أحد قبلك ولا أحد بعدك لرجلين أشرف ولا أفضل منا .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٢٠٧٠٣ ) بنحوه ، وسبقت الإشارة إليه قريباً .

(٤) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ١٤٦٧٧ ) .

وعن جعفر عن أبيه : أنَّ الحسنَ والحسينَ رضيَ اللهُ عنْهُم كأنَّا يقبلان  
جوائزَ معاوية<sup>(١)</sup> .

وقالَ حكيمُ بنُ جبيرٍ : مررْنا علَى سعيدِ بنِ جبيرٍ وقدْ جعلَ عشَارونَ مِنْ  
أسفلِ الفراتِ ، فأرسلَ إلَى العشَارينَ : أطعمنَا ممَّا عندَكُمْ ، فأرسلوا  
بطعامٍ ، فأكلَ وأكلنا معاً<sup>(٢)</sup> .

وقالَ العلاءُ بنُ زهيرِ الأزديِّ : أتَى إبراهيمَ أبي و هوَ عاملٌ علَى حلوانَ ،  
فأجازَهُ ، فقبلَ<sup>(٣)</sup> .

وقالَ إبراهيمُ : ( لا بأسَ بجازةِ العمالِ ، إِنَّ للعمالِ مؤنةٌ ورزاً ،  
ويدخلُ بيتَ مالِهِ الْخَيْثُ وَالْطَّيْبُ ، فَمَا أَعْطَاكَ فَهُوَ مِنْ طَيْبِ مَالِهِ )<sup>(٤)</sup> .  
فقدَ أخذَ هؤلاءِ كُلُّهُمْ جوائزَ السلاطينِ الظلمةِ ، وكُلُّهُمْ طعنوا علَى مَنْ  
أطاعُهُمْ فِي مُعْصيَةِ اللهِ تَعَالَى .

وزعمَتْ هذِهِ الفرقَةُ أَنَّ مَا يُنْقَلُ مِنْ امْتِنَاعِ جَمَاعَةِ مِنَ السَّلْفِ مِنَ الْعَطَاءِ

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٧٠٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/١٩٤) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٦٨٤) ، وسعيد رحمه الله بهذا حمل حالهم  
على أن لهم رزقاً وكفاية من بيت المال تحت خدمتهم ، فيحل لهم ، وما حل لهم حل  
لغيرهم . «إتحاف» (٦/١١٤) .

(٣) رواه ابن سعد في «طبقاته» (٨/٣٩٤) ، وإبراهيم هو النخعي .

(٤) تقدم نحو هذا عن علي رضي الله عنه ، وروى ابن سعد في «طبقاته» (٨/٣٩٤) عن  
عون قال : كان إبراهيم يأتي السلطان فيسألهم الجوائز .

لا يدلُّ على التحريرِ ، بلُّ على الورعِ ؛ كالخلفاء الراشدينَ وأبي ذرٍ وغيرِهم منَ الزهادِ ؛ فإنَّهم امتنعوا مِنَ الحلالِ المطلقِ زهداً ، ومنَ الحلالِ الذي يُخافُ إفضاوَهُ إلى محذورٍ ورعاً وتقوى ، فإنَّ قادمُ هؤلاء يدلُّ على الجوازِ ، وامتناعُ أولئك لا يدلُّ على التحريرِ .

وما نقلَ عنْ سعيدِ بنِ المسيبِ أنَّه تركَ عطاءَه في بيتِ المالِ حتَّى اجتمعَ بضعةٌ وثلاثونَ ألفاً<sup>(١)</sup> ، وما نُقلَ عنِ الحسنِ مِنْ قوله : ( لا أتوضاً مِنْ ماءٍ صيرفيٍ وإنْ ضاقَ وقتُ الصلاةِ ؛ لأنِّي لا أدرِي أصلَ مالِه ) .. كلُّ ذلكَ ورعٌ لا يُنكرُ ، واتباعُهُمْ عليهِ أحسنُ مِنْ اتباعِهِمْ على الاتساعِ ، ولكنْ لا يحرمُ اتباعُهُمْ على الاتساعِ أيضاً . فهذا هي شبهةٌ مِنْ يجوزُأخذَ مالِ السلطانِ الظالمِ .

والجوابُ : أنَّ ما نُقلَ مِنْ أخذِهِمْ مَحصُورٌ قليلاً بالإضافةِ إلى ما نقلَ مِنْ رَدِّهِمْ وإنكارِهِمْ ، فإنَّ كَانَ يتطرقُ إلى امتناعِهِمْ احتمالُ الورعِ .. فيتطرقُ إلى أخذِ مَنْ أخذَ ثلاثةُ احتمالاتٍ متفاوتةٍ في الدرجةِ بتفاوتِهِمْ في الورعِ ؛ فإنَّ للورعِ في حقِّ السلاطينِ أربعَ درجاتٍ :

**الدرجةُ الأولى** : ألا يأخذَ مالِهِمْ شيئاً أصلاً ؟ كما فعلَهُ الورعونَ منهمُ ، وكما كانَ يفعلُهُ الخلفاءُ الراشدونَ ، حتَّى إنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ

(١) رواه ابن سعد في « طبقاته » ( ١٢٩ / ٧ ) .

حسبَ جميعِ ما كانَ أخذَهُ مِنْ بيتِ المالِ ، فبلغَ ستةَ آلافِ درهمٍ ، فغَرِّمَها  
لبيتِ المالِ<sup>(١)</sup> .

وحتى إنَّ عمرَ رضيَ اللهُ عنْهُ كانَ يقسمُ مالَ بيتِ المالِ يوماً ، فدخلتِ  
ابنةُ لهُ وأخذَتْ درهماً مِنَ المالِ ، فنهضَ عمرُ في طلبِها حتَّى سقطَتِ  
الملحفةُ عنْ أحدِ منكبيهِ ، ودخلتِ الصبيَّةُ إلَى بيتِ أهلِها تبكي ، وجعلَتِ  
الدرهمَ في فيها ، فأدخلَ عمرُ إصبعَهُ فاخْرَجَهُ مِنْ فيها ، وطرحَهُ على  
الخارج ، وقالَ : (أَيُّهَا النَّاسُ ؟ لِيَسَ لِعُمرَ وَلَا لِأَبِي عُمرَ إِلَّا مَا لِلْمُسْلِمِينَ  
قَرِيبِهِمْ وَبَعِيدِهِمْ) .

وكسرَ أبو موسى الأشعريُّ بيتَ المالِ ، فوجدَ درهماً ، فمَرَّ بِبَيْهِ لِعُمرَ  
رضيَ اللهُ عنْهُ ، فأعطاهُ الدرهمَ فرأَاهُ عُمرُ رضيَ اللهُ عنْهُ في يدِ الغلامِ ، فقالَ  
لَهُ : مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟ فقلَّ : أَعْطَانِيهِ أَبُو مُوسَى ، فقلَّ : يَا أَبَا مُوسَى ؟  
مَا كَانَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَيْتُ أَهْوَنَ عَلَيْكَ مِنْ آلِ عُمرَ ؟ أَرَدْتَ أَلَا يَقِنَّ مِنْ أَمَّةِ  
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ إِلَّا طَلَبَنَا بِمُظْلَمَةٍ ؟ وَرَدَ الدِّرْهَمُ إِلَى بَيْتِ  
الْمَالِ<sup>(٢)</sup> .

هذا معَ أَنَّ المَالَ كَانَ حَلَالاً ، وَلَكِنْ خَافَ أَلَا يَسْتَحِقَّ هُوَ ذَلِكَ الْقَدْرُ ،  
فَكَانَ يَسْتَبَرِيُّ لِدِينِهِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلَى ؛ امْتَشَّاً لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

(١) رواه ابن سعد في «طبقاته» (١٧٦/٣).

(٢) عزاه المتقي الهندي في «كتنز العمال» (٣٦٠٢٤) لابن النجار.

وسلم : « دعْ ما يرِيكَ إِلَى مَا لَا يرِيكَ »<sup>(١)</sup> ، ولقوله : « فمَنْ ترَكَهَا .. فَقَدِ اسْتَبَرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ »<sup>(٢)</sup> ، ولما سمعهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ التَّشْدِيدَاتِ فِي الْأَمْوَالِ السُّلْطَانِيَّةِ ، حَتَّى قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ بَعَثَ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ إِلَى الصَّدَقَةِ : « أَتِقَ اللَّهَ يَا أَبا الْوَلِيدِ ؟ لَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِعِيرٍ تَحْمِلُهُ عَلَى رَقْبِتِكَ لَهُ رَغَاءُ ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خَوَارُ ، أَوْ شَاةً لَهَا ثُوَاجٌ » ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ أَهْكَذَا يَكُونُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا مَنْ رَحْمَ اللَّهُ » ، قَالَ : فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؟ لَا أَعْمَلُ عَلَى شَيْءٍ أَبْدَأُ »<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي لَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْرِكُوا بَعْدِي ، وَلَكُنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا »<sup>(٤)</sup> ، وَإِنَّمَا خَافَ التَّنَافُسَ فِي الْمَالِ ، وَلَذِلِكَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ يُذَكَّرُ فِيهِ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ :

(١) رواه الترمذى (٢٥١٨) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٥٢٠١) .

(٢) رواه البخارى (٥٢) ، ومسلم (١٥٩٩) .

(٣) رواه الشافعى في « الأم » (١٤٦/٣) مرسلاً ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٥٨/٤) موصولاً ، والثواج : صوت النعجة وصياح الغنم ، وهو عند البيهقي : (لَا أَعْمَلُ عَلَى شَيْءٍ أَبْدَأُ ، أَوْ قَالَ : عَلَى اثْنَيْنِ) ، قال الرافعى في « شرح مستند الشافعى » (١٦٦/٢) : (كَانَهُ أَرَادَ عَمَلَ الزَّكَاةَ ، لَأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ عِبَادَةَ مَاتَ بَقِيرَسَ وَالْيَا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ الْوَفَاءُ بِمَا قَالُوهُ وَحَلَفُوا عَلَيْهِ) ، فَكَانَ رَوَايَةُ (اثْنَيْنِ) أَوْفَقَ لِهَذِهِ الْعُلَةِ ، وَالْمَعْنَى كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الزَّيْدِيُّ : لَا أَلِيُّ الْحُكْمَ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَلَا أَقُومُ عَلَى أَحَدٍ . « إِتحاف » (١١٥/٦) .

(٤) رواه البخارى (١٣٤٤) ، ومسلم (٢٢٩٦) .

(إِنِّي لَمْ أَجِدْ نفسي فِيهِ إِلَّا كَالوَالِي مَالَ الْيَتَيمِ ؛ إِنِّي اسْتَغْنَيْتُ . . اسْتَعْفَفْتُ ،  
وَإِنِّي افْتَرَتُ . . أَكَلْتُ بِالْمَعْرُوفِ) <sup>(١)</sup> .

وَرُوِيَ أَنَّ ابْنَا لَطَّاوُوسِ افْتَعَلَ كِتَابًا عَنْ لِسَانِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَعْطَاهُ ثَلَاثَ مِائَةَ دِينَارٍ ، فَبَاعَ طَّاوُوسٌ ضَيْعَةً لَهُ ، وَبَعْثَ مِنْ  
ثَمَنِهَا إِلَى عُمَرَ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ <sup>(٢)</sup> ، هَذَا مَعَ أَنَّ السُّلْطَانَ مُثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ .

هَذِهِ هِيَ الدَّرْجَةُ الْعُلَيَا فِي الْوَرْعِ .

**الدَّرْجَةُ الثَّانِيَةُ :** هُوَ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ السُّلْطَانِ وَلَكِنْ إِنَّمَا يَأْخُذُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ  
مَا يَأْخُذُهُ مِنْ جَهَةِ حَلَالٍ ، فَاشْتَمَالُ يَدِ السُّلْطَانِ عَلَى حَرَامٍ آخَرَ لَا يَضُرُّهُ ،  
وَعَلَى هَذَا يَنْزَلُ جَمِيعُ مَا نُقِلَّ مِنَ الْأَثَارِ أَوْ أَكْثُرُهَا ، أَوْ مَا اخْتَصَّ مِنْهَا بِأَكَابِرِ  
الصَّحَابَةِ وَالْوَرَعِينَ مِنْهُمْ ؛ مُثْلَ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُبَالَغِينَ فِي الْوَرْعِ ،  
فَكِيفَ يَتَوَسَّعُ فِي مَالِ السُّلْطَانِ وَقَدْ كَانَ مِنْ أَشَدِهِمْ إِنْكَارًا عَلَيْهِمْ ، وَأَشَدَّهُمْ  
ذَمًا لِأَمْوَالِهِمْ ! وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ فِي مَرْضٍ ، وَأَشْفَقَ  
عَلَى نَفْسِهِ مِنْ وَلَا يَتَّهِي وَكَوْنِهِ مَأْخُوذًا عِنْدَ اللَّهِ بِهَا ، فَقَالُوا لَهُ : إِنَّا لَنَرْجُو لَكَ  
الْخَيْرَ ؛ حَفِرْتَ الْآبَارَ ، وَسَقَيْتَ الْحَاجَ ، وَصَنَعْتَ وَصَنَعْتَ ، وَابْنُ عُمَرَ  
سَاكِنٌ ، فَقَالَ : مَاذَا تَقُولُ يَا بْنَ عُمَرَ ؟ فَقَالَ : أَقُولُ ذَلِكَ إِذَا طَابَ

(١) رواه ابن سعد في «طبقاته» (٣/٢٥٦).

(٢) كما في «الورع» (ص ٨٦) لأحمد.

المكسبُ ، وزكتِ النفقةُ ، وسترُدُ فترى !<sup>(١)</sup> .

وفي حديث آخر : أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الْخَيْثَ لَا يَكْفُرُ الْخَيْثَ ، وَإِنَّكَ قَدْ وُلِيتَ الْبَصَرَةَ وَلَا أَحْسِبُكَ إِلَّا قَدْ أَصْبَتَ مِنْهَا شَرًّا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَامِرٍ : أَلَا تَدْعُونِي ؟ فَقَالَ ابْنُ عَمِّرَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَقْبُلُ اللَّهُ صَلَاتَهُ بِغَيْرِ طَهُورٍ ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غَلُولٍ » ، وَقَدْ وُلِيتَ الْبَصَرَةَ<sup>(٢)</sup> . فَهَذَا قَوْلُهُ فِيمَا صَرَفَهُ إِلَى الْخِيرَاتِ .

وعنِ ابْنِ عَمِّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي أَيَّامِ الْحَجَّاجِ : ( مَا شَبَعْتُ مِنَ الطَّعَامِ مَذِ انتَهَيْتِ الدَّارُ إِلَيْيَّ يَوْمِي هَذَا )<sup>(٣)</sup> .

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ سُوقٌ فِي إِنَاءٍ مَخْتُومٍ يَشْرَبُ مِنْهُ ، فَقَيْلَ : أَتَفْعَلُ هَذَا بِالْعَرَاقِ مَعَ كَثْرَةِ طَعَامِهِ ؟ ! فَقَالَ : أَمَا إِنِّي لَا أَخْتَمُ بَخْلًا بِهِ ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ يُجْعَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَأَكْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ بَطْنِي غَيْرُ طَيِّبٍ<sup>(٤)</sup> . فَهَذَا هُوَ الْمَأْلُوفُ مِنْهُمْ .

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » (٨) .

(٢) مجمل الخبر رواه أحمد في « الزهد » (١٠٦٣-١٠٦٥)، والطبراني في « الكبير » (٢٢٧/١٠)، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٩١/٤)، والحديث المرفوع فيه رواه مسلم (٢٢٤) .

(٣) رواه بنحوه أبو داود في « الزهد » (٣٠٩) ، ونسبه الحافظ الزبيدي لصاحب « القوت » كذلك ، وقال : ( قوله المذكور أن أكله للطعام لم يكن إلا على قدر الضرورة من غير توسيع فيه ) . « إتحاف » (٦/١١٧) .

(٤) رواه ضمن خبر طويل أبو نعيم في « الحلية » (١/٨٢) .

وكان ابن عمر لا يعجبه شيء إلا خرج عنه ، فطلب منه نافع بثلاثين ألفاً ، فقال : إنني أخاف أن تقتضي دراهم ابن عامر - وكان هو الطالب - اذهب فأنت حر<sup>(١)</sup> .

وقال أبو سعيد الخدري : ( ما من أحد إلا وقد مالت به الدنيا إلا ابن عمر )<sup>(٢)</sup> .

فبهذا يتضح أنه لا يُظن به وبمن كان في منصبه أنه أخذ ما لا يدرى أنه حلال .

\* \* \*

**الدرجة الثالثة :** أن يأخذ ما أخذه من السلطان ليتصدق به على الفقراء ، أو يفرقه على المستحقين ؛ فإن ما لا يتعين مالكه هذا حكم الشرع فيه ، فإذا كان السلطان إن لم يأخذ منه لم يفرقه ، واستuan به على ظلم .. فقد نقول : أخذه منه وتفرقته أولى من تركه في يده ، وهذا قد رأه بعض العلماء ، وسيأتي وجهه .

وعلى هذا يتزلل ما أخذه أكثرهم ، ولذلك قال ابن المبارك : إن الذين

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٢٩٥ / ١ ) .

(٢) رواه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » ( ١٧٠٧ / ٣ ) عن جابر لا عن أبي سعيد ، رضي الله عنهما .

يأخذونَ الجوائزَ الْيَوْمَ وَيَحْتَجُونَ بَابِنِ عَمْرَ وَعَاشَةَ . . مَا يَقْتَدِونَ بِهِمَا ؛ لَأَنَّ  
ابنَ عَمْرَ فَرَقَ مَا أَخْذَ حَتَّى استقرَضَ فِي مَجْلِسِهِ بَعْدَ تَفْرِقَتِهِ سِتِينَ أَلْفًا<sup>(١)</sup> ،  
وَعَاشَةُ فَعَلَتْ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> ، وَجَابِرُ بْنُ زِيدٍ جَاءَهُ مَالٌ فَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَقَالَ :  
رَأَيْتُ أَنْ آخِذَهُ مِنْهُمْ وَأَتَصَدَّقَ بِهِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَهَكُذا  
فَعَلَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ هَارُونَ الرَّشِيدِ ؛ فَإِنَّهُ فَرَقَهُ عَلَى قُربٍ ،  
حَتَّى لَمْ يَمْسِكْ لِنَفْسِهِ حَبَّةً وَاحِدَةً<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

**الدرجةُ الرابعةُ :** أَلَا يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ حَلَالٌ ، وَلَا يَفْرَقَ ، بَلْ يَسْتَنْفِقُ<sup>(٤)</sup> ،  
وَلَكِنْ يَأْخُذُ مِنْ سُلْطَانٍ أَكْثَرُ مَا لِهِ حَلَالٌ ، وَهَكُذا كَانَ الْخُلُفَاءُ فِي زَمَانِ  
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالْتَّابِعِينَ بَعْدَ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ  
مَا لِهِمْ حَرَاماً ، وَيَدْلُلُ عَلَيْهِ تَعْلِيلٌ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِيثُ قَالَ : (فَإِنَّ  
مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْحَلَالِ أَكْثَرُ ) .

وَهَذَا مِمَّا قَدْ جَوَزَهُ جَمَاعَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ تَعْوِيلاً عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَنَحْنُ إِنَّمَا  
تُوقَفُنَا فِيهِ فِي حَقِّ أَحَادِ النَّاسِ ، وَمَا لِ السُّلْطَانِ أَشْبَهُ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْحَصْرِ ،

(١) روی نحوه ابن سعد في « الطبقات » (٤/١٣٨) .

(٢) كما هو عند ابن أبي شيبة في « المصنف » (٥٧٠٢) .

(٣) رواه البيهقي في « مناقب الشافعي » (٢/٢٦٢) بعنده .

(٤) يستنفق : يصرفها نفقة ، يقال : أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى عِيَالِهِ وَاسْتَنْفَقَ .

فلا يبعد أن يؤدي اجتهاد مجتهد إلى جواز أخذ ما لم يعلم أنه حرام؛ اعتماداً على الأغلب، وإنما منعنا إذا كان الأكثر حراماً.

فإذا فهمت هذه الدرجات.. تحققت أن إدارات الظلمة في زماننا لا تجري مجرى ذلك، وأنها تفارقه من وجهين قاطعين :

أحدُهما : أن أموال السلاطين في عصرنا حرام كُلُّها أو أكثرها ، وكيف لا والحلال هو الصدقات والفيء والغ尼مة ولا وجود لها وليس يدخل منها شيء في يد السلاطين !<sup>(١)</sup> ولم يبق إلا الجزية ، وأنها تؤخذ بأنواع من الظلم لا يحل أخذها بذلك ؛ فإنهم يجاوزون حدود الشرع في المأخوذ والمأخوذ منه ، والوفاء له بالشرط ، ثم إذا نسب ذلك إلى ما ينصلب إليهم من الخراج المضروب على المسلمين ، ومن المصادرات ، والرشا ، وصنوف الظلم .. لم يبلغ عشر معاشر عشيرة .

والوجه الثاني : أن الظلمة في العصر الأول لقرب عهدهم بزمان الخلفاء الراشدين .. كانوا مستشعرين<sup>(٢)</sup> من ظلمهم ، ومتشوفين إلى استعمال قلوب الصحابة والتابعين ، وحربيصين على قبولهم عطاياهم وحوائزهم ، وكانوا يعيشون إليهم من غير سؤال وإذلال ، بل كانوا يتقلدون المنة بقبولهم ويفرحون به ، فكانوا يأخذون منهم ويفرقون ، ولا يطعون السلاطين في

(١) أي : في وقت المصنف .

(٢) أي : متخوفين .

أغراضِهم ، ولا يغشونَ مجالسِهم ، ولا يكثرونَ جمعَهم ، ولا يحبُّونَ بقاءَهُم ، بل يدعونَ عليهمْ ، ويطلقونَ اللسانَ فيهمْ ، وينكرُونَ المنكراتِ منهمْ ، فما كانَ يُحذِّرُ عليهمْ أنْ يصيروا مِنْ دينِهمْ بقدرِ ما أصابوا مِنْ دنياهمْ ، فلمْ يكنْ بأخذِهمْ بأسٌ .

فاما الآن.. فلا تسمحُ نفوسُ السلاطينِ بعطيَّةٍ إلا لمنْ طمعوا في استخدامةِ ، والتکثُرُ بهِ ، والاستعانةِ بهِ على أغراضِهمْ ، والتجمُّلُ بغشيانِ مجالسِهمْ ، وتکليلِهمِ المواظبةَ على الدعاءِ والثناءِ ، والتزكيةِ والإطراءِ في حضورِهمِ ومغيبِهمْ ، فلو لمْ يذلَّ الآخذُ نفسهُ بالسؤالِ أوَّلاً ، وبالترددِ في الخدمةِ ثانياً ، وبالثناءِ والدعاءِ ثالثاً ، وبالمساعدةِ لهُ على أغراضِهِ عند الاستعانةِ رابعاً ، وبتكثيرِ جمعِهِ في مجلسِهِ وموكيهِ خامساً ، وبإظهارِ الحبِّ والموالاةِ والمناصرةِ لهُ على أعدائهِ سادساً ، وبالسترِ على ظلمِهِ ومقابِحِهِ ومساوئِهِ أعمالِهِ سابعاً<sup>(١)</sup> .. لمْ يُنعمْ عليهِ بدرهمٍ واحدٍ ، ولوْ كانَ في فضلِ الشافعيِّ رحمةُ اللهُ مثلاً !

فإذاً ؛ لا يجوزُ أنْ يؤخذَ منهمُ في هذا الزمانِ ما يُعلمُ أنهُ حلالٌ ؛ لافتقارِهِ إلى هذهِ المعاني ، فكيفَ ما يُعلمُ أنهُ حرامٌ أو يشكُّ فيهِ !؟ فمَنِ استجراً على أموالِهمْ ، وشبَّهَ نفسهُ بالصحابةِ والتابعينِ .. فقدْ قاسَ

(١) والانتسابُ إليهِ في أحوالهِ ثامناً ، والتعويمُ عليهِ في مهماتهِ تاسعاً ، وجرُّ أسبابِ تحصيلِ الأموالِ إليهِ عاشراً . « إتحاف » (٦/١١٩) .

الملائكة بالحدادين ؛ ففي أخذ الأموال منهم حاجة إلى مخالفتهم ورعاياتهم وخدمة عمالهم ، واحتمال الذل منهم ، والثناء عليهم ، والتردد إلى أبوابهم وكل ذلك معصية على ما سنبي في الباب الذي يلي هذا .

إذاً ؛ قد تبين مما تقدم مداخل أموالهم ، وما يحل منها وما لا يحل .

فلو تصور أن يأخذ الإنسان منها ما يحل بقدر استحقاقه وهو جالس في بيته يُساق إليه ذلك ، لا يحتاج فيه إلى تفقد عامل وخدمته ، ولا إلى الثناء عليهم وتركيتهم ، ولا إلى مساعدتهم .. فلا يحرم الأخذ ، ولكن يُكره لمعان سنبلة عليها في الباب الذي يلي هذا .



## النَّظَرُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ مِنْ هَذَا الْبَابِ : فِي قَدْرِ الْمَأْخُوذِ وَصَفَةِ الْآخِذِ

ولنفرض المال من أموال المصالح؛ كأربعة أخماسٍ فيء، والمواريث، فإنَّ ما عداه مما قد تعيَّنَ مستحقًا إنْ كانَ مِنْ وقفٍ، أوًّ صدقةً، أوًّ خمسٍ فيء، أوًّ خمسٍ غنيمةً، وما كانَ مِنْ ملكِ السلطانِ مما أحياء أو اشتراه.. فلهُ أنْ يعطي ما شاء لمن شاء.

وإنَّما النَّظرُ في الأموال الضائعةِ ومالِ المصالحِ، فلا يجوزُ صرفُهُ إلَى مَنْ فِيهِ مصلحةٌ عامَّةٌ، أوْ هُوَ محتاجٌ إلَيْهِ عاجزٌ عنِ الكسبِ.

فأمَّا الغنيُّ الذي لا مصلحةٌ فيه.. فلا يجوزُ صرفُ مالِ بيتِ المالِ إلَيْهِ، هذا هوَ الصَّحِيحُ، وإنْ كانَ العلماءُ قد اختلفوا فِيهِ<sup>(١)</sup>، وفي كلامِ عمرِ رضيَ اللهُ عنْهُ ما يدلُّ علىَ أَنَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ حَقًّا في مالِ بيتِ المالِ؛ لكونِهِ مسلماً مكثراً جمعَ الإِسْلَامِ، ولكتَّنهِ معَ هَذَا مَا كَانَ يَقْسُمُ المَالَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً، بَلْ عَلَى مُخْصُوصِينَ بِصَفَاتٍ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا.. فَكُلُّ مَنْ يَتَولَّ أَمْرًا يَقُومُ بِهِ، تَعَدَّى مصلحتُهُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ اسْتَغْلَلَ بِالْكَسْبِ لَتَعَطَّلَ عَلَيْهِ مَا هُوَ فِيهِ.. فَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ حَقُّ الْكَفَايَةِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ؛ أَعْنِي : الْعِلُومُ الَّتِي تَعْلَقُ بِمَصَالِحِ

(١) فمن قائل: إنه يخمس، وأخر: لا يخمس ويصرف في مصالح عامة المسلمين. انظر «الإتحاف» (٦/١١٩).

الدين ؟ منْ علم الفقه ، والحديث ، والتفسير ، القراءة<sup>(١)</sup> ، حتى يدخل في المعلمون ، والمؤذنون ، وطلبة هذه العلوم أيضاً يدخلون فيه<sup>(٢)</sup> ، فإنه إن لم يكفوا .. لم يتمكنوا من الطلب .

ويدخل فيه العمال ، وهم الذين ترتبط مصالح الدنيا بأعمالهم ، وهم الأجناد المرتزقة الذين يحرسون المملكة بالسيوف عن أهل العداوة وأهل البغي وأعداء الإسلام .

ويدخل فيه الكتاب والحساب والوكلاء ، وكل من يحتاج إليه في ترتيب ديوان الخراج ؛ أعني : العمال على الأموال الحلال لا على الحرام ، فإن هذا المال للمصالح ، والمصلحة إما أن تتعلق بالدين أو بالدنيا ، وبالعلماء حراسة الدين ، وبالأجناد حراسة الدنيا ، والدين والملك توءمان ، فلا يستغني أحدهما عن الآخر ، والطيب وإن كان لا يرتبط بعلمه أمر ديني ولكن يرتبط به صحة الجسد ، والدين يتبعه ، فيجوز أن يكون له ولمن يجري مجرى في العلوم المحتاج إليها في مصلحة الأبدان أو مصلحة البلاد .. إدراة من هذه الأموال ؛ ليتفرغوا لمعالجة المسلمين ؛ أعني : من يعالج منهم بغير أجرة ، وليس يشترط في هؤلاء الحاجة ، بل يجوز أن يعطوا مع الغنى ، فإن الخلفاء الراشدين كانوا يعطون المهاجرين والأنصار ، ولم

(١) وما تتوقف عليه مما هو جارٌ مجرى الوسائل والوسائل ؛ كالنحو والصرف والمعاني والبيان ، فلها حكم علوم الدين . «إتحاف» (٦/١٢٠).

(٢) سواء كان من شهر أو سنة أو أزيد أو أقل . «إتحاف» (٦/١٢٠).

يُعرفوا بالحاجة ، وليس يقدرُ أيضاً بمقدارِ ، بلْ هوَ إلى اجتهادِ الإمام ، ولهُ أنْ يوسعَ ويفسّرَ ، ولهُ أنْ يقتصرَ على الكفايةِ على ما يقتضيهِ الحالُ وسعةُ المالِ ، فقد أخذَ الحسنُ معاويةَ في دفعٍ واحدةٍ أربعَ مئةَ ألفِ درهمٍ<sup>(١)</sup> ، وقد كانَ عمرُ رضيَ اللهُ عنْهُ يعطي لجماعةٍ اثني عشرَ ألفَ درهمٍ نُقرةَ في السنةِ<sup>(٢)</sup> ، وأثبتَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنْها في هذهِ الجريدةِ<sup>(٣)</sup> ، ولجماعةٍ عشرةَ آلافٍ ، ولجماعةٍ ستةَ آلافٍ ، وهكذا .

فهذا مالٌ هؤلاءِ ، فيُوزَعُ عليهمُ حتى لا يبقى منهُ شيءٌ ، فإنْ خصَّ واحداً منهمُ بماٍ كثيرٍ .. فلا بأسَ .

وكذلكَ للسلطانِ أنْ يخصَّ منْ هذا المالِ ذوي الخصائصِ بالخلعِ والجوائزِ ، فقدَ كانَ يفعلُ ذلكَ في السلفِ ، ولكنْ ينبغي أنْ يلتفتَ فيهِ إلى المصلحةِ ، ومهما خُصَّ عالمٌ أو شجاعٌ بصلةٍ .. كانَ فيهِ بعثٌ للناسِ ، وتحريضٌ على الاستغلالِ والتشبيهِ بهِ .

فهذهِ فائدةُ الخلعِ والصلاتِ وضروبِ التخصيصاتِ ، وكلُّ ذلكَ منوطٌ باجتهادِ السلطانِ .

ولائماً النظرُ في السلاطينِ الظلمةِ في شيئينِ :

أحدُهما : أنَّ السلطانَ الظالمَ عليهِ أنْ يكفَّ عنْ ولاتهِ ، وهوَ إماً

(١) روى ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤/١١٣) نحوه .

(٢) النُّقرةُ : القطعة المذابة من الفضة .

(٣) فكانت تأخذُ هذا القدر من العطاء في كل سنة . « إتحاف » (٦/١٢١) .

معزولٌ ، أو واجب العزل ، فكيف يجوز أن يأخذ من يده وهو على التحقيق  
ليس سلطانًا ؟ !

والثاني : أنه ليس يعم بماله جميع المستحقين ، فكيف يجوز للأحد  
أن يأخذوا ؟ أفيجوز لهم الأخذ بقدر حصصهم ، أم لا يجوز أصلًا ، أم  
يجوز أن يأخذ كل واحد ما أعطي ؟

أما الأول .. فالذي نراه أنه لا يمنع أخذ الحق ، لأنَّ السلطان الظالم  
الجاهل مهما ساعدته الشوكه ، وعسر خلعة ، وكان في الاستبدال به فتنة  
ثائرة لا تطاق .. وجب تركه ، ووجبت الطاعة له كما تجب طاعة الأمراء ،  
وقد ورد في الأمرِ بطاقةِ الأمراء ، والمنع من سل اليد عن مساعدتهم أوامر  
زواجر<sup>(١)</sup> ، فالذي نراه أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بنى العباس  
رضي الله عنه ، وأن الولاية نافذة للسلطنين في أقطارِ البلادِ المبايعين  
للخليفة ، وقد ذكرنا في كتاب « المستظرفي » المستنبط من كتاب « كشف  
الأسرار وهتك الأستار » تأليف القاضي أبي الطيب في الرد على أصنافِ

(١) كالذي روى البخاري ( ٦٩٣ ) مرفوعاً : « اسمعوا وأطعوا وإن استعمل حبشي رأسه  
زبيبة » ، وما رواه البخاري ( ٣٦٠٣ ) ، ومسلم ( ١٨٤٣ ) مرفوعاً : « إنها ستكون  
بعدي أثرة وأمور تذكرنها » قالوا : يا رسول الله ؟ كيف تأمر من أدرك منها ذلك ؟ قال :  
« تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » ، وروى البخاري ( ٧٠٥٣ ) ،  
ومسلم ( ١٨٤٩ ) مرفوعاً : « من كره من أمره شيئاً .. فليصبر ، فإنه من خرج من  
السلطان شبراً .. مات ميتة جاهلية » .

الروافض والباطنية.. ما يشير إلى وجه المصلحة فيه<sup>(١)</sup>.

**والقول الوجيز :** أنا نراعي الصفات والشروط في السلاطين ؟ تشوّفاً إلى مزايا المصالح ، ولو قضينا ببطلان الولايات الآن.. لبطلت المصالح رأساً ، فكيف يفوّت رأس المال في طلب الربح<sup>(٢)</sup> ؟ بل الولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة ، فمن بايعه صاحب الشوكة.. فهو الخليفة ، ومن استبد بالشوكة وهو مطيع للخليفة في أصل الخطبة والسكنة.. فهو سلطان نافذ الحكم<sup>(٣)</sup> ، والقضاء في أقطار الأرض ولا نافذ الأحكام ، وتحقيق هذا قد ذكرناه في أحكام الإمامة من كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد»<sup>(٤)</sup> ، فلستنا نطوي الآن به .

وأما الإشكال الآخر ، وهو أنَّ السلطان إذا لم يعمم بالعطاء كل مستحق.. فهل يجوز للواحد أنْ يأخذ منه ؟ فهذا مما اختلف العلماء فيه على أربع مراتب :

فغلا بعضُهم وقال : كلُّ ما يأخذُه فال المسلمين كلُّهم فيه شركاء ، ولا يدري أنَّ حصته منه دائق أو حبة ، فليترك الكلَّ .

(١) انظر «المستظاهري» (١٦٩، ١٩٤).

(٢) فالصالح بمنزلة طلب الربح ، وولي الأمر بمنزلة رأس المال . «إتحاف» (١٢٢/٦).

(٣) وهو الحال الذي كان في عصر المصنف رحمه الله تعالى .

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٢٩١-٢٩٧).

وقالَ قومٌ : لَهُ أَنْ يَأْخُذَ قِدْرَ قوْتِ يَوْمِهِ فَقْطُ ، فَإِنَّ هَذَا الْقِدْرَ يَسْتَحْقُهُ لِحَاجَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

وقالَ قومٌ : لَهُ قَوْتُ سَنَةٍ ، فَإِنَّ أَخْذَ الْكَفَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ عَسِيرٌ ، وَهُوَ ذُو حَقٌّ فِي هَذَا الْمَالِ ، فَكِيفَ يَتَرَكُهُ ؟<sup>(۱)</sup>

وقالَ قومٌ : إِنَّهُ يَأْخُذُ مَا يَعْطِي ، وَالْمُظْلُومُ هُمُ الْبَاقُونَ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لَأَنَّ الْمَالَ لَيْسَ مُشْتَرِكًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَالْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، وَلَا كَالْمِيرَاثِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ صَارَ مَلْكًا لَهُمْ ، وَهَذَا لَوْلَمْ يَتَفَقَّقُ قَسْمَتُهُ حَتَّى ماتَ هُؤُلَاءِ . لَمْ يَجِدْ التَّوزِيعُ عَلَى وَرَثَتِهِمْ بِحُكْمِ الْمِيرَاثِ ، بَلْ هَذَا الْحَقُّ غَيْرُ مُتَعِينٍ ، وَإِنَّمَا يَتَعَيَّنُ بِالْقَبْضِ ، بَلْ هُوَ كَالصَّدَقَاتِ ، وَمَهْمَا أُعْطِيَ الْفَقَرَاءُ حَصَصَتِهِمْ مِنَ الصَّدَقَاتِ . . وَقَعَ ذَلِكَ مَلْكًا لَهُمْ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ بِظُلْمِ الْمَالِكِ بِقِيَةَ الْأَصْنَافِ بِمَنْعِ حَقِّهِمْ هَذَا إِذَا لَمْ يُصْرَفْ إِلَيْهِ كُلُّ الْمَالِ ، بَلْ صَرَفَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَالِ مَا لَوْ صَرَفَ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الإِيَّاضِ وَالتَّفْضِيلِ مَعَ تَعمِيمِ الْآخَرِينَ . . لِجَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ .

وَالتَّفْضِيلُ جَائزٌ فِي الْعَطَاءِ ؛ سَوَّى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَاجَعَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا فَضْلُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بِلَاغٌ<sup>(۲)</sup> .

(۱) إِذَا قَسْطَهُ الْإِمَامُ عَلَى أَثْلَاثٍ ؛ فَيُعْطِي فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مَرَةً وَاحِدَةٍ قَدْرُ مَا يَكْفِيهِ فِي هَذِهِ الْمَدَةِ . . كَانَ حَسَنًا ، وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ وَأَذْهَبَ إِلَيْهِ . «إِتحاف» (۱۲۳/۶).

(۲) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأَمْ» (۳۴۵/۵) : (وَإِنَّ أَبَا بَكْرَ حِينَ قَالَ لَهُ عَمْرٌ : أَتَجْعَلُ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِي اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَهَجَرُوا دِيَارَهُمْ لَهُ كُمْ إِنْمَا دَخَلَ =

وفضَّلَ عمُرٌ رضيَ اللهُ عنْهُ في زمانِهِ ، فأعطى عائشةَ رضيَ اللهُ عنْها اثنتي عشرَ ألفاً ، وزينبَ عشرةَ آلافِ ، وجويريةَ ستةَ آلافِ ، وكذا صفيَّةَ<sup>(١)</sup> .

وأقطعَ عمُرٌ لعليٍّ خاصَّةً رضيَ اللهُ عنْهُما ، وأقطعَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنْهُ أيضاً مِنَ السوادِ خمسَ جنَّاتٍ ، وأثرَ عثمانٌ علَيَا رضيَ اللهُ عنْهُما بها ، فقبلَ ذلكَ منهُ ولمْ ينكِرْ .

وكلُّ ذلكَ جائزٌ ؛ فإنهُ في محلِ الاجتِهادِ ، وهوَ مِنَ المجتهداتِ التي أقولُ فيها : إنَّ كُلَّ مجتهدٍ مصيَّبٌ ؛ وهيَ كُلُّ مسألةٍ لا نصَّ فيها على عينها ، ولا على مسألةٍ تقرُّبُ منها ، فتكونُ في معناها بقياسِ جليٍّ ؛ كهذِهِ المسألةِ ومسألةِ حدِ الشربِ ؛ فإنَّهُمْ جلدوا أربعينَ وثمانينَ ، والكُلُّ سُنَّةٌ وحَقٌّ ، وإنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْ أبي بكرٍ وعمرَ رضيَ اللهُ عنْهُما مصيَّبٌ باتفاقِ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنْهُمْ ، وأنَّ المفضولَ ما ردَّ في زمانِ عمرٍ رضيَ اللهُ عنْهُ شيئاً إلى الفاضلِ ممَّا قدْ كَانَ أَخْذَهُ في زمانِ أبي بكرٍ ، ولا الفاضلُ امتنعَ مِنْ قبولِ الفضلِ في زمانِ عمرٍ ، واشتراكَ في ذلكَ كُلُّ الصحابةِ ، واعتقدوا أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرأيينِ حقٌّ<sup>(٢)</sup> .

= في الإسلام كرهاً؟! فقال أبو بكر : إنما عملوا الله ، وإنما أجورهم على الله عز وجل ، وإنما الدنيا بلاغ ، وخير البلاغ أوسعه ) ، ثم اختاره الإمام الشافعي .

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٥٣٧) .

(٢) المستصفى من علم الأصول (٣٦٥/٢) ، وفيه قال : ( ومن نظر في المسائل الفقهية التي لا نص فيها .. علم ضرورة انتفاء دليل قاطع فيها ، وإذا انتفى الدليل .. فتكليف الإصابة من غير دليل قاطع تكليف محال ، فإذا انتفى التكليف .. انتفى الخطأ ) .

فليؤخذ هذا الجنس دستوراً للاختلافات التي يصوب فيها كل مجتهد .

فأمام كل مسألة شدّ عن مجتهد فيها نص أو قياس جلي ؛ بغفلة ، أو سوء رأي ، وكان في القوّة بحيث ينقض به حكم المجتهد .. فلا نقول فيها : إن كل واحد مصيّب ، بل المصيّب من أصاب النص أو ما في معنى النص .

وقد تحصلَّ من مجموع هذا أنَّ من وجدَ من أهل الخصوصِ الموصوفين بصفة تعلقُ بها مصالحُ الدين أو الدنيا ، وأخذَ من السلطان خلعة أو إداراً على التركات أو الجزية .. لم يصر فاسقاً بمجرد أخذِه ، وإنما يفسق بخدمته لهم ومعاونته إيّاهُم ، ودخوله عليهم ، وثنائهم وإطراهم لهم ، إلى غير ذلك من لوازم لا يسلم المال غالباً إلا بها ؛ كما سنبيّنه .



## البَابُ السَّادِسُ

فِيمَا يَحِلُّ مِنْ مُخالَطَةٍ لِـ الْمُلَاطِينَ الظَّلَمَةِ وَبِحَرْمٍ  
وَحَكْمٍ غَشْيَانٍ مُجَالِسِهِمْ وَالدُّخُولِ عَلَيْهِمْ وَالْأَكْرَامِ لَهُمْ

اعْلَمُ : أَنَّ لَكَ مَعَ الْأَمْرَاءِ وَالْعَمَالِ الظَّلَمَةِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :

الْحَالَةُ الْأُولَى - وَهِيَ شَرُّهَا - : أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ .

وَالثَّانِيَةُ - وَهِيَ دُونَهَا - : أَنْ يَدْخُلُوكُمْ عَلَيْكَ .

وَالثَّالِثَةُ - وَهِيَ الْأَسْلَمُ - : أَنْ تَعْتَزِلَ عَنْهُمْ ، فَلَا تَرَاهُمْ وَلَا يَرَوْنَكَ .

\* \* \*

**أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى - وَهِيَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ - :**

فَهُوَ مَذْمُومٌ جَدًّا فِي الشَّرْعِ ، وَفِيهِ تَغْلِيظَاتٌ وَتَشْدِيدَاتٌ تَوَارَدَتْ بِهَا  
الْأَخْبَارُ وَالآثَارُ ، فَنَقْلُهَا لِتَعْرَفَ ذَمَّ الشَّرْعِ لَهُ ، ثُمَّ نَتَعَرَّضُ لِمَا يَحْرُمُ مِنْهُ  
وَمَا يُبَاخُ وَمَا يُكَرَّهُ ، عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْفَتْوَى فِي ظَاهِرِ الْعِلْمِ .

\* \* \*

**أَمَّا الْأَخْبَارُ :**

فَلَمَّا وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرَاءَ الظَّلَمَةَ .. قَالَ :

« فَمَنْ نَابَذَهُمْ .. نَجَا ، وَمَنْ اعْتَزَلَهُمْ .. سَلَمَ أَوْ كَادَ يَسْلُمُ ، وَمَنْ وَقَعَ مَعَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ .. فَهُوَ مِنْهُمْ »<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ اعْتَزَلَهُمْ .. سَلَمَ مِنْ إِثْمِهِمْ ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْلُمْ مِنْ عَذَابٍ يَعْمَلُهُمْ إِنْ نَزَلَ بِهِمْ ؛ لِتَرِكِهِ الْمَنَابِذَةُ وَالْمَنَازِعَةُ .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أَمْرَاءٌ يَظْلِمُونَ وَيَكْذِبُونَ ، فَمَنْ صَدَقُهُمْ بِكَذِبِهِمْ ، وَأَعْنَاهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ .. فَلَيْسَ مِنِي وَلَسْتُ مِنْهُ ، وَلَمْ يَرْدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ »<sup>(٢)</sup> .

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَبْغَضُ الْقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِينَ يَزُورُونَ الْأَمْرَاءَ »<sup>(٣)</sup> .

وَفِي الْخَبَرِ : ( خَيْرُ الْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يَأْتُونَ الْعُلَمَاءَ ، وَشَرُّ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَأْتُونَ الْأَمْرَاءَ )<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٣٨٨٩٨ ) ، والطبراني في « الكبير » ( ٣٩ / ١١ ) .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ( ٤ / ٢٤٣ ) ، والترمذى ( ٢٥٩ ) ، والنسائي ( ٧ / ١٦٠ ) .

(٣) رواه ابن ماجه ( ٢٥٦ ) .

(٤) روى الديلمي في « مسنـد الفردوس » ( ٥٦٦ ) من حديث عمر رضي الله عنه : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْبُّ الْأَمْرَاءَ إِذَا خَالَطُوا الْعُلَمَاءَ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ الْعُلَمَاءَ إِذَا خَالَطُوا الْأَمْرَاءَ ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ إِذَا خَالَطُوا الْأَمْرَاءَ .. رَغَبُوا فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّ الْأَمْرَاءَ إِذَا خَالَطُوا الْعُلَمَاءَ .. رَغَبُوا فِي الْآخِرَةِ » .

وفي الخبر : «العلماء أمناء الرسل على عباد الله ما لم يخالفوا السلطان ، فإذا فعلوا ذلك . . فقد خانوا الرسل ، فاحذروهم واعتلوا هم » ، رواه أنس رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

وأماماً الآثار :

فقد قال حذيفة : إياكم ومواقف الفتنة ، قيل : وما موافق الفتنة ؟ قال : أبواب النساء ، يدخل أحدكم على الأمير فيصدقه بالكذب ، ويقول ما ليس فيه<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو ذر لسلامة : ( يا سلمة ؛ لا تغش أبواب السلاطين ؛ فإنك لا تصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينك أفضل منه )<sup>(٣)</sup> .

وقال سفيان : ( في جهنّم واد لا يسكنه إلا القراء الزوارون للملوك )<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه العقيلي كما في « جامع بيان العلم وفضله » ( ١١١٣ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ٤٢١٠ ) ، وقال الحافظ المناوي نقلًا عن السيوطي : ( قوله - أي ابن الجوزي : « موضوع » ممنوع ، وله شواهد فوق الأربعين ، فنحكم له على مقتضى صناعة الحديث بالحسن ) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ( ٣١٦ / ١١ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٧٧ / ١ ) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٣٨٨٨٧ ) ، وسلمة هو ابن قيس .

(٤) رواه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ( ١٠٩٧ ) .

وقال الأوزاعي : ( ما من شيء أبغض عند الله من عالم يزور عاملًا )<sup>(١)</sup> .

وقال سمنون : ( ما أسمج بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه ، فلا يوجد ، فيسأل عنه ، فيقال : إن الله عند الأمير ، و كنت أسمع أنه يقال : « إذا رأيت العالم يحب الدنيا .. فاتهماه على دينكم » حتى جربت ذلك ؛ إذ ما دخلت قط على هذا السلطان إلا و حاسبت نفسي بعد الخروج ، فأرى عليها الدرأ ، مع ما أواجههم به من الغلظة والمخالفة لهواهم )<sup>(٢)</sup> .

وقال عبادة بن الصامت : ( حب القارئ الناسك للأمراء نفاق ، وحبه للأغنياء رباء ) .

وقال أبو ذر : ( من كثُر سواد قوم .. فهو منهم )<sup>(٣)</sup> أي : من كثُر سواد الظلمة .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : إن الرجل ليدخل على السلطان ومعه دينه ، فيخرج ولا دين له ! قيل له : ولم ؟ قال : لأن الله يرضيه بسخط الله<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه مرفوعاً ابن عدي في « الكامل » ( ٣٥ / ٢ ) .

(٢) ترتيب المدارك ( ٣٥٧ / ١ ) .

(٣) قال الحافظ الريبي في « الإتحاف » ( ٦ / ١٢٨ ) : ( هكذا رواه ابن المبارك في « الزهد » عنه موقوفاً ) ، وقد رواه مرفوعاً ابن أبي عاصم في « السنة » ( ١٥٠٥ ) عن أنس رضي الله عنه ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ٥٦٢١ ) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) رواه ابن سعد في « الطبقات » ( ٨ / ٣٢٧ ) بتمامه ، ونحوه عند ابن المبارك في « الزهد » ( ٣٨٢ ) .

واستعملَ عمُرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رجلاً ، فقيلَ : كَانَ عَامِلًا لِلْحَجَاجِ ، فعَزَّلَهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا عَمِلْتُ لَهُ عَلَى شَيْءٍ يُسِيرٍ ، فَقَالَ لَهُ عَمُرُ : حَسِبْكَ بِصَحِبِتِهِ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ شَوْمًا وَشَرًّا<sup>(١)</sup> .

وقالَ الفضيلُ : ( مَا ازدادَ رجُلٌ مِنْ ذِي سُلْطَانٍ قَرْبًا . . إِلَّا ازدادَ مِنَ اللَّهِ بَعْدًا )<sup>(٢)</sup> .

وكانَ سعيدُ بْنُ الْمُسِيَّبَ يَتَجَرُّ فِي الْزَيْتِ وَيَقُولُ : إِنَّ فِي هَذَا لِغْنَىٰ عَنْ هُؤُلَاءِ السُّلَاطِينِ<sup>(٣)</sup> .

وقالَ وهبٌ : ( هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ عَلَى الْمُلُوكِ لَهُمْ أَضْرُّ عَلَى الْأَمَّةِ مِنَ الْمَقَامِرِينَ )<sup>(٤)</sup> .

وقالَ محمدُ بْنُ سلمةَ : ( الذَّبَابُ عَلَى الْعَذْرَةِ أَحْسَنُ مِنْ قَارِئٍ عَلَى بَابِ هُؤُلَاءِ )<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه الفسوسي في «المعرفة والتاريخ» (٦٠٨/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨/١٩٧) .

(٢) رواه هناد في «الزهد» (٥٩٧) عن عبد بن عمير مرسلاً ، وعند أحمد في «المسند» (٣٧١/٢) مرفوعاً : «مَنْ بَدَا . . جَفَا ، وَمَنْ اتَّبَعَ الصِّيدِ . . غَفَلَ ، وَمَنْ أَتَى أَبْوَابَ السُّلْطَانِ . . افْتَنَ ، وَمَا ازدادَ عَبْدٌ مِنَ السُّلْطَانِ قَرْبًا . . إِلَّا ازدادَ مِنَ اللَّهِ بَعْدًا» .

(٣) كونه يتاجر بالزيت عند الترمذى (١٢٦٧) إشارة لذلك .

(٤) رواه أحمد في «الورع» (ص ٨٢) .

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٤٦/٢) عن محمد بن السمك .

ولمَا خالطَ الزهريُّ السُلطانَ<sup>(١)</sup>.. كتبَ أخْ لُهُ في الدِينِ إلَيْهِ : ( عافانا اللَّهُ وَإِيَّاكَ أبا بكرٍ مِنَ الْفَتْنِ ، فَقَدْ أَصْبَحَتْ بِحَالٍ يَنْبَغِي لِمَنْ عَرَفَكَ أَنْ يَدْعُوكَ اللَّهَ وَيَرْحَمَكَ ، أَصْبَحَتْ شِيخاً كَبِيرًا ، وَقَدْ أَثْقَلْتَ نَعَمُ اللَّهِ ؛ لَمَا فَهَمْتَ مِنْ كِتَابِهِ ، وَعَلِمْتَ مِنْ سَنَةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَخْذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ عَلَى الْعُلَمَاءِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَتَبَيِّنَنَا لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَا » . )

واعلمْ : أَنَّ أَيْسَرَ مَا ارْتَكَبْتَ وَأَخْفَى مَا احْتَمَلْتَ أَنْكَ آنْسَتَ وَحْشَةَ الظَّالِمِ ، وَسَهَلَتْ سَبِيلَ الْغَيِّ بِدُنُوكَ مَمْنُ لَمْ يَؤْدِ حَقَّاً وَلَمْ يَتَرَكْ باطِلاً ، حِينَ أَدْنَاكَ اتَّخِذُوكَ قَطْبًا تَدُورُ عَلَيْكَ رَحْيُ ظُلْمِهِمْ ، وَجَسِراً يَعْبُرُونَ عَلَيْكَ إِلَى بَلَائِهِمْ ، وَسُلْمًا يَصْدِعُونَ فِيهِ إِلَى ضَلَالِهِمْ ، وَيُدْخِلُونَ بِكَ الشَّكَّ عَلَى الْعُلَمَاءِ ، وَيَقْتَادُونَ بِكَ قُلُوبَ الْجَهَلَاءِ ، فَمَا أَيْسَرَ مَا عَمَرُوا لَكَ فِي جَنْبِ مَا خَرَبُوا عَلَيْكَ ، وَمَا أَكْثَرَ مَا أَخْذُوا مِنْكَ فِي جَنْبِ مَا أَفْسَدُوا عَلَيْكَ مِنْ دِينِكَ ، فَمَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَكُونَ مَمْنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ .. » الآيَةَ ، وَإِنَّكَ تَعْمَلُ مَنْ لَا يَجْهَلُ ، وَيَحْفَظُ عَلَيْكَ مَنْ لَا يَغْفُلُ ، فَدَاوِ دِينَكَ ؛ فَقَدْ دَخَلَهُ سَقْمٌ ، وَهَيَّءْ زَادَكَ ؛ فَقَدْ حَضَرَ سَفَرٌ بَعِيدٌ ، وَمَا يَخْفِي عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ، وَالسَّلَامُ<sup>(٢)</sup> .

(١) يعني به عبد الملك بن مروان ، فإنه كان قد خالطه وقدم عليه دمشق مراراً ، وكذا ولده هشام . « إتحاف » ( ٦ / ١٢٨ ) .

(٢) هذا الكتاب أرسله أبو حازم سلمة بن دينار إلى الزهري رحمهما الله تعالى ، رواه =

فهذه الأخبار والأثار تدل على ما في مخالطة السلاطين من الفتنة وأنواع الفساد ، ولكن نفصل ذلك تفصيلاً فقهياً ، نميز فيه المحظور عن المكرور والمباح ، فنقول :

الداخل على السلطان معرض لأن يعصي الله تعالى ؛ إما بفعله ، أو بسكته ، وإما بقوله ، وإما باعتقاده ، ولا ينفك عن أحد هذه الأمور<sup>(١)</sup> .

أما الفعل : فالدخول عليهم في غالب الأحوال يكون إلى دور مغصوبة ، وتخطيها والدخول فيها بغير إذن المالك حرام ، ولا يغرنك قول القائل : (إن ذلك مما يتسامح به الناس ؟ كتمرة أو فتات خبز) ؟ فإن ذلك صحيح في غير المغصوب ، أما المغصوب .. فلا ؛ لأنَّه إنْ قيلَ : إنَّ كلَّ جلسة خفيفة لا تنقص الملك فهي في محل التسامح ، وكذلك الاجتياز .. فيجري هذا في كل واحد ، فيجري أيضاً في المجموع ، والغضب إنما تم بفعل الجميع ، وإنما يتسامح به إذا انفرد ، إذ لو علم المالك به .. ربما لم يكرهه ، فأما إذا كان ذلك طريقاً إلى الاستغراق بالاشتراك .. فحكم التحرير ينسحب على الكل ، فلا يجوز أن يستخدم الرجل طريقاً اعتماداً على أنَّ

= أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٦/٣) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٢٢) ضمن خبر طويل .

(١) وجه الاستقراء : أن الداخل لا يخلو عند دخوله أن يفعل شيئاً ، أو يسكت على شيء ، أو يقول شيئاً ، أو يعتقد في نفسه شيئاً ، والقول ما كان باللسان ، والفعل ما كان بالجوارح . «إتحاف» (٦/١٣١) .

كلَّ واحدٍ مِنَ المارِينَ إِنَّمَا يخطو خطوةً لا تنقصُ الملكَ؛ لأنَّ المجموعَ مفوَّتٌ للملكِ، وهو كضربةٍ خفيفةٍ في التعليمِ تُباحُ ولكنْ بشرطِ الانفرادِ، فلو اجتمعَ جماعةٌ بضرباتٍ توجُبُ القتلُ.. وجَبَ القصاصُ على الجميعِ معَ أنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنَ الضرباتِ لو انفردَتْ.. لِكانتْ لا توجُبُ قصاصاً.

فإنْ فُرضَ كونُ الظالمِ في موضعٍ غيرِ مغصوبٍ؛ كالمواتِ مثلاً؛ فإنْ كانَ تحتَ خيمةٍ أوْ مظللةً مِنْ مالِهِ.. فهو حرامٌ<sup>(١)</sup>، والدخولُ إليهِ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّهُ انتفاعٌ بالحرامِ واستظلالٌ بهِ.

فإنْ فُرضَ كُلُّ ذلكَ حلالاً.. فلا يعصي بالدخولِ مِنْ حيثُ إِنَّهُ دخولٌ، ولا بقولِهِ: (السلامُ عليكَ)، ولكنْ إِنْ سجداً، أوْ ركعاً، أوْ مثلَ قائماً في سلامِهِ وخدمتهِ.. كانَ مكرّماً للظالمِ بسبِبِ ولائِيهِ التي هيَ اللهُ ظلمِهِ، والتواضعُ للظالمِ معصيةٌ، بلْ مَنْ تواضعَ لغنىٍ ليسَ بظالمٌ لأجلِ غناهُ لا لمعنى آخرٍ يقتضي التواضعَ.. ذهبَ ثلثا دينهِ<sup>(٢)</sup>، فكيفَ إذا تواضعَ لظالمٍ؟!

فلا يُبَاحُ إِلا مجرَّدُ السلامِ، فاما تقبيلُ اليدِ، والانحناءُ في الخدمةِ.. فهوَ معصيةٌ، إِلا عندَ الخوفِ<sup>(٣)</sup>، أوْ لإِمامٍ عادلٍ، أوْ لعالمٍ، أوْ لمنْ

(١) لكونَ أغلبَ أموالِ السلاطينِ كذلكَ.. «إتحاف» (٦/١٣١).

(٢) كما روى ذلكَ الديلمي في «مسند الفردوس» (٥٤٤٩) منْ حديثِ أبي ذرٍ، وقد رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٤٥) عنْ فرقـد السبخي يعزوهُ للتوراةِ.

(٣) منهُ على نفسهِ وعيالهِ أوْ ضياعهِ، فإنْ قبلَ اليدِ.. فلا بأس بذلكَ، وأما ما عداهِ مما ذكر.. فغير جائز؛ فإنهُ ليس منْ شعارِ المسلمينِ.. «إتحاف» (٦/١٣٢).

يستحق ذلك بأمر ديني<sup>(١)</sup> ؛ قيل أبو عبيدة بن الجراح يد عمر رضي الله عنهما لمن ألقى بالشام ، فلم يذكر عليه<sup>(٢)</sup> .

وقد بالغ بعض السلف حتى امتنع عن رد جوابهم في السلام ، والإعراض عنهم استحقاراً لهم من محسن القربات<sup>(٣)</sup> ، فأماماً السكوت عن رد الجواب . . فيه نظر ؛ لأن ذلك واجب ، فلا ينبغي أن يسقط بالظلم .

فإن ترك الداخل جميع ذلك ، واقتصر على السلام . . فلا يخلو من الجلوس على بساطهم ، وإذا كان أغلب أموالهم حراماً . . فلا يجوز الجلوس على فرشهم ، هذا من حيث الفعل .

**فأماماً السكوت :** فهو أنه سيرى في مجالسهم من الفرش الحرير وأواني الفضة والحرير الملبوس عليهم وعلى غلمانهم ما هو حرام ، وكل من رأى منكراً وسكت عنه . . فهو شريك في ذلك المنكر ، بل يسمع من كلامهم

(١) كشيخ مسن صالح شاب في الإسلام ، أو شيخه في العلم ولو كان شاباً ، أو والده ، أو والدته ، والعم بممتلة الأب . «إتحاف» (١٣٢/٦) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٧٣٢) ، وأبو سعيد البصري في «القبل والمعانقة والمصافحة» (ص ٩) .

(٣) والعبارة عند الحافظ الزبيدي : (والإعراض عنهم استحقاراً لهم ، وجعلوه من محسن القربات) . «إتحاف» (١٣٢/٦) ، وأما الامتناع من رد السلام عليهم . . فقد أورده السيوطي عن ابن باكويه مستنداً في «أخبار الصوفية» حيث قال : (تعززوا على أبناء الدنيا بترك السلام عليهم) . انظر «ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» (ص ٢٣) .

ما هو فحشٌ وكذبٌ وشتمٌ وإيذاءٌ ، والسكوتُ على جميعِ ذلك حرامٌ ، بل يراهُم لابسينَ الثيابَ الحرامَ وأكلينَ الطعامَ الحرامَ وجميعُ ما في أيديهم حرامٌ ، والسكوتُ على ذلك غيرُ جائزٍ ، فيجبُ عليهِ الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عنِ المنكرِ بلسانِهِ إنْ لمْ يقدِّرْ بفعلِهِ .

فإِنْ قيلَ : إِنَّهُ يخافُ علَى نفْسِهِ ، فهُوَ معدُورٌ فِي السكوتِ . . فهذا حقٌّ ، ولَكِنَّهُ مُستغِنٌ عَنْ أَنْ يعرِضَ نفْسَهُ لارتكابِ مَا لا يُباحُ إِلا بعذرٍ ؛ فإِنَّهُ لَوْ لَمْ يدْخُلْ وَلَمْ يشَاهِدْ . . لَمْ يتوَجَّهْ علَيْهِ الخطابُ بالِحسِبَةِ ، حتَّى يُسقَطَ عَنْهُ بِالعُذْرِ ، وعندَ هَذَا أَقُولُ : مَنْ عَلِمَ فسادًا فِي مَوْضِعٍ ، وعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُقدِّرُ علَى إِزالتِهِ . . فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يحضرَ لِيجرِي ذَلِكَ بَيْنَ يَدِيهِ وَهُوَ يشَاهِدُهُ وَيُسْكِتُ ، بَلْ يَنْبغي أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْ مَشَاهِدِهِ .

وأَمَّا القولُ : فهُوَ أَنْ يَدْعُوا لِلظَّالِمِ ، أَوْ يُشَنِّي علَيْهِ ، أَوْ يُصَدِّقَهُ فِيمَا يَقُولُ مِنْ باطِلٍ ؛ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ ، أَوْ بِتَحْرِيكِ رَأْسِهِ ، أَوْ باسْتِبْشَارِ فِي وَجْهِهِ ، أَوْ يَظْهَرَ لَهُ الْحَبَّ وَالْمَوَالَةَ وَالاشْتِيَاقَ إِلَى لِقَائِهِ ، وَالْحَرْصَ عَلَى طُولِ عُمْرِهِ وَبِقَائِهِ ؛ فَإِنَّهُ فِي الغَالِبِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى السَّلَامِ ، بَلْ يَتَكَلَّمُ وَلَا يَعْدُ كَلَامُهُ هَذِهِ الأَقْسَامُ .

أَمَّا الدُّعَاءُ لَهُ . . فَلَا يَحْلُّ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : أَصْلِحْكَ اللَّهُ ، أَوْ وَفَّقْكَ اللَّهُ لِلْخَيْرَاتِ ، أَوْ طَوَّلَ اللَّهُ عُمْرَكَ فِي طَاعَتِهِ ، أَوْ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَىِ .

فأمام الدعاء بالحراسة ، وطول البقاء ، وإسباغ النعمـة ، مع الخطاب بالمولى وما في معناه .. فغير جائز ؛ قال صلـى اللهـ عليهـ وسلـمـ : « مـن دعا لظالمـ بالبقاء .. فقد أحبـ أن يعصـي اللهـ في أرضـه »<sup>(١)</sup> .

فإنـ جاوزـ الدعـاء إـلـى الشـنـاء .. فـسيـذـكـرـ ما لـيـسـ فـيهـ ، فـيـكـوـنـ بـهـ كـاذـبـاـ وـمـنـافـقاـ وـمـكـرـماـ لـظـالـمـ ، وـهـذـهـ ثـلـاثـ مـعـاـصـيـ ، وـقـدـ قـالـ صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : « إـنـ اللهـ لـيـغـضـبـ إـذـا مـدـحـ الـفـاسـقـ »<sup>(٢)</sup> ، وـفـيـ خـبـرـ آخـرـ : « مـنـ أـكـرمـ فـاسـقـاـ .. فقدـ أـعـانـ عـلـىـ هـدـمـ الإـسـلـامـ »<sup>(٣)</sup> .

فـإنـ جـاـوـزـ ذـلـكـ إـلـىـ التـصـدـيقـ لـهـ فـيـمـاـ يـقـولـ ، وـالتـزـكـيـةـ وـالـشـنـاءـ عـلـىـ مـاـ يـعـمـلـ .. كـانـ عـاصـيـاـ بـالـتـصـدـيقـ وـبـالـإـعـانـةـ ؛ فـإنـ التـزـكـيـةـ وـالـشـنـاءـ إـعـانـةـ عـلـىـ الـمـعـصـيـةـ ، وـتـحـرـيـكـ لـلـرـغـبـةـ فـيـهـ ، كـمـاـ أـنـ التـكـذـيـبـ وـالـمـذـمـةـ وـالـتـقـبـيـحـ زـجـرـ عـنـهـ ، وـتـضـعـيفـ لـدـوـاعـيـهـ ، وـالـإـعـانـةـ عـلـىـ الـمـعـصـيـةـ مـعـصـيـةـ ، وـلـوـ بـشـطـرـ كـلـمـةـ .

ولـقـدـ سـئـلـ سـفـيـانـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ عـنـ ظـالـمـ أـشـرـفـ عـلـىـ الـهـلاـكـ فـيـ بـرـيـةـ ؛

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٦٠٤) عن الحسن ، ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٤٦/٧) من قول سفيان .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٣٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٤٥٤٣) .

(٣) روى الطبراني في « الكبير » (٩٦/٢٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢١٨/٥) مرفوعاً : « من وَقَرَ صاحب بدعة .. فقد أَعْنَى عَلَى هُدُمِ الْإِسْلَامِ » ، والقصة بتمامها عند صاحب « القوت » (٢٦٤/٢) .

هل يُسقى شربة ماء؟ فقال: لا، فقيل له: يموت! فقال: دعه حتى يموت؛ فإن ذلك إعانة له على ظلمه.

وقال غيره: يُسقى إلى أن تשוב إليه نفسه، ثم يعرض عنه.

إن جاوز ذلك إلى إظهار الحب والشوق إلى لقائه وطول بقائه؛ فإن كان كاذباً.. عصى بمعصية الكذب والنفاق، وإن كان صادقاً.. عصى بحبه بقاء ظالم، وحُقُّه أن يبغضه في الله ويمقته، فالبغض في الله واجب، ومحب المعصية والراضي بها عاصٍ، ومن أحب ظالماً؛ فإن أحبه لظلمه.. فهو عاصٍ بمحبته، وإن أحبه لسب آخر.. فهو عاصٍ من حيث إنَّه لم يبغضه، وكان الواجب عليه أن يبغضه، وإن اجتمع في شخص واحد خيرٌ وشرٌ.. وجب أن يحب لأجل ذلك الخير، ويُبغض لأجل ذلك الشر، وسيأتي في كتاب الأخوة والمحابين في الله وجه الجمع بين البغض والحب.

إن سليم من ذلك كلُّه وهيئات.. فلا يسلم من فساد يتطرق إلى قلبه؛ فإنه ينظر إلى توسيعه في النعمة فيزدري نعم الله عليه، ويكون مقتحاً نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: «يا معاشر المهاجرين؛ لا تدخلوا على أهل الدنيا، فإنها مسخطة للرزق»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٧٦٠) موقوفاً على سيدنا عمر رضي الله عنه، وروى الحاكم في «المستدرك» (٤/٣١٢) مرفوعاً: «أقلوا الدخول على الأغنياء، فإنه قمن لا تزدوا نعم الله عز وجل».

وهذا مع ما فيه من اقتداء غيره به في الدخول ، ومن تكثيره سواد الظلمة بنفسه ، وتجميله إياهاً هم إن كان ممن يتعمّل به ، وكل ذلك إما مكرهات وإما محظورات .

دُعِيَ سعيدُ بْنُ الْمَسِيْبِ إِلَى الْبَيْعَةِ لِلْوَلِيدِ وَسَلِيمَانَ ابْنَيْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ<sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : لَا أَبَايُعُ اثْنَيْنِ مَا اخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِتَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، فَقَالَ : فَقِيلَ : ادْخُلْ مِنَ الْبَابِ وَاخْرُجْ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ ، قَالَ : لَا وَاللَّهُ ؛ لَا يَقْتَدِي بِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، قَالَ : فَجَلَدَهُ مِئَةً وَأَلْبَسَهُ الْمَسْوَحَ<sup>(٣)</sup> .

**فَلَا يَجُوزُ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِعَذْرِينِ :**

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مِنْ جَهْتِهِمْ أَمْرُ إِلْزَامٍ لَا أَمْرُ إِكْرَامٍ ، وَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ .. أُوذِيَ أَوْ فَسَدَ عَلَيْهِمْ طَاعَةُ الرُّعْيَةِ وَاضْطَرَبَ أَمْرُ السِّيَاسَةِ ، فَيُجْبِ عَلَيْهِ حِسْنَتِ الْإِجَابَةِ ، طَاعَةُ لَهُمْ ، وَمَرَاعَاةُ لِمَصْلَحةِ الْخَلْقِ ؛ حَتَّى لا تَضْطُرِبَ الْوَلَايَةُ<sup>(٤)</sup> .

(١) وَكَانَ الدَّاعِيُّ لَهُ وَالدَّهْمَاءُ عَبْدُ الْمَلِكِ . «إِتْحَاف» (٦/١٣٤) .

(٢) رواه الترمذى (١٣٣١) ، والنسائي (٧/٢٩٥) .

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١٧٠) ، والمسوح : جمع مسح ، وهو الكساء الأسود .

(٤) في نسخة الحافظ الزبيدي : (لا طاعة لهم ، بل مراعاة لمصلحة...) . «إِتْحَاف» (٦/١٣٥) ، والعباراتان موجهتان .

والثاني : أن يدخل عليهم في دفع ظلم عن مسلم سواه ، أو عن نفسه ؛ إما بطريق الحسبة ، أو بطريق التظلم ، فذلك رخصة ، بشرط ألا يكذب ، ولا يشني ، ولا يدع نصيحة يتوقع لها قبولاً ، فهذا حكم الدخول .

**الحالة الثانية :** أن يدخل عليك السلطان الظالم زائراً :

فجواب السلام لا بد منه ، وأما القيام والإكرام له .. فلا يحرم مقابلة له على إكرامه ، فإنه بإكرام العلم والدين مستحق للإحmade ، كما أنه بالظلم مستحق للإبعاد ، فالإكرام بالإكرام ، والجواب بالسلام ، ولكن الأولى إلا يقوم إن كان معه في خلوة ؛ ليظهر له بذلك عز الدين وحقاره الظلم ، ويظهر له غضبه للدين ، وإعراضه عن أعرض عن الله تعالى ، فأعرض الله تعالى عنه .

وإن كان الداخل عليه في جمع .. فمراعاة حشمة أرباب الولايات فيما بين الرعايا مهم ، فلا بأس بالقيام على هذه النية ، وإن علم أن ذلك لا يورث فسادا في الرعية ، ولا يناله أذى من غضبه .. فترك الإكرام بالقيام أولى .

ثم يجب عليه بعد أن وقع اللقاء أن ينصحه ، فإن كان يقارب ما لا يعرف تحريمها ، وهو يتوقع أن يتركه إذا عرف .. فليعرفه ، فذلك واجب .

وأما ذكر تحريم ما يعلم تحريمه ؛ من الشرب والظلم .. فلا فائدة فيه ، بل عليه أن يخوّفه فيما يرتكبه من المعاشي مهما ظن أن التخويف يؤثر فيه ،

وعليه أن يرشده إلى طريق المصلحة إن كان يعرف طريقاً على وفق الشرع؛ بحيث يحصل به غرضُ الظالمِ من غير معصية، فيصدهُ بذلك عن الوصول إلى غرضِه بالظلم.

فإذاً؛ يجب عليه التعريفُ في محل جهله ، والتخييفُ فيما هو مستجرٍ عليه ، والإرشادُ إلى ما هو غافلٌ عنه مما يعنيه عن الظلم .

فهذا ثلاثة أمورٍ تلزمُه إذا توقعَ للكلامِ فيها أثراً ، وذلك أيضاً لازمٌ على كلٍّ من اتفقَ له دخولٌ على السلطانِ بعذرٍ أو بغير عذرٍ .

روى مقاتلُ بنُ صالحٍ قالَ : كنتُ عندَ حمَّادِ بنِ سلمةَ ، وإذا ليسَ في البيتِ إلا حصيرٌ وهو جالسٌ عليهِ ، ومصحفٌ يقرأُ فيهِ ، وجرابٌ فيهِ علمُهُ ، ومطهرةٌ يتوضأُ منها ، فيينا أنا عندهُ . إِذْ دَقَّ دَاقُ الْبَابَ ، فَإِذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سليمانَ ، فَأَذْنَ لَهُ ، فَدَخَلَ وَجَلَسَ بَيْنَ يَدِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا لِي إِذَا رأَيْتُكَ .. امْتَلَأْتُ مِنْكَ رُبْعاً؟ قَالَ حَمَّادٌ : لَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهُ : « إِنَّ الْعَالَمَ إِذَا أَرَادَ بَعْلِمِهِ وَجْهَ اللَّهِ .. هَابَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُزَ بِهِ الْكُنْزَ .. هَابَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ »<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهِ أَرْبَعينَ أَلْفَ درهمٍ وَقَالَ : تَأْخُذُهَا وَتَسْتَعِينُ بِهَا ، قَالَ : ارْدِدُهَا عَلَى مَنْ ظَلَمْتَهُ بِهَا ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَعْطَيْتُكَ إِلا مَمَّا وَرَثْتُهُ ، قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا ، قَالَ : فَتَأْخُذُهَا فَتَقْسِمُهَا ، قَالَ : لَعَلَّيِ إِنْ عَدْلْتُ فِي قَسْمِهَا أَخَافُ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ مَنْ لَمْ

(١) هذا الحديث المرفوع رواه حماد كما سيأتي في تخريج الخبر .

يُرْزَقُ مِنْهَا : إِنَّهُ لَمْ يَعْدِلْ فِي قِسْمَتِهَا ، فَيَأْتِيهِمْ ، فَازْوَهَا عَنِّي<sup>(١)</sup> .

**الحالة الثالثة** : أَنْ يَعْتَزِلُهُمْ فَلَا يَرَاهُمْ وَلَا يَرُونَهُ :

وَهُوَ الواجبُ ؛ إِذْ لَا سَلَامَةَ إِلَّا فِيهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَقِدَ بِغَضَّهُمْ عَلَى  
ظَلَمِهِمْ ، وَلَا يَحْبَّ بِقَاءَهُمْ ، وَلَا يُشَنِّي عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَسْتَخِبِرَ عَنْ أَحْوَالِهِمْ ،  
وَلَا يَتَقْرَبَ إِلَى الْمُتَصَلِّينَ بِهِمْ ، وَلَا يَتَائِفَ عَلَى مَا يَفْوَتُ بِسَبِّ مُفَارِقَتِهِمْ ،  
وَذَلِكَ إِذَا خَطَرَ بِبَالِهِ أَمْرُهُمْ ، وَإِنْ غَفَلَ عَنْهُمْ . . فَهُوَ الْأَحْسَنُ .

وَإِذَا خَطَرَ بِبَالِهِ تَنْعِمُهُمْ . . فَلِيذَكِّرْ مَا قَالَهُ حَاتِمُ الْأَصْمَمُ : (إِنَّمَا بَيْنِي وَبَيْنِ  
الْمُلُوكِ يَوْمٌ وَاحِدٌ ، أَمَّا أَمْسٌ . . فَلَا يَجِدُونَ لِذَّتَهُ ، وَإِنِّي وَإِيَّاهُمْ مِنْ غِدِ لِعْلَى  
وَجْلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمُ ، وَمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ فِي الْيَوْمِ ! ?) <sup>(٢)</sup> .

وَمَا قَالَهُ أَبُو الدَّرَدَاءِ إِذْ قَالَ : (أَهْلُ الْأَمْوَالِ يَأْكُلُونَ وَنَأْكُلُ ، وَيَشْرِبُونَ  
وَنَشْرِبُ ، وَيَلْبِسُونَ وَنَلْبِسُ ، وَلَهُمْ فَضْلُّ أَمْوَالٍ يَنْتَظِرُونَ إِلَيْهَا وَنَنْتَظِرُ مَعَهُمْ  
إِلَيْهَا ، وَعَلَيْهِمْ حِسَابُهَا وَنَحْنُ مِنْهَا بُرَآءٌ) <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وأدب الساع» (١/٥٦٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/١٣٢)، والحديث المروي في الخبر ساقه بسنده متصلًا حماد إذ قال: سمعت ثابت البناني يقول: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، وذكره، فهو من روایتهما.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٦٩) عن أبي حازم سلمة بن دينار.

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٥٩٢).

وكل من أحاط علمه بظلم ظالم ومعصية عاصٍ.. فينبغي أن يحط ذلك من درجته في قلبه ، فهذا واجب عليه ؛ لأنَّ مَنْ صدرَ منهُ ما يكرهُ.. نقص ذلك مِنْ رتبته في القلب لا محالة ، والمعصية ينبغي أن تُكره ، فإنه إما أن يغفل عنها ، أو يرضي بها ، أو يكره ، ولا غفلة مع العلم ، ولا وجه للرضا ، فلا بدَّ مِنَ الكراهة ، فليكنْ جنائية كلُّ أحدٍ على حقِّ الله تعالى كجنائيته على حقيقتك .

\* \* \*

فإنْ قلتَ : الكراهة لا تدخل تحت الاختيار ، فكيف تجب ؟

قلنا : ليس كذلك ؛ فإنَّ المحب يكره بضرورة الطبيع ما هو مكره عند محبوبه ومخالف لـه ، فإنَّما لا يكره معصية الله مَنْ لا يحب الله تعالى ، وإنَّما لا يحب الله تعالى مَنْ لا يعرفه ، والمعرفة واجبة ، والمحبة لله واجبة ، وإذا أحبَّه .. كره ما كرهه ، وأحبَّ ما أحبَّه ، وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب المحبة والرضا .

\* \* \*

فإنْ قلتَ : فقد كانَ علماءُ السلف يدخلونَ على السلاطينِ .

فأقولُ : نعم ، تعلم الدخول منهم ثم ادخل ؛ كما حُكِي أنَّ هشام بن عبد الملك قدم حاجاً إلى مكة ، فلما دخلها .. قال : ائتوني برجلٍ من الصحابة ، فقيل : يا أمير المؤمنين ؟ قد فنوا ، فقال : فمن التابعين ، فأتي

بطاوسِ اليمانيٌ ، فلما دخلَ عليهِ . . خلعَ نعليهِ بحاشيةِ بساطِهِ ، ولمْ يسلمْ عليهِ بإمرةِ المؤمنينَ ، ولكنْ قالَ : السلامُ عليكَ يا هشامُ ، ولمْ يكنْ ، وجلسَ بإزائهِ ، وقالَ : كيفَ أنتَ يا هشامُ ؟ فغضبَ هشامٌ غضباً شديداً حتى همَّ بقتلهِ ، فقيلَ لهُ : أنتَ في حرمِ اللهِ وحرمِ رسولِهِ ، فلا يمكنُ ذلكَ ، فقالَ لهُ : يا طاوسُ ؟ ما الذي حملَكَ علىِ ما صنعتَ ؟ قالَ : وما الذي صنعتُ ؟ فازدادَ غضباً وغيظاً ، قالَ : خلعتَ نعليكَ بحاشيةِ بساطِي ، ولمْ تقبلْ يديِ ، ولمْ تسلِّمْ عليَّ بإمرةِ المؤمنينَ ، ولمْ تكنْ ، وجلستَ بإزائي بغيرِ إذني ، وقلتَ : كيفَ أنتَ يا هشامُ .

فقالَ : أمّا ما فعلتُ مِنْ خلعِ نعليِ بحاشيةِ بساطِكَ . . فإنِّي أخلعُهُما بينَ يديِ ربِّ العزةِ كُلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ ولا يعاقبني ، ولا يغضبني علىَّ ، وأمّا قولُكَ : لمْ تقبلْ يديِ . . فإنِّي سمعتُ أميرَ المؤمنينَ عليَّ بنَ أبي طالبِ رضيَ اللهُ عنْهُ يقولُ : (لا يحلُّ لرجلٍ أنْ يقبلَ يدَ أحدٍ ؛ إلا يدَ امرأتهِ مِنْ شهوةٍ ، أوْ ولدِهِ مِنْ رحمةٍ) ، وأمّا قولُكَ : لمْ تسلِّمْ عليَّ بإمرةِ المؤمنينَ . . فليسَ كُلُّ الناسِ راضينَ بإمراتِكَ ، فكرهتُ أنْ أكذبَ ، وأمّا قولُكَ : لمْ تكنْ . . فإنَّ اللهَ تعالى سميَّ أنبياءَهُ وأولياءَهُ فقالَ : يا داودُ ، يا يحيى ، يا عيسى ، وكني أعداءَهُ فقالَ : ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ، وأمّا قولُكَ : جلستَ بإزائي . . فإنِّي سمعتُ أميرَ المؤمنينَ عليَّاً رضيَ اللهُ عنْهُ يقولُ : (إذا أردتَ أنْ تنظرَ إلىِ رجلٍ مِنْ أهلِ النارِ . . فانظرْ إلىِ رجلٍ جالسٍ وحولَهُ قومٌ قيامٌ) .

فقالَ لِهُ هشَّامٌ : عَظَنِي ، فَقَالَ : سَمِعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : ( إِنَّ فِي جَهَنَّمَ حَيَاتٍ كَالْقَلَالِ ، وَعَقَارِبَ كَالْبَغَالِ ، تَلْدُغُ كُلَّ أَمِيرٍ لَا يَعْدُلُ فِي رَعِيَّتِهِ ) ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ .

وَعَنْ سَفِيَانَ الثُّوْرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَدْخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ الْمُنْصُورِ بِمَنِي ، فَقَالَ لِي : ارْفِعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ ، فَقَلَّتْ لِهُ : اتَّقِ اللَّهَ فَقَدْ مَلَأَتِ الْأَرْضَ ظَلَمًا وَجُورًا ، قَالَ : فَطَأَطَأَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَفَعَهُ فَقَالَ : ارْفِعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ ، قَالَ : فَقَلَّتْ : إِنَّمَا أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْمَنْزَلَةَ بِسَيِّفِ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَمْوِتونَ جَوْعًا ، فَاتَّقِ اللَّهَ وَأُوْصِلْ إِلَيْهِمْ حَقْوَهُمْ ، فَطَأَطَأَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَفَعَ فَقَالَ : ارْفِعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ ، فَقَلَّتْ : حَجَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ لِخَازِنِهِ : كَمْ أَنْفَقْتَ ? قَالَ : بَضْعَةً عَشَرَ دَرْهَمًا ، وَأَرَى هَذِهَا أَمْوَالًا لَا تَطِيقُ الْجَمَالُ حَمْلَهَا ، وَخَرَجَ<sup>(۱)</sup> .

فَهَكُذا كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى السُّلَطَانِ إِذَا أُكْرِهُوا ، فَكَانُوا يَغْرِرُونَ بِأَرْوَاحِهِمْ فِي الانتقامِ اللَّهِ مِنْهُمْ ظَلَمًا .

وَدَخَلَ ابْنُ أَبِي شَمِيلَةَ عَلَى عَبْدِ الْمُلْكِ بْنِ مَرْوَانَ ، فَقَالَ لِهُ : تَكَلَّمْ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَا يَنْجُونَ فِي الْقِيَامَةِ مِنْ غُصْصِهَا وَمَرَارَاتِهَا وَمَعايِنَةِ الرَّدِيَّ فِيهَا إِلَّا مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسُخْطِ نَفْسِهِ ، فَبَكَى عَبْدُ الْمُلْكِ وَقَالَ : لَا جَعْلَنَّ هَذِهِ

(۱) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤٤/٧)، وفيها وفي النسخ: (... أَمْوَالًا لَا تَطِيقُهَا الجَبَالُ)، والمثبت من (ق).

الكلمة مثلاً نصب عيني ما عشت<sup>(١)</sup>.

ولمّا استعملَ عثمانُ بنُ عفانَ رضيَ اللهُ عنْهُ عبْدُ اللهِ بنَ عامرٍ<sup>(٢)</sup>.. أتاهُ أصحابُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأبطأً عنْهُ أبو ذرٌّ وكانَ لَهُ صديقاً ، فعاتبهُ ، فقالَ أبو ذرٌّ : سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ : « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَلَيَ وَلَيَةً .. تَبَاعِدَ اللَّهُ عَنْهُ »<sup>(٣)</sup>.

ودخلَ مالكُ بْنُ دينارٍ عَلَى أَمِيرِ البَصْرَةِ ، فقالَ : أَيُّهَا الْأَمِيرُ ؟ قرأتُ فِي بَعْضِ الْكِتَبِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : مَنْ أَحْمَقَ مِنَ السُّلْطَانِ ، وَمَنْ أَجْهَلَ مِنَ عَصَانِي ، وَمَنْ أَعْزَ مِنِ اعْتَزَ بِي ؟ ! أَيُّهَا الرَّاعِي السُّوءُ ؟ دَفَعْتُ إِلَيْكَ غَنِمَّا سَمَانًا صَحَاحًا<sup>(٤)</sup> ، فَأَكَلْتَ اللَّحْمَ ، وَلَبَسْتَ الصَّوْفَ ، وَتَرَكْتَهَا عَظَاماً تَتَقْعِقُ ، فَقَالَ لَهُ وَالِي البَصْرَةِ : أَتَدْرِي مَا الَّذِي يَجْرِئُكَ عَلَيْنَا وَيَجْنِبُنَا عَنْكَ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : قَلَّهُ الطَّمَعُ إِلَيْنَا ، وَتَرَكُ الْإِمْسَاكَ لِمَا فِي أَيْدِينَا<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « محاسبة النفس » ( ١٠٥ ) .

(٢) في (أـ، جـ، دـ) : (العباس) ، وفي (بـ) : (ابن عباس) ، وفي (هـ) : (استعمل عثمان).

(٣) قال الحافظ العراقي : (لم أقف له على أصل) . « إتحاف » ( ١٣٩ / ٦ ) ، وروى هناد في « الزهد » ( ٥٩٧ ) عن عبيد بن عمير مرسلًا ، وأحمد في « المسند » ( ٣٧١ / ٢ ) مرفوعًا ما يفيد معناه ، وفيه : « وما ازداد عبد من السلطان دنواً.. إلا ازداد من الله بعدها ».

(٤) شبه السلطان براعي الغنم ، والرعاية بالغنم . انظر « الإتحاف » ( ١٣٩ / ٦ ) .

(٥) رواه ابن قتيبة في « عيون الأخبار » ( ٥٤ / ١ ) ، والأمير هو بلال بن أبي بردة =

وكان عمرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ واقفًا مَعَ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ ، فَسَمِعَ سَلِيمَانُ صَوْتَ الرَّعْدِ ، فَجَزَعَ وَوَضَعَ صَدَرَهُ عَلَى مَقْدِمَةِ الرَّحْلِ ، فَقَالَ لَهُ عَمَرٌ : هَذَا صَوْتُ رَحْمَتِهِ ، فَكَيْفَ إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ عَذَابِهِ ، ثُمَّ نَظَرَ سَلِيمَانُ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ : مَا أَكْثَرُ النَّاسَ ! فَقَالَ عَمَرٌ : خَصِمَاوْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَقَالَ لَهُ سَلِيمَانُ : ابْتَلَاكَ اللَّهُ بِهِمْ<sup>(۱)</sup> .

وَحُكِيَ أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ يَرِيدُ مَكَّةَ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهِ حَازِمٍ فَدْعَاهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ . . قَالَ لَهُ سَلِيمَانُ : يَا أَبَا حَازِمٍ ؛ مَا لَنَا نَكْرَهُ الْمَوْتَ ؟ فَقَالَ : لَأَنَّكُمْ خَرَبْتُمْ آخِرَتُكُمْ وَعَمَرْتُمْ دُنْيَاكُمْ ، فَكَرْهْتُمْ أَنْ تَنْتَقِلُوا مِنَ الْعُمْرَانِ إِلَى الْخَرَابِ .

فَقَالَ : يَا أَبَا حَازِمٍ ؛ كَيْفَ الْقَدُومُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ؟ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَمَّا الْمُحْسِنُ . . فَكَالْغَائِبِ يَقْدُمُ عَلَى أَهْلِهِ ، وَأَمَّا الْمُسِيءُ . . فَكَالْأَبْيَقِ يَقْدُمُ عَلَى مَوْلَاهُ .

فَبَكَى سَلِيمَانُ وَقَالَ : لَيْتَ شِعْرِي ! مَا لِي عَنَّدَ اللَّهِ ؟ قَالَ أَبُو حَازِمٍ : اعْرُضْ نَفْسَكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ حَيْثُ قَالَ : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ .

= الأشعري ، ووقع في (أ ، د) : (ومن أغرت من اغتر بي) وهو موافق لإحدى نسخ «عيون الأخبار» كما بين ذلك محققه .

(۱) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٨٨/٥) .

قالَ سليمانُ : فَأينَ رحْمَةُ اللهِ ؟ قالَ : قرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ .

ثُمَّ قالَ سليمانُ : يَا أَبَا حَازِمٍ ؛ أَئِي عِبَادُ اللهِ أَكْرَمُ ؟ قالَ : أَهْلُ الْمَرْوِعَةِ وَالْتَقْوَى .

قالَ : فَأَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قالَ : أَدَاءُ الْفَرَائِضِ مَعَ اجْتِنَابِ الْمُحَارِمِ .

قالَ : فَأَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ ؟ قالَ : دُعَاءُ الْمُحْسِنِ إِلَيْهِ لِلْمُحْسِنِينَ .

قالَ : فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قالَ : السَّائلُ الْبَائِسُ ، وَجَهْدُ الْمَقْلُ ، لَيْسَ فِيهَا مَنْ وَلَا أَذَى .

قالَ : فَأَيُّ الْقَوْلِ أَعْدَلُ ؟ قالَ : قَوْلُ الْحَقِّ عِنْدَ مَنْ تَخَافُ وَتَرْجُو .

قالَ : فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ ؟ قالَ : رَجُلٌ عَمِلَ بِطَاعَةَ اللهِ وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا .

قالَ : فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْسَرُ ؟ قالَ : رَجُلٌ خَطَا فِي هُوَ أَخْيَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ ، فَبَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ .

قالَ سليمانُ : فَمَا تَقُولُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ؟ قالَ : أَوْتَعْفِينِي ؟ قالَ : لَا بدَّ ، وَلَكِنْ نَصِيحةٌ تُلْقِيَهَا إِلَيَّ ، قالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ إِنَّ آبَاءَكَ قَهْرَوْا النَّاسَ بِالسِيفِ ، وَأَخْذُوا هَذَا الْمَلَكَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ شُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا رَضَا مِنْهُمْ ، حَتَّى قَتَلُوا مِنْهُمْ مَقْتَلَةً عَظِيمَةً ، وَقَدِ ارْتَحَلُوا ، فَلَوْ شَعِرْتَ بِمَا قَالُوا وَمَا قِيلَ لَهُمْ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُلُسَائِهِ : بَسْمًا قَلْتَ ، قالَ أَبُو حَازِمٍ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَخْذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الْعُلَمَاءِ لِيُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ ،

قالَ : فكيفَ لنا أُنْ نصلحَ هذَا الفسادَ ؟ قالَ : أُنْ تأخذَهُ مِنْ حَلَّهِ فتَضَعُهُ فِي حَقِّهِ ، فَقَالَ سَلِيمَانُ : وَمَنْ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مَنْ يَطْلُبُ الْجَنَّةَ وَيَخَافُ مِنَ النَّارِ .

فَقَالَ سَلِيمَانُ : ادْعُ لِي ، فَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ سَلِيمَانُ وَلِيَكَ .. فِيسْرَهُ لِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، وَإِنْ كَانَ عَدُوكَ .. فَخُذْ بِنَاصِيَتِهِ إِلَى مَا تُحِبُّ وَتُرْضِي .

فَقَالَ سَلِيمَانُ : أَوْصِنِي ، فَقَالَ : أَوْصِيكَ وَأُوجِزُ ؛ عَظِيمُ رَبِّكَ ، وَنَزِّهُهُ أَنْ يَرَاكَ حَيْثُ نَهَاكَ ، أَوْ يَفْقَدَكَ حَيْثُ أَمْرَاكَ<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِأَبِي حَازِمٍ : عَظِينِي ، فَقَالَ : اضطِبِعْ ، ثُمَّ اجْعَلِ الْمَوْتَ عِنْدَ رَأْسِكَ ، ثُمَّ انْظِرْ مَا تُحِبُّ أَنْ يَكُونَ فِيَكَ تِلْكَ السَّاعَةِ .. فَخُذْ بِهِ الْآنَ ، وَمَا تَكْرُهُ أَنْ يَكُونَ فِيَكَ تِلْكَ السَّاعَةِ .. فَدُعْمُ الْآنَ ، فَلَعِلَّ تِلْكَ السَّاعَةَ قَرِيبَةً<sup>(٢)</sup> .

وَدَخَلَ أَعْرَابِيًّا عَلَى سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ : تَكَلَّمْ يَا أَعْرَابِيًّا ؛ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ إِنِّي مَكَلِّمُكَ بِكَلَامٍ فَاحْتَمِلْهُ وَإِنْ كَرِهْتَهُ ، فَإِنَّ وَرَاءَهُ مَا تُحِبُّ إِنْ قَبْلَتَهُ ، فَقَالَ : يَا أَعْرَابِيًّا ؛ إِنَّا لَنَجُودُ بُسْعَةِ الْاحْتِمَالِ عَلَى

(١) روئى هذا الخبر بالفاظ متقاربة مع زيادات الدارمي في «سته» (٦٧٣)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (ص ٥٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٣٤).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٣١٧).

مَنْ لَا نرْجُو نصْحَةً ، وَلَا نَأْمَنْ غَشَّهُ ، فَكِيفَ بِمَنْ نَأْمَنْ غَشَّهُ وَنَرْجُو نصْحَهُ ؟ ! فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ إِنَّهُ قَدْ تَكْتَفَكَ رَجُالٌ أَسَأُوا الْخَيْارَ لِأَنفُسِهِمْ ، وَابْتَاعُوا دُنْيَاهُمْ بِدِينِهِمْ ، وَرَضَاكَ بِسُخْطِ رَبِّهِمْ ، خَافُوكَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يَخَافُوكَ اللَّهَ فِيهِ ، حَرْبٌ لِلآخِرَةِ سُلْمٌ لِلدُّنْيَا ، فَلَا تَأْمُنُهُمْ عَلَى مَا اتَّمَنَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْلُوا فِي الْأَمْانَةِ تَضِيِعًا ، وَفِي الْأُمَّةِ خَسْفًا وَعَسْفًا ، وَأَنْتَ مَسْؤُولٌ عَمَّا اجْتَرَحُوا ، وَلَيْسُوا بِمَسْؤُولِينَ عَمَّا اجْتَرَحَتْ ، فَلَا تَصْلُحُ دُنْيَاهُمْ بِفَسَادِ آخِرِتِكَ ، فَإِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ غَبَنَا مَنْ باعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ ، فَقَالَ سَلِيمَانُ : أَمَا إِنَّكَ يَا أَعْرَابِيُّ قَدْ سَلَّتْ لِسَانَكَ وَهُوَ أَقْطَعُ سِيقَيْكَ ، فَقَالَ : أَجُلُّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ وَلَكِنْ لَكَ لَا عَلَيْكَ<sup>(۱)</sup> .

وَحُكِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ دَخَلَ عَلَى مَعَاوِيَةَ ، فَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ يَا مَعَاوِيَةُ ؛ وَاعْلَمْ أَنَّكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَخْرُجُ عَنْكَ ، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ تَأْتِي عَلَيْكَ .. لَا تَزِدَادُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا بَعْدًا ، وَمِنَ الْآخِرَةِ إِلَّا قَرْبًا ، وَعَلَى أَثْرِكَ طَالِبٌ لَا تَفُوتُهُ ، وَقَدْ نَصَبَ لَكَ عَلَمًا لَا تَجُوزُهُ ، فَمَا أَسْرَعَ مَا تَبْلُغُ الْعِلْمَ ، وَمَا أَوْشَكَ مَا يَلْحُقُ بَكَ الطَّالِبُ ، وَإِنَّا وَمَا نَحْنُ فِيهِ زَائِلٌ ، وَفِي الَّذِي نَحْنُ إِلَيْهِ صَائِرُونَ بَاقٍ ، إِنْ خَيْرًا .. فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًا .. فَشَرٌّ .

فَهَكَذَا كَانَ دُخُولُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى السُّلَاطِينِ ؛ أَعْنِي : عُلَمَاءَ الْآخِرَةِ ، فَأَمَّا عُلَمَاءُ الدُّنْيَا .. فَيُدْخِلُونَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِمْ ، فَيُدْلِلُونَهُمْ عَلَى

(۱) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ۶۸ / ۱۷۵ ) .

الرخص ، ويستبطونَ لِهُمْ بدقائقِ الحيل طرقَ السعةِ فيما يوافقُ أَغراضَهُمْ ، وإن تكلّموا بمثيل ما ذكرناهُ في معرضِ الوعظِ . لَمْ يكنْ قصْدُهُمْ الإصلاحَ ، بل اكتسابُ الجاهِ والقبولِ عندَهُمْ ، وفي هذا غرورٌ إن يغترُّ بهما الحمقى :

أَحدهما : أَنْ يظهروا أَنَّ قصْدَهُمْ في الدخولِ علَيْهِمْ إصلاحُهُمْ بالوعظِ ، وربما يلبسُونَ علَى أنفُسِهِمْ بذلكَ ، وإنَّما الباعثُ لِهُمْ شهوةً خفيةً للشهرةِ ، وتحصيلُ المعرفةِ عندَهُمْ .

وعلامةُ الصدقِ في طلبِ الإصلاحِ أَنَّهُ لَوْ تولَّى ذلكَ الوعظُ غيرُهُ ، ممَّنْ هوَ مِنْ أقرانِهِ منَ العلماءِ ، ووقعَ موقعَ القبولِ ، وظهرَ بِهِ أثرُ الصلاحِ .. فينبغي أَنْ يفرحَ بذلكَ ، ويشكرَ اللهَ تَعَالَى علَى كفايتهِ هذَا المهمَّ ؛ كمَّنْ وجبَ علَيْهِ أَنْ يعالجَ مريضاً ضائعاً ، فقامَ بمعالجتِهِ غيرُهُ ، فإنَّهُ يعظُمُ بِهِ فرحةً ، فإنْ كانَ يصادفُ في قلبهِ ترجيحاً لِكلامِهِ علَى كلامِ غيرِهِ .. فهو مغرورٌ .

الثاني : أَنْ يزعمَ أَنِّي أَقْصَدُ الشفاعةَ لِمسلمٍ في دفعِ ظلامَةِ ، وهذا أيضاً مَظِنةُ الغرورِ ، ومعيارُهُ ما تقدَّمَ ذكرُهُ .

وإذْ ظهرَ طريقُ الدخولِ علَيْهِمْ . فلنرسمُ في الأحوالِ العارضةِ في مخالطةِ السلاطينِ ومباسرةِ أموالِهِمْ مسائلَ :

## مسائل التبرّع

[فيمن بعث إليه السلطان مالاً لغيره]

إذا بعث إليك السلطان مالاً لغيره على الفقراء ، فإن كان له مالك معين .. فلا يحل أخذه ، وإن لم يكن ، بل كان حكمه أنه يجب التصدق به على المساكين كما سبق .. فلنك أن تأخذه وتتولى تفرقته ، ولا تعصي بأخذه ، ولكن من العلماء من امتنع من ذلك ، فعند هذا ينظر في الأولى ، فنقول : الأولى أن تأخذه إن أمنت ثلاثة غوايث :

**الغائلة الأولى** : أن يظنّ السلطان سبب أخذك أن ماله طيب ، ولو لا أنه طيب .. لما كنت تمدّ يدي إليك ، ولا تدخله في ضمائرك ، فإن كان كذلك .. فلا تأخذه ؛ فإن ذلك محدود ولا يفي الخير في مباشرتك التفرقة بما يحصل له من الجرأة على كسب الحرام .

**الغائلة الثانية** : أن ينظر إليك غيرك من العلماء والجهال ، فيعتقدون أنه حلال ، فيقتدون بك في الأخذ ، ويستدلّون به على جوازه ، ثم لا يفرقون ، فهذا أعظم من الأولى ، فإن جماعة يستدلّون بأخذ الشافعي رضي الله عنه على جواز الأخذ ، ويفعلون عن تفرقته وأخذه على نية التفرقة ، فالمقتدى والمتشبّه به ينبغي أن يحترز من هذا غاية الاحتراز ، فإنه يكون فعله سبب ضلال خلق كثير .

وقد حكى وهب بن منبه أنَّ رجلاً أتى به إلى ملك بمشهدٍ من الناس ليُكره على أكل لحم الخنزير ، فلم يأكل ، فقدم إليه لحم غنم وأكره بالسيف ، فلم يأكل ، فقيل له في ذلك ، فقال : إنَّ الناس قد اعتقدوا أنِّي طلبت بأكل لحم الخنزير ، فإذا خرجت سالماً وقد أكلت .. فلا يعلمون ماذا أكلت فيضلُّون<sup>(١)</sup> .

ودخل وهب بن منبه وطاووس على محمد بن يوسف أخي الحجاج وكان عاملاً ، وكان في غداة باردة في مجلس بارز ، فقال لغلامه : هلْمَ ذلك الطيسان وألقِه على أبي عبد الرحمن - أي : طاووس - وكان قد قعد على كرسي ، فألقى عليه ، فلم يزل يحرك كفيه حتى ألقى الطيسان عنه ، فغضب محمد بن يوسف ، فقال وهب : كنت غنياً عن أن تغضبه ، لو أخذت الطيسان وتصدقت به ، قال : نعم ، لو لا أن يقول من بعدي : إنه أخذ طاووس ، ولا يصنع به ما أصنع به .. إذا لفعت<sup>(٢)</sup> .

**الفائلة الثالثة** : أنْ يتحرَّك قلبك إلى حبه لتخسيصه إياك وإيثاره لك بما أفسده إليك ، فإنْ كان كذلك .. فلا تقبل ؛ فإنَّ ذلك هو السُّمُّ القاتل ،

(١) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ١٤٦٦ ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( ٤/٥٥ ) ، وفيه قوله عند امتناعه وكان قد قدم له لحم جدي : لا ، قد علمت أنه هو - لحم الجدي - ولكنني خفت أن يفتن الناس بي ، فإذا أريد أحدهم على أكل لحم الخنزير .. قال : قد أكله فلان ، فيستن بي ، فأكون فتنة لهم ، فقتل رحمة الله عليه .

(٢) رواه ابن سعد في « طبقاته » ( ٨/١٠١ ) ، وقريب منه عند صاحب « الحلية » ( ٤/٤ ) .

والداء الدفين ؛ أعني : ما يحبب الظلمة إليك ، فإن من أحبيته لا بد أن تحرص عليه وتداهن فيه ؛ قالت عائشة رضي الله عنها : ( جُبِلَتِ النُّفُوسُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا )<sup>(١)</sup> ، وقال عليه الصلاة والسلام : « اللهم لا تجعل لفاجر عندي يداً في حبه قلبي »<sup>(٢)</sup> ، يَعْنِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَكَادُ يَمْتَنَعُ عَنْ ذَلِكَ .

وُرُوِيَ أَنَّ بَعْضَ الْأَمْرَاءِ أَرْسَلَ إِلَى مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ آلَافِ درهم ، فَأَخْرَجَهَا كُلَّهَا ، فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ وَقَالَ : مَا صَنَعْتَ بِمَا أَعْطَاكَ هَذَا الْمَخْلُوقُ ، فَقَالَ : سُلْ أَصْحَابِي ، فَقَالُوا : أَخْرَجْتُهُ كُلَّهُ ، فَقَالَ : أَنْشَدَكَ اللَّهُ ؟ أَقْلَبُكَ أَشَدُّ حَبَّاً لَهُ الْآنَ أَمْ قَبْلَ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْكَ ؟ فَقَالَ : بِلِ الْآنَ ، قَالَ : إِنَّمَا كُنْتُ أَخَافُ هَذَا<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه القضايعي في « مسنده » ( ٥٩٩ ) من طريق ابن عائشة مرفوعاً ، وقد أشار الحافظ الزبيدي إلى احتمال وقوع الوهم بين عائشة وابن عائشة في الرواية ، قال : ( ولم أر أحداً من الحفاظ نسبه إلى عائشة مطلقاً ) ، وطول الكلام في تخريجه . « إتحاف » ( ٦ / ١٤٧ ) ، وقد رواه كذلك أبو نعيم في « الحلية » ( ٤ / ١٢١ ) ، وانظر « المقاصد الحسنة » ( ص ١٧١ ) ، ويفيده الحديث بعده .

(٢) قال الحافظ العراقي : ( رواه ابن مردوه في « التفسير » من رواية كثير بن عطية عن رجل لم يسم ، ورواه الديلمي في « مسنند الفردوس » [ ٢٠١١ ] من حديث معاذ ، وأبو موسى المديني في كتاب « تضييع العمر والأيام » من طريق أهل البيت مرسلاً ، وأسانيد ضعيفة ) . « إتحاف » ( ٦ / ١٤٨ ) .

(٣) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ٢ / ٣٥٤ ) ، وفيه أن جواب مالك : اللهم لا ، قال : ترى أي شيء دخل عليك ؟ فقال مالك لجلسائه : إنما مالك حمار ، إنما يعبد الله مثل محمد بن واسع .

وقدْ صدقَ ؛ فِإِنَّهُ إِذَا أَحَبَّهُ .. أَحَبَّ بقاءَهُ ، وكرهَ عزلَهُ ونكبةَهُ وموتهُ ، وأحبَّ اتساعَ ولايَتِهِ وكثرةَ مالِهِ ، وكلُّ ذلكَ حبٌّ لأسبابِ الظلمِ ، وهو مذمومٌ ، قالَ سلمانُ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ( مَنْ رَضِيَ بِأَمْرٍ إِنَّ غَابَ عَنْهُ .. كَانَ كَمَنْ شَهَدَةً )<sup>(١)</sup> .

وقالَ تَعَالَى : « وَلَا تَرْكُوْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » قيلَ : ( لا ترضوا بِأَعْمَالِهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، فإنْ كنْتَ في القوَّةِ بِحِيثُ لَا تزدادُ حَبَّاً لَهُمْ بِذَلِكَ .. فلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ .

وقدْ حُكِيَ عنْ بعْضِ عبادِ البصْرَةِ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ أَمْوَالاً وَيُفْرِقُهَا ، فقيلَ لَهُ : أَلَا تَخَافُ أَنْ تَحْبَهُمْ ؟ فَقَالَ : لَوْ أَخْذَ رَجُلٌ بِيَدِي وَأَدْخَلَنِي الجَنَّةَ ثُمَّ عَصَى رَبَّهُ مَا أَحَبَّهُ قَلْبِي ؛ لَأَنَّ الَّذِي سَحَّرَهُ لِلْأَخْذِ بِيَدِي هُوَ الَّذِي أَبْغَضَهُ لِأَجْلِهِ ؛ شَكَرَ اللَّهُ عَلَى تَسْخِيرِهِ إِيَّاهُ .

وبهذا تبيَّنَ أَنَّ أَخْذَ الْمَالِ الْآنَ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ بِعِينِهِ مِنْ وِجْهِ حَلَالٍ .. مَحْذُورٌ وَمَذمومٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَنْفَلُّ عَنْ هَذِهِ الْغَوَائِلِ .

(١) وقد روى ذلك البيهقي في « السنن الكبرى » ( ٢٦٦ / ٧ ) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بلفظ : ( إذا عمل بالخطيئة في الأرض .. كان من شهدتها فكرها كمن غاب عنها ، ومن غاب عنها فرضيتها .. كان كمن شهدتها ) ، وقد رواه مرفوعاً أبو داود ( ٤٣٤٥ ) ، وبلفظ المصنف هو عند أبي يعلى في « المسند » ( ٦٧٨٥ ) من حديث الحسين رضي الله عنه .

(٢) رواه الطبراني في « تفسيره » ( ١٥٦ / ١٢ / ٧ ) عن أبي العالية .

### مسائل

[فإنْ جازَ أخذُ مالِهِ وتفريقيهُ . . فهلْ يجوزُ سرقةُ ونحوُها وتفريقيهُ ؟ ]  
إنْ قالَ قائلٌ : إذا جازَ أخذُ مالِهِ وتفرقتهُ . . فهلْ يجوزُ أنْ يسرقَ مالُهُ ، أوْ  
تُخفيَ وديعتهُ وتُنكرَ وتُفرقَ على النَّاسِ ؟

فنقولُ : ذلكَ غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّه ربِّما يكونُ لَه مالُكٌ معِينٌ ، وهوَ على عزمٍ  
أنْ يردَّهُ عليهِ ، وليسَ هذَا كمَا إِذَا بعثَهُ إِلَيْكَ ، فإنَّ العاقِلَ لا يُظْنُ بِهِ أَنْ  
يتصدَّقَ بما يعلمُ مالِكَهُ ، فيدلُّ تسلِيمُهُ عَلَى أَنَّهُ لا يعرِفُ مالِكَهُ ، فإنْ كانَ  
مَمْنُونٌ يشكُّلُ عَلَيْهِ مثْلُهُ . . فلا يجوزُ أَنْ يقبلَ مِنْهُ المَالَ مَا لَمْ يعرِفْ ذلِكَ .

ثمَّ كيَفَ يسرقُ ويُحتملُ أَنْ يَكُونَ ملْكُهُ قدْ حَصَلَ لَهُ بِشَرَاءٍ فِي ذَمَّتِهِ ؟ ! فإنَّ  
الْيَدَ دَلَالَةُ الْمَلِكِ ، فهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، بَلْ لَوْ وَجَدَ لَقْطَةً ، وَظَهَرَ أَنَّ صَاحِبَهَا  
جَنْدِيٌّ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ لَهُ بِشَرَاءٍ فِي الذَّمَّةِ أَوْ غَيْرِهِ . . وجَبَ الرُّدُّ عَلَيْهِ .

إِذَا ؛ لا يجوزُ سرقةُ مالِهِمْ ، لا مِنْهُمْ وَلَا مَمْنُونَ أَوْ دَعَ عنَهُ ، وَلَا يجوزُ  
إِنْكَارُ وَدِيعَتِهِمْ ، وَيُجْبِي الْحَدُّ عَلَى سَارِقِ مالِهِمْ إِلَّا إِذَا ادَّعَى السَّارِقُ أَنَّهُ لَيْسَ  
مَلِكًا لَهُمْ ، فَعِنَّدَ ذلِكَ يَسْقُطُ الْحَدُّ بِالدَّعْوَى .

### مسائل

[في بيانِ حرمةِ المعاملةِ معَ السلاطينِ وأَتَابِاعِهِمْ]

المعاملةُ معَهُمْ حرامٌ ؛ لأنَّ أَكْثَرَ مالِهِمْ حرامٌ ، فَمَا يُؤْخَذُ عَوْضًا فَهُوَ

حرامٌ ، فإنْ أدى الثمنَ مِنْ موضعٍ يعلمُ حلهُ . . فيبقى النظرُ فيما سلّمَ إليهمْ ، فإنْ علمَ أنَّهُمْ يعصونَ اللهَ بهِ ؛ كبيع الديباجِ منهمُ وهو يعلمُ أنَّهُمْ يلبسونهُ . . فذلكَ حرامٌ ؛ كبيع العنْبِ مِنَ الخمَّارِ ، وإنَّما الخلافُ في الصَّحَّةِ ، وإنْ أمكنَ ذلكَ ، وأمكنَ أَنْ يلبسَها نساوًهُ . . فهو شبهةٌ مكرورةٌ ، هذا فيما يعصى في عينِهِ مِنَ الأموالِ ، وفي معناه بيعُ الفرسِ منهمُ ، لا سيما في وقتِ ركوبِهمْ إلى قتالِ المسلمينِ أوْ جبايةِ أموالِهمْ ؛ فإنَّ ذلكَ إعانةٌ لهمْ بفرسيهِ ، وهي محظورةٌ .

فأمّا بيعُ الدرَّاهِمِ والدُّنانيِرِ منهُمْ ، وما يجري مجرأهُ ممَّا لا يعصى بهِ في عينِهِ ، بلْ يتوصلُ بهِ إلى الظلمِ . . فهو مكرورةٌ ؛ لما فيهِ مِنْ إعانتِهمْ على الظلمِ ؛ لأنَّهُمْ يستعينونَ على ظلمِهمْ بالأموالِ والدوابِ وسائرِ الأسبابِ ، وهذهِ الكراهيَةُ جاريَةٌ في الإهداهِ إلَيْهمْ ، وفي العملِ لِهُمْ مِنْ غيرِ أجرةٍ ، حتَّى في تعليمِهمْ وتعليمِ أولادِهِمُ الكتابةَ والترشُّلَ والحسابَ .

وأمّا تعليمُ القرآنِ . . فلا يُكرهُ إلا مِنْ حيثُ أخذُ الأجرةِ ، فإنَّ ذلكَ حرامٌ  
إلا مِنْ وجيهِ يعلمُ حلهُ .

ولو انتصبَ وكيلًا لهمْ ليشتريَ لهمْ في الأسواقِ مِنْ غيرِ جُعلٍ أوْ أجرةٍ . .  
فهو مكرورةٌ مِنْ حيثُ الإعانةِ .

وإنْ اشتريَ لهمْ ما يعلمُ أنَّهُمْ يقصدونَ بهِ المعصيةَ ؛ كالغلامِ ،  
والديباجِ للفراشِ واللبسِ ، والفرسِ للركوبِ إلى الظلمِ والقتلِ . . فذلكَ

حرام ، فمهما ظهرَ قصدُ المعصية بالمتباع . حصل التحريرُ ، ومهما لم يظهرْ ، واحتملَ بحکم الحالِ دلالتها عليهِ .. حصلتِ الكراهةُ .

### مسائلٌ تراثية

#### [حرمة الانتفاع بالأسواق التي بنوها من حرام]

الأسواقُ التي بنوها بالمالِ الحرام تحرمُ التجارةُ فيها ، ولا يجوزُ سكناها ، فإنَّ سكنَها تاجرٌ واكتسبَ بطريقٍ شرعيٍّ .. لمْ يحرمْ كسبُهُ وكان عاصيًّا بسكناهُ ، وللناسِ أنْ يشتروا منهمُ ، ولكنْ لُؤْ وجدوا سوقًا أخرى.. فالأولى الشراءُ منها ؛ فإنَّ ذلكَ إعانةً لسكنائهمُ ، وتکثيرُ لكراءِ حواناتهمُ ، وكذلك معاملةُ السوقِ التي لا خراجَ لهمُ عليها أحبُّ من معاملةِ سوقِ لهم عليها خراجٌ .

وقدْ بالغَ قومٌ حتَّى لمْ يجُوزوا معاملةَ الفلاحينَ وأصحابِ الأراضي التي لهمُ عليها الخراجُ ؛ لأنَّهم ربَّما يصرفونَ ما يأخذونَ إلى الخراج ، فيحصلُ به الإعانةُ ، وهذا غلوٌ في الدين ، وحرجٌ على المسلمينَ ؛ فإنَّ الخراجَ قدْ عمَّ الأرضَ ، ولا غنى بالناسِ عنِ ارتفاعِ الأرضِ ، فلا معنى للمنع منهُ ، ولوْ جازَ هذا.. لحرمَ على المالكِ زراعةُ الأرضِ ؛ حتَّى لا يطلبَ خراجُها منهُ ، وذلكَ مما يطولُ ويتداعى إلى حسمِ بابِ المعاشِ .

## مسالك

[حرمة معاملة أعون السلاطين ومتنفذيهم]

معاملة قضاياهم وعماليهم وخدمتهم حرام كمعاملتهم ، بل أشدّ .

أما القضاة . فلأنهم يأخذون من أموالهم الحرام الصريح ، ويكترون جمعهم ، ويغزون الخلق بزيتهم ، فإنهم على زيف العلماء ، ويختلطون بهم ، ويأخذون من أموالهم ، والطابع محبولة على التشبيه والاقتداء بذوي الجاه والحسنة ، فهم سبب انقياد الخلق إليهم .

وأما الخدم والحشمة . فأكثر أموالهم من الغصب الصريح ، ولا يقع في أيديهم مال مصلحة وميراث وجزية ولا وجه حلال حتى تضعف الشبهة باختلاط الحلال بأموالهم ، قال طاوس : ( لا أشهد عندهم وإن تحقق ) ؛ لأنني أخاف تدعيهم على من شهدت عليه )<sup>(١)</sup> .

وبالجملة : إنما فسدت الرعية بفساد الملوك ، وفساد الملوك بفساد العلماء ، فلو لا القضاة السوء والعلماء السوء . لقل فساد الملوك خوفاً من إنكارهم ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « لا تزال هذه الأمة تحت يد الله وكتفيه ما لم تُمالئ قراؤها أمراءها »<sup>(٢)</sup> .

(١) وقد روى ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٢٣٧٩٠ ) عن طاوس قال : ( لو رأيت رجلاً شجَّ رجلاً ، فدعاني إلى إمام جائز أشهد له .. ما شهدت له ) .

(٢) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٨٢١ ) عن الحسن مرسلاً .

وإنما ذكر القراء لأنهم كانوا هم العلماء، وإنما كان علمهم بالقرآن ومعانيه المفهومة بالسنة، وما وراء ذلك من العلوم فهي محدثة بعدهم.

وقد قال سفيان : ( لا تختلط السلطان ، ولا من يختلط ) ، وقال : ( صاحب القلم وصاحب الدواة وصاحب القرطاس وصاحب الليطة .. بعضهم شركاء بعض )<sup>(١)</sup>.

وقد صدق ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن في الخمر عشرة حتى العاصر والمعتصر<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : ( أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم )<sup>(٣)</sup> ، وكذا رواه جابر وعمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سيرين : ( لا تحمل للسلطان كتاباً حتى تعلم ما فيه ) .  
وامتنع سفيان رحمة الله من مناولة الخليفة في زمانه دواة بين يديه ،  
وقال : حتى أعلم ما تكتب .

(١) والليطة : القصبة المحدثة .

(٢) رواه الترمذى ( ١٢٩٥ ) ، وابن ماجه ( ٣٣٨١ ) .

(٣) رواه بنحو لفظ المصنف النسائي ( ١٤٧ / ٨ ) ، وكذا رواه مسلم ( ١٥٩٧ ) مختصراً ، وأبو داود ( ٣٣٣ ) والترمذى ( ١٢٠٦ ) ، وابن ماجه ( ٢٢٧٧ ) .

(٤) حديث جابر رواه مسلم ( ١٥٩٨ ) ، وله ولعمر وأشار له الترمذى ( ١٢٠٦ ) .

فكلُّ مَنْ حَوَالَهُمْ مِنْ خَدْمِهِمْ وَأَتَبَاعِهِمْ ظَلْمٌ مُثْلُهُمْ ، يَجْبُ بغضُّهُمْ  
فِي اللَّهِ جَمِيعاً .

رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَائِدَةَ أَنَّهُ سَأَلَهُ بَعْضُ الْجَنِيدِ قَالَ : أَيْنَ الطَّرِيقُ ؟  
فَسَكَتَ ، وَأَظْهَرَ أَنَّهُ صَمِّمَ ، وَخَافَ أَنْ يَكُونَ مَتَوَجِّهًا إِلَى الظَّلْمِ ، فَيَكُونَ  
هُوَ بِإِرْشادِهِ إِلَى الطَّرِيقِ مَعِينًا .

وَهَذِهِ الْمِبَالَغَةُ لَمْ تُنْقَلْ عَنِ السَّلْفِ مَعَ الْفَسَاقِ مِنَ التَّجَارِ وَالْحَاكِمَةِ  
وَالْحَجَامِينَ وَأَهْلِ الْحَمَامَاتِ وَالصَّاغِةِ وَالصَّبَاغِينَ وَأَرْبَابِ الْحَرْفِ ، مَعَ غَلِيلِ  
الْكَذِبِ وَالْفَسْقِ عَلَيْهِمْ ، بَلْ مَعَ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الذَّمَةِ ، وَإِنَّمَا هَذَا فِي الظَّلْمِ  
خَاصَّةً الْأَكْلِينَ لِأَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ ، الْمَوَاطِبِينَ عَلَى إِيذَاءِ  
الْمُسْلِمِينَ ، الَّذِينَ تَعَاوَنُوا عَلَى طَمْسِ رُسُومِ الشَّرِيعَةِ وَشَعَائِرِهَا ، وَهَذَا لَأَنَّ  
الْمُعْصِيَةَ مُنْقَسِّمَةٌ إِلَى لَازِمٍ وَمُتَعْدِيَةٍ ، وَالْفَسْقُ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّ ، وَكَذَا  
الْكُفْرُ ، وَهُوَ جَنَاحٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَأَمَّا مُعْصِيَةُ  
الْوَلَاةِ بِالظَّلْمِ . فَهُوَ مُتَعَدٌ ، وَإِنَّمَا يَغْلُظُ أَمْرُهُمْ لِذَلِكَ ، وَبِقُدرِ عُمُومِ الظَّلْمِ  
وَعُمُومِ التَّعَدِي يَزْدَادُونَ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَقْتاً ، فَيَجْبُ أَنْ يَزْدَادَ مِنْهُمْ اجْتِنَابًا ،  
وَمِنْ مُعَامَلَتِهِمْ احْتِرَازًا ، فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَقُولُ لِلشَّرْطِيِّ :  
دُعْ سُوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ »<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ أَشْرَاطِ

(١) رواه أبو يعلى في « مسنده » (١٤٨١) ، وهو عند العاكم في « المستدرك » (٤/٥١٧) بلفظ : « يقال لرجال يوم القيمة : اطرحوا سياطكم وادخلوا جهنم » .

السَّاعَةِ رُجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ »<sup>(۱)</sup>.

فهذا حُكْمُهُمْ ، وَمَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ مِنْهُمْ.. فَقَدْ عُرِفَ ، وَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ.. فَعِلَامَتُهُ الْقَبَاءُ ، وَطُولُ الشَّوَارِبِ ، وَسَائِرُ الْهَيَّاتِ الْمُشْهُورَةِ.

فَمَنْ رُئِيَ عَلَى تِلْكَ الْهَيَّةِ.. وَجَبَ اجْتِنَابُهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي جَنَى عَلَى نَفْسِهِ إِذْ تَزَيَّأَ بِزَيَّهُمْ ، وَمَسَاوَاهُ الْزَّيْيِ تَدْلُّ عَلَى مَسَاوَاهِ الْقَلْبِ ، فَلَا يَتَجَانَّ إِلَّا مَجْنُونٌ ، وَلَا يَتَشَبَّهُ بِالْفَسَاقِ إِلَّا فَاسِقٌ ، نَعَمْ ، الْفَاسِقُ قَدْ يَلْتَبِسُ فَيَتَشَبَّهُ بِأَهْلِ الصَّالِحِ ، فَأَمَّا الصَّالِحُ.. فَلِيْسَ لَهُ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِأَهْلِ الْفَسَادِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْثِيرٌ لِسُوَادِهِمْ ، وَإِنَّمَا نَزَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِيْنَ أَنفُسِهِمْ » فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَكْثُرُونَ جَمَاعَةً الْمُشْرِكِينَ بِالْمُخَالَطَةِ<sup>(۲)</sup>.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى يُوشَعَ بْنِ نُونٍ : أَنِّي مَهْلِكٌ مِنْ قَوْمِكَ أَرْبَعينَ أَلْفًا مِنْ خَيَارِهِمْ ، وَسِتِينَ أَلْفًا مِنْ شَرَارِهِمْ ، فَقَالَ : مَا بِالْ

(۱) رواه أحمد في « المسند » ( ۵ / ۲۵۰ ) ولفظه : « يكون في هذه الأمة في آخر الزمان رجال - أو قال : يخرج رجال من هذه الأمة في آخر الزمان - معهم سياط كأنها أذناب البقر ، يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه » ، وعند مسلم ( ۲۱۲۸ ) : « صنفان من أهل النار لم أرهما ؛ قوم معهم سياط كأذناب البقر ، يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات... » الحديث .

(۲) إِذْ تَخَلَّفُوا عَنِ الْهِجْرَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَقُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ فِي مَكَّةَ . انظر « تفسير الطبرى » ( ۴ / ۵۰۲ ) .

الأخيار؟! قال: إنَّهُمْ لَمْ يغضِبُوا لِغَضْبِي ، فَكَانُوا يَؤَاكِلُونَهُمْ  
وَيَشَارِبُونَهُمْ<sup>(١)</sup> .

وبهذا يتبيَّنُ أنَّ بغضَ الظلمةِ والغضبَ لِللهِ عَلَيْهِمْ واجبٌ .

وروى ابنُ مسعودٍ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ اللَّهَ لَعَنَ عَلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ خَالَطُوا الظَّالِمِينَ فِي مَعَاشِهِمْ<sup>(٢)</sup> .

### مسالكُ التَّقْرِيبِ

[في حكم الانتفاع بما بناوا من مراافق]

المواضعُ التي بناها الظلمةُ ؛ كالقناطرِ والرباطاتِ ، والمساجدِ ، والسدودِ<sup>(٣)</sup> .. ينبعُ أَنْ يُحتاطَ فيها وَيُنْظَرَ .

أَمَّا القنطرةُ : فيجوزُ العبورُ عليها للحاجةِ ، والورعُ الاحترازُ ما أمكنَ ، وإنْ وجدَ عنهُ معدلاً .. تأكَّدَ الورعُ ، وإنَّما جَوَزْنَا العبورَ وإنْ وجدَ معدلاً

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » (٧١) عن إبراهيم بن عمر الصناعي ، والبيهقي في « الشعب » (٨٩٨٢) عنه ، عن الوصين بن عطاء .

(٢) رواه أبو داود (٤٣٣٦) ، والترمذى (٣٠٤٧) ولفظه : « لَمَا وَقَعَتْ بَنْوَ إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي .. نَهَمُوهُمْ عِلْمَأَهُمْ ، فَلَمْ يَتَهَوَّا ، فَجَالُوهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ ، وَوَأَكَلُوهُمْ وَشَارِبُوهُمْ ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ، وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مُرْيَمْ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » .

(٣) فالقناطر ما شيد على الأنهر ، والرباطات لتصوفية ، والسدود لشرب الماء ولل موضوع أيضاً . « إتحاف » (٦/١٥٢) .

لأنه إذا لم يعرف لتلك الأعيان مالكًا.. كان حكمها أن تُرصد للخيرات، وهذا خيرٌ.

فاما إذا عرف أن الآجر والحجر قد نقل من دار معلومة، أو مقبرة، أو مسجد معين.. فهذا لا يحل العبور فيه أصلًا، إلا لضرورة يحل بها مثل ذلك من مال الغير، ثم يجب عليه الاستحلال من المالك الذي يعرفه.

واما المسجد : فإن بني في أرض مغصوبة، أو بخشب مغصوب من مسجد آخر أو مالك معين.. فلا يجوز دخوله أصلًا، ولا للجمعة، بل لو وقف الإمام فيه.. فليصلّ هو خلف الإمام وليقف خارج المسجد؛ فإن الصلاة في الأرض المغصوبة تُسقط الفرض، وتعقد في حق الاقتداء؛ فلذلك جوزنا للمقتدي الاقتداء بمن صلّى في الأرض المغصوبة وإن عصى صاحبه بالوقوف في الغصب.

وإن كان من مال لا يعرف مالكه.. فالورع العدول إلى مسجد آخر إن وجد، فإن لم يوجد غيره.. فلا يترك الجمعة والجماعة؛ لأنه يُحتمل أن يكون من الملك الذي بناه ولو على بعده، وإن لم يكن له مالك معين، فهو لمصالح المسلمين.

ومهما كان في المسجد الكبير بناءً لسلطان ظالم.. فلا عذر لمن يصلّي فيه مع اتساع المسجد؛ أعني : في الورع ، قيل لأحمد ابن حنبل : ما حجتك في ترك الخروج إلى الصلاة في جماعة ونحن بالعسكر؟ فقال : حجتي أن الحسن

وإبراهيم التيمي خافا أن يفتنهما الحجاج ، وأنا أخاف أن أفتني أيضاً<sup>(١)</sup> .  
وأما الخلوق والتجميص .. فلا يمنع من الدخول ؛ فإنه غير متبع به  
في الصلاة ، وإنما هو زينة ، والأولى أنه لا ينظر إليه .

وأما البواري التي فرشوها : فإن كان لها مالك معين .. فيحرم الجلوس  
عليها ، وإلا .. بعده أن أرصدت لمصلحة عامة .. جاز افتراسها ، ولكن  
الورع العدول عنها ؛ فإنها محل شبهة .

وأما السقاية : فحكمها ما ذكرناه ، وليس من الورع الوضوء والشرب  
منها والدخول فيها إلا إذا كان يخشى فوات الصلاة ، فيتوضاً ، وكذا مصانع  
طريق مكة .

وأما الرباطات والمدارس : فإن كانت رقبة الأرض مغصوبة ، أو الأجر  
منقولاً من موضع معين يمكن الرد إلى مستحقه .. فلا رخصة للدخول فيها ،  
وإن التبس المالك .. فقد أرصد لجهة من الخير ، فالورع الاجتناب ، ولكن  
لا يلزم الفسق بدخولها .

وهذه الأبنية إن صدرت من خدم السلاطين فالأمر فيها أشد ؛ إذ ليس  
لهم صرف الأموال الضائعة إلى المصالح ، ولأن الحرام أغلب على  
أموالهم ؛ إذ ليس لهم أخذ مال المصالح ، وإنما يجوز ذلك للولاة وأرباب  
الأمر .

(١) كذا في « الورع » (ص ٧٩) لأحمد .

## مسائل التَّرْتِيْبِ

[فيما إذا كان أصل الشارع أرضاً مغصوبةً ونحو ذلك]

الأرض المغصوبة إذا جعلت شارعاً.. لم يجز أن يتخطى فيه البتة ، وإن لم يكن لها مالك معين .. جاز ، والورع العدول إن أمكن .

فإن كان الشارع مباحاً وفوقه سباقٌ<sup>(١)</sup> .. جاز العبور ، وجاز الجلوس تحت السباق على وجه لا يحتاج فيه إلى السقف ، كما يقف في الشارع لشغله ، فإذا انتفع بالسقف ؛ في دفع حر الشمس ، أو المطر ، أو غيره .. فهو حرام ؛ لأن السقف لا يراد إلا لذلك وهكذا حكم من يدخل مسجداً أو أرضاً مباحة سقف أو حوتاً بغضبه ، فإنه بمجرد التخطي لا يكون منتفعاً بالحيطان والسفوف إلا إذا كان له فائدة في الحيطان والسفوف ؛ لحر أو برد ، أو تشتت عن بصر أو غيره ، فذلك حرام ؛ لأنَّه انتفاع بالحرام ، إذ لم يحرم الجلوس على الغصب لما فيه من المساسة ، بل للانتفاع ، والأرض ترداد للاستقرار عليها ، والسقف للاستظلالي به ، فلا فرق بينهما .



(١) وهو السقيفة التي تحتها ممر نافذ ، والجمع سوابيط . «إتحاف» (٦/١٥٤) .

## الباب السابع

### في مسائل متفرقة يكثر من سبب الحاجة إليها، وقد سُئل عنها في الفتاوى

مسائل

[فيما يجمعه خادم الصوفية ومن يجوز له أن يأكل منه]

سُئلَ عنْ خادِمِ الصوْفِيَّةِ يخْرُجُ إِلَى السُّوقِ، وَيَجْمَعُ طَعَاماً أَوْ نَقْداً، وَيَشْتَرِي بِهِ طَعَاماً، فَمَنِ الَّذِي يَحْلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؟ وَهُلْ يَخْتَصُّ بِالصَّوْفِيَّةِ أَمْ لَا؟

فَقَلَّتْ : أَمَّا الصَّوْفِيَّةُ .. فَلَا شَبَهَةَ فِي حَقِّهِمْ إِذَا أَكَلُوهُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ .. فَيَحْلُّ لَهُمْ إِذَا أَكَلُوهُ بِرْضًا الْخَادِمِ ، وَلَكِنْ لَا يَخْلُو عَنْ شَبَهَةِ ..

أَمَّا الْحَلُّ .. فَلَأَنَّ مَا يُعْطَى خادِمِ الصَّوْفِيَّةِ إِنَّمَا يُعْطَى بِسَبِّ الصَّوْفِيَّةِ ، وَلَكِنْ هُوَ الْمُعْطَى لَا الصَّوْفِيَّةُ ، فَهُوَ كَالرَّجُلِ الْمُعِيلِ يُعْطَى بِسَبِّ عِيَالِهِ ؛ لَأَنَّهُ مُتَكَفِّلٌ بِهِمْ ، وَمَا يَأْخُذُهُ يَقْعُ مِلْكًا لَهُ لَا لِلْعِيَالِ ، وَلَهُ أَنْ يَطْعَمَ غَيْرَ الْعِيَالِ ؛ إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ : لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلْكِ الْمُعْطَى ، وَلَا يَتَسَلَّطُ الْخَادِمُ عَلَى الشَّرَاءِ بِهِ وَالتَّصْرِيفِ فِيهِ ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مَصِيرٌ إِلَى أَنَّ الْمَعَاطَةَ لَا تَكْفِي ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، ثُمَّ لَا صَائِرَ إِلَيْهِ فِي الصَّدَقَاتِ وَالْهَدَایَا ..

وَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ : زَالَ الْمَلْكُ إِلَى الصَّوْفِيَّةِ الْحَاضِرِينَ الَّذِينَ هُمْ وَقْتَ

سؤاله في الخانقاه ؛ إذ لا خلاف أنَّ له أَنْ يطعمَ منه مَنْ يقدَّمُ بعدهمْ ، ولو  
ماتوا كُلُّهمْ أوْ واحِدٌ منهمُ . لا يجبُ صِرْفُ نصيبيه إلى وارثه .

ولا يمكنُ أَنْ يُقالَ : إِنَّهُ وقعَ لجهةِ التصوُّفِ ولا يتعيَّنُ لهُ مستحقٌ ؛  
لأنَّ إِزالةَ الملكِ إلى الجهةِ لا توجُبُ تسلیطَ الأَحادِ على التصرُّفِ ،  
فإنَّ الداخلينَ فيهِ لا ينحصرُونَ ، بلْ يدخلُ فيهِ مَنْ يُولَدُ إلى يومِ  
القيمةِ ، وإنَّما يتصرَّفُ فيهِ الولاةُ ، والخادمُ لا يجوزُ لهُ أَنْ يتتصَّبَ نائباً  
عنِ الجهةِ .

فلا وجهَ إِلا أَنْ يُقالَ : هوَ ملكُهُ ، وإنَّما يطعمُ الصوفيةَ بوفاءِ شرطِ  
التصوُّفِ والمروءةِ ، فإنَّ منعَهُمْ عنهُ . منعوهُ عنْ أَنْ يُظْهِرَ نفْسَهُ في معرضِ  
التکفلِ بهِمْ حتَّى ينقطعَ رفقُهُ كما ينقطعُ عمنْ ماتَ عيالُهُ .

### مسائل التبرير

[أوصى إلى الصوفية ، فإلى مَنْ يُصرفُ ؟]

شُئلَ عنْ مَا أوصَى بهِ للصوفيةَ ، فمَنِ الذي يجوزُ أَنْ يُصرفَ إليهِ ؟  
فقلتُ : التصوُّفُ أمرٌ باطنٌ لا يُطلعُ عليهِ ، فلا يمكنُ ربُّ الحكمِ  
بحقيقتهِ ، بلْ بأمورِ ظاهرةٍ يعولُ عليها أهلُ العرفِ في إطلاقِ اسمِ  
الصوفيِّ .

والضابطُ الكليُّ : أَنَّ كُلَّ مَنْ هُوَ بصفةٍ إذا نزلَ في خانقاهِ الصوفيةِ لمْ يكنْ

نزوله فيه واحتلاطه بهم منكراً عندهم .. فهو داخل في عمارِهم<sup>(١)</sup> .

والتفصيل : أن يلاحظ فيه خمس صفات : الصلاح ، والفقر ، وزعي الصوفية ، وألا يكون مشتغلاً بحرفٍ ، وأن يكون مخالطاً لهم بطريق المساكنة في الخانقاه .

ثم بعض هذه الصفات مما يوجب زوالها زوال الاسم ، وبعضها ينجبر بالبعض .

فالفسق يمنع هذا الاستحقاق ، لأنَّ الصوفي بالجملة عبارة عن رجلٍ من أهل الصلاح بصفة مخصوصة ، فالذى يظهر فسقه وإن كان على زيهـ .. لا يستحق ما أوصي به للصوفية ، ولسنا نعتبر فيه الصغارـ .

وأما الحرفةُ والاشغالُ بالكسب .. يمنع هذا الاستحقاق ، فالدهقان<sup>(٢)</sup> ، والعامل ، والتاجر ، والصانع في حانته أو داره ، والأجير الذي يخدم بأجرة .. كل هؤلاء لا يستحقون ما أوصي به للصوفية ، ولا ينجبرُ هذا بالزيء والمخالفـة .

فاما الوراقةُ والخياطةُ وما يقربُ منها ؛ مما يليق بالصوفية تعاطيها ؛ فإذا تعاطاها لا في حانته ، ولا على جهة اكتساب وحرفـ .. فذلك لا يمنع

(١) الغمار - بضم الغين المعجمة ويفتح - : جماعة الناس ولفيهم وزحمتهم .

(٢) الدهقان : لفظة فارسية ، أصل معناها العمدة أو رئيس القرية ، كما تطلق على من له مال وعقار .

الاستحقاق ، وكان ذلك ينجرُ بمساكيته إياهم مع بقية الصفات .

وأمّا القدرة على الحِرَفِ مِنْ غيرِ مباشرةٍ . فلا تمنعُ .

وأمّا الوعظُ والتدرисُ . فلا ينافي اسم التصوُّفِ إذا وُجدَت بقيةُ  
الخصالِ مِنَ الزيَّ والمساكنةِ والفقرِ ؛ إذ لا يتناقضُ أَنْ يُقالَ : صوفيٌّ  
مقرىءٌ ، وصوفيٌّ واعظٌ ، وصوفيٌّ عالمٌ أو مدرسٌ ، ويتناقضُ أَنْ يُقالَ :  
صوفيٌّ دُهقانٌ ، وصوفيٌّ تاجرٌ ، وصوفيٌّ عاملٌ .

وأمّا الفقرُ : فإن زال بمعنى مفروطٍ يُنسبُ الرجلُ به إلى الثروة الظاهرة . . .  
فلا يجوزُ معه أخذُ ما أوصيَ به إلى الصوفية ، وإنْ كانَ له مالٌ ولا يفي دخلُه  
بخرجه . . لم يبطل حُقُّه ، وكذا إذا كانَ له مالٌ قاصرٌ عن وجوب الزكاة وإنْ  
لم يكنْ له خرجٌ ، وهذه أمورٌ لا دليلَ لها إلا العاداتُ .

وأمّا المخالطةُ لهم ومساكتهم . . فلها أثرٌ ، ولكنَّ مَنْ لا يخالطُهم وهو  
في دارِه أو في مسجِدٍ على زَيْهم ، ومتخلِّقٌ بأخلاقِهم . فهو شريكٌ في  
سهمِهم ، وكانَ تركُ المخالطةِ يجبرُها ملازمَةُ الزيَّ ، فإنْ لم يكنْ على زَيْهم  
ووُجدَت فيه بقيةُ الصفاتِ . . فلا يستحقُ إلا إذا كانَ مساكناً لهم في الرابطِ ،  
فيسحبُ عليه حكمُهم بالتبعية ، فالمخالطةُ والزيَّ ينوبُ كُلُّ واحدٍ منهما عنِ  
الآخرِ .

والفقيرُ الذي ليسَ على زَيْهم هذا حكمُه ، فإنْ كانَ خارجاً . . لم يعدهُ

صوفياً ، وإنْ كانَ ساكناً معهُمْ ووُجِدَتْ بقيةُ الصفاتِ . . لمْ يبعُدْ أَنْ ينسحبَ  
بالتبعيَّةِ علَيْهِ حكمُهُمْ .

وأمَّا لبسُ المرقعِ مِنْ يدِ شيخٍ مِنْ مشايخِهِمْ . . فلا يُشترطُ ذلكَ في  
الاستحقاقِ ، وعَدْمُهُ لا يضرُهُ معَ وجودِ الشرائطِ المذكورةِ<sup>(۱)</sup> .

وأمَّا المتأهُلُ المتردُّدُ بينَ الرباطِ والمسكنِ . . فلا يخرجُ بذلكَ عنْ  
جملتِهِمْ .

### مسالكُ

[في حكم ما وُقفَ على رباطِ الصوفيةِ وسكنائهِ]

ما وُقفَ على رباطِ الصوفيةِ وسكنائهِ . . فالامرُ فيهِ أوسعُ ممَّا أوصى بهِ  
للصوفية ؛ لأنَّ معنى الوقفِ الصرفُ إلى مصالحِهِمْ ، فلغيرِ الصوفيِّ أَنْ يأكلَ  
معهُمْ برضاهُمْ على مائدةِهِمْ مرَّةً أو مرَّتينِ ؛ فإنَّ أمرَ الأطعمةِ مبنَاهُ على  
التسامحِ ، حتَّى جازَ الانفرادُ بها في الغنائمِ المشتركةِ<sup>(۲)</sup> .

وللقوَالِ<sup>(۳)</sup> أَنْ يأكلَ معهُمْ في دعوتهِمْ مِنْ ذلكَ الوقفِ ، وكانَ ذلكَ مِنْ مصالحِ

(۱) إلا أنه إنْ وجد فيهم من لبس من يد شيخه . . فهذا علامه كماله المنبيء عن كمال  
الاستحقاق . «إتحاف» (۱۵۶/۶) .

(۲) في (ب) : (حتى كان الانفراد بها في الغنائم المشتركة جائزًا) .

(۳) وهو المنشد لهم في حلقة الذكر . «إتحاف» (۱۵۶/۶) .

معاييرهم، وما أوصي به للصوفية لا يجوز أن يصرف إلى قوالي الصوفية، بخلاف الوقف، وكذلك من حضرهم من العمال والتجار والقضاة والفقهاء ممن لهم غرض في استمالة قلوبهم.. يحل لهم الأكل برضاهem ، فإن الواقف لا يقف إلا معتقداً فيه ما جرت به عادات الصوفية ، فينزل على العرف، ولكن ليس هذا على الدوام ، فلا يجوز لمن ليس صوفياً أن يسكن معهم على الدوام ويأكل وإن رضوا به ، إذ ليس لهم تغيير شرط الواقف بمشاركة غير جنفهم .

وأما الفقيه إذا كان على زيهem وأخلاقهم .. فله النزول عليهم ، وكونه فقيهاً لا ينافي كونه صوفياً ، والجهل ليس بشرط في التصوف عند من يعرف التصوف ، ولا يلتفت إلى خرافات بعض الحمقى بقولهم : ( إن العلم حجاب ) ، بل الجهل هو الحجاب ، وقد ذكرنا تأويل هذه الكلمة في كتاب العلم ، وأن الحجاب هو العلم المذموم دون المحمود ، وذكرنا الم محمود والمذموم وشرحهما .

وأما الفقيه إذا لم يكن على زيهem وأخلاقهم .. فلهم منعه من النزول عليهم ، وإن رضوا بتنزوله .. فيحل له الأكل معهم بطريق التبعية ، فكان عدم الزيء تجربة المساكنة ، ولكن برضاء أهل الزيء .

وهذه أمور تشهد لها العادات ، وفيها أمور متقابلة لا يخفى أطرافها في النفي والإثبات ، وتشابه أوساطها ، فمن احترز في مواضع الاشتباه .. فقد استبرأ لدينه كما نبهنا عليه في باب الشبهات .

## مسالك

[في بيان الفرق بين الرِّشوة والهدية ، وأحوال القابض]

سئلَ عن الفرق بين الرِّشوة والهدية ، مع أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يصدرُ عن الرضا ، ولا يخلو عن غرضٍ ، وقد حرمت إحداهُما دون الأخرى .

فقلتُ : باذلُ المالِ لا يبذلُ قطُّ إلا لغرضٍ ، ولكنَ الغرضَ إمَّا آجلٌ كالثوابِ ، وإمَّا عاجلٌ ، والعاجلُ إمَّا مالٌ ، وإمَّا فعلٌ وإعانةً على مقصودٍ معينٍ ، وإمَّا تقرُبٌ إلى قلبِ المُهديِ إليه بطلبِ محبَّتهِ ، إمَّا للمحبَّةِ في عينها ، وإمَّا للتوصُّل بالمحبَّةِ إلى غرضٍ وراءَها ، فالأقسامُ الحاصلةُ من هذهِ خمسةٌ :

**الأولُ:** ما غرضُه الثوابُ في الآخرةِ: وذلكَ إمَّا أنْ يكونَ لكونِ المتصروفِ إليهِ محتاجاً ، أو عالماً ، أو متسباً بحسبِ دينيٍّ ، أو صالحاً في نفسهِ متدينًا .  
 فما علمَ الآخذُ أنهُ يُعطاهُ لحاجتهِ . فلا يحلُّ لهُ أخذُهُ إنْ لمْ يكنْ محتاجاً ، وما علمَ أنهُ يُعطيهُ لشرفِ نسبِهِ . فلا يحلُّ لهُ إنْ علمَ أنهُ كاذبٌ في دعوى النسبِ ، وما يُعطي لعلمهِ . فلا يحلُّ لهُ أنْ يأخذُهُ إلا أنْ يكونَ في العلمِ كما يعتقدُ المُعطى ، فإنْ كانَ خيَلَ إليهِ كمالاً في العلمِ حتَّى بعثَهُ بذلكَ على التقرُبِ ولمْ يكنْ كاملاً . لمْ يحلُّ لهُ ، وما يُعطي لدینِهِ وصلاحِهِ . فلا يحلُّ لهُ أنْ يأخذُهُ إنْ كانَ فاسقاً في الباطنِ فسقاً لِمَا علمَ المُعطى . لما أُعطيهُ .

وقلما يكون الصالح بحيث لو انكشف باطنُه.. لبقيت القلوب مائةٌ إليه ، وإنما ستر الله الجميل هو الذي يحب الخلق ، وكان المtowerون يوكلون في الشراء من لا يعرف أنه وكيلهم ؛ حتى لا يسامحوه في المبيع خيفةً من أن يكون ذلك أكلاً بالدين ، فإن ذلك مخطر .

والتفوي خفي ، لا كالعلم والنسب والفقير ، فينبغي أن يجتنب الأخذ بالدين ما أمكن .

القسم الثاني : ما يقصد به في العاجل غرض معين : كالفقير يهدى إلى الغني طمعاً في خلعته ، فهذا هدية بشرط الثواب ولا يخفى حكمها<sup>(۱)</sup> ، وإنما تحل عند الوفاء بالثواب المطموع فيه ، وعند وجود شروط العقود<sup>(۲)</sup> .

الثالث : أن يكون المراد إعانة بفعل معين : كالمحتج إلى السلطان

(۱) كما تقدم حيث قال : (ولا مبالغة بقول من قال : لا تصح هدية في انتظار ثواب ) .

(۲) وهذا مبني على أن هذا بيع في صورة الهدية ، وإنما قصد من هديته حقيقة العوض ، ولهذا قيد المصنف بهذه الهدية بشرط الثواب الذي هو العوض ، أما إن نوى المهدى عطف الغنى عليه وتحنته .. فهي هدية حقيقة . انظر « الإتحاف » ۱۵۸/۶ .

يُهدي إلى وكيل السلطان وخاصّته ومن له مكانة عندَه ، فهذا هدية بشرط ثواب يُعرف بقرينة الحال ، فينظر في ذلك العمل الذي هو الثواب ؛ فإنْ كان حراماً ؛ كالسعى في تنحیز إدارٍ حرام ، أو ظلم إنسان أو نحو ذلك .. حرم الأخذ ، وإنْ كان واجباً ؛ كدفع ظلم متعين على كلّ من يقدر على إزالته ، أو شهادة متعينة .. فيحرم عليه ما يأخذُه ، وهي الرِّشوة التي لا يُشكُ في تحريرها .

وإنْ كان مباحاً لا واجباً ولا حراماً ، وكان فيه تعبٌ ؛ بحيث لو عرف لجاز الاستئجار عليه .. فما يأخذُه حلالٌ مهما وفَي بالغرض ، وهو جارٍ مجرى الجعالة ؛ كقوله : ( أوصل هذه القصّة إلى يد فلان أو يد السلطان ولك دينار ) وكان بحيث يحتاج إلى تعبٍ وعملٍ متقوّم ، أو قال : ( اقترح على فلان أنْ يعيّني في غرضٍ كذا ، أو ينعم علىي بـكذا ) وافتقر في تنحیز غرضه إلى كلامٍ طويلاً ؛ فذلك جعل ، كما يأخذُه الوكيل بالخصومة بين يدي القاضي ، فليس بحرام إذا كان لا يسعى في حرام .

وإنْ كان مقصوده يحصل بكلمة لا تعب فيها ، ولكن تلك الكلمة من ذي الجاه أو تلك الفعلة من ذي الجاه مفيدة ؛ كقوله للبَواب : لا تغلق دونك باب السلطان ، أو كوضعه قصته بين يدي السلطان فقط .. فهذا حرام ؛ لأنَّه عوض عنِ الجاه ، ولم يثبت في الشرع جواز ذلك ، بل ثبت ما يدلُّ على النهي عنه كما سيأتي في هدايا الملوك ، وإذا كان لا يجوز العوض عن إسقاط الشفعة ، والرد بالعيب ، ودخول الأغصان في هواء

الملك ، وجملةٌ مِنَ الأغراضِ معَ كونها مقصودةً .. فكيفَ يُؤخذُ عنِ  
الجاه ؟ !

ويقربُ مِنْ هَذَا أَخْذُ الطَّبِيبِ الْعَوْضَ عَلَى كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ يَنْبَهُ بِهَا عَلَى دَوَاءٍ  
يَنْفَرُ بِمَعْرِفَتِهِ ؛ كَوَاحِدٍ يَنْفَرُ بِالْعِلْمِ بِنَبْتِ يَقْلُعُ الْبَوَاسِيرَ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَا يَذْكُرُهُ  
إِلَّا بِعَوْضٍ ، فَإِنَّ عَمَلَهُ فِي التَّلْفُظِ بِهِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ ؛ كَحْبَةٌ مِنْ سَمَسمٍ ، فَلَا  
يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوْضِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عِلْمِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ يَنْتَقِلُ عِلْمُهُ إِلَى غَيْرِهِ ،  
وَإِنَّمَا يَحْصُلُ لِغَيْرِهِ مِثْلُ عِلْمِهِ وَيَقْنُو هُوَ عَالِمًا بِهِ .

وَدُونَ هَذَا الْحَادِقُ فِي الصَّنَاعَةِ ؛ كَالصِّيقِلِ مَثَلًا الَّذِي يَزِيلُ اعْوَاجَ  
السِّيفِ أَوِ الْمَرَأَةِ بَدَقَّةٍ وَاحِدَةٍ لِحَسْنِ مَعْرِفَتِهِ بِمَوْقِعِ الْخَلْلِ ، وَلِحَذْقِهِ  
بِإِصَابَتِهِ ، فَقَدْ يَزِيدُ بَدَقَّةٍ وَاحِدَةٍ مَالُ كَثِيرٍ فِي قِيمَةِ السِّيفِ وَالْمَرَأَةِ<sup>(۱)</sup> ، فَهَذَا  
لَا أَرَى بِأَسَأَ بِأَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ مَثَلَ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ يَتَّبِعُ الرَّجُلُ فِي  
تَعْلِيمِهَا لِيَكْتَسِبَ بِهَا ، وَيَخْفَفُ عَنْ نَفْسِهِ كَثْرَةُ الْعَمَلِ<sup>(۲)</sup> .

\* \* \*

الرابع : ما يُقصُدُ بِهِ الْمُحْبَّةُ وَجَلْبُهَا مِنْ قَبْلِ الْمُهَدِّيِ إِلَيْهِ ، لَا لِغَرضِ  
مُعَيْنٍ ، وَلَكِنْ طَلَبًا لِلْإِسْتِئْسَاسِ ، وَتَأْكِيدًا لِلصَّحَّةِ ، وَتَوْدُدًا إِلَى الْقُلُوبِ :

(۱) وَمِنْهُ الْمِثْلُ عَلَى أَلْسُنَةِ الْعَامَةِ : دَقَّةُ الْمَعْلَمِ بِالْأَلْفِ . « إِتْحَافُ » (۱۵۹/۶) وَحَكِيَ قَصَّةُ  
الْمِثْلِ .

(۲) وَقَالَ التَّقِيُ السَّبَكيُ : ( وَفِي تَحْرِيمِ مَا قَالَهُ مَا يَحْصُلُ بِهِ غَرْضٌ صَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
تَعْبٌ .. نَظَرٌ ، وَقَدْ أَجَازَ أَبُو إِسْحَاقَ الْاعْتِيَاضَ عَنْ حَقِّ الشَّفْعَةِ ) . « إِتْحَافُ » (۱۵۹/۶) .

فذلك مقصود للعقلاء ، ومندوب إليه في الشرع ، قال صلى الله عليه وسلم : « تهادوا تحابُوا »<sup>(١)</sup> .

وعلى الجملة : فلا يقصد الإنسان في الغالب أيضاً محبة غيره لعين المحبة ، بل لفائدة في محبته ، ولكن إذا لم تعيَّن تلك الفائدة ، ولم يتمثل في نفسه غرض معين يبعثها في الحال أو المال .. سمي ذلك هدية وحل أخذها .

الخامس : أن يطلب التقرب إلى قلبه وتحصيل محبته ، لا لمحبته ولا للأنس به من حيث إنه أنس فقط ، بل ليتوصل بجاهه إلى أغراض له ينحصر جنشها وإن لم تخصص عينها ، وكان لو لا جاهه وحشمته .. لأن لا يهدى إليه : فإن كان جاهه لأجل علم أو نسب .. فالأمر فيه أخف ، وأخذه مكرورة ، فإن فيه شائبة الرُّشوة ، ولكنها هدية في ظاهرها .

فإن كان جاهه بولاية تولاها ، من قضاء ، أو عمل ، أو ولادة صدقة ، أو جباية مال ، أو غيره من الأعمال السلطانية حتى ولادة الأوقاف مثلاً ، وكان لو لا تلك الولاية لكان لا يهدى إليه .. فهذه رشوة عرضت في معرض الهدية ، إذ القصد بها في الحال طلب التقرب واكتساب المحبة ، ولكن لأمر ينحصر جنسه ، إذ ما يمكن التوصل إليه بالولايات لا يخفى ، وأية أنه

(١) رواه البخاري في « الأدب المفرد » ( ٥٩٤ ) .

لا يغى المحبة أَنَّهُ لِوَلِيٍّ فِي الْحَالِ غَيْرُهُ.. لَسْلَمَ الْمَالَ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ ، فَهَذَا مِمَّا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْكُرَاهَةَ فِيهِ شَدِيدَةٌ ، وَاتَّخَلَفُوا فِي كُونِهِ حَرَاماً ، وَالْمَعْنَى فِيهِ مُتَعَارِضٌ ؛ فَإِنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ الْهَدِيَّةِ الْمُحْضَةِ وَبَيْنَ الرِّشْوَةِ الْمُبَذَّلَةِ فِي مُقَابَلَةٍ جَاءِ مُحْضٍ فِي غَرْضٍ مُعَيْنٍ ، وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْمُشَابِهُ الْقِيَاسِيَّةُ ، وَعَضَدَتِ الْأَخْبَارُ وَالآثَارُ أَحَدَهُمَا.. تَعَيْنَ الْمِيلُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ دَلَّتِ الْأَخْبَارُ عَلَى تَشْدِيدِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ :

قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحْلِلُ فِي السُّحُولِ بِالْهَدِيَّةِ ، وَالْقَتْلُ بِالْمَوْعِظَةِ ، يُقْتَلُ الْبَرِيءُ لِتُؤْعَظَ بِهِ الْعَامَّةُ » (١) .

وَسَئَلَ أَبْنُ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ السُّحُولِ ، فَقَالَ : ( يَقْضِي الرَّجُلُ الْحَاجَةَ فَتُهَدَّى لَهُ الْهَدِيَّةُ ) (٢) ، وَلَعْلَهُ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ بِكُلِّمَةٍ لَا تَعْبُ فيْهَا ، أَوْ تَبَرَّعَ بِهَا لَا عَلَى قَصْدِ أَجْرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْدَهُ شَيْئاً فِي مَعْرُضِ الْعَوْضِ .

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ( ٢٠٣ / ٢ ) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » ( ٤ / ١٩٦٩ ) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ( ١٣٢١ ، ٣٤٥٩ ) بلفاظ متقاربة ، وقال السيوطي في « الدر المنشور » ( ٨٢ / ٣ ) : ( وأخرج ابن مردوه عن عائشة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ستكون من بعدي ولاة يستحلون الخمر بالنبيذ ، والبخس بالصدقة ، والسُّحُول بالهدية ، والقتل بـالـمـوـعـظـةـ ، يـقـتـلـونـ الـبـرـيءـ لـتـوـطـئـ الـعـامـةـ لـهـمـ ، فـيـزـدـادـواـ إـثـمـاـ » ) .

(٢) رواه الطبرى في « تفسيره » ( ٤ / ٦ / ٣١٠ ) بنحوه .

وشفع مسروق شفاعة ، فأهدى إليه المشفوع له جارية ، فغضبت وردها ، وقال : لَوْ علِمْتُ مَا فِي قَلْبِكَ .. لَمَا تَكَلَّمْتُ فِي حَاجِتِكَ ، وَلَا أَتَكَلَّمُ فِيمَا بَقِيَ مِنْهَا<sup>(١)</sup> .

وُسْأَلَ طَاوُوسٌ عَنْ هَدَايَا السُّلْطَانِ ، فَقَالَ : سُحْتٌ<sup>(٢)</sup> .

وأخذ عمر رضي الله عنه ربَّ مالِ القراضِ الذي أخذَهُ ولدَاهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَقَالَ : (إِنَّمَا أَعْطَيْتُمَا لِمَكَانِكُمَا مِنِّي)<sup>(٣)</sup> ، إِذْ عَلِمْتُ أَنَّهُمَا أُعْطِيَاهُمَا لِأَجْلِ جَاهِ الْوَلَايَةِ .

وأهدَتِ امْرَأَةُ أَبِي عَبِيدَةَ بْنِ الْجَرَاحِ إِلَى خَاتُونَ مَلْكَةِ الرُّومِ خَلْوَقًا ، فَكَافَأَتْهَا بِعَوْهِرٍ ، فَأَخْذَهُ عَمْرُ رضي الله عنه ، فَبَاعَهُ وَأَعْطَاهَا ثَمَنَ خَلْوَقِهَا ، وَرَدَّ بَاقِيَهُ إِلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ جَابِرٌ وَأَبُو هَرِيرَةَ رضي الله عنْهُمَا : (هَدَايَا الْمُلُوكِ غَلُولٌ)<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البيهقي في «الشعب» (٥١١٦) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٣٩٢) .

(٣) رواه مالك في «الموطأ» (٦٨٨ - ٦٨٧/٢) ، وانظر «الإتحاف» (١٦٢/٦) .

(٤) أورد نحو هذا الخبر الإمام السرخسي في «شرح السير الكبير» (٤/١٤١) : أن امرأة عمر رضي الله عنه أهدت امرأة ملك الروم هدية من طيب أو غيره ، فأهدت إليها امرأة الملك هدايا ، فأعطتها عمر من ذلك مثل هديتها ، وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٣٩١) من قول سيدنا جابر رضي الله عنه ، ورواه وكيع في «أخبار القضاة» (١/٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وانظر «الإتحاف» (٦/١٦٢) .

ولما رَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْهَدِيَّةَ . . قَالَ لَهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبِلُ الْهَدِيَّةَ ! فَقَالَ : ( كَانَ ذَلِكَ لَهُ هَدِيَّةٌ ، وَهُوَ لَنَا رَشْوَةٌ )<sup>(۱)</sup> أَيْ : كَانَ يُتَقَرَّبُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِنَبُوَّتِهِ لَا لِوَلَايَتِهِ ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نُعْطِي لِلْوَلَايَةِ .

وأعظمُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا رَوَى أَبُو حَمْيَدُ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ وَالْيَا عَلَى صَدَقَاتِ الْأَزْدِ ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَمْسَكَ بَعْضَ مَا مَعَهُ ، وَقَالَ : هَذَا مَالُكُمْ ، وَهَذَا لِي هَدِيَّةٌ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَلَا جَلَستَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟! » ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَا لِي أَسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ فِي قَوْلٍ : هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي هَدِيَّةٌ؟! أَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ لِيُهَدِّي لَهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ؟ لَا يَأْخُذُ مِنْكُمْ أَحَدٌ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا أَتَى اللَّهَ بِهِ حَمْلُهُ ، فَلَا يَأْتِنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءً ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خَوارٌ ، أَوْ شَاةً تَيْعَرٌ » ، ثُمَّ رَفَعَ يَدِيهِ حَتَّى رَأَيْتُ بِيَاضِ إِبْطِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ ؟ هَلْ بَلَّغْتُ »<sup>(۲)</sup> .

وإذا ثبتت هذه التشديدات . فالقاضي والوالى ينبغي أن يقدّر نفسه في

(۱) رواه أبو نعيم في « الحلية » ( ۲۹۴ / ۵ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ۴۵ / ۲۲۰ ) ، وقبوله صلى الله عليه وسلم للهدية رواه البخاري ( ۲۵۸۵ ) .

(۲) وهو الحديث المشهور بحديث ابن التبيّنة ، رواه البخاري ( ۷۱۹۷ ، ۶۹۷۹ ) ، ومسلم ( ۱۸۳۲ ) .

بيت أمّه وأبيه ، فما كان يعطى بعد العزل وهو في بيت أمّه .. يجوز له أن يأخذه في ولاته ، وما يعلم أنه يعطى لولاته .. حرم أخذه ، وما أشكل عليه في هدايا أصدقائه أنّهم هل كانوا يعطونه لو كان معزولاً .. فهو شبهه ، فليجتنبه . والله أعلم .



### تم كتاب الحلال والحرام

وهو الكتاب الرابع من ربع العادات من كتب أبيه ار علوم الدين  
ولله ألمد والمنة ، وصلوانه على أشرف خلفه سيدنا محمد وآل وصحبه وسلم تسليماً  
ينلواه كتاب آداب الصحابة والأخوة والمعاشرة مع أصناف الخلق



# مُحتَوى الْكِتَاب

## رِبْعُ الْعَادَاتِ / الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

### كتاب آداب الأكل

٧

الباب الأول: فيما لا بد للمنفرد منه .....	١٢
القسم الأول: في الآداب التي تقدم على الأكل .....	١٢
- ليس كل ما أبدع منهاياً عنه .....	١٤
القسم الثاني: في آداب حالة الأكل .....	٢٠
- التسمية عند كل لقمة .....	٢٠
القسم الثالث: ما يستحب بعد الطعام .....	٢٦
كيفية غسل اليدين بالأشنان .....	٢٩
<b>الباب الثاني: فيما يزيد بسبب الاجتماع والمشاركة في الأكل</b> .....	٣٠
- الطعام أهون من أن يحلف عليه .....	٣١
- تشطيط الأكلين والأخبار في ذلك .....	٣٢
- الأكل على قدرِ المحبة .....	٣٢
سبعة آداب في الطست .....	٣٤
<b>الباب الثالث: في آداب تقديم الطعام إلى الإخوان الزائرين</b> .....	٣٦
آداب بعضها في الدخول على الإخوان، وبعضها في تقديم الطعام .....	٣٩
- أخبار في الأكل من مال الأصدقاء .....	٤٢
<b>الباب الرابع: في آداب الضيافة</b> .....	٥١
فضيلة الضيافة .....	٥١
- سبب انتقاء الصلحاء دون الفسقة في الدعوة للطعام .....	٥٥

٥٥ .....	آداب إجابة الدعوة
٦٣ .....	- متى تؤثر النية ..
٦٦ .....	- تفصيل من المصنف في حكم اتخاذ الستور من الحرير ..
٦٦ .....	آداب إحضار الطعام ..
٦٩ .....	- تمام الطيبات شرب الماء البارد، وغسل اليد بالفاتر ..
٧٥ .....	آداب انصراف الضيف ..
٧٦ .....	- أخبار في تواضع المدعوين ..
٧٩ .....	فصل يجمع آداباً ومناهي طبية وشرعية متفرقة ..
 ٨٩	 <b>كتاب آداب النكاح</b>
٩٣ .....	الباب الأول: في الترغيب في النكاح والترغيب عنه
٩٤ .....	الترغيب في النكاح ..
١٠٢ .....	الترغيب عن النكاح ..
١٠٥ .....	فوائد النكاح ..
١٠٦ .....	التوصل إلى الولد قربة من أربعة أوجه ..
١٠٦ .....	- كيف يكون طلب الولد استدراراً للمحبة الله تعالى؟ ..
١٠٨ .....	- تحريجة: إذا كان بقاء النسل محبوباً.. ففناوه مكروه، فكيف تفرق بين
١١٠ .....	البقاء والفناء في الحكم وهو متساويان أمام مشيئة الله وقدرته؟ ..
١١٣ .....	- تحريجة: قول معاذ: (زوجوني) وكان مطعوناً لا يُتوقع فيه الولد، فما وجه رغبته؟ ..
١١٨ .....	- فما الشأن إن لم يكن الولد صالحًا؟ ..
١١٨ .....	- وجود اللذة منبه على اللذات الموعودة في الجنان ومرغب فيها ..

- غاية المتقى كفُّ الجوارح عن إجابة الشهوة، أما مادة الوسوسه بها.. فلا تقطع إلا بالنكاح ..	١١٩
- ترويح النفس من المهمات ..	١٢٨
- عون العزِّ يفرغ القلب للعبادة ..	١٣٣
آفات النكاح ..	١٣٩
- تفصيل المصنف في ترجيح النكاح على العزوبة أو العكس ..	١٤٥
- تحريجة: مَنْ أَمِنَ الْأَفَاتَ فَالْأَفَضَلُ لَهُ التَّخْلِي لِلْعِبَادَةِ أَوِ النِّكَاحِ؟ ..	١٤٧
- تحريجة: فَمَا بَالْ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَ النِّكَاحَ مَعَ فَضْلِهِ، وَنَبِيَّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَكْثَرَ مِنْهُ مَعَ شَغْلِهِ؟ ..	١٤٨
<b>الباب الثاني: فيما يراعى حالة العقد من أحوال المرأة وشروط العقد ..</b>	<b>١٥٠</b>
أركان العقد وشروطه ..	١٥٠
آداب العقد ..	١٥٠
<b>الموانع المحرمة للنكاح ..</b>	<b>١٥٣</b>
الخصال المطيبة للعيش التي لا بد من مراعاتها في المرأة ..	١٥٦
- من ضوابط الهدية بين الزوجين ..	١٦٧
فوائد البكاراة ..	١٦٨
- مراعاة حق الزوجة كذلك فيمن يكافئها ..	١٧٠
<b>الباب الثالث: في آداب المعاشرة وما يجري في دوام النكاح والنظر فيما على الزوج وفيما على الزوجة ..</b>	<b>١٧٢</b>
القسم الأول: بيان ما على الزوج ..	١٧٢
- منع النساء من حضور المساجد لما حدث من الفتنة ..	١٨٩
- حكم النظر إلى وجه الرجل من قبل المرأة ..	١٩٠

- ليس للمرأة الخروج للاستفادة والتعلم إن قام الرجل بتعليمها أو ناب عنها في السؤال ..... ١٩٣
- العدل يكون في العطاء والمبيت ..... ١٩٤
- تأديب الرجل زوجه إن كانت تاركة للصلة ..... ١٩٦
- الهجر فوق ثلاث لأجل التأديب ..... ١٩٧
آداب الجماع ..... ١٩٨
- أحكام العزل ..... ٢٠٢
- تحريرجة: قد يكون العزل مكررها لأجل نية فاسدة باعثة عليه ..... ٢٠٥
- تحريرجة: فقد قال <small>عليه السلام</small> : «من ترك النكاح مخافة العيال.. فليس منا» ..... ٢٠٦
- تحريرجة: وقد قال <small>عليه السلام</small> : «ذلك الوأد الخفي» ..... ٢٠٧
- تحريرجة: وقال ابن عباس: «هو الوأد الأصغر» ..... ٢٠٧
آداب الولادة ..... ٢٠٩
- ما يراعيه الزوج إن أراد طلاقاً ..... ٢١٧
القسم الثاني: النظر في حقوق الزوج عليها ..... ٢٢٣
القول الجامع في آداب المرأة ..... ٢٢٩
ما يجب على المرأة من حقوق النكاح إذا مات عنها زوجها ..... ٢٣٢
<b>كتاب آداب الكسب والمعاش</b>
<b>الباب الأول: في فضل الكسب والبحث عليه</b> ..... ٢٣٥
- تحريرجة: فما تصنع بالأخبار الواردة في ذم التجارة ونحوها؟ ..... ٢٤٦
أربعة ترك الكسب أفضل لهم ..... ٢٤٨

الباب الثاني: في علم الكسب بطريق البيع والربا والسلم والإجارة والقراض والشركة، وبيان شروط الشرع في صحة هذه التصرفات التي هي مدار المكاسب في الشرع ..... ٢٥١
العقد الأول: البيع ..... ٢٥٣
- إجراء العقد بالمعاطاة وتفصيل القول فيه ..... ٢٦٠
- تحريرجة: فكيف يفعل إن كان ضيفاً على جماعة يقنعون بالمعاطاة؟ ..... ٢٦٣
العقد الثاني: عقد الربا ..... ٢٦٦
العقد الثالث: السلم ..... ٢٧٠
العقد الرابع: الإجارة ..... ٢٧٣
خمسة أمور تراعى في العمل المستأجر عليه ..... ٢٧٤
العقد الخامس: القراض ..... ٢٧٨
العقد السادس: الشركة ..... ٢٨١
- الخلل الشائع في معاملة الخباز والقصاب والبقال وطلب الإبراء منهم ..... ٢٨٢
الباب الثالث: في بيان العدل واجتناب الظلم في المعاملة ..... ٢٨٤
القسم الأول: فيما يعم ضرره وهو أنواع ..... ٢٨٤
القسم الثاني: ما يخص ضرره المعامل ..... ٢٩٢
- تفصيل القول في الغشٌ وما يعين على نفيه عن العبد ..... ٢٩٥
- تحريرجة: ذكر عيوب المبيع يمنع المعاملة ..... ٣٠٠
الباب الرابع: في الإحسان في المعاملة ..... ٣٠٨
الأمور التي تنال بها رتبة الإحسان ..... ٣٠٨
الباب الخامس: في شفقة التاجر على دينه فيما يخصه ويعلم آخرته ..... ٣٢٢

٣٤١

**كتاب الحلال والحرام**

٣٤٦

**الباب الأول: في الحلال والحرام**

٣٤٦

فضيلة الحلال ومذمة الحرام

٣٥٩

أصناف الحلال والحرام ومداخله

٣٥٩

- علم الحلال والحرام تتولى بيانه كتب الفقه

٣٦٠

- علة تحريم ما ليس له نفس سائلة هي الاستقدار

٣٦٦

درجات الحلال والحرام

٣٦٨

- كيفية إدراك تفاوت آحاد الدرجة الواحدة

٣٦٩

أمثلة الدرجات الأربع في الورع وشواهدها

٣٧٠

- تفريقه بين ورع وورع مراعاة للحال

٣٧٢

- أخبار في ورع المتقين

٣٧٤

- أخطار الميل إلى الزينة

٣٧٧

- أخبار في ورع الصديقين

٣٨٢

الباب الثاني: في مراتب الشبهات، ومثاراتها، وتمييزها عن الحلال والحرام

٣٨٥

مثارات الشبهة

٣٨٧

- تحريجة: أين المناسبة في تشبيه مسائل الطلاق بمسائل المياه والنجاسات؟

٣٩٠

- تحريجة: قد ورد النهي فيما فيه شك، فلِمَ لا نقول بحرمتة وقد وقع الشك

في تمام السبب؟

٣٩٨

- كل عدد محصور في علم الله تعالى، فما حد المحصور؟

٣٩٩

- على المستفتى أن يستفتني قلبه فيما حاك في صدره

٤٠٢

- تحريجة: امتناعه عن أكل الضب هو من مسائل اختلاط غير المحصور

بغير المحصور

- تحرىجة : ما القول في زماننا وقد صار الحرام أكثر ما في أيدي الناس؟ ... ٤٠٢
- تحرىجة : لا يجوز قياس الحل على النجاسة ، فقد كانوا يتسعون في أمور الطهارات ويحتزرون عن الشبهات ..... ٤٠٨
- المراد من ترويج هذه الأغاليلط سد باب الورع ..... ٤١١
- تحرىجة : لو غلب الحرام واحتلطف غير محصور بغیر محصور ، فيما القول إن لم تكن علامة مميزة؟ ..... ٤١١
- سالكو طريق الآخرة هم الأقلون ..... ٤١٧
- تحرىجة : ما ذكرتموه من التقسيمات كلها مصالح مرسلة ، فهل من شاهد متفق عليه؟ ..... ٤١٧
- تحرىجة : من يسلم أن الأصل في الأموال الحل؟ ..... ٤١٩
- تحرىجة : ما لا مالك له يختصُّ السلطان بالتصرف فيه ..... ٤٢١
- لا يشتغل بدقة الورع إلا بحضره عالم متقن ..... ٤٢٨
- تحرىجة : ثمَّ أثر يومئ إلى حرمة هذا ، فلِمَ لا نقول به؟ ..... ٤٢٩
- أثر العلم في إشراق القلب وإظلامه ..... ٤٣١
- تحرىجة : قد قال عليه السلام : «من اشتري ثوباً بعشرة دراهم فيها درهم حرام .. لم يقبل له صلاة ما كان عليه» ..... ٤٣٨
- لا يجوز للمستفتى أن يبحث عن أوسع المذاهب عليه ..... ٤٤١
- تظافر الشبهات يؤكّد حزم الأمر بالورع ..... ٤٥٠
- القلب المعتبر في الاستفتاء ..... ٤٥١
- الباب الثالث : في البحث والسؤال ، والهجوم والإهمال ، ومظانهما ..... ٤٥٢
- مثار الريبة ومنشؤها ..... ٤٥٢
- الفرق بين الجهالة والشك ..... ٤٥٣

- السؤال عن أصل المال من غير ريبة فيه إيذاء وهتك ستر ..... ٤٥٦
- تحريرجة: لعله لا يتأذى بالسؤال ..... ٤٥٧
مسألة: فيمن ماله مختلط من الحلال والحرام ..... ٤٦٤
- تحريرجة: قد نقل عن السلف إباحة مثل هذه الصورة ..... ٤٦٧
- تحريرجة: فلِمَ منعتم الأخذ لكون الأكثُر حراماً، ولا عالمة تمنع من الأخذ واليد عالمة الملك؟ ..... ٤٦٩
مسألة: فيمن علم وجود حرام في يدِه، ثم جهل: هل بقي منه شيء أم لا؟ .. ٤٧٢
مسألة: إن كان عند متولي الوقف مالان، وثمَّ من يستحق أحدهما لوجود صفته، فهل له الأخذ دون سؤال؟ ..... ٤٧٢
مسألة: في بلد فيه دور مخصوصة، هل له شراء دار فيه؟ ..... ٤٧٣
مسألة: متى يمتنع السؤال ومتى يجب ..... ٤٧٤
مسألة: في ترك السؤال خوفاً من هتك الستر وتحصيل البغضاء ..... ٤٧٥
مسألة: في احتمال كذب المسؤول وإخفائه بيان أصل المال ..... ٤٧٦
مسألة: في تعارض أقوال المخبرين ..... ٤٧٩
مسألة: في نهب متعاثم وجوده في يدِه، فهل يجوز ابتياعه؟ ..... ٤٧٩
مسألة: في عدد الأصول التي يجب السؤال عنها وضابط ذلك ..... ٤٨٠
مسألة: فيمن أوقف على خانقاه الصوفية وغيرهم، فهل يجوز للقائم خلط الوقفين وتقديمه لهؤلاء وهؤلاء؟ وما حكم أكل طعامهم؟ ..... ٤٨١
الباب الرابع: في كيفية خروج التائب عن المظالم المالية ..... ٤٨٦
- تحريرجة: فلعله إن أخرج القدر الحرام.. أخرج الحلال وبقي الحرام لعدم التمايز ..... ٤٨٨
- تحريرجة: قد جوزتم تسلیم قدر حقه في مثل هذه الصورة وجعلتموه بيعاً .. ٤٩٠

- تحرىحة: فإن كان الأمر كذلك . . فلِمْ لا نجُوز له التصرف قبل الإخراج؟ . . ٤٩١
- مسألة: فيمن ورث مغصوباً ورد عليه الغاصب نصيباً معيناً، فهو لجميع الورثة ٤٩٣
- مسألة: في الزيادة على المغصوب وحكمها ..... ٤٩٤
- للمغصوب منه قدر رأس المال، والفضل حرام يجب التصدق به، لا يحل  
لا للغاصب ولا للمغصوب منه ..... ٤٩٤
- مسألة: في جهالة حال المورث وجهة اكتسابه ..... ٤٩٥
- تحرىحة: ما دليل جواز التصدق بما هو حرام؟ . . ٤٩٨
- هو يجوز أن يتصدق على نفسه وعياله من هذا الحرام؟ . . ٥٠١
- مسألة: فيما إذا وقع في يده مال من سلطان ..... ٥٠٢
- مسألة: في تعين قدر الحاجة إن أبحنا له الأخذ ..... ٥٠٣
- مسألة: في ترتيب الأكل عند من في يده حلال وحرام أو شبهة ..... ٥٠٤
- تحرىحة: فالكل منصرف إلى أغراضه فما فائدة الترتيب؟ ..... ٥٠٥
- مسألة: في تفاوت الصرف بينه وبين الفقراء ونحو ذلك ..... ٥٠٦
- مسألة: فيما إذا كان الحرام في يد أبيه أو أحدهما ..... ٥٠٧
- مسألة: لا تجب العبادات المالية على من في يده مال حرام ممحض ..... ٥٠٩
- مسألة: فيمن أراد الحج وبيده مال حرام أمسكه للحاجة ..... ٥١٠
- مسألة: فيمن خرج لحج واجب بمال فيه شبهة ..... ٥١٠
- مسألة: فيمن مات وكان يعامل من تكره معاملته ..... ٥١١
- باب الخامس: في إدارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم . . . ٥١٣
- درجات الورع في حق السلاطين . . . ٥٢٣
- من له حق في بيت مال المسلمين ..... ٥٣٣
- لا تشترط الحاجة حتى يجوز العطاء، بل الأمر لاجتهاد الإمام . . . ٥٣٤

- النظر في السلاطين الظلمة .....	٥٣٥
- مسائل يكون فيها كل مجتهد على حق .....	٥٣٩
- مسائل المصيب فيها من أصاب النص أو ما في معنى النص .....	٥٤٠
<b>الباب السادس: فيما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ويحرم، وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والإكرام لهم .....</b>	<b>٥٤١</b>
لـك مع الأمـرـاءـ والعـمـالـ والـظـلـمـةـ ثـلـاثـةـ أحـوـالـ .....	٥٤١
- تحريجة: إنما سكت خوفاً على نفسه .....	٥٥٠
- الأعذار المبيحة للدخول على السلاطين .....	٥٥٣
- مراعاة حشمة أرباب الولايات بين الرعايا مهم .....	٥٥٤
- تحريجة: الكراهة لا تدخل تحت الاختيار فكيف تجب؟ .....	٥٥٧
- تحريجة: علماء السلف كانوا يدخلون على السلاطين .....	٥٥٧
- عـلـامـةـ صـدـقـ النـاصـحـينـ الدـاخـلـينـ عـلـىـ السـلـطـانـ .....	٥٦٥
مسـأـلةـ: فـيـمـنـ بـعـثـ إـلـيـهـ السـلـطـانـ مـاـلـ لـيـفـرـقـهـ .....	٥٦٦
مسـأـلةـ: فـإـنـ جـازـ أـخـذـ مـالـهـ وـتـفـرـيقـهـ.. فـهـلـ يـجـوزـ سـرـقـتـهـ وـنـحـوـهـاـ وـتـفـرـيقـهـ؟ ..	٥٧٠
مسـأـلةـ: فـيـ بـيـانـ حـرـمـةـ الـمـعـاـمـلـةـ مـعـ السـلـاطـينـ وـأـتـبـاعـهـمـ .....	٥٧٠
مسـأـلةـ: حـرـمـةـ الـاـنـتـفـاعـ بـالـأـسـوـاقـ التـيـ بـنـوـهـاـ مـنـ حـرـامـ .....	٥٧٢
مسـأـلةـ: حـرـمـةـ مـعـاـمـلـةـ أـعـوـانـ السـلـاطـينـ وـمـتـفـدـيـهـمـ .....	٥٧٣
- فـسـادـ الرـعـيـةـ بـفـسـادـ الـمـلـوـكـ وـفـسـادـ الـمـلـوـكـ بـفـسـادـ الـعـلـمـاءـ .....	٥٧٣
- مـساـواـةـ الرـزـيـيـ تـدـلـ عـلـىـ مـساـواـةـ الـقـلـبـ .....	٥٧٦
مسـأـلةـ: فـيـ حـكـمـ الـاـنـتـفـاعـ بـمـاـ بـنـوـاـ مـنـ مـرـافـقـ .....	٥٧٧
مسـأـلةـ: فـيـمـاـ إـذـاـ كـانـ أـصـلـ الشـارـعـ أـرـضاـ مـغـصـوبـةـ وـنـحـوـ ذـلـكـ .....	٥٨٠

**الباب السابع : في مسائل متفرقة يكثر مسبيس الحاجة إليها وقد سئل عنها في**

الفتاوى ..... ٥٨١	.....
مسألة : فيما يجمعه خادم الصوفية ومن يجوز له أن يأكل منه ..... ٥٨١	.....
مسألة : أوصى إلى الصوفية ، فإلى من يصرف ؟ ..... ٥٨٢	.....
مسألة : في حكم ما وقف على رباط الصوفية وسكنه ..... ٥٨٥	.....
مسألة : في بيان الفرق بين الرشوة والهدية ، وأحوال القبض ..... ٥٨٧	.....
محتوى الكتاب ..... ٥٩٧	.....